



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى الله عليه وسلم

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

موسوعة الأمام الخوئي

المجلد الثاني

الموسوعة الفقهية الإسلامية
المجلد الثاني

١٣١٧-١٤١٣ هـ

موسوعة الأمام الخوئي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المستند فى شرح العروه الوثقى (موسوعه الامام الخوئى)

كاتب:

آيت الله سيد ابوالقاسم خوئى

نشرت فى الطباعة:

موسسه احياء آثار الامام الخوئى

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترىة

الفهرس

٥	الفهرس
١٢	المستند فى شرح العروه الوثقى (موسوعه الامام الخوئى) المجلد ٦
١٢	اشاره
١٣	[اتمه كتاب الطهاره]
١٣	[اتمه فصل فى الوضوء]
١٣	[اتمه فصل فى شرائط الوضوء]
١٣	[الثالث عشر: الخلوص]
٦٤	[مسائل متعلقه بشرائط الوضوء]
٦٤	[مسأله ٢٩: الزياء بعد العمل ليس بمبطل]
٦٥	[مسأله ٣٠: إذا توضأت المرأه فى مكان يراها الأجنبى لا يبطل وضوءها]
٦٦	[مسأله ٣١: لا إشكال فى إمكان اجتماع الغايات المتعدده للوضوء]
٧٨	[مسأله ٣٢: إذا شرع فى الوضوء قبل دخول الوقت و فى أثناءه دخل لا إشكال فى صحته]
٨٢	[مسأله ٣٣: إذا كان عليه صلاه واجبه أداء أو قضاء و لم يكن عازماً على إتبانها فعلاً فتوضأ لقراءه القرآن فهذا الوضوء متّصف بالوجوب]
٨٤	[مسأله ٣٤: إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجرى من الغسل غير مضر و استعمال الأزيد مضرأ يجب عليه الوضوء كذلك]
٨٩	[مسأله ٣٥: إذا توضأ ثم ارتد لا يبطل وضوءه]
٩٠	[مسأله ٣٦: إذا نهى المولى عبده عن الوضوء فى سعه الوقت إذا كان مفوّتاً لحقه فتوضأ بشكل الحكم بصحته]
٩١	[مسأله ٣٧: إذا شك فى الحدث بعد الوضوء بنى على بقاء الوضوء]
١١٢	[مسأله ٣٨: من كان مأموراً بالوضوء من جهه الشك فيه بعد الحدث إذا نسى و صلى فلا إشكال فى بطلان صلاته بحسب الظاهر]
١١٦	[مسأله ٣٩: لا إشكال فى صحه صلاه من توضأ للتجديد ثانيا و صلى و قد تيقن بطلان أحد الوضوئين]
١٢٣	[مسأله ٤٠: إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاه الآتیه]
١٢٤	[مسأله ٤١: إذا توضأ وضوءين و صلى بعد كل واحد صلاه ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاه الآتیه و إعاده الصلاتين]
١٣٣	[مسأله ٤٢: النافله كالفریضه فى محل الكلام]
١٣٧	[مسأله ٤٣: حكم المتوضى إذا صلى و صدر منه حدث و تردد فى المتقدم منهما]
١٤٣	[مسأله ٤٤: إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءاً منه و لا یدرى أنه الجزء الوجوبى أو الجزء الاستحبایى فالظاهر الحكم بصحه وضوئه]

- مسألة ٤٥: إذا تيقّن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء] ١٤٦
- مسألة ٤٦: لا اعتبار بشكّ كثير الشكّ] ١٦١
- مسألة ٤٧: التيمّم الذى هو بدل عن الوضوء لا يلحقه حكمه فى الاعتناء بالشكّ إذا كان فى الأثناء] ١٦٤
- مسألة ٤٨: إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل] ١٦٦
- مسألة ٤٩: إذا تيقّن أنه دخل فى الوضوء و أتى ببعض أفعاله و لكن شك فى أنه أتمه] ١٧٠
- مسألة ٥٠: إذا شك فى وجود الحاجب و عدمه قبل الوضوء أو فى الأثناء وجب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه] ١٧٢
- مسألة ٥١: إذا علم بوجود مانع و علم زمان حدوثه و شكّ فى أنّ الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده يبني على الصحّة] ١٧٧
- مسألة ٥٢: إذا كان محل وضوئه من بدنه نجساً فتوضأ و شك بعده فى أنه طهره ثمّ توضأ أم لا بنى على بقاء النجاسه] ١٧٧
- مسألة ٥٣: إذا شك بعد الصلاة فى الوضوء لها و عدمه بنى على صحّتها] ١٧٩
- مسألة ٥٤: إذا تيقّن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءاً أو شرطاً أو أوجد مانعاً ثمّ تبدل يقينه بالشك يبني على الصحّة] ١٨٢
- مسألة ٥٥: إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى أو شكّ فى ذلك فأنتى به و تمم الوضوء] ١٨٣
- أفصل فى أحكام الجبائر] ١٨٥
- اشاره ١٨٥
- أو هنا مسائل متعلقه بالجبائر] ٢٠٦
- مسألة ١: إذا كانت الجبيرة فى موضع المسح و لم يمكن رفعها و المسح على البشرة] ٢٠٦
- مسألة ٢: إذا كانت الجبيرة مستوعبه لعضو واحد من الأعضاء فالظاهر جريان الأحكام] ٢٠٨
- مسألة ٣: إذا كانت الجبيرة فى الماسح فمسح عليها بدلاً عن غسل المحل يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبه] ٢١١
- مسألة ٤: إنما ينتقل إلى المسح على الجبيرة إذا كانت فى موضع المسح بتمامه] ٢١٢
- مسألة ٥: إذا كان فى عضو واحد جبائر متعدّده يجب الغسل أو المسح] ٢١٢
- مسألة ٦: إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة فإن كان بالمقدار المتعارف مسح عليها] ٢١٢
- مسألة ٧: ما ينبغى للمتوضئ فعله فى الجرح المكشوف عند إرادته الوضوء] ٢١٥
- مسألة ٨: إذا أضرت الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف] ٢١٥
- مسألة ٩: إذا لم يكن جرح و لا قرح و لا كسر بل كان يضره استعمال الماء لمرض آخر فالحكم هو التيمّم] ٢١٨
- مسألة ١٠: تعين التيمّم فيما لو كان الجرح و غيره فى غير مواضع الوضوء و كان استعمال الماء مضراً فى مواضعه] ٢١٨
- مسألة ١١: فى الرّمّد يتعيّن التيمّم] ٢٢٠
- مسألة ١٢: محل الفصد داخل فى الجروح] ٢٢٠

- مسأله ١٣: لا فرق في حكم الجبيره بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان أم لا باختياره]----- ٢٢٢
- مسأله ١٤: إذا كان شيء لاصقاً ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه و لم يمكن إزالته]----- ٢٢٣
- مسأله ١٥: حكم ظاهر الجبيره إذا كان طاهراً و تنجس باطنها]----- ٢٢٥
- مسأله ١٦: إذا كان ما على الجرح من الجبيره مغضوباً لا يجوز المسح عليه]----- ٢٢٥
- مسأله ١٧: لا يشترط في الجبيره أن تكون ممّا يصح الصلاة فيه]----- ٢٣٢
- مسأله ١٨: ما دام خوف الضرر باقياً يجرى حكم الجبيره و إن احتمل البرء]----- ٢٣٣
- مسأله ١٩: إذا أمكن رفع الجبيره و غسل المحل لكن كان موجياً لفوات الوقت هل يجوز عمل الجبيره؟ فيه إشكال]----- ٢٣٤
- مسأله ٢٠: حكم الدواء المختلط بالدم]----- ٢٣٥
- مسأله ٢١: قد عرفت أنه يكفي في الغسل أقله]----- ٢٣٦
- مسأله ٢٢: حكم المسح على الجبيره التي عليها دسومه]----- ٢٣٨
- مسأله ٢٣: إذا كان العضو صحيحاً لكن كان نجساً و لم يمكن تطهيره لا يجرى عليه حكم الجرح]----- ٢٣٨
- مسأله ٢٤: لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيره إن كانت على المتعارف]----- ٢٤٠
- مسأله ٢٥: الوضوء مع الجبيره رافع للحدث لا مبيح]----- ٢٤١
- مسأله ٢٦: الفرق بين الجبيره التي على محل الغسل و التي على محل المسح من وجوه]----- ٢٤٣
- مسأله ٢٧: عدم الفرق بين الوضوء الواجب و المستحب في الجبيره]----- ٢٤٧
- مسأله ٢٨: حكم الجبائر في الغسل كحكمها في الوضوء واجبه و مندوبه]----- ٢٤٧
- مسأله ٢٩: إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوه فالحال فيه حال الوضوء في الماسح كان أو في الممسوح]----- ٢٥٧
- مسأله ٣٠: في جواز استئجار صاحب الجبيره إشكال]----- ٢٥٨
- مسأله ٣١: إذا ارتفع عذر صاحب الجبيره لا يجب إعادة الصلاة]----- ٢٦٢
- مسأله ٣٢: يجوز لصاحب الجبيره الصلاة أول الوقت مع اليأس عن زوال العذر في آخره]----- ٢٦٤
- مسأله ٣٣: حكم من اعتقد الضرر في غسل بشره ثم تبين عدمه]----- ٢٦٥
- افصل في حكم دائم الحدث]----- ٢٦٨
- اشاره]----- ٢٦٨
- او هنا مسائل متعلقه في دائم الحدث]----- ٢٨٥
- مسأله ١: يجب عليه المبادره إلى الصلاة بعد الوضوء بلا مهله]----- ٢٨٥
- مسأله ٢: لا يجب على المسلم و المبطلون أن يتوضئا لقضاء التشهد و السجده المنسيين]----- ٢٨٦

- مسأله ٣: يجب على المسلوس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه] ٢٨٩
- مسأله ٤: في لزوم معالجه السلس و البطن إشكال] ٢٩١
- مسأله ٥: في جواز مس كتابه القرآن للمسلس و المبطلون بعد الوضوء للصلاه مع فرض دوام الحدث و خروجه بعده إشكال حتى حال الصلاه] ٢٩٢
- مسأله ٦: مع احتمال الفتره الواسعه الأحوط الصبر] ٢٩٣
- مسأله ٧: إذا اشتغل بالصلاه مع الحدث باعتقاد عدم الفتره الواسعه و في الأثناء تبين وجودها قطع الصلاه] ٢٩٥
- مسأله ٨: ذكر بعضهم أنه لو أمكنهما إتيان الصلاه الاضطراريه و لو بأن يقتصر في كل ركعه على تسبيحه] ٢٩٥
- مسأله ٩: من أفراد دائم الحدث المستحاضه] ٢٩٧
- مسأله ١٠: لا يجب على المسلس و المبطلون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات] ٢٩٧
- مسأله ١١: من نذر أن يكون على الوضوء دائماً إذا صار مسلوساً أو مبطلوناً الأحوط تكرار الوضوء] ٢٩٧
- [فصل في الأغسال] ٢٩٩
- اشاره ٢٩٩
- [فصل في الأغسال الواجبه] ٢٩٩
- اشاره ٢٩٩
- مسأله ١: النذر المتعلق بغسل الزياره و نحوها يتصور على وجوه] ٣٠٠
- [فصل في غسل الجنابه] ٣٠٤
- اشاره ٣٠٤
- [و هي تحصل بأمرين] ٣٠٤
- اشاره ٣٠٤
- [الأول: خروج المنى] ٣٠٤
- [الثاني: الجماع] ٣١٨
- [و هنا مسائل متعلقه بالجنابه] ٣٣٦
- مسأله ١: إذا رأى في ثوبه منياً و علم أنه منه و لم يغتسل بعده وجب عليه الغسل] ٣٣٦
- مسأله ٢: إذا علم بجنابه و غسل و لم يعلم السابق منهما وجب عليه الغسل] ٣٤١
- مسأله ٣: في الجنابه الدائره بين شخصين لا يجب الغسل على واحد] ٣٤٢
- مسأله ٤: إذا دارت الجنابه بين شخصين لا يجوز لأحدهما الاقتداء بالآخر] ٣٤٣
- مسأله ٥: إذا خرج المنى بصوره الدم وجب الغسل أيضاً بعد العلم بكونه منياً] ٣٤٧

- مسأله ٦: المرأة تحتلم كالرجل] ٣٤٧
- مسأله ٧: إذا تحرك المنى في النوم عن محله بالاحتلام و لم يخرج إلى خارج لا يجب الغسل] ٣٤٧
- مسأله ٨: يجوز للشخص إجناب نفسه] ٣٤٩
- مسأله ٩: إذا شك في أنه هل حصل الدخول أم لا لم يجب عليه الغسل] ٣٥١
- مسأله ١٠: لا فرق في كون إدخال تمام الذكر أو الحشفه موجباً للجنابه بين أن يكون مجرداً أو ملفوفاً بوصله أو غيرها] ٣٥١
- مسأله ١١: في الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الغسل و الوضوء الأولى أن ينقض الغسل بناقض] ٣٥٣
- فصل فيما يتوقف على الغسل من الجنابه] ٣٥٤
- اشاره ٣٥٤
- الأول: الصلاه واجبه أو مستحبه أداء و قضاء لها (١) و لأجزائها المنسيه] ٣٥٤
- الثاني: الطواف الواجب دون المندوب لكن يحرم على الجنب دخول مسجد الحرام] ٣٥٧
- الثالث: صوم شهر رمضان و قضاؤه] ٣٦٠
- فصل فيما يحرم على الجنب] ٣٧٨
- اشاره ٣٧٨
- الأول: مس خط المصحف] ٣٧٨
- الثاني: دخول مسجد الحرام و مسجد النبي (صلى الله عليه و آله و سلم)] ٣٨٨
- الثالث: المكث في سائر المساجد] ٣٩٠
- الرابع: الدخول في المساجد بقصد وضع شئ ء فيها] ٤٠٥
- الخامس: قراءه سور العزائم] ٤٠٥
- او هنا مسائل متعلقه بما يحرم على الجنب] ٤٠٨
- مسأله ١: من نام في أحد المسجدين و احتلم أو أجنب فيهما] ٤٠٨
- مسأله ٢: لا فرق في حرمه دخول الجنب في المساجد بين المعمور منها و الخراب] ٤١٦
- مسأله ٣: إجراء حكم المسجد على المصلى المتخذ في البيت] ٤١٧
- مسأله ٤: كل ما شك في كونه جزءاً من المسجد من صحنه و الحجرات التي فيه و منارته و حيطانه و نحو ذلك لا يجرى عليه الحكم] ٤١٧
- مسأله ٥: الأولى و الأحوط أن لا يقرأ آيه السجده من دعاء كميل] ٤١٧
- مسأله ٦: الأحوط عدم إدخال الجنب في المسجد و إن كان صيباً أو مجنوناً] ٤١٩
- مسأله ٧: لا يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد في حال جنابته] ٤٢٠

- مسأله ۸: إذا كان جنباً و كان الماء في المسجد يجب عليه أن يتيمم] ۴۲۵
- مسأله ۹: إذا علم إجمالاً جنبه أحد الشخصين لا يجوز له استئجارهما] ۴۳۱
- مسأله ۱۰: مع الشك في جنبه لا يحرم شيء من المحرمات المذكوره] ۴۳۲
- افصل فيما يكره على الجنب] ۴۳۲
- افصل في كيفية الغسل و أحكامه] ۴۳۳
- اشاره ۴۳۳
- [الاولى الترتيب] ۴۵۴
- [الثانيه: الارتماس] ۴۷۷
- [او هنا مسائل متعلقه بغسل الجنبه] ۴۸۹
- مسأله ۱: أفضلية الغسل الترتيبى على الارتماس] ۴۸۹
- مسأله ۲: قد يتعين الارتماسى كما إذا ضاق الوقت عن الترتيبى] ۴۸۹
- مسأله ۳: يجوز في الترتيبى أن يغسل كل عضو من أعضائه الثلاثه بنحو الارتماس] ۴۹۰
- مسأله ۴: الغسل الارتماسى يتصور على وجهين] ۴۹۲
- مسأله ۵: يشترط في كل عضو أن يكون طاهراً حين غسله] ۴۹۴
- مسأله ۶: يجب اليقين بوصول الماء إلى جميع الأعضاء] ۴۹۹
- مسأله ۷: الشك في كون الشيء من الظاهر أو الباطن] ۴۹۹
- مسأله ۸: ما مَرَّ من أنه لا يعتبر الموالاه في الغسل الترتيبى إنما هو فيما عدا غسل المستحاضه و المسلوس و المبطون] ۵۰۱
- مسأله ۹: يجوز الغسل تحت المطر و تحت الميزاب ترتيباً لا ارتماساً] ۵۰۳
- مسأله ۱۰: يجوز العدول عن الترتيب إلى الارتماس في الأثناء و بالعكس] ۵۰۵
- مسأله ۱۲: يشترط في صحه الغسل ما مَرَّ من الشرائط في الوضوء] ۵۰۹
- مسأله ۱۳: إذا خرج من بيته بقصد الحمام و الغسل فيه فاغتسل بالداعى الأول] ۵۱۱
- مسأله ۱۴: إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل و بعد ما خرج شك في أنه اغتسل أم لا يبنى على العدم] ۵۱۲
- مسأله ۱۵: إذا اغتسل باعتقاد سعه الوقت فتبين ضيقه و أن وظيفته كانت هو التيمم] ۵۱۳
- مسأله ۱۶: إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره للحمامى فغسله باطل] ۵۱۴
- مسأله ۱۷: إذا كان ماء الحمام مباحاً لكن سخن بالحطب المغصوب لا مانع من الغسل فيه] ۵۱۸
- مسأله ۱۸: الغسل في حوض المدرسه لغير أهله مشكل] ۵۱۸

مسأله ١٩: الماء الذى يسبلونه يشكل الوضوء و الغسل منه] ----- ٥٢٠

مسأله ٢٠: الغسل بالمئزر الغصبى باطل] ----- ٥٢٠

مسأله ٢١: ماء غسل المرأه من الجنابه و الحيض و النفاس و كذا اجره تسخينه إذا احتاج إليه على زوجها على الأظهر] ----- ٥٢٢

مسأله ٢٢: حكم ارتماس الصائم نسياناً] ----- ٥٢٣

تعريف مركز ----- ٥٢٩

سرشناسه : خوئى، سيد ابوالقاسم، ١٢٧٨ - ١٣٧١.

عنوان و نام پديد آور : المستند في شرح العروه الوثقى / [محمد كاظم يزدى]؛ تقرير الابحاث ابوالقاسم الموسوى الخوئى؛ تاليف مرتضى البروجردى.

مشخصات نشر : قم: موسسه احياء آثار الامام الخوئى (قدس)، ١٤ ق. = ٢٠ م. = ١٣.

مشخصات ظاهرى : ج.

فروست : موسوعه الامام الخوئى.

شابك : ج. ١١، چاپ دوم: ٩-٤٤-٦٨١٢-٩٦٤؛ ج. ١١، چاپ سوم: ٠-٤٣-٦٨١٢-٩٦٤؛ ج. ١٢، چاپ سوم: ٤٤-٦٨١٢-٩٦٤-٩؛ ج. ١٣، چاپ سوم: X-٤٦-٦٨١٢-٩٦٤؛ ج. ١٤: ٣-٥٠-٦٨١٢-٩٦٤؛ ج. ١٥: ٨-٥٣-٦٨١٢-٩٦٤؛ ج. ١٦، چاپ سوم ٩٦٤-٦٣٣٧-٠٠-٤؛ ج. ١٧، چاپ سوم: ٧-٠٤-٦٣٣٧-٩٦٤؛ ج. ١٨، چاپ سوم: ٩-٠٣-٦٣٣٧-٩٦٤؛ ج. ١٩، چاپ سوم ٩٦٤-٦٣٣٧-٠٢-٠:

وضعيت فهرست نويسى : برون سپارى

يادداشت : عربى.

يادداشت : كتاب حاضر قبلا تحت عنوان "مستند العروه الوثقى" به چاپ رسيده است.

يادداشت : فهرست نويسى بر اساس جلد يازدهم: ١٤٢١ ق. = ٢٠٠٠ م. = ١٣٧٩.

يادداشت : ج. ١١ (چاپ دوم: ١٤٢٦ ق. = ٢٠٠٥ م. = ١٣٨٤).

يادداشت : ج. ١١-١٨ (چاپ سوم: ١٤٢٨ ق. = ٢٠٠٧ م. = ١٣٨٦).

يادداشت : ج. ١٤ (چاپ سوم: ١٤٢١ ق. = ١٣٧٩).

يادداشت : ج. ٣٠ (چاپ؟: ١٤٢٢ ق. = ١٣٨٠).

يادداشت : ج. ٣٠ (چاپ سوم: ١٤٢٨ ق. = ٢٠٠٧ م. = ١٣٨٦).

يادداشت : عنوان عطف: شرح عروه الوثقى.

یادداشت : کتابنامه.

مندرجات : ج. ۱۱. الصلاه. - ج. ۳۰. الاجاره.

عنوان عطف : شرح عروه الوثقی.

عنوان دیگر : العروه الوثقی. شرح.

عنوان دیگر : شرح العروه الوثقی.

موضوع : یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده : یزدی، سید محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق.

شناسه افزوده : بروجردی، مرتضی، ۱۹۲۹ - ۱۹۹۸ م

شناسه افزوده : موسسه احیاء آثار الامام الخوئی (ره)

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵/ع۴/۲۱۳۷۷۰۴۰۲۱۳۰۰ ی الف

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۹-۲۱۱۶۷

[تمه کتاب الطهاره]

[تمه فصل فی الوضوء]

[تمه فصل فی شرائط الوضوء]

[الثالث عشر: الخلوص]

الثالث عشر: الخلوص، فلو ضمّ إليه الرّیاء بطل، سواء

كانت القرية مستقلة و الرياء تبعاً أو بالعكس أو كان كلاهما مستقلاً (١)

(١) حرمة الرياء في الشريعة المقدسة لا ينبغي الإشكال في حرمة الرياء في الشريعة المقدسة، و يكفي في حرمة الأخبار المستفيضه، بل البالغه حد التواتر «١» و في بعضها «إن كل رياء شرك» «٢» مضافاً إلى الآيات الكتابية التي ذم الله تعالى فيها المرائي في عمله، فقد قال تعالى فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ وَ يَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ «٣» و قال وَ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ «٤» و قال كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ «٥» و قال وَ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا وَ رِئَاءَ النَّاسِ «٦» إلى غير ذلك مما ورد في ذم الرياء، بل حرمة الرياء من جملة

(١) و هي كثيره جداً البالغه نحواً من أربعين روايه، راجع الوسائل ١: ٥٩/ أبواب مقدمه العبادات ب ٨، ١١، ١٢ و غيرها من الموارد.

(٢) كروايه يزيد بن خليفه. الوسائل ١: ٧٠/ أبواب مقدمه العبادات ب ١٢ ح ٢، و الروايات المذكوره فيها هذه الجملة و إن كانت متعدده إلا أن كلها ضعيفه، نعم ورد في موثقه مسعده بن زياد: «فاتقوا الله في الرياء فإنه الشرك بالله...» الوسائل ١: ٦٩/ أبواب مقدمه العبادات ب ١١ ح ١٦.

(٣) الماعون ١٠٧: ٧٤.

(٤) النساء ٤: ٣٨.

(٥) البقره ٢: ٢٦٤.

(٦) الأنفال ٨: ٤٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢

.....

الضروريات و مما لا ينبغي الإشكال فيه.

إلما أن الكلام في موضوعه و أن المحرّم من الرياء أي شىء فنقول: إن الرياء و إن كان بمفهومه اللغوي يعمّ العبادات و غيرها لأنه بمعنى إتيان العمل بداعي إراءته لغيره إلا أنه لا

دليل على حرمة في غير العبادات، فإذا أتى بعمل بداعي أن يعرف الناس كماله وقوته كما إذا رفع حجراً ثقيلاً ليعرف الناس قوته بدنه وعضلاته لم يرتكب محرماً بوجه، وذلك لأنَّ الاستفادة من الأخبار الواردة في حرمة الرياء أن حرمة من جهة أنه شرك و إشراك، و الشرك إنّما يتحقق في العبادات، و أمّا إذا أتى بعمل لأن يرى الناس كمال صنعه و معرفته فهو لا يكون مشركاً بالله بوجه، و كيف كان فلا شك في عدم حرمة الإتيان بالعمل غير العبادي بـرياء، نعم لا إشكال في حسن ترك الرياء في جميع الأفعال الصادره من المكلف حتى في غير العبادات بأن يأتي بجميع أعماله لله، إلّا أنه على تقدير تحققه في غير المعصومين قليل غايته، و إنما المحرّم هو أن يعبد المكلف الله سبحانه ليريه للناس.

□
ثم إنّ المحرّم إنّما هو الرياء في العباده بما أنّها عباده، و أما إذا أتى بالعباده لله سبحانه إلّا أنه قصد فيها الرياء لا من حيث العباده بل من جهة أخرى، كما إذا أجهر فيها بداعي إعلامه للغير أنه في الدار، أو قصد ذلك في قيامه في الصلاة ليراه غيره في الدار لتلا يتوخش عن الانفراد، لأنه أيضاً إتيان للعمل بداعي أن يريه غيره إلّا أنه ليس رياء في العباده حقيقه، و إنما هو رياء في شىء آخر مقارن للعباده، فلا إشكال في عدم بطلان العباده بذلك لأنه لم يشرك في عبادته بل أتى بها خالصاً لوجهه الكريم، فالرياء المحرّم هو الإتيان بالعباده بداعي أن يرى عبادته للغير.

□
ثم إنّّه إذا أتى بالعباده امثالاً لأمر الله سبحانه من غير أن يكون لرؤيه غيره مدخلية في عبادته و لو

بتأكد داعيه إلّا أنه يعلم أن غيره يرى عبادته و هو يسره فالظاهر صحّه عبادته، و ذلك لفرض عدم مدخليه رؤيه الغير في عبادته و إنما محرکه نحو العمل هو الامتثال و طاعه ربّه، و رؤيه الغير من الآثار المترتبه على عمله العبادى قهراً من غير أن يكون لها مدخليه فيه و لو بالتأكد، كما هو الحال في الصلاه في أماكن

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣

.....

الاجتماع كالمساجد، أو في مكان مكشوف و إن كان ذلك موجباً لسروره و فرحه، و مجرد السرور برؤيه الغير و حبه ظهور عمله لدى الغير أمر اتفاقى غير مبطل للعباده، لعدم صدورها إلّا بالداعى الإلهى، فإن مثله خارج عن الرّياء خروجاً تخصّصياً موضوعياً لأنّ الرّياء بمفهومه اللّغوى و العرفى لا يشمل مثله حيث يعتبر في مفهومه أن تكون لرؤيه الغير مدخليه في عمله، و مع فرض عدم دخالتها في العمل لا يصدق عليه الرّياء.

ثمّ لو تنزلنا عن ذلك و سلمنا صدق الرّياء عليه فهو خارج عن الرّياء المبعوض المحرّم قطعاً، و ذلك بقريته ما حمل عليه أى على الرّياء في رواياته، حيث حمل عليه عنوان الشرك، و ورد أن كل رياء شرك، و هذا المحمول قريته على أن الرّياء المحرّم المبعوض إنّما هو الرّياء الذى يكون شركاً، و بما أنّ مفروض المسأله عدم الإشراك في العباده بوجه لعدم مدخليه رؤيه الغير فيها على الفرض، فهو من الرّياء غير المحرّم شرعاً، هذا كلّه.

مضافاً إلى صحّحه زراره أو حسنته باعتبار إبراهيم بن هاشم، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: «سألته عن الرجل يعمل الشىء من الخير فيراه إنسان فيسره ذلك، قال: لا بأس، ما من أحد إلّا و هو يحب

أن يظهر له في الناس الخير، إذا لم يكن صنع ذلك لذلك» «١»، وقوله: «ما من أحد» محمول على الغالب في عامه الناس.

و أما ما ورد في موثقه النوفلى عن السكونى و كذا فى غيرها من أنّ للمرائى علامات ثلاث: ينشط إذا رأى الناس، و يكسل إذا كان وحده، و يجب أن يحمد فى جميع أموره «٢» فهو غير معارض للصحيحه أو الحسنه بوجه، و ذلك لا لأجل ضعفها

(١) المرويه فى الوسائل ١: ٧٥/ أبواب مقدّمه العبادات ب ١٥ ح ١.

(٢) المرويه فى الوسائل ١: ٧٣/ أبواب مقدّمه العبادات ب ١٣ ح ١. و هذه الروايه و إن عبر عنها فى كلام غير واحد بالخبر، الدال على ضعفها لوجود النوفلى و هو حسين بن يزيد فى سندها و لم يرد فيه توثيق فى كتب الرجال، إلّا أنه بناء على ما أفاده سيّدنا الأستاذ (دام ظله) من وثاقه كل من وقع فى أسانيد كتاب كامل الزيارات أو تفسير القمى، و كان السند الواقع فيه متصلًا بالمعصوم (عليه السلام) لشهادته ابن قولويه و على بن إبراهيم (رضوان الله عليهما) بذلك فالروايه موثقه لوجود النوفلى فى أسناد الكتابين.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤

.....

من جهه حسين بن زياد النوفلى، لما قرّنا فى محلّه من أن الرجل موثق «١»، بل لأجل أنها قاصره الدلاله على بطلان العباده بمجرد السرور بظهور العمل لدى الغير، و ذلك لأنّ النشاط عند رؤيه الناس يستلزم التغيير فى كيفية العمل لا محاله بتحسين تجويده أو بإطاله ركوعه و سجوده و نحوهما، و لا إشكال فى أنه رياء و إتيان بالعباده بداعى غيره تعالى، و هذا بخلاف مفروض الكلام من أنه يأتى بالعباده

بداعى أمر الله فحسب إلا أنه يسره رؤيه الغير لعمله من غير أن تكون لرؤيه الغير مدخله فى عبادته، نعم هذا غير مناسب للمتقين إلا أنه مطلب آخر. على أن سرور العامل بمشاهدته غيره عمله أمر جبلى طبعى فى غير المعصومين (عليهم السلام) وجماعه قليلين، فكيف يمكن الحكم بحرمة و أن الغالب بل الجميع يرتكبون المحرم فى عباداتهم. فالتحصّل أن الرّياء المحرّم إنما هو مختص بالعباده فيما إذا كان لرؤيه الغير مدخله فيها بما هي عباده.

الأنحاء المتصوّره فى الرّياء

□
و الرّياء على هذا النحو يتصور على وجوه: أحدها: أن يأتي بالعباده خالصه لغير الله سبحانه، بأن يكون محرّكه نحوها إراءه عبادته للغير من غير أن تكون مستنده إلى امثال أمر الله سبحانه و لو على نحو التشريك. و ثانيهما: أن يأتي بها بداعى كل من امثال أمره تعالى و رؤيه غيره، بأن يكون كل من الرّياء و الامثال له مدخله فى عمله، فالمحرّك و الداعى هو مجموع طاعه الخالق و المخلوق بحيث لو كان كل منهما منفكاً عن غيره لم تصدر منه العباده بوجه. و الحكم ببطلان العباده فى هاتين الصورتين على طبق القاعده قلنا بحرمة الرّياء أم لم نقل، حتى لو فرضنا أن تلك الروايات المستفيضه بل المتواتره لم تكن أيضاً كنا حكمنا ببطلان العباده فى الصورتين المذكورتين، و ذلك لأنه يشترط فى صحّه العمل العبادى استناده إلى الله سبحانه بأن يكون الداعى الإلهى مستقلاً فى الداعويه و المحركيه، بحيث لو كان وحده كفى فى

(١) معجم رجال الحديث ٧: ١٢٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٥

.....

التحرّك نحوه و إصدار العباده و أن يأتي بتيه التقرب إليه، فإذا أتى به لا بتيه القربه كما

فى الصوره الأولى أو بئيه القربه و بئيه أمر آخر على نحو الاشتراك و لو كان من الأمور المباحه كالتبريد فى الوضوء، فلا محاله وقعت العباده باطله، و الحكم بطلانها حينئذ على طبق القاعده.

فما عن السيد المرتضى (قدس سره) من إفتائه بصحة العباده المرأى فيها و أن المنفى هو القبول و ترتب الثواب عليها «١» ممّا لا يحتمل عادة إرادته هاتين الصورتين بل من المظنون قوياً بل المطمأن به أنه أراد غيرهما كما نبينه إن شاء الله تعالى «٢»، لأن بطلان العباده حينئذ مستند إلى فقدانها التيه المعتبره و إن لم يكن فيها رياء، و عليه:

فمحل الكلام فى الحكم بطلان العباده من جهه الرياء هو ما إذا كان له داعيان مستقلان للعباده أحدهما: داعى الامتثال، و ثانيهما: داعى الرياء و إراءته العمل للغير بحيث كان كل منهما فى نفسه و إن لم ينضم إليه الآخر صالحاً للداعويه و المحركيه نحو العباده على تقدير انفراده، و لكنهما اجتماعاً فى عبادته و انتسب العمل إليهما من جهه استحاله صدور المعلول الواحد عن علتين مستقلتين، فلا محاله يستند إليهما على نحو الاشتراك فى التأثير و حينئذ يستند بطلانها إلى الرياء لتماميه شرائطها فى نفسها لأنها منتسبه إلى الله سبحانه حيث صدرت عن داع قري، و لكنّها لما كانت على نحو الاشتراك بينه تعالى و بين غيره حكمنا بطلانها.

أو كان داعى الامتثال مستقلاً فى المحركيه و الانبعاث بحيث لو كان وحده كفى فى إصدار العبادات، و كان داعى الرياء غير مستقل فى الداعويه بأن لم يكن مؤثراً فى البعث و العمل فى نفسه إلّا إذا ضم إليه داع آخر، و هذا هو مراد الماتن (قدس سره) من كون

داعى القربه مستقلا و الرّياء تبعاً. و هاتان الصورتان هما محل البحث فى المقام، و قد ذهب المشهور فيهما إلى بطلان العباده بالرياء، و خالفهم فى ذلك السيّد المرتضى (قدس سره) و التزم بصحتها و سقوط الثواب عنها و عدم قبولها للرياء.

(١) الانتصار: ١٠٠/ المسأله ٩.

(٢) فى ص ١٧ ١٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٦

.....

و الكلام فى ذلك يقع من جهتين، إحداهما: صحّ العباده المرادى فيها و بطلانها من جهه ما تقتضيه القاعده فى نفسها، و ثانيتهما صحتها و فسادها بالنظر إلى الأخبار الوارده فى المقام.

أمّا الكلام من الجهه الأولى فالصحيح صحّ العباده فى مفروض الصورتين حيث صدرت عن داعٍ إلهى مستقل فى داعويته، بحيث لو كان وحده كفى فى الداعويه نحو العمل، بلا فرق فى ذلك بين أن ينضم إليه داعٍ آخر غير داعى الامتثال مستقل فى داعويته على تقدير وحدته، أو تبعى لا- يستقل فى الداعويه فى نفسه حتى ينضم إليه داعٍ آخر، و ذلك لأن المعتبر فى صحّ العباده أن تكون صادرة عن الداعى القربى الإلهى المستقل، و أما انحصار الداعى فى ذلك و أن لا يكون معه داعٍ آخر فهو غير معتبر فى صحّتها كما يأتى تفصيله عند تعرض الماتن (قدس سره) فى نفس المسأله كما إذا أتى بالعباده بداعٍ إلهى مستقل منضمّاً إلى داعٍ آخر مباح أيضاً مستقل فى داعويته أو تبعى كقصد التبريد بالوضوء، حيث يأتى منا هناك أن العباده إذا كانت صادرة عن داعٍ قربى مستقل فى داعويته صحت سواء كان هناك داعٍ آخر أم لم يكن، لعدم اعتبار انحصار الداعى بالداعى الإلهى، فلو توضعاً بداعيين أحدهما قربى مستقل و الآخر أمر آخر كالتبريد و نحوه، يحكم

بصحة وضوئه لا محاله. فالعبادة المرأى فيها محكومہ بالصحة بمقتضى القاعدة.

و أما الكلام من الجهه الثانيه فقد عرفت أن حرمه الرِّياء مما لا ينبغي الإشكال فيه بمقتضى الأخبار المستفيضه و ما ورد في ذمّه من الآيات «١» بل هو في مرتبه شديده من الحرمة حتى عبر عنه بالشرك في جملة من رواياته، كما أن الرِّياء وجه من وجوه العمل و العباده و ليس من وجوه القصد النفساني، لأن العمل بنفسه رياء كما في قوله تعالى وَ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ أَوْ كَالَّذِي يَنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى الَّذِينَ هُمْ يُرَآؤُنَ، و عليه فالأخبار الوارده في حرمه الرِّياء منطبقه

(١) تقدّمت الإشارة إلى مواضع الآيات في صدر المسأله فلاحظ.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٧

.....

على حرمه العباده التي أتى بها بداعي إرائتها للناس و إراءه أنه خير من الأخيار، و مع حرمه العمل و مبعوضيته كيف يمكن التقرب به، لأن المبعوض لا يكون مقرباً و المحرّم لا يكون مصداقاً للواجب، فلا محاله تبطل العباده بذلك هذا.

على أن في الأخبار الوارده في الرِّياء مضافاً إلى دلالتها على حرمة دلالة واضحة على بطلان العمل المأتي به رياءً، و أنه مردود إلى من عمل له و غير مقبول، و في بعضها أن الله سبحانه يأمر به ليجعل في سجين، إلى غير ذلك من الأخبار، و هذه الأخبار و إن كان أغلبها ضعيفه إلا أن استفادتها بل الاطمئنان بصدور بعضها لو لم ندع العلم كافيّه في الحكم باعتبارها، على أن بعضها معتبره في نفسه.

فقد روى البرقي في المحاسن عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال «يقول الله

عزّ و جلّ: أنا خير شريك فمن عمل لى و لغيرى فهو لمن عمله غيرى» «١» هكذا فى نسخه الوسائل المطبوعه جديداً و قديماً، و الظاهر أنها غلط. و فى نسختنا المصححه من الوسائل «فهو كمن عمله غيرى» و الظاهر سقوط اللّعام عن قوله «غيرى» و عليه فالروايه هكذا: «من عمل لى و لغيرى فهو كمن عمله لغيرى» و عليه فهى كالصريح فى بطلان العباده بالرياء حيث نزلها سبحانه منزله العمل الذى أتى به خالصاً لغيره تعالى، و من الظاهر أن العمل لغيره مما لا يحسب من العمل لله فى ديوانه بل يحسب لمن أتى له لأنه خير شريك، فكأنه مما لم يأت به «٢» و أى شىء أصرح فى بطلان العمل من هذا التعبير؟

و الروايه لا بأس بها من حيث سندها إلّا من جهة والد البرقى، حيث ذكر

(١) الوسائل ١: ٧٢/ أبواب مقدّمه العبادات ب ١٢ ح ٧. المحاسن ١: ٣٩٢/ ٨٧٥.

(٢) بل فى موثقه مسعده بن زياد «... إن المرائى يدعى يوم القيامة بأربعة أسماء: يا كافر يا فاجر يا غادر يا خاسر، حبط عملك و بطل أجرك فلا خلاص لك اليوم...» الوسائل ١: ٦٩/ أبواب مقدّمه العبادات ب ١١ ح ١٦. و فى موثقه السكونى «... إن الملك ليصعد بعمل العبد ... يقول الله عزّ و جلّ: اجعلوها فى سجين، إنه ليس إياى أراد به» الوسائل ١: ٧١/ أبواب مقدّمه العبادات ب ١٢ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٨

.....

النجاشى فى حقه أنه ضعيف فى حديثه «١» و عن ابن الغضائرى: أن حديثه يعرف و ينكر «٢»، إلّا أن الشيخ (قدس سره) وثقه صريحاً «٣» و عليه فالروايه معتبره،

بل لا معارضه بين توثيق الشيخ إياه و بين ما حكى عن النجاشى و ابن الغضائرى أصلاً لأن الظاهر أن كلام النجاشى (ضعيف فى حديثه) لا تعرض له إلى نفى وثاقه الرجل بل هو بمعنى ضعف رواياته لأنه يروى عن الضعفاء، و من هنا قد يقبل حديثه و قد ينكر كما فى كلام ابن الغضائرى، فلا تنافى بين كلامهما و كلام الشيخ (قدس سره).

هذا و لكن السيّد المرتضى (قدس سره) ذهب إلى صحّه عباده المرائى و إسقاطها الإعادة و القضاء، و غايه الأمر أنها غير مقبوله و أن عاملها لا يثاب، بدعوى أن الأخبار الواردة فى حرمة الرّياء إنّما تدلّ على نفى قبول العباده المراءى فيها، و نفى القبول أعم من البطلان حيث قد يكون العمل صحيحاً و لكنه غير مقبول، و قد قال الله سبحانه إنّما يتقبّل الله من المّتّين «٤» لأن من الظاهر أن عمل غير المتقين أيضاً صحيح إلّا أنه غير مقبول عنده تعالى «٥».

و الجواب عن ذلك بوجوه:

الأوّل: أن الأخبار الواردة فى المقام غير منحصره بما اشتمل على نفى القبول، لأن منها ما هو كالصريح فى بطلان العباده بالرياء كما قدّمناه عن البرقى فى المحاسن عن أبيه.

الثانى: هب أن الأخبار منحصره بما ينفى القبول، إلّا أنه ليس بأعم من البطلان بل هو بعينه، و ذلك لأن النفى إنّما هو نفى القبول فى مقام المولويه و الآمرية لا فى

(١) رجال النجاشى: ٣٣٥ / ٨٩٨.

(٢) مجمع الرجال ٥: ٢٠٥.

(٣) وثقه فى كتاب الرجال فى أصحاب الرضا (عليه السلام)، ٣٦٣ / باب الميم رقم: ٤، مضافاً إلى أنه واقع فى أسانيد كامل الزيارات أيضاً.

(٤) المائده ٥: ٢٧.

(٥) الانتصار: ١٠٠ / المسأله ٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦،

مقام نفى الثواب، و مع صحه العمل لا معنى لعدم القبول، فنفية عين بطلان العمل و عدم صحته و هو بمعنى عدم احتسابه عملاً. و بهذا المعنى أيضاً يستعمل فى عرفنا اليوم فيقال لا أقبل ذلك منك، بمعنى لا أحسبه عملاً لك فهو كالعدم، نعم قد يرد أن العمل الفلانى لا يثاب عليه، و لا إشكال أنه أعم من البطلان، إلا أنه أمر آخر غير نفى القبول.

وَأَمَّا آيَةُ الْمُبَارَكَةِ الْوَارِدَةِ فِي قَضِيَّةِ ابْنِ آدَمَ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَ لَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ «١» فهى أجنبيه عمياً نحن بصدده، لأن المتقين فى الآية المباركه بمعنى المؤمنين، أى من آمن بالله و رسوله و اليوم الآخر، و القاتل فى الآية المباركه لم يكن مؤمناً بالله و لا باليوم الآخر، و لذا كان مخلداً فى النار فى التابوت، و يؤيده تفسيره بالشيعة فى زماننا بمعنى المؤمن فى كل عصر. و من الظاهر أن غير المؤمن لا يتقبل عمله لبطلانه و عدم إيمان فاعله، فالآيه المباركه غير راجعه إلى ما نحن فيه.

ثم لو فسرنا المتقين بمن اجتنب عن المحرمات و أتى بالواجبات فلا مناص من التأويل فى ظاهر الآية المباركه بحملها على عدم الثواب بمرتبه الراقية و عدم القبول الكامل الحسن، و ذلك لضروره أن أعمال غير المتقين أعنى الفسقه أيضاً مقبولة و هى مما يثاب عليه، و كيف يمكن أن يدعى أن من ارتكب شيئاً من الفسق لا يقبل عمله و لا يثاب عليه مع صراحه الكتاب العزيز فى أنه مما يثاب عليه و يعاقب لقوله تعالى فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَ

مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ «٢» و عليه لا- بد من حمل نفى القبول في الآية المباركه على أن عمل غير المتقين بالمعنى الأخير مما لا يثاب عليه بثواب كامل و لا يقبل بقبول حسن.

الثالث: أن دلالة الأخبار الواردة في المقام على حرمة العباده المراءى فيها كافيه

(١) المائده ٥: ٢٧.

(٢) الزلزله ٩٩: ٧، ٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٠

و سواء كان الرّياء فى أصل العمل (١) أو فى كفيّاته (٢)

فى الحكم بالفساد و إن لم نفرض لها دلالة على البطلان، لما مرّ من أن الرّياء وجه من وجوه العمل، و مع حرمة العمل و مبعوضيته كيف يمكن التقرب به، و كيف يمكن أن يكون المحرّم مصداقاً للواجب.

فالمتحصل إلى هنا أن الصحيح هو ما ذهب إليه المشهور من بطلان العباده بالرياء. هذا تمام الكلام فى أصل حرمة الرّياء و فى بطلان العباده به. و يقع الكلام بعد ذلك فى خصوصياته، لأن الرّياء قد يتحقق فى أصل العمل و أخرى فى كفيّاته و ثالثه فى جزء من أجزائه، و هو قد يكون جزءاً و جوبياً و أخرى استحبابياً.

(١) كما إذا أتى بالصلاه أو بالوضوء أو بغيرهما من العبادات بداعى إراءتها للناس على تفصيل قد عرفت، و عرفت الوجه فى بطلانها.

الرّياء فى كفيّات العمل

□
(٢) الرّياء فى الكيفيه مع إتيان أصل العمل بداعى الله سبحانه على قسمين، لأن الكيفيه المراءى فيها قد تكون متحده الوجود مع العباده خارجاً، كما إذا صلّى فى المسجد رياء و إن كان أصل الصلاه مستنداً إلى الداعى الإلهى، إلا أن الحصّه الخاصّه من الصلاه أعنى الصلاه فى المسجد صادرة بداعى الرّياء، و نظيره ما إذا صلّى بوقار و إطاله رياء للنشاط الحاصل

له عند رؤيه الناس. و أخرى تكون موجوداً عليحده و لا تتحد مع العباده فى الوجود، و هذا كما إذا صام لله إلا أنه قرأ الأدعيه فى صيامه بداعى الرّياء، أو صلى لله و تحنك رياء، لأن التحنك و قراءه الأدعيه أمران آخران غير الصيام و الصلاه.

أمّا الرّياء فى الكيفيه المتحدّه مع العمل فى الوجود فهو موجب لبطلان العباده لا- محاله، لأن الحصّه الخاصّه من العباده أعنى الموجود الخارجى قد صدرت عن داع

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١١

أو فى أجزاءه «١» (١)

غير إلهى أعنى داعى الرّياء فهى محرمة و مبغوضه، و المبغوض كيف يقع مقرباً و المحرّم لا- يمكن أن يقع مصداقاً للواجب فتبطل.

و أما الرّياء فى الكيفيه المنحازه عن أصل العمل فلا موجب لكونه مبطلًا للعباده لأن المبغوض و المحرّم شىء و العباده شىء آخر، و لا تسرى حرمة أحدهما إلى الآخر، و لا يمكن أن يقال إنه أمر قد أشرك فيه غيره سبحانه معه، بل هما أمران أحدهما أتى به لله و الآخر أتى به لغيره و لعله ظاهر.

الرّياء فى أجزاء العمل

(١) إذا أتى بجزء من أجزاء العمل العبادى بداعى الرّياء فان اقتصر عليه فلا إشكال فى بطلان عبادته، لأن الجزء المأتى به رياء محكوم بالحرمة و البطلان فهو كالعدم و كأنه لم يأت به أصلاً، و العباده تقع باطله فيما إذا نقص عنها جزؤها، و أما إذا لم يقتصر عليه بل ندم ثم أتى به عن داع قربى إلهى فان كان العمل مما يبطل بزياده جزئه عمداً كالصلاه فأيضاً يحكم ببطلان العباده، لأن السجده المأتى بها رياء مثلاً أمر زائد أتى به عمداً، و المفروض أن الزيادة العمديه موجب لبطلان

الصلاه، و أما إذا لم يبطل العمل بالزيادة العمديه كما فى الوضوء فان استلزم الإتيان بالجزء مرّه ثانيه على وجه صحيح كغسل اليد اليمنى مثلاً البطلان من شىء من النواحي كما إذا أوجب الإخلال بالموالاه المعتبره فى الوضوء بأن كان موجباً لجفاف الأعضاء المتقدمه فأيضاً لا بدّ من الحكم ببطلان العباده.

و أما إذا لم يقتصر على الجزء المأتى به رياءً بل أتى به ثانياً بقصد امثال أمر الله سبحانه، و لم يكن العمل كالصلاه مما يبطل بالزيادة عمداً، و لم يستلزم البطلان من

(١) فى إطلاقه إشكال بل منع، و كذلك الأجزاء المستحبّه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٢

.....

ناحيه أخرى كالإخلال بالموالاه فى الوضوء، فهل يكون الرّياء المتحقق فى جزء منه كغسل اليد اليمنى مثلاً موجباً لبطلانه و إن ندم و أتى به مرّه أخرى بداع قربى لأن الشىء لا ينقلب عما وقع عليه، فالوضوء ممّا تحقق الرّياء فى أثنايه سواء ندم بعد ذلك و أتى بالجزء ثانياً أم لم يندم عليه، أو أنه لا يوجب البطلان؟ وجهان بل قولان.

قد يقال ببطلان العمل بذلك تمسكاً بإطلاقات الأخبار الوارده فى المقام، لأنه يصدق أنه عمل لله و لغيره فهو لغيره، أو كمن عمله لغيره «١» و هو مما أدخل فيه رضا أحد من الناس «٢» إلى غير ذلك من الإطلاقات.

إلّا أنّ الصحيح عدم بطلان العباده بذلك، و الوجه فيه أن الشركه إنما تتحقّق فيما إذا كان العمل واحداً و أتى به لله و لغيره، فمثله يحسب من شريكه فى العباده و لا- يحسب من الله لأنه خير شريك، و أما مع التعدّد و الإتيان ببعضه لله و الاشتراك فى بعضه فلا معنى للشركه فيما أتى به

لله، و إنما الشركه في ذلك الجزء الذي أتى به أولاً بداعى غيره تعالى فهو محسوب لذلك الغير، فإذا لم يقتصر عليه بل أتى به ثانياً بداعى قريبي إلهي فيصدق حقيقه أنه عمل أتى به بأجمعه لله و بالداعى الإلهي القريبى، فحيث إن ما أتى به بداعى الله سبحانه من غسل الوجه و المسح و غسل اليد اليمنى ثانياً مثلاً مما لا اشتراك فيه فلا موجب لاحتسابه للغير الذى هو مضمون روايه البرقى «٣» و هى العمده فى المقام، و كذلك الحال فى بقيه الأخبار، لأن إتيان العمل له و لغيره إنما يتحقق مع وحده العمل حتى يقع فيه الاشتراك، و أمّا مع التعدّد و كون بعضه خالصاً له تعالى فلا معنى للاشتراك فى ذلك البعض فلا موجب لبطلانه، و إنما الباطل هو الجزء الذى أتى به اشتراكاً.

(١) هذا مضمون صحيحه هشام بن سالم التى رواها البرقى و تقدّمت فى ص ٧.

(٢) هذه الجملة وردت فى روايه زراره و حمران عن أبى جعفر (عليه السلام)، الوسائل ١: ٦٧ / أبواب مقدّمه العبادات ب ١١ ح ١١.

(٣) المتقدّمه فى ص ٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٣

.....

و أمّا ما فى بعض الروايات من قوله (عليه السلام): «لو أن عبداً عمل عملاً يطلب به وجه الله و الدار الآخرة و أدخل فيه رضا أحد من الناس كان مشركاً» «١» فليس معناه أن الرّياء إذا تحققت فى أثناء العمل و فى جزء منه يحكم ببطلانه لإشراك فاعله، و بعبارة أخرى إذا كانت العباده ظرفاً للرّياء يحكم ببطلانه، بل معناه أن العمل بتمامه إذا صدر عن داع رياءى يحكم ببطلانه، و ذلك لأنه لا معنى لإدخال رضا الغير فى عمل

نفسه، إذ الرضا من الأفعال القلبية القائمة بالغير فكيف يدخل ذلك في عمل شخص آخر، فلا معنى له إلا كون رضا الغير مما له مدخلية في عمله و هو عبارته أخرى عن إتيان العبادة بداعى رضا الغير، وقد عرفت أن العمل إذا صدر بداعى إراءته للغير أو رضائه يحكم ببطلانه و فسادة. و أين هذا عما نحن فيه، أعنى ما إذا أتى بجميع أجزاء العمل بداعى الله سبحانه إلا في جزء من أجزائه ثم ندم و أتى به مره أخرى على وجه صحيح، فالرواية لا دلالة لها على البطلان في مفروض المسألة، هذا كله.

ثم لو تنزلنا عن ذلك و بنينا على المسامحة العرفية بأن قلنا إنَّ الموضوع عمل مركب فهو شىء واحد عرفاً، و قد تحقق الرياء في ذلك الأمر الواحد مع أن العرف لا يراه شيئاً واحداً أيضاً لا نحكم ببطلانه، و ذلك لأن الباطل أو المحرّم إنما هو مجموع العمل بما هو مجموع، و أما إذا قسمناه و أخذنا بالمقدار الذى صدر منه عن الداعى الإلهى فهو ليس شيئاً وقع الرياء في أثناؤه.

و بالجملة: العرف لا يحكم إلا بوقوع الرياء في مجموع العمل لا في جميع أجزائه، فما صدر من المجموع بالداعى الصحيح مما لا إشكال في صحته. هذا كله في الجزء الوجوبى، و منه يظهر الحال في الجزء المستحب.

(١) و هو ما رواه الحلبي عن زراره و حمران عن أبي جعفر (عليه السلام) المروى في الوسائل ١: ٦٧/ أبواب مقدّمه العبادات ب ١١ ح ١١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٤

بل و لو كان جزءاً مستحباً على الأقوى (١) الرياء في الجزء المستحب

(١) قد ظهر الحال في ذلك مما بيناه في

الرّياء فى الجزء الوجوبى، لأن الرّياء فى مثل القنوت إنما يوجب بطلان ذلك الجزء المستحب و هو الذى أشرك فيه مع الله تعالى غيره فيحكم ببطلانه دون مجموع العمل كما مرّ فى الجزء الوجوبى. و بالجمله: إنه إذا قلنا بعدم بطلان العباده بإتيان الجزء الوجوبى رياء فلا نقول ببطلانها عند إتيان الجزء الاستحبابى بداعى الرّياء كما عرفت.

و هل يحكم ببطلان العباده بإتيان الجزء المستحب بداعى الرّياء فيما إذا قلنا بذلك فى الجزء الوجوبى، أو لا نقول ببطلانها من جهة الرّياء فى الجزء المستحب؟ الصحيح هو الثانى، و أن الرّياء فى الجزء المستحب لا يوجب بطلان العباده و إن قلنا ببطلانها بالرياء فى الجزء الواجب. و السر فى ذلك ما ذكرناه فى بحث الأصول من أنه لا معنى متحصل للجزء المستحب، حيث إن وجوب شىء مع كون جزئه مستحباً أمران متنافيان «١»، و لا يمكن أن يكون المستحب جزءاً من ماهيه الواجب، لاستحاله تقوم الماهيه الواجبه بالأمر المستحب الذى له أن يأتى به و له أن يتركه، كما أنه لا يمكن أن يكون جزءاً من فردها، حيث إن الواجب إذا كان مركباً من أمور متعدده و أتى بها المكلف خارجاً كان ذلك فرداً من الماهيه الواجبه، و مع عدم كون المستحب أو غيره جزءاً من الماهيه كيف يعقل أن يكون جزءاً من فردها و مصداقها، فلا معنى للجزء المستحب إلّا أحد أمرين:

أحدهما: أن يكون الأمر المستحب عباده مستقله فى نفسها إلّا أن ظرفها هو العباده الواجبه، فكما قد يستحب إتيان بعض الأمور قبل العباده أو بعدها كذلك لا مانع من استحباب بعض الأمور فى أثنائها على أن يكون ظرف ذلك المستحب هو العباده الواجبه، فهما عبادتان

(١) مصباح الأصول ٣: ٣٠٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٥

و سواء نوى الرّياء من أول العمل أو نوى في الأثناء (١)

العبادة المظروفه إذا بطلت للرّياء لا يقتضى ذلك بطلان ظرفها لأنهما عبادتان، و لا وجه لإسراء البطلان من أحدهما إلى الآخر، و قد أسلفنا أن ما ورد في بعض الروايات من حرمة إدخال رضا أحد في العبادة ليس معناه حرمة جعل العبادة ظرفاً للرّياء، بل معناه حرمة الإتيان بالعبادة بداعى رضا غير الله على أن يكون لرضا غيره مدخلية في عبادته.

و ثانيهما: أن يكون ما نسميه بالجزء المستحب موجباً لحدوث خصوصيه في العبادة، بها تصير أرجح الأفراد و أفضلها و يكون ثوابها أكثر من بقيه الأفراد من غير أن يكون عباده في نفسها، كما هو الحال في الجماعه في الصلاه، حيث إنها أى الجماعه ليست مستحبه في نفسها، وإنما هي توجب حدوث مزيه في ذلك الفرد بها تكون أرجح من غيره و يكون ثوابه أكثر من بقيه الأفراد الواجبه، و لا- يبعد أن يكون القنوت أيضاً من هذا القبيل، و هذا يرجع في الحقيقه إلى التقييد و أن الصلاه المتقييده بالقنوت في أثنائها أو بأمر آخر قبلها أو بعدها أرجح من غيرها، و ثوابها أزيد من ثواب بقيه الأفراد.

فإذا فرضنا أن التقييد حصل على وجه محرّم مبغوض فكأن التقييد المستحب لم يكن، فلا يترتب على العباده مزيه راجحه إلّا أنها تقع صحيحه في نفسها.

(١) و ذلك للإطلاق، حيث إن ما دلّ على بطلان العباده التي أشرك فيها مع الله غيره غير مختص بما إذا كان الإشراك من أول العمل، بل إذا تحقق في أثنائه

أيضاً يصدق عليه عنوان الرِّياء و يقال إنه أشرك في عمله مع الله غيره فيبطل، نعم إذا حدث ذلك في أثناء العبادة إلا أنه لم يقتصر على ذلك الجزء الصادر بداعي غير الله بل أتى به ثانياً بداعي امتثال أمر الله سبحانه دخل ذلك في المسألة المتقدِّمه أعنى الرِّياء في جزء العمل، و يأتي فيه التفصيل المتقدِّم بعينه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٦

و سواء تاب منه أم لا (١)، فالرِّياء في العمل بأى وجه كان مبطل له لقوله تعالى على ما فى الأخبار «١»: «أنا خير شريك، من عمل لى و لغيرى تركته لغيرى» (٢) هذا و لكن إبطاله إنما هو إذا كان جزءاً من الداعى على العمل و لو على وجه التبعية، و أما إذا لم يكن كذلك بل كان مجرّد خطور فى القلب من دون أن يكون جزءاً من الداعى فلا يكون مبطلاً (٣) و إذا شكّ حين العمل (٤) فى أنّ داعيه محض القربه أو مركّب منها و من الرِّياء فالعمل باطل «٢» لعدم إحراز الخلوص الذى هو الشرط فى الصّحّه (٥).

التوبه من الرِّياء

(١) حيث إن الندم على ما ارتكبه من الرِّياء و عبادته لفقير مثله عند التوجه إلى عظمه الربّ الجليل إنما يوجب إسقاط العقاب، لأنّ التائب من ذنب كمن لا ذنب له إلا أنه لا يوجب انقلاب الشىء عما وقع عليه فإنه أمر مستحيل، و المفروض أن العمل قد صدر عن داع رياءى باطل فلا ينقلب إلى الصّحّه بتوبته و ندمه.

(٢) قدمنا نسخه الوسائل المصحّحه «٣» و أن الروايه فيها هكذا: «فهو كمن عمله غيرى».

(٣) و قد عرفت تفصيل الكلام فى ذلك فى أوّل المسألة فلا نعيد.

الشكّ فى الداعى

و أنه الرِّياء أو غيره

(٤) و لم يتعرض لما إذا شك في ذلك بعد العمل، لوضوحه حيث إنه محكوم بالصَّحَّه حينئذ لقاعده الفراغ.

(٥) لا يبعد أن يكون المفروض في المسأله مستحيلاً في غير الوسواسي، و ذلك لما

(١) الوارد في الأخبار قوله عزّ من قائل: فهو لمن عمل له أو فهو لمن عمله غيري.

(٢) هذا الشك يناسب الوسواسي، و على تقدير تحققه في غيره فالحكم بالبطلان ليس على إطلاقه.

(٣) في ص ٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٧

.....

مرّ غير مرّه من أن الأمور النفسانيه مما لا واقع لها غير وجودها في النفس، و علم النفس بها حضوري و غير حصولي، و ما هذا شأنه كيف يقبل الشك و الترديد؟ و كيف يعقل أن يشك الإنسان في أنى قاطع أو لست بقاطع، أو أنى قاصد لأمر الله محضاً أو غير قاصد له، و قاصد للرياء أو غير قاصد له و هكذا، فالشك في القصد و الداعي أمر غير معقول.

ثمّ على تقدير معقوليته فالصحيح أن يفصل في المسأله: لأن الشك في أن داعيه هو الرِّياء إن كان من جهه احتمال الرِّياء على الكيفيه المتقدّمه في الصورتين الأوليين اللتين حكمتا ببطلان العباده فيهما على طبق القاعده، و هما ما إذا أتى بالعباده بداعي كل من الامتثال و الرِّياء من غير أن يكون شىء منهما مستقلا في داعويته و إنما يكون داعياً عند انضمامه إلى الآخر، و ما إذا كان داعي الرِّياء مستقلا في داعويته و كان قصد الامتثال غير مستقل بحيث لا يقتضى إصدار العمل إلّا إذا ضمّ إلى غيره، فلو احتمل أن داعيه للعباده هو مجموع قصد الامتثال و الرِّياء أو أنه هو الرِّياء و قصد الامتثال

تبعى غير مستقل، فالأمر حينئذ كما أفاده في المتن، حيث إن إتيان العبادة بالداعى القربى المستقل فى داعويته شرط فى صحتها و هو غير محرز فالعبادة باطله.

و أمّا إذا احتمل الرّياء فى غير الصورتين المذكورتين، كما إذا علم بأن له داعياً قريباً مستقلاً فى داعويته و يحتمل أن يكون له أيضاً داعٍ آخر رياءى مستقل، أو على وجه غير الاستقلال، فلا مجال حينئذ للحكم بالبطلان بوجه، حيث إنّ شرط صحّة العبادة و هو صدورها عن داعٍ إلهى مستقل محرز عنده، و احتمال أن يكون هناك داعٍ آخر رياءى يندفع بالأصل لأنه أمر حادث مسبق بالعدم.

و بعبارة واضحة: لا- يعتبر فى صحّة العبادة أن تكون خالصه من غير الداعى الإلهى المستقل، و من هنا لو كان الداعى الآخر المستقل أو غير المستقل أمراً آخر غير الرّياء من قصد التبريد أو غيره لقلنا بصحّة العبادة، لاشتمالها على شرطها و هو صدورها عن داعٍ قربى مستقل فى داعويته. فالخلوص غير معتبر، و إنما البذر الفاسد بل المفسد هو وجود الداعى الرياءى المستقل أو غير المستقل، و حيث إنها

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٨

و أمّا العجب (١)

أمر حادث مسبق بالعدم فيمكن إحراز عدمها بالاستصحاب و به نحكم بصحّة العبادة لا محاله.

فالمتحصل: أن الشك فى وجود داعى الرّياء على تقدير معقوليته لا- يوجب البطلان إلّا فى الصورتين المذكورتين، و من هنا يفتح باب عظيم الفائدة للوسواسيين و من يحذو حذوهم، حيث إنهم محرزين للداعى الإلهى المستقل، و لكنهم يحتملون وجود داعٍ رياءى آخر أيضاً فى عملهم و هو مندفع بالأصل. فالصحيح هو التفصيل فى المسألة، بل هذا ليس بتفصيل فى الحقيقة، لأن بطلان العبادة فى تلك الصورتين غير

مستند إلى الرِّياء، بل لو كان جزء الداعى هو أمراً آخر مباح كقصد التبريد أو غيره أيضاً لقلنا ببطلان العباده لفقدتها للشرط و هو صدورها عن داع قريى مستقل فى الداعويه. و من هنا قلنا إن ما نسب إلى السيّد المرتضى (قدس سره) من عدم بطلان العباده بالرِّياء مما لا نحتمل عادة إرادته لهاتين الصورتين، لأن بطلان العباده حينئذ غير مستند إلى الرِّياء كما عرفت.

العُجب و أحكامه

(١) الكلام فى ذلك يقع فى جهات:

الاولى: فى بيان مفهوم العجب لغه. الثانيه: فى بيان منشئه و سببه. الثالثه: فى حكمه الشرعى من الحرمة و الإباحه. الرابعه: فى أن العجب المتأخر يوجب بطلان العباده أو لا. الخامسه: فى بطلان العباده بالعجب المقارن و عدمه. و هذه هى جهات البحث يترتب بعضها على بعض.

أمّا الجهه الأولى: فالعجب على ما يظهر من أهل اللغه معناه إعظام العمل و اعتقاد أنه عظيم إما لكيفيته كما إذا كانت صلّاته مع البكاء من أولها إلى آخرها. و إمّا لكميته كما إذا أطال فى صلّاته أو سجدته و نحوهما، كما حكى بعض مشايخنا (قدس الله

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٩

.....

أسرارهم) عن بعضهم أنه سجد بعد صلاه العشاء إلى طلوع الفجر، و لأجل هذا و ذلك اعتقد أن عمله عظيم. و إما من جهه عمله و كونه صادراً منه و أنه عظيم إذا صدر منه دون ما إذا صدر من غيره كما إذا كان ملكاً من الملوک فسجد و تخضع و تذلل، حيث إن الخضوع من الملك عظيم لأن فعل العظيم عظيم، فيرى أنه على عظمته يصلّى و يصوم و لا- يصلّى من دونه بمراحل فلذا يعظم عمله و يعتقد عظيمًا. هذا كلّ فى

مفهوم العجب.

و أما الجهه الثانيه: فالعجب إنما ينشأ عن انضمام أمر صحيح مباح إلى أمر باطل غير صحيح، لأنه ينشأ عن ملاحظه عمله و عبادته حيث وعد الله سبحانه لها الجنه و الحور و الثواب، و أن فاعلها ولى من أولياء الله سبحانه و أن نوره يظهر لأهل السماء كما يظهر نور الكواكب لأهل الأرض، إلى غير ذلك من الآثار التي نطقت بها الأخبار و الآيات. و هذا فى نفسه أمر صحيح مباح، فإذا انضم إليه الجهل و الغفله عن عظمه الله سبحانه و نعمه فيحصل له العجب و يعظم عمله و عبادته، لأنه لو كان عالماً بعظمه الله جلّت آلاؤه و بنعمته التي أنعمها عليه، ليرى أن عبادته هذه لا تسوى و لا تقابل بجزء من ملايين جزء من تلك النعم، و أنها هي بجنب عظمته تعالى كالعدم.

فإذا زاد عليه علمه بأن العباده التي تعجبها لم تصدر منه باستقلاله و إنما صدرت عنه بتوفيق الله و إفاضته لم يبق له عجب فى عمله بوجه، و من هنا نرى أن العباد و الزهاد يتخضعون فى عباداتهم بأكثر ممن يتخضع لله غيرهم، لالتفاتهم إلى صغر عملهم بجنب آلائه و عظمته، و علمهم بأن العمل إنما يصدر منهم بإفاضه الله تعالى لا باستقلالهم و معه لا يرون عملاً يعجب به، حيث ليست نسبة أعمالهم إلى نعمه تعالى كنسبه ما يبذله الفقير بالإضافه إلى ما يعطيه الملك، مثلاً يبذل ألف دينار و الفقير يعطى باقه من الكراث، فيقابل ما أعطاه الفقير لما أعطاه الملك بنسبه الواحد أو الأقل إلى ألف أو الأكثر، حيث يصدر العمل من كل منهما باستقلاله، و هذا بخلاف عمل العبيد بالإضافه إلى نعمه جلّت

عظمته، حيث إن عملهم لا يصدر منهم باستقلالهم حتى يقابل بتلك النعم و لو بنسبه الواحد إلى الملايين و إنما يصدر عنهم بإفاضته، و من

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٠

.....

هنا ورد في بعض الأخبار «١» إنني أولى بحسناتك منك.

فالمتحصيل: أن المنشأ للعجب إنما هو الجهل، بل قد يبلغ مرتبه يرى أن الله لا يستحق ما أتى به من العباده و لذا يمنّ بها عليه، نعوذ بالله منه و من أمثاله، و ذلك لأنه لا يعلم بأنعمه و يرى أن نعمته تعالى لا تقضى إلاّ الإتيان بالفرائض فحسب و لم يعط ما يستحق به أكثر من الفرائض، فيأتي بصلاه الليل و يمن بها على الله، لاعتقاده عدم استحقاقه تعالى لها، و أنها تفضل من العبد المسكين في حق الله جلّت عظمته فقد يتعجب عن عدم قضاء حاجته مع أنه أتى بما فوق ما يستحقه الله تعالى على عقيدته، و هذا يسمّى بالإدلال، و هو أعظم من المرتبه المتقدمه من العجب. و عن بعض علماء الأخلاق أن العجب نبات حبه الكفر. و لو أبدل الكفر بالجهل لكان أصح. و يؤيد ما ذكرناه ما يأتي من الكلام المحكى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) فانتظره.

الجهه الثالثه: قد اتضح مما ذكرناه في المقام أن العجب من الأوصاف النفسانيه الخبيثه كالحسد و غيره من الأوصاف النفسانيه التي تترتب عليها أفعال قبيحه، و هي خارجه عن الأفعال التي تصدر عن المكلفين فلا- حكم لها بوجه، فهي غير محرمة و لا مباحه كالحسد و نحوه، و ما يعقل أن يتعلق به حكم شرعى أحد أمرين:

أحدهما: أن يجب شرعاً إعمال عمل يمنع عن حدوث تلك الصفه في النفس، و هو التفكر في

عظمه الله و نعمه و فيما يصدر منه من العمل و أنه لا يصدر منه باستقلاله.

و ثانيهما: أن يجب إعمال عمل يزيل تلك الصفة على تقدير حصولها في النفس، كما إذا كبر و بلغ و هو معجب بعمله، فيجب عليه أن يتفكر فيما ذكرناه حتى يزيل عن نفسه هذه الصفة.

و هذان قبالان للوجوب شرعاً، إلا أن الأخبار الواردة في المقام مما لا يستفاد منه وجوب التفكر في الشريعة المقدسه قبل حصول هذه الصفة أو بعده، ليمنع عن حدوثها أو يزيلها بعد تحققها. و يؤيد ما ذكرناه ما حكى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في

(١) كما في الحديث القدسي، أصول الكافي ١: ١٥٢/٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢١

فالمتأخر منه لا يبطل العمل (١)

نهج البلاغه من أن إعجاب المرء بعمله أو بنفسه دليل على ضعف عقله «١»، فهو أمر حاصل في النفس من قلبه العقل و الجهل و غير قابل لأن يتعلّق به حكم شرعي بوجه.

(١) هذه هي الجهة الرابعه من الكلام في العجب و حاصلها: أن العجب المتأخر هل يوجب بطلان العمل و إن قلنا بعدم حرمة، و ذلك لإمكان أن يكون حدوث هذا الأمر و الصفة موجباً لبطلان العمل شرعاً، أو لا يوجبه و إن أوجب حبط ثوابها؟ و هي التي تعرض لها الماتن (قدس سره) و حكم بعدم بطلان العمل بالعجب المتأخر و هذا هو المشهور بين الأصحاب (قدس الله أسرارهم) بل ادعى عليه الإجماع.

إلا أن المحقق الهمداني (قدس سره) نقل عن السيّد المعاصر (قدس سره) و الظاهر أنه السيّد علي في كتابه البرهان بطلان العباده بالعجب المتأخر فضلاً عن مقارنه مستدلاً عليه بطواهر الأخبار الواردة في الباب، و قد أورد

عليه باستحاله الشرط المتأخر و أن العمل بعد ما وقع مطابقاً للأمر و بعد ما حكم الشارع عليه بالصحة يستحيل أن ينقلب عمّا وقع عليه بحدوث ذلك الأمر المتأخر، و أمّا الإجازة في البيع الفضولي فلا نلتزم بكونها شرطاً متأخراً و إنما نلتزم هناك بالكشف الحكمي «٢».

هذا و لكننا ذكرنا في محله أن الشرط المتأخر ممّا لا استحاله فيه و لا مانع من اشتراط العمل بأمر متأخر، لأنّ مرجعه إلى تقييد العمل بأن يأتي بعده بأمر كذا فالواجب هو الحصّة الخاصه من العمل و هو الذي يتعقب بالشرط «٣»، فإذا أتى

(١) رواها الكليني (رحمه الله) أيضاً في الأصول [الكافي ١: ٢٧ / ٣١] بسنده عن أمير المؤمنين (عليه السلام) و فيه: إعجاب المرء بنفسه. الوسائل ١: ١٠٠ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ٦.

(٢) مصباح الفقيه (الطهاره) ١٢١: السطر ٢٢.

(٣) محاضرات في أصول الفقه ٢: ٣٠٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٢

.....

بالعباده و لم يتحقّق بعدها ذلك الشرط كشف هذا عن أن ما تحقّق لم تكن هي الحصّة الخاصه المأمور بها فلا محاله تقع باطله، فالشرط المتأخر أمر ممكن.

و إنّما الكلام في دلالة الدليل عليه في مقام الإثبات، و الصحيح أنه لا دليل على اشتراط العباده بعدم العجب المتأخر، لأن أكثر الأخبار الواردة في المقام كما تأتي في الجبهه الخامسه إن شاء الله تعالى ضعيفه سنداً. على أنها قاصره الدلاله على بطلان العباده بالعجب، فلا يمكن الاعتماد عليها في الأحكام الشرعيه. على أنا لو فرضناها صحيحه من حيث الدلاله و السند أيضاً لم نكن نلتزم ببطلان العباده بالعجب المتأخر و ذلك للقطع بعدم كونه مبطلًا لها، فلا مناص من تأويل تلك الأخبار و حملها على

نفى الثواب، وذلك لأن العجب ليس بأعظم من الكفر المتأخر، فلو أنّ المكلف كفر ثمّ أسلم لم تجب عليه إعادته أعماله السابقة فضلاً عن قضائها، لأنه لا يوجب بطلان الأعمال المتقدّمة فكيف بالعجب المتأخر، ولا نحتمل أن يجب على من عمره سبعون سنة مثلاً وقد أتاه العجب في ذلك السن قضاء جميع أعماله السابقة شرعاً، فلا بدّ من تأويل ما دلّ على بطلانها بالعجب لو فرضنا دلالة الأخبار الآتية عليه وتماميتها سنداً و دلالة.

□
و أمّا ما ورد من أن سيئته تسوء ك خير عند الله من حسنه تعجبك (١) فمعناه أن السيئه بعد الندم عليها الذي هو المراد من قوله تسوء ك تبدل بالحسنه، لأن التائب من ذنب كمن لا ذنب له، و التوبه عباده موجب للتقرب من الله تعالى. و أظن أن قوله تعالى فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ (٢) إنما فسرت بالتوبه بعد المعصيه لأنها عباده و نتيجتها حسنه، و هذا بخلاف العباده التي توجب العجب، لأنه يذهب بثواب العباده فلا يبقى فيها حسنه كما يبقى في التوبه بعد السيئه، و لا يستلزم

(١) الوسائل ١: ١٠٥ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ٢٢، و بمضمونها روايات أخرى في نفس الباب.

(٢) الفرقان ٢٥: ٧٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٣

و كذا المقارن (١) و إن كان الأحوط فيه الإعادته.

كون السيئه المتعقبه بالندم خيراً من العباده المتعقبه بالعجب بطلان تلك العباده بوجه. فالمتحصل أن العجب المتأخر لا يقلب العباده الواقعه مطابقه للأمر عما وقعت عليه من الصّحه.

و هذا بناء على ما سلكناه في محلّه من أن الأجر و الثواب ليسا من جهه استحقاق المكلف أو الأجره و إنما هما من باب التفضل،

لأن الامتثال و الطاعة التى أتى بها المكلف من وظائف العبوديه، و الإتيان بوظيفه العبوديه لا- يوجب الثواب لأنه عبد عمل بوظيفته «١»، فالثواب تفضل منه سبحانه و قد قال عزّ من قائل وَ لَوْ لَّا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَ رَحْمَتُهُ مَا زَكَايَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا «٢» أمر ظاهر، لأن التفضل بالثواب إنما هو فيما إذا لم يتعقب العمل بالعجب الذى هو من الملكات القبيحه و الأخلاق السيئه و إن لم يكن محرماً تكليفاً.

(١) هذه هى الجبهه الخامسه من الكلام فى العجب، و أن العباده هل تبطل بالعجب المقارن؟ و حاصل الكلام فيها أنه كالعجب المتأخر غير موجب لبطلان العباده، و إن نقل المحقق الهمداني عن السيّد المعاصر (قدس سره) بطلانها بكل من العجب المقارن و المتأخر «٣»، إلّا أن المشهور عدم البطلان مطلقاً و هو الصحيح، و ذلك لعدم دلالة الدليل على البطلان بالعجب، نعم العجب يوجب بطلان العباده فى مقام إعطاء الثواب فلا- يثاب بها عاملها، لا فى مقام الامتثال حتى تجب إعادتها فضلاً عن قضائها و الأخبار الوارده فى المقام أيضاً لا دلالة لها على بطلان العباده بالعجب المقارن فضلاً من المتأخر، و هى جمله من الأخبار:

(١) محاضرات فى أصول الفقه ٢: ٣٩٥.

(٢) النور ٢٤: ٢١.

(٣) مصباح الفقيه (الطهاره) ١٢١: السطر ٢١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٤

.....

□
منها: ما عن الخصال عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال «قال إبليس: إذا استمكنت من ابن آدم فى ثلاث لم أبال ما عمل، فإنه غير مقبول منه، إذا استكثر عمله، و نسى ذنبه، و دخله العجب» «١»، و الروايه لا بأس بها سنداً، لأن والد البرقى و هو محمّد بن خالد و إن

كان فيه كلام إلا أنا قدمنا وثاقته، و لكن موردها هو العجب المقارن دون المتأخر لأن إبليس إنما لا يبالي بما عمله ابن آدم بعد استمكانه منه لا قبله، فالأعمال المتقدمه منه السابقه على استمكان اللعين مما يبالي بها لصحتها و عدم بطلانها بالعجب المتأخر، و إنما لا يبالي بما عمله بعد استمكانه بتحقق أحد الأمور المذكوره فى الحديث، فموردها العجب المقارن لا محاله.

و لكنّها لا دلالة لها على بطلان العمل بالعجب المقارن، لأن عدم المبالاه إنما يصح إطلاقه فى العمل المقتضى للمبالاه فى نفسه، فقوله «لا أبالي» يدلّ على صحّة العمل المقارن بالعجب، و إلا فلو كانت العباده باطله به لما صح إطلاق عدم المبالاه حينئذ لأنها ممّا يسرّ الشيطان حيث إنها إذا كانت باطله فالإتيان بها يكون محرماً للتشريع و حيث أن همّه إدخال العباده فى الجحيم و إبعادهم عن الله جلّت عظمته فيفرح بارتكابهم للمحرم المبعد عنه سبحانه، و لا معنى لعدم المبالاه إلا فى العمل الصحيح إلا أنه لا يعتنى به و لا يتوخّش لظرو العجب المزيل لثوابه و المانع عن حصول التقرب به و إن كان صحيحاً فى مقام الامثال.

و منها: ما عن أبي عبيده عن أبي جعفر (عليه السلام) قال «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) قال الله تعالى: إن من عبادى المؤمنين لمن يجتهد فى عبادتى فيقوم من رقادته و لذيذ و ساده فيجتهد لى اللبالي فيتعب نفسه فى عبادتى، فأضربه بالنعاس الليله و الليلتين نظراً منى له و إبقاء عليه فينام حتى يصبح فيقوم و هو ماقت زارئ لنفسه عليها، و لو اخلى بينه و بين ما يريد من عبادتى لدخله العجب من ذلك،

فيصيره العجب إلى الفتنه بأعماله فيأتيه من ذلك ما فيه هلاكه لعجبه بأعماله و رضاه

(١) الوسائل ١: ٩٨/ أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٢ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٥

.....

عن نفسه حتى يظن أنه قد فاق العابدين و جاز في عبادته حدّ التقصير، فيتباعد مني عند ذلك و هو يظن أنه يتقرّب إلى»
الحديث «١».

و هي أيضاً مما لا بأس بسندها، و قد وردت مؤكده لأحد التفسيرين الواردين في قوله تعالى [□] كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ «٢»
حيث فسّر تاره بكل جزء من أجزاء الليله الواحده، و المعنى أنه قليل من كل ليله من الليالي ما يهجعون و يستريحون، لأنهم
يشتغلون في أكثر ساعات الليله بالعباده و صلاه الليل و لا ينامون إلا قليلاً، و أخرى بكل فرد من أفراد الليل بمعنى أنهم في بعض
أفراد الليل أى في بعض الليالي ينامون و يهجعون و لا يشغلونها بالعباده و الصلاه. و الروايه مؤكده للتفسير الثاني كما عرفت.

إلا أنها كسابقتها في عدم الدلاله على بطلان العباده بالعجب، و غايه ما هناك دلالتها على أن العجب من المهلكات و الأوصاف
القييحه و قد ينتهي به الأمر إلى أنه يرى نفسه أول العابدين، و به يناله الحرمان عما يصله لولاه، و هذا مما لا كلام فيه لما مرّ من
أن منشأ العجب الجهل، و هو قد يبلغ بالإنسان مرتبه يمن بعمله على الله سبحانه حيث لا يرى استحقاقه في العباده إلا بمقدار
الإتيان بالفرائض، و يعتقد أن المستحبات التي يأتي بها كلها زائده عن حدّ استحقاقه تعالى فيمنّ بها عليه، بل قد يفضل نفسه
على أكثر العباد و المقربين. و قد حكى عن بعضهم أنه

كان يفضل نفسه على العباس (سلام الله عليه) لجهله، وحسبان أنه قد أشغل سنه بالعباده والبحث و أتعب نفسه خمسين سنه أو أقل أو أكثر في سبيل رضا الله سبحانه، و هو (سلام الله عليه) إنما اشتغل بالحرب ساعتين أو أكثر فيفضل نفسه عليه (عليه السلام)، و بذلك قد يناله الحرمان عن شفاعه الأئمه الأطهار فيتباعد عن الله سبحانه. إلا أن العجب يوجب بطلان العباده فهو مما لا يستفاد من الروايه بوجه.

(١) الوسائل ١: ٩٨/ أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ١.

(٢) الذاريات ٥١: ١٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٦

.....

و منها: ما عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يعمل العمل و هو خائف مشفق ثم يعمل شيئاً من البرّ فيدخله شبه العجب به، فقال: هو في حاله الاولى و هو خائف أحسن حالاً منه في حال عجبه» (١) و ربّما يتوهم أن في سند الروايه إشكالاً، لأن فيه محمّد بن عيسى عن يونس، و قد تكلم بعضهم فيما رواها محمّد هذا عن يونس، و هو توهم فاسد، و قد ذكرنا في محلّه أنّ الرّجل في نفسه ممّا لا كلام عليه كما أن روايته عن يونس كذلك (٢) فليراجع.

و أما دلالتها فهي أيضاً قاصره حيث لم يقل (عليه السلام): إن عمله الأوّل أي القبيح الذي يستكشف بقرينه المقابله أحسن من عبادته التي فيها عجب، بل قال: إن حالته في ذلك العمل أعنى الخوف الذي هو عباده أخرى عند الندم و التوبه لأن حقيقتها الخوف و الندم أحسن من حالته الثانيه و هي العجب و هو مما لا كلام فيه و

إنما البحث في بطلان العباده بالعجب و هو لا يكاد يستفاد من الحديث.

و منها: ما عن يونس عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حديث قال موسى بن عمران (عليه السلام) للإبليس: أخبرني بالذنب الذى إذا أذنبه ابن آدم استحوذت عليه، قال: إذا أعجبتة نفسه، و استكثر عمله، و صغر فى عينه ذنبه. و قال قال الله عزّ و جلّ لداود: يا داود بشر المذنبين و أنذر الصديقين، قال: كيف أبشر المذنبين و أنذر الصديقين؟ قال: يا داود بشر المذنبين أنى أقبل التوبه و أعفو عن الذنب، و أنذر الصديقين أن لا يعجبوا بأعمالهم فإنه ليس عبد أنصبه للحساب إلّا هلك» (٣).

و هى ضعيفه السند بالإرسال، و عادمه الدلاله على بطلان العمل بالإعجاب، لأن

(١) الوسائل ١: ٩٩/ أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ٢.

(٢) معجم رجال الحديث ١٨: ٩١.

(٣) الوسائل ١: ٩٩/ أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٧

.....

البشاره إنّما هى لقبول التوبه بعد الذنب، لا للذنب فى مقابل العباده التى فيها عجب و الروايه إنّما تبدل على ما قدمناه من أن الثواب و الأجر تفضل منه سبحانه و ليس باستحقاق منهم للثواب، كيف و قال سبحانه وَ لَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَ رَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا «١» لأنه إذا أعجبتة عبادته فحاسبه الله سبحانه على أعماله لم يخلص أحد من حسابه جلت عظمتة و هلك، فان الإعجاب قد يبلغ بالإنسان إلى تلك المرتبه فيمنّ بعمله على الله و يحاسبه الله سبحانه على ما عمل و تصبح نتيجه الخسران و الهلاكه.

و منها:

ما عن سعد الإسكاف عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «ثلاث قاصمات الظهر رجل استكثر عمله، و نسي ذنوبه، و أعجب برأيه»
«٢» و هى على تقدير تماميه سندها أجنيبه عما نحن بصدده رأساً، لأن الكلام فى إعجاب المرء بعمله، و أما الإعجاب برأيه و عقله و حسيان إنه أعقل الناس فهو أمر آخر لا كلام لنا فيه، و لا إشكال فى أنه من المهلكات لأنه إذا رأى نفسه أعقل الناس و ترك مشاورتهم و استقلّ فى أعماله برأيه فلا محاله يقع فى المهلكه و الخسران. ثم على تقدير إرادته العمل من رأى لا دلالة لها على بطلان العباده بالعجب، لأنها إنما دلّت على أن العجب قاصم للظهر لما يترتب عليه من المفسد و المخاطر من تحقير عمل غيره و الغرور و الكبر، بل و تحقير الله سبحانه بالمن عبادته، و أما أنه يوجب بطلان العمل المقارن به أيضاً فلا يستفاد منها بوجه.

و منها: ما عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن الرجل ليزنب الذنب فيندم عليه و يعمل العمل فيسره ذلك فيتراخى عن حاله تلك فلان يكون على حاله تلك خير له مما دخل فيه» «٣»، و لا بأس بها سنداً، و أما من حيث الدلالة فلا يستفاد منها بطلان العباده بالعجب، و أما كون حاله التندم خيراً من

(١) النور ٢٤: ٢١.

(٢) الوسائل ١: ٩٧/ أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٢ ح ٦.

(٣) الوسائل ١: ٩٩/ أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٨

.....

حاله العجب و السرور فهو من جهه أنه بالتندم تتبدل السيئه حسنه، حيث وردت الآيه المباركه فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ

حَسَنَاتٍ «١» في حق التائبين من الذنوب، وهذا بخلاف العجب بالعبادة لأنه يذهب بثوابها كما مرّ غير مرّه.

و منها: ما عن علي بن سويد عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «سألته عن العجب الذي يفسد العمل، فقال: العجب درجات منها أن يزين للعبد سوء عمله فيراه حسناً كما يتفق ذلك لكثير فيفتخر العامل بعمله القبيح، و أنى شربت الخمر أو ضربت فلاناً أو سببته أو أهنته، حيث يرى عمله القبيح حسناً و يفتخر به فيعجبه و يحسب أنه يحسن صنعا، و منها أن يؤمن العبد بربه فيمن على الله عزّ و جلّ و لله عليه فيه المن» «٢» حيث دلّت على أن فساد العمل بالعجب كان مفروغاً عنه عنده، و قد سأله عن أنه أى شىء. و فى سندها على بن سويد، و قد يتوهم أنه مردد بين الموثق و غيره فلا يمكن الاعتماد على روايته، و الصحيح أنه هو على بن سويد السائي الذي هو من أصحاب الرضا (عليه السلام) و يروى عنه أحمد بن عمر الحلال و هو ثقة و قد نقل فى جامع الرواه أيضاً هذه الروايه عنه «٣»، و لكن دلائلها قاصره، لأن إفساد العباده بالعجب و كونه مبطلًا لها إن لوحظ بالإضافة إلى نفس ذلك العمل السوء الذي يحسبه حسناً، ففيه أن المفروض فساد العمل بنفسه و لا معنى لفساده بالعجب المقارن له، و إن لوحظ بالإضافة إلى الأعمال المتقدمه فقد عرفت أن مجرد العجب المتأخر لا- يوجب انقلاب الأعمال المتقدمه عما وقعت عليه من الصّحه و التمام، كما أن العجب فى إيمانه لا معنى لكونه مبطلًا للإيمان، حيث إن الإيمان غير قابل للاتصاف بالصّحه و الفساد، فلا بدّ

من توجيه الروايه بأن للعجب درجات، و الدرجه الكامله منه و هى التى توجب حسابان العمل السوء حسناً أو ما يقتضى الامتنان على الله تعالى مع أنه له سبحانه المنه عليه، كما ورد فى الآيه المباركه

(١) الفرقان ٢٥: ٧٠.

(٢) الوسائل ١: ١٠٠ / أبواب مقدمه العبادات ب ٢٣ ح ٥.

(٣) جامع الزواه ١: ٥٨٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٩

.....

قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ (١) توجب فساد الأعمال المتقدمه، و الالتزام بذلك ممّا لا يضرنا فيما نحن بصدده، لأنه أخص من المدعى و هو بطلان العمل بمطلق العجب. على أنّ الإفساد يمكن أن يكون بمعنى إذهاب الثواب، لا بمعنى جعل العمل باطلاً يجب إعادته أو قضاؤه.

و منها: ما عن ميمون بن على عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): إعجاب المرء بنفسه دليل على ضعف عقله» (٢)، و هى مضافاً إلى ضعف سندها أجنبيه عن بطلان العباده بالعجب، و إنّما تدل على أنّ المعجب قليل العقل.

و منها: ما عن على بن أسباط عن رجل يرفعه عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إن الله علم أن الذنب خير للمؤمن من العجب و لو لا ذلك ما ابتلى مؤمن بذنوب أبداً» (٣) و هى مرفوعه كالمرساله من حيث السند، و لا دلالة لها على المدعى أيضاً لأنها لو دلت فإنما تدلّ على أن العجب محرم من حيث مقدمته أو من حيث إزالته كالذنب، و أما بطلان العمل به فلا يستفاد منه بوجه. على أنها لا تدلّ على حرمة أيضاً و إلّا لم يكن لجعله فى مقابل الذنب وجه، بل لا بدّ أن يقول إن

هذا الذنب خير من ذلك الذنب.

و مع الإغماض عن جميع ذلك أيضاً لا- دلالة لها على البطلان، لأن وجه كون الذنب خيراً أن المكلف غالباً يدور أمره بين العجب بعمله، كما إذا عمل طيله حياته بأعمال حسنه و لم يصدر منه ذنب لأنه حينئذ يعجب بنفسه حيث يرى صدور المعاصي عن غيره و هو لم يعمل إلا خيراً، و بين أن يذنب ذنباً و يعقبه الندم لأن مفروض كلامه (عليه السلام) هو المؤمن، و من الظاهر أن الذنب المتعقب بالندامه

(١) الحجرات ٤٩: ١٧.

(٢) الوسائل ١: ١٠٠ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ٦.

(٣) الوسائل ١: ١٠٠ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٠

.....

والتوبه خير من العباده الموجهه للعجب، لأن العجب يذهب بآثار العباده، بل قد يبلغ الإنسان مرتبه يمقتها الربّ الجليل لمثته على الله سبحانه و تحقيره، و أما الذنب المتعقب بالندامه فهو يتبدل إلى الحسنه، لأن التائب عن ذنب كمن لا ذنب له، و قد عرفت أن الآيه المباركه وارده في حق التائبين، و أما أن العباده مع العجب باطله فهو مما لا يستفاد منها بوجه.

□
و منها: ما عن أبي عامر عن رجل عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من دخله العجب هلك» «١» و هي مضافاً إلى إرسالها لا تدل على بطلان العباده بالعجب، و كونه موجباً للهلاك من جهه أنه قد يستلزم الكفر و تحقير الله سبحانه و المنه عليه و غير ذلك من المهالك.

□
و منها: ما عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «أتى عالم عابداً فقال له: كيف صلاتك؟ فقال: مثلي يسأل عن صلاته و أنا أعبد

اللّٰه منذ كذا و كذا؟ قال: فكيف بكاؤك؟ فقال: أبكى حتى تجرى دموعي، فقال له العالم: فإن ضحكك و أنت خائف أفضل من بكائك و أنت مُدِلٌّ، إن المدلّ لا يصعد من عمله شيء» (٢).

و هي ضعيفه سنداً بوجهين: من جهة محمد بن سنان لعدم ثبوت وثاقته، و من جهة نظر بن قرواش لأنه مجهول. و كذلك دلاله لأن عدم صعود العمل أعم من البطلان، و إلّا للزم الحكم ببطلان عباده عاق الوالدين و آكل الرّبا و نحوهما ممّا ورد أن العمل معه لا يصعد.

و منها: ما عن أحمد بن أبي داود عن بعض أصحابنا عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «دخل رجلان المسجد أحدهما عابد و الآخر فاسق، فخرجا من المسجد و الفاسق صدّيق و العابد فاسق، و ذلك أنه يدخل العابد المسجد مُدِلًّا بعبادته، يُدِلُّ بها

(١) الوسائل ١: ١٠١/ أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ٨.

(٢) الوسائل ١: ١٠١/ أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣١

.....

فتكون فكرته في ذلك؛ و تكون فكره الفاسق في التندم على فسقه و يستغفر الله عزّ و جلّ مما صنع من الذنوب» (١).

و ضعف سندها بالإرسال ظاهر. و أما دلالتها فهي أيضاً كذلك، لأن صيروره العابد فاسقاً من جهة العجب لا دلاله له على إبطاله لأعماله، و إنما وجهه أن العجب قد يبلغ بالإنسان مرتبه يمنّ بعمله على الله و يحقره، أو يعتقد أنه في مرتبه الإمامه و النبوه و ينتظر نزول جبرئيل، و قد يبكي و يتعجب من تأخير نزوله و غير ذلك ممّا يوجب فسقه بل كفره. و أما صيروره الفاسق صدّيقاً فهو من جهة تندمه و توبته، و قد

عرفت أن بالتوبه تتبدل السيئه حسنه.

□
و منها: ما رواه البرقى فى المحاسن عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «إن الله فوّض الأمر إلى ملك من الملائكه فخلق سبع سماوات و سبع أرضين، فلما أن رأى أن الأشياء قد انقادت له قال: من مثلى؟ فأرسل الله إليه نويره من النار، قلت: و ما النويره؟ قال: نار مثل الأنمله، فاستقبلها بجميع ما خلق، فتخيل لذلك حتى وصلت إلى نفسه لما دخله العجب» «٢». و هى ضعيفه من جهه جهاله خالد الصيقل الواقع فى سندها، بل بابن سنان أيضاً، لأنه و إن ذكر فى سندها مطلقاً إلا أن روايه الصدوق مثلها فى عقاب الأعمال عن محمد بن سنان عن العلاء عن أبى خالد الصيقل «٣»، قرينه على أن المراد به هو محمد بن سنان دون عبد الله بن سنان. على أنه لا دلالة لها على بطلان العمل بالعجب، بل تدلّ على أن العجب صفه مذمومه موجبه للهلاكه.

□ □ □ □ □
و منها: ما عن أبى حمزه الثمالى عن أبى عبد الله أو على بن الحسين (عليهما السلام) قال «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) فى حديث: ثلاث مهلكات شخ مطاع و هوى متّبع، و إعجاب المرء بنفسه» «٤» و قد عرفت فى نظائرها أن إهلاك العجب

(١) الوسائل ١: ١٠١ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ١٠.

(٢) الوسائل ١: ١٠٢ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ١١. المحاسن ١: ٢١٤ / ٣٩١.

(٣) عقاب الأعمال: ٢٩٩ / ١.

(٤) الوسائل ١: ١٠٢ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ١٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٢

.....

□
بمعنى استلزامه لمثل التحقير لعباده الغير أو التكبر أو تحقير الله سبحانه أو غيرها، و لا دلالة لها على إبطاله

و مثلها روايه سعد بن طريف عن أبي جعفر (عليه السلام) «١» مضافاً إلى ضعف سندها بأبي جميله مفضل بن صالح.

و منها: ما عن السرى بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن آبائه في وصية النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) لأمر المؤمنين (عليه السلام) قال: «لا مال أعود من العقل، و لا وحده أوحش من العجب» «٢». و هي مضافاً إلى ضعف سندها أجنبيه عن المدعى. و الوجه في كون العجب أوحش من الوحده أن العجب بنفسه أو بعمله يوجب تحقير الناس أو التكبر و نحوهما مما يوجب الرغبة عنه فيبقى وحيداً.

و منها: ما عن أنس بن محمد عن أبيه جميعاً عن جعفر بن محمد عن آبائه (عليهم السلام) في وصية النبي (صلى الله عليه و آله) لعلي (عليه السلام) قال: «يا علي ثلاث مهلكات شح مطاع، و هوى متبع، و إعجاب المرء بنفسه» «٣» و هي مضافاً إلى ضعف سندها قد تقدم الكلام في نظيرها فليراجع.

و منها: ما عن أبان بن عثمان عن الصادق (عليه السلام) في حديث قال: «و إن كان الممر على الصراط حقاً فالعجب لماذا؟» «٤»؟ و لا دلالة لها على بطلان العمل بالعجب و لا على حرمة بوجه، لأنها نظير ما ورد من أن الموت إذا كان حقاً فالحرص على جمع المال لماذا، أو ما هو بمضمونه. و ظاهر أن الحرص على جمع المال لا حرمة فيه و إنما تدل على أن الحساب إذا كان حقاً و وصول كل أحد إلى ما عمله و قدمه حقاً فالعجب أي أثر له.

(١) الوسائل ١: ١٠٣ / أبواب مقدمه العبادات ب ٢٣ ح ١٣. لكن ورد فيها:

«ثلاث موبقات» بدل «ثلاث مهلكات».

(٢) الوسائل ١: ١٠٣ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ١٤.

(٣) الوسائل ١: ١٠٣ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ١٥. و السند فى الوسائل هكذا: بإسناده عن حماد بن عمرو و أنس بن محمّد عن أبيه جميعاً

(٤) الوسائل ١: ١٠٣ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ١٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٣

.....

□ □
و منها: ما عن العلل عن النبى (صلى الله عليه و آله) عن جبرئيل فى حديث قال «قال الله تبارك و تعالى: ما يتقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، و إن من عبادى المؤمنين لمن يريد الباب من العباده فأكفّه عنه لئلا يدخله العجب فيفسده» (١). و لا دلالة لها على بطلان العمل بالعجب، لأنه أسند الإفساد إلى نفس العامل بمعنى هلاكه لا إلى العمل و العباده. مضافاً إلى أنها مرويه عن النبى (صلى الله عليه و آله) بطريق لا يمكن الاعتماد عليه.

و منها: ما عن عبد العظيم الحسنى عن على بن محمّد الهادى عن آباءه (عليهم السلام) قال «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): من دخله العجب هلكت» (٢). و قصورها من حيث الدلالة نظير ما تقدمها، حيث أسند الهلاك إلى المعجب من حيث تعقبه بمثل الكبر و التحقير و الكفر و نحوها، مضافاً إلى ضعف سندها بمحمّد بن هارون و على بن أحمد بن موسى.

□ □
و منها: ما عن الصادق (عليه السلام) عن آباءه (عليهم السلام) قال «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): لولا أن الذنب خير للمؤمن من العجب ما خلا الله بين عبده المؤمن و بين ذنب أبداً» (٣). و قد تقدّم الكلام فى نظيرها «٤» فلا نعيد.

و منها: ما عن

الثمالي عن أحدهما (عليه السلام)، قال: «إنَّ الله تعالى يقول: إنَّ من عبادي لمن يسألني الشئ من طاعتي لأحبه، فأصرف ذلك عنه كيلا يعجبه عمله» (٥). وقد مرَّ الكلام في نظائرها فليراجع.

□ □
ومنها: ما عن الثمالي أيضاً عن علي بن الحسين (عليه السلام) قال «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): ثلاث منجيات خوف الله في السرِّ والعلاية، والعدل في

(١) الوسائل ١: ١٠٤ / أبواب مقدّمة العبادات ب ٢٣ ح ١٧. علل الشرائع ١٢: ٧.

(٢) الوسائل ١: ١٠٤ / أبواب مقدّمة العبادات ب ٢٣ ح ١٨.

(٣) الوسائل ١: ١٠٤ / أبواب مقدّمة العبادات ب ٢٣ ح ١٩.

(٤) في ص ٢٩.

(٥) الوسائل ١: ١٠٥ / أبواب مقدّمة العبادات ب ٢٣ ح ٢٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٤

.....

الرضا والغضب، والقصد في الغنى والفقير، وثلاث مهلكات هوى متبع، وشح مطاع وإعجاب المرء بنفسه» (١)، وقد عرفت الحال في نظائرها.

□
ومنها: ما عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغه قال: «سيئه تسوءك خير عند الله من حسنه تعجبك» (٢) وقد أسلفنا الكلام فيها وقلنا: إن خيريه السيئه المتعقبه بالتوبه من جهه تبدلها إلى الحسنه، بخلاف العباده مع العجب لأنه يذهب بثوابها ولا تبدل إلى حسنه، ولا دلاله لها على إبطال العجب للعمل (٣).

ومنها: ما عنه (عليه السلام) في النهج: «الإعجاب يمنع الازدياد» (٤). لأنَّ المعجب لا يرى حاجه إلى تكثير العباده والعمل.

ومنها: ما عنه (عليه السلام) أيضاً: «عجب المرء بنفسه أحد حساد عقله» (٥). ولا دلاله في شئ منها على حرمة العجب ولا على إبطاله العباده.

ومنها: ما عن داود

بن سليمان عن الرضا عن آبائه (عليهم السلام) عن علي (عليه السلام) قال: «الملوك حكام على الناس، و العلم حاكم عليهم، و حسبك من العلم أن تخشى الله، و حسبك من الجهل أن تعجب بعلمك» «٦» و هي مضافاً إلى ضعف سندها لا دلالة لها على فساد العمل بالعجب، و إنما تدل على أنه ناشئ عن الجهل كما مرّ.

فالمتمحصل أنه لا- دلالة في شىء من تلك الأخبار على حرمة العجب بالمعنى المتقدم من حيث مقدمته أو إزالته، و لا على بطلان العمل به مقارناً كان أو متأخراً، و إنما تدل على أنه من الصفات الخبيثة المهلكة البالغة بالإنسان إلى ما لا يرضى به الله سبحانه كما أسلفنا.

(١) الوسائل ١: ١٠٥ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ٢١.

(٢) الوسائل ١: ١٠٥ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ٢٢. نهج البلاغه: ٤٦ / ٤٧٧.

(٣) في ص ٢٢.

(٤) الوسائل ١: ١٠٥ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ٢٣. نهج البلاغه ٥٠٠: ١٦٧.

(٥) الوسائل ١: ١٠٥ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ٢٤. نهج البلاغه: ٥٠٧ / ٢١٢.

(٦) الوسائل ١: ١٠٥ / أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٣ ح ٢٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٥

.....

بقي من الأخبار روايه واحده و هي ما رواه يونس بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال «قيل له و أنا حاضر: الرجل يكون في صلاته خالياً فيدخله العجب فقال إذا كان أوّل صلاته بتيه يريد بها ربّه فلا يضره ما دخله بعد ذلك فليمض في صلاته و ليخسأ الشيطان» «١» حيث قد يتوهم دلالتها على بطلان العباده بالعجب المقارن إذا كان في أوّلها، لقوله (عليه السلام): «إذا كان أوّل صلاته» إلّا أنها كسابقتها قاصره الدلاله.

أمّا

من حيث سندها فربما يتوهم أن علي بن إبراهيم إنما يروى عن محمد بن عيسى بواسطة أبيه إبراهيم بن هاشم كما في جامع الرواه (٢) وغيره و لم تثبت روايته عن محمد بن عيسى بلا واسطه، و الواسطه لم تذكر في السند، مضافاً إلى أن في نفس محمد ابن عيسى كلاماً، و في روايته عن يونس كلاماً آخر، على أنها ضعيفه بيونس بن عمار لعدم توثيقه في الرجال. و يدفعه ما قررناه في محله من روايه علي بن إبراهيم عن الرجل بلا- واسطه، و أن محمد بن عيسى في نفسه قابل للاعتماد عليه، كما لا- بأس برواياته عن يونس فلاحظ (٣). نعم يونس بن عمار لم يوثق في الرجال و لكنّه حيث وقع في أسانيد كامل الزيارات فلا بدّ من الحكم بوثاقته.

و أما من حيث دلالتها فلأنه لا بدّ من حمل الروايه على معنى آخر، لعدم إمكان حملها على ظاهرها من جهة القرينه العقليه و اللفظيه. أما العقليه فللقطع بأن العجب لو كان مبطلًا للعمل فلا يفرق فيه بين تحقّقه أول العباده و بين حدوثه في أثنائها أو في آخرها. و أما القرينه اللفظيه فهي قوله (عليه السلام): «و ليمنض في صلواته و ليخسأ الشيطان» حيث إن العجب إذا تحقّق و قلنا بكونه مبطلًا للعمل فلا معنى للمضى فيه لإخساء الشيطان، لأنه باطل على الفرض، و عليه فلا بدّ من حملها على الوسوسه الطارئه على الإنسان بعد دخوله في العباده، لأن الشيطان عدو عجيب للإنسان، فقد

(١) الوسائل ١: ١٠٧/ أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٤ ح ٣.

(٢) لم نعثر على ذلك فيه.

(٣) معجم رجال الحديث ١٨: ١٠٣ ١١٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٦

أمّا السّمعه (١) فإن كانت داعيه على العمل أو كانت جزءاً من الداعى بطل و إلا فلا كما فى الرّياء، فإذا كان الداعى له على العمل هو القربه إلا أنه يفرح إذا

يجىء من قبل الوسوسة فى أن العمل مقرون بالعجب فهو باطل أو لا ثواب له، وقد أمر عليه السلام بالمضى فى العمل و عدم الاعتناء به ليخسأ الشيطان. هذا كله فى العجب.

الكلام فى السّمعه

(١) فلتن قلنا إنها مغايره للرّياء بحسب الموضوع و المعنى لأنه من الرّويه و هى غير السماع، فلا إشكال فى دخولها فيه بحسب حكمه، و ذلك لأن ما دلّ من الأخبار المعتبره على حرمه الرّياء و إبطاله العباده بعينه تدلّ على إبطال السّمعه لها، كما ورد أن من عمل لى و لغيرى فقد جعلته لغيرى، أو هو كمن عمل لغيرى، أو ما يشبهه من الألفاظ على ما تقدّم فى روايه البرقى «١». هذا مضافاً إلى ورود السّمعه فى روايتين معطوفه على الرّياء:

إحداهما: روايه محمد بن عرفه قال «قال لى الرضا (عليه السلام): و يحكك يا ابن عرفه اعملوا لغير رياء و لا سمعه فإنه من عمل لغير الله و كله الله إلى ما عمل، و يحكك ما عمل أحد عملاً إلا رداه الله به إن خيراً فخييراً و إن شراً فشرّاً» «٢» لكن هذه الروايه ضعيفه.

ثانيتها: معتبره ابن القداح عن أبى عبد الله عن أبيه (عليهما السلام) قال «قال على (عليه السلام): اخشوا الله خشيه ليست بتعذير، و اعملوا لله فى غير رياء و لا سمعه فإنه من عمل لغير الله و كله الله إلى عمله يوم القيامة» «٣». فالمتحصل: أن السّمعه

(١) ص ٧.

(٢) الوسائل ١: ٦٦/ أبواب مقدّمه العبادات ب

(٣) الوسائل ١: ٦٦/ أبواب مقدّمة العبادات ب ١١ ح ١٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٧

اطّلع عليه الناس من غير أن يكون داخلاً في قصده لا يكون باطلاً (١) لكن ينبغي للإنسان أن يكون ملتفتاً فإن الشيطان غرور و عدو مبین. و أمّا سائر الضمائم (٢) فإن كانت راجحه كما إذا كان قصده في الوضوء القربه و تعليم الغير، فإن كان

كالرّياء موجه لبطلان العباده.

(١) نعم إذا كان آتياً بالعمل بداعي الأمر و القربه إلّا أنه يسره سماع الغير عمله من غير أن يكون ذلك دخيلاً في عبادته و لو على نحو التأكيد بل مجرد التبعية القهريه غير أنه يفرح به و يدخله السرور بذلك، فهو غير موجب لبطلان العباده، لأنها صدرت عن داعٍ إلهي على الفرض و هو مستقل في داعويته، و سماع الغير أو رؤيته إنما هو على نحو التبّع، و إن كان هذا أيضاً منافياً للعباده أخلاقاً، لأن الإنسان ينبغي أن يكون قاصداً بعمله لله من غير أن يكون نظره إلى غير الداعي الإلهي و لو على وجه التبّع.

الضمائم و أقسامها و أحكامها

(٢) الضميمة ثلاثه أقسام، لأنها تاره مباحه بالمعنى الأعم من الكراهه و الإباحه المصطلح عليها، و أخرى راجحه بالمعنى الأعم من الوجوب و الاستحباب، و ثالثه محرمة غير الرّياء، كما إذا قصد بصلاته في مكان الإيذاء و الهتك لإمام الجماعة خلفه أو غيره.

أما إذا كانت مباحه أو راجحه فهي على أقسام أربعة: لأن الداعي للعباده تاره يكون هو الداعي الإلهي القربي المستقل في دعوته و تكون الضميمة المباحه كالتبريد أو الراجحه كتعليم الغير الوضوء أو الصلاة تبعاً، بمعنى عدم كونها دخيله في العباده و لو على وجه التأكيد،

فكما أنها غير مستقلة في الداعويه كذلك ليست بجزء من الداعى ولا مؤكده و إنما العباده نشأت عن داع إلهى مستقل فى الداعويه و الضميمة مقصوده بالتبع، و لا إشكال فى صحه العباده فى هذه الصوره لصدور العباده عن

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٨

داعى القربه مستقلا و الضميمة تبعاً أو كانا مستقلين صحح، و إن كانت القربه تبعاً أو كان الداعى هو المجموع منهما بطل، و إن كانت مباحه فالأقوى أنها أيضاً كذلك كضم التبرّد إلى القربه، لكن الأحوط فى صورته استقلالهما أيضاً الإعاده.

الداعى المستقل فى داعويته، و الضميمة المباحه أو الراجحه تبع و لا دخاله لها فى صدور العباده بوجه.

و أخرى: ينعكس الأمر و يكون الداعى إلى العباده هو الضميمة الأعم من المباحه و الراجحه و لا يكون للداعى القربى مدخله فى صدورهما إلماً تبعاً. و هذه الصوره أيضاً مما لا إشكال فى حكمها و هو بطلان العباده، لفقدان القربه المستقله فى الداعويه المعتمده فى صحه العمل.

و ثالثه: يكون الداعى هو المجموع المركب من القربه و الضميمة بحيث لو كانت إحداهما وحدها لم يأت بالعباده و إنما أتى بها لاجتماعهما. و الحكم فى هذه الصوره هو البطلان، لما قدمناه من أن العباده يعتبر أن تكون صادرة عن داع قربى إلهى مستقل فى داعويته و هو غير متحقق فى المقام فالعباده باطله.

و رابعه: يكون كل من القربه و الضميمة داعياً مستقلا فى دعوته بحيث لو كانت هذه وحدها لأتى بالعباده، و لو كان الآخر وحده أيضاً لأتى بها و لكنهما اجتماعاً معاً فالمتأخرون فصيّلوا فى هذه الصوره بين كون الضميمة راجحه كتعليم الوضوء أو الصلاه للغير فحكموا بصحّ العباده حينئذ، و

بين كونها مباحه كما إذا قصد التبريد بالوضوء فذهبوا إلى بطلانها. ولا نرى نحن للتفرقة بينهما وجهاً محصلاً، بل الصحيح صحه العباده فى كلتا الصورتين بلا فرق فى ذلك بين رجحان الضميمة و إباحتها.

أما إذا كانت الضميمة راجحه فلأننا أن أخذنا اعتبار قصد التقرب فى العباده من الأدله الشرعيه فهى لا دلالة لها على أزيد من اعتبار صدور العباده عن الداعى القربى المستقل فى داعويته، و المفروض تحققه فى المقام، و لا يستفاد منها عدم اقترانه

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٩

.....

بداع آخر مباح أو راجح. و إن أخذنا اعتباره من بناء العقلاء فالأمر أوضح و ذلك لأن العقلاء إنما بنوا على أن يكون العمل صادراً بتحريك أمر المولى و إطاعته و لا- بناء منهم على أن لا يكون معه أمر آخر يوجب الدعوه و البعث نحو العمل، فلو أمر المولى عبده بأن يأتى له بالماء و العبد أتى به بدعوه من أمر سيده و كان له داع آخر مستقل أيضاً فى هذا العمل و هو رفع وجع رأس المولى لعلمه بأنه لو شرب الماء ارتفع وجعه، فهل ترى أن العقلاء يحكمون ببطلان طاعته، و يمنعونه عن أن يضم إلى داعى إطاعته داعياً آخر و هو رفع الوجع مع أنه أيضاً أمر محبوب للمولى و قد صدرت إطاعته عن أمره الأول بالاستقلال.

و أمّا إذا كانت الضميمة مباحه فلعين ما قدمناه، من أن اعتبار قصد التقرب فى العباده إن كان من جهه أخذه من الأدله الشرعيه فلا يستفاد منها إلا اعتبار أن يكون أمر المولى مستقلاً فى داعويته نحو العمل، و لا يستفاد منها اعتبار عدم انضمامه إلى أمر آخر مما له أيضاً داعويه

مستقله نحو العمل. و كذا الحال فيما إذا أخذنا اعتباره من بناء العقلاء حيث لم يتحقق منهم البناء على أزيد من صدور العمل عن الداعى القربى المستقل فى داعويته، ولا- بناء منهم على عدم حصول القربه فيما إذا انضم إليه أمر آخر مباح أيضاً مستقل فى داعويته، كما إذا قصد العبد فى إطاعته لأمر المولى بإتيانه بالماء تقويه بدنه من جهه أن الحركه مقويه لعضلاته، فعليه لا فرق فى صحه العباده عند صدورهما عن الداعى القربى المستقل فى داعويته بين أن ينضم إليه داع آخر مستقل فى داعويته راجح أم مباح، وإنما يعتبر فيها أن تكون صادرة عن الداعى القربى المستقل و هو مفروض التحقق فى المقام هذا.

بل ذكرنا عدم تحقق جملة من العبادات الشرعيه من الأشخاص المتعارفين غير الأوحى منهم إلّا مقترنه بداع آخر مباح أو راجح أيضاً مستقل فى داعويته فترى أن المكلف يصوم ولا- يفطر فى الشوارع والأسواق لداعى الأمر الإلهى الذى له استقلال فى داعويته، و من هنا يترك الإفطار عند الخلوه و نزوله إلى السرداب أو دخوله داره مثلاً، إلّا أن لتركه الإفطار فى تلك الأمكنه داعياً آخر أيضاً مستقلاً فى

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤٠

و إن كانت محرّمه غير الرّياء و السمعه فهى فى الإبطال مثل الرّياء، لأنّ الفعل يصير محرّماً «١» فيكون باطلاً، نعم الفرق بينها و بين الرّياء أنه لو لم يكن داعيه فى ابتداء العمل إلّا القربه لكن حصل له فى الأثناء فى جزء من الأجزاء يختص البطلان بذلك الجزء، فلو عدل عن قصده و أعاده من دون فوات الموالاه صحّ، و كذا لو كان ذلك الجزء مستحباً و إن

لم يتداركه، بخلاف الرِّياء على ما عرفت «٢»، فإن حاله حال الحدث في الإبطال (١).

دعوته و هو الخوف من الناس، حيث قد يترتب عليه الضرب أو الإهانه و الهتك أو سقوطه عن أنظارهم، فلو اشترطنا في صحه العباده عدم انضمام الداعى الآخر المستقل فى دعوته إلى الداعى القربى الإلهى الذى هو أيضاً مستقل فى داعوته للزم الحكم ببطلان أكثر العبادات الصادره عن الأشخاص المتعارفه و هو مما لا يمكن الالتزام به. هذا تمام الكلام فى الضميمة المباحه و الراجحه.

الضميمة المحرّمه

(١) قد ذهب الماتن (قدس سره) إلى أن الضميمة المحرّمه غير الرِّياء و السمعه فى الإبطال كالرياء، و إنما الفرق بينهما هو أن الرِّياء إذا تحققت فى العباده و لو فى جزئها بل و لو كان جزءاً استجباً لاقتضى بطلانها، حيث إنه كالحدث، و لا ينفع معه إعاده الجزء بداعى القربه، لأنه إذا تحققت فى جزء من العمل لأبطل الكل و المركب كما هو الحال فى الحدث، و هذا بخلاف الضميمة المحرّمه كالهتك على ما مثلنا به لأنها إذا تحققت فى جزء من العباده اختص البطلان بذلك الجزء فحسب، فلو عدل عن قصده للضميمة المحرّمه و أتى به ثانياً بقصد القربه و الامتثال وقعت العباده صحيحه فيما إذا لم

(١) ليس هذا على إطلاقه بل يختلف باختلاف الموارد.

(٢) قد عرفت ما فيه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤١

.....

تكن باطله بمطلق الزيادة العمديه كالصلاه، و لم يستلزم الإعاده فوات الموالاه المعبره فى العباده.

و هذا الذى أفاده (قدس سره) إنما يتم على مسلكه، لأن العمل عند قصد الضميمة المحرّمه يتصف بالحرمه لا محاله، حيث إنه هتك أو غيره من المحرمات، و المحرّم لا يمكن أن يقع مصداقاً للواجب،

و حيث لا- فرق عنده (قدس سره) بين الرّياء فى مجموع العباده و الرّياء فى جزئها و لو كان استحيابياً فيتمّ بذلك ما أفاده من الفرق، و أمّا بناءً على ما قدّمناه من عدم دلالة شىء من الأدلّه على بطلان العمل المركّب بالرّياء فى جزئه و عدم سرايه الحرمة و البطلان من الجزء إلى المركّب و الكل «١»، فلا- يتمّ ما أفاده (قدس سره) من الفرق، بل الحرمة و البطلان يختصان بالجزء فى كل من الرّياء و الضميمة المحرّمه، فلو أعاده و لم يكن ذلك مستلزماً لفوات الموالاته المعتبره و لم تكن الزيادة موجباً لبطلان العمل فلا محاله تقع العباده صحيحه فى كل من الرّياء و الضميمة المحرّمه.

فالصحيح فى الفرق بينهما أن يقال: إن قصد الرّياء إذا كان على وجه التبع بحيث لم يكن له مدخله فى صدور العباده لا على نحو يكون جزء الداعى و لا- على نحو الداعويه المستقله و لا- على نحو التأكيد، و إنما يسره رؤيه الغير لعمله مع صدوره عن الداعى الإلهى المستقل فى الداعويه لم يكن ذلك موجباً لبطلان العباده كما مر، لعدم كونه رياء فى الحقيقه، و على تقدير التنزل قلنا إن مثله ليس بمحرم و لا- بمبطل للعمل و النتيجة أن الرّياء إذا كان تبعياً بالمعنى الذى عرفت لم يكن موجباً لبطلان العمل بوجه.

و هذا بخلاف الضميمة المحرّمه لأنها إذا قصدت و لو تبعاً، كما إذا صلّى عن الداعى الإلهى المستقل فى الداعويه و لم يكن هتك الغير جزءاً من داعى العمل و لا داعياً مستقلاً، بل و لا موجباً للتأكد بوجه و إنما قصده على وجه التبعية القهريه، استتبع

(١) فى ص ١٢.

[مسائل متعلقه بشرائط الوضوء]

[مسألة ٢٩: الرياء بعد العمل ليس بمبطل]

[٥٦٨] مسألة ٢٩: الرياء بعد العمل ليس بمبطل (١).

بطلان العبادة لا محاله لأنها هتك محرم و المحرّم لا يقع مصداقاً للواجب، بل و كذلك الأمر فيما إذا لم يكن قاصداً له و إنما التفت إلى أنه هتك لأنه أيضاً يكفي في الحرمة و البطلان.

نعم إذا فرضنا أن المحرّم لم ينطبق على العمل كما في المثال، بأن كان عمله هذا مقدمه قصد بها التوصل إلى الحرام و لم يكن عمله محرماً في نفسه فيبتنى الحكم بحرمة على ما حررناه في بحث الأصول من أن مقدمه الحرام إذا قصد بها التوصل إلى الحرام هل يحكم بحرمتها شرعاً أو لا؟ و قد ذكرنا هناك أن المحرّم إنما هو ذات الحرام و المقدمه و إن قصد بها التوصل إلى المحرّم لا تتصف بالحرمة شرعاً و إن كانت طغياناً و تجريباً على المولى «١»، فإذا لم يكن العمل المقصود به التوصل إلى الحرام محرماً اندرج بذلك في كبرى الضميمة المباحة لا محاله و أتى فيه التفصيل المتقدم آنفاً، فإن كان قصد ذلك الأمر المباح جزءاً من داعى العمل، أو كان داعياً مستقلاً مع عدم كون الداعى الإلهى مستقلاً في الداعويه يحكم ببطلان العمل، و هذا لا لأنه محرم حيث قصد به التوصل إلى الحرام، إذ قدمنا عدم حرمة المقدمه بذلك، بل لأن العبادة لم تصدر عن داع قربي مستقل في داعويته و إن كان ما قصده مباحاً كما مرّ، و أما إذا صدرت العبادة عن الداعى الإلهى المستقل و لم يكن ذلك الأمر المباح موجباً للدعوه أصلاً أو كان داعياً مستقلاً، فلا محاله يحكم بصحة العبادة كما عرفت.

الرياء بعد العمل

(١) لا يتحقق الرياء بعد العمل على وجه

الحقيقه، لأنه بمعنى أدائه العمل للغير و مع انقضاء العباده و انصرافها كيف يمكن إراءتها للغير، نعم لا مانع من تحقق ما هو

(١) محاضرات في أصول الفقه ٢: ٤٣٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤٣

[مسألة ٣٠: إذا توضأت المرأة في مكان يراها الأجنبي لا يبطل وضوءها]

[٥٦٩] مسألة ٣٠: إذا توضأت المرأة في مكان يراها الأجنبي لا يبطل وضوءها «١» و إن كان من قصدتها ذلك (١).

نتيجة الرياء باعلام الغير بالعمل بعده كما إذا نشر عمله في الصحف و المجلات، إلّا أنه لا ينبغي الإشكال في عدم كونه موجباً لبطلان العمل، لأنه بعد ما وقع مطابقاً للأمر و على وجه الصّحّه و التمام لم ينقلب عمّا وقع عليه، نعم هو مناف لكمال العباده حيث ينبغي أن تصدر من غير شائبه الرياء و لو متأخراً عن العمل، بمعنى أن العباده الراقية بحسب الحدوث و البقاء سواء، فكما أنها بحسب الحدوث لا بدّ أن لا تقترن بالرياء فكذلك بقاء بالمعنى المتقدم آنفاً حسبما يستفاد من الروايات، و ذلك لأننا استفدنا من الأخبار أنّ الله يحبّ العباده سرّاً في غير الفرائض، حيث لا مانع من أن يؤتى بها جهراً بمرأى من الناس و حضورهم، لما ورد في أنها الفارقة بين الكفر و الإسلام. و أما غيرها فالأحب منها ما يقع في السر، فأعلانها لا يبعد أن يكون موجباً لقله ثوابها بل لإذهابه و إحباطه، و على هذا يحمل ما ورد من أنه «يصل الرجل بصله و ينفق نفقه لله و وحده لا شريك له فكتبت له سرّاً، ثم يذكرها فتمحى فكتبت له علانيه، ثم يذكرها فتمحى و تكتب له رياء» «٢» و لا يمكن الأخذ بظاهرها من الحكم ببطلان العباده السابقه بذكرها بعد ذلك لما عرفت، نعم لا مانع

من الالتزام بمحو كتابه السرّ و كتابه العلانيه. على أنها مرسله و لا يمكن الاعتماد عليها في شيء و لو قلنا بانجبار ضعف الروايه بعمل المشهور على طبقها، لعدم عملهم على طبق المرسله كما هو ظاهر.

توضؤ المرأة في موضع يراها الأجنبي

(١) و ذلك لأن الوضوء عباره عن الغسلتين و المسحنتين، و هو ليس مقدّمه لرؤيه

(١) لكن إذا انحصر مكان الوضوء به تعيين التيمم في مكان لا يراها الأجنبي، نعم إذا توضأت و الحال هذه صحّ وضوءها.

(٢) المرويه في الوسائل ١: ٧٥/ أبواب مقدّمه العبادات ب ١٤ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤٤

[مسأله ٣١: لا إشكال في إمكان اجتماع الغايات المتعدده للوضوء]

[٥٧٠] مسأله ٣١: لا إشكال في إمكان اجتماع الغايات المتعدده للوضوء كما إذا كان بعد الوقت و عليه القضاء أيضاً و كان نادراً لمس المصحف و أراد قراءه القرآن و زياره المشاهد، كما لا إشكال في أنه إذا نوى الجميع و توضأ وضوءاً واحداً لها كفى و حصل امتثال الأمر بالنسبه إلى الجميع (١)

الأجنبي حتى يدخل بذلك في الكبرى المتقدمه، أعني المقدمه التي قصد بها التوصل إلى الحرام، حيث يجب على المرأة أن تحفظ على نفسها و لا ترى وجهها أو يديها أو غيرهما من أعضائها إلى الرجال الأجانب، بل المقدمه هي وقوفها في هذا المكان. و عليه فوضوءها محكوم بالصحة لا محاله، نعم إذا انحصر المكان بما إذا أرادت أن تتوضأ فيه وقع عليها نظر الأجنبي فلا إشكال في تبدل وظيفتها إلى التيمم، لعدم أمرها بالوضوء وقتئذ، لأنه يستلزم الحرام فيجب عليها التيمم لا محاله، إلّا أنها إذا عصت و تركت التيمم و توضأت في ذلك المكان أمكن الحكم بصحة وضوءها أيضاً بالترتب على ما مرّ الكلام عليه في

نيه جميع الغايات المترتبة على الوضوء

(١) إذا نوى جميع الغايات المترتبة على الوضوء، فقد تكون كل واحده من تلك الغايات داعية مستقلة نحو الوضوء بحيث لو كانت وحدها لأتى المكلف لأجلها بالوضوء، و لا إشكال حينئذ في أنه يقع امتثالاً للجميع.

و أخرى لا تكون كل واحده منها داعياً باستقلاله، بل الداعي المستقل إحداها المعينه و غيرها تبع، فحينئذ يقع الوضوء امتثالاً لهذه الغايه المعينه لا لغيرها و إن جاز أن يأتي بسائر الغايات المتوقفه على الطهاره لوضوئه ذلك أيضاً، لعدم مدخلية

(١) تقدّم ذلك عند التكلّم على التوضؤ من الماء الموجود في أواني الذهب و الفضة أو الآنيه المغصوبه مع فرض الانحصار فليلاحظ شرح العروه ٤: ٣٠٢، ٢٦٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤٥

.....

قصد تلك الغايات في صحته.

و ثالثه يكون كل واحده من الغايات جزءاً من الداعي للوضوء، بحيث لا استقلال في الداعويه لشيء منها في نفسها، وإنما الداعي له هو مجموع هذه الغايات الواجبه أو المستحبّه على نحو الاجتماع، فهل يقع الوضوء حينئذ امتثالاً للجميع في نفسها؟ قد يستشكل في ذلك نظراً إلى أن مجموع هذه الغايات المتكثره ليس متعلقاً للأمر بالوضوء، إذ لا وجود خارجي له حقيقه و إنما هو أمر ينتزع عن وجود كل واحده منها في الخارج، و حيث إن الأمر المتعلق بكل واحده منها بالخصوص لم يكن داعياً للمكلف على الفرض لأنه لم يأت بالوضوء بداعي التوصل إلى غايه معينه، فلم يأت به المكلف بداعي الأمر الشرعي المتعلق به و معه لا مناص من الحكم ببطلانه.

إلا أن الصحيح أن الوضوء في مفروض المسأله يقع امتثالاً للجميع، و ذلك لأن عباديه الوضوء غير ناشئه عن الأمر الغيرى

المتعلق به و لا من جهة قصد شىء من غاياته، بل إنما عباديته تنشأ عن الأمر النفسى المترتب عليه نظير بقيه العبادات فهو عباده وقعت مقدّمه لعباده اخرى، و عليه فلا يعتبر فى صحته قصد أمره الغيرى و لا قصد شىء من غاياته، نعم لا يعتبر فى صحته أيضاً أن يؤتى به بقصد الأمر النفسى المتعلق به، بل إن أكثر العوام لا يلتفت إلى أن له أمراً نفسياً بوجه، بل يقع صحيحاً فيما إذا أتى به مضافاً إلى الله سبحانه نحو إضافه، و هذا يتحقق بقصد التوصل به إلى شىء من غاياته، لأنه أيضاً نحو إضافه له إلى الله سبحانه، فعلى هذا إذا أتى بالوضوء بداعى مجموع غاياته حكم بصحته، لأنه أتى بذات العمل و أضافه إلى الله تعالى حيث قصد به التوصل إلى مجموع الغايات المترتبة عليه و هو نحو إضافه له إلى الله فلا محاله يحكم بصحته.

و لا يقاس المقام بالضمائم الراجحه، حيث قدّمنا أنّ العباده إذا صدرت بداعى مجموع الأمر الإلهى و الضميمة الراجحه و لم يكن كل واحد منهما أو خصوص الأمر الإلهى داعياً مستقلاً فى دعوته وقعت باطله، من جهة عدم صدورهما عن الداعى

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤٦

و أنه إذا نوى واحداً منها أيضاً كفى عن الجميع (١) و كان أداء بالنسبه إليها و إن

الإلهى المستقل فى داعيته، و انضمام الضميمة الراجحه إليه غير كاف فى القريبه.

و الذى يشهد لما ذكرناه أنه لو أتى بالعباده بداعى الضميمة الراجحه فقط بأن تكون مستقلة فى داعيتها لم يمكن القول بوقوع العباده امثالاً لأمرها و إن كانت واقعه امثالاً لتلك الضميمة الراجحه كتعليم الوضوء أو الصلاة للغير، لأنها أيضاً عباده

مستحبه إلّا أنها لا- توجب وقوع العباده امثالاً لأمرها، فإذا لم تكن الضميمة الراجحه مقرّبه من ناحيه الأمر المتعلق بالعباده فى نفسها فلا يكون المجموع منها و من الأمر المتعلق بالعباده مقرّباً أيضاً، لأن المركب من غير المقرّب و المقرّب لا يكون مقرّباً، و هذا بخلاف المقام و ذلك لأنه لو كان قصد بوضوءه ذلك التوصل إلى أیه غايه من غاياته كفى ذلك فى مقرّبه الوضوء و وقوعه امثالاً لأمره، لما مرّ من أن عباديه الوضوء لم تنشأ عن الأمر الغيرى المتعلق به، و لا عن قصد شىء من غاياته حتى يقال إن المكلف فى مفروض الكلام لما لم يقصد التوصل إلى خصوص غايه من غاياته و لا قصد بذلك امثال أمره الغيرى وقع باطلاً لا محاله، بل عباديته ناشئه عن الأمر النفسى المتعلق به، فهو عباده فى نفسه و العباده يكفى فى صحّتها الإتيان بذاتها مضافه بها إلى الله سبحانه نحو إضافه، و الإضافه تحصل بقصد التوصل به إلى شىء من غاياته أو إلى مجموع تلك الغايات فلا محاله يقع صحيحاً و امثالاً للجميع، و يمكن إدخال ذلك تحت عبارته الماتن (قدس سره) فى قوله: كما لا إشكال فى أنه إذا نوى الجميع و تَوْضُأً و وضوءاً واحداً لها كفى و حصل امثال الأمر بالنسبه إلى الجميع.

إذا نوى واحداً من الغايات

(١) و ذلك لتحقق الوضوء بإتيانه بقصد غايه معيّنه من غاياته حيث لا يعتبر فى صحّته و وقوعه قصد بقيه الغايات أيضاً، و مع تحقّقه له أن يدخل فى أیه غايه متوقفه على الطهاره سواء قلنا إن الطّهاره هى نفس الوضوء أعنى الغسلتين و المسحّتين كما

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤٧

لم يكن امثالاً

إلّا بالنسبة إلى ما نواه، ولا ينبغي «١» الإشكال في أن الأمر متعدّد حينئذٍ وإن قيل إنه لا يتعدّد وإنما المتعدّد جهاته، وإنما الإشكال في أنه هل يكون المأمور به متعدّداً أيضاً وأن كفايه الوضوء الواحد من باب التداخل أو لا بل يتعدّد «٢» ذهب بعض العلماء إلى الأوّل وقال: إنه حينئذٍ يجب عليه أن يعيّن أحدها وإلّا بطل، لأنّ التعيين شرط عند تعدّد المأمور به. وذهب بعضهم إلى الثاني وأنّ التعدّد إنما هو في الأمر أو في جهاته.

قوّيناه، أم قلنا إن الطّهارة أمر يترتب على تلك الأفعال، وذلك لتحقق الطّهارة على الفرض. نعم يقع حينئذٍ امتثالاً من جهة الأمر المتوجه إلى ما قصده من الغايات وأداء بالإضافة إلى بقيّة غاياته التي لم يقصد التوصل به إليها هذا.

ثمّ إن في هذه المسألة جهة أخرى للكلام، وهي أنه إذا توضحاً بتيه شىء من غايات الوضوء وبعد ذلك بداله وأراد أن يأتي بغايه أخرى أيضاً من غاياته فقد عرفت أنه لا يجب عليه حينئذٍ أن يتوضأ ثانياً، بل الوضوء الذي أتى به للتوصل به إلى صلاحه الفريضة مثلاً كاف في صحّته بقيّة غاياته، إلّا أن الكلام في أن هذا من باب التداخل أو من جهة وحده المأمور به.

و الكلام في ذلك تاره في تعدّد الأمر وأخرى في تعدّد المأمور به، وقد نفى الماتن

(١) التحقيق أنه إذا بنينا على عدم اتصاف المقدّمه بالوجوب أو الاستحباب الغيرى كما قوّيناه في محله فلا موضوع لهذا البحث من جهة تعدّد الغايات، ولو قلنا باتصافها به فان لم نعتبر الإيصال في اتصاف المقدّمه

بالمطلوبيه فلا إشكال في وحده الأمر و الأمور به و أن التعدّد إنما هو في الجهات، و الوجه فيه ظاهر، و إن اعتبرنا الإيصال فيه فالظاهر أن كلّاً من الأمر و الأمور به متعدّد و أن الاكتفاء بالوضوء الواحد من باب التداخل في المسببات، و أما الوضوء الواجب بالذّر فتعدّد الأمور به فيه يتوقف على جعل الناذر و قصده، فان قصد التعدّد تعدّد، و إلّا فلا.

(٢) الظاهر أن جملة (بل يتعدد) زائده و هي من سهو القلم.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤٨

.....

الإشكال في تعدّد الأمر حينئذ و ذكر أن الإشكال في أن الأمور به أيضاً متعدّد أو أن التعدّد في جهاته، و نسب إلى بعض العلماء القول بتعدّد الأمور به كالأمر و فرع عليه لزوم تعيين أحدها، لأنه لو لم يعين الأمور به عند تعدّده بطل، و قد اختار هو (قدس سره) عدم تعدّد الأمور به، ثمّ تعرض إلى مسأله النذر و قال: إنه يتعدّد الأمور به فيها تاره و لا يتعدّد اخرى.

و توضيح الكلام في هذا المقام: أنه إذا قلنا بأن المقدمه لا تتصف بالأمر الغيرى المقدمى لا بالوجوب و لا بالاستحباب كما قوينا في محلّه و قلنا إنّ الوجوب أو الاستحباب لا يتعدى و لا يسرى من ذى المقدمه إلى مقدماته، نعم هي واجبه عقلاً «١» فلا يبقى مجال للبحث في هذه المسأله، حيث لا أمر غيرى في الوضوء حينئذ ليقال إنه واحد أو متعدّد و أن الأمور به أيضاً متعدّد أو واحد. فالنزاع يبتنى على القول باتصاف المقدمه بالأمر الغيرى المترشح من ذيه شرعا.

و حينئذ إن قلنا بما سلّكه صاحب الكفايه (قدس سره) «٢» من أن الأمر الغيرى إنما يتعلّق بذات

المقدّمه كالغسلتين و المسحنتين لا بهما مقيّداً بعنوان المقدّميه أو الإيصال لأن المقدّميه جهه تعليليه لا تقيديه، فالصلاه واجبه لعله ما فيها من المصلحه و مقدماتها واجبه لعله كونها مقدّمه لها فالمتصف بالأمر الغيرى هو ذات المقدّمه لا هى بوصف كونها مقدّمه أو مع قيد الإيصال، فلا مناص من الالتزام بوحده الأمر لأن طبيعى الوضوء و ذاته شىء واحد لا يعقل الحكم بوجوبه أو باستجاباه مرتين لوضوح أنه من أظهر أنحاء اجتماع المثلين أو الأمثال و هو أمر مستحيل حتى بناء على القول بجواز اجتماع الأمر و النهى، فلا بدّ من الالتزام بوحده و جوبه غايه الأمر أنه متأكد و هو أكد من بقيه أفراد الوجوبات الغيريه المتعدده متعلقاتها.

و أمّا إذا قلنا حينئذ أى على تقدير الالتزام باتصاف المقدّمه بالأمر الغيرى بأن

(١) محاضرات فى أصول الفقه ٢: ٤٣٨.

(٢) كفايه الأصول: ١١٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤٩

.....

متعلقه ليس هو طبيعى المقدّمه، بل هو حصّه خاصه منه و هى التى تقع فى سلسله علّه ذى المقدّمه أعنى المقدّمه الموصله فى الخارج إلى ذيهها كما ذهب إليه صاحب الفصول (قدس سره) «١» و قويناه فى محلّه «٢» و قلنا أن المقدّمه على تقدير الالتزام بوجوبها أو باستجابها الغيريين لا- موجب للالتزام بوجوب طبيعى المقدّمه أو استجابها و إن لم توصل إلى ذيهها خارجاً، فلا مناص وقتئذ من الالتزام بتعدد الأمر و ذلك لأن هناك حينئذ حصصاً كثيره متعدده، فالوضوء المقيّد بكونه موصلاً إلى صلاه الفريضة واجب بوجوب ناشئ من وجوب الفريضة، و الوضوء المقيّد بكونه موصلاً إلى قراءه القرآن مستحب باستجاب القراءه، كما أن الوضوء المقيّد بكونه موصلاً إلى صلاه القضاء واجب بوجوب ناشئ من وجوب القضاء

و هكذا، و لا- يمكن أن يقال حينئذ إن الوضوء المقيّد بكونه موصلاً إلى صلاه القضاء مستحب باستحباب القراءه أو واجب بوجوب صلاه الفريضة و هكذا، و عليه فكما يتعدد الأمر كذلك يتعدّد الأمور به كما عرفت.

فمن هنا يظهر أن ما أفاده الماتن من نفى الإشكال في تعدّد الأمر و جعل الإشكال في تعدّد الأمور به ممّا لا وجه له و لا نعرف له وجهاً صحيحاً، لأن الجهتين متلازمتان، ففي كل مورد التزمنا بوحده الأمر كما بناء على مسلكك صاحب الكفايه (قدس سره) فلا- مناص من الالتزام بوحده الأمور به أيضاً، كما أنه إذا قلنا بتعدد الأمر كما على المختار لا بدّ من الالتزام بتعدّد الأمور به كما مرّ، و عليه فاذا جمع تلك الحصص في مورد واحد بأن توضأ بقصد التوصل إلى غايه واحده أو مجموعها و كان موصلاً إلى المجموع خارجاً، فيكون عدم الحاجه إلى الوضوء مرّه ثانيه للغايه الأخرى من جهه التداخل لا محاله.

و على الجملة قد عرفت أن هذه المسأله تبتنى على ما هو المعروف بينهم من

(١) الفصول: ١٢ / ٨٦.

(٢) محاضرات في أصول الفقه ٢: ٤٢٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٥٠

.....

اتصاف المقدمه بالأمر الغيرى شرعاً، كما أن تعدّد الأمور به أو وحدته يبتنيان على ما هو الصحيح من اختصاص الأمر الغيرى بالمقدمه الموصله، لأن الحصص حينئذ متعدده فإن الوضوء الموصّل إلى الفريضة حصّه منه واجبه بوجوب الفريضة، و الوضوء الموصّل إلى النافله حصّه أخرى منه مستحبه باستحباب ناشئ من استحباب النافله أو القراءه أو غيرهما، فالحصص متعدده كما أن الأمر متعدّد، إلّا أن هذه الحصص قد تجتمع في مورد واحد و توجد بوجود فأرد، كما إذا أوصل وضوءه إلى

جميع غاياته الواجبه و المستحبه، و عليه فعدم لزوم التعدّد في الوضوء و كفايه الوضوء مرّه واحده يكون من باب التداخل لا محاله، و لعل هذا كله ظاهر و لا كلام فيه، و إنما الكلام فيما فرعه و رتبه على هذا القول من لزوم تعيين أحد الواجبات أعنى المأمور به المتعدّد فيحكم بطلانه عند عدم تعيينه مع تعدّده لعدم الترجيح من غير مرجح.

الصحيح عدم اعتبار التعيين حينئذ، و ذلك لما مرّ غير مرّه من أن عباديه الوضوء لم تنشأ عن الأمر الغيرى المتعلق به، لأننا نلتزم بعباديته حتى على القول بعدم وجوب المقدمه و إنكار الأمر الغيرى رأساً، و إنما عباديته نشأت عن الأمر النفسى المتعلق به و عليه فلو أتى بالوضوء قاصداً به أمره النفسى فقد وقع وضوءه صحيحاً مقرباً و يصح معه الدخول في غاياته و إن لم يقصد أمره الغيرى أصلاً أو قصده على وجه الترديد، بأن لم يدر أنه يصلّى بعد وضوئه هذا أو يقرأ القرآن أو يزور الإمام (عليه السلام) لأن الترديد حينئذ إنما هو في قصد أمره الغيرى و لا ترديد في قصد أمره النفسى، و قد ذكرنا أن الأمر الغيرى لا يعتبر قصده في عباديه الوضوء. و لا يقاس المقام بسائر العبادات النفسيه كصلاتي القضاء و الأداء حيث يجب تعيين أحدهما في صلاته و إلّا بطلت صلاته لا محاله، لأن عباديتها إنما هي من جهه أمرها النفسى فلا مناص من قصد أمرها النفسى في وقوعها صحيحه، فإما أن يقصد الأمر بالأداء أو الأمر بالقضاء، و أما في المقام فقد عرفت أنه قصد أمره النفسى و لم يقصد أمره الغيرى

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٥١

.....

و قد مرّ

أن قصد الأمر الغيرى غير معتبر فى صحّحه الوضوء، لعدم استناد عباديته إلى الأمر الغيرى هذا.

بل لو قلنا بأن عباديه الوضوء نشأت من أمره الغيرى أيضاً لا يجب تعيين الأمور به عند اجتماع غايات متعدّده، و ذلك لأن تعيين الأمور به لم يدل على اعتباره دليل و إنما نقول باعتباره فى الموارد التى لا يتعيّن الأمور به و لا يتحقق إلّا بتعيينه و قصده و هذا كما إذا صلّى ركعتين بعد طلوع الفجر، لأنه لا بدّ من تعيين أنهما فريضه أو نافله فلو لم يعين إحداهما بطلت، لتقوم كل من الفريضه و النافله بقصدها و بتعيينها.

و هذا بخلاف المقام، لأن الواجب متعيّن فى نفسه و لا حاجه فيه إلى التعيين، و ذلك لأن الحصّه الموصله من الوضوء إلى صلاه الفريضه ممتازه عن الحصّه الموصله إلى قراءه القرآن، و هى غير الحصّه الموصله منه إلى زياره الإمام (عليه السلام) فالحصص فى أنفسها ممتازه كما أن ما يأتى به متعيّن فى علم الله، لعلمه تعالى بأنه موصل للقراءه أو للزياره، فبناء على أن عباديه الوضوء ناشئه عن أمره الغيرى لا مناص من قصد أمره الغيرى فى صحّحه الوضوء، إلّا أنه لا يجب عليه تعيين ذلك الأمر الغيرى و أنه يأتى بالوضوء بغايه كذا، بل لو أتى به للتوصل به إلى شىء من غاياته من دون علمه بأنه يأتى بالفريضه بعد ذلك أو بالزياره أو بغيرهما صح، لأنه أتى به و أضافه إلى الله سبحانه بقصد أمره الغيرى و هو متعيّن فى علم الله سبحانه، لعلمه تعالى بأن هذا الوضوء هو الذى يوصله إلى الفريضه أو إلى النافله أو إلى الزياره و إن لم يعلم به المتوضى، لأنه

إنما يعلم به بعد الإتيان بالغايه. و مع تعين المأمور به في نفسه و في علم الله سبحانه لا حاجه إلى تعيينه في مقام الامتثال، لأنه مما لم يدل دليل على اعتباره في الواجبات و إنما نعتبه فيما إذا توقف تحقق الواجب و تعيينه إلى التعيين كما في مثل النافله و الفريضه أو القضاء و الأداء، هذا كله في غير النذر.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٥٢

و بعضهم إلى أنه يتعدّد بالنذر و لا يتعدّد بغيره (١) و في النذر أيضاً لا- مطلقاً بل في بعض الصور (٢) مثلاً إذا نذر أن يتوضأ لقراءه القرآن و نذر أن يتوضأ لدخول المسجد فحينئذ يتعدّد و لا يغني أحدهما عن الآخر، فإذا لم ينو شيئاً منهما لم يقع امتثال لأحدهما و لا- أداؤه، و إن نوى أحدهما المعين حصل امتثاله و أداؤه و لا- يكفى عن الآخر، و على أي حال وضوءه صحيح بمعنى أنه موجب لرفع الحدث مسأله النذر

(١) الذي يظهر من عبارته الماتن (قدس سره) أن هذا تفصيل في المسأله بمعنى أن الأمر متعدّد و المأمور به واحد إلّا في موارد النذر، لأن المأمور به قد يتعدّد فيها و قد لا يتعدّد، إلّا أنه من قصور العبارة، لأن النذر خارج عن محل الكلام رأساً حيث إن تعدّد الوضوء و وحدته فيه تابعان لقصد الناذر و نيته و هو مما لا كلام فيه، و إنما البحث فيما إذا كان المأمور به متعدّداً في نفسه لا من ناحيه النذر.

(٢) و تفصيل الكلام في نذر الوضوء أن الناذر قد ينذر قراءه القرآن مثلاً متوضئاً و أيضاً ينذر زياره الإمام (عليه السلام) متوضئاً و هكذا. و لا إشكال في

عدم وجوب الوضوء متعدداً في هذه الصورة، لأنه لم ينذر الوضوء متعدداً وإنما نذر القراءة أو الزيارة و نحوهما، فإذا توضحاً لأى غاية كان ثم قرأ القرآن و زار الإمام (عليه السلام) صحّ وضوءه و حصل الوفاء به، لأنه أتى بهما في حال كونه متطهراً فضلاً عما إذا توضحاً للقراءة ثم أتى بالزيارة أو بالعكس و هذا ظاهر.

و أخرى ينذر الوضوء للقراءة و أيضاً ينذر الوضوء للزيارة إلماً أنه لم ينذر تعدد وجودهما، بمعنى أنه نذر الإتيان بالطبيعى الموصول من الوضوء إلى القراءة و أيضاً نذر الإتيان بطبيعته أخرى منه موصله إلى الزيارة، و أما أن يكون وجود كل من هاتين الطبيعتين منحاذاً عن الآخر فلم ينذره، فحينئذ يحكم بتخيره بين أن يتوضأ وضوءاً واحداً و يوجد الطبيعتين في مصداق واحد، و بين أن يوجد كل واحد منهما بوجود

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٥٣

و إذا نذر أن يقرأ القرآن متوضئاً و نذر أيضاً أن يدخل المسجد متوضئاً فلا يتعدّد حينئذ و يجزئ وضوء واحد عنهما و إن لم ينو شيئاً منهما و لم يمثل أحدهما، و لو نوى الوضوء لأحدهما كان امتثالاً بالنسبة إليه و أداء بالنسبة إلى الآخر، و هذا القول قريب.

مستقل، و هذا كما إذا نذر إكرام عالم و نذر أيضاً إكرام هاشمى من غير أن ينذر تغايرهما فى الوجود، فإنه إذا أكرم عالماً هاشمياً فقد وفى بنذره، و هذا مما لا إشكال فيه.

و ثالثه ينذر أن يوجد وضوءاً يوصله إلى القراءة، و ينذر أيضاً أن يوجد وضوءاً ثانياً يوصله إلى الزيارة، و حينئذ لا مناص من التعدد فى الوضوء، و هذا لا من جهة تعدد الوضوء فى نفسه من

قبل غاياته، بل قد عرفت أن الوضوء لا يحتاج إلى التعدّد من ناحيتها، فإن له أن يتوضأ بوضوء واحد و يأتي بجميع غاياته، و إنما التعدّد من جهة نذره التعدّد بحيث لو أتى به مرّة واحده يجوز له أن يدخل معه في الصلاة و يأتي بغيرها من غاياته، إلّا أنه لا يكون وفاء لنذره لأنه قد نذر التعدّد هذا.

و قد يقال في هذه الصورة إنّ نذر التعدّد حينئذ لا يخلو عن إشكال، لأن الوضوء من قبل غاياته إذا لم يكن متعدّداً في الشريعة المقدّسه لكفايه الوضوء الواحد في الإتيان بجميع غاياته، فإن طبيعه واحده و لا يتعدّد من قبل غاياتها، فكيف يكون النذر موجباً للتعدّد؟ لأن النذر لا يصلح أن يكون مشرعاً للتعدّد فيما لا تعدّد فيه شرعاً، لوجوب مشروعيّه المنذور مع قطع النظر عن النذر.

و لكن الصحيح أنه لا مانع من نذر التعدّد، و ذلك لأن كلامنا في أن المأمور به متعدّد أو واحد في قول الماتن: (إنه لا إشكال في تعدّد الأمر، و إنما الكلام في تعدّد المأمور به و عدمه) إنما هو في أن المأمور به طبيعه واحده و لا يتعدّد من قبل غاياتها أو أنها طبائع متعدّده بتعدّد غايات الوضوء، كما قالوا بذلك في الغسل من ناحيه

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٥٤

[مسألة ٣٢: إذا شرع في الوضوء قبل دخول الوقت و في أثناءه دخل لا إشكال في صحته]

[٥٧١] مسألة ٣٢: إذا شرع في الوضوء قبل دخول الوقت و في أثناءه دخل لا إشكال في صحته (١) و أنه متّصف بالوجوب «١» باعتبار ما كان بعد الوقت من

أسبابه لا من ناحيه غاياته، حيث قالوا إن الغسل من جهة الحيض طبيعه و من ناحيه الجنابه طبيعه أخرى و هكذا، و إن كانت هذه الطبائع تتداخل فيما

إذا أتى بالغسل الواحد ناوياً للجميع، وقد ذكرنا أن التعدد في طبيعه الوضوء من حيث الغايات لم يثبت فقلنا بكونه طبيعه واحده و ماهيته فأرده، فتعدّد الماهيه و الطبيعه غير مشروع إلّا أن النذر إنما تعلق بالفرد لا بالماهيه و الطبيعه، فقد نذر أن يأتي بفرد من الوضوء لغايه كذا، و أيضاً نذر أن يأتي بفرد آخر منه لغايه أخرى، و التعدد في الفرد أمر سائغ شرعاً لبداهه أنه يجوز للمكلف أن يتوضأ لصلاه الفريضة ثم يأتي بوضوء آخر لها ثانياً، فان التجديد للفريضة مستحب حيث إن الوضوء على الوضوء نور على نور فلا مانع من نذر التعدد في الوضوء هذا أوّلاً.

و ثانياً: أنا لو سلمنا فرضاً عدم مشروعيه تجديد الوضوء للفريضة أيضاً، أو قلنا بأن التجديد إنما يسوغ فيما إذا أتى به ثانياً بعنوان التجديد لا بعنوان كونه مقدّمه لغايه أخرى أيضاً، لا مانع من صحه نذر التعدد في الوضوء، و ذلك لأنه متمكن من أن يأتي بفرد من الوضوء أوّلاً ثم ينقضه ثانياً بالحدث ثم يأتي بفرد آخر من الوضوء وفاء لنذره، فإنه مع التمكن من إبطال وضوئه الأول لا مانع من أن ينذر التعدد، لأنه لم ينذر أن يأتي بوضوءين متعاقبين بل له أن يحدث بينهما، و معه لا إشكال في مشروعيه الفرد الثاني من الوضوء، فنذر التعدد في الوضوء مما لا إشكال فيه.

إذا دخل الوقت في أثناء الوضوء

(١) نسب إلى العلّامة (قدس سره) الحكم ببطلان الوضوء حينئذ و الحكم

(١) هذا مبنى على اتصاف المقدّمه بالوجوب الغيري، و قد مرّ ما فيه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٥٥

أجزائه و بالاستحباب بالنسبه إلى ما كان قبل الوقت، فلو أراد نيه الوجوب

بالاستئناف، نظراً إلى أن ما قصده المكلف قبل دخول الوقت من الاستحباب لا واقع له، لعدم تمكنه فى الواقع من إتيان العمل المستحب و إنهائه لفرض دخول الوقت فى أثناءه و تبدل استحبابه بالوجوب. و لا يتمكن من قصد الوجوب إذ لا وجوب قبل دخول الوقت فلا محاله يبطل وضوءه و يجب استئنافه «١» هذا.

و لكن الصحيح وفاقاً للماتن صحه هذا الضوء و عدم وجوب الاستئناف فيه. و الوجه فى حكمنا بصحته أنه لا يتوجه إشكال فى صحه الضوء على جميع المحتملات فى المسألة، حيث إن فيها احتمالات: لأننا إن قلنا بعدم اتصاف المقدمه بالوجوب الغيرى أصلاً كما بنينا عليه و قلنا إنه الصحيح «٢» فلا إشكال فى المسألة، لأن الضوء حينئذ باق على استحبابه بعد الوقت أيضاً و لم يتبدل و لم ينقلب إلى الوجوب فهو متمكن من إتيان العمل المستحب من أوله إلى آخره.

و أمّا إذا قلنا بوجوب المقدمه و خصصنا وجوبها بالمقدمه الموصله كما هو المختار على تقدير القول بالوجوب الغيرى فى المقدمه فكذلك لا إشكال فى المسألة فيما إذا لم يوصله هذا الضوء إلى الفريضة، كما إذا قرأ القرآن بعد ذلك ثم أحدث ثم توضأ للفريضة. و كذلك الحال فيما إذا خصصنا وجوبها بما إذا قصد به التوصل إلى ذبيها كما ذهب إليه شيخنا الأنصارى (قدس سره) «٣» إذا لم يقصد المكلف من وضوئه هذا التوصل إلى الفريضة، فإن الضوء حينئذ باق على استحبابه بعد الوقت و لم يتبدل إلى الوجوب، فالمكلف يتمكن من إتيان العمل المستحب الذى قصده قبل دخول الوقت من مبدئه إلى منتهاه.

(١) النهاية ١: ٣٣.

(٢) محاضرات فى أصول الفقه

.....

و أما إذا قلنا بوجوب المقدمه مطلقاً، أو خصصناه بالموصله مع فرض كون الوضوء موصلًا له إلى الواجب، أو خصصناه بما قصد به التوصل إلى ذبيها و فرضنا أن المكلف قصد به التوصل إليه، فأيضاً لا إشكال في المسأله فيما إذا قلنا إن متعلق الأمر الغيرى ليس هو متعلق الأمر الاستجابى ليكونا فى عرض واحد، و إنما متعلق الأمر الغيرى هو إتيان العمل امثالاً لأمره الاستجابى لا ذات العمل فهما طوليان، نظير ما إذا نذر صلاه الليل أو استؤجر للصلاه عن الغير أو حلف بإتيان الفريضه، حيث إن متعلق الأمر التذرى أو الحلفى أو الإجارى ليس هو ذات العمل كالغسلتين و المسحيتين فى الوضوء حتى يكون فى عرض الأمر المتعلق به نفساً، و ذلك لأن ذات العمل غير مفيده فى حق الحى و الميت و إنما المفيد هو الإتيان بالذات امثالاً لأمرها و هو متعلق للأمر التذرى و شقيقه. و عليه أيضاً لا- إشكال فى المسأله لعدم ارتفاع الاستجاب عن الوضوء بعد دخول وقته، بل هو باق على استجابته و غايه الأمر طراً عليه الأمر الغيرى بعد الوقت، فالمكلف متمكن من إتيان العمل المستحب من مبدئه إلى منتهاه.

و أما إذا قلنا إن متعلق الأمر الغيرى هو الذات و أنه مع الأمر الاستجابى فى عرض واحد فعليه أيضاً لا إشكال فى المسأله، لأن المرتفع حينئذ بعد دخول الوقت هو حدّ الاستجاب و مرتبته لا ملاكه و ذاته لأنه باق على محبوبيته، و غايه الأمر قد تأكد طلبه فصار الاستجاب بحدّه مندكاً فى الوجوب، و أما بذاته و ملاكه فهو باق فهو متمكن من إتيان العمل

المستحب بذاته لا بحدّه فلا إشكال في المسأله. هذا كلّ على أنه لا محذور في اتصاف عمل واحد بالاستحباب بحسب الحدوث و بالوجوب بحسب البقاء حتى في الوجوب النفسى فضلاً عن الوجوب الغيرى. و لقد وقع ذلك في غير مورد في الشريعة المقدّسه و هذا كما في الحج المندوب، لأنه بعد الدخول و الشروع فيه يجب إتمامه، و كذا في نذر إتمام المستحب بعد الدخول فيه، و في عبادات الصبى إذا بلغ في أثنائها، لأنها حين دخوله فيها مستحبه و في الأثناء تتصف بالوجوب، فهل يمكن الإشكال في صحّه هذه الأمور حينئذ؟ كلّاً.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٥٧

[مسأله ٣٣: إذا كان عليه صلاه واجبه أداء أو قضاء و لم يكن عازماً على إتيانها فعلاً فتوضّأ لقراءه القرآن فهذا الوضوء متّصف بالوجوب]

[٥٧٢] مسأله ٣٣: إذا كان عليه صلاه واجبه أداء أو قضاء و لم يكن عازماً على إتيانها فعلاً فتوضّأ لقراءه القرآن فهذا الوضوء متّصف بالوجوب «١» (١) و إن

و السرّ في ذلك أن الاستحباب و الوجوب بعد اتحاد الطبيعه المتعلقه بهما لضروره أن الوضوء الذى يؤتى به لقراءه القرآن أو قبل الوقت هو الذى يؤتى به للفريضة أو بعد دخول وقتها إما أن يكونا مرتبتين من الطلب، فالاستحباب مرتبه ضعيفه منه و الوجوب مرتبه قويّه، و عليه فالطلب الداعى للمكلف إلى الإتيان بالوضوء قبل الوقت طلب واحد شخصى باق إلى المنتهى، لأن الاختلاف في المرتبه لا ينافى التشخص و الوحده، كالبياض الضعيف و القوى لأنه شىء واحد لا متعدّد. و إما أنهما اعتبار واحد و إنما يختلفان بانضمام الترخيص إليه و عدمه فإن انضم إليه الترخيص فى الترك فيعبر عنه بالاستحباب، و إن لم ينضم يعبر عنه بالوجوب، و عليه فالأمر أوضح لأنهما شىء واحد و قد أتى المكلف العمل بداعى هذا الاعتبار و إن انضم

إليه الترخيص في الترك قبل دخول الوقت و لم ينضم إليه بعده، نعم لا بدّ من فرض وحده الطبيعه و عدم تعدّدها كما بيّناه.

فإذا كان هذا حال الاستحباب و الوجوب النفسى فما ظنّك بالاستحباب و الوجوب الغيرى الذى لا نقول به أولاً، و على تقدير القول به نخصمه بالموصله أو بقصد التوصل، و على تقدير التعميم أو فرض كونه موصلًا أو مقصودًا به التوصل نرى أن متعلقه هو الموضوع المأتى به امتثالاً لأمره الاستحبابى، و على تقدير أن متعلقه هو الذات لا نراه منافياً لذات الاستحباب و ملاكه و إن كان منافياً لحده و مرتبه. فكيف كان، لا إشكال فى المسأله.

(١) بناء على وجوب مقدّمه الواجب مطلقاً.

(١) هذا مبنى على عدم اعتبار الإيصال فى اتصاف المقدّمه بالمطلوبيه الغيريه على القول به، و هو خلاف التحقيق.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٥٨

لم يكن الداعى عليه الأمر الوجوبى، فلو أراد قصد الوجوب و الندب لا بدّ أن يقصد الوجوب الوصفى و الندب الغائى بأن يقول: أتوضأ الموضوع الواجب امتثالاً للأمر به لقراءه القرآن (١)، هذا و لكن الأقوى أن هذا الموضوع متصف بالوجوب و الاستحباب معاً و لا مانع من اجتماعهما (٢).

(١) و لا يتمكن من أن يقصد الاستحباب الوصفى، لعدم كون الموضوع مستحباً حيث فرضنا أن مقدّمه الواجب واجبه.

(٢) ما أفاده فى هذه المسأله من أولها إلى آخرها يبتنى على أمور:

الأول: أن نقول بوجوب مقدّمه الواجب، إذ لو أنكرنا وجوبها فلو الموضوع مستحب لا وجوب فيه حتى يأتى به بوصف كونه واجباً و يجتمع مع الاستحباب أو لا يجتمع.

الثانى: أن نعمم وجوب المقدّمه إلى مطلقها و لا نخصمها بالموصله أو بما قصد منه التوصل به إلى الواجب،

و إنما لم يكن الوضوء واجباً في مفروض الكلام لعدم كونه موصلاً إلى الواجب، لأنه يأتي بعده بغايه مندوبه على الفرض و لا يأتي بغايه واجبه كما أنه قصد به التوصل إلى الغايه المندوبه لا إلى الواجبه.

الثالث: أن يكون المقام من صغريات كبرى جواز اجتماع الأمر و النهي، لأن الماتن (قدس سره) إنما نفى المانع من اجتماع الوجوب و الاستحباب في المسأله بحسبان أنها من تلك الكبرى التي ألف فيها رساله مستقله و هي مطبوعه و بنى على جواز اجتماعهما، حيث إن الأصحاب (قدس الله أسرارهم) و إن عنونها بعنوان اجتماع الأمر و النهي إلا أن المصرح به في محله عدم خصوصيه للوجوب و الحرمة في ذلك، بل المبحوث عنه هناك هو جواز اجتماع كل حكيمين متنافيين في شيء واحد بعنوانين كالكراهه و الوجوب، أو الاستحباب و الكراهه و هكذا «١»، و إنما عنونها بذلك العنوان

(١) محاضرات في أصول الفقه ٤: ٣٠٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٥٩

[مسأله ٣٤: إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجزئ من الغسل غير مضر و استعمال الأزيد مضرًا يجب عليه الوضوء كذلك]

[٥٧٣] مسأله ٣٤: إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجزئ من الغسل غير مضر و استعمال الأزيد مضرًا يجب عليه الوضوء كذلك و لو زاد عليه بطل «١» (١) إلا أن يكون استعمال الزيادة بعد تحقق الغسل بأقل المجزئ، و إذا زاد عليه جهلاً أو

لشدّه التضاد بين الحرمة و الوجوب، و حيث إن للوضوء في المقام عنوانين فلا- مانع من أن يحكم باستحبابه بعنوان و بوجوبه بعنوان آخر.

هذا و لكنك قد عرفت سابقاً أن المقدمه لا تتصف بالأمر الغيرى بوجه، ثم على تقدير التنزل فالواجب إنما هو حصه خاصه و هي التي تقع في سلسله علّه ذى المقدمه أعنى المقدمه الموصله، ثم على تقدير الالتزام بوجوب

مطلق المقدمه لا- يمكن المساعده على إدراج المقام فى كبرى مسأله جواز اجتماع الأمر و النهى، و ذلك لأنه يعتبر فى تلك المسأله أن يكون العنوانان و الجهتان من العناوين التقيديه، بأن يكون مركز اجتماعهما أمران و موجودان مستقلان و كان التركب منهما تركيباً انضمامياً، فقد قال بعضهم فيه بالجواز، و اختار آخر الامتناع، و أما إذا كانت الجهه أو العنوان تعليليه و واسطه فى الثبوت و كان المتعلق شيئاً واحداً و التركب اتحادياً فهو خارج عن تلك المسأله رأساً لاستحاله اجتماع حكمين متنافيين فى مورد و لو بعلتين.

و حيث إن المقام من هذا القبيل، لأن الأمر الغيرى من الوجوب و الاستحباب إنما يتعلق بذات المقدمه، و عنوان المقدميه عنوان تعليلى و من الواسطه فى الثبوت فيقال إن الوضوء واجب لأنه مقدمه للواجب، و أنه مستحب لأنه مقدمه للمستحب فلا محاله كان خارجاً عن كبرى مسأله الاجتماع، و لا مناص فى مثله من الالتزام بالاندكاك أعنى اندكاك الاستحباب فى الوجوب و الحكم بوجوب الوضوء فحسب، و لا مجال للحكم باستحبابه و وجوبه معا.

استعمال الماء بأزيد مما يجزئ عند الضرر

(١) فى هذه المسأله عدّه فروع:

(١) فى إطلاقه نظر كما مر.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٦٠

نسياناً لم يبطل «١» بخلاف ما لو كان أصل الاستعمال مضرراً و توضأ جهلاً أو نسياناً فإنه يمكن الحكم ببطلانه «٢» (١)

منها: أن استعمال الماء زائداً على أقل ما يجزئ من الغسل فى الوضوء إذا كان مضرراً فى حق المكلف، و قد توضحاً على نحو تعدد الوجود بأن غسل كلا من مواضع الوضوء أولاً بأقل ما يجزئ فى غسله، و بعده صب عليه الماء زائداً و هو الذى فرضناه مضرراً فى

حقّه فلا- إشكال في صحّته وضوئه، لأن الاستعمال المضر إنما هو خارج عن الأمور به فلا يكون موجباً لبطلانه، بلا فرق في ذلك بين علمه و جهله و نسيانه.

و منها: ما إذا توضأ و الحال هذه على نحو وحده الوجود، بأن صبّ الماء مرّه واحده زائداً على أقل ما يجزئ في وضوئه، و الحكم ببطلان الوضوء في هذه الصورة يبتنى على القول بحرمة الإضرار بالنفس مطلقاً، لأنه حينئذ محرم و مبغوض للشارع و المبغوض لا- يمكن أن يكون مصداقاً للواجب و مقرباً للمولى بوجه. و أما إذا أنكرنا حرمة على وجه الإطلاق و إن كان بعض مراتبه محرماً بلا- كلام فلا- يبقى موجب للحكم ببطلان الوضوء، لأنه مأمور بالوضوء على الفرض لتمكّنه من الوضوء بأقل ما يجزئ و هو غير مضر في حقه، فإذا لم يكن الفرد محرماً فلا- محاله تنطبق عليه الطبيعه المأمور بها و يكون الإتيان به مجزياً في مقام الامتثال، بلا فرق حينئذ بين علمه بالضرر و بين جهله و نسيانه.

و منها: ما إذا توضأ بصب الماء مرّه واحده زائداً على أقل ما يجزئ في غسله و مع فرض الضرر من القسم المحرّم أو مع البناء على حرمة مطلق الإضرار، و لا بدّ من التفصيل حينئذ بين صورته العلم بالضرر و صورته نسيانه.

(١) أمّا إذا كان عالماً بالحال فلا إشكال في الحكم ببطلان ذلك الوضوء، لأنه محرم

(١) الظاهر عدم الفارق بين صورتى الجهل و العلم.

(٢) لا يمكن ذلك في فرض النسيان، و يختص البطلان في فرض الجهل بما إذا كان الضرر مما يحرم إيجاده.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٦١

لأنه مأمور واقعاً بالتيمّم هناك بخلاف ما نحن فيه.

مبغوض و المبغوض لا

يمكن التقرب به و لا يقع مصداقاً للواجب.

و أما إذا كان ناسياً فيحكم على وضوئه بالصحة، لأن حديث رفع النسيان حاكم على أدله الأحكام و موجب لارتفاعها عند النسيان، فالوضوء حينئذ غير محرم في حق الناسى واقعاً و ليس رفعه رفعاً ظاهرياً كما في «ما لا يعلمون»، و حيث إن المفروض أنه مكلف بالوضوء لقدرته على التوضؤ بأقل ما يجزئ في غسله، و هو كما إذا فرضنا ماءين أحدهما مضر في حقه لشده حرارته أو برودته و الآخر غير مضر و قد توضأ مما يضره فهو مكلف بالوضوء، و لا مانع في الفرد المأتى به لعدم حرمة واقعاً فلا محاله تنطبق عليه الطبيعه المأمور بها و يكون الإتيان به مجزياً في مقام الامتثال. و توهم أن حديث نفى الضرر يوجب تقييد الطبيعه المأمور بها بغير ذلك الفرد المضر، مندفع بأن شأن قاعده نفى الضرر هو رفع الأحكام لا إثباتها و لو مقتيده، و لا مورد للنفي في المقام، حيث إن الفرد غير محكوم بحكم حتى ترفعه القاعده، لأن الحكم مترتب على الطبيعه دون الفرد. هذا كله في موارد النسيان.

و أمّا إذا كان جاهلاً بالضرر فلا يمكن الحكم بصحة الوضوء حينئذ، لما ذكرناه غير مرّه من أن الجهل بالحرمة و المبعوضيه لا يرفع الحرمة و لا- يجعل ما ليس بمقرب مقرباً، و بعبارته اخرى: أن النهي في العباده يوجب الفساد مطلقاً كان عالماً بالحرمة أم جاهلاً بها، نعم الجهل عذر في ارتكابه الحرام؛ و أما الصحة فلا، لأنه مبعوض واقعي و المبعوض لا يكون مقرباً.

و من جمله فروع المسأله: ما إذا كان أصل استعمال الماء مضرراً في حقه و لو بأقل مما يجزئ في الوضوء، فقد

حكم فى المتن بىطلان الوضوء حىنئذ فى صوره العلم و قال: إنه ىمكن الحكم بىطلانه فى صوره الجهل و النسيان أيضاً نظراً إلى أنه غير مكلف بالوضوء واقعاً و إنما هو مأمور بالتىمىم، فلو توضأ وقع وضوءه باطلاً لا محاله

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٤، ص: ٤٢

.....

هذا و قد تقدمت هذه المسأله فى شرائط الوضوء و حكم (قدس سره) هناك بصحّه الوضوء فى صوره الجهل و النسيان «١»، إلّا أنه فى المقام ذكر أنه ىمكن الحكم بىطلانه فى كلتا الصورتىن، و الصحيح هو ما أفاده هناك.

و ذلك أمّا فى صوره النسيان فلما مرّ من أن النسيان ىرفع الحرمة الواقعيه، و مع إباحه الفرد و عدم حرّمته لا مانع من أن تنطبق عليه الطبيعه المأمور بها. و دعوى أنه غير مأمور بالوضوء حىنئذ بل مأمور بالتىمىم فاسده، لأنه مأمور بالوضوء لتمكّنه من استعمال الماء عقلاً و هو ظاهر و شرعاً، لعدم حرّمته عليه واقعاً لأجل نسيانه. و دعوى أنه و إن لم ىكن محرماً عليه إلّا أن مقتضى حديث نفى الضرر تقييد الأمر بالوضوء بغير ما كان موجباً للضرر، فالوضوء المضر مما لا ىتعلق به أمر، غير مسموعه لأنه إنما ىجرى مع الامتنان، و أى امتنان فى الحكم بفساد الوضوء الذى أتى به الناسى بعد نسيانه.

نعم ىجرى الحديث فى صوره العلم بالضرر و إن قلنا بعدم حرّمته و ىوجب تقييد الأمر بالوضوء بغير صوره الضرر لأنه على وفق الامتنان، لوضوح أن رفع الإلزام و التكليف و الحكم بأنك غير مكلف بالوضوء موافق مع الامتنان، و مع شمول الحديث و الحكم بعدم وجوب الوضوء لو أتى به يقع فاسداً، إذ لا مسوغ فى عمله و لا أمر

له فهو فاسد.

و أما في صوره الجهل فإن كان الضرر من القسم المحرّم فلا إشكال في الحكم ببطلان الوضوء، لأنه عمل محرم مبغوض واقعاً و المبغوض لا يقع مقرباً و مصداقاً للواجب فيفسد. و قد عرفت أن الجهل عذر و غير رافع للحرمه و المبغوضيه الواقعيه و أما إذا لم يكن من القسم المحرّم فإن قلنا بمقاله المشهور و حكمنا بحرمه مطلق الضرر فأيضاً لا بدّ من الحكم بالفساد، لأنه مبغوض واقعي و المحرّم و المبغوض لا يكون مقرباً و لا يقع مصداقاً للواجب، و من هنا قلنا إن النهي في العباده يقتضى الفساد

(١) السابع من شرائط الوضوء. بعد المسأله [٥٥٩].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٦٣

[مسأله ٣٥: إذا توضع ثم ارتد لا يبطل وضوءه]

[٥٧٤] مسأله ٣٥: إذا توضع ثم ارتد لا يبطل وضوءه (١) فإذا عاد إلى الإسلام لا يجب عليه الإعادة، و إن ارتد في أثناءه ثم تاب قبل فوات الموالاه لا يجب عليه الاستئناف، نعم الأحوط أن يغسل بدنه من جهه الرطوبه التي كانت عليه حين الكفر، و على هذا إذا كان ارتداده بعد غسل اليسرى و قبل المسح ثم تاب يشكل المسح لنجاسه الرطوبه التي على يديه.

مطلقاً علم بحرمته أم جهل بها. و أما إذا أنكرنا حرمة كما هو الصحيح فلا بدّ من الحكم بصحّته لأنه عمل مباح، و المكلف متمكن من الوضوء شرعاً و عقلاً فتنتطبق عليه الطبعه المأمور بها فيصح، و من هنا يظهر أنه لا فرق بين كون أصل الاستعمال مضرراً و بين ما إذا كان الزائد على أقل ما يجزئ في الوضوء مضرراً، لأنه في صوره النسيان محكوم بالصحّ في كلتا صورتين، و في صوره الجهل مبني على الخلاف من حرمة و عدمها،

و في صورته العلم محكوم بالفساد لحديث نفى الضرر في الصورة الأخيره و لحرمة الفرد و مبعوضيته في الصورة الأولى بناءً على مسلك المشهور من حرمة الإضرار مطلقاً، و أمّا على ما ذكرناه من عدم حرمة الإضرار على وجه الإطلاق فلا مانع من الحكم بالصحة في صورته العلم عند كون الزائد مضرًا.

عدم مبطلية الارتداد

(١) لعدم الدليل على مبطلية الارتداد، بل الدليل على عدم المبطلية موجود و هو إطلاقات أوامر الغسل و المسح، سواء تحقق الكفر و الارتداد في أثنائها أم لم يتحقق مضافاً إلى أن النواقض محصوره و ليس منها الارتداد. و أما استمرار التيه فالمرتد و إن انصرف عن نيته في أثناء الوضوء لا محاله إلا أنك عرفت أن الاستمرار إنما يعتبر في الأجزاء دون الآت المتخلله بينها فلا يبطل وضوءه من حيث الارتداد، فلو تاب بعد ذلك بحيث لم تفته الموالاه صحّ وضوءه، فيشرع من الأجزاء الباقية و لا يجب عليه الاستئناف.

نعم إذا قلنا بعدم كون رطوبه ماء الوضوء في أعضائه من الرطوبات التبعية كريق

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٦٤

[مسألة ٣٦: إذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعه الوقت إذا كان مفوّتاً لحقه فتوضاً يشكل الحكم بصحته]

[٥٧٥] مسألة ٣٦: إذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعه الوقت إذا كان مفوّتاً لحقه فتوضاً يشكل الحكم بصحته (١)

فم الكافر و المرتد أو عرقه و نحوهما، و حكماً بنجاستها لنجاسه بدنه بالارتداد فلا بدّ من أن يطهر أعضائه السابقة بماء آخر ثمّ يشرع في الباقي من أجزاء وضوئه إذا لم تفته الموالاه بذلك، لأنّا تتنجس يده اليسرى باليمنى لتنجس ماء الوضوء فيبطل. و من هنا يظهر أنه إذا ارتد بعد غسل يده اليسرى قبل مسحه ثمّ تاب لا طريق إلى أن يصحح وضوءه، لأنه حينئذ لا بدّ من أن

يطهر جميع أعضائه ليكون مسحه بالماء الطاهر و مع إزالة البله الوضوئيه بغسلها لا- يتمكن من المسح الصحيح لأنه يعتبر أن يكون بالبله الباقيه فى اليد من ماء الوضوء و لا يجوز بالماء الجديد، إلا أن البطلان حينئذ من جهه فقد شرط المسح لا من جهه ناقضيه الارتداد.

التوضؤ مع نهى المولى أو الزوج و نحوهما

(١) أما فى العبد و سيده فالأمر كما أفاده، و هذا لا لأن الأمر بإطاعه السيّد يقتضى النهى عن ضده و هو الوضوء، لأننا ذكرنا فى محلّه أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده «١» بل صححنا ضده العبادى بالترتب على ما قررناه فى محلّه «٢»، بل من جهه أن جميع أفعال العبد و منافعه كمنفسه مملوكه لسيده، فإذا وقع الوضوء الذى هو من جملة أفعاله بغير رضاه حيث إنه أمره بشىء آخر، فقد وقع محرماً لأنه تصرف فى سلطان الغير بغير إذنه، و المحرّم لا يقرب و لا محاله يقع فاسداً. نعم الحركات و الأفعال اليسيره كحكك البدن و غسل اليدين و الوجه و نحوهما لا يتوقف على إذن السيّد للسيره المستمره الجاربه على عدم استئذان العبد سيده فى حركه بدنه بحيث لولاه وقع محرماً، إلا أن السيره مختصّه بما إذا لم ينه عنه المولى و أما مع نهيه فلا بدّ من الحكم

(١) محاضرات فى أصول الفقه ٣: ٨ و ما بعدها.

(٢) محاضرات فى أصول الفقه ٣: ١٠٢ ١٣٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٦٥

و كذا الزوجه «١» إذا كان وضوءها مفوتاً لحق الزوج و الأجير مع منع المستأجر و أمثال ذلك (١).

[مسأله ٣٧: إذا شك فى الحدث بعد الوضوء بنى على بقاء الوضوء]

[٥٧٦] مسأله ٣٧: إذا شك فى الحدث بعد الوضوء (٢) بنى على بقاء الوضوء

بحرمته و

مبغوضيته و لا سيره فيه على الجواز، و مع الحرمة يقع فاسداً.

(١) و أما فى الزوج و الزوجه فالصحيح الحكم بالصحة لأن المحرم على الزوجه حينئذ تفويت حق زوجها، و أما عملها فهو مملوك لها و لا- يحرم من جهة استلزامه التفويت، لأن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده، بل هذه العبادة ضد عبادى محكوم بالصحة بالترتب كما سبق.

و أمّا الأجير و المستأجر فالحق فيه التفصيل، لأنه إن استأجره فى أفعال خاصه و أشغال مشخصه كخياطه ثوب و كنس دار و نحوهما، فالمملوك للمستأجر إنما هو هذا العمل فيجب على الأجير تسليم ملك المالك إليه، فإذا اشتغل بشغل آخر فى أثناء الخياطه فهو مملوك لنفسه و إن كان موجباً للعصيان لعدم تسليم مال المالك إليه، فإذا كان ملك نفسه فهو حلال لأن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده فيحكم بصحته كما عرفت فى الزوج و الزوجه. و أما إذا كان أجيراً مطلقاً له فجميع أعماله و منافعه مملوكة للمستأجر فالوضوء الذى هو من أحد أفعاله مملوك للمستأجر، و مع عدم إذنه يقع محرماً لأنه تصرف فى سلطان الغير من غير إذنه فيحرم، و معه يحكم بطلانه لا محاله.

صور الشك فى الحدث بعد الوضوء الصورة الأولى:

(٢) قد يشك فى الحدث بسبب خروج رطوبه مشتبهه بين البول و المذى و نحوه

(١) الظاهر صحه وضوئها و إن أثمت بتفويتها حق الزوج، و كذلك الحال فى الأجير الخاص.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٦٦

إلا إذا كان سبب شكه خروج رطوبه مشتبهه بالبول و لم يكن مستبرئاً فإنه حينئذ يبنى على أنها بول و أنه محدث، و إذا شك فى الوضوء بعد الحدث يبنى على بقاء الحدث،

و الظن غير المعبر كالشك في المقامين. و إن علم الأمرين و شك في

قبل الاستبراء، فلا بدّ حينئذ من أن يبني على أنه بول و أنه محدث فيجب عليه الوضوء، و هذا للروايات الواردة في البلل المردد قبل الاستبراء «١».

الصورة الثانية:

و أخرى يشك في الحدث من جهة تحقق الحدث و عدمه، أو من جهة أن الموجود حدث أو لا بعد الاستبراء كما في البلل المشتبه، فحينئذ يبني على طهارته و بقاء وضوئه. و هذه المسألة مضافاً إلى أنها متسالم عليها بين أصحابنا بل بين المسلمين قاطبه و لم ينسب الخلاف فيها إلّا لبعض العامة و هم المالكية فحسب «٢» مما يدل عليها صحيحه زراره في «الرجل ينام و هو على وضوء أو توجب الخفقه و الخفقتان عليه الوضوء؟ فقال: يا زراره قد تنام العين و لا ينام القلب و الأذن فإذا نامت العين و الأذن و القلب و جب الوضوء، قلت: فإن حرك على جنبه شىء و لم يعلم به؟ قال (عليه السلام): لا، حتى يستيقن أنه قد نام، حتى يجىء من ذلك أمر بيّن، و إلّا فإنه على يقين من وضوئه، و لا تنقض اليقين أبداً بالشك» «٣» لأنها و إن كانت واردة في الشك في النوم إلّا أن ذيلها يدل على أن اليقين لا ينقض بالشك مطلقاً، بلا فرق في ذلك بين

(١) الوسائل ١: ٢٨٢/ أبواب نواقض الوضوء ب ١٣.

(٢) ففي الفقه على المذاهب الأربعة ١: ٨٧ عند قولهم: و لا ينتقض بالشك في الحدث. المالكية قالوا ينتقض الوضوء بالشك في الحدث أو سببه، كأن يشك بعد تحقق الوضوء هل خرج منه ريح أو مسّ ذكره مثلاً أو لا، أو شك بعد تحقق

الناقض هل توضاً أو لا، أو شك بعد تحقق الناقض و الضوء هل السابق الناقض أو الضوء، فكل ذلك ينقض الضوء لأن الذمه لا تبرأ إلا باليقين، و الشاك لا يقين عنده.

(٣) الوسائل ١: ٢٤٥/ أبواب نواقض الضوء ب ١ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٦٧

المتأخر منهما بنى على أنه محدث إذا جهل تأريخهما أو جهل تأريخ الضوء، و أمّا إذا جهل تأريخ الحدث و علم تأريخ الضوء بنى على بقاءه «١»، و لا يجرى استصحاب الحدث حينئذ حتى يعارضه، لعدم اتصال الشك باليقين به حتى يحكم ببقائه

الشك من جهة النوم أو البول أو غيرهما من الأحداث.

و موثقه بكير: «إذا استيقنت أنك قد أحدثت فتوضاً، و إياك أن تحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك قد أحدثت» «٢» حيث نهت عن الضوء مع الشك فى الحدث و أنه ما دام لم يتيقن بالحدث لا يجوز له الضوء، اللهم إلا أن يتوضأ بتّيه التجديد لأنه خارج عن الموثقه بدليله، و به تحمل الموثقه على الضوء الواجب، لأنّ الإتيان به بتّيه الوجوب مع عدم العلم بالحدث تشريع محرّم.

و صحّحه عبد الرحمن [□] «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أجد الريح فى بطنى حتى أظن أنها قد خرجت، فقال (عليه السلام): ليس عليك وضوء حتى تسمع الصوت أو تجد الريح» «٣» نعم هى تختص بالشك من جهة الريح، و إنما يتعدى عنها إلى غيرها بالقطع بعدم الفرق. و على الجملة إذا شك فى الحدث يبنى على طهارته السابقة حتى يقطع بحدّته، و هذا مما لا إشكال فيه هذا.

و قد نقل صاحب الحدائق (قدس سره) فى هذه المسألة قولين و تفصيلين آخرين.

تفصيلان نقلهما فى الحدائق «٤»

أحدهما: ما نسبه إلى

(١) بل بنى على الحدث، فيجب عليه تحصيل الطهاره لما هو مشروط بها كما فى الصورتين الأولىين.

(٢) الوسائل ١: ٢٤٧/ أبواب نواقض الوضوء ب ١ ح ٧.

(٣) الوسائل ١: ٢٤٦/ أبواب نواقض الوضوء ب ١ ح ٥.

(٤) الحدائق ٢: ٣٩٨ ٣٩٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٦٨

و الأمر فى صورته جهلهما أو جهل تأريخ الوضوء «١» و إن كان كذلك إلا أن مقتضى شرطيه الوضوء وجوب إحرازه، و لكن الأحوط الوضوء فى هذه الصوره أيضاً.

بما إذا لم يظن بالخلاف و أنه لا- يجرى معه، و هذه الدعوى مبنيه على حمل الشك فى روايات الاستصحاب على معناه المصطلح عليه، أعنى تساوى الطرفين المقابل للظن و الوهم و اليقين كما هو اصطلاح الفلاسفه، و عليه يختص الاستصحاب بصوره الشك المصطلح عليه و تتم صورته الظن بالوفاق، لأنه إذا جرى عند الشك يجرى عند الظن ببقاء الحاله السابقه بطريق أولى، فلا يجرى مع الظن بالخلاف.

إلما أنه ممّا لا- وجه له، و ذلك لأن الشك مضافاً إلى أنه فى اللغه بمعنى عدم العلم و خلاف اليقين ظنا كان أو غيره، لأن تخصيصه بما يقابل الظن و الوهم و اليقين اصطلاح جديد بمعنى خلاف اليقين فى أخبار الاستصحاب، و ذلك لقرينتين فى نفس صحيحه زواره:

الأولى: قوله (عليه السلام): «لا، حتى يستيقن أنه قد نام، و يجرى من ذلك أمر بين، و إلا فإنه على يقين من وضوئه» إلخ و فى ذيل هذه الصحيحه «و إنما تنقضه بيقين آخر» حيث حكم ببقاء الوضوء حتى يتيقن بالنوم و ما دام لم يتيقن به فهو محكوم بالطهاره، سواء ظنّ بالنوم أم شكّ فيه.

و الثانيه: قول

السائل: «فإن حرك على جنبه شىء و لم يعلم به، قال: لا» لأن التحريك فى جنبه مع عدم علمه به و لو لم يكن ملازماً دائماً مع الظن بالنوم فلا أقل من أنه يلازمه كثيراً، و لا أقل من أن استلزامه الظن بالنوم ليس من الأفراد النادرة و مع كونه كذلك يكون ترك تفصيل الإمام (عليه السلام) فى الجواب دليلاً على جريان استصحاب الطهارة مطلقاً، سواء ظنَّ بالنوم أم شكَّ فيه. و هاتان القرينتان تدلان على

(١) لا يبعد أن يكون هذا من سهو القلم.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٦٩

.....

أن الشك المأخوذ فى روايات الاستصحاب إنما هو بمعنى عدم اليقين على وفق معناه لغه هذا.

مضافاً إلى إطلاق الموثقه و الصحيحه الأخيره حيث لم يستفصلا فى الحكم بعدم جواز الوضوء بين الظن بالحدث و بين الشك فيه، بل الأخيره صريحه فى جريان الاستصحاب مع الظن بالحدث، إلا أنها مختصه بخصوص الشك فى الطهارة من جهه الريح، و إنما نتعدى عنها إلى غيرها بالقطع بعدم الفرق، فما نسب إلى بعض المحققين من المتأخرين مما لا دليل عليه.

و ثانيهما: ما حكاه عن شيخنا البهائى (قدس سره) فى الحبل المتين من أن المكلف تختلف حالاته ببعده عن زمان اليقين و قربه منه، لأنه أولماً يظن ببقاء الحاله السابقه ثم بمرور الزمان يضعف ظنه هذا حتى يتبدل بالشك، بل إلى الظن بالخلاف و الاعتبار بالظن بالوفاق و ببقاء الحاله السابقه و إن ضعف «١»، ثم نقل عن العلامه عدم الفرق فى الاستصحاب بين الظن بالبقاء و عدمه و ردّه.

و هذا الذى ذهب إليه شيخنا البهائى مما لا دليل عليه أصلاً، بل هو أضعف من التفصيل الأول، لأن له وجهاً

لا- محاله و إن أبطلناه كما مر، و أما هذا التفصيل فهو مما لا وجه لو بوجه، و ذلك لأن الشك مأخوذ في روايات الاستصحاب بلا ريب، و هو إما بمعنى الشك المصطلح عليه و إما بمعنى خلاف اليقين، و على أى حال يشمل الشك المصطلح عليه قطعاً، و كيف يمكن تخصيصه بالظن بالبقاء فقط هذا. مضافاً إلى إطلاق الموثقة و صحيحه عبد الرحمن المتقدمين، لأنهما مطلقتان و لم تقيدا الاستصحاب إلا باليقين بالخلاف فتشملان صورته الظن بالبقاء و الشك و الظن بالخلاف و الارتفاع، هذا كله فيما إذا شك في الحدث بعد العلم بالطَّهارة.

و منه يظهر الحال في عكسه و هو ما إذا شك في الطَّهارة بعد علمه بالحدث، لأنه يبنى على بقاء حدثه، و ذلك لأنه و إن لم يكن منصوصاً كما في الصورة الأولى إلا أنا

(١) حبل المتين: ٣٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٧٠

.....

بيننا في محلّه عدم اختصاص روايات الاستصحاب بمورد دون مورد، و أنه قاعده كبرويه تجرى مع الشك في البقاء بلا فرق في ذلك بين الطَّهارة و الحدث «١» هذا. على أنه يكفيننا في الحكم بوجود الموضوع في هذه المسألة أصاله الاشتغال لعدم علمه بالموضوع، و هذا أيضاً من دون فرق بين الظن بالطَّهارة و عدمه و الظن بالحدث و عدمه كما عرفت. هذا كله في الصورة الثانية.

الصورة الثالثة:

و هي ما إذا علم بكل من الطَّهارة و الحدث إلا أنه شك في المتقدّم و المتأخّر منهما. و هي على قسمين، لأنه قد يكون التأريخ مجهولاً في كل منهما، و أخرى يكون أحدهما معلوم التأريخ دون الآخر، و الكلام فعلاً فيما إذا جهل التأريخ معاً. و المشهور المعروف بين

أصحابنا هو الحكم بوجوب الوضوء حينئذ و ذلك لقاعده الاشتغال لأنه عالم باشتغال ذمته بالصلاه مع الوضوء، و لا علم له بالطهاره و الوضوء على الفرض فلا بدّ من أن يتوضأ تحصيلًا لليقين بالفراغ. و قاعده الاشتغال فى المقام مما لم يقع فيها خلاف، و ذلك لأنه ليس من الاحتياط فى الشبهات الحكميه الذى وقع فيه الخلاف بين الأصوليين و المحدثين، و إنما هو شبهه موضوعيه مع العلم بالاشتغال و لا- كلام فى وجوب الاحتياط حينئذ، و هو الذى يعبر عنه بأن العلم بالاشتغال اليقيني يستدعى البراءه اليقنيه.

و يؤيد القاعده روايه الفقه الرضوى الوارده فى مسألتنا هذه بعينها و أنه إذا توضأت و أحدثت و لم تدر أيهما أسبق فتوضأ «٢» لأننا و إن لا نعلم على ذلك الكتاب إلّا أنه لا بأس بكونه مؤيداً.

و أمّا الاستصحاب فهو غير جار فى المقام أصلاً، و ذلك أما بناء على ما سلكه

(١) مصباح الأصول ٣: ١٨.

(٢) مستدرک الوسائل ١: ٣٤٢ أبواب الوضوء ب ٣٨ ح ١. و إليك نصّها: ... و إن كنت على يقين من الوضوء و الحدث و لا تدرى أيهما أسبق فتوضأ ...، فقه الرضا: ٦٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٧١

.....

صاحب الكفايه (قدس سره) من اعتبار إحراز اتصال زمان الشك باليقين فلاجل عدم المقتضى لجريانه حينئذ أصلاً لعدم إحراز الاتصال، لا أنه يجرى فى كل من الطهاره و الحدث و يسقط بالمعارضه «١». و أمّا بناء على ما بنينا عليه وفاقاً للمشهور من عدم اعتبار إحراز الاتصال «٢» فلأن استصحاب كل من الطهاره و الحدث يجرى فى نفسه و لكنّه يسقط بالمعارضه، فعلى أى حال لا مجال للاستصحاب فى المقام فتصل النوبه

معهُ إلى قاعده الاشتغال هذا.

و قد نسب إلى العلامه (قدس سره) في قواعدهِ و المحقق الثاني في جامع المقاصد تفصيلاً في المسأله.

تفصيلاً في محل النزاع:

أحدهما: ما حكى عن العلامه (قدس سره) من التفصيل بين صورهِ الجهل بالحاله السابقه فكالمشهور و صورهِ العلم بها فيؤخذ بطبق الحاله السابقه المعلومه معلماً بالاستصحاب «٣» هذا. و المراجعهُ إلى كتابهِ (قدس سره) تبين أن مقصوده من التمسك على طبق الحاله السابقه و الاستصحاب إنما هو ما إذا علم المكلف بأن ما أتى به من الوضوء كان وضوءاً رافعاً و كذلك الحدث حدث ناقض، و ليس من الوضوء بعد الوضوء و لا الحدث بعد الحدث، و ذلك لأنه عقد الكلام في مسأله الاتحاد و التعاقب بأن علم أنه أتى بوضوء واحد و حدث واحد و لكن وقع الحدث بعد الطَّهارة أو الطَّهارة بعد الحدث، و لم يقع الحدث بعد الحدث و لا الوضوء بعد الوضوء.

و عليه فإذا كان محدثاً فعلم بوضوئه و حدثه فلا محاله يعلم بحدثه و أن وضوءه قد وقع قبل حدثه، و إلا لوقع الحدث بعد الحدث، و المفروض أنه عالم بأن حدثه إنما وقع بعد الطَّهارة لا بعد الحدث، و كذا الحال فيما إذا كان متطهراً فعلم بحدث و وضوء، لأنه

(١) كفايه الأصول: ٤٢٠.

(٢) مصباح الأصول ٣: ١٨٥.

(٣) القواعد ١: ٢٠٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٧٢

.....

يعلم أنه متطهر فعلماً و أن حدثه وقع قبل طهارته و إلا لوقعت الطَّهارة بعد الطَّهارة و هو خلاف المفروض. ففي هاتين الصورتين إذا شك في حدث آخر أو طهاره أخرى غير الحادتين، يرجع إلى استصحاب الحدث في الأول و إلى استصحاب الطَّهارة في الثاني.

و هذا و إن كان

توضيحاً للواضح و خارجاً عما نحن بصدده، إذ لا شك في التقدّم و التأخر حينئذ فليس هذا تفصيلاً في محل الكلام، إلّا أن تعليقه بالاستصحاب و ملاحظه كتابه لا- يرخصان الحمل على غيره، إذ كيف يمكن التمسك باستصحاب الحالة السابقة قبل الحادّين مع العلم بارتفاعها، لأنّه لا يمكن إسناده إلى من هو دونه (قدس سره) بمراتب كثيره فضلاً عن آيه الله العلامة (قدس سره) فمراده ما ذكرناه و هو ليس بتفصيل في محل الكلام حقيقه و هو أمر واضح، ثمّ على تقدير تسليم أنه ناظر إلى ما نحن فيه من غير علمه بالتعاقب لا يمكن المساعدة عليه للقطع بارتفاع الحالة السابقة.

و ثانيهما: ما ذهب إليه المحقق الثاني (قدس سره) في جامع المقاصد من التفصيل بين صورته الجهل بالحاله السابقه فكالمشهور، و بين صورته العلم بها فيؤخذ بضدّها «١». و هذا التفصيل و إن كان له وجه لأنّه إذا كان متطهراً أوّلاً فقد علم بارتفاع تلك الطّهارة قطعاً بالحدث المعلوم تحقّقه، و أما هذا الحدث فلا علم له بارتفاع أثره لاحتمال أن يكون هو المتأخر عن الحادّين و قد وقعت الطّهارة بعد الطّهارة فيستصحب حدثه. كما أنه إذا كان محدثاً أوّلاً فقد علم بارتفاع ذلك الحدث بالطّهارة المتحقّقه قطعاً، و أما تلك الطّهارة فلا- علم له بارتفاع أثرها لاحتمال أن تكون هي المتأخره و يقع الحدث بعد الحدث، فيستصحب طهارته.

إلّا أن هذا أيضاً مما لا يمكن المساعدة عليه، لمعارضته باستصحاب الطّهارة في الصوره الأولى و استصحاب الحدث في الصوره الثانيه، و ذلك لأنّه في الصوره الأولى

(١) جامع المقاصد ١: ٢٣٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٧٣

.....

عالم بطهارته حين توضئه، و غايه الأمر لا يدري زمان

حدوث تلك الطَّهارة و أنها كانت من الأوّل كما إذا كان الحادث الأوّل هو الطَّهارة، أو حدثت بالفعل كما إذا كان الحادث الأوّل هو الحدث، فيستصحب تلك الطَّهارة و هو يعارض استصحاب حدثه فيتساقطان. كما أنه في الصورة الثانيه عالم بحدثه حين ما أحدث و إن لم يعلم بزمانه و أنه كان من الابتداء كما لو كان المحقق أوّلًا هو الحدث، أم تحقق هذا الزمان كما لو كان المحقق الأوّل هو الطَّهارة، فيستصحب ذلك الحدث. و عليه فالصحيح ما ذهب إليه المشهور من وجوب الوضوء على وجه الإطلاق من جهة قاعده الاشتغال المؤيده بروايه الفقه الرضوى «١». هذا كلّه في الصورة الاولى أعني ما إذا جهل تأريخهما.

و أولى من ذلك الصورة الثانيه و هي ما إذا علم تأريخ الحدث و كان تأريخ الوضوء مجهولًا، و ذلك لأننا إن قلنا بما ذهب إليه الماتن (قدس سره) من عدم جريان الاستصحاب فيما جهل تأريخه فالاستصحاب جار في الحدث من غير معارض، فيجب عليه الوضوء لا- محاله. و إن لم نقل به و قلنا بجريانه في كل من المجهول و المعلوم تأريخه فاستصحاب كل منهما يجرى و يسقط بالمعارضه فلا بدّ أيضاً من التمسك بقاعده الاشتغال كما في الصورة الأولى، و لعلّه ظاهر.

و أمّا الصورة الثالثه و هي ما إذا علم تأريخ الوضوء و جهل تأريخ الحدث فقد ذكر الماتن (قدس سره) أن الاستصحاب يجرى في الوضوء حينئذ من غير معارض و لا يجرى في مجهول التأريخ، معللاً بعدم اتصال الشك باليقين حتى يحكم ببقائه، و معه لا بدّ من الحكم بطهارته و إن كان الأحوط الاستحبابي أن يتوضأ في هذه الصورة أيضاً.

ثمّ ذكر أن الأمر في الصورتين

المتقدمتين و إن كان كذلك أيضاً أى لم يكن الشك متصلًا فيهما باليقين حتى يجرى فيهما الاستصحاب إلّا أن مقتضى قاعده الاشتغال فيهما وجوب إحراز الطّهارة و الشرط، و لأجلها حكمنا بوجوب الوضوء فيهما. و أما

(١) التي تقدّمت في ص ٧٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٧٤

.....

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، موسوعه الإمام الخوئي، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئي؛ ج ٦، ص: ٧٤

في الصورة الثالثة فاستصحاب بقاء طهارته يقضى بعدم وجوب الوضوء. هذا ما أفاده في المتن. إلّا أن في عبارته (قدس سره) سهواً من قلمه الشريف كما نبّه عليه سيّدنا الأستاذ (مدّ ظله) في تعليقه، و ذلك لأن عدم اتصال الشك باليقين إنما هو في مجهولي التاريخ و هو الصورة الاولى من الصور المتقدّمة، و أما في الصورة الثانية أعني ما إذا علم تأريخ الحدث و جهل تأريخ الوضوء فالشك فيه متصل باليقين بالحدث و يجرى فيه الاستصحاب كما بنى عليه هو (قدس سره) و إنما عدم الاتصال بالإضافه إلى ما جهل تأريخه دون ما علم تأريخه، ففي عبارته سهو من القلم الشريف. و الصحيح أن يقول: و الأمر و إن كان كذلك فيما جهل تأريخهما إلّا أن إلخ.

و إذا عرفت ذلك فلنتكلم في حكم الصورة الثالثة أعني ما إذا علم تأريخ الوضوء و جهل تأريخ الحدث، فهل يجرى الاستصحاب في كل من الحادّين و يتساقطان بالمعارضه، أو يجرى الاستصحاب فيما علم تأريخه دون ما جهل تأريخه؟ فقد عرفت أن الماتن ذهب إلى جريانه فيما علم تأريخه و منع عنه في المجهول تأريخه معللاً بعدم اتصال الشك باليقين، و ذلك لأننا إذا

فرضنا الساعه الاولى من الزوال ظرف اليقين بالطَّهارة و علمنا أن الحدث أيضاً قد تحقق، فإن كان ظرف الحدث ما قبل الزوال أى ما قبل الساعه الاولى من الزوال فقد تخلل بين اليقين بالحدث و بين الشك فيه اليقين بالطَّهارة و هو رافع للحدث، و إن كان ظرف الحدث هو الساعه الثانيه من الزوال و المفروض أن الشك فى الساعه الثالثه من الزوال فهما متصلان، و حيث إننا لم نحرز الاتصال فالمقام شبهه مصداقيه للاستصحاب، و معه لا يمكن التمسك بعموم أدلّه اعتباره.

و ليعلم أولًا أن الشك فى المقام إنما هو فى بقاء ما علمنا بحدوثه، و جامعاً أن نعلم بحدوث ضدين و نشك فى المتقدّم و المتأخّر منهما، لأن ما حدث متأخراً هو الباقي الراجع لما حدث أولًا، و هذا غير ما إذا علمنا بحدوث مطلق حادثين و شككنا فى المتقدّم و المتأخّر منهما من غير شك فى بقاء أحدهما و ارتفاع الآخر الذى يجرى فيه أصاله تأخر الحادث فلا تذهل.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٧٥

.....

ثم إن المنع عن جريان الاستصحاب فيما جهل تأريخه فى أمثال المقام معللاً بعدم اتصال الشك باليقين إنما هو من الشيخ راضى و هو استاد الماتن (قدس الله أسرارهم) و يقال إنه أول من تنبه إلى هذه المناقشه فى أمثال هذه الموارد و ادعى أنا استفدنا من روايات الاستصحاب أن الشك لا بدّ و أن يكون متصلًا باليقين، و ذلك لقوله (عليه السلام): «لأنك كنت على يقين من طهارتك فشككت» «١»، فلا بدّ من اتصال أحدهما بالآخر. و قد يعبر عنه باعتبار إحراز الاتصال كما فى كلام صاحب الكفايه (قدس سره) «٢» و عليه فلا بدّ من التكلم

فيما أريد من اتصال الشك باليقين. وقد قيل في بيان المراد منه وجوه أحسنها ما أفاده صاحب الكفاية (قدس سره) كما سيتضح:

الأول: أن المراد بذلك أن لا يتخلل يقين آخر بين اليقين والشك في البقاء والأمر ليس كذلك فيما جهل تأريخه، لأن الساعه الأولى من الزوال إذا فرضناها ظرفاً لليقين بالطهارة و شككنا في بقاء الحدث في الساعه الثالثه من الزوال، فإن كان ظرف الحدث المتيقن هو الساعه الثانيه من الزوال بعد الطهارة فاليقين بالحدث متصل بالشك به و أما إذا كان ظرفه ما قبل الساعه الأولى من الزوال فقد تخلل بين اليقين بالحدث و الشك فيه يقين آخر و هو اليقين بالطهارة، و حيث إننا لم نحرز أن ظرف الحدث ما قبل زمان اليقين بالطهارة أو ما بعده فلا محاله يكون المقام شبهه مصداقيه للاستصحاب فلا يمكن التمسك به حينئذ هذا.

(١) الواقعه في صحيحه زواره، الوسائل ٣: ٤٧٧/ أبواب النجاسات ب ٤١ ح ١، و فيه: «... قلت: لم ذلك؟ قال: لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت، فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً...» نعم ورد في روايه محمد بن مسلم في حديث الأربعمائه المذكوره في الخصال: ٦١٩ «من كان على يقين فشك فليمض على يقينه فإن الشك لا ينقض اليقين». و الروايه موثقه فان القاسم بن يحيى الواقع في سندها موجود في أسناد كامل الزيارات. هذه الروايه رواها في الخصال: باب حديث الأربعمائه، و نقلها في جامع الأحاديث ٢: ٤٦٤/ ٢٥٦٣ و صاحب الوسائل نقل قطعاً الحديث المناسبه للوضوء و ذكر فيها: من كان على يقين ثم شك فليمض على يقينه إلخ. الوسائل ١: ٢٤٦/ أبواب

.....

ولا يخفى أن هذا الوجه مقطوع الفساد، وذلك لما بيناه في بحث الاستصحاب من أن المدار في جريانه إنما هو على اجتماع اليقين والشك الفعليين في زمان واحد «١»، بأن يكون للمكلف يقين بالفعل من حدوث الشيء و يكون له شك فعلي في بقاءه، فهما لا بد أن يكونا متّحدا الزمان، نعم قد يتحقق اليقين قبل تحقق الشك أو بعده إلا أن المناط والاعتبار في جريان الاستصحاب إنما هو باجماعهما في زمان واحد كما عرفت فلا اعتبار باليقين السابق على زمان الشك في البقاء، كان على وفق اليقين المتحد مع الشك بحسب الزمان أم على خلافه.

فإذا كان الاعتبار في جريانه باجماع اليقين والشك في البقاء في زمان فلا معنى لاعتبار اتصال أحدهما بالآخر، لأن الاتصال إنما يتعقل بين المتغايرين وقد عرفت أن اليقين والشك في الاستصحاب متحدان بحسب الزمان، وإذا راجعنا وجداننا في المقام نجد أننا على يقين من الحدث كما أننا على شك في بقاءه في الساعه الثالثه من الزوال وقد مرّ أنه لا اعتبار باليقين السابق مخالفاً كان أم موافقاً وإنما الناقض لليقين في الاستصحاب هو اليقين البديل للشك في البقاء أعنى اليقين بالارتفاع المجتمع مع اليقين بالحدوث في الزمان هذا.

والذي يدلنا على ما ذكرناه أننا لو قلنا باعتبار الاتصال بهذا المعنى في الاستصحاب للزم المنع عن استصحاب الحدث على وجه الإطلاق في جميع الموارد حتى مع العلم بتأريخه، وكذا كل أمر يعتبر العلم وعدم الغفله في الإتيان بمنافيه، وذلك لأننا إذا علمنا بالحدث في

أول ساعه من الزوال ثم شككنا في بقائه و ارتفاعه باحتمال أنا توضحنا أو اغتسلنا، فقد احتملنا طروء اليقين بالطَّهارة و تخلله بين اليقين بالحدث و الشك في بقائه، حيث لا- بدّ من العلم و الالتفات بالوضوء و الغسل في صحَّتهما فهو حالهما كان متيقناً من طهارته لا محاله، و مع احتمال تخلل يقين آخر بين اليقين و الشك لا يجرى الاستصحاب لأنه شبهه مصداقيه له حينئذ، و هذا مما لا يلتزم به السيّد و لا غيره من الأعلام (قدس الله أسرارهم).

(١) مصباح الأصول ٣: ٩١ ٢٤٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٧٧

.....

و دعوى أنا كما نستصحب بقاء الحدث نستصحب عدم اليقين بالطَّهارة و عدم الوضوء و الغسل، مندفعه بأنه لا يثبت الاتصال المعبر في جريانه على الفرض، فلو قلنا بهذه المقاله فلا مناص من سدّ باب الاستصحاب في أمثال الحدث في جميع الموارد مع أنهم يتمسكون به في تلك المقامات من غير خلاف، و سرّه ما عرفت من أن الاستصحاب يتقوم باليقين و الشك الفعليين المتحققين في زمان واحد و لا- اعتبار باليقين السابق، و هما موجودان في المقام و غيره، و لا- معنى لاشتراط الاتصال في المتحددين فلا يكون المقام شبهه مصداقيه للاستصحاب باحتمال تخلل يقين آخر بينهما و إنما تكون الشبهه مصداقيه فيما إذا شك في أنه متيقن من الأمر الفلاني أو ليس له يقين، إلّا أنا أسلفنا في محلّه أنه لا يعقل الشك و التردّد في مثل اليقين و الشك و نحوهما من الأوصاف النفسانيه، لدوران أمرها بين العلم بوجودها و العلم بعدمها «١».

الثاني: أن الاعتبار في الاستصحاب و إن كان باجتماع اليقين الفعلي مع الشك الفعلي في زمان واحد إلّا

أنه يعتبر في الاستصحاب أن لا- يكون ذلك اليقين يقيناً بأمر مرتفع و لو على نحو الاحتمال، و أما إذا احتملنا أن يكون ذلك اليقين الفعلي الموجود بعينه يقيناً بالارتفاع و بما هو مرتفع في نفسه، فلا محاله يكون المورد شبهه مصداقيه فلا يمكن التمسك فيه بالاستصحاب، و الأمر في المقام كذلك، لأن المفروض أن لنا يقيناً بالطَّهارة في أوَّل ساعه من الزوال، فيقينا بالحدث إن كان متعلقاً بالحدث قبل الساعه الاولى من الزوال فهو عين اليقين بارتفاع الحدث أى يقين بأمر مرتفع للعلم بالطَّهارة بعده، نعم إذا كان متعلقاً بالحدث بعد الساعه الأولى فهو ليس يقيناً بالارتفاع فيجربى الاستصحاب في بقاءه، و حيث إنا نحتمل أن يكون اليقين بالحدث بعينه يقيناً بالارتفاع فلا يمكن التمسك بالاستصحاب في مثله هذا.

و لا يخفى أن هذا الوجه أيضاً كسابقه مقطوع الفساد، و ذلك لأننا لا نحتمل اليقين بالحدث المقيّد بكونه قبل الساعه الاولى من الزوال، لما بيناه في بحث العلم الإجمالي من أن العلم الإجمالي إنما يتعلّق بالجامع بين الطرفين أو الأطراف، غايه الأمر الجامع

(١) مصباح الأصول ٣: ١٨٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٧٨

.....

المتخصص بإحدى الخصوبيتين و لا يتعلّق بشىء من خصوصيات الأطراف و لا يحتمل تعلّقه بها أصلاً، فإذا علمنا بنجاسه أحد المائعين الأحمر أو الأصفر فقد علمنا بنجاسه الجامع المتخصص دون شىء من المائعين، و لا نحتمل أن يكون لنا يقين بنجاسه خصوص الأحمر أو الأصفر بوجه.

و عليه ففي المقام إنما علمنا بحدوث بول أو حدث مردّد بين كونه ما قبل الزوال و بين كونه في الساعه الثانيه من الزوال، فالعلم قد تعلّق بالجامع بينهما و لا نحتمل أن يكون لنا يقين بالحدث

الواقع فيما قبل الزوال، و حيث إنا نشك في بقاءه فنستصحبه لا محاله، و اليقين بالطَّهارة في أوَّل الزوال لا يمكن أن يكون ناقضاً لليقين بالحدث، لأن اليقين بالفرد لا يكون ناقضاً لليقين بالكلية بالبداهه، فإذا علمنا بوجود كلى الإنسان في الحياه و علمنا بموت زيد مثلاً، فلا- يتوهم أن يكون اليقين بانعدام فرد ناقضاً لليقين بوجود الكلى بوجه كما ذكرناه في القسم الثانى من أقسام الاستصحاب الكلى.

الثالث: ما قد يقال إنه ظاهر كلام صاحب الكفايه (قدس سره) و حاصله: أنه يعتبر في الاستصحاب اليقين و الشك الفعليان، و يتعلق اليقين بشىء معين و يتعلق الشك بوجوده في الأزمنه التفصيليه المتأخره، بحيث لو رجعنا قهقري لوجدنا الشك في كل من الأزمنه التفصيليه المتقدمه إلى أن ننتهى إلى زمان هو زمان المتيقن لا محاله، لأنه المستفاد من قوله (عليه السلام): «لا تنقض اليقين بالشك» و قوله (عليه السلام): «لأنك كنت على يقين من طهارتك فشككت» و غيرهما، و المتحصل أن تكون أزمنه الشك منتهيه إلى زمان معين هو زمان المتيقن على وجه التفصيل.

و هذا التقريب لو كان بهذا المقدار فهو مقطوع الفساد، لضروره عدم توقف جريان الاستصحاب على أن يكون المتيقن معلوم التحقق في زمان على وجه التفصيل، لأنه يجرى في موارد العلم بتحقيقه على وجه الإجمال أيضاً، كمن علم بحدثه قبل طلوع الشمس ثم قطع بطهارته و ارتفاع حدثه فيما بين الطلوع و الزوال، و عند الزوال شك في حدثه و أنه فيما بين المبدأ و المنتهى بعد ما توضع قطعاً فهل أحدث أيضاً أم لم يحدث

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٧٩

.....

فإنه ممَّا لا إشكال في جريان استصحاب طهارته لأنه من غير معارض،

مع أننا لو رجعنا قهقري لرأينا أن الأزمنة بأجمعها زمان الشك و لا- تنتهى إلى زمان معين نقطع فيه بتحقيق الطهارة فى ذلك الزمان إلى أن تنتهى إلى ما قبل الطلوع و هو ظرف اليقين بالحدث، فهذا الوجه ساقط كسابقه.

و الرابع: و هو العمده، بل الظاهر أنه مراد صاحب الكفايه (قدس سره)، و هو الذى يظهر من عبارته. و حاصله: أن الاستصحاب يعتبر فيه أن يتعلق اليقين بشىء و يتعلق الشك بوجوده فى الأزمنة التفصيليه المتأخره، بأن يكون وجوده فيها مشكوكاً فيه حتى تنتهى إلى زمان اليقين بوجوده إما تفصيلاً و إما على وجه الإجمال كما عرفت، و هذا غير متحقق فى أمثال المقام، و ذلك لأن الحدث المستصحب غير محتمل أن يكون هو الحدث قبل الزوال للقطع بارتفاعه بالطهارة فى الساعه الاولى من الزوال، و الحدث بعد الزوال إذا لاحظنا لنرى أنه مشكوك فى جميع الأزمنة المتأخره التفصيليه و لا تنتهى إلى زمان نعلم فيه بالحدث تفصيلاً أو على نحو الإجمال، فإذا لاحظت الساعه الثالثه من الزوال فوجدت الحدث مشكوكاً فيه فى تلك الساعه و هكذا فى الساعه الثانيه، و الساعه الاولى ظرف اليقين بالطهارة فلا تقف على زمان نقطع فيه بوجود الحدث تفصيلاً و لا على نحو الإجمال، و مع عدم اتصال أزمنة الشك إلى اليقين بهذا المعنى أى عدم الانتهاء إلى متيقن بوجه فماذا يقع مورد الاستصحاب حينئذ؟ و هذا هو الذى يظهر من عبارته حيث قال: لم يحرز اتصال زمان الشك بزمان اليقين فلاحظ.

من هنا بنى هو و الماتن و غيرهما ممن يعتبر فى الاستصحاب اتصال زمان الشك باليقين على عدم جريان الاستصحاب فيما جهل تأريخه من أمثال المقام.

و ما أفادوه

من الكبرى بالتقريب المتقدم ممّا لا إشكال فيه، كما أن تطبيقها على أمثال المقام ممّا لا يقبل المناقشه لو أريد من الاستصحاب فيما جهل تأريخه الاستصحاب الشخصي، حيث إن الحدث قبل الزوال مقطوع الارتفاع، و الحدث بعد الزوال ممّا لم

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٨٠

.....

يتعلّق يقين بوجوده التفصيلي و لا على نحو الإجمال. و أمّا إذا أريد منه الاستصحاب الكلي بإجرائه في الجامع بين الحدث فيما قبل الزوال و بين الحدث فيما بعد الزوال، فلا ينطبق عليه الكبرى المتقدمه.

حيث إنّ لنا يقيناً بوجود الحدث الجامع و نشك في بقاءه، لأنه إن كان متحققاً فيما قبل الزوال فهو مقطوع الارتفاع، و إن كان متحققاً فيما بعده فهو مقطوع البقاء و لتردده بينهما شككنا في بقاء الحدث الجامع، و الشك في بقاءه في الأزمنه المتأخره متصل إلى زمان اليقين بوجوده على نحو الإجمال. و عليه فحال المقام حال القسم الثاني من أقسام الكلي بعينه، و الفرق بينهما أن الجامع هناك إنما كان بين فردين عرضيين، و أما في المقام فالحدث الجامع إنما هو بين فردين طوليين أعنى الحدث فيما قبل الزوال و الحدث فيما بعده، فيأتي فيه جميع ما أوردوه على جريان الاستصحاب في القسم الثاني من الكلي، من أن أحد الفردين أعنى الفرد القصير كالحدث الأصغر فيما إذا تردد الحدث الصادر بين أن يكون هو الأصغر أو الأكبر معلوم الارتفاع و الآخر أعنى الفرد الطويل كالحدث الأكبر مشكوك الحدوث من الابتداء و الأصل عدمه فأين يجري فيه الاستصحاب.

و الجواب عنه هو الجواب، و هو أنه إنما يتمّ لو قلنا بجريانه في الشخص، و أمّا إذا أجريناه في الجامع بين الباقي و الزائل فلا إشكال

فى أنا علمنا بتحقيقه و نشك الآن فى بقاءه فيجرى فيه الاستصحاب، فإن العلم بارتفاع الفرد لا ينافى العلم بوجود الكلى و حيث إن العلم بالطَّهارة علم بفرد و هو الطَّهارة الواقعة فى أوّل الزوال فهو لا- ينافى العلم بجامع الحدث بين الفرد المرتفع و الفرد الباقي، فإذا أجرينا فيه الاستصحاب فلا محاله تقع المعارضه بينه و بين استصحاب الطَّهارة فيسقطان بالمعارضه. فالإنصاف أنه لا فرق بين هذه الصوره و بين صوره الجهل بتأريخ كل من الحدث و الوضوء. و أمّا بقيه الوجوه التى ذكروها فى تقريب الكبرى المتقدمه فهى غير قابله للتعرّض.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٨١

.....

بقى فى المقام شىء

و هو ما نسب إلى السيّد بحر العلوم (قدس سره) من ذهبه فى هذه الصوره أعنى ما إذا علم تأريخ الوضوء و كان الحدث مجهول التأريخ إلى الحكم بالحدث دون الطَّهارة على عكس الماتن (قدس سره) تمسكاً بأصالة تأخر الحادث حيث لا ندرى أن الحدث هل تحقق قبل الزوال أم بعده، فالأصل أنه حدث بعده «١».

و يدفعه أن أصالة تأخر الحادث مما لا أساس له كما تبّه عليه شيخنا الأنصارى (قدس سره) «٢»، حيث إنه إن أُريد منها ما إذا علمنا بوجود شىء فعللاً و شككنا فى أنه هل كان متحققاً قبل ذلك أم تحقق فى هذا الزمان و كان لعدم تحقيقه من السابق أثر فهو و إن كان صحيحاً، لأن ذلك الأمر الموجود بالفعل حادث مسبق بالعدم فيستصحب عدمه المتيقن إلى هذا الزمان و نرتب عليه آثاره، كما إذا علمنا بفسق زيد فعللاً، و شككنا فى أنه هل كان ذلك سابقاً كقبل سنتين أو أكثر حتى نحكم ببطلان الطلاق الذى قد وقع بشهادته،

أو أنه صار كذلك فعلاً و لم يكن فاسقاً سابقاً فالطلاق عنده قد وقع صحيحاً، فنستصحب عدم فسقه إلى يومنا هذا و نحكم بصحة الطلاق. إلا أن هذا غير مفيد في المقام، لأن الشك في التقدّم و التأخر بعد العلم بحدوث أمرين.

و إن أريد منها ما إذا علمنا بحادثين و كان لتأخر كل منهما أثر كما في المقام، ففيه أن الحكم بتأخر أحدهما المعين عن الآخر بلا- مرجح، فتعارض أصاله تأخر الحدث عن الطهارة مع أصاله تأخر الطهارة عن الحدث. و كيف كان، فلم يقدّم على حجيه الأصاله المذكوره دليل، لأنّ بناء العقلاء لم يجر على ذلك، و أدلّه الاستصحاب إنما تشمل استصحاب العدم فيما إذا لم يكن مبتلى بالمعارض. على أنه لا- يثبت عنوان الحدوث للآخر كما هو واضح، نعم لهذا الكلام وجه بناء على حجيه الأصل المثبت باستصحاب عدمه إلى زمان العلم بتحقيق الطهارة الملازم لحدوثه بعدها.

(١) الدرر النجفيه: ٢٣.

(٢) فرائد الأصول ٢: ٦٦٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٨٢

[مسألة ٣٨: من كان مأموراً بالوضوء من جهه الشك فيه بعد الحدث إذا نسي و صلّى فلا إشكال في بطلان صلاته بحسب الظاهر]

[٥٧٧] مسألة ٣٨: من كان مأموراً بالوضوء من جهه الشك فيه بعد الحدث (١) إذا نسي و صلّى فلا إشكال في بطلان صلاته بحسب الظاهر فيجب عليه الإعادة إن تذكر في الوقت و القضاء إن تذكر بعد الوقت، و أما إذا كان مأموراً به من جهه الجهل بالحاله السابقه فنسيه و صلّى يمكن أن يُقال «١» بصحة صلاته من باب قاعده الفراغ، لكنه مشكل فالأحوط الإعادة أو القضاء في هذه الصوره أيضاً. و كذا الحال إذا كان من جهه تعاقب الحالتين و الشك في المتقدّم منهما (٢).

المأمور بالوضوء إذا نسيه و صلّى

(١) بأن علم بحدوثه سابقاً ثم شك في بقاءه فحكم عليه بالحدث

و وجوب الوضوء بالاستصحاب، إلا أنه نسي أو غفل فدخل في الصلاة ثم بعد الصلاة التفت إلى أنه كان يشك في بقاء حدثه المتيقن قبل الصلاة و قد حكم عليه بالحدث و وجوب الوضوء بالاستصحاب قبل الصلاة. و هذه الصورة لم يتأمل فيها الماتن في الحكم ببطالان الصلاة فيه و وجوب الإعادة أو القضاء.

(٢) الأمر بالوضوء من جهه الجهل بالحاله السابقه أى من غير جهه الاستصحاب له موردان:

أحدهما: صورته تعاقب الحالتين، لأن من علم بحدث و وضوء فشك في حدثه أو طهارته من جهه الجهل بالمتقدم و المتأخر منهما يحكم عليه بوجوب الوضوء بقاعده الاشتغال دون الاستصحاب، للجهل بالحاله السابقه.

و ثانيهما: ما إذا علم بحدثه أول الصبح مثلاً ثم علم إجمالاً بأنه إما توضأ أو ترك ركوعاً في صلاته الواجبه بأن كان كلا طرفي العلم ذا أثر ملزم فإنه بعد ذلك يشك طبعاً في حدثه و طهارته و يحكم عليه بوجوب الوضوء أيضاً بقاعده الاشتغال دون

(١) لكنّه خلاف التحقيق فيه و فيما بعده.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٨٣

.....

الاستصحاب للجهل بحالته السابقه، حيث إن الاستصحاب لا يجرى في حدثه المعلوم في أول الصبح لعدم جريانه في أطراف العلم الإجمالى، و لا في طهارته للجهل بحالته السابقه. فلا تنحصر صورته و وجوب الوضوء مع الجهل بالحاله السابقه بمورد تعاقب الحالتين.

بل لو فرضنا الكلام في الغسل لوجدنا له مورداً ثالثاً أيضاً، و هو ما إذا علم بحدثه الأصغر تفصيلاً ثم علم إجمالاً بأنه إما توضأ و إما جامع، فحصل له العلم التفصيلي بارتفاع حدثه الأصغر أما بالوضوء و إما بالجنبه و وجب عليه الغسل بقاعده الاشتغال، فإنه إذا شك في طهارته حينئذ لا يجرى في حقه الاستصحاب

للجهل بحالته السابقه و أنها هي الوضوء أو الجماع، فالجامع في جميع الموارد هو الجهل بالحاله السابقه و الحكم بالوضوء بقاعده الاشتغال فهناك صورتان للبحث:

إحداهما: ما إذا حكم عليه بالوضوء بالاستصحاب للعلم بالحاله السابقه و هي الحدث إلّا أنه نسي أو غفل فصلّى و التفت بعد الصلاه إلى حدثه الاستصحابي قبلها فقد عرفت أن الماتن لم يتأمل فيها في الحكم بوجوب الإعادة أو القضاء.

و ثانيتهما: ما إذا حكم عليه بالوضوء بقاعده الاشتغال للجهل بالحاله السابقه و لكنه غفل أو نسي فدخل في الصلاه ثم بعدها التفت إلى أنه كان محكوماً عليه بالوضوء بقاعده الاشتغال، فقد ذكر الماتن في هذه الصوره أنه يمكن أن يقال بصحّه صلاته بقاعده الفراغ، لكنّه مشكل فالأحوط الإعادة أو القضاء في هذه الصوره أيضاً.

فالكلام في أنه في الصوره الثانيه هل تجب عليه الإعادة أو القضاء أو يحكم بصحّه صلاته بقاعده الفراغ. و لا بدّ في توضيح ذلك من ملاحظه أن حكمهم بوجوب الإعادة أو القضاء في الصوره الأولى بأى ملاك، فلقد ذكروا أن الوجه في وجوبها حينئذ أن قاعده الفراغ إنما تكون حاكمه على الاستصحاب الجارى بعد العمل لأنها وارده في مورده دائماً أو غالباً، إلّا أنها غير حاكمه على الاستصحاب الجارى قبل

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٨٤

.....

العمل بل الاستصحاب حاكم على القاعده، لأنه إذا جرى قبل العمل و حكم الشارع على المكلف بالحدث فلا يبقى شك في بطلان الصلاه و الحال هذه حتى تجرى قاعده الفراغ في صحتها بعد إتمامها، فالاستصحاب الجارى قبل العمل رافع لموضوع قاعده الفراغ بعد العمل و هو الشك، و من ثمّ إذا علم المكلف بحدثه قبل الصلاه ثمّ شك في بقائه و جرى

الاستصحاب في حقه و حكم الشارع عليه بالحدث و وجوب الوضوء و لكنه نسي أو غفل فدخل في الصلاة و التفت إلى شكّه السابق بعدها يكون الاستصحاب الجارى في حقه قبلها معدماً و رافعاً لموضوع القاعده تعبداً، فلا يبقى شك في صحتها حتى يحكم بصحتها بقاعده الفراغ.

فلو كان هذا هو الملا-ك في الحكم بوجوب الإعادة و القضاء في الصورة الاولى أعنى ما إذا حكم بالوضوء في حقه من قبل الاستصحاب إلّا أنه نسي و دخل في الصلاة، فمن الظاهر أنه لا يأتي في الصورة الثانية أعنى ما إذا حكم عليه بالوضوء بقاعده الاشتغال لا- بالاستصحاب لجهاله الحاله السابقه، فلو نسيه أو غفل و دخل في الصلاة و التفت إلى شكّه و حكمه السابق بعد الصلاة تجرى في حقه قاعده الفراغ، لأن الشارع لم يحكم عليه بالحدث و وجوب الوضوء في أى وقت، و إنما حكمنا عليه بالوضوء قبل الصلاة بقاعده الاشتغال، و مع عدم الحكم شرعاً بحدثه و وجوب الوضوء لا مانع من جريان القاعده بعد العمل، لوجود موضوعها و هو الشك وجداناً و لا رافع له بوجه فيحكم بها بصحة الصلاة، فلا يجب إعادتها فضلاً عن قضائها.

إلّا أنا ذكرنا قريباً في بحث الاستصحاب أن الاستصحاب لا- مجال له في الصورة الأولى، لأنه متقوم بموضوعه و هو اليقين و الشك الفعليان، و مع الغفلة و النسيان لا يقين و لا شك، و ارتفاع الحكم بارتفاع موضوعه من البديهيّات فلا مورد للاستصحاب حينئذٍ، فعدم جريان قاعده الفراغ غير مستند إلى الاستصحاب الجارى في حقه قبل الصلاة حيث لا استصحاب، فلا مانع عن القاعده من هذه الجهة.

نعم لا تجرى القاعده أيضاً من جهه أن الظاهر المستفاد من

[مسألة ٣٩: لا إشكال في صحه صلاه من توضعاً للتجديد ثانياً و صلى و قد تيقن بطلان أحد الوضوئين]

[٥٧٨] مسألة ٣٩: إذا كان متوضئاً و توضعاً للتجديد و صلى ثم تيقن بطلان

جريانها بما إذا كان الشك في صحه العمل و فساده حادثاً بعد العمل، و الأمر في المقام ليس كذلك، لأنه كان شاكاً في وضوئه و صحه صلاته و الحال هذه قبل الصلاه، و إنما غفل عنه ثم عاد بعد العمل، نعم هو مغاير مع الشك الزائل بالغفله عقلاً، لأن المعدوم و الزائل غير الفرد الحادث بعد العمل و إنما هما متمثالان و لكنه هو هو بعينه بالنظر العرفي، و من هنا يقال إنه عاد، فكأن الشك قد خفي في خزائنه ثم برز بعد العمل، فإذا كان الشك بعد العمل هو بعينه الشك قبله لا تجرى فيه قاعده الفراغ «١» هذا.

على أنا ذكرنا في بحث قاعده الفراغ أن القاعده إنما تجرى فيما إذا شك بعد العمل في كفيته، و أنه أتى به ملتفتاً إلى شرائطه و أجزاءه و مراعيّاً لهما أو أتى به فاقداً لبعض ما يعتبر فيه، و أما إذا علم بغفلته حال العمل و عدم مراعاته الشروط و الأجزاء و إنما يحتمل انطباق المأمور به عليه من باب الصدفة و الاتفاق فهو ليس بمورد للقاعده لعدم كونه أذكر حال العمل منه حين يشك، و لا- كان أقرب إلى الحق منه بعده، و هو الذي عبرنا عنه بانحفاظ صورته العمل «٢» تبعاً لشيخنا الأستاذ (قدس سره) «٣» و عليه فالقاعده لا مجال لها كما أن الاستصحاب لا يجرى.

فانحصر الحكم بطلان الصلاه و وجوب الإعادة و القضاء في الصورة الأولى بقاعده الاشتغال و عدم إحراز الامتثال بإتيان الوظيفة في وقتها فتجب عليه الإعادة و

القضاء، إذن لا- فرق بين الصورة الأولى و الثانية في وجوب الإعادة و القضاء، فإنه في كلتا صورتين بملاك واحد و هو كونه مأموراً بالامتثال بقاعده الاشتغال، و لم يحرز إتيانه بالوظيفه في وقتها فيجب عليه إعادتها في الوقت أو قضاؤها خارجه، لعدم إتيانه بالوظيفه في وقتها.

(١) مصباح الأصول ٣: ٩٣.

(٢) مصباح الأصول ٣: ٣٠٩.

(٣) فوائد الأصول ٤: ٦٥١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٨٦

أحد الوضوءين (١) و لم يعلم أيهما، لا إشكال في صحته صلاته، و لا يجب عليه الوضوء للصلاه الآتية أيضاً بناء على ما هو الحق من أن التجديدي إذا صادف الحدث صح (٢)، المتوضئ لو جدد وضوءه و صلى ثم علم بطلان أحد الوضوءين

(١) أي بطلانه في نفسه لفقده شيئاً من أجزائه أو شرائطه، لا بانتقاضه بعد علمه بتحقق كل منهما صحيحاً في نفسه.

(٢) و قد تعرض (قدس سره) في هذه المسألة و المسائل الآتية لعدّه فروع يقرب بعضها من بعض.

المسألة الأولى: ما إذا صلى ثم علم بطلان أحد وضوءيه من الأوّل و التجديدي بأن ظهر له بطلان أحدهما في نفسه لفقده شيئاً من شرائطه و أجزائه، لا أنه علم بانتقاضه بعد وقوعه صحيحاً. و الوجه فيما أفاده في هذه المسألة بناء على ما هو الحق الصحيح من أن الوضوء التجديدي يرفع الحدث إذا صادفه في الواقع ظاهر و هو العلم بطهارته و وضوئه الراجع للحدث، و غايه الأمر لا يدري أن سببه هو الوضوء الأوّل أو الثاني و هو غير مضرّ في الحكم بطهارته فتصح صلاته، كما أن له الدخول بذلك الوضوء في كل أمر مشروط بالطّهارة. ثم إنه (قدس سره) لم يتعرض لما هو خلاف الحق و المشهور من

عدم كون الوضوء التجديدي رافعاً للحدث على تقدير مصادفته الواقع فهل يحكم حينئذ بصحة صلاته و وضوئه أو لا يحكم بصحة شىء منهما أو فيه تفصيل؟.

لا- إشكال فى أن استصحاب الحدث السابق على كلا الوضوءين جار فى نفسه و مقتضاه الحكم ببطلانهما و بطلان الصلاة، و ذلك لليقين به قبلهما و لا يقين بالوجدان بارتفاعه، لاحتمال أن يكون الباطل الوضوء الأول و الصحيح هو التجديدي الذى لا يترتب عليه ارتفاع الحدث على تقدير المصادفه فمقتضاه البطلان، و إنما الكلام فى

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٨٧

.....

أن قاعده الفراغ هل تجرى فى الوضوء الأول أو الصلاة فى نفسها حتى تتقدم على استصحاب الحدث أو أنها لا تجرى فللكلام جهتان:

الجهة الاولى: فى أن قاعده الفراغ هل تجرى فى نفس الصلاة؟ و الجهة الثانية: فى جريانها فى الوضوء الأول و عدمه.

أمّا الجهة الأولى فالتحقيق أن القاعده غير جاريه فى نفس الصلاة سواء قلنا بجريانها فى الوضوء أم لم نقل. أما إذا قلنا بجريانها فى الوضوء فلاجل أنه لا يبقى معه شك فى صحة الصلاة حتى تجرى فيها القاعده، لأن الشك فيها مسبب عن الشك فى الوضوء و مع الحكم بصحته بالقاعده لا يبقى شك فى صحة الصلاة، إذ الأصل الجارى فى السبب حاكم على الأصل الجارى فى المسبب. و أما إذا لم نقل بجريانها فى الوضوء و لو بدعوى أنه طرف للعلم الإجمالى ببطلانه أو بطلان الوضوء التجديدي كما يأتى فلأن قاعده الفراغ كما ذكرناه غير مرّه إنما تجرى فيما إذا كانت صورته العمل غير محفوظه حين الشك فى صحته، بأن يشك فى أنه هل أتى به مطابقاً للمأمور به أم فاقداً لبعض شرائطه أو أجزائه. و

أما إذا كانت صورة العمل محفوظة كما إذا علم أنه توضاً من هذا المانع الموجود بين يديه و هو مشكوك الإطلاق و الإضافة مثلاً أو صلّى إلى تلك الجهة و هي مشكوك كونها قبله و لكنه احتمال صحته لأجل مجرد المصادفة الاتفاقية فهي ليست مورداً للقاعدة، لاعتبار أن يكون المكلف أذكر حال العمل منه حينما يشك «١» و أن يكون أقرب إلى الحق منه بعده «٢» كما في رواياتها، و هو غير متحقق عند كون صورة العمل محفوظة، و الأمر في المقام كذلك، لأن صلاته هذه إنما وقعت بذلك الوضوء الأوّل الذي يشك في صحته و فساده، فالصلاة خارجه عن موارد القاعدة.

(١) الوسائل ١: ٤٧١/ أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ٧. و هي مضمرة بكير بن أعين، قال: الرجل يشك بعد ما يتوضأ، قال: هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك.

(٢) الوسائل ٨: ٢٤٦/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٧ ح ٣. و فيه: و كان حين انصرف أقرب إلى الحق منه بعد ذلك.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٨٨

.....

و لا يُقاس هذا بملاقي أحد أطراف العلم الإجمالي و غيره من موارد الشك السببي و المسببي حيث يجري الأصل فيها في المسبب إذا لم يجر في السبب، و ذلك لأنه و إن كان صحيحاً بكبريته، لوضوح أن الأصل إذا لم يجر في السبب لمانع فلا محاله تنتهي التوبة إلى الأصل المسببي، إلّا أنه فيما إذا كان الأصل في المسبب جارياً في نفسه لاشتماله على شرائطه، لا في مثل الصلاة في مفروض الكلام الذي لا تجرى فيه القاعدة في نفسها لعدم وجدانها الشرط المعبر في جريانها.

و أما الجهة الثانية أعني جريان قاعده الفراغ في الوضوء

الأوّل فالصحيح أنها جاريه في الوضوء الأوّل، للشك في صحّته وفساده و بها يحكم بصحّته و صحّحه الصلاه، و يجوز له أن يدخل في كل ما هو مشروط بالطّهارة. و الذي يتوهم أن يكون مانعاً عن جريانها في ذلك الوضوء إنما هو وجود العلم الإجمالي ببطلانه أو بطلان الوضوء التجديدي، كما إذا علم بأنه قد ترك مسح رأسه في أحد الوضوءين و معه لا تجرى القاعده في شىء منهما، لأن جريانها في كليهما تعبد بخلاف المعلوم، و جريانها في بعض دون بعض ترجيح من غير مرجح. إلّا أن العلم الإجمالي المفروض غير مانع عن جريان القاعده في الوضوء الأوّل بوجه، لأننا إن قلنا بما ربّما يظهر من بعض كلمات شيخنا الأنصاري (قدس سره) من أن تأثير العلم الإجمالي و تنجيذه متوقف على أن يكون متعلقه حكماً إزامياً في جميع أطرافه و إذا كان متعلقه في بعضها حكماً غير إزامي فهو غير منجز للتكليف، كما إذا علم إجمالاً ببطلان إحدى صلاتيه من الفريضة أو النافله فلا تجب عليه إعادته الفريضة لعدم كون الحكم في طرف النافله إزامياً، فالأمر واضح، لأن الحكم في أحد طرفي العلم الإجمالي في المقام أيضاً غير إزامي و هو الوضوء التجديدي لأن إعادته غير واجبه، فالعلم الإجمالي غير مؤثر في تنجز متعلقه فلا مانع من إجراء القاعده في كل من الوضوء الأوّل و التجديدي بوجه.

و أمّا إذا قلنا بما قوّيناه أخيراً و قلنا بأن العلم الإجمالي منجز لمتعلقه عند تعارض الأصول في أطرافه سواء كان متعلقه حكماً إزامياً في جميعها أم كان حكماً غير

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٨٩

.....

إزامي في بعضها و إزامياً في الآخر، فأيضاً لا مجال للمنع

عن جريان القاعده فى الوضوء الأوّل، و ذلك لعدم المعارض و عدم جريان القاعده فى الوضوء التجديدى بناء على ما اخترناه وفقاً للماتن (قدس سره) من عدم انحصار استحباب التجديد بالفرد الأوّل، بل الفرد التجديدى الثانى و الثالث و الرابع و هكذا أيضاً مستحب.

و السرّ فى عدم جريان القاعده فى التجديدى حيثنذ هو أن القاعده إنما تجرى فيما أمكن فيه التدارك إما على نحو اللزوم و إما على نحو الاستحباب فبها ترفع كلفه تدارك العمل السابق، و هذا كما فى مثال ما إذا علم ببطلان الفريضة أو النافله، حيث إن كلا- منهما إذا كانت باطله يمكن تداركها فيجب إعادتها أو تستحب، فالقاعده إذا جرت فى شىء منهما تقتضى عدم لزوم تداركها أو عدم استحباب التدارك، فتعارض القاعده فى الفريضة معها فى النافله فلا- يمكن إجراؤها فى كليهما لأنه تعبد بخلاف المعلوم و لا فى بعضها دون بعض لأنه بلا مرجح.

و أما إذا لم يمكن التدارك بوجه فلا معنى لجريان قاعده الفراغ فى مثله، و هذا كما فى الصلاه المبتدأه، لأنه إذا شك بعدها فى صحّتها و فسادها لا- تجرى فيها القاعده، لأنها سواء صحّت أم فسدت فقد مضت و لا أثر لبطلانها، حيث إن الصلاه خير موضوع و مستحبه فى جميع الأوقات، فالصلاه بعد الصلاه التى يشك فى صحّتها مستحبه فى نفسها صحّت الصلاه السابقه أم فسدت، فلا أثر لبطلانها أى لا يمكن تداركها حتى تجرى فيها القاعده و بها يحكم بعدم كلفه المكلف فى تداركها و إعادتها لزوماً أو استحباباً. و هذا من غير فرق بين كونها طرفاً للعلم الإجمالى و كونها مشكوكه بالشك البدوى، لأنها فى نفسها ليست مورداً للقاعده كما مر.

و الأمر

فى المقام بناء على ما اخترناه كذلك حيث لا أثر للوضوء التجديدى صحّه و فساداً، لأن المفروض أنه لا يرفع الحدث الواقعى على تقدير المصادفه، حيث إن كلامنا على هذا الفرض، كما أن بطلانه لا يوجب الإعاده لعدم إمكان تداركه حيث إن الفرد التجديدى الثانى مستحب فى نفسه صح الفرد الأوّل أم لم يصح، كان

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٩٠

و أمّا إذا صلّى بعد كل من الوضوءين ثمّ تيقّن بطلان أحدهما فالصلاه الثانى صحيحه (١) و أما الاولى فالأحوط «١» إعادتها، و إن كان لا يبعد جريان قاعده الفراغ فيها (٢).

مورداً و طرفاً للعلم الإجمالى أم كان مشكوكاً بدويّاً، لأن القاعده غير جاريه فيه فى نفسه لا من جهه المعارضه، فإذا لم يترتب على جريان القاعده فى الوضوء التجديدى أثر فلا مانع من جريانها فى الوضوء الأوّل، لأنه مشمول لإطلاق أدلتها و لقوله (عليه السلام): كل ما مضى من صلاتك و طهورك فأمضه كما هو «٢».

و العلم الإجمالى بترك المسح فى ذلك الوضوء الأوّل أو بتركه فى أمر آخر أجنبى لا- أثر له لا- يورث غير الشك فى صحّه الوضوء الأوّل و لا يمنع عن جريان القاعده لأنه ليس علماً بالنقصان فيه، فإذا جرت فيه القاعده نحكم بصحّته كما نحكم بصحّه الصلاه و بجواز دخوله فى كل ما يشترط فيه الطّهاره.

و من هنا يظهر أنه لا- فرق فى الحكم بصحّه الوضوء و الصلاه بين القول بأن الوضوء التجديدى يرفع الحدث على تقدير المصادفه، و القول بعدم كونه رافعاً فإنهما محكومان بالصحّه على كلا التقديرين.

(١) للعلم بطهارته حين الصلاه الثانى بناء على أن الوضوء التجديدى يرفع الحدث على تقدير المصادفه واقعاً، و إنما لا

يدرى سببه و أن الطهارة حصلت بالوضوء الأول أو الثاني.

(٢) و قد اتضح مما بيناه سابقاً عدم جريان القاعده فى نفس الصلاة، لما استظهرناه

(١) و الأظهر عدم وجوب الإعادة لا لما ذكره بل لجريان قاعده الفراغ فى الوضوء الأول بلا معارض.

(٢) الوسائل ١: ٤٧١/ أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ٦. و إليك نصها «... كل ما مضى من صلاتك و طهورك فذكرته تذكراً فأمضه و لا- إعادته عليك فيه». و ورد فى موثقه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «كل ما شككت فيه مما قد مضى فأمضه كما هو» الوسائل ٨: ٢٣٧/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ٢٣ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٩١

[مسألة ٤٠: إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاة الآتية]

[٥٧٩] مسأله ٤٠: إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما (١) يجب الوضوء للصلاة الآتية (٢) لأنه يرجع إلى العلم بوضوء و حدث و الشك فى المتأخر منهما، و أما صلاته فىمكن الحكم بصحتها من باب قاعده الفراغ بل هو الأظهر.

من رواياتها من اختصاصها بما إذا لم تكن صورته العمل محفوظه حال الشك فى صحته العمل، بأن يحتمل كونه حال العمل ملتفتاً إلى جميع أجزائه و شرائطه و آتياً بهما فى محلها، كما يحتمل غفلته و نسيانه عن بعضهما فقد نقص شيئاً منهما.

و أما إذا علم بحاله حال العمل و أنه كان غافلاً أو شاكاً فلا تشمله القاعده كما مر و الأمر فى المقام كذلك لعلمه بأنه صلى مع ذلك الوضوء الذى يحتمل بطلانه فلا مجرى للقاعده فى نفس الصلاة، نعم لا بأس بإجرائها فى الوضوء الأول لما مر من عدم معارضه القاعده فيه مع القاعده فى الوضوء التجديدى،

إذ لا أثر بصحته وفساده لعدم كونه قابلاً للتدارك كما مر، فإذا جرت القاعده في الوضوء فيه نحكم بصحة الصلاه الأولى كما يجوز له الدخول في كل ما هو مشروط بالطهارة، وقد عرفت أن العلم الإجمالي يبطلان أحدهما مما لا أثر له.

إذا توضحاً مرتين و صلى بعدهما ثم علم بتحقق حدث بعد أحدهما

(١) أى علم بانتقاض أحدهما بعد وقوعهما صحيحين و تامين، لا- أنه علم ببطلان أحدهما بترك جزء أو شرط منه كما في المسأله المتقدمه.

(٢) أما وضوءه الأول فهو مقطوع الانتقاض سواء وقع الحدث بعده أم بعد الوضوء الثانى، و أما الوضوء الثانى فهو محتمل الانتقاض لاحتمال أن يكون الحدث واقعاً قبله و بعد الوضوء الأول فالوضوء الثانى غير مرتفع، كما يحتمل ارتفاعه لاحتمال وقوع الحدث بعد الوضوء الثانى. و عليه فهو حينئذ عالم بحدوث حدث و طهاره لا يعلم المتقدم و المتأخر منهما فيدخل الوضوء الثانى فى الكبرى المتقدمه من

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٩٢

[مسأله ٤١: إذا توضحاً وضوءين و صلى بعد كل واحد صلاه ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاه الآتیه و إعاده الصلاتين]

[٥٨٠] مسأله ٤١: إذا توضحاً وضوءين و صلى بعد كل واحد صلاه ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاه الآتیه و إعاده الصلاتين «١» السابقتين إن كانا مختلفتين فى العدد (١)

العلم بحدوث الطهارة و الحدث و الشك فى المتقدم و المتأخر منهما، و قد عرفت أن استصحاب الطهارة غير جار حينئذ، و لا يمكن الرجوع إلى البراءه، لأن المورد من موارد الاشتغال فيحكم بوجود الوضوء عليه لأجل الصلوات الآتیه.

و هل يمكن التمسك بقاعده الفراغ بالنسبه إلى ما أتى به من الصلاه؟ الظاهر ذلك و ذلك لأنه يحتمل أن يكون حال صلاته قد أحرز طهارته و أنها بعد الحدث فصلّى مع الطهارة و

إنما حصل له التردد في التقدّم و التأخّر بعد الصلاة، و مع احتمال التفاته إلى وجدان الشرط حال الصلاة يحكم بصحّتها بمقتضى القاعدة، كما هو الحال فيما إذا شك في أصل وضوئه بعد الصلاة، لأنه إذا احتمل التفاته إلى شرائطها قبل الصلاة و إحرازها حينئذ يحكم بصحّته صلاته بقاعده الفراغ.

(١) نظراً إلى أن قاعده الفراغ في كل من الصلاتين معارضه بجريانها في الآخر فيتساقطان، و لا يمكن الرجوع إلى البراءة لأن المورد مورد للاشتغال هذا. و هل يمكن التفصيل في هذه المسألة بالحكم بصحّته الصلاة الأولى دون الثانية؟

التحقيق يقتضى ذلك، و هذا لأن قاعده الفراغ في كل من الطرفين و إن كانت معارضه بجريانها في الآخر كما عرفت، إلّا أنه لا مانع من الرجوع إلى استصحاب بقاء الطّهارة الأولى إلى زمان الصلاة الأولى بوجه، و وجهه أن تأريخ الصلاة الأولى معلوم و هو ما بين الوضوءين، و المفروض أنا نقطع بتحقق الطّهارة بالوضوء الأوّل للعلم بوقوعه صحيحاً و إنما نشك في استمرار تلك الطّهارة إلى زمان الصلاة الأولى أو

(١) بل تجب إعادته الثانيه فقط، لأن استصحاب الطّهارة في الأولى بلا معارض بخلاف الثانية فإنها مسبوقة بالحالتين، و بذلك يظهر الحال في المسألة الآتية.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٩٣

.....

إلى زمان الوضوء الثاني و عدمه، لاحتمال تخلل الحدث بينه و بين الصلاة الأولى فنستصحب بقاءها إلى زمان الطّهارة الثانية و عدم حدوث الحدث إلى ذلك الزمان و به يحكم بصحّته الصلاة الأولى لا محاله. و لا يعارضه الاستصحاب في الوضوء الثاني، لأن لنا في زمان ذلك الوضوء أي الثاني علماً إجمالياً بتحقق حدث و وضوء و استصحاب بقاء الطّهارة الثانية إلى حال الصلاة معارض باستصحاب

بقاء الحدث إلى ذلك الزمان.

و ما ذكرناه من الحكم بصحة الصلاة الاولى في هذه المسأله و إن لم يذهب إليه أحد فيما نعلمه، لأنهم على ما نسب إليهم تسالموا على وجوب إعادته كلتا الصلاتين، إلّا أن من الظاهر أنها ليست من المسائل التعبدية، و إنما ذهبوا إلى بطلانها من جهة تطبيق الكبريات على مصاديقها فلا مانع في مثله من الانفراد هذا.

و قد يورد على ما ذكرناه من جريان استصحاب بقاء الطّهارة إلى زمان الوضوء الثاني الموجب للحكم بوقوع الصلاة الاولى مع الطّهارة بأنه لا- وجه للحكم بجريان الاستصحاب المذكور، لأنه معارض باستصحاب بقاء الطّهارة الثانيه، و إن كان له أى لاستصحاب بقاء الطّهارة الثانيه إلى زمان الفراغ عن الصلاة الثانيه معارض آخر و هو استصحاب بقاء الحدث إلى زمان الفراغ عن الصلاة الثانيه إلّا أنه قد يكون أصل واحد معارضاً بأصلين، كما في علمين إجماليين اشتركا في طرف واحد كالعلم الإجمالي بنجاسة الإناء الشرقي أو الغربي لوقوع قطره دم في أحدهما ثمّ العلم إجمالاً ثانياً بوقوع نجس في الإناء الشرقي أو الشمالي، لأن أصله الطّهارة أو استصحابها في الإناء الشرقي حينئذ معارض بأصلين الجارى أحدهما في الشمالي و الآخر في الإناء الغربي، و مع المعارضه يحكم بتساقط الأُصول بأجمعها، و لا- موجب للحكم بسقوط المتعارضين منها أوّلماً و الحكم ببقاء الآخر بلا معارض.

و الأمر في المقام كذلك، و هذا لا لوجود علمين إجماليين بل من جهة أن استصحاب بقاء الطّهارة إلى زمان الفراغ عن الصلاة الثانيه كما مرّ معارض باستصحاب بقاء الحدث إلى ذلك الزمان. ثمّ إننا لو أغمضنا النظر عن جريان

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٩٤

.....

استصحاب الحدث إلى زمان الفراغ عن الصلاة

الثانيه أيضاً لا مجال لاستصحاب الطَّهارة إلى زمان الفراغ عن الصلاة الثانيه، وذلك للعلم الإجمالي بانتقاض أحد الوضوءين و وقوع إحدى الصلاتين مع الحدث، فاستصحاب بقاء الطَّهارة إلى زمان الفراغ عن الثانيه معارض باستصحاب بقائها إلى زمان الفراغ عن الصلاة الأولى.

أذن استصحاب بقاء الطَّهارة إلى زمان الفراغ عن الثانيه معارض بأصلين أحدهما استصحاب بقاء الحدث إلى ذلك الزمان و الآخر استصحاب بقاء الطَّهارة إلى زمان الفراغ عن الصلاة الأولى، و معه لا مناص من الحكم بسقوط الجميع، و لا وجه للحكم بسقوط استصحاب الطَّهارة إلى زمان الفراغ عن الصلاة الثانيه مع استصحاب بقاء الحدث إلى ذلك الزمان و إبقاء استصحاب الطَّهارة إلى زمان الفراغ عن الأولى غير معارض، فلا بدّ من الحكم بإعادة كلتا الصلاتين.

هكذا قيل، و هو و إن كان وجيهاً بظاهره إلّا أنه مما لا يمكن المساعده عليه. و توضيح الجواب عن ذلك يتوقف على تمهيد مقدّمه ينبغي أن يؤخر ذكرها إلى فروع العلم الإجمالي، غير أننا نتبه عليها في المقام دفعاً للمناقشه و لأجل أنها قد تنفع في غير واحد من المقامات و المسائل. و هي أن المانع عن شمول الدليل لمورد قد يكون من الأمور الداخليه و القرائن المتّصله و قد يكون من الأمور الخارجيّه و القرائن المنفصله و الأوّل يمنع عن أصل انعقاد الظهور للدليل في شموله لمورده من الابتداء، و هذا نظير تخصيص العموم بالمخصص المتصل المجمل، كما إذا خصص العام متصلاً بزيد و تردد زيد الخارج بين ابن بكر و ابن عمرو، فإن العام لا ينعقد له ظهور حينئذ في الشمول لشيء من المحتملين من الابتداء. و الثاني إنما يمنع عن حجّيه الظهور بعد انعقاده في الدليل

و لا يمنع عن أصل انعقاد الظهور، فإذا تبين ذلك فنقول:

إن عدم جريان الأصول في المقام ليس بملاك واحد بل بملاكين، وذلك لأن عدم جريان الاستصحاب في الحدث و الطهاره إلى زمان الفراغ عن الصلاه الثانيه إنما هو من جهه القرينه المانع المتصله، و هي استحاله التعبد بالمتناقضين، حيث إن هناك شكاً واحداً و هو مسبوق بيقينين متنافيين، و إجراء الاستصحاب فيهما يستلزم التعبد

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٩٥

.....

بالمتناقضين، و استحاله ذلك من القرائن المتصله بالكلام، لأنها من الأمور البديهيه التي يعرفها كل عاقل، لأنه إذا التفت يرى عدم إمكان التعبد بأمرين يستحيل اجتماعهما، فعدم شمول أدله الاستصحاب لهذين الاستصحابين إنما هو من جهه المانع الداخلي و غير مستند إلى العلم الإجمالي بوجه، لأنه سواء كان أم لم يكن لا يتردد العاقل في استحاله التعبد بالمتناقضين، و قد عرف أن المانع إذا كان من قبيل القرائن المتصله فهو يمنع عن أصل انعقاد ظهور الدليل في شموله لمورده.

و أما عدم جريانه في استصحابي بقاء الطهاره إلى زمان الفراغ عن الصلاه الأولى و الثانيه فهو من جهه القرينه الخارجيه، و هي العلم الإجمالي بانتقاض أحد اليقينين إلّا أن مانعيه العلم الإجمالي عن جريان الأصول في أطرافه ليست من الأمور البديهيه و إنما هي أمر نظري، و من هنا جوّز جماعه جريان الأصول في كلا طرفي العلم الإجمالي، بل تكثّر في كلمات صاحب الكفايه أن مرتبه الحكم الظاهري محفوظه مع العلم الإجمالي «١». و دعوى احتمال مناقضته أي الحكم الظاهري حينئذ مع الحكم الواقعي غير مختصه بأطراف العلم الإجمالي، لأنها متحققه في جميع الشبهات البدويه و عليه فالمانعيه في العلم الإجمالي من قبيل القرائن المنفصله

الخارجيه، وقد عرفت أن المانع المنفصل لا يمنع عن أصل الظهور في الدليل و إنما يمنع عن حجتيه، فإذا كان الأمر كذلك و لم ينعقد لأدله حجيه الاستصحاب ظهور في شمولها لاستصحابي الحدث و الطهاره إلى زمان الفراغ عن الصلاه الثانيه، و الجامع كل شك مسبوق بيقينين متنافيين، فلا محاله يبقى ظهورها المنعقد في الشمول لمثل استصحاب بقاء الطهاره إلى زمان الفراغ عن الصلاه الأولى بلا- مزاحم و لا- مانع، لأن مانعه و رافع حجتيه هو العلم الإجمالي و قد عرفت عدم تأثيره في محل الكلام. فلا يقاس المقام بعلمين إجماليين اشتركا في مورد و طرف واحد، لأن عدم جريان الأصلين فيهما بملاك واحد لا بملاكين كما في المقام و أنحاءه.

(١) كفايه الأصول: ٣٥٨ ٣٥٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٩٦

و إلا (١) يكفى صلاه واحده

و عليه ففي موارد اختلاف الصلاتين بحسب العدد لا وجه لإعاده كليهما و إنما تجب إعاده الثانيه فقط هذا. على أنا لو سلمنا عدم جريان قاعده الفراغ في الطرفين للمعارضه و عدم جريان الاستصحاب في الصلاه الأولى لوجه لا ندرى به، فلنا أن نرجع إلى البراءه في إحدى الصلاتين، و ذلك فيما إذا خرج وقت إحدى الصلاتين دون الأخرى، كما إذا توضحاً فأتى بصلاه العصر ثم توضحاً و أتى بصلاه المغرب و قبل انقضاء وقت صلاه المغرب علم إجمالاً بحدوث حدث بعد أحد الوضوءين، فلا مانع في مثله من الرجوع إلى البراءه عن وجوب قضاء العصر، لأنه بأمر جديد و نشك في توجه التكليف بقضائها فندفعه بالبراءه، و بها ينحل العلم الإجمالي لما ذكرناه في محله من أن العلم الإجمالي إنما ينجز متعلقه فيما إذا كانت الأصول الجاربه في

أطرافه نافية بأجمعها و أمّا إذا كان بعضها مثبتاً للتكليف في أحد الطرفين و كان الجارى في الآخر نافياً فالعلم الإجمالى ينحل لا محاله «(١)».

و الأمر في المقام كذلك لأن الجارى في طرف الصلاة التي لم يخرج وقتها هو أصله الاشتغال، للعلم باشتغال الذمّه بها و يشك في سقوطها، و هذا بخلاف الجارى في ناحيه الصلاة الخارج وقتها لأنه هو البراءه حيث إن القضاء بأمر جديد. نعم لو توجّأ و أتى بصلاه قضائه ثمّ توجّأ و أتى بصلاه أدائيه و بعده علم بحدوث الحدث بعد أحدهما لا بدّ من إعادته كلتا الصلاتين، لعدم خروج الوقت في شىء منهما و المفروض تعارض قاعده الفراغ في الطرفين و عدم جريان الاستصحاب في الصلاة الأولى، هذا كلّ فيما إذا كانت الصلاتان مختلفتين من حيث العدد.

(١) أى و إن لم تكن الصلاتان مختلفتين في العدد بأن كانتا متحدتين بحسبه كما إذا توجّأ و أتى بصلاه الظهر ثمّ توجّأ و أتى بصلاه العصر أو العشاء.

(١) أشار إلى ذلك في مصباح الأصول ٢: ٣٥٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٩٧

بقصد ما في الذمّه جهراً إذا كانتا جهريتين و إخفاتاً إذا كانتا إخفائيتين (١) و مخيراً بين الجهر و الإخفات إذا كانتا مختلفتين (٢)، و الأحوط في هذه الصورة إعادته كليهما

(١) كما إذا توجّأ و أتى بصلاه الظهر ثمّ توجّأ و أتى بصلاه العصر، لأنه إذا أتى بصلاه رابعيه واحده إخفاتاً فقد علم بحصول الواجب لأنه إنما علم ببطلان إحدى الصلاتين لا كليهما، هذا بناء على مسلك المشهور. و أما على ما ذكرناه من جريان الاستصحاب في الصلاة الأولى فالأمر ظاهر، لأنه إنما يأتي بالصلاه الثانيه فحسب.

(٢) كما إذا توجّأ و أتى

بصلاه العصر ثم توضأ و أتى بصلاه العشاء، فعلى ما بيناه لا بد من إعادته خصوصاً الثانيه جهراً إن كانت جهريه كما فى المثال، و إخفاتيه إذا كانت إخفاتيه. و أما على مسلك المشهور فقد ذكروا بأن المكلف متخير بين أن يأتى بصلاه واحده جهريه أو إخفاتيه. و الكلام فى هذا التخيير و أنه لماذا لم يجب عليه الاحتياط بتكرار الصلاه جهراً تارة و إخفاتاً اخرى عملاً بمقتضى العلم الإجمالى بوجوب إحداهما، و لم يجب مراعاتهما مع أنهما من أحد الأمور المعتره فى الصلاه فنقول:

إن مقتضى قانون العلم الإجمالى وجوب تكرار الصلاه جهراً مره و إخفاتاً اخرى تحصيلاً للعلم بوجود شرط الصلاه، إلما أن الأصحاب (قدس سرهم) اختلفوا فى ذلك فذهب جماعه منهم إلى ذلك، و لكن المشهور منهم ذهبوا إلى عدم وجوب تكرار الصلاه، بل المكلف يأتى بها مره واحده مختيراً بين الإجهار و الإخفات، مستندين فى ذلك إلى الأخبار الوارده فى من فاتته فريضه لا يدرى أيتها، و هى روايات ثلاث:

ثنتان منها رواهما الشيخ (قدس سره) بسندين عن على بن أسباط من أنه يصلّى ثلاثيه و رباعيه و ثنائيه «١» نظراً إلى أنه (عليه السلام) لم يوجب التكرار فى الرباعيه

(١) الوسائل ٨: ٢٧٥ / أبواب قضاء الصلوات ب ١١ ح ١. رواها الشيخ (قدس سره) بسندين: أحدهما بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن على الوشاء عن على ابن أسباط عن غير واحد من أصحابنا عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «من نسى من صلاه يومه واحده و لم يدر أى صلاه هى صلّى ركعتين و ثلاثاً و أربعاً». ثانيهما: رواها بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى عن

مع احتمال أن تكون الفائته جهريه و أن تكون إخفاته، و هو معنى التخيير عند دوران الأمر بينهما. و الروايتان معتبرتان من حيث السند و إن عبروا عنهما بالمرسله في كلماتهم، و لكننا ذكرنا غير مرّه أن المراد بالمرسله ما إذا كان الراوى غير المذكور في السند واحداً أو اثنين، و أما إذا روى الراوى عن غير واحد فهو كاشف عن كون الروايه معروفه متواتره أو ما يقرب منها عند الرواه، كما أن هذا التعبير بعينه دارج اليوم فتراهم أن القضيّه إذا كانت معروفه يقولون إنها مما نقله غير واحد، فمثله خارج عن الإرسال، فالروايتان لا- بأس بهما من حيث سنديهما، لأن علي بن أسباط ينقلهما عن غير واحد عن الصادق (عليه السلام)، نعم هما من حيث الدلاله قابلتان للمناقشه، لاختصاصهما بمورد فوات الفريضة المردده بين الثلاث فلا يمكن التعدى عنها إلى غيره كأمثال المقام.

□

و الروايه الثالثه ما رواه البرقى في محاسنه «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي صلاه من الصلوات لا يدرى أيتها هي، قال (عليه السلام): يصلّى ثلاثاً و أربعاً و ركعتين فإن كانت الظهر أو العصر أو العشاء فقد صلّى أربعاً، و إن كانت المغرب أو الغداه فقد صلّى» «١» و هي بعينها الروايتان المتقدمتان إلّا أنها مشتمله على ذيل و هو قوله (عليه السلام): «فإن كانت الظهر أو العصر أو العشاء فقد صلّى أربعاً» و كأن الذيل تعليل فتعدوا به عن مورد الروايه و هو فوات الفريضة المردّده بين الصلوات الثلاث إلى كل مورد دار أمر الفريضة فيه بين الجهر و الإخفات

مع الاتحاد فى العدد، فإنه يأتى بها مخيراً بين الإجهار و الإخفات لأنه (عليه السلام) لم يوجب التكرار مع الإجهار و الإخفات.

(١) الوسائل ٨: ٢٧٦ / أبواب قضاء الصلوات ب ١١ ح ٢. و رواها البرقى [المحاسن ٢: ٤٧ / ١١٣٩] فى الصحيح عن الحسين بن سعيد، يرفع الحديث قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) إلخ.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٩٩

[مسأله ٤٢: النافله كالفريضة فى محل الكلام]

[٥٨١] مسأله ٤٢: إذا صلّى بعد كل من الوضوءين نافله (١) ثم علم حدوث

و لا- يخفى عدم إمكان المساعده عليه بوجه، لأن الروايه وارده فى خصوص من فاتته فريضه و دارت بين الصلوات الثلاث، فكيف يمكننا التعدى عنه إلى أمثال المقام ممّا قد لا يكون فيه قضاء أصلاً، كما إذا حصل له العلم الإجمالى بالحدث قبل خروج وقت الصلاتين، و الذيل لا عليه له و إنما هو بيان لذلك الحكم الخاص الوارد فى مورده.

فالصحيح فى الحكم بالتخير فى المقام أن يقال: إن أدلّه اعتبار الإجهار و الإخفات قاصره الشمول فى نفسها للمقام، لأنها مختصّه بموارد العلم و التعمد و لا- وجوب لشيء منهما مع الجهل و النسيان و الغفله، و هذا لصحيحه زواره المصرحه بأن الإجهار و الإخفات إنما هما مع الالتفات و العمد لا مع الجهل و النسيان و الغفله، عن زواره عن أبى جعفر (عليه السلام): «فى رجل جهر فيما لا- ينبغى الإجهار فيه و أخفى فيما لا ينبغى الإخفاء فيه، فقال: أى ذلك فعل متعمداً فقد نقض صلاته و عليه الإعادة، فإن فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا يدرى فلا شىء عليه و قد تمت صلاته» «١» و حيث إن المكلف جاهل بوجوبها فى المقام لأنه لا يدرى أن الباطل

من صلاته أيهما و أنها هي الجهريه أو الإخفاتييه فلا يجب عليه شىء من الجهر و الإخفات أصلاً، لا أنهما واجبان عليه و لكنه مختير بينهما فى أمثال المقام، فإذا لم يجب عليه شىء منهما فلا محاله يتخير بين الإجهار فى صلاته و بين الإخفات فيها، و هذا هو معنى تخيره بينهما.

النافله كالفريضه فى محل الكلام

(١) و توضيح الكلام فى هذه المسأله أن النافلتين إن كانتا مبتدأتين فلا تجرى قاعده الفراغ فى شىء منهما، لما مرّ و عرفت من أن القاعده إنما تجرى لرفع و جوب

(١) الوسائل ٦: ٨٦/ أبواب القراءه فى الصلاه ب ٢٦ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٠٠

حدث بعد أحدهما فالحال على منوال الواجبين، لكن هنا يستحب الإعاده إذ الفرض كونهما نافله، و أما إذا كان فى الصوره المفروضه إحدى الصلاتين واجبه و الأخرى نافله فيمكن أن يقال بجريان قاعده الفراغ فى الواجبه و عدم معارضتها بجريانها فى النافله أيضاً، لأنه لا يلزم من إجرائها فىهما طرح تكليف منجز، إلا أن الأقوى عدم جريانها للعلم الإجمالى فيجب إعاده الواجبه و يستحب إعاده النافله.

إعاده العمل و تداركه، و مع فرض أن العمل غير قابل للتدارك و الإعاده سواء صح أم بطل و إن كانت النافله بنفسها مستحبه فى كل وقت لا- معنى لجريان القاعده فى مثله، فلا تجرى فىهما القاعده فى نفسها، لا أنها تجرى و تتعارض، كما لا يستحب إعادتهما. و أما إذا كانتا غير مبتدأتين كما فى نافله الليل أو الصبح و نحوهما تجرى القاعده فى كل من الصلاتين و تتساقط بالمعارضه، لأن جريانها فى كليهما يستلزم المخالفه القطعيه و إن لم تكن محرّمه، و هو قبيح لأن مآله

إلى التعبد على خلاف المعلوم بالوجدان، لفرض العلم ببطلان إحداهما و معه كيف يتعبد بصحّه كل منهما، فلا محاله تتعارض القاعدة في كل منهما بجريانها في الأخرى فلا بدّ من إعادتهما على وجه الاستحباب، نعم لو تمّ ما سلكتاه من جريان الاستصحاب أعنى استصحاب بقاء الطّهارة إلى زمان الفراغ عن الصلاة الأولى يحكم بصحّه النافله الأولى و يستحب إعادته خصوص الثانيه.

و منه يظهر الحال فيما إذا كانت إحداهما فريضه و الأخرى نافله غير مبتدأه، لأن القاعدة تتعارض فيهما، لأن جريانها فيهما معاً يستلزم التعبد بخلاف المعلوم بالوجدان فلا بدّ من إعادتهما معاً. و أما إذا كانت إحداهما نافله غير مبتدأه أو فريضه و الأخرى مبتدأه فالقاعدة تجرى في غير المبتدأه أو الفريضه لعدم معارضتها بجريانها في النافله المبتدأه فلا إعادته لشيء من الصلاتين حينئذ.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٠١

.....

فتلخص من جميع ما ذكرناه: أن العلم الإجمالي إذا تعلق ببطلان إحدى الصلاتين النافلتين، أو الفريضه و النافله غير المبتدأه و الجامع العمل الإلزامي و غير الإلزامي في مقام الامتثال لا تجرى الأصول في أطرافه بالمعارضه، أعنى قاعده الفراغ. و جريان الاستصحاب قد مرّ الكلام فيه «١».

و أمّا إذا تعلق العلم الإجمالي بجامع الحكم الإلزامي و غير الإلزامي في مرحله الجعل و التشريع، كما إذا علمنا بوجوب أحد الفعلين أو باستحباب الآخر، أو بحرمة أحدهما أو بكراهه الآخر أو إباحتة أو استحبابه، و الجامع هو الحكم الإلزامي و غير الإلزامي، فهل حاله حال العلم الإجمالي المتعلق بالحكم الإلزامي و غير الإلزامي في مقام الامتثال فلا تجرى الأصول في أطرافه كالبراءه، كما لا تجرى قاعده الفراغ في أطراف العلم الإجمالي المتعلق بالحكم في مرحله الامتثال، أو أنه

لا مانع من جريان البراءة في أطرافه؟

قد يقال بالأول و أن العلم الإجمالي المتعلق بالحكم الإلزامي و غيره في مرحلة الجعل و التشريع حاله حال العلم الإجمالي المتعلق بهما في مرحلة الامتثال، و أنه منجز و مانع عن جريان البراءة الشرعية في أطرافه، كما أن البراءة العقلية لا- تجرى في أطرافه لأن العلم الإجمالي بيان مصحح للعقاب هذا. و لكنه مما لا- يمكن المساعدة عليه، و لا- يمكن قياس أحد العلمين الإجماليين بالآخر. و سره أنه لا- معنى لوضع الحكم الواقعي في مرحلة الظاهر و حال الجهل و الشك فيه إلّا جعل و جوب الاحتياط و إيجاب التحفظ على الواقع، كما أنه لا معنى لرفع الحكم الواقعي في تلك المرحلة إلّا رفع إيجاب الاحتياط و التحفظ على الواقع، و عليه فالبراءة تجرى في ناحية الحكم الإلزامي و توجب الترخيص في العمل برفع إيجاب الاحتياط و التحفظ حينئذ، بلا- فرق في ذلك بين الشبهات الحكمية و الموضوعية على خلاف في الشبهات الحكمية التحريمية فقط دون الوجوبية و الموضوعية مطلقاً بيننا و بين المحدّثين.

(١) في ص ٩٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٠٢

.....

و لا تعارضها البراءة في ناحية الحكم غير الإلزامي، لعدم جريانها في الأحكام غير الإلزامية على ما أسلفناه في بحث حديث الرفع و قلنا إنها لا- تجرى في الأحكام غير الإلزامية، و ذلك لأن إجراءها لأجل رفع إيجاب الاحتياط غير ممكن لعدم كونه مورداً للحديث، للقطع بارتفاعه بعدم وجوبه في الأحكام غير الإلزامية و لا شك في وجوبه لتجرى فيه البراءة، كما أن إجراءها لأجل رفع استحباب الاحتياط كذلك للقطع بوضعه، إذ لا شك في حسن الاحتياط حتى يدفع بأصالة البراءة «١». فالبراءة الشرعية في طرف

الحكم الإلزامى غير معارضه بجريانها فى طرف الحكم غير الإلزامى. و أما البراءة العقلية فالأمر فيها أوضح، لأنها تجرى فى ناحيه الحكم الإلزامى، حيث يحتتمل فى تركه أو فى فعله العقاب، و حيث إنه بلا- بيان فىحكم بعدم العقاب فيه، و لا- يكون العلم الإجمالى بجامع الإلزام و غير الإلزام بياناً، لما قدمناه فى محلّه من أن العلم الإجمالى إنما يتعلّق بالجامع بين الأطراف و لا يتعلّق بشىء من خصوصيات الأطراف، و إنما هى مجهوله، و الجامع بين الإلزام و غير الإلزام مما لا عقاب فيه، و لا تعارض بجريانها فى طرف الحكم غير الإلزامى لأنه لا يحتتمل عقاب من ناحيته حتى يدفع بالبراءة.

و النتيجة أن البراءة شرعية كانت أو عقلية تجرى فى رفع الحكم المحتمل الإلزامى من غير معارض، و معه لا يترتب على العلم الإجمالى أثر لما بيناه فى محلّه من أن العلم الإجمالى إنما ينجز متعلقه فيما إذا جرت الأصول فى أطرافه و تساقطت بالمعارضه «٢»، و إلما فالعلم الإجمالى إنما يتعلّق بالجامع بين الأطراف كالجامع بين الإلزام و غير الإلزام و لا يتعلّق بشىء من خصوصيات الأطراف، و معه لا- يترتب عليه تنجّز إلّا بتساقط الأصول فى أطرافه، و قد عرفت أن الأصول فى مثل محل الكلام غير معارضه و لا- ساقطه، و هذا بخلاف العلم الإجمالى بالإلزام و غير الإلزام فى مرحله الامتثال، فإن الأصول كانت متعارضه فى أطرافه، و من ثمة حكمنا بتساقط قاعده الفراغ فى كلتا

(١) مصباح الأصول ٢: ٢٧٠.

(٢) مصباح الأصول ٢: ٣٤٥ ٣٥٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٠٣

[مسألة ٤٣: حكم المتوضى إذا صلى و صدر منه حدث و تردد فى المتقدم منهما]

[٥٨٢] مسألة ٤٣: إذا كان متوضىاً و حدث منه بعده صلاة و حدث و لا يعلم

أيهما المقدم و أن المقدم هي الصلاة حتى تكون صحيحه أو الحدث حتى تكون باطله، الأقوى صحه الصلاة لقاعده الفراغ، خصوصاً إذا كان تأريخ «١» الصلاة معلوماً لجريان استصحاب بقاء الطهارة أيضاً إلى ما بعد الصلاة (١).

الصلاتين و إعادتهما استحباباً أو لزوماً، إلّا بناء على جريان الاستصحاب في الصلاة الأولى، فإن الإعادة تختص حينئذ بالثانيه أيضاً لزوماً أو استحباباً. فالمتحصل أن قياس أحد العلمين الإجماليين بالآخر مما لا وجه له.

المتوضئ إذا صلى و صدر منه حدث و تردّد في المتقدّم منهما

(١) لا- وجه لما صنعه (قدس سره) من الجمع في المسأله بين قاعده الفراغ و استصحاب بقاء الطهارة إلى زمان الصلاة، لأن القاعده حاكمه على الاستصحاب كما لا يخفى.

ثمّ إن تفصيل الكلام في هذه المسأله أن مقتضى قاعده الفراغ هو الحكم بصحّ الصلاة مطلقاً، سواء علم تأريخ الصلاة و جهل تأريخ الحدث و الطهارة، أم انعكس و علم تأريخهما دون تأريخ الصلاة، أم جهل تأريخ كل من الطهارة و الحدث و الصلاة إلّا أنّها تختص بما إذا احتمل من نفسه إحراز شرط الصلاة قبل الدخول فيها، دون ما إذا علم أنه كان غافلاً عن طهارته التي هي شرط الصلاة أو قد صلّاها مع التردّد في طهارته، و ذلك لما أشرنا إليه غير مرّه من أنه يعتبر في جريان القاعده أن يكون المكلف أذكر حال العمل و أن لا تكون صوره العمل محفوظه عنده حين شكّه، فإذا احتمل من نفسه إحراز الطهارة قبل الصلاة فقد عرفت أنّها مورد لقاعده الفراغ في جميع الصور الثلاث، و أمّا إذا علم بغفلته عن الشرط و كانت صوره العمل محفوظه

(١) لا خصوصيه لذلك.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٠٤

عنده

فلا تجرى القاعده حينئذ و تصل النوبه إلى الاستصحاب، و له صور ثلاث كما مرّ.

الصوره الاولى:

أن يعلم تأريخ الصلاه دون تأريخ حدثه و انقضاء طهارته. مقتضى استصحاب بقاء طهارته إلى زمان الفراغ عن الصلاه الحكم بوقوع الصلاه مع الطهاره فتصح، و لا- يعارضه استصحاب عدم وقوع الصلاه إلى زمان انقضاء الطهاره على مسلك الماتن و صاحب الكفايه (قدس سرهما) «١» لأن تأريخ الصلاه معلوم فلا- شك في وقوعها بحسب الأزمنه التفصيليه، فلا- يجرى الاستصحاب فيها بحسب عمود الزمان للعلم بتأريخها، و أما إجراء الاستصحاب فيها بالإضافة إلى الحادث الآخر و هو انقضاء الطهاره و تحقق الحادث بأن يقال: الأصل عدم وقوع الصلاه إلى آخر زمان الطهاره فهو أيضاً غير جار، لعدم إحراز اتصال زمان الشك باليقين، لاحتمال تداخل اليقين بالصلاه بين زمانى اليقين بعدم تحقق الصلاه مع الطهاره و الشك فيه، و من هنا قال الماتن: خصوصاً إذا كان تأريخ الصلاه معلوماً.

و أما على ما سلكناه من جريان الاستصحاب فى كل من الحادثين معلوم التأريخ منهما و مجهوله فلا مانع من استصحاب عدم تحقق الصلاه إلى آخر زمان انقضاء الطهاره الذى هو زمان الحادث، و ذلك لأن تأريخ الصلاه و إن كان معلوماً و لا شك فيها بحسب الأزمنه التفصيليه و عمود الزمان، إلّا أن العلم بتأريخها فى تلك الأزمنه التفصيليه غير مناف للشك فى تأريخها بحسب الأزمنه الإجماليه، و هى ما بين زمانى الطهاره و الحادث، لأننا إذا راجعنا وجداننا مع العلم بتأريخها بحسب الأزمنه التفصيليه نرى أننا نشك فى وقوعها فيما بين الطهاره و الحادث، و حيث إننا كنا على يقين من عدمها فى تلك الأزمنه الإجماليه فنستصحبه و نقول: الأصل عدم وقوع

(١) كفايه الأصول: ٤٢١

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٠٥

.....

إلى زمان انقضاء الطَّهارة، و ليس هذا من الشبهه المصادقته للاستصحاب بوجه، لأننا لا نحتمل يقيننا بوقوع الصلاه فيما بين الحدث و الطَّهارة فى شىء من الأزمنه.

و على الجملة لا ينبغى الإشكال فى جريان الاستصحاب فيما علم تأريخه، و هو نظير ما إذا علمنا بحياه شخصين أحدهما مقلدنا فى الأحكام ثم علمنا بموت أحدهما تفصيلاً فلم نتمكن من إجراء الاستصحاب فى حياه ذلك المسجى للقطع بموته، فهل يكون هذا مانعاً عن إجراء الاستصحاب فى حياه أحدهما المعلومه إجمالاً من حيث تردده بين الميت و الحى فلا نتمكن من إجراء الاستصحاب فى بقاء حياه مقلدنا مع أنا شاكين فى بقاءه بالوجدان؟ كلا ثم كلا، فلنا أن نشير إلى مقلدنا الذى لا نميزه و نقول كنا على يقين من حياته فنشك فهو حى بمقتضى الاستصحاب. فتحصل أن العلم بتأريخ أحدهما فى الأزمنه التفصيليه غير مانع عن الشك فى تأريخها من حيث الأزمنه الإجماليه.

ثم إنه إذا بنينا على جريان الاستصحاب فيما علم تأريخه فهل يحكم بتساقط الأصلين و يرجع إلى قاعده الاشتغال المقتضيه لإعادته الصلاه، أو أن الحكم هو استصحاب بقاء الطَّهارة إلى زمان الفراغ من الصلاه فلا تجب إعادتها؟

التحقيق هو الثانى، و ذلك لعدم معارضته باستصحاب عدم وقوع الصلاه إلى زمان انقضاء الطَّهارة، و هذا لا لأن الأصل لا يجرى فيما علم تأريخه من الحادثين، لأنه يجرى فيه كما يجرى فى مجهوله، بل لما أشرنا إليه فى بحث استصحاب الزمان و قلنا إن الأفعال المقيده بقيود إن أخذ فيها زائداً على اعتبار وجود هذا و وجود ذاك بأن يكون المقيده موجوداً فى زمان يكون

القيد فيه موجوداً أمر آخر بسيط و لو كان هو عنوان الظرفيه بأن يعتبر كون القيد ظرفاً للمقيّد، فلا يمكن إجراء الاستصحاب في قيده و إحراز الواجب المعتبر بالأصل أو بضمّ الوجدان إليه «١»، فلو علمنا بطهارتنا ثم شككنا في الحدث من غير وجود العلم الإجمالي أصلاً فلا يمكننا استصحابها

(١) مصباح الأصول ٣: ١٢٣ ١٢٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٠٦

.....

و الحكم بوقوع صلاتنا مع الطّهارة، لأن استصحاب وجود الطّهارة لا يثبت وقوع الصلاة فيها أعنى عنوان الظرفيه إلّا على القول بالأصل المثبت، فلا أثر للاستصحاب في الطّهارة، كما قلنا إنه عليه لا يمكن إجراء الاستصحاب في وجود الزمان على نحو مفاد كان التامه لإثبات أن الفعل المقيّد به كالصوم و الصلاة وقعا في النهار أعنى ظرفيه الزمان لهما، مع أن جريان الاستصحاب في بقاء الطّهارة مورد للنص الصحيح و هو صحيحه زواره «١».

فمن ذلك و غيره مما ذكرناه في بحث الأصول نستكشف أن المعتبر في الأفعال المقيّده بقيود ليس إلّا وجود هذا في زمان يكون الآخر فيه موجوداً من دون أن يعتبر فيها شىء آخر و لو عنوان الظرفيه، و عليه فلو استصحبنا الزمان كالنهار و أحرزنا الصوم أو الصلاة بالوجدان فنضم الوجدان إلى الأصل و به نحز الأمور به و هو وجود المقيّد و وجود قيده و نقطع بتحقيقه و تسليمه إلى المولى لا محاله. و كذلك الحال في مثل الصلاة و الطّهارة، فإذا أثبتنا وجود الطّهارة بالاستصحاب و علمنا بوجود الصلاة بالوجدان فقد تحقّق وجود كل منهما في زمان كان الآخر فيه موجوداً و المفروض أنه هو الأمور به، فبضم الوجدان إلى الأصل أحرزنا تحقّق الأمور به و تسليمه إلى المولى

فى مقام الامتثال.

و لا يعارض استصحاب الطهاره حينئذ استصحاب عدم تحقق المركب من الجزأين بأن نقول كئنا على يقين من عدم المركب من الجزأين خارجاً و الأصل عدمه، و ذلك لأنه لا وجود للمركب غير وجود أجزائه و المفروض أن أحد جزأيه محرز بالوجدان و الآخر محرز بحكم الشارع فلا شك لنا فى تحقق المركب.

و دعوى أن المتيقن حينئذ إنما هو وجود أصل الصلاة و أما وجودها فى زمان الطهاره فهو مشكوك فيه و الأصل عدم تحقق الصلاة فى زمان قيدها، يدفعها أنه لا أثر لوجود الصلاة فى زمان الطهاره، لما عرفت من عدم اعتبار الظرفيه و لا

(١) الوسائل ٣: ٤٨٢/ أبواب النجاسات ب ٤٤ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٠٧

.....

غيرها من العناوين فى الأفعال المقيده بقيود، بل المعتبر ليس إلما وجود هذا و وجود ذاك و المفروض أننا علمنا بوجود كل منهما، أحدهما بالوجدان و الآخر بالاستصحاب.

فتحصل: أن استصحاب عدم وقوع الصلاة فى زمان الطهاره غير جار لأنه ممّا لا أثر له، فاستصحاب بقاء الطهاره إلى زمان الفراغ عن الصلاة بلا معارض و مقتضاه الحكم بصحة الصلاة. هذا كله فى الصورة الأولى.

الصورة الثانية:

ما إذا علم تأريخ انقضاء الطهاره أى الحدث و جهل تأريخ الصلاة مع عدم جريان قاعده الفراغ للعلم بغفلته عن الشرط حال الصلاة. فعلى مسلكهما (قدس سرهما) لا مجال للاستصحاب فيما علم تأريخه و هو انقضاء الطهاره أى الحدث بالإضافة إلى الأزمنة التفصيليه و عمود الزمان بأن يجرى الأصل فى عدمه، و أن يقال الأصل عدم انقضاء الطهاره و عدم الحدث إلى زمان الصلاة، أو يقال الأصل عدم انقضائها و عدم الحدث فى هذه الساعه أو الساعه الثانية أو

الثالثة للعلم بتاريخه، ولا بالإضافة إلى الحادث الآخر وهو الصلاة لعدم إحراز الاتصال، لاحتمال تخلل اليقين بوجود الحدث فيما بين زمانى اليقين من عدمه و الشك فيه، كما لا يجرى الأصل فيما جهل تاريخه فلا بدّ من الرجوع إلى قاعده الاشتغال و إعادته الصلاة.

و أما على ما سلكناه فلا مانع من جريان الأصل فى كل مما علم تاريخه و ما جهل فى نفسهما، إلّا أنك عرفت أنه فى المقام لا يمكن استصحاب عدم وقوع الصلاة إلى آخر زمان الطّهارة لأنّه لا أثر له، فاستصحاب بقاء الطّهارة إلى زمان الفراغ عن الصلاة بلا معارض و هو يقتضى الحكم بصحّة الصلاة كما فى الصورة الأولى.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٠٨

[مسألة ٤٤: إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءاً منه و لا يدري أنه الجزء الوجوبى أو الجزء الاستحبابى فالظاهر الحكم بصحّه ووضوئه]

[٥٨٣] مسأله ٤٤: إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءاً منه و لا يدري أنه الجزء الوجوبى أو الجزء الاستحبابى فالظاهر الحكم بصحّه ووضوئه لقاعده الفراغ و لا تعارض بجريانها فى الجزء الاستحبابى لأنّه لا أثر لها «١» بالنسبه إليه (١)، و نظير ذلك ما إذا توضّأ وضوءاً لقراءه القرآن و توضّأ فى وقت آخر

الصورة الثالثة: و هى ما إذا جهل تاريخ كل من الصلاة و الحدث و لم تجر قاعده الفراغ للعلم بالغفله، فعلى مسلكتهما لا يجرى شىء من استصحابى عدم وقوع الصلاة إلى آخر زمان الطّهارة و عدم انقضاء الطّهارة إلى زمان الفراغ من الصلاة، لعدم إحراز اتصال زمان الشكّ باليقين. و أما على ما سلكناه فاستصحاب بقاء الطّهارة و عدم انقضائها إلى زمان الفراغ من الصلاة هو المحكم فى المسأله، و لا يعارضه استصحاب عدم وقوع الصلاة إلى آخر زمان الطّهارة فإنه لا أثر له.

فالمتحصل: أن الاستصحاب المذكور يجرى

فى جمىع الصور الثلاث. و منه ىظهر أنه لا خصوصىه بصورة العلم بتأرىخ الصلاه كما ذكرها فى المتن، بحسبان أنها هى التى ىجرى فىها الاستصحاب المذكور دون غيرها.

إذا تردد الجزء المتروك بىن الواجب و المستحب

(١) فقد تقدمت كبرى هذه المسألة و قلنا: إن العلم الإجمالى إنما ىنجز التكلىف فىما إذا جرت الأصول فى كل من أطرافه فى نفسه و تساقطت بالمعارضه، لأنه بعد سقوطها وقتئذ ىحتمل التكلىف فى كل واحد من الأطراف بالوجدان، و حىث إنه لا مؤمن له فنفس الاحتمال ىقتضى الاحتىاط لقاعده الاشتغال، و هذا معنى تنجىز العلم الإجمالى كما مر.

(١) بل لا موضوع لقاعده الفراغ، لأن موضوعها الشك فى الصئحه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٤، ص: ١٠٩

وضوءاً للصلاه الواجبه ثم علم بىطلان أحد الموضوعىن فإن مقتضى قاعده الفراغ صئحه الصلاه

و أمىاً إذا لم تتعارض الأصول فى أطرافه أو لم ىجر فى بعضها فى نفسه فلا ىكون العلم الإجمالى منجزاً لا محاله، لأنه إنما ىتعلق بالجامع دون الخصوصىيات و المفروض جريان الأصل فى بعضها و هو مؤمن عن احتمال التكلىف فلا موجب للاحتىاط. و هذا من غير فرق بىن أن تكون الأطراف إزمىيه أو غير إزمىيه، أم كان بعضها إزمىياً و بعضها الآخر غير إزمىى، فلو علم إجمالاً بىطلان أحد واجبىن لا أثر لىطلان أحدهما كما إذا علم بىطلان فرىضه أو بطلان رد السلام لأنه واجب فورى ىعتبر فىه الإسماع مثلاً إنما أنه أمر غير قابل للإعاده و القضاء، لأنه ىجب رداً للتئىه فإذا مضى زمان الرد فلا وجوب لتداركه سواء وقع صحىحاً أم على وجه البطلان، جرت القاعده بالإضافه إلى الواجب الذى له تدارك دون ما لا ىقبل التدارك.

و كذلك الحال فى وجوب

صلاه الزلزال على قول، حيث قالوا بأنها فوريه، فإذا لم يأت بها فوراً فلا يمكن تداركها. ومنه وجوب أداء الفطره لأن وقته إذا خرج لم يجب تداركها بعنوان الفطره، و أما ردّها بعنوان الصدقه فهو أمر آخر. ولا تكون قاعده الفراغ فى هذه المقامات فى طرف الواجب الذى يمكن تداركه معارضه بجريانها فى الواجب غير القابل للتدارك، و ذلك لأن قاعده الفراغ إنما هى لأجل إسقاط الإعاده و القضاء، و الجامع التدارك، فإذا كان العمل غير قابل للتدارك فلا معنى للقاعده و المفروض أن الواجب كذلك، لأنه مع القطع بطلانه لا يترتب عليه أثر فضلاً عن صوره الشك فيه، فإذا كان الأمر فى الواجب كما سمعت ففى المستحب بطريق أولى.

فإذا علم أنه ترك جزءاً أو شرطاً فى وضوئه و دار أمره بين الواجب و المستحب فلا محاله تجرى قاعده الفراغ فى الجزء الوجوبى، لأن له أثراً و هو وجوب إعاده الوضوء للفريضة لو لم يأت بها، أو إعادته و إعاده الفريضة، أو قضائها لو أتى بها بعد الوضوء. و لا تعارضها قاعده الفراغ فى الجزء المستحب، حيث لا أثر لبطلانه

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١١٠

و لا تعارض بجريانها فى القراءه (١) أيضاً لعدم أثر لها بالنسبه إليها.

و صحته و لو مع القطع بفساده أو عدم الإتيان به فضلاً عما إذا شك فى فساده أو تركه كما إذا ترك المضمضه أو الغسله الثانى فى وضوئه، و ذلك لأنه قد خرج وقته، و هو إنما يستحب فى الوضوء و قد تحقق فلا محل له بعد ذلك، و لعلّه ظاهر.

(١) و ذلك لأنها أمر غير قابل للتدارك سواء وقعت كامله أم غير كامله، و

القراءة مع الطَّهارة مستحبَّة في كل وقت كالنوافل المبتدأه، لا أن إتيانها مع الطَّهارة بعد ذلك إعادته و تدارك للقراءة المشكوكة طهارتها هذا.

ثم إن الماتن (قدس سره) قد أجرى القاعده في نفسى القراءة و الصلاه، و قد اتضح مما أسلفناه سابقاً عدم إمكان المساعدة عليه لأن القاعده لا- تجرى في شىء منهما، أما فى القراءة فلما مرّ. و أما فى الصلاه فلما تقدّم من أن القاعده إنما تجرى فيما إذا احتل المكلف إحرازه الشرائط و الأجزاء حال الامتثال كما أنه يحتمل عدم إحرازه، و أما إذا كانت صورته العمل محفوظه عنده بعد العمل و كان عالماً بغفلته حين الإتيان به كما هو الحال فى المقام لأنه لا يشك فى صلاته إلّا من جهه وضوئه فهو عالم بأنه صلّى مع ذلك الوضوء المشكوك صحّته و فساده فهو خارج عن مورد قاعده الفراغ، و قد عرفت أنها تختص بما إذا كان المكلف حال العمل أذكر، نعم لو شك فى صلاته من ناحيه أخرى لا مانع من جريانها فى الصلاه. و عليه فالصحيح أن تجرى القاعده فى الوضوءين.

و للعلم الإجمالى ببطلان أحدهما صورتان:

إحداهما: ما إذا توضعاً وضوءاً للصلاه الواجبه ثم قبل خروج وقت الصلاه توضعاً وضوءاً آخر للقراءة، ثم بعد ذلك أحدث و بعد الحدث علم إجمالاً بفساد أحد الوضوءين و أنه إما أفسد وضوءه للفريضة أو أبطل وضوءه للقراءة، و حينئذ تجرى قاعده الفراغ فى وضوء الصلاه، حيث إن لصحّته و فساده أثراً ظاهراً و هو وجوب

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١١١

[مسأله ٤٥: إذا تیقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء]

[٥٨٤] مسأله ٤٥: إذا تیقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء (١) فإن لم تفت الموالاه رجوع و تدارك و

أتى بما بعده و أما إن شك في ذلك

الإتيان به ثانياً، بل و إعادته الفريضة إذا كان قد أتى بها بعد الوضوء. و لا تعارضها القاعده في وضوء القراءه لأن صحته و فساده مما لا أثر له، فإن القراءه مع الطهارة مستحبه في كل وقت، لا أنها مع الوضوء بعد ذلك تدارك للقراءه السابقه مع الحدث. و من ذلك يظهر أنه لا يفرق فيما ذكرناه بين فرض وقوع حدث بين الوضوءين و عدمه، لأن القاعده في الصوره التي ذكرناها غير جاريه في وضوء القراءه كما عرفت، أحدث بين الوضوءين أم لم يحدث.

و الصوره الثانيه: ما إذا توضأ مره للصلاه الواجبه ثم قبل أن يخرج وقتها توضأ مره أخرى للقراءه و لم يحدث بعده، فحصل له علم إجمالي ببطلان أحد الوضوءين. ففي هذه الصوره تكون قاعده الفراغ في وضوء الفريضة معارضه بقاعده الفراغ في وضوء القراءه، لأن صحته و فساده في مفروض المسأله مما يترتب له أثر، حيث إنه لو صح لم يستحب الوضوء للقراءه بعد ذلك لأنه مع الطهارة، و إن كان باطلاً يستحب له الوضوء و تحصيل الطهارة للقراءه لاستحباب القراءه مع الطهارة، و قد مر أن الأصول إذا تعارضت في أطراف العلم الإجمالي و تساقطت كان احتمال التكليف بنفسه في كل من الطرفين موجباً للاحتياط لقاعده الاشتغال، لأنه من غير مؤمن لتساقط الأصول، سواء كان الحكم في أطرافه إلزامياً أم غير إلزامي. و لعل هذه الصوره خارجه عن إطلاق كلام الماتن و إلا فإطلاق عبارته مورد للمناقشه.

(١) فإن فاتت الموالاته يحكم ببطلان وضوئه لفقده شرطاً من شروط صحته و هو الموالاته، و أما إذا لم تفت فيعود إلى الجزء المتروك و يأتي به و

ببقيته أجزاءه تحصيلًا للترتيب المعتبر بأدلته. هذا على أن المسألة منصوِّبه كما في صحيحه زواره الآتية «وإن تيقنت أنك لم تتم وضوءك فأعد على ما تركت يقيناً حتى تأتي على الوضوء» (١).

(١) الوسائل ١: ٤٦٩/ أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١١٢

فإمّا أن يكون بعد الفراغ أو في الأثناء فإن كان في الأثناء رجع و أتى به و بما بعده (١) و إن كان الشك قبل مسح الرجل اليسرى □ في غسل الوجه مثلاً أو في جزء منه.

(١) و ذلك للنص، و هو صحيحه زواره عن أبي جعفر (عليه السلام) «إذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدر أ غسلت ذراعيك أم لا فأعد عليهما و على جميع ما شككت فيه أنك لم تغسله أو تمسحه ممّا سمى الله ما دمت في حال الوضوء، فإذا قمت من الوضوء و فرغت منه و قد صرت في حال أخرى في الصلاة أو في غيرها فشككت في بعض ما سمى الله مما أوجب الله عليك فيه وضوءه لا شيء عليك فيه» الحديث (١) حيث دلّت على وجوب العود إلى الجزء المشكوك فيه في الوضوء ما دام لم يفرغ عنه. و لعل هذه الصحيحه هي مستند المجمعين في المقام، و ذلك لأن المسألة و إن كانت اتفافية و لم ينقل فيها خلاف إلا أنا نطمئن أو نظن قوياً و لا- أقل أنا نحتمل و لو في جملة منهم أنهم قد اعتمدوا على هذه الصحيحه في المقام، و معه لا يكون الإجماع تعدياً بوجه. و هذا كله ظاهر لا كلام فيه.

□
و إنما الكلام في معارضه هذه الصحيحه بموثقه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه

السلام): «إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه»
«٢» حيث قالوا بدلائلها على أنه إذا شك في جزء من الوضوء وقد دخل في غيره من الأجزاء فليس شكك بشيء، و عليه
فتعارض هذه الموثقة مع الصحيحه المتقدمه، و مقتضى الجمع العرفى حمل الصحيحه على

(١) الوسائل ١: ٤٦٩/ أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ١.

(٢) الوسائل ١: ٤٦٩/ أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ٢. وهذه الروايه معتبره و إن كان فى سندها أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد
و هو من الذين لم يرد فيهم توثيق فى كتب الرجال، و ذلك لأن للشيخ أبى جعفر الطوسى (قدس سره) [فى الفهرست: ١٥٦]
طريقاً صحيحاً آخر إلى جميع روايات محمد بن الحسن بن الوليد والد أحمد، فكل ما يروى الشيخ (قدس سره) عن ابن الوليد
بواسطه ابنه أحمد تصبىح معتبره.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١١٣

.....

استحباب العود و الإتيان بالمشكوك فيه إلّا أن الإجماع المتقدم ذكره مانع عن ذلك و لأجله تحمل الموثقه على التجاوز عن
الوضوء أو على محمل آخر، فالأخذ بالصحيحه إنما هو لأجل الإجماع لا لأنها على طبق القاعده هذا.

و لكن هذا الكلام مما لا يمكن المساعده عليه، و ذلك لأن الإجماع المتقدم ذكره إجماع مدركى و ليس إجماعاً تعبدياً كما
مر، و الصحيحه وردت على طبق القاعده لا على خلافها، بيان ذلك: أن الضمير فى الموثقه فى قوله (عليه السلام): «فى غيره» إما
ظاهر فى الرجوع إلى الوضوء و إما أنه مجمل، لأن الوضوء أقرب إلى الضمير من كلمه «شئ»، و معناه أنه إذا شككت فى

أمر من أمور الوضوء بعد ما خرجت عن الوضوء و دخلت في غيره من الصلاة أو غيرها فشكك ليس بشيء. فالموثق غير منافيه للصحيحة و لم تدل على عدم الاعتناء بالشك في أثناء الوضوء.

و دعوى ان كلمه «شئى ء» أصل و «من الوضوء» تابع لأنه جار و مجرور و الضمير يرجع إلى الأصل و المتبوع لا إلى التابع، ممّا لا أساس له في شئ ء من قواعد اللغة العربيه، لأنّ المعبر هو الظهور العرفي، و لا ينبغي الإشكال في أن رجوعه إلى الأقرب أظهر و لو كان تابعاً، و عليه فلا موجب لحمل الصحيحه على الاستحباب و إنما هي على طبق القاعده.

و أما إذا تنازلنا عنه و لم ندع ظهور الضمير في رجوعه إلى الوضوء فلا- أقل من إجماله، و معه أيضاً لا موجب لرفع اليد عن ظهور الصحيحه لأنه حجّه، و الحجّه لا يرفع اليد عنها إلّا بما هو أظهر منها لا بالمجمل كما لا يخفى، بل ظهور تلك الصحيحه يرفع الإبهام و الإجمال عن مرجع الضمير في الموثق، لما قدمناه في مباحث العموم و الخصوص من أن العام إذا خصص بمنفصل مجمل و دار الأمر بين التخصيص و التخصيص كان العام بظهوره مفسراً لإجمال الدليل المنفصل و موجباً لحمله على التخصيص «١»، كما إذا ورد «أكرم العلماء» ثم ورد منفصلاً «لا تكرم زيدا» و دار الأمر

(١) محاضرات في أصول الفقه ٥: ٢٤٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١١٤

.....

فيه بين زيد العالم و زيد الجاهل، فإن ظهور العام في العموم لما كان حجّه و لم تقم على خلافه حجّه أقوى يكون متبعاً، و لازمه حمل الدليل المنفصل على التخصيص «لزيد الجاهل» لأن الأدلّه اللفظيه كما

أنها تعتبر في مداليلها المطابقه كذلك تعتبر في مداليلها الالتزاميه لا محاله.

و عليه فظهور الصحيحه في عدم جريان قاعده التجاوز عند الشكّ في أثناء الوضوء حيث لم يزاحمه مانع أقوى يتبع، و لازمه رجوع الضمير في قوله (عليه السلام): «في غيره» في الموثقه إلى الوضوء لا إلى كلمه «شىء» هذا كله. على أن في نفس الموثقه قرينه على رجوع الضمير إلى الوضوء، و هو ذيلها أعنى قوله (عليه السلام): «و إنما الشك إذا كنت في شىء لم تجزه» فإن هذا التعبير أعنى الكون في شىء و عدم التجاوز عنه حين الشك فيه إنما يصح إطلاقه فيما إذا كان شىء مركب قد شك في جزء منه و لم يتجاوز عن ذلك المركب و هو ظاهره العرفى، نعم لو كان عبر بقوله: إنما الشك في شىء لم يجزه، لم يكن له هذا الظهور، و لكن تعبيره بالكون في شىء مع عدم التجاوز عنه مع الشك مما لا إشكال في ظهوره في إرادته الشىء المركب من عدّه أجزاء قد شك في جزء منه قبل الفراغ عن المركب.

فالمتحصل: أن مقتضى القرينه الخارجيه أعنى كون ظهور العام مفسراً للإجمال في الدليل المنفصل عنه و القرينه الداخليه و هى أقربيه الوضوء إلى الضمير من كلمه «شىء» و ذيل الموثقه يقتضيان رجوع الضمير إلى الوضوء، و معه لا- موجب لحمل الصحيحه على خلاف ظاهرها لعدم التنافى بينها و بين الموثقه، كما أن الصحيحه وارده على طبق القاعده لا أن العمل بها على خلاف القاعده و إنما ثبت بالإجماع.

بقى هنا شىء

و هو أننا إن خصصنا جريان قاعده التجاوز بخصوص الصلاه دون غيرها من المركبات، فلا إشكال حينئذ في الأخذ بإطلاق ذيل الموثقه الذى

دلّ على عدم جريان قاعده التجاوز مع عدم التجاوز عن المركب، حيث قال: «وإنما الشك في شيء لم

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١١٥

.....

تجزه» فمع التجاوز عنه لا يعتنى بالشك لا قبل التجاوز عن المركب، إلّا أنا خرجنا عنه في مورد واحد وهو باب الصلاة لما ورد فيها من أنه لا يعتنى بالشك في التكبيره أو القراءه بعد ما دخل في الركوع، ولا فيه بعد ما دخل في السجود وهكذا «١» بإطلاق الموثقه متبع في غير باب الصلاة.

و أما إذا عمّنا القاعده لجميع المركبات صلاه كانت أو غيرها لمثل قوله (عليه السلام) في بعض رواياتها: «إذا خرجت من شيء و دخلت في غيره فشكك ليس بشيء» «٢» وكل شيء مما قد مضى و شككت فيه فأمضه كما هو «٣» فيشكل الأمر في إطلاق ذيل الموثقه و أنه ما معنى لقوله (عليه السلام): و إنما الشك في شيء لم تجزه. مع الالتزام بجريان قاعده التجاوز في جميع الموارد عند الشك في جزء بعد الدخول في جزء آخر، لأنه لا مورد له حينئذ إلّا الوضوء فلا معنى لإطلاق الذيل بلحاظ مورد واحد و هو الوضوء، و أما في غيره فتعارض الموثقه مع ما دل على جريان القاعده في غير الوضوء.

فهذه قرينه على رجوع الضمير في قوله: «دخلت في غيره» إلى الشيء لا إلى الوضوء، و مقتضاه جريان القاعده في الوضوء أيضاً، فإن المراد بالشيء هو الجزء و يصح إطلاق الذيل إلّا أن الموثقه حينئذ معارضه مع صحيحه زراره المتقدمه و مقتضى الجمع العرفي بينهما حمل الصحيحه على الاستحباب، إلّا أنا ارتكبنا خلاف القاعده بحمل الصحيحه على الوجوب بقرينه الإجماع.

أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٣ ح ١.

(٢) الواردة في صحيحه زراره قال في ذيلها: «يا زراره إذا خرجت من شىء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشىء» الوسائل ٨: ٢٣٧/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٣ ح ١.

(٣) و هي موثقة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «كل ما شككت فيه مما قد مضى فأمضه كما هو» الوسائل ٨: ٢٣٧/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٣ ح ٣. و نحوها صحيحه إسماعيل بن جابر، قال أبو جعفر (عليه السلام): «إن شكك في الركوع بعد ما سجد فليمض، إلى أن قال: كل شىء شك فيه مما قد جاوزه و دخل في غيره فليمض عليه». الوسائل ٦: ٣١٧/ أبواب الركوع ب ١٣ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١١٦

.....

و لكن هذه الشبهة تندفع بان الذيل إما لا إطلاق له أصلاً و إما أن إطلاقه مقيد و توضيح ذلك: أن الرواية إنما سقت لبيان عدم اعتبار الشك في الوضوء بعد الدخول في غير الوضوء على ما بيناه آنفاً، و مفهومه و إن كان هو لزوم الاعتناء بالشك إذا كان قبل التجاوز و الفراغ عن الوضوء إلا أنه خارج عن محط نظره (عليه السلام) لأنها سقت لبيان عدم الاعتناء بالشك بعد الوضوء، و الذيل تصريح بالمفهوم المستفاد من الصدر، و قد ذكرنا أن المفهوم مما ليس الإمام (عليه السلام) بصدد بيانه، فالتصريح به أيضاً خارج عما هو (عليه السلام) بصدد بيانه فلا إطلاق له، لعدم كون المتكلم بصدد البيان من تلك الجهة، و عليه فالذيل كالصدر مختص بالوضوء و لا منافاه في البين.

ثم على تقدير تسليم أن الإمام (عليه السلام) كما

أنه بصدد البيان من ناحيه منطوق الروايه و هو عدم الاعتناء بالشك بعد الفراغ عن الوضوء، كذلك بصدد البيان من ناحيه المفهوم المصرح به فى الذيل و هو لزوم الاعتناء به أى بالشك إذا كان قبل التجاوز عن الشىء فلا مناص من تقييده، و هذا لأن مقتضى هذا الإطلاق لزوم الاعتناء بالشك ما دام لم يتجاوز عن المشكوك فيه، سواء تجاوز عن محل المشكوك بالدخول فى غيره أم لم يتجاوز عن محله و لم يدخل فى شىء آخر، حيث إن التجاوز قد يكون تجاوزاً عن الشىء كالوضوء الذى يشك فى جزئه أو شرطه من غير الدخول فى غيره أى مع بقاء محله، و أخرى يتحقق التجاوز بالدخول فى الغير أى بتجاوز محله و حينئذ يقيّد إطلاق الذيل بما دلّ على اعتبار الدخول فى الغير فى عدم الاعتناء بالشك فى غير الوضوء من المقامات، كما فى صدر الموثقه و غيره، و بهذا ترتفع المعارضه بين قوله (عليه السلام): «وإنما الشك» إلخ، و بين ما دلّ على جريان القاعده فى غير الوضوء.

و النتيجة أن الشك إذا كان بعد الفراغ عن العمل فلا- كلام فى عدم الاعتناء به، و أما إذا شك فى أثناء العمل فيعتنى به فى الوضوء مطلقاً بمقتضى صحيحه زراره و غيرها و أما فى غير الوضوء فأيضاً يعتنى به إذا لم يتحقق التجاوز بالدخول فى الغير بمقتضى ذيل الموثقه، و أما إذا تجاوز عن محله بالدخول فى غيره فلا يعتنى به أيضاً بمقتضى ما

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١١٧

و إن كان بعد الفراغ فى غير الجزء الأخير بنى على الصحه لقاعده الفراغ، و كذا إن كان الشك فى الجزء الأخير إن

كان بعد الدخول فى عمل آخر أو كان بعد ما جلس طويلًا «١» أو كان بعد القيام عن محل الوضوء، و إن كان قبل ذلك أتى به إن لم تفت الموالاته و إلا استأنف «٢» (١).

دلّ على عدم لزوم الاعتناء بالشك بعد المضى عنه. و على الجملة يختص الذيل بما إذا شك فى شىء و تجاوز عنه.

الشك فى الفراغ و صورته

(١) صور الشك بعد الفراغ ثلاث: الصوره الأولى:

ما إذا شك بعد الفراغ فى صحته عمله و فساده مع عدم إمكان التدارك لفوات الموالاته.

و الصحيح جريان القاعده حينئذ لتحقق الفراغ الحقيقى المعتبر فى جريانها، حيث إن المراد من الفراغ أو المضى أو التجاوز عن العمل ليس هو الفراغ أو التجاوز أو المضى عن العمل الصحيح، إذ مع إحراز صحته العمل المفروغ عنه لا يعقل الشك فى صحته، فالمراد من تلك العناوين المضى عن ذات العمل الجامع بين الصحيح و الفاسد أو الفراغ أو التجاوز عنه، و حيث إن المفروض أنه فرغ عن العمل و مضى ذلك العمل و قد تجاوز عنه لعدم إمكان التدارك و هو موجب لتحقق الفراغ بحسب الصدق العرفى و يشك فى صحته و فساده فلا محاله تجرى فيه القاعده. و مقتضاها الحكم

(١) بمقدار تفوت به الموالاته فيه و فيما قبله و بعده إلا إذا دخل فى عمل مترتب عليه كالصلاه و نحوها.

(٢) لا يبعد عدم وجوبه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١١٨

.....

بصحته، و الأخبار الوارده فى اعتبارها مطبقه الانطباق على المقام، لما عرفته من أن المراد بالتجاوز و المضى و الفراغ و غيرها من العناوين الوارده فى الروايات إنما هو التجاوز و المضى و الفراغ عن ذات العمل لا عن العمل

الصحيح، و حيث إنه لا يتمكن من تداركه فيصدق أنه في حاله اخرى غير حاله الوضوء و أنه شك بعد ما يتوضأ و أنه شك بعد التجاوز عن المركب و هكذا، و هو المورد المتيقن من موارد قاعده الفراغ لأنه يشك في صحه ما مضى من عمله لفرض عدم إمكان تدارك الجزء المشكوك فيه لفوات الموالاه.

و هذا من غير فرق بين أن يشك في شىء من الأجزاء السابقه على الجزء الأخير و بين أن يشك في إتيانه بالعمل الصحيح من جهه الشك في جزئه الأخير، لأن المدار إنما هو على صدق الفراغ و قد عرفت تحققه بعد عدم إمكان التدارك بفوات الموالاه، و إن ذكر في المتن أنه إذا شك في الجزء الأخير و فاتت الموالاه استأنف العمل، و ذكرنا في التعليقه أن عدم وجوب الاستئناف غير بعيد، إلّا أنه إنما هو بلحاظ المتن، و أما الظاهر المستفاد من أخبار القاعده فهو جريانها في المقام كما مر.

الصوره الثانيه:

ما إذا شك بعد العمل في شىء من أجزائه غير الجزء الأخير مع عدم فوات الموالاه و إمكان التدارك، فالمعروف المشهور بين أصحابنا جريان القاعده في هذه الصوره أيضاً.

و الظاهر أنه هو الصحيح، و ذلك لمعتبره بكير بن أعين الدالّه على عدم اعتبار شكّه فيما إذا شك بعد ما يتوضأ، لأنه حينما يتوضأ أذكر منه حينما يشك «١» حيث إن «يتوضأ» فعل مضارع، و ظاهر المضارع هو الاشتغال و التلبس بالفعل ما دام لم يدخل عليه «سين» أو «سوف» و عليه فظاهر المعترضه أنه إذا شك بعد ما يتوضأ أى

(١) الوسائل ١: ٤٧١/ أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١١٩

و بعد فراغه عنه لم يعتن بشكّه، و المفروض في هذه الصورة أنه يشك بعد ما يتوضأ أى بعد فراغه و اشتغاله فهو مورد للقاعده و ذلك لتحقق الفراغ المعتبر في جريانها. و هذا لا-لمجرد البناء على الفراغ كما ربّما يتوهم في المقام، بل لتحقق الفراغ بالنظر العرفي كما تقدّم، فإن الإتيان بالجزء الأخير محقق عرفي لصدق التجاوز و الفراغ و معه لا مجال للتأمل في جريان القاعده كما لا يخفى.

و أمّا ما ورد في صدر موثقه ابن أبي يعفور من قوله (عليه السلام): «و قد دخلت في غيره» «أ» فظاهره و إن كان هو اعتبار الدخول في غير الوضوء في جريان القاعده لأننا ذكرنا أن الضمير في «غيره» يرجع إلى الوضوء إلّا أنه غير مناف للمعتبره المتقدّمه الدالّه على جريان القاعده إذا شك بعد ما يتوضأ من دون اعتبار الدخول في الغير.

و الوجه في عدم منافاتهما أن المراد من غيره في هذه الموثقه بقريته معتبره بكبير هو اعتبار الفراغ عن الوضوء و كون شكّه بعد ما يتوضأ بأن يدخل في حاله هي غير حاله الاشتغال بالوضوء، لا أن المراد به هو الغير المترتب على الوضوء شرعاً، و ذلك فإن الغير الذي يعتبر الدخول فيه في جريان القاعده في الوضوء ليس هو الغير الذي اعتبر الدخول فيه في جريان القاعده في باب الصلاة، لأن المراد به في باب الصلاة هناك هو الغير المترتب على المشكوك فيه شرعاً كما مثل به هو (عليه السلام) من الشك في الركوع بعد ما سجد و هكذا.

و أمّا في المقام فالمراد به هو الدخول في حاله اخرى غير حاله الوضوء، فإن به تحقّق عنوان التجاوز و يصدق عنوان الشك

بعد ما يتوضأ، و ذلك لمعتبره بكبير و القطع الخارجى بعدم اعتبار الدخول فى مثل الصلاه فى جريان القاعده فى الوضوء، لأنها تجرى فيما إذا شك فى وضوئه بعد الفراغ منه و لو كان داخلاً فى عمل آخر من الكتابه و الأكل و نحوهما هذا كله. مضافاً إلى ما صرح به (عليه السلام) فى ذيل موثقه ابن

(١) تقدّمت فى صدر المسأله ص ١١٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٢٠

.....

أبى يعفور من حصره الشك المعتبر بما إذا كان فى شىء لم تجزه، و قد أسلفنا أن ظاهره إرادته الشك فى شىء من المركب قبل إتمامه و الخروج عنه، فإذا خرج عنه فلا يعنى بشكه بمقتضى الحصر، فإن الظاهر أن هذه الجملة لم ترد لبيان حكم جديد و إنما وردت لبيان المراد بالجملة الأولى المذكوره فى صدر الموثقه، أعنى قوله (عليه السلام): «إذا شككت فى شىء من الوضوء و قد دخلت فى غيره...» فالمتحصل منها أن الشك لا يعتبر بعد الخروج عن الاشتغال بالعمل و عدم صدق أنه يتوضأ، فالموثقه غير منافية لمعتبره بكبير.

و أما ما ورد فى صحيحه زواره من قوله (عليه السلام): «فإذا قمت من الوضوء و فرغت منه و قد صرت فى حال أخرى فى الصلاه أو فى غيرها...» «١» فهو أيضاً كالموثقه غير منافية للمعتبره، لأن الظاهر أن تلك الجملة إنما وردت لبيان المفهوم المستفاد من صدر الصحيحه و معناها أنه ما دام مشتغلاً بالوضوء يعنى بشكّه و إذا صدق أنه شكّ بعد ما يتوضأ تجرى فيه قاعده الفراغ، فقد ادى معنى واحد بعبارات مختلفه فتاره عبر عنه بالدخول فى غيره، و ثانياً بالقيام منه، و ثالثاً بالدخول فى صلاه

و نحوها. و الجامع أن يدخل في حالة اخرى غير حالة الاشتغال بالوضوء، لأنه المحقق لصدق عنوان الشك بعد ما يتوضأ، فلا تنافى بين الأخبار.

الصورة الثالثة:

ما إذا شك في صحه وضوئه و فساده من جهه الشك في أنه أتى بالجزء الأخير أم لم يأت به مع إمكان التدارك و عدم فوات الموالاه. و التحقيق أنه يعنى بالشك حينئذ و لا تجرى فيها قاعده الفراغ، و ذلك لأن جريان القاعده في هذه الصور يبتنى على أحد أمور ثلاثه:

فإما أن يقال بأن اليقين بالفراغ حجه بحدوثه و إن ارتفع بعد ذلك بالشك و هو

(١) تقدّمت في صدر المسأله ص ١١٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٢١

.....

المعبر عنه بقاعده اليقين، و حيث إنه قد تيقن بفراغه عن العمل و لو آناً ما ثم شك في مطابقه يقينه للواقع و عدمها أى شك في إتيانه بالجزء الأخير و عدمه فهو متيقن من فراغه فتجرى في حقه قاعده الفراغ.

أو يقال بأن ظاهر حال المتيقن مطابقه يقينه للواقع، فالظن النوعى حاصل بفراغه و مطابقه يقينه بالفراغ للواقع، فيحكم بتحقق الفراغ من جهه قيام الأماره عليه، و هو الظن النوعى بمطابقه يقين المتيقن للواقع.

أو يقال إن المراد بالفراغ المعتبر في جريان القاعده إنما هو الفراغ الاعتقادى البنائى، لعدم إمكان إرادته الفراغ الحقيقى منه لعدم إمكان الشك في صحه العمل و فساده مع تحقق الفراغ الحقيقى عن العمل، و لا- الفراغ الادعائى لأنه يتحقق بالإتيان بمعظم الأجزاء و لا دليل على كفايه الإتيان بمعظم الأجزاء في جريان القاعده، بل الدليل على عدم كفايته موجود و هو صحاحه زواره المتقدّمه الدالّه على لزوم الاعتناء بالشك ما دام لم يقم عن وضوئه و إن

أتى بمعظم أجزائه، فيتعين إرادته الفراغ الاعتقادي و البنائي، و هذا لا- لحجته اليقين بحدوثه و لا- للأماره على تحقق الفراغ بل لقيام الدليل على كفايه الفراغ الاعتقادي في جريان القاعده كما عرفت، و حيث إن المكلف معتقد بفراغه و كان بانياً عليه فتجربى القاعده في حقه لا محاله.

و شىء من هذه الوجوه مما لا يمكن المساعده عليه. أما الوجه الأوّل فلما أسلفناه في بحث الاستصحاب من أنه لا دلالة لشيء من الأخبار على حجته قاعده اليقين و أنها إنما تدلّ على حجته الاستصحاب فحسب «(١)»، و لا يعتبر فيه تقدّم اليقين على الشك بل المدار على تقدّم المتيقن على المشكوك كانت صفه اليقين حاصله قبل الشك أم بعده أم متقارنه معه.

و أمّا الوجه الثانى فلأن الظن النوعى و إن كان حاصلًا بمطابقه يقين المتيقن مع الواقع و هو أماره على الفراغ إلّا أن الكلام فى الدليل على اعتباره، و لا دليل على

(١) مصباح الأصول ٣: ٢٤٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٢٢

.....

اعتبار الظن الشخصى بالفراغ و المطابقه فضلاً عن الظن النوعى بالفراغ.

و أمّا الوجه الثالث فلأنه مبنى على إرادته الفراغ عن العمل الصحيح و الأمر حينئذ كما أفيد، إلّا أنه ظهر من مطاوى ما ذكرناه أن المراد بالفراغ هو الفراغ الحقيقى بحسب الصدق العرفى و لكن متعلقه ليس هو العمل الصحيح بل ذات العمل الأعم من الصحيح و الفاسد، إذ لا معنى للشك فى الصحه مع الفراغ عن العمل الصحيح، و عليه فلا وجه لدعوى اعتبار الفراغ الاعتقادي، بل المدار على تحقق الفراغ الحقيقى بحسب الصدق العرفى عن ذات العمل الذى لا يدرى أنه وقع صحيحاً أم فاسداً.

فكلما علم بأنه فرغ حقيقه عن

ذات العمل، كما إذا دخل في حاله اخرى غير حاله الوضوء و صدق عليه الفراغ و التجاوز عرفاً، إما لأنه أتى بالجزء الأخير و شك في الأجزاء السابقه عليه، لأنّ الإتيان بالجزء الأخير في مثل الوضوء و الصلاه و غيرهما موجب لصدق المضى و التجاوز عن العمل، و إما لعدم إمكان التدارك لفوات الموالاه لأنه أيضاً محقق لصدق المضى و التجاوز و الفراغ عرفاً كما مرّ في الصورة الأولى و الثانيه، أمكن التمسك بالقاعده.

و أمّا إذا كان التدارك ممكناً لعدم فوات الموالاه، و لم يحرز الإتيان بالجزء الأخير بل شك في أنه أتى به أم لا، فلا يمكن إحراز الفراغ، لأنه حال شكّه لا يدري أنه في حاله اخرى غير حاله الوضوء أو أنه في حاله الوضوء، حيث إنه إذا لم يكن آتياً بالجزء الأخير فهو في حاله الوضوء لعدم فوات الموالاه و إن أتى به واقعاً فهو في حاله اخرى و قد تحقق الفراغ. و مع الشك في التجاوز و الفراغ لا يمكن التمسك بقاعده الفراغ، لأنه شبهه مصداقيه للقاعده، و لا يمكن إجراؤها فيها و لو قلنا بجواز التمسك بالعام في الشبهات المصداقيه، و ذلك لأنه إنما هو في الشبهه المصداقيه للمخصص المنفصل، و أما الشبهه المصداقيه للمخصص المتصل فلم يقل أحد بجواز التمسك فيها بالعام و الأمر في المقام كذلك، لأن القاعده مقيدة بالتجاوز و الفراغ من الابتداء و هما مشكوكان على الفرض و معه لا مجرى للقاعده كما مر، بل مقتضى الاستصحاب حينئذ أنه لم ينتقل من حالته الأولى إلى غيرها و أنه لم يفرغ من عمله، و مقتضى ذلك وجوب الاعتناء

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٢٣

[مسأله ٤٦: لا اعتبار بشك كثير الشك]

[٥٨٥] مسأله

بشكّه، بل هذا مقتضى قاعده الاشتغال و مجرد شكّه في أنه أتى بالواجب صحيحاً أو على وجه الفساد.

نعم لا- مانع من التمسك بالقاعده فيما إذا قامت أماره معتبره على تحقق الفراغ حينئذ، و هذا كما إذا قام من عمله و دخل في عمل آخر من صلاه أو مطالعه أو دخل في مكان آخر و نحوهما مما يصدق معه عرفاً أنه فرغ و تجاوز عن الوضوء و العمل. و أما إذا جلس بعد الوضوء طويلاً فإن كان مع فوات الموالاه فأيضاً يصدق معه الفراغ و التجاوز، لما مرّ من أنه مع فوات الموالاه و عدم إمكان التدارك يصدق أن العمل مضى و تجاوز، و أما مجرد الجلوس الطويل من غير فوات الموالاه فهو غير موجب لصدق الفراغ و المضى، و من هنا قئدنا عباره الماتن أو كان بعد ما جلس طويلاً بما إذا كان موجباً لفوات الموالاه.

كثير الشك و أحكامه

(١) كما هو المعروف، و ليس الوجه فيه لزوم العسر و الحرج من الاعتناء بالشك في كثير الشك، لأنه إن أُريد به لزوم العسر و الحرج الشخصيين فهو مقطوع العدم، لعدم لزومهما في جميع الموارد و الأشخاص فلا وجه للحكم بارتفاع حكم الشك في من لا- يلزم عليه عسر أو حرج، و إن أُريد به لزوم الحرج و العسر النوعيين فهو أيضاً كذلك، لعدم كون الاعتناء بالشك في كثير الشك موجباً للحرج النوعي، على أنه لا دليل على ارتفاع الحكم بالحرج النوعي عن لا يلزم في حقه حرج، لأن ظاهر أدلّه نفى العسر و الحرج إراداه العسر و الحرج الشخصيين دون

(١) فيه إشكال، والأظهر اختصاص هذه القاعدة بالصلاة و عدم جريانها في غيرها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٢٤

.....

ذلك ليس هو كون الوضوء من توابع الصلاة ولا يعتنى بكثرة الشك في الصلاة، و ذلك لعدم الدليل على اشتراك التابع مع متبوعه في جميع الأحكام، بل الدليل على ذلك صحيحه محمّد بن مسلم: «إذا كثر عليك السهو فامض في صلاتك، فإنه يوشك أن يدعك، إنما هو من الشيطان» (١) لأن الظاهر المستفاد بحسب الفهم العرفي أن الضمير في قوله «هو» يرجع إلى كثره الشك لا إلى الشك في خصوص الصلاة، و إن كان موردها هو الصلاة، إلّا أن الضمير راجع إلى كثره الشك، فالصحيحه تدلنا على أن كثره الشك من الشيطان، و هو صغرى للكبرى المعلومه خارجاً و هي أن إطاعه الشيطان مذمومه قبيحه و لا- ينبغى إطاعته، بل يمضى في عمله و لا يعتنى بشكّه.

□ □
و صحيحه ابن سنان «ذكرت لأبي عبد الله (عليه السلام) رجلاً مبتلى بالوضوء و الصلاة و قلت: هو رجل عاقل، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): و أى عقل له و هو يطيع الشيطان، فقلت له: و كيف يطيع الشيطان؟ فقال (عليه السلام): سله هذا الذى يأتيه من أى شىء هو فإنه يقول لك: من عمل الشيطان» (٢) و هذه الصحيحه ذكر فيها الابتلاء بالوضوء و الصلاة، و قد حملها الأصحاب على الوسوسة التى هى أعلى مراتب كثره الشك، بل النسبه بينهما عموم من وجه، لأن الوسوسة هى الاحتمالات التى يحتملها الوسواسى و لا منشأ عقلايى لها، فترى مثلاً أنه يدخل الماء و يرتمس و يحتمل أن لا يحيط الماء برأسه، أو يتوضأ و

هو على سطح الطبقة الثانية مثلما و يحتمل أن قطره من القطرات الواقعه على الأرض طفرت على بدنه أو لباسه مع أن الفاصل بينهما خمسه أمتار أو أزيد، إلى غير ذلك من الاحتمالات التي ليس لها منشأ عقلائي.

و أمّا كثره الشك فاحتمالات كثير الشك عقلائيّه إلّا أنها متكرره و كثيره، و معه لا موجب لحملها على الوسوسه، لأن الابتلاء بالوضوء و الصلاه كما يشمل الوسوسه كذلك يشمل كثره الشك فيهما و كلاهما من الشيطان، فإن أدنى ما يستلزمه كثره الشك

(١) الوسائل ٨: ٢٢٧/ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ١٦ ح ١.

(٢) الوسائل ١: ٦٣/ أبواب مقدّمه العبادات ب ١٠ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٢٥

[مسألة ٤٧: التيمّم الذي هو بدل عن الوضوء لا يلحقه حكمه في الاعتناء بالشكّ إذا كان في الأثناء]

[٥٨٦] مسأله ٤٧: التيمّم الذي هو بدل عن الوضوء لا يلحقه حكمه في الاعتناء بالشكّ إذا كان في الأثناء (١)

أن يكون المكلف مواظباً لعمله لئلا ينقص أو يزيد شيئاً، فيصرف توجهه إلى ذلك و لا يمكنه التوجه إلى عبادته توجهاً واقعياً و هذا من أهم ما يشقّاق إليه الشيطان لوضوح أنه يمنع عن التوجه إلى العباده حقيقه و يوجب الاكتفاء منها بظاھرھا و حيث إن إطاعه الشيطان مذمومه فلا يلتفت إلى شكّه ذلك.

نعم ورد في خبر الواسطي: «أغسل وجهي ثمّ أغسل يدي فيشككني الشيطان أني لم أغسل ذراعي و يدي، قال (عليه السلام): إذا وجدت برد الماء على ذراعك فلا تعد» «١» فإن موردها من أظهر موارد الوسواس، حيث إن الشيطان سلط عليه على وجه يشككه في غسل يديه مع أنه فرض أنه غسلها فمع علمه بعمله يشككه فيه، مع أنها دلّت بمفهومها على أنه إذا لم يجد برد الماء على ذراعيه يعيد غسل وجهه و

يديه فتكون معارضه للروايات المتقدمه التي دلت على عدم الاعتناء بالشك مع الوسوسه أو الكثره، إلاً أنه لا بدّ من حملها على أنه (عليه السلام) بصدد علاج مرض السائل و هو الوسوسه و ليس بصدد بيان الحكم الشرعى، و إنما أراد أن يلفت نظره و توجهه إلى أنه يجد برد الماء أو لا يجد حتى لا يوسوس و لا يشك، فإنه لا يمكن أن يقال بوجوب الالتفات إلى الشك فى حق الوسواسى بوجه، على أن الروايه مرسله ضعيفه غير قابله للاعتماد عليها.

التيمم البدل عن الوضوء

(١) لأدّن الدليل على لزوم الاعتناء بالشك قبل الفراغ عن المركب مختص بالوضوء و لا يمكننا التعدى عنه إلى غيره، بل لا بدّ من الأخذ بعموم ما دلّ على عدم الاعتناء

(١) الوسائل ١: ٤٧٠/ أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٢٦

و كذا الغسل و التيمم بدله بل المناط فيها التجاوز عن محل المشكوك فيه و عدمه فمع التجاوز تجرى قاعده التجاوز و إن كان فى الأثناء (١) مثلاً إذا شكّ بعد الشروع فى مسح الجبهه فى أنه ضرب بيديه على الأرض أم لا يبنى على أنه ضرب بهما، و كذا إذا شكّ بعد الشروع فى الطرف الأيمن فى الغسل أنه غسل رأسه أم لا لا يعتنى به، لكن الأحوط إلحاق المذكورات أيضاً بالوضوء.

بالشك بعد التجاوز كما يأتى تفصيله، و كون التيمم بدلاً عن الوضوء لا يدل على تآتى جميع أحكام الوضوء فيه.

(١) هذا يبنى على عدم اختصاص جريان قاعده التجاوز بالصلاه و جريانها فى كل واجب مركّب، من الحج و الغسل و التيمم و غيرها سوى الوضوء، و هو الصحيح. إلاً أن شيخنا الأستاذ (قدس

سره) ذهب إلى اختصاصها بباب الصلاة و أفاد أنّ عدم جريانها في الوضوء على طبق القاعده «١»، حتى أنه لولا الأخبار المانعه عن جريان القاعده في الوضوء أيضاً لم تكن نجريها فيه لعدم المقتضى، لأن أخبارها وارده في خصوص باب الصلاة. و لكن الصحيح عمومها لجميع المركبات، كما أن قاعده الفراغ المعبر عنها بأصالة الصّحّه في عمل نفس المكلف كذلك، و ذلك لإطلاق صحيحه زراره: «يا زراره إذا خرجت من شىء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشىء» «٢» و عموم صحيحه إسماعيل بن جابر: «كل شىء شك فيه ممّا جاوزه و دخل في غيره فليمض عليه» «٣» و عدم اختصاصهما بالصلاه ظاهر.

و أما كلمات الأصحاب فهي مختلفه في المسأله، فقد ذكر صاحب الجواهر (قدس سره) «٤» أنه لم يجد قائلاً بالحق غير الوضوء من الطهارات بالوضوء غير صاحب

(١) فوائد الأصول ٤: ٦٢٦.

(٢) تقدّم ذكرهما في مسأله ٤٥ فراجع.

(٣) تقدّم ذكرهما في مسأله ٤٥ فراجع.

(٤) الجواهر ٢: ٣٥٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٢٧

[مسأله ٤٨: إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل]

[٥٨٧] مسأله ٤٨: إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل أو مسح في موضع الغسل أو غسل في موضع المسح و لكن شك في أنه هل كان هناك مسوغ لذلك من جييره أو ضروره أو تقيته أو لا بل فعل ذلك على غير الوجه الشرعى، الظاهر الصّحّه حملاً للفعل على الصّحّه لقاعده الفراغ أو غيرها (١) و كذا لو علم أنه مسح بالماء الجديد و لم يعلم أنه من جهه وجود المسوغ أو لا و الأحوط الإعادة في الجميع «١».

الرياض، و ذكر شيخنا الأنصارى (قدس سره) في رسائله جمله من الفقهاء أنهم ذهبوا إلى عدم جريان القاعده

فى الطهارات الثلاث من غير اختصاص المنع بالوضوء «٢»، إلاً أنا لا يهمننا انعقاد الشهره على الجريان و عدمه بعد دلاله الإطلاق أو العموم على عدم الاختصاص.

إذا شكّ فى المسوغ للعمل بعد الفراغ

(١) بل الصحيح عدم جريان القاعده فى شىء من هذه الموارد. الوجه فى ذلك أن الشك قد يكون من جهه الشك فى أصل أمر المولى كما إذا صلّى فشكّ فى أنها وقعت بعد دخول الوقت أم قبله، و القاعده غير جاريه فى هذه الصوره لأن الظاهر المستفاد من قوله (عليه السلام): كل ما مضى من صلاتك و طهورك فأمضه كما هو «٣»، جريان القاعده فيما إذا كان الشك راجعاً إلى فعل نفسه و أنه أتى به ناقصاً أو كاملاً كما فى صلاته و طهوره دون ما إذا كان عالماً بفعله و إنما كان شكّه راجعاً إلى فعل المولى

(١) لا يترك ذلك بل وجوب الإعادة هو الأظهر.

(٢) فرائد الأصول ٢: ٧١٢.

(٣) و هى موثقه محمّد بن مسلم، قال «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: كل ما مضى من صلاتك و طهورك فذكرته تذكراً فأمضه و لا إعادة عليك فيه». الوسائل ١: ٤٧١/ أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٢٨

.....

و أمره و أنه أمر به أم لا.

و بإزاء هذه الصوره ما إذا علم بأمر المولى و متعلقه و شكّ فى صحّه ما أتى به من جهه احتمال أنه نقص أو زاد شيئاً غفله أو نسياناً، و لا إشكال فى جريان القاعده فى هذه الصوره أيضاً للروايات، بل هى القدر المتيقن من موارد جريان القاعده.

و بين هاتين متوسط و هو ما إذا علم بأصل أمر المولى و لكن لم

يكن شكّه في صحّته عمله مستنداً إلى فعله و أنه زاد أو نقص شيئاً في عمله سهواً أو غفله، بل كان مستنداً إلى الشك فيما تعلق به أمر المولى و أنه هل تعلق بما أتى به أو بشيء آخر، و هذا كما إذا كان مسافراً فصلّى قصرأ و شك في صحّته من أجل احتمال أنه قد قصد الإقامة قبلها فلم يدر أن الأمر بالصلاه هل كان متعلقاً بالتمام أم بالقصر، أو أنه صلّى قصرأ بعد ثمانية فراسخ و شك في أنه هل قصد الثمانية و كان مسافراً أم أنه قصد السير و التفرج إلى أن بلغ إلى ثمانية فراسخ فوظيفته التمام، أو أنه توضأ بمسح ما يجب غسله أو بغسل ما يجب مسحه أو بغسل الحاجب و شك في أنه هل كان هناك مسوغ من تقيّه أو ضروره لذلك أم كان الواجب أن يمسخ ما يجب مسحه و يغسل ما يجب غسله، أو أنه توضأ ثم شك في صحّته لاحتمال أنه خاف الضرر و احتمله حال الوضوء فكان الواجب عليه هو التيمم دون الوضوء.

ففي هذه الصوره لا- فائده في البحث عن جريان القاعده و عدمه فيما إذا كان هناك أصل يقتضى صحّته ما أتى به و أنه هو المتعلق لأمر المولى، و هذا كما في مثال الشك في صحّته صلاه القصر من جهه الشك في قصده الإقامة، لأن الأصل عدم قصده الإقامة فوظيفته القصر. و كذا في مثال الشك في الوضوء من جهه الشك في احتمال خوف الضرر حال الوضوء، لأن الأصل أنه لم يحتمل الضرر و لم يخف منه فالواجب عليه هو الوضوء. و كذا فيما إذا ذهب ثمانية فراسخ فصلّى تماماً ثم شك

فى صحته من جهه احتمال أنه قصد السفر و ثمانيه فراسخ فالواجب فى حقه القصر، لأن الأصل أنه لم يقصد مسافره ثمانيه فراسخ. و الجامع ما إذا أتى المكلف بما هو المأمور به فى حقه بالعنوان الأولى و شك فى صحته و فساده من جهه احتمال تبدل أمره إلى فعل آخر

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٢٩

.....

بعنوان ثانوى طارئ عليه، لأن الأصل عدم تبدل تكليفه و عدم طروء العنوان الثانوى عليه، ففى هذه الموارد يحكم بصحة المأتى به لقاعده الفراغ إن كانت جاريه و بالاستصحاب إن لم تجر القاعده، فلا فائده فى جريان القاعده و عدمه فى هذه الصوره.

و إنما يترتب الأثر لجريانها و عدمه فيما إذا لم يكن هناك هذا الأصل بل كان مقتضاه بطلان المأتى به، و هذا كما إذا توضحاً بغسل الرجلين أو بمسح الحاجب فشك فى صحته و فساده من جهه أنه هل كان هناك مسوغ له من تقيته أو غيرها أو لا، لأن الأصل عدم طروء عنوان مسوغ له فهو باطل إلا أن تجرى فيه القاعده و يحكم بصحته. أو أنه تيمم ثم شك فى صحته من جهه احتمال عدم كونه مريضاً أو غيره ممن يضر به الماء و لم يكن تكليفه التيمم، لأنه مقتضى الأصل و عدم طروء شىء من مسوغات التيمم عليه فهو محكوم بالبطلان إلا أن تجرى فيه القاعده. و الجامع أن يكون المأتى به غير المأمور به بالعنوان الأولى و شك فى صحته من جهه الشك فى أنه هل كان هناك مسوغ لعمله ذلك أم لم يكن، فقد بنى فى المتن على جريان القاعده فى هذه الموارد إلا أنه احتاط بالإعاده من جهه احتمال عدم

و الصحيح عدم جريان القاعده فى شىء من تلك الموارد، و ذلك لأن جملة من روايات القاعده و إن كانت مطلقه يمكن التمسك بها فى الحكم بصحة الوضوء و غيره من الموارد المتقدمه، كما فى قوله: «كل ما مضى من صلاتك و طهورك فذكرته تذكراً فأمضه» (١) و قوله: «كل ما شككت فيه مما قد مضى فأمضه كما هو» (٢) لأن مقتضى إطلاقهما جريان القاعده فى الموارد المتقدمه للشك فيما مضى من طهوره و صلاته، إلا أن فى بينها روايتين لا مناص من تقييد المطلقات بهما، و هما معتبره بكبير المشتمله على قوله: «هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك» (٣) و روايه اخرى وارده فى الصلاه

(١) تقدم ذكره فى المسأله السابقه.

(٢) تقدم ذكرها فى مسأله ٤٥ ص ١١٥.

(٣) تقدم ذكرها فى مسأله ٤٥ ص ١١٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٣٠

[مسأله ٤٩ إذا تيقن أنه دخل فى الوضوء و أتى ببعض أفعاله و لكن شك فى أنه أتمه]

[٥٨٨] مسأله ٤٩: إذا تيقن أنه دخل فى الوضوء و أتى ببعض أفعاله و لكن شك فى أنه أتمه على الوجه الصحيح أو لا، بل عدل عنه اختياراً أو اضطراراً الظاهر عدم جريان قاعده الفراغ (١) فيجب الإتيان به، لأن مورد القاعده ما إذا

المتضمنه لقوله (عليه السلام): لأنه حينما يصلّى كان أقرب إلى الحق منه بعدها «١» لدلالتهما على اختصاص القاعده بما إذا شك المكلف فى صحه عمله و فساده من جهه احتمال نقصانه أو زيادته غفله أو نسياناً، فلا يدرى أن ما أتى به كان مطابقاً للمأمور به أو مخالفاً له فتجرى القاعده فى حقه، لأنه بطبعه أذكر حال العمل من حال شكّه و ظاهر حاله أنه أتى به مطابقاً للمأمور به.

و أما إذا كانت صورته العمل محفوظه عنده

و كان حاله بعد العمل حاله حال العمل بمعنى أنه لا يحتمل البطلان من ناحيه عمله لعلمه بما أتى به و إنما كان شكّه من جهه فعل المولى و أمره قبل العمل و بعده، فلا تجرى القاعده فى حقه لأنها مختصه بما إذا احتمل البطلان من جهه غفلته أو نسيانه، لقوله (عليه السلام): هو حينما يتوضأ أذكر منه. و لا يأتي فى موارد العلم بعدمهما و احتمال البطلان من جهه أمر الشارع و عدمه. و بهاتين الروايتين يقيّد الإطلاقات فلا يمكن الحكم بجريان القاعده فى أمثال هذه الموارد. و ممّا ذكرناه فى هذه المسأله ظهر الحال فى المسأله الآتية فلاحظ.

(١) و ذلك لما مرّ من اختصاص القاعده بما إذا احتمل الأذكريه فى حقه حال العمل إلّا أنه يحتمل الغفله و النسيان أيضاً، فيدفع احتمالهما بأن مقتضى الطبع الأولى كونه أذكر و ملتفتاً إلى ما يأتي به فهو غير غافل و لا ناس، و أما إذا علم بعدم غفلته أو نسيانه إلّا أنه احتمل ترك شىء من عمله متعمداً اختياراً أو بالاضطرار كما مثل به فى المتن فكونه أذكر حال العمل لا يدفع احتمال تركه العمدى، فلا تجرى القاعده فى

(١) و هى روايه محمّد بن مسلم عن أبى عبد الله (عليه السلام) و فيها: «... و كان حين انصرف أقرب إلى الحق منه بعد ذلك». الوسائل ٨: ٢٤٦/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٢٧ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٣١

علم كونه بانياً على إتمام العمل و عازماً عليه إلّا أنه شاك فى إتيان الجزء الفلانى أم لا و فى المفروض لا يعلم ذلك. و بعبارة اخرى مورد القاعده صورته احتمال عروض النسيان

[مسألة ٥٠: إذا شك في وجود الحاجب و عدمه قبل الوضوء أو في الأثناء وجب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه]

[٥٨٩] مسأله ٥٠: إذا شك في وجود الحاجب و عدمه (١) قبل الوضوء أو في الأثناء وجب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه «١» إن لم يكن مسبقاً بالوجود، وإلا وجب تحصيل اليقين و لا يكفي الظن،

حقه، بل مقتضى الاستصحاب و أصالة الاشتغال وجوب الإعادة.

و العجب من الماتن (قدس سره) أنه كيف صرح بعدم جريان القاعده في هذه الصوره و صرح بجريانها في المسأله السابقه، مع أنه لا وجه للمنع عن جريانها في المقام إلا اختصاصها بموارد احتمل فيها الترك غفله أو نسياناً و معه لا بد من المنع في المسأله المتقدمه أيضاً، لعدم كون الشك فيها راجعاً إلى عمله غفله أو نسياناً، اللهم إلا أن يقال إنه (قدس سره) يرى اختصاص القاعده بموارد احتمال الغفله و النسيان إلا أنه أعم من احتمال نسيان جزء أو شرط أو نسيان الحكم.

الشك في وجود الحاجب

(١) تقدمت هذه المسأله مفضيلاً و بينا أن الوجه في وجوب تحصيل اليقين أو الاطمئنان بعدم الحاجب هو عدم جريان الاستصحاب في نفى الحاجب و عدمه، لأنه مما لا أثر شرعي له، إذ الأثر مرتب على وصول الماء إلى البشره، كما أن دعوى السيره على عدم الاعتناء بالشك في الحاجب غير مسموعه لعدم ثبوت السيره على ذلك أولاً، و على تقدير تسليمها لم نحرز اتصالها بزمانهم (عليهم السلام) لاحتمال أنها

(١) مرّ أنه لا اعتبار بالظن ما لم يصل إلى مرتبه الاطمئنان، و معه لا فرق في اعتباره بين كون الشئ مسبقاً بالوجود و عدمه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٣٢

.....

نشأت عن فتوى بعض العلماء «١». إلا أنه (قدس سره) إنما كررها في المقام لما فيها

من الخصوصيه الزائده، و هي أنه فضيل بين ما إذا احتمل وجود الحاجب و كان له حاله سابقه وجوديه فحكم حينئذ بوجوب
تحصيل اليقين أو الاطمئنان بعده، و ما إذا احتمل وجوده و لم تكن له حاله سابقه وجوديه كما إذا احتمل أصابه قطره من القير
لمواضع غسله أو وضوئه فحكم حينئذ بكفايه كل من اليقين و الاطمئنان بالعدم و الظن به.

و هذه التفرقه مبنيه على دعوى تحقق السيره المتشريع على عدم الاعتناء باحتمال وجود الحاجب فيما إذا لم يكن مسبقاً
بالوجود و قد ظنّ عدمه، و لا وجه لها غيرها لأن الاستصحاب غير معتبر عنده (قدس سره) و إلّا لجرى استصحاب عدمه حتى
فيما لم يظن بعدمه، و حينئذ يتوجه عليه أن السيره غير محرزه، و على تقدير تسليمها لم نحرز اتصالها بزمان المعصومين (عليهم
السلام) فالصورتان سواء فيما ذكرناه.

و يدلّ على ذلك مضافاً إلى الاستصحاب المقتضى للحكم بعدم وصول الماء إلى البشره و قاعده الاشتغال الحاكمه بعدم سقوط
التكليف بالوضوء صحيحه على بن جعفر الدالّه على أن المرأه لا بدّ من أن تحرك الدمليج و أسوارها حتى تتيقن بوصول الماء
تحتهما «٢» و إن كان موردها الشك في حاجبيه الموجود دون الشك في وجود الحاجب إلّا أنك عرفت عدم الفرق بين
الصورتين.

و قد بيّنا سابقاً في مسائل الشك في الحاجب أن ما ورد في ذيل الصحيحه من السؤال عن حكم الخاتم الضيق و قوله (عليه
السلام): إن علم بعدم وصول الماء تحته فليتزعه، غير معارض لصدرها نظراً إلى أن مفهوم الذيل أنه إذا لم يعلم بالحاجبيه و
شك فيها لم يجب عليه النزاع و تحصيل اليقين بالوصول، و ذلك لأن حكم الشك في

الحاجيه قد ظهر من صدر الصحيحه، حيث دلّ على وجوب تحصيل اليقين بوصول

(١) شرح العروه ٥: ٧٢.

(٢) الوسائل ١: ٤٦٧/ أبواب الوضوء ب ٤١ ح ١. و تقدّم ذكرها في مبحث الشك في الحاجب في مسائل الوضوء، شرح العروه ٥: ٧٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٣٣

و إن شكّ بعد الفراغ في أنه كان موجوداً (١) أم لا بنى على عدمه «١» و يصح وضوءه، و كذا إذا تيقّن أنه كان موجوداً و شكّ في أنه أزاله أو أوصل الماء تحته أم لا (٢)، نعم الحاجب الذي قد يصل الماء تحته و قد لا يصل إذا علم أنه لم يكن ملتفتاً إليه حين الغسل و لكن شك في أنه وصل الماء تحته من باب الاتفاق أم لا يشكل جريان قاعده الفراغ فيه، فلا يترك الاحتياط بالإعاده «٢»

الماء تحت الدمليج و السوار علم حاجبيتهما أم كانت مشكوكه، و معه لا بدّ من حمل الذيل على إرادته علم المكلف بعدم وصول الماء تحت الخاتم مع تحريكه لأنه ضيق كما في الروايه، و حينئذ حكم بوجوب نزعته حتى يصل الماء تحته، و ذلك لئلا يلزم التكرار في الروايه، فلا دلالة في ذيلها على عدم وجوب الفحص عند عدم العلم بالحاجيه. هذا كلّ فيما إذا شك في الحاجب في أثناء الوضوء.

الشكّ في الحاجب بعد الفراغ

(١) بنى على عدمه لقاعده الفراغ فيما إذا احتمل من نفسه التفاته إلى شرائط الوضوء التي منها عدم الحاجب في أثناء وضوئه و إحرازه.

الشكّ في إزاله الحاجب

(٢) أيضاً لقاعده الفراغ إذا احتمل من نفسه الالتفات و إحراز الشروط بلا فرق في ذلك بين كونه معلوم الحاجيه على تقدير عدم إزالته و كونه محتمل الحاجيه،

و أما إذا علم بغفلته عن اشتراط عدم الحاجب فى الوضوء فجرىان القاعده حينئذ و عدمه مبنيان على النزاع فى أن معتبره بكير بن أعين المشتمله على قوله (عليه السلام): لأنه حينما يتوضأ أذكر منه حينما يشك «(٣)» و ما ورد فى الصلاه من أنه حينما يصلّى كان أقرب

(١) هذا مع احتمال الالتفات حال العمل و إلا فلا تجرى القاعده.

(٢) بل الظاهر وجوبها فيه و فى نظائره الآتية.

(٣) الوسائل ١: ٤٧١/ أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٣٤

.....

إلى الحق منه بعده «(١)» هل هما تعليان و مقيدتان لإطلاقات الأخبار حتى يختص جريان القاعده بما إذا احتمل من نفسه الذكر و الالتفات إلى الشرائط و الأجزاء حال الوضوء و لكنه يشك و يحتمل غفلته عن بعضها أو نسيانها، فلا تجرى مع العلم بالغفله حال الامتثال و انحفاظ صورته العمل عنده و إنما يحتمل صحّحه عمله من باب المصادفه الاتفاقيه.

أو أنهما كالحكمه للقاعده نظير سائر الحكم المذكوره فى الروايات، نظير التحفّظ على عدم اختلاط المياه فى تشريع العده مع أنها واجبه فى مورد العلم بعدم اختلاط المياه، و كظافه البدن التى هى حكمه فى استحباب غسل الجمعه مع ثبوت استحبابه حتى مع نظافه البدن. و عليه فيصح التمسك بإطلاق الروايات فى جميع موارد الشك فى الصحّحه حتى الشك فى متعلق الأمر و لو مع العلم بالغفله حال العمل إلا فى صورته الشكّ فى وجود الأمر كما إذا شك فى دخول الوقت بعد الصلاه، إذ مع عدم إحراز الأمر لا- معنى للصحّحه و الفساد لأنهما عبارتان عن مطابقه المأتى به للأمر به و مخالفته إذن الإطلاقات باقيه بحالها فتجرى القاعده مع العلم

بالغفلة أيضاً كما ذهب إليه بعضهم. وقد ذكرنا في محلّه أنهما تعليلان و لا مناص من تقييدهما للمطلقات «٢»، و معه تختص القاعده بما إذا احتمل الالتفات حال العمل.

و أما موثقه الحسين بن أبي العلاء المشتمله على أمره (عليه السلام) بتحويل الخاتم في الغسل و بإدارته في الوضوء و قوله (عليه السلام): «فإن نسيت حتى تقوم في الصلاة فلا آمرك أن تعيد الصلاة» «٣» حيث يقال كما قيل من أنها تدل على جريان قاعده الفراغ مع العلم بالغفلة و النسيان في حال العمل، لقوله (عليه السلام): فإن نسيت أى التحويل أو الإداره في الغسل و الوضوء لا آمرك بإعادة الصلاة. فيدفعه أن الاستدلال بالموثقه مبني على أن تكون ناظره إلى صورته الشك في وصول الماء تحت

(١) الوسائل ٨: ٢٤٦/ أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٢٧ ح ٣.

(٢) مصباح الأصول ٣: ٣٠٦.

(٣) الوسائل ١: ٤٦٨/ أبواب الوضوء ب ٤١ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٣٥

و كذا إذا علم بوجود الحاجب المعلوم أو المشكوك حجه و شك في كونه موجوداً حال الوضوء أو طراً بعده (١) فإنه يبنى على الصحه إلا إذا علم أنه في حال الوضوء لم يكن ملتفتاً إليه فإن الأحوط الإعادة حينئذ.

الخاتم في الغسل و الوضوء. و ليس في الروايه سؤالاً و جواباً ما يدل على كونها ناظره إلى ذلك بوجه، فإن الظاهر أنها بصدد بيان استحباب تحويل الخاتم في الغسل و إدارته في الوضوء حتى مع العلم بوصول الماء تحته. و يدل عليه اختلاف البيان في الغسل و الوضوء، حيث أمر بالتحويل في الأول و بالإداره في الثاني، فلو لم يكن لشيء منهما خصوصيه بل كان الغرض مجرد

وصول الماء إلى البشره و تحت الخاتم لم يكن للتعدد و الاختلاف فى البيان وجه صحيح، بل كان يقول (حوله) فى كليهما أو (تديره) فيهما و لم يكن ينبغى التكلم به للإمام (عليه السلام)، فمنه يظهر أن لهما خصوصيه و هى لا- تكون إلّا على وجه الاستحباب.

و يؤيد ما ذكرناه ما عن المحقق فى المعتبر من أن مذهب فقهاءنا استحباب تحويل الخاتم فى الغسل و الإدارة فى الوضوء «(١)»، و ذلك للاطمئنان بأنهم استندوا إلى هذه الموثقه، و إلّا فأى دليل دلّهم على استحباب التحويل فى أحدهما و الإدارة فى الآخر. فالموثقه إما ظاهره فيما ادعيناها و إما أنها مجمله فلا ظهور لها فى إرادته الشك فى وصول الماء تحت الخاتم بوجه. فالصحيح كما هو ظاهر الروايتين أن الجملتين تعليان و بهما يتقيد المطلقات و يختص جريان القاعده بموارد احتمال الذكر و الالتفات.

(١) بأن كان تأريخ وضوئه معلوماً و كان تأريخ الحاجب مجهولاً و شك فى أنه هل طرأ الحاجب قبله أم بعده، فإن احتمل الالتفات إلى ذلك حال وضوئه تجرى القاعده فى وضوئه و يحكم بصحته، و أما إذا علم بغفلته فجريان القاعده و عدمه مبنيان على الخلاف المتقدم آنفاً.

(١) لاحظ المعتبر ١: ١٦١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٣٦

[مسأله ٥١: إذا علم بوجود مانع و علم زمان حدوثه و شك فى أنّ الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده بينى على الصحه]

[٥٩٠] مسأله ٥١: إذا علم بوجود مانع و علم زمان حدوثه و شك فى أنّ الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده (١) بينى على الصحه لقاعده الفراغ إلّا إذا علم عدم الالتفات إليه حين الوضوء فالأحوط الإعاده حينئذ.

[مسأله ٥٢: إذا كان محل وضوئه من بدنه نجساً فتوضاً و شك بعده فى أنه طهره ثمّ توضاً أم لا بنى على بقاء النجاسه]

[٥٩١] مسأله ٥٢: إذا كان محل وضوئه من بدنه نجساً فتوضاً و شك بعده فى أنه طهره ثمّ توضاً أم لا بنى على بقاء النجاسه فيجب غسله لما يأتى من الأعمال، و أما وضوءه فمحكوم بالصحه عملاً بقاعده الفراغ إلّا مع علمه بعدم التفاته حين الوضوء إلى الطهاره و النجاسه، و كذا لو كان عالماً بنجاسه الماء الذى توضاً منه سابقاً على الوضوء و يشك فى أنه طهره بالاتصال بالكر أو بالمطر أم لا فإن وضوءه محكوم بالصحه و الماء محكوم بالنجاسه و يجب عليه غسل كل ما لاقاه، و كذا فى الفرض الأوّل يجب غسل جميع ما وصل إليه الماء حين التوضؤ أو لاقى محلّ الوضوء مع الرطوبه (٢).

إذا شكّ فى تقدّم الوضوء على حدوث الحاجب

(١) عكس المسأله المتقدّمه فقد علم بتأريخ المانع كالتقير الذى علم بالتصاقه ببعض أعضائه أول الزوال و شك فى أن وضوءه هل كان قبله أم بعده، و حكمه حكم المسأله السابقه بعينها.

إذا توضّأ فشكّ فى أنّه هل طهّر المحل قبله؟

(٢) إذا احتمل الالتفات إلى اشتراط طهاره البدن أو الماء فى صحّه الوضوء و إحرازها حال الوضوء فهل تثبت بها لوازماتها فيحكم بطهاره بدنه أو الماء و طهاره كل ما لاقاهما، أو لا يثبت بالقاعده إلّا صحّه الوضوء فحسب، و أما البدن و الماء فهما باقيا على نجاستهما بالاستصحاب كما أن ملاقيهما ملاقى النجس؟

قد يقال: إن هذا النزاع مبنى على أن القاعده

أماره حتى تثبت بها لوازمها أو أنها

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٣٧

[مسألة ٥٣: إذا شك بعد الصلاة في الوضوء لها و عدمه بنى على صحتها]

[٥٩٢] مسألة ٥٣: إذا شك بعد الصلاة في الوضوء لها و عدمه بنى على صحتها (١) لكنّه محكوم ببقاء حدثه (٢) فيجب عليه الوضوء للصلاة الآتية، و لو كان الشكّ في أثناء الصلاة وجب الاستئناف بعد الوضوء (٣)

أصل فلا تكون حجّه في مثبتاتها. إلّا أنا تعرضنا لذلك في بحث الأصول و قلنا إن ذلك ممّا لا أساس له، لأن الأصل و الأماره بيان في عدم حجيتها في لوازماتها إلّا في خصوص الأمارات اللفظية و ما يرجع إلى مقوله الحكايه و الإخبار كما في الإقرار و البيّنه و الخبر، فإنها كما تكون حجّه في مداليلها المطابقه كذلك تكون حجّه في مداليلها الالتزاميه، التفت المخبر إلى الملازمه أم لم يلتفت، كان مقراً بها أم منكرّاً للملازمه رأساً «١». و عليه فلا تثبت بقاعده الفراغ في المقام غير صحّه الوضوء، و مقتضى الاستصحاب بقاء البدن و الماء على نجاستهما فيحكم بنجاسه كل ما لاقاهما.

الشك في الوضوء بعد الصلاة أو في اثنائها

(١) لقاعده الفراغ في الصلاة.

(٢) لأن القاعده لا تثبت لوازمها كالحكم بطهاره المكلف في مفروض المسأله. و هل تجرى قاعده التجاوز في نفس الوضوء أو لا تجرى؟ يظهر الحال في ذلك مما يأتي في المسأله الآتية إن شاء الله.

(٣) لأن مقتضى قاعده الفراغ و إن كان هو الحكم بصحّه الأجزاء المتقدمه من الصلاة لأنها ممّا قد تجاوز عنه و هي قد مضت، إلّا أنها لا تثبت الطّهارة حتى تصحّ الأجزاء الواقعه بعد شكّه، فلا بدّ من أن يحصل الطّهارة لتلك الأجزاء الآتية و للكون الذي شكّ فيه في الطّهارة، فإن الطّهارة كما أنها شرط

فى أجزاء الصلاة كذلك شرط فى الأكوان المتخلله بين أجزاءها، و بما أن ذلك الكون مما لا يمكن تحصيل الطهارة فيه

(١) مصباح الأصول ٣: ٢٦٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٣٨

و الأحوط الإتمام مع تلك الحالة ثم الإعادة بعد الوضوء (١).

يحكم بطلان صلاته و استئنافها بعد تحصيل الطهارة، و لا يمكن إحرازها بالقاعده لعدم تحقق التجاوز على الفرض.

(١) و منشأ احتمال جريان قاعده التجاوز فى نفس الوضوء و معه يجب إتمام الفريضة فيحرم قطعها. و الكلام فى ذلك يقع فى مقامين:

أحدهما: فى أن هذا الاحتياط هل له منشأ صحيح؟

و ثانيهما: فى أن قاعده التجاوز هل تجرى فى نفس الوضوء أو لا؟

أمّا المقام الأول: فالصحيح أنه لا منشأ صحيح لهذا الاحتياط، لأن الدليل على حرمة قطع الفريضة لو كان فإنما هو الإجماع لو تم، و مورده ما إذا كانت الفريضة مما يأتى به المكلف فى مقام الامتثال مكثفياً بها من غير إعادتها، ففى مثله يمكن القول بحرمة القطع على تقدير تماميه الإجماع، و أما إذا لم يكن المكلف مكثفياً بها فى مقام الامتثال بل بنى على استئنافها فأى دليل دلّ على لزوم إتمامها بعد عدم تحقق الإجماع إلّا فى العباده المأتى بها فى مقام الامتثال؟ فهذا الاحتياط لا منشأ له.

و أمّا المقام الثانى: فإن قلنا إن الشرط فى الصلاة إنما هو الوضوء بحسب البقاء و الاستمرار، حيث قدمنا أن الطهارة هى عين الوضوء و أن له بقاء و استمراراً فى نظر الشارع و اعتباره، و من هنا يسند إليه النقض فى الروايات كما ورد فى أن الوضوء لا ينقضه إلّا ما خرج من طرفيك «١» و أنه مما لا ينتقض إلّا بالنوم و غيره من

النواقض بل قد صرّح ببقائه في بعض الأخبار كما في صحيحه زواره حيث ورد أن الرجل ينام و هو على وضوء «٢». أو قلنا إن الشرط فيها الطّهارة المسببه عن الوضوء كما هو المعروف عندهم حيث يعدّون الطّهارة من مقارنات الصلاه كالاستقبال، فلا ينبغي

(١) كما في صحيحه زواره، الوسائل ١: ٢٤٨/ أبواب نواقض الوضوء ب ٢ ح ١.

(٢) الوسائل ١: ٢٤٥/ أبواب نواقض الوضوء ب ١ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٣٩

.....

الإشكال في عدم جريان القاعده في الوضوء لا في هذه المسأله و هي الشك فيّه في أثناء الصلاه و لا في المسأله السابقه و هي ما إذا شك فيّه بعد الصلاه.

و ذلك لأن الشرط و هو الوضوء أو الطّهارة المقارنه للصلاه لم يتجاوز عنه المكلف إذ التجاوز إما أن يكون تجاوزاً عن نفس الشىء و هو إنما يعقل بعد إحراز وجوده و مع الشك في وجود الشىء لا معنى للتجاوز عن نفسه، و إما أن يكون التجاوز عن محلّه و هو المعتبر في جريان القاعده التجاوز و محل الشرط المقارن إنما هو مجموع الصلاه، فإذا شكّ فيّه في أثناءها فلا يحكم بتجاوز محل الشرط فلا تجرى فيه القاعده كما لا تجرى بالإضافة إلى الصلوات الآتية إذا شكّ في الوضوء بعد الصلاه كما في المسأله المتقدمه، لوضوح عدم تجاوز محل الشرط المقارن قبل الشروع فيه أو حينه.

و أما إذا قلنا إن شرط الصلاه هو الوضوء الحدوثي بشرط عدم تعقبه بالحدث، فهل تجرى قاعده التجاوز في الوضوء حينئذ عند الشك فيّه في أثناء الصلاه أو بعدها باعتبار أنه من الشرط المتقدم و هو مما قد تجاوز محلّه أو لا تجرى؟

التحقيق هو الثاني، و

ذلك لأن الأمر الشرعى لا يتعلق بالشرط أبداً وإنما يتعلق بذات المشروط المتقيد بالشرط كالصلاه المتقيد بالوضوء ولا يتعلق بنفسه، و عليه فلا محل شرعى للشرط حتى يقال إن محله قد مضى. نعم للصلاه المقيد بالشرط محل شرعى دون شرطها، لأنه ليس كالأجزاء المتعلقة للأمر شرعاً كالركوع إذا شك فيه و هو ساجد مثلاً حتى يقال إن محله قد مضى و تجاوز، نعم يجب إيجاد الوضوء قبل الصلاه عقلاً لتحصيل التقيد المأمور به فى الصلاه إلما أنه لا محل شرعى له حتى لو قلنا بوجود مقدمه الواجب، لأن الوجوب المقدمى لا أثر له و ليس كالوجوب الضمنى المتعلق بالأجزاء.

و هذا نظير ما ذكرناه فى الشك فى الإتيان بصلاه الظهر و هو فى صلاه العصر، حيث منعنا عن جريان قاعده التجاوز فى صلاه الظهر لأنها مما لا محل له شرعاً، نعم تجب أن تكون صلاه العصر بعد صلاه الظهر و أما أن صلاه الظهر تجب أن تكون قبل

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٤٠

[مسأله ٥٤: إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءاً أو شرطاً أو أوجد مانعاً ثم تبدل يقينه بالشك يبنى على الصحه]

[٥٩٣] مسأله ٥٤: إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءاً أو شرطاً أو أوجد مانعاً ثم تبدل يقينه بالشك يبنى على الصحه عملاً بقاعده الفراغ (١) و لا يضرها اليقين بالبطلان بعد تبدله بالشك، و لو تيقن بالصحه ثم شك فيها فأولى بجريان القاعده (٢).

العصر بأن يكون محلها قبل صلاه العصر فلا، و من هنا لو صلى الظهر و لم يأت بصلاه العصر أصلاً وقعت الظهر صحيحه و إن لم تقع قبل العصر، إذ لا عصر على الفرض «١». و نظير الدخول فى التعقيبات المستحبه، حيث إن الدخول فى المستحب إذا كان كافياً فى صدق تجاوز المحل لا

نلتزم بجريان القاعده فى الصلاه فيما إذا شكّ فيها و هو فى التعقيبات، و ذلك لأنّ التعقيب و إن كان محله الشرعى بعد الصلاه إلّا أن الصلاه ليس محلها قبل التعقيب حتى يقال إن محلها مما مضى و تجاوز حتى تجرى القاعده فى الصلاه.

فتحصل أن قاعده التجاوز لا مجرى لها فى الوضوء قلنا بأنه شرط مقارن للصلاه أم أنه شرط متقدّم مشروطاً بأن لا يتعقبه حدث، فعلى ما ذكرناه يرفع اليد عما بيده من الصلاه و يحصل الوضوء ثمّ يستأنف الصلاه.

إذا تيقن بالخلل بعد الوضوء ثمّ تبدّل يقينه بالشكّ

(١) للشكّ فعلاً فى صحّحه عمله الماضى و فساده و عدم اليقين بفساده بالفعل، و لا دليل على حجّيه اليقين بحدوثه إذ لم يثبت اعتبار قاعده اليقين، و لا يقين بالفساد بحسب البقاء لتبدّله بالشكّ على الفرض.

(٢) و لعلّه أراد الأولويه بحسب مقام الثبوت، لأنّ القاعده لو جرت مع القطع بالفساد سابقاً لجزت مع القطع بالصحّحه سابقاً بطريق أولى. و أما الأولويه بحسب مقام الإثبات فلا، لأنّ شمول القاعده لكلتا صورتين بالإطلاق.

(١) يأتى فى المسأله [٢٠٢٥]، كذا ذكره فى مصباح الأصول ٣: ٣١٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٤١

[مسأله ٥٥: إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى أو شكّ فى ذلك فأنتى به و تمّم الوضوء]

[٥٩٤] مسأله ٥٥: إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى أو شكّ فى ذلك فأنتى به و تمّم الوضوء ثمّ علم أنه كان غسله يحتمل الحكم ببطلان الوضوء (١) من جهه كون المسحات أو بعضها بالماء الجديد، لكن الأقوى صحّته لأنّ الغسله الثانى مستحبّه على الأقوى حتى فى اليد اليسرى، فهذه الغسله كانت

(١) لو علم بعدم غسل اليسرى و بعد الإتمام علم بغسلها الصحيح هو التفصيل فى المسأله كما أفاده الماتن (قدس سره) حيث إنه

لو كان قبل غسل يده اليسرى بعد الشك قد غسلها بالغسله الوجوبيه و الغسله الاستحبابيه، بحيث كان غسلها بعد الشك من الغسله الثالثه التي هى محرمه و بدعه فلا- مناص من الحكم ببطلان وضوئه، و ذلك لأنها و إن لم تحرم عليه تكليفاً حيث لم تصدر بالعمد و الالتفات إلا أنها موجب للبطان لا محاله، لما مرّ من أن المسح يعتبر أن يكون بالبله الوضوئيه الباقيه فى اليد، و البله التى مسح بها فى مفروض المسأله ليست من بله الوضوء بل بله غسل خارجى محرم فيبطل وضوءه.

و أما إذا كان غسلها قبل غسلها بعد الشك غسله واحده وجوبيه، بحيث كان غسلها بعد الشك من الغسله الثانيه المستحبه فى الوضوء فيحكم بصحّه وضوئه، لأن البله حينئذ من بله الغسله الوضوئيه المستحبه، و لا يحتمل فيه البطلان إلا من جهتين:

إحداهما: أن ما أتى به من الغسله كانت مستحبه و هو قد أتى بها بعنوان الوجوب. إلّا أنك عرفت فيما سبق أن الوجوب و الاستحباب لا يتميزان إلا بانضمام الترخيص فى الترك إلى الأمر و عدمه، و إلا فالمنشأ فيهما فى نفسهما شىء واحد فقد تخيل وجوبه و كان مستحباباً واقعاً فهو من الخطأ فى التطبيق غير المضر فى صحّه العمل. و قد أسلفنا سابقاً أن الأمر فى هذه الموارد أمر واحد شخصى غير قابل للتقييد حتى يأتى به مقيداً بالاستحباب أو الوجوب، بل غايه ما هناك أنه أتى به بداعى الوجوب ثم تبيّن استحبابه فهو من تخلف الداعى غير المبطل للعباده. و بعبارة اخرى: أن العباده يعتبر

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٤٢

مأموراً بها فى الواقع فهى محسوبه من الغسله المستحبه، و لا يضربها تيه الوجوب،

لكن الأحوط إعادة الوضوء لاحتمال اعتبار قصد كونها ثانيه في استحبابها، هذا و لو كان آتياً بالغسله الثانيه المستحبه و صارت هذه ثالثه تعين البطلان لما ذكر من لزوم المسح بالماء الجديد.

فيها إتيان ذات العمل و إضافتها إلى الله، و المفروض أنه أتى بذات الغسله الثانيه و قد أضافها إلى الله سبحانه على الفرض و معه يحكم بصحتها.

و ثانيتهما: أنا نحتمل أن يكون متعلق الأمر الاستجابى خصوص الغسله الثانيه التي قصد بها عنوان الغسله الثانيه و أنه لم يتعلق بطبيعي الغسله الثانيه، و حيث إنه لم ينو بها و لم يقصد بها الغسله الثانيه فلم تقع مصداقاً للمستحب كما أنها ليست مصداقاً للواجب فتقع باطله، و المسح بها مسح ببله ماء خارجي فيحكم ببطلان الوضوء.

و هذا المعنى و إن كان محتملاً في نفسه إلا أنه مردود:

أولاً: بإطلاقات الأخبار الآمره بالغسله الثانيه استحباباً، لأن مقتضى إطلاقها أن كل غسله كانت مصداقاً للغسله الثانيه في الخارج محكوم بالاستحباب قصد بها عنوانها أم لم يقصد.

و ثانياً: لو أغمضنا النظر عن إطلاق الأدله فمقتضى البراءه عدم اعتبار قصد عنوان الثانيه في الغسله الثانيه المستحبه في الوضوء، و ذلك لا- بإجراء البراءه في المستحب ليقال إنكم منعتم عن جريانها في المستحبات حيث لا ضيق فيها، بل بإجرائها عن تقييد متعلق الأمر الوجوبى و هو الوضوء بعدم غسله ثانيه لم يقصد بها عنوانها حتى توجب بطلانه، فالغسله الثانيه غير مبطله للوضوء قصد بها عنوانها أم لم يقصد، فلا محاله تكون متصفه و محكومه بالاستحباب و البله بله غسله استحبابيه فلا يكون موجباً لبطلان الوضوء، و إن كان الأحوط إعادة الوضوء للاحتمال المذكور.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٤٣

[فصل فى أحكام الجائر]

إشارة

فصل فى أحكام

الجبائر و هي الألواح الموضوعه على الكسر و الخرق و الأدويه الموضوعه على الجروح فصل فى أحكام الجبائر

إن من كان على موضع من مواضع وضوئه كسر أو قرح أو جرح و قد وضع عليه جبيره يجب أن يمسح على الجبيره على تفصيل يأتي عليه الكلام إن شاء الله تعالى. و قبل الشروع فى مسائل الجبيره ننبه على أمور.

تنبيهات المسأله:

الأول: أن مقتضى القاعده الأوليه وجوب التيمم على من لم يتمكن من الوضوء أو الغسل، لثبوت بدليته عنهما بالكتاب و السنه، لأن التراب أحد الطهورين و قد قال الله سبحانه فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً «١» فلولاً- الأخبار الوارده فى كفايه غسل الجبيره أو مسحها لحكمنا بانتقال الفريضة حينئذ إلى التيمم لعجز المكلف عن الوضوء أو الغسل، و إنما رفعنا اليد عن ذلك بالأدله الداله على كفايه مسح الجبيره، و عليه فلا بد من الاقتصار على كل مورد ورد فيه الدليل بالخصوص على كفايه المسح على الجبيره، و فى غيره لا مناص من الحكم بوجوب التيمم كما عرفت.

نعم لو قلنا بتماميه قاعده الميسور و أن الميسور من كل شىء لا يسقط بمعسوره لانعكس الحال فى المقام و كان مقتضى القاعده الأوليه تعين مسح الجبيره من غير أن يجب عليه التيمم، لأن الطهاره المائيه متقدمه على الطهاره الترابيه، و حيث إن المكلف

(١) النساء ٤: ٤٣، المائده ٥: ٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٤٤

و القروح و الدمامل، فالجرح و نحوه إما مكشوف أو مجبور، و على التقديرين إما فى موضع الغسل أو فى موضع المسح، ثم إما على بعض العضو أو تمامه أو تمام الأعضاء، ثم إما يمكن غسل المحل أو مسحه أو لا يمكن، فإن

متمكن من الوضوء الناقص فلا يسقط وجوب الميسور منه بتعذر المعسور منه، لأن المتعذر إنما هو مسح جميع الأعضاء و أما مسح بعضها فلا، فالوضوء الناقص منزل منزله الوضوء التام بتلك القاعده. فمقتضى القاعده الأوليه فى موارد الجبيره هو الوضوء الناقص و مسح الجبيره من غير أن تنتقل الفريضة إلى التيمم، لتأخر الطهارة الترايبه عن الطهارة المائيه.

إلما أنا ذكرنا فى محلّه أن الأخبار الوارده فى تلك القاعده غير تامّه للمناقشه فى سندها أو فى دلالتها «١»، نعم فى العمومات الانحلاليه لا مناص من الالتزام بتلك القاعده إلا أنه لا من جهه ثبوتها تعبدًا بل من جهه ثبوتها عقلاً، لاستقلال العقل بأن وجوب امتثال كل حكم إنما يتبع قدره المكلف لمتعلقه لا لقدرته على متعلق حكم آخر، فإذا كان زيد مديوناً لعمر و خمسه دراهم و لم يتمكن إلما من ردّ درهم واحد وجب ردّه لتمكّنه من امتثال الأمر برده و إن لم يتمكن من امتثال الأمر برد غيره من الدراهم، و هكذا فى غيره من موارد الانحلال. و أمّا فى المركبات و المقيّدات فلم يقدّم دليل على وجوب مقدار منهما إذا تعذر بعض أجزائها.

نعم لو تمّت روايه عبد الأعلى مولى آل سام فى رجل عثر فوق ظفروه و جعل على إصبعه مراره كيف يمسحها؟ قال: يعرف حكم هذا و أشباهه من كتاب الله سبحانه و هو قوله **لَمَّا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَسَّحَ عَلَى المَرَارَةِ** «٢»، لقلنا بثبوت قاعده الميسور و لو فى خصوص الوضوء، و ذلك لأن المتعذر إنما هو خصوصيه المسح على البشره و أمّا مطلق المسح فهو غير متعذر فى مورد الروايه، و من هنا أمره بالمسح

(٢) الوسائل ١: ٤٦٤/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٤٥

.....

□

على المراره وقال: إنه و أشباهه يعرف من كتاب الله. فتدلّ على أن الوظيفة في جميع هذه الموارد هو المسح على الجبيرة من دون أن ينتقل الأمر إلى التيمم. إلّا أن الرواية ضعيفه السند كما أن دلالتها كذلك، وذلك لأن المسح على المراره مما لا يعرف من كتاب الله قطعاً، لأن العرف لا يرى المسح على المراره ميسوراً من المسح على البشره بل يراهما متعديداً، و من هنا لو تعذر المسح على الجبيرة و المراره أيضاً لم يتوهم أحد وجوب المسح على الحائط مثلاً بدعوى أن المتعذر إنما هو خصوصيه المسح على المراره و أمّا أصل المسح و لو بالمسح على الجدار فهو أمر ممكن، و لعله ظاهر، و إنما يعرف منه سقوط الأمر بمسح البشره لتعذره و أمّا أن المسح على المراره واجب فمما لا يمكن استفادته من الكتاب، فقله (عليه السلام): امسح على المراره. على تقدير صحه الروايه حكم خاص أنشأه الإمام (عليه السلام) في مورده، و لا دليل على التعدي منه إلى غيره.

فالمحصل من ذلك: أن مقتضى القاعده الأوليه في موارد الجبيرة هو التيمم، ففي كل مورد ثبت كفايه غسل الجبيرة أو المسح عليها فهو و إلّا فلا بدّ من الحكم بوجوب التيمم بمقتضى الكتاب و السنّه.

الأمر الثاني: أن في موارد الجبيرة إذا أمكن غسل البشره أو مسحها برفع الجبيرة من غير أن يكون في وصول الماء إليها ضرر و لا في رفع الجبيرة و شدّها حرج و مشقه، فلا إشكال في وجوب غسل البشره أو مسحها برفع الجبيرة بمقتضى أدلّه وجوبهما، فإن الأخبار

الوارده فى الجبائر الأمره بالمسح على الجبیره إنما هى فىما إذا كان فى وصول الماء إلى البشره ضرر متوجه إلى المكلف، و مع عدمه فلا تشمله الأخبار فىتعین غسلها و لعله ظاهر.

و أما إذا كان فى حل الجبیره و شدّها مشقّه و لم يكن فى وصول الماء إلى البشره ضرر، فهل يكفى جعل موضع الجبیره فى الماء و ارتماسه فىه حتى يصل الماء إلى تحتها و هو البشره أو لا بدّ من المسح على الجبیره؟ أما إذا كانت الجبیره فى مواضع المسح فجعل موضع الجبیره فى الماء مما لا إشكال فى عدم كفايته، لأن الواجب هو المسح

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٤٦

بلا مشقّه و لو بتكرار الماء علىه حتى يصل إليه لو كان علىه جبیره أو وضعه «١» فى الماء حتى يصل إليه بشرط أن يكون المحل و الجبیره طاهرين أو أمكن تطهيرهما و جب ذلك، و إن لم يمكن إما لضرر الماء أو للنجاسه و عدم إمكان التطهير «٢»

و لا يتحقق المسح بوصول الماء إلى البشره. و أما إذا كانت الجبیره فى مواضع الغسل و فرضنا تحققه برمس موضع الجبیره فى الماء بأن تحقق به مفهوم الغسل أعنى جريان الماء على البشره و لو بأدنى مرتبه منه، فظاهر جماعه و منهم الماتن (قدس سره) كفايته و وجوبه.

و التحقيق: أن غسل الموضع إذا كان ممكناً مع التحفظ على الترتيب المعتبر فى الوضوء أعنى غسل العضو من الأعلى إلى الأسفل كما إذا كان متمكناً من رفع الجبیره، فلا إشكال فى تعيينه و لزوم رفعها مقدّمه لتحقيق الغسل المعتبر فى الوضوء و كما إذا لم يكن علىه جبیره أصلاً فإنّ الغسل و إيصال الماء إلى البشره

مترتباً معتبر في الوضوء، كان على الموضوع جبيره أم لم يكن، فعلى تقدير وجودها يتعين رفعها مقدّمه. و أمّا إذا لم يمكن غسله مع الترتيب ففي كفايه وضع الموضوع على الماء و وصول الماء إلى بشره و لو مع تحقق مفهوم الغسل إشكال، لعدم حصول الترتيب المعتبر معه.

و أمّا ما قد يتوهم في المقام من الاستدلال على كفايه وضع المحل في الماء و إن فاته الترتيب المعتبر في الوضوء بموثقه عمار أو إسحاق بن عمار، حيث أسندها إلى كل منهما في الوسائل عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في الرجل ينكسر ساعده أو موضع من مواضع الوضوء فلا يقدر أن يحلّه لحال الجبر إذا جُبر كيف يصنع؟ قال: إذا أراد أن يتوضأ فليضع إناء فيه ماء و يضع موضع الجبر في الماء حتى يصل الماء إلى جلده

(١) الاكتفاء به مع عدم حصول الترتيب محل إشكال، بل الأظهر رعايه الترتيب حينئذ.

(٢) الظاهر أنه لا يجري حكم الجبيره عند عدم إمكان تطهير المحل النجس بلا ضرر في الغسل بل يتعين فيه التيمم.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٤٧

.....

و قد أجزاء ذلك من غير أن يحلّه» (١) حيث دلّت على كفايه جعل موضع الجبر في الماء مع فوات الترتيب المعتبر في الوضوء. فيدفعه: أن الروايه و إن نقلت على الكيفيه المتقدمه في الوسائل، و قال بعد نقلها: إن الشيخ رواها بهذا الاسناد عن إسحاق بن عمار مثله. إلّا أن صاحب الحقائق رواها في الحقائق على نحو آخر حيث بدل قوله: «فلا يقدر أن يحله» بقوله: فلا يقدر أن يمسح عليه» (٢). و الموجود في كتاب الشيخ في هذا الموضوع هو الثاني (٣) الذي نقله صاحب الحقائق (قدس

سرهِ). و لعل الاختلاف من جهة تعدد الروايتين و كون إحداهما عن عمار و الأخرى عن إسحاق بن عمار و صاحب الوسائل قد عثر على ما نقله الشيخ (قدس سره) في مورد آخر.

و كيف كان، فالموجود في الرواية ليس هو تعذر حل الجبيرة بل تعذر المسح على بشره، فعلى تقدير أن ما رواه صاحب الحدائق هو الأصح تدلّ الرواية على أن من لم يتمكن من غسل مواضع الغسل بمسحها كما هو العادة لبداهه عدم وجوب المسح في اليد و الساعد يجب أن يجعل موضع الجبر في الماء حتى يصل الماء إلى بشرته، و لا تنظر الرواية إلى سقوط اعتبار الترتيب وقتئذ، لأنه من الجائز أن يكون وصول الماء إلى بشره مع مراعاة الترتيب أى بغسل الأعلى إلى الأسفل. هذا كله فيما إذا تمكن من جعل موضع الجبر في الماء، و أما إذا لم يتمكن من ذلك أيضاً فلا- إشكال في تعيين غسل الجبيرة أو مسحها كما يأتي تفصيله إن شاء الله تعالى «(٤)».

الأمر الثالث: أن عدم التمكن من إيصال الماء إلى بشره يتسبب من أمور:

أحدها: تضرّر المحل بوصول الماء إليه كما هو الحال في الكسر و في أغلب الجروح و القروح. و لا إشكال حينئذ في انتقال الوظيفة إلى مسح الجبيرة، و هو الغالب في الأسئلة و الأجوبة في الروايات كما أنه مورد صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله

(١) الوسائل ١: ٤٦٥/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٧.

(٢) الحدائق ٢: ٣٨١.

(٣) التهذيب ١: ٤٢٦/ ١٣٥٤، الإستبصار ١: ٧٨/ ٢٤٢.

(٤) في ص ١٥٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٤٨

.....

(عليه السلام) الأمره بمسح الخرقه الموضوعه على القرحة إذا كان يؤذيه الماء أى يضربه «(١)».

و ثانيها: تضرّره

بتطهيره و مقدمات غسله و إن لم يتضرر بمجرد وصول الماء إليه و بنفس غسله، لأن تطهيره يتوقف على صب الماء الكثير لإزاله
الدماء و غيرها من النجاسات الموجوده فيه و هو يستلزم نفوذ الماء فيه فيتضرر به، و هذا بخلاف مجرد غسله حيث لا يتضرر به
لقلة الماء و سرعه مروره عليه. و فى هذه الصوره أيضاً لا بد من مسح الجبيرة لأن القروح و الجروح بحسب الغالب متنجسه
بالدم، و إزالته تستلزم الضرر و إن لم يكن مجرد وصول الماء إليه موجبا للضرر، و لا يوجد جرح من غير الدم إلا قليلاً هذا. على
أنه مورد صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج حيث قال: «و يدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله و لا ينزع الجبائر و يعث
بجراحته» «٢» لأنه فى مفروض المسأله لا يستطيع من غسل الجراحه، فإن مقدماته و هى إزاله نجاستها ضرريه و هى عبث و لعب
بالجراحه.

و ثالثها: نجاسه المحل من غير أن يكون غسل الجرح و لا مقدماته و هو تطهير أطرافه و نفسه ضرورياً فى حقه. و هذا يتصور
بوجوه، فقد يستند ذلك إلى ضيق الوقت بحيث لا يسع لتطهيره و غسله للوضوء. و أخرى يستند إلى قلة الماء و إن كان الوقت
متسعاً إلا أن الماء لا يسع لتطهيره ثم التوضؤ به، لأنه لو طهره لم يبق له ماء للوضوء. و ثالثه يستند إلى عدم القدره على حل
الجبيرة أو غيرها مما يمنع عن وصول الماء إلى تحته و إن كان لا يضره الماء على تقدير وصوله إليه كما فى الكسير، حيث لا
يتمكن من حل جبيرته و نزعها حتى يصل الماء تحتها، فهل يجب

عليه أن يمسح الجبيره في هذه الصورة أيضاً أو ينتقل أمره إلى التيمم؟

قد يقال بمسح الجبيره حينئذ كما عن جماعه و منهم الماتن (قدس سره) إلا أنه مما

(١) الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٢.

(٢) الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٤٩

.....

لا يمكن المساعده عليه، وذلك لأن مورد الأخبار الوارده في مسح الجبائر بين ما كان وصول الماء إلى البشره موجبا للضرر و بين ما كان مقدّمه غسلها ضرريه كما في الصورتين المتقدمتين، و لم يرد نص على مسح الجبيره فيما إذا كانت البشره نجسه من غير أن يكون في غسلها و لا في مقدّمته ضرر، فلو صحّ المسح على الجبيره حينئذ لصحّ المسح عليها في غير موارد الجرح أيضاً و لم يختص به، كما إذا أصابت قطره نجس على أحد مواضع وضوئه و لم يتمكن من إزالتها من غير أن يكون الموضع كسيراً أو مجروحاً، فهل يتوهم أحد كفايه المسح على الجبيره حينئذ؟! لوضوح أن الوظيفه هي التيمم وقتئذ لعدم تمكن المكلف من الماء و لم يقل أحد بجواز المسح على الخرقه حينئذ، و حيث إن المورد مما لم ينص على جواز المسح فيه على الجبيره فلا مناص من الرجوع إلى الأصل الذي أسسناه في المسأله و هو وجوب التيمم فيما لم ينص على كفايه المسح فيه على الجبيره هذا.

□

و قد يتوهم استفاده كفايه المسح في المقام من صحيحه عبد الله بن سنان «عن الجرح كيف يصنع به صاحبه؟ قال (عليه السلام): يغسل ما حوله» «١» نظراً إلى أن السؤال فيها عن الجرح و هو مشتمل على النجاسه غالباً، و لأجل نجاسه

المحل لم يأمره بغسله ولا بالتيمم بل أمر بغسل ما حوله.

و لا يخفى أن الروايه و السؤال فيها ناظران إلى نفس الجراحه بما هي و لا نظر فيها إلى عوارضها كالنجاسه بوجه و إنما سئل فيها عن نفس الجرح، و المستفاد بحسب المتفاهم العرفي من السؤال عن الجرح إنما هو تضرره بالماء أو بغيره، فقد دلت الروايه على أن الجرح إذا كان غسله موجباً للضرر يجب غسل ما حوله، و لا دلالة لها على كفايه المسح على الجبيره عند نجاسه المحل بالجرح أو بغيره. فهذه الصوره لم ينص على مسح الجبيره فيها فلا بدّ فيه من التيمم.

(١) الوسائل ١: ٤٦٤/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٥٠

أو لعدم إمكان إيصال الماء تحت الجبيره و لا رفعها فإن كان مكشوفاً «١» (١)

أحكام الجرح المكشوف

(١) شرع (قدس سره) في أحكام الجرح المكشوف و حكم بوجوب المسح على نفس الجرح إذا لم يكن فيه ضرر و إلّا فيمسح على خرقة يضعها على الجرح، فلو لم يمكن ذلك أيضاً لضرره حكم بوجوب غسل ما حوله، و لكن الأحوط أن يضمّ إليه التيمم أيضاً.

أما ما أفاده (قدس سره) من مسح نفس الجرح و إلّا فيمسح ما وضعه عليه من الخرقة فهو يبتنى على أن مسح البشره ميسور لغسلها المعسور بالنظر العرفي كما أن مسح الخرقة ميسور الغسل المتعذر حسب المتفاهم عندهم، و حيث إن الميسور لا يسقط بالمعسور فيجب المسح على البشره أوّلًا و إلّا فمسح الخرقة و مع تعسرهما يغسل أطرافه و يضمّ إليه التيمم، لذا بهم إلى أن الطّهارة لا تتبعض.

و لكن فيما أفاده من أوّله إلى آخره مجال للمناقشه، و ذلك لأن

مسح بشره ليس مرتبه ضعيفه عن غسلها فلا يعد ميسوراً للغسل بالنظر العرفي، بل هما متقابلان و أحدهما غير الآخر، اللهم إلاً أن يجرى الماء بمسحه من جزء إلى جزء آخر، إلاً أنه خارج عن مفروض الكلام لأنه غسل حقيقه و كلامنا في المسح هذا. ثم على تقدير تسليم ذلك لا ينبغي التردد في أن مسح جسم خارجي من جلد أو قرطاس أو خرقة ليس من المراتب النازله لغسل البشره فكيف يعد ميسوراً بالنظر العرفي من الغسل المتعسر؟! نعم إذا كانت الخرقة موضوعه من الابتداء و قبل الوضوء أعنى بها الجبيره فلا- إشكال في كفايه مسحها للروايات. على أن الاعتبار أيضاً يساعد على ذلك، لأن الخرقة المشدوده على البشره معدوده من توابع الجسد و ملحقاته فالمسح عليها كالمسح على الجسد، هذا كله بحسب الصغرى.

(١) لا يعد تعين التيمم حينئذ في الكسير.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٥١

.....

و أمّا كبرى ما أفاده فقد مرّ غير مرّه أن قاعده الميسور لم تتم لضعف رواياتها سنداً أو دلالة، نعم لو تمت روايه عبد الأعلى «١» سنداً و دلالة بأن قلنا إن المسح على المراره ميسور من غسل البشره المعسور على الفرض لحكمنا بجواز المسح على الخرقة في المقام أيضاً، لدلالاتها على أن ذلك حكم يستفاد من كتاب الله في مورد الروايه و أشباهه. إلاً أنها ضعيفه السند و الدلاله كما مرّ، و عليه فالمتعين هو الأخذ بإطلاق صحيحه عبد الله بن سنان المتقدمه الأمره بغسل ما حول الجرح فحسب سواء تمكن من مسح الجرح أو الخرقة أم لم يتمكن، إذ لو كان مسح الجرح أو الخرقة واجباً لتعرضت إليه لا محاله، و حيث أنها مطلقه لترك الاستفصال فيها

فلا مناص من الاكتفاء بغسل أطرافه فحسب.

و أما ما أفاده من ضمّ التيمم إلى الوضوء بغسل أطراف الجرح فالظاهر أن وجهه أن الأمر حينئذ يدور بين المتباينين، لأنه إما أن يجب عليه الوضوء الناقص أعنى غسل ما حول الجرح فقط و يسقط عنه غسل موضع الجرح و مسحه و المسح على الخرقه بالتعذر كما هو المفروض، و إما أن يجب عليه التيمم لأنه فاقد للماء و غير متمكن من الوضوء التام، و لأجل دوران الأمر بينهما و هما متباينان حكم بوجوب غسل ما حول الجرح و قال: الأحوط ضمّ التيمم إليه.

إلّا أن الصحيح الاقتصار على وجوب غسل أطراف الجراحه فقط، و ذلك لأننا إن بنينا على أن الأخبار الآمره بغسل ما حول الجرح أو القرحة مطلقه و أنها في مقام البيان كما هو الصحيح فلا- محاله نحكم بمقتضى إطلاقها على أن صاحب القرحة أو الجراحه المكشوفه يغسل ما حولها فقط، سواء كان متمكناً من مسح الجراحه أو مسح الخرقه أم لم يتمكن، و ذلك لإطلاق الأخبار و ورودها في مقام البيان و عدم استفعالها بين التمكن من المسح و عدمه، لأنها حينئذ كالتخصيص في أدله و وجوب

(١) تقدّمت في ص ١٤٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٥٢

يجب غسل أطرافه و وضع خرقه طاهره «١» عليه و المسح عليها مع الرطوبه، و إن أمكن المسح عليه بلا وضع خرقه تعين ذلك إن لم يمكن غسله كما هو المفروض و إن لم يمكن وضع الخرقه أيضاً اقتصر على غسل أطرافه، لكن الأحوط ضمّ التيمم إليه «٢»،

الغسل في الوضوء كما لا يخفى، بل نلتزم حتى مع قطع النظر عن الأخبار الوارده في كفايه المسح على الجبيره في المجبور،

لأنها إذا لم تكن موجوده أيضاً كنا نلتزم بذلك في الجرح المكشوف بمقتضى إطلاق الروايات.

و أمّا إذا بنينا على عدم الإطلاق فيها بدعوى أنها وردت لبيان وجوب غسل الأطراف في الجملة، و أما أنه كذلك حتى مع التمكن من المسح فلا- لعدم كونها بصدد البيان من تلك الجهة فهي مجمله، فلا مناص من الحكم بوجوب التيمم في مفروض المسألة، و ذلك لأننا نحتمل اختصاص تلك الأخبار الأمره بغسل ما حول الجراحه بمن كان متمكناً من مسح الجرح أو الخرقه دون من كان عاجزاً عنه كما هو مفروض الكلام، و حيث لا إطلاق للأخبار على الفرض فلا نص على كفايه الوضوء الناقص في من به جرح مكشوف فوظيفته التيمم لأنه فاقد الماء.

فعلى ما ذكرناه يدور الأمر في أمثال المقام بين وجوب غسل الأطراف فقط مطلقاً و لو مع التمكن من المسح و بين وجوب التيمم، و حيث إننا بنينا على إطلاق الروايات الأمره بغسل ما حول الجرح أو القرحة فلا- محاله يتعين الحكم بكفايه الوضوء الناقص في من كان به جرح مشكوف مطلقاً، سواء تمكن من المسح أم لم يتمكن، فلا وجه لضمّ التيمم إليه، هذا كله فيما إذا كان المكشوف هو الجرح أو القرحة.

(١) على الأحوط الأولى، و مع التمكن من المسح على البشره فالأولى الجمع بين المسحين.

(٢) لا بأس بتركه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٥٣

.....

أحكام الكسر المكشوف

و أمّا الكسر المكشوف فهل يأتي فيه ما ذكرناه في القرحة المكشوفه فيجب عليه غسل ما حوله فقط من غير مسح موضع الكسر و لا الخرقه و لا ضمّ التيمم إليه على ما ذكرناه، أو هو مع مسح الموضع أو الخرقه أو ضمّ التيمم إليه على ما

ذكره الماتن (قدس سره) أو أن الوظيفة حينئذ هي التيمم فحسب؟

ظاهر المتن كبعضهم أن حكمه حكم الجرح المكشوف فيمسح المحل إن تمكن و إلا فيمسح على الخرقه التي يجعلها عليه و إلا فيغسل أطرافه و يضم التيمم إليه، بل ظاهر بعض الكلمات أن الأعذار المانعه عن وصول الماء إلى غيره من مواضع الوضوء مطلقاً كذلك و إن لم يكن هناك جرح أو كسر، كما إذا كان جرحه بحيث يتألم من وصول الماء إلى موضع معين من وجهه أو الرمد المانع من وصول الماء إلى ظاهر عينه، فإنه يمسح ذلك المحل أو الخرقه إن أمكن و إلا فيكتفى بغسل أطرافها و يضم التيمم إليه هذا.

و لكن الصحيح اختصاص ذلك الحكم بالجرح أو القرحه المكشوفتين، و ذلك لاختصاص الأخبار الأمره بغسل ما حوله بهما أى بصاحب الجرح أو الفرح و لا- نص على ذلك فى الكسر المكشوف، نعم ورد الأمر بغسل أطراف الكسر و أنه لا- يعبث بجراحته «١» إلا أنه مختص بالمجبور دون المكشوف، بل الوظيفة التيمم حينئذ لعدم تمكنه من الوضوء التام، و قد عرفت أن الأصل الأولى فى من عجز عن الوضوء التام هو التيمم إذا لم يرد فيه نص على كفايه الوضوء الناقص، بل قد ورد الأمر بالتيمم فى الكسر بدلاً عن الجنابه كما يأتى و إنما خرجنا نحن عن مقتضاه فى الكسر المجبور بالروايات على ما يأتى عليه الكلام إن شاء الله تعالى «٢». و من ذلك يظهر الحال فى بقيه الأعذار التي يضرها الماء، فإن الفرض فى مثلها التيمم لعدم تمكن المكلف من الوضوء التام، هذا كله إذا كان الجرح أو الكسر المكشوفين فى مواضع الغسل.

(١) كما فى ذيل صحيحه عبد

الرحمن بن الحجاج. الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ١.

(٢) فى ص ١٩٦ ١٩٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٥٤

و إن كان فى موضع المسح و لم يمكن المسح عليه كذلك يجب وضع خرقة طاهره «١» و المسح عليها بنداوه (١)، و إن لم يمكن سقط و ضمّ إليه التيمم (٢) و إن كان مجبوراً و جب غسل أطرافه مع مراعاة الشرائط و المسح على الجبيره (٣) إن كانت طاهره الكسر فى موضع المسح

(١) هذا أيضاً لا دليل عليه، لأن المسح على الخرقة الأجنبية ليس ميسوراً للمسح على البشرة، و لم يدلّ دليل على كفايه المسح عليها فى المسح الواجب فى الوضوء لو سلمنا أنه ميسور من المسح المعسور، نعم إذا كانت الخرقة موجوده من الابتداء بأن كان الجرح مجبوراً لكفى المسح عليها من المسح الواجب بمقتضى الأخبار.

(٢) و فيه: أنه لا- موجب لوجوب الوضوء الناقص و ضمّ التيمم إليه، بل الوظيفة حينئذ هو التيمم من الابتداء لذلك الأصل المؤسس فى أوّل المسألة، حيث قلنا إن لم يتمكن من الوضوء التام يجب عليه التيمم إلّا أن يقوم دليل على كفايه الوضوء الناقص فى حقّه و هو مفقود فى المقام، نعم إذا تمكن من المسح على نفس الجرح أو القرحة تعيّن، لأنه فى موضع المسح الواجب و لأجل تمكنه منه يجب أن يمسح عليه.

الجبيره و أقسامها و أحكامها

(٣) و تفصيل الكلام فى المقام أن الجبيره إما أن تكون فى موضع الغسل كالوجه و اليدين و إما أن تكون فى موضع المسح كالناصيه و الرجلين.

أمّا إذا كانت فى مواضع الغسل فمقتضى صحيحه الحلبي «٢» و غيرها من الأخبار الوارده فى المقام أنه يغسل أطراف الجبيره و

يمسح عليها بدلاً عن غسل البشرة التي تحتها، و في ذيل بعضها أن لا ينزع الخرقه و لا يعبث بجراحته «٣». بلا فرق في ذلك بين

(١) على الأحوط الأولى، و الأقوى تعين التيمم عليه.

(٢) الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٢.

(٣) و هي صحيحه عبد الرحمن المتقدّمه في ص ١٤٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٥٥

أو أمكن تطهيرها و إن كان في موضع الغسل، و الظاهر عدم تعين المسح «١» حينئذ فيجوز الغسل أيضاً، و الأحوط إجراء الماء عليها مع الإمكان بإمرار اليد من

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، موسوعه الإمام الخوئي، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئي؛ ج ٦، ص: ١٥٥

الجبيره في مواضع الكسر و بين مواضع الجرح و القرخ، بل القرخ لا- تحتاج إلى دليل خاص لأن الجرح يشمله بعمومه، لأن القرخه هي الجرح المشتمل على القيح كالجروح المسببه عن المواد المقتضيه في البدن، و الجرح أعم مما فيه قيح و ما لا قيح فيه كالجرح بالسكين و نحوه.

و أمّا إذا كانت في مواضع المسح و لا بدّ من فرضه فيما إذا كانت الجبيره مستوعبه للعضو، إذ لو كان بقي منه شيء يتحقق به المسح الواجب و جب مسح نفس البشره لتمكّنه منه و هو خارج عن محل الكلام، إذ البحث فيما إذا لم يتمكن من المسح الواجب على البشره فأيضاً لا بدّ من مسح الجبيره فإنه يجرى عن مسح البشره، و هذا لا لروايه عبد الأعلى مولى آل سام حيث أمره (عليه السلام) بمسح المراره الموضوعه على إصبعه و ظفره «٢» و ذلك لأنها ضعيفه السند و مخدوشه بحسب الدلاله، بل

للأولويه العرفيه، لأن العرف إذا القى إليه أن المسح على الجبيره يكفى عن غسل البشره فيستفيد منه أن المسح عليها يكفى عن مسح البشره بطريق أولى. و على الجمله إن المسح إذا كان كافياً عن غسل البشره فهو كاف عن مسحها أيضاً بالأولويه.

و يدلنا على ذلك ما ورد فى صحيحه الحلبي من قوله: «أو نحو ذلك من مواضع الوضوء» (٣) حيث عطفه على قوله: «فى ذراعه» فإنه يشمل ما إذا كانت القرحة فى مواضع المسح، فقد دلت على أنه فى هذه الموارد يمسح على الخرقه. و أمّا ما فى ذيلها من قوله (عليه السلام): «و إن كان لا يؤذيه الماء فليترع الخرقه ثم ليغسلها»

(١) بل الظاهر تعينه و عدم إجراء الغسل عنه.

(٢) الوسائل ١: ٤٦٤/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٥.

(٣) الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٥٦

دون قصد الغسل أو المسح، و لا يلزم أن يكون المسح بنداوه الوضوء إذا كان فى

حيث إن الضمير فى «ليغسلها» راجع إلى الذراع، فهو غير مناف لما ذكرناه، لأنه من جهة أن مورد الروايه هو القرحة فى الذراع لا من جهة اختصاص الحكم بمسح الخرقه بمواضع الغسل.

و إن شئت قلت: إن الغسل فيها بالمعنى الأعم من المسح، و معناه أنه يغسلها أى الخرقه فى مواضع الغسل و يمسح عليها فى مواضع المسح كما يدلّ عليه صحيحه كليب الأسدى، حيث ورد فيها أنه «إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على جباثره» (١) لوضوح أنها كما تشمل الجبيره فى مواضع الغسل كذلك يشملها فى مواضع المسح. على أنه لم ينقل خلاف فى جواز المسح على الجبيره إذا كانت فى مواضع المسح

عند عدم تمكّنه من إيصال الماء إلى البشرة.

جهات المسأله:

ثمّ إن في المسأله جهات من الكلام:

الاولى: أن المكلف إذا لم يتمكن من مسح بشره في الجبيره في مواضع الغسل فلا- كلام في تعيّن المسح على الجبيره كما عرفت، و أمّا إذا تمكن من مسح البشره بنزع الجبيره فهل يتعيّن عليه مسح البشره بدلاً عن غسلها و لا يجزئ مسح الجبيره حينئذ أو يجب عليه مسح الجبيره كما إذا لم يتمكن من مسح البشره؟ ذكر الماتن أن المسح على البشره هو المتعيّن على الأحوط بل لا يخلو عن قوّه ثمّ احتاط بالجمع بين المسح على الجبيره و على المحل.

إلّا أن ما أفاده (قدس سره) خلاف ظواهر الأخبار و مما لا مساغ له، لأن الأخبار الآمره بالمسح على الخرقه و الجبيره مطلقه و غير مقيدة بما إذا لم يتمكن من

(١) الوسائل ١: ٤٦٥/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٥٧

.....

المسح على البشره فلا يمكن المصير إليه، فإنها ظاهره في أن مسح الجبيره واجب تعيني لا أنه مخيّر بين المسح على الجبيره أو البشره لا مع التمكّن من مسح البشره و لا مع عدمه. فما أفاده (قدس سره) مما لا يمكن المصير إليه، فإنه لا يتم إلّا على وجه اعتباري و هو أن المسح على نفس العضو أقرب إلى غسله من المسح على أمر خارجي و هو الجبيره، إلّا أن الوجه الاعتباري لا يمكن الاعتماد عليه في قبال الروايات، فالمتعيّن المسح على الجبيره مطلقاً تمكّن من المسح على البشره أم لم يتمكن.

الجهه الثانيه: أن المكلف في مواضع المسح على الجبيره مخيّر بين غسل الجبيره بدلاً عن غسل البشره و بين مسحها أو أن

المسح واجب معيّن ولا يجزئه غسلها، ذهب الماتن (قدس سره) إلى التخيير ثم احتاط بالجمع بينهما بإجراء الماء على الخرقه بإمرار اليد عليها من دون قصد الغسل أو المسح.

و هذا إمّا بدعوى أن المراد بالمسح المأمور به في الروايات هو الغسل، لأنه قد يطلق و يراد منه الغسل فالمأمور به إنما هو غسل الجبيره دون مسحها. و هذا ممّا لا يمكن المساعده عليه، لأن المسح بحسب المتفاهم العرفي إنما هو في مقابل الغسل أعنى إمرار اليد على العضو برطوبه لا أنه بمعنى الغسل، و لا سيما في الوضوء الذي هو مركّب من المسح و الغسل، فالمسح المستعمل في الوضوء ظاهر في إرادته ما هو مقابل الغسل عرفاً. على أن مسح الخرقه مما لا إشكال في جوازه و لو مع التمكّن من غسلها و مقتضى ما ذكره القائل تعيّن الغسل و عدم جواز مسحها مع التمكّن منه.

و إمّا من جهة أن الغسل قد ثبت جوازه على طبق القاعدة و هي قاعده الميسور و المسح لا دليل على وجوبه، لأن الأوامر الوارده في مسح الجبيره إنما وردت في مقام دفع توهم الحظر، حيث إن الإنسان يتخيّل في تلك الموارد أن الواجب غسل الجبيره و قد دفعه بأن المسح أيضاً يكفي عن غسلها، و الأمر في مقام الحظر يفيد الإباحه دون الوجوب، و لهذا يكون المكلف مخيراً بين مسح الجبيره و غسلها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٥٨

موضع الغسل، و يلزم أن تصل الرطوبه إلى تمام الجبيره، و لا يكفي مجرّد النداوّه نعم لا يلزم المداقه بإيصال الماء إلى الخلل و الفرج بل يكفي صدق الاستيعاب عرفاً، هذا كلّه إذا لم يمكن رفع الجبيره و المسح على

و يندفع ذلك بأن الغسل لم يثبت جوازه على طبق القاعده، لعدم تماميه قاعده الميسور في نفسها، و على تقدير تماميتها غير منطبقه على المقام، لأن غسل شىء أجنبي عن البشره كيف يكون ميسوراً من غسل البشره، لأنه في مقابله أمر مغاير معه لا أنه مرتبه نازله منه، فلو سلمنا أن الأخبار لا تدل على وجوب المسح يكفيننا في نفي التخيير مجرد الشك في جواز غسل الجبيره و كفايته عن مسحها و عدمه، مضافاً إلى ما عرفت من أن الأخبار ظاهره في وجوب مسح الجبيره متعيناً لا على نحو التخيير بينه و بين غسل الجبيره. فالصحيح أن المسح هو المتعين في حقه و لا يجزئ عنه غسلها.

الجهه الثالثه: أن المسح لا بدّ و أن يكون مستوعباً للجبيره و لا يجزئ مسح بعضها، و ذلك لأن مسح الجبيره بدل من غسل ما تحتها من البشره، فكما أن البشره يجب غسلها مستوعبه فكذلك مسح ما هو بدل عنه، نعم لا يجب التدقيق في مسحها لأن المستفاد من الأخبار إنما هو وجوب ما يصدق عليه مسح الجبيره عرفاً، فلو مسحها على نحو صدق أنه مسح الخرقه بتمامها كفى، فالتدقيق غير لازم و التبعض غير جائز.

الجهه الرابعه: إذا لم يتمكن المكلف من مسح الجبيره لنجاستها و عدم تمكنه من تطهيرها أو لغير ذلك من الأمور، ذكر الماتن أنه يضع على الجبيره خرقه طاهره فيمسح على تلك الخرقه، و إن لم يمكنه ذلك فالأحوط الجمع بين الوضوء بغسل أطراف الجبيره و بين التيمم.

و تفصيل الكلام في هذه المسأله أن الجبيره التي لا يمكن مسحها قد تكون بمقدار الجراحه و قد تكون زائده عليها، فإن كانت بقدرها فالظاهر

تعينه «١»، بل لا- يخلو عن قوه إذا لم يمكن غسله كما هو المفروض، والأحوط الجمع بين المسح على الجبيره و على المحل أيضاً بعد رفعها، و إن لم يمكن المسح على الجبيره لنجاستها أو لمانع آخر فإن أمكن وضع خرقة طاهره عليها و مسحها يجب ذلك «٢»، و إن لم يمكن ذلك أيضاً فالأحوط الجمع بين الإتمام بالاختصار على غسل الأطراف و التيمم.

غسل أطراف الجراحه و لا- يجب عليه ضمّ التيمم إليه و لا- وضع خرقة طاهره ليمسح عليها، و ذلك لأن المستفاد من صحيحه الحلبي «٣» و غيرها من الأخبار الوارده في المسأله أن الجريح إذا تمكن من المسح على جبيرة و جب كما إذا كان على جراحته جبيرة، و إذا لم تكن عليها جبيرة يجب غسل أطرافها و يجزئه ذلك عن المأمور به، فإذا فرضنا أن المكلف لا يتمكن من مسح جبيرة الموضوعه على جرحه سقط الأمر بمسحها للتعذر فيكفي غسل أطراف الجرح كما في المكشوف، و أما أنه يجب عليه إحداث خرقة و وضعها على المحل فلا يمكن استفادته من الأخبار، لأنها كما عرفت إنما دلّت على كفايه مسحها عن الغسل المأمور به فيما إذا كانت موجوده على العضو في نفسها و أما إيجادها و إحداثها فلا دليل على وجوبه. و لا يقاس هذا بتطهير الجبيره و الخرقة إذا أمكن، و ذلك لأن تطهيرها مقدّمه وجوديه للمأمور به و هو مسح الجبيره بعد كونها موجوده في نفسها، و أمّا أصل إيجاد الجبيره فهو مقدّمه الوجوب دون الوجود فلا يجب إيجادها فيكفي حينئذ غسل أطراف الجبيره التي هي بقدر الجراحه نعم وضع

خرقه طاهره و المسح عليها احتياط محض و هو حسن على كل حال.

(١) فيه منع، و الأظهر تعين المسح على الجبيره.

(٢) على الأحوط الأولى إذا كانت الجبيره بمقدار الجرح، و أما إذا كانت زائده عليه فالأظهر تعين التيمم.

(٣) تقدّم ذكرها فى ص ١٤٧ ١٤٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٦٠

[و هنا مسائل متعلقه بالجائز]

[مسأله ١: إذا كانت الجبيره فى موضع المسح و لم يمكن رفعها و المسح على البشره]

[٥٩٥] مسأله ١: إذا كانت الجبيره فى موضع المسح (١) و لم يمكن رفعها و المسح على البشره لكن أمكن تكرار الماء إلى أن يصل إلى المحل هل يتعين ذلك

و أمّا إذا كانت الجبيره أطول و أزيد من الجرح فالمتعين فى حقه التيمم، و ذلك لعدم تمكّنه من الوضوء التام أو ما بحكمه لفرض عجزه عن مسح الجبيره و عدم تمكّنه من غسل أطراف الجرح، لأنّ مقداراً منها تحت الجبيره التى لا يمكنه مسحها، و قد أسسنا فى أوائل المسأله أنّ كل من لم يتمكّن من الوضوء فهو مأمور بالتيمم. و لا- يجب عليه وضع الخرقه الطاهره عليها لما عرفت، نعم وضع الخرقه الطاهره و المسح عليها مع الضم إلى التيمم مجرد احتياط. فتحصل أنه مكلف بغسل أطراف الجراحه و الجبيره فى الصوره الأولى و التيمم فى الصوره الثانيه، سواء تمكّن من وضع خرقه طاهره و المسح عليها أم لم يتمكّن.

حكم الجبيره فى موضع المسح

(١) أمّا إذا لم يمكن إيصال الماء إلى البشره بوجه فلا إشكال فى أنّ المسح على الجبيره يجرى عن مسح البشره و ذلك لما قدّمناه آنفاً، و إنما الكلام كله فيما إذا تمكّن من إيصال الماء إلى البشره فهل يجب عليه إيصال الماء إلى البشره بصب الماء على الجبيره مكرراً أو بوضع الموضع فى الماء، أو يتعين عليه المسح على الجبيره،

أو يجب عليه الجمع بينهما، أو أن وظيفته التيمم حينئذ؟ وجوه:

أما احتمال وجوب التيمم في حقه فهو في غايه الضعف و السقوط، لأن الأخبار المتقدمه إذا تّمت دلالتها على أن المسح على الخرقه بدل عن المسح على البشره فهو متمكن من الوضوء لا محاله، و معه كيف ينتقل أمره إلى التيمم.

و أمّا دعوى وجوب إيصال الماء إلى البشره فهي تبني على تماميه قاعده الميسور نظراً إلى أن إيصال الماء إليها ميسور من المسح المأمور به المتعذر. و يدفعه ما أشرنا

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٦١

.....

إليه غير مزّه من عدم تماميه القاعده كبرى، على أنها غير منطبقه على المقام لعدم كونه من صغريات تلك الكبرى، فإن إيصال الماء إلى البشره المساوق مع الغسل كيف يكون ميسوراً من المسح المأمور به، لأنه أمر و إيصال الماء أمر آخر هذا.

□
و قد يستدل على ذلك بموثقه عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في الرجل ينكسر ساعده أو موضع من مواضع الوضوء فلا يقدر أن يحله لحال الجبر إذا جبر كيف يصنع؟ قال (عليه السلام): إذا أراد أن يتوضأ فليضع إناء فيه ماء و يضع موضع الجبر في الماء حتى يصل الماء إلى جلده» «١». و فيه: أن الموثقه ظاهره في أن السؤال إنما هو عن حل الجبيره بتوهم وجوبه و أنه إذا لم يمكن حلها ماذا يصنع، و قوله (عليه السلام) في ذيلها: «حتى يصل الماء إلى جلده» قرينه قطعيه على أن الجبيره إنما كانت في محل الغسل، إذ لو كانت في موضع المسح لم يكن إيصال الماء إليه واجباً و لو مع التمكّن من حل الجبيره فضلاً عما إذا لم يمكنه ذلك، لأن المسح غير

إيصال الماء كما لعله ظاهر. ولا يقاس ما نحن فيه بكفايه الغسل عن المسح في الرجلين عند التقيّه، وذلك لأنه أمر ثبت بدليله وهو مختص بموارد تعذر المسح للتقيّه ولا يشمل المقام مما لا يمكن المسح على بشره للجبيره، فقياس أحدهما بالآخر مع الفارق، والقياس لا نقول به. فالموثقه إنما تختص بمواضع الغسل وأنه إذا أمكنه إيصال الماء إلى بشره وجب، ولا دلالة لها على وجوب إيصال الماء إليها في مواضع المسح.

وأما احتمال وجوب المسح على الجبيره وإيصال الماء إلى بشره معاً فهو مستند إلى العلم الإجمالي بوجوب أحدهما بعد العلم خارجاً بعدم وجوب التيمم حينئذ، إذ المكلف يعلم في مفروض المسألة بوجوب أحد الأمرين في حقه. ويدفعه أنه إنما يتم إذا لم يكن للأخبار المتقدمه إطلاق يشمل صورته تمكن المكلف من إيصال الماء إلى بشره مع أن إطلاقها مما لا ينبغي المناقشه فيه، لأن صحيحه الحلبي وصحيحته عبد الله بن سنان والأسدي كلّها مطلقه ولا يختص الأمر فيها بمسح الجبيره بما إذا لم

(١) الوسائل ١: ٤٦٥/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٦٢

أو يتعين المسح على الجبيره؟ «١» وجهان، ولا يترك الاحتياط بالجمع.

[مسألة ٢: إذا كانت الجبيره مستوعبه لعضو واحد من الأعضاء فالظاهر جريان الأحكام]

[٥٩٦] مسأله ٢: إذا كانت الجبيره مستوعبه لعضو واحد من الأعضاء فالظاهر جريان الأحكام «٢» المذكوره (١) وإن كانت مستوعبه لتمام الأعضاء فالإجزاء مشكل، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الجبيره والتيمم.

يتمكن المكلف من إيصال الماء إلى بشره. فالمتعين هو المسح على الجبيره مطلقاً تمكن من إيصال الماء إلى بشره أم لم يتمكن، وإن كان الإيصال أحوط.

(١) و أمّا

إذا كانت الجبيرة مستوعبه لجميع أعضاء الوضوء فلا ينبغي التردد في أن وظيفته التيمم حينئذ، لأن الوضوء غسلتان و مسحتان و المكلف عاجز عن جميعها، و قد عرفت أن الأصل الأوّلى في كل مورد لم يتمكن المكلف من الوضوء المأمور به هو التيمم إلّا أن يقوم دليل على كفايه المسح على الجبيرة عن الغسل أو المسح المأمور به، و لم يقد دليل على كفايه مسح جميع أعضاء الوضوء عن غسل بعضها و مسح بعضها الآخر و لعله ظاهر، نعم ضمّ المسح على الجبائر إلى التيمم أحوط.

و أمّا إذا كانت الجبيرة مستوعبه لعضو واحد كالوجه أو اليدين و نحوهما فالظاهر انتقال الأمر إلى التيمم أيضاً، و ذلك لعدم تمكنه من الوضوء لأنه غسلتان و مسحتان و المفروض عدم تمكنه من إحدى الغسلتين أو المسحتين لأن الجبيرة مستوعبه للعضو على الفرض، و قد عرفت أن الأصل الأوّلى في كل من عجز عن الوضوء المأمور به هو التيمم إلّا أن يقوم دليل على كفايه المسح على الجبيرة عن غسل البشرة أو مسحها، و لم يقد دليل على كفايه مسح تمام العضو الواحد عن غسله أو مسحه، و ذلك لأن الظاهر المستفاد من الأخبار أن موردها ما إذا كانت الجبيرة على جزء من العضو

(١) هذا هو الأظهر.

(٢) و الأحوط ضمّ التيمم إلى الوضوء.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٦٣

.....

الواحد، بحيث لا يتمكن من مسحه بتمامه أو من غسله كذلك و إنما يتمكن من غسل بعضه أو مسح بعضه دون بعضه الآخر، فدونك صحيحه الحلبي: «الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك من موضع الوضوء فيعصبها بالخرقه و يتوضأ و يمسح عليها» إلخ «١»، فإن ظهورها في

كون القرحة فى جزء من ذراعه و هو الذى يعصبه بالخرقه ممّا لا يكاد يخفى.

و صحيحه ابن الحجاج «يغسل ما وصل إليه الغسل مما ظهر ممّا ليس عليه الجبائر و يدع ما سوى ذلك ممّا لا يستطيع غسله، و لا ينزع الجبائر و يعبث بجراحته» (٢) فإن الظاهر إرادته أنه يغسل مقداراً من عضو واحد و يدع المقدار الآخر الذى فيه الجبيرة لا أنه يغسل إحدى يديه و يدع يده الأخرى.

و كذلك موثقه عمار (٣) لظهورها فى أن الجبيرة إنما كانت على خصوص ذراعه لا أنها كانت مستوعبه لتمام يده.

□
و صحيحه عبد الله بن سنان «عن الجرح كيف يصنع به؟ قال (عليه السلام): يغسل ما حوله» (٤) و إن لم يذكر فيها المسح على الجبيرة إلّا أنه ذكر فى سائر الأخبار. فالروايات كما ترى إنما دلّت على كفايه مسح الجبيرة عن غسل البشرة أو مسحها فيما إذا كانت الجبيرة على بعض العضو، و أمّا إذا كانت مستوعبه للعضو بتمامه فهو ممّا لم يدلّ شىء من الأخبار على كفايه المسح على الجبيرة فيه عن غسل البشرة أو مسحها، فقد عرفت أن مقتضى الأصل الذى أسسناه فى أول المسألة تعين التيمم حينئذ.

(١) الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٢.

(٢) الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ١.

(٣) الوسائل ١: ٤٦٥/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٧. و قد تقدّم ذكرها فى ص ١٦١.

(٤) الوسائل ١: ٤٦٤/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٦٤

.....

بقى الكلام فى روايه كليب الأسدى «١»، فإن قوله (عليه السلام): «فليمسح على جبائره» قد يدعى شموله لما إذا كانت الجبيرة مستوعبه لتمام عضو واحد. و يندفع

بعدم شمول إطلاقها لمثل المقام لندرته، و إلاً فيمكن أن يستدل بإطلاقها على كفايه مسح الجبائر فيما إذا كانت مستوعبه لجميع أعضاء الوضوء مع أنهم لا يلتزمون بكفايته في مثله. فالصحيح في هذه الصورة ما ذكرناه و إن كان ضمّ المسح على الجبيره إلى التيمم أحوط.

فذلكه الكلام

إن الأخبار الواردة لا تشمل ما إذا كانت الجبيره مستوعبه لعضو واحد فضلاً عن تمام الأعضاء و ذلك أما صحيحه الحلبي فلأن قوله: «الرجل تكون به القرحة في ذراعه» «٢» ظاهره أن القرحة إنما كانت في بعض يده و أن الذراع ظرف تلك القرحة لا أنها كانت مستوعبه لتمام العضو، حيث إن هذا التعبير أعنى قوله: «القرحة في ذراعه» لا يستعمل في موارد استيعاب القرحة للعضو، بل يختص بما إذا كانت في بعضه دون بعضه الآخر.

و الذي يدلنا على ذلك هو ما ورد في ذيلها من أمره (عليه السلام) بغسل ما حول القرحة إذا كان مكشوفاً، لأنه كالصريح في عدم كون القرحة مستوعبه لتمام العضو حيث إن مورد الروايه بصدرها و ذيلها واحد و هو القرحة في العضو إلاً أنها إذا كانت مجبوره يمسح على الجبيره و إذا كانت مكشوفه يغسل ما حولها. فيدلنا ذيل الصحيحه على عدم كون القرحة مستوعبه لتمام العضو. و أظهر منها الأخبار الآمره بغسل ما وصل إليه الماء و ترك ما سوى ذلك. و أما روايه كليب الأسدي فقد عرفت المناقشه في شمولها للمقام. فالصحيح أن التيمم هو المتعين في هذه الموارد و إن كان ضمّ التوضؤ بالمسح على الجبيره أحوط.

(١) المتقدمه في ص ١٥٦.

(٢) الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٦٥

[مسأله ٣: إذا كانت الجبيره في الماسح فمسح عليها بدلاً عن غسل المحل يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبه]

[٥٩٧] مسأله ٣: إذا

كانت الجبيرة في الماسح فمسح عليها بدلاً عن غسل المحل يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبة أى الحاصله من المسح على جبيرة (١).

[مسألة ٤: إنما ينتقل إلى المسح على الجبيرة إذا كانت في موضع المسح بتمامه]

[٥٩٨] مسألة ٤: إنما ينتقل إلى المسح على الجبيرة إذا كانت في موضع المسح بتمامه وإلا فلو كان بمقدار المسح بلا جبيرة (٢) يجب المسح على البشرة، مثلاً لو كانت مستوعبه تمام ظهر القدم مسح عليها، ولو كان من أحد الأصابع ولو الخنصر إلى المفصل مكشوفاً وجب المسح على ذلك، وإذا كانت مستوعبه عرض القدم مسح على البشرة في الخط الطولي من الطرفين وعلها في محلها.

[مسألة ٥: إذا كان في عضو واحد جبائر متعدده يجب الغسل أو المسح]

[٥٩٩] مسألة ٥: إذا كان في عضو واحد جبائر متعدده يجب الغسل أو المسح

(١) إذا كانت الجبيرة في الماسح لما دلّ على أن المسح يعتبر أن يكون بنداوه الوضوء في اليد، كما في قوله (عليه السلام): «و تمسح بيله يمناك ناصيتك» (١) والأخبار الواردة في كفايه المسح على الجبائر إنما تدل على أن الجبيرة كالبشرة، وأما أن المسح بها لا يعتبر فيه أن يكون بنداوه الوضوء فهو مما لا دليل عليه.

ما يشترط في الانتقال إلى مسح الجبيرة

(٢) كما إذا استوعبت الجبيرة تمام عرض الرجل إلا بمقدار مسمى المسح أو أنها أشغلت مقداراً من طولها وبقى مقدار منه قبلها وبعدها، فإنه يجب أن يمسخ نفس البشرة بمقدار المسمى عرضاً لأنه المأمور به وهو متمكن منه، ويجب أن يمسخ ما قبل الجبيرة وما بعدها لتمكنه من مسح البشرة المأمور بها بذلك المقدار و يمسخ على الجبيرة في المقدار المتوسط.

(١) الوسائل ١: ٤٣٦/ أبواب الوضوء ب ٣١ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٦٦

في فواصلها (١).

[مسألة ٦: إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة فإن كان بالمقدار المتعارف مسح عليها]

[٦٠٠] مسأله ٦: إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيره فإن كان بالمقدار المتعارف مسح عليها (٢) و إن كان أزيد من المقدار المتعارف فإن أمكن رفعها رفعها (٣) و غسل المقدار الصحيح ثم وضعها و مسح عليها، و إن لم يمكن ذلك مسح عليها لكن الأحوط «١» ضمّ التيمم أيضاً خصوصاً إذا كان عدم إمكان الغسل من جهه تضرر القدر الصحيح أيضاً بالماء (٤).

الجبائر المتعدّده فى محل واحد

(١) كما يجب المسح على الجبائر فى غير الفواصل، لشمول قوله (عليه السلام) حينئذ: «و لا ينزع الجبائر و يعبث بجراحته» «٢» للجبائر المتعدده لأنها جمع،

و يغسل المتوسطات أو يمسحها لتمكنه من المأمور به، و لم يدلّ دليل على كفايه المسح على الجبائر عن مسح بشره أو غسلها في غير مواضع الجبر.

إذا وقع بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيره

(٢) لأن كون الجبيره بمقدار القرحة من غير زياده و لا نقصان غير متحقق في الخارج، و على تقدير تحققه فهو أمر نادر قليل و لا- يمكن حمل الأخبار عليه، بل يحمل على المتعارف الكثير و هو كون الجبيره زائده عن مقدار الجراحه بالمقدار المتعارف اليسير.

(٣) لتمكّنه من مسح بشره أو غسلها المأمور به.

الصّور المتصوّره للعجز في المقام

(٤) عدم التمكّن من رفع المقدار الزائد من الجبيره يتصور على وجوه: فتاره

(١) الأظهر فيه تعيّن التيمم بلا حاجه إلى المسح على الجبيره.

(٢) في صحيحه ابن الحجاج المتقدّمه في ص ١٦٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٦٧

.....

لا- يتمكّن من رفعه لاستلزامه ضرراً خارجياً في حقه، كما إذا فرضنا أنه غير متمكّن من شدّ الجبيره و إنما شدّها الطيب على أسلوب خاص و نمط مخصوص، فلو رفعها لاحتاج إلى الحضور عند الطيب ثانياً و هو غير ميسور في حقه أو مستلزم لبذل مال و نحوه. و المتعيّن حينئذ التيمم في حقه، لأن الأخبار الآمره بالمسح على الجبائر مختصه بما إذا كان في غسل موضع الجرح أو القرحة أو مسحه ضرر لتلك الجراحه أو القرحة. و أما إذا فرضنا أن المورد سليم لا جرح فيه و لكنه لو غسله أو مسحه يتوجه عليه ضرر خارجي فهو خارج عن الأخبار، و مقتضى الأصل الأولى وجوب التيمم حينئذ.

و أخرى لا يتمكّن من رفع المقدار الزائد و غسل ما تحته أو مسحه لا من جهه ضرر خارجي، بل من جهه

استلزامه الضرر في ذلك المورد السليم الذي هو تحت الزائد من الجبيرة، كما إذا كان بحيث لو وصله الماء حدثت فيه جراحه أو قرحة ثانية من غير أن تستلزم ضرراً في القرحة الأولى أبداً. وهذه الصورة أيضاً يجب فيها التيمم، لأن أخبار الجبيرة مختصة بما إذا كانت هناك جراحه أو قرحة يضرها غسلها أو مسحها، و أما الموضع السليم الذي لا جراحه ولا قرحة فيه إذا استلزم غسله أو مسحه ضرراً لتوليد الجراحه أو القرحة فهو مما لا تشمله الأخبار أبداً، فمقتضى الأصل الأولى هو التيمم حينئذ وإن كان ضمّ الوضوء بمسح الجبيرة إليه أحوط كما يتعرّض له في المسألة التاسعة إن شاء الله تعالى، وإن كان بين المقام و تلك المسألة فرق بسيط و هو أن مفروض تلك المسألة عدم قرح و لا جراحه في موضع الوضوء و لكنهما تتولدان بغسله أو يتوجه بغسله ضرر إلى غيرهما، و أما في المقام فالمفروض وجود قرحة أو جراحه لا يضرها الماء و ما لا قرحة فيه إنما هو أطراف تلك القرحة الواقعة تحت الزائد من الجبيرة.

و ثالثه لا يتمكن من رفع المقدار الزائد و غسل ما تحته أو مسحه لاستلزامهما تضرّر القرحة أو الجراحه الاولى لا أنهما يولدان ضرراً غيرهما. و الصحيح في هذه الصورة أيضاً هو التيمم، لأن الأخبار الواردة في كفايه المسح على الجبائر مختصة بما

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٦٨

[مسألة ٧: ما ينبغى للمتوضئ فعله في الجرح المكشوف عند إرادته الوضوء]

[٦٠١] مسألة ٧: في الجرح المكشوف إذا أراد وضع طاهر عليه و مسحه يجب أولاً أن يغسل ما يمكن من أطرافه ثم وضعه (١).

[مسألة ٨: إذا أضرّ الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف]

[٦٠٢] مسألة ٨: إذا أضرّ الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف (٢)

إذا كانت الجراحه بغسلها متضرّره فإذا لم يتضرّر بغسلها أي غسل نفس الجراحه يغسلها كما في صحيحه الحلبي: و إن كان لا يؤذيه الماء فلينزع الخرقه ثم يغسلها، و إذا تضرّرت فليمسح على الجبيرة «١»، و أما إذا فرضنا أن الجراحه تتضرّر بغسل غيرها كالمواضع السليمه تحت المقدار الزائد من الجبيرة فهي مما لا تستفاد كفايه المسح فيها على الجبائر من الروايات، و مع عدم شمول الروايات لا- مناص من الحكم بوجوب التيمم، لأنه الأصل الأولى في كل مورد لم يقدّم فيه دليل على كفايه المسح على الجبيرة و إن كان ضمّ الوضوء إليه بمسح الجبيرة أحوط.

(١) تقدّم أن المستفاد من الأخبار وجوب غسل الأطراف في الجرح المكشوف و لا- يعتبر أن يضع عليه خرقه طاهره ليمسح عليها، إلّا أن الماتن (قدس سره) احتاط بذلك سابقاً، و عليه فإذا أراد أحد العمل بذلك الاحتياط فيغسل جميع أطراف الجرح أوّلماً ثم يضع الخرقه عليه و يمسح عليها، و ذلك لأنه لو وضعها أوّلماً لسترت الخرقه مقداراً من الأطراف التي يجب غسلها. و الغرض من قوله: يجب أوّلماً أن يغسل إلخ ليس هو الوجوب الشرطي الموجب لبطلان الوضوء على تقدير المخالفه، بل المراد من

ذلك تحصيل اليقين بغسل ما يجب غسله من الأطراف، و عليه فلو فرضنا أنه وضع الخرقه أوّلاً ثمّ غسل الأطراف إلّا أنه رفعها حين غسل ما حول الجرح بحيث تمكّن من غسل ما وجب غسله من الأطراف

إضرار الماء بأطراف الجرح

(٢) كما إذا كانت القرحة على إصبعه و كانت تتضرر بغسل الساعد مثلاً.

(١) الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٦٩

يشكل كفايه المسح على الجبيرة (١) التي عليها أو يريد أن يضعها عليها، فالأحوط غسل القدر الممكن «١» و المسح على الجبيرة ثم التيمم

(١) و ذلك لأن الأخبار الواردة في الجبيرة إنما دلت على كفايه مسح الجبيرة فيما إذا كان هناك جرح أو قرح أو كسر في مواضع الوضوء بحيث يتضرر بوصول الماء إليه و أما إذا فرضنا موضعاً من بدنه لا قرح و لا جرح فيه و لكن الجرح في مكان آخر يتضرر بوصول الماء إلى ذلك الموضع الذي لا قرح و لا جراحه فيه فلا إطلاق في شىء من الأخبار يشمل ذلك، و مع عدم شمول الروايات ينتقل فرضه إلى التيمم لا محاله هذا.

و قد يتوهم أن قوله (عليه السلام) في صحيحه الحلبي: «إن كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه» «٢» بإطلاقه يشمل المقام، إذ يصدق أن وصول الماء إلى ساعده مثلاً يؤذيه و إن لم يكن عليه جراحه، إذ المفروض أن بوصول الماء إلى ساعده يتضرر الجرح الموجود في إصبعه و معه يضع خرقه على ساعده و يمسح عليها.

و يدفعه ما قدمناه من أن المراد من إيذاء الماء فيها ليس هو مطلق الإيذاء بالماء بل المراد ما إذا كان وصول الماء إلى الجرح مؤذياً له لا وصوله إلى ما لا جرح فيه و ذلك لقوله (عليه السلام) بعد ذلك: «و إن كان لا يؤذيه الماء فليترع الخرقه ثم ليغسلها» فإن الضمير راجع إلى القرحة، و معناه أن القرحة إن تضررت بوصول الماء

إليها فليمسح على الخرقه و إن لم تتضرر به فليغسل نفس القرحه. و أما إذا تضررت القرحه بوصول الماء إلى موضع لا قرح و لا جرح فيه فلم يدلنا شىء من الأخبار على كفايه المسح على الخرقه بدلاً عن غسل الموضع السليم أو مسحه، بل وظيفته التيمم حينئذ و إن كان ضمّ الوضوء بالمسح على الخرقه فى الموضع السليم إليه أحوط لمجرد احتمال تكليفه بذلك واقعا.

(١) و إن كان الأظهر جواز الاكتفاء بالتيمم.

(٢) الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٧٠

و أما المقدار المتعارف بحسب العاده فمغتفر (١).

[مسألة ٩: إذا لم يكن جرح و لا قرح و لا كسر بل كان يضره استعمال الماء لمرض آخر فالحكم هو التيمم]

[٦٠٣] مسألة ٩: إذا لم يكن جرح و لا قرح و لا كسر بل كان يضره استعمال الماء لمرض آخر فالحكم هو التيمم لكن الأحوط ضمّ الوضوء مع وضع خرقه و المسح عليها أيضاً مع الإمكان أو مع الاقتصار على ما يمكن غسله (٢).

[مسألة ١٠: تعين التيمم فيما لو كان الجرح و غيره فى غير مواضع الوضوء و كان استعمال الماء مضرًا فى مواضعه]

[٦٠٤] مسألة ١٠: إذا كان الجرح أو نحوه فى مكان آخر غير مواضع

(١) إذ العاده قاضيه بأن فى موارد الجرح و القرح لا يتيسر غسل جميع أطرافهما بحيث لا يبقى منها شىء، فتضرر الجرح بوصول الماء إلى أطرافه بالمقدار المتعارف كتضرره بوصول الماء إلى نفسه أمر عادى متعارف فحكمه حكمه.

إذا أضره الماء من دون جرح و نحوه

(٢) و هذه المسألة كالمسألة السابقة و الأمر فيها أظهر من سابقتها. و ما أفاده (قدس سره) فيها هو الصحيح، لأن أخبار الجبيره كما عرفت مختصه بالجريح و الكسير و القريح، و أما من ليس على مواضع وضوئه شىء من ذلك إلّا أنه لمرض قشرى يتضرر بوصول الماء إلى موضع من بدنه فهو خارج عن موارد الأخبار، و التكليف حينئذ التيمم، لأن الوضوء غسلتان و مسحتان على الكيفيه المستفاده من الأخبار و المفروض عجز المكلف عنهما لتضرره بالماء فى موضع من بدنه فيتعين التيمم فى حقه، و إن كان ضمّ الوضوء مع وضع الخرقه و المسح عليها إلى التيمم أحوط.

و دعوى أن الواجب فى حقه هو الوضوء بالمسح على الخرقه لقاعده الميسور، مندفعه بما مرّ غير مرّه من عدم تماميه القاعده بحسب الكبرى. على أنا لو سلمناها فى محلها فلا- يمكن الاعتماد عليها فى المقام و نحوه من الواجبات التى لها بدل شرعى كالتميم للوضوء، لأن ربّ الماء ربّ الصعيد كما فى الخبر «١» فلم

(١) كما في صحيحه الحلبي: «لأن رب الماء هو رب الأرض»، و في صحيحه ابن أبي يعفور: «إن رب الماء هو رب الصعيد»
الوسائل ٣: ٣٤٣/ أبواب التيمم ب ٣ ح ١، ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٧١

الوضوء لكن كان بحيث يضر استعمال الماء في مواضعه أيضاً فالمتعين التيمم (١).

[مسألة ١١: في الرمد يتعين التيمم]

[٦٠٥] مسألة ١١: في الرمد يتعين التيمم إذا كان استعمال الماء مضرّاً مطلقاً (٢) أما إذا أمكن غسل أطراف العين من غير ضرر و إنما كان يضرّ العين فقط فالأحوط الجمع «١» بين الوضوء بغسل أطرافها و وضع خرقة عليها و مسحها و بين التيمم.

[مسألة ١٢: محل الفصد داخل في الجروح]

[٦٠٦] مسألة ١٢: محل الفصد داخل في الجروح (٣) فلو لم يمكن تطهيره «٢»

حقه حتى يقتصر بالميسور منه لتمكنه من بدله.

(١) و قد اتضح حال هذه المسألة مما قدمناه في المسائل السابقة، لما عرفت من أن أخبار الجبيره مختصه بما إذا كانت الجراحه أو القرحة أو الكسر في شىء من مواضع الوضوء بحيث كانت تتضرر بوصول الماء إليها. و أما إذا كانت مواضع الوضوء سليمة عنها بأجمعها إلا أن غسلها أو مسحها أو الضرر في الجراحه الموجوده في محل آخر فهو خارج عن موارد الأخبار، و لمكان عدم تمكنه من الوضوء فينتقل فرضه إلى التيمم لا محاله.

المرمد يتيمم

(٢) و كذا الحال فيما إذا كان مضرّاً لعينه فقط، و ذلك لأن من به الرمد ليس بجريح و لا بكسير و لا بقريح فهو خارج عن موارد الأخبار، و حيث إنّه عاجز عن الوضوء فتصل النوبه إلى التيمم في حقه.

محل الفصد من الجروح

(٣) فحكمه حكمها فلا نعيد.

(١) و الأظهر جواز الاكتفاء بالتيمم.

(٢) مرّ أنه لا يوجب جواز المسح على الجبيرة.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٧٢

أو كان مضرّاً يكفى المسح على الوصلة التي عليه إن لم يكن أزيد من المتعارف و إلّا حلها و غسل المقدار الزائد ثم شدّها، كما أنه إن كان مكشوفاً يضع عليه خرقة «١» و يمسح عليها بعد غسل ما حوله، و إن كانت أطرافه نجسه طهرها، و

إن لم يمكن تطهيرها و كانت زائده على القدر المتعارف جمع بين الجبيره و التيمم «٢» (١).

[مسألة ١٣: لا فرق في حكم الجبيره بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان أم لا باختياره]

[٦٠٧] مسألة ١٣: لا فرق في حكم الجبيره بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان أم لا باختياره (٢).

(١) بل يتعين عليه التيمم، لعدم شمول أخبار الجبيره لما إذا لم يتمكن من غسل الموضع أو مسحه لأجل القرح أو الجرح أو الكسر بل لأجل أمر آخر كتضرره، و مع عدم شمولها تصل النوبه إلى التيمم لأنه الأصل الأولى كما مرّ. و كذلك الحال فيما إذا لم يمكن تطهير أطراف المحل من جهه الجبيره المشدوده عليه، لأنه لو حلّها لم يتمكن من شدّها أو خرج منه الدم الكثير و نحو ذلك.

(٢) لإطلاق أدلته و لعلّه ممّا لا إشكال فيه، و إنما الكلام في حكم الجرح العمدي أو الكسر كذلك تكليفاً لا من ناحيه حرمة في نفسه للإضرار، بل من جهه أنه تفويت اختياري للواجب المنجز و هو حرام. و توضيحه: أن الظاهر المستفاد من أخبار الجبائر كالمستفاد من أخبار التيمم أن المسح على الجبيره كالتيمم طهاره عذريه و الواجب الأولى في حق المكلفين هو الطهاره المائيه أعنى الوضوء، فكما أن المكلف إذا دخل عليه وقت الصلاه و هو عالم ملتفت يحرم عليه إهراق ماء الوضوء، لأنه تفويت للواجب المنجز في حقه و إن كان يجب عليه التيمم بعد ذلك، فكذلك الحال في المقام، لأنه إذا دخل عليه الوقت و هو متمكن من الوضوء من غير الجبيره لا- يجوز له تفويت ذلك الواجب المنجز في حقه بجرح عضوه أو بكسره و نحوهما، نعم لو ارتكبه و عصاه يجب عليه الوضوء مع المسح على الجبيره لا

(١) على الأحوط كما مر.

(٢) على الأحوط، و الأظهر فيه جواز الاكتفاء بالتيمم.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٧٣

[مسألة ١٤: إذا كان شيء لاصقاً ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه و لم يمكن إزالته]

[٦٠٨] مسألة ١٤: إذا كان شيء لاصقاً ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه و لم يمكن إزالته أو كان فيها جرح و مشقه لا تتحمل مثل القير و نحوه يجرى عليه حكم الجبيرة «١» (١) و الأحوط ضمّ التيمم أيضاً.

(١) اللصق ببعض المواضع لعلّ هذا هو المشهور بينهم. و الكلام في مدرك ذلك، لأنّ أخبار الجبائر مختصّه بالجراحه و القرحة و الكسر، و أما مع عدم شيء من ذلك و كون الموضع سليماً فلا- دليل على أن اللصق عليه حكمه حكم الجبيرة. و استدل على ذلك في كلام شيخنا الأنصاري (قدس سره) بتنقيح المناط «٢» و أن المناط في أحكام الجبائر ليس هو وجود الجرح و الخرقه عليه، و إنما المناط عدم تمكّن المتوضئ من إيصال الماء إلى بشرته و هذا متحقق في المقام أيضاً لتعدّر إزاله اللصق أو تعسره.

و فيه: أن تنقيح المناط أشبه شيء بالقياس، بل هو بعينه، و ذلك لعدم علمنا بمناطات الأحكام و ملاكاتها، فترى أنا نحكم بكفايه غسل أطراف الجرح المشكوك في صحه الوضوء مع عدم غسل تمام الأعضاء أو مسحه لعدم وجوب غسل الجرح و لا مسحه و لا- نلتزم بكفايه الوضوء الناقص فيما إذا توضحاً و أعضاؤه سليمة و لم يف الماء لتمام أعضائه بل بقي منها شيء و لو بمقدار موضع الجرح أو أقل في الجريح، كما أن شيخنا الأنصاري و غيره لا يلتزمون بكفايه الوضوء حينئذ و ليس هذا إلّا لعدم علمنا بالمناط فليكن الأمر في المقام أيضاً كذلك.

و أمّا ما أفاده صاحب الجواهر

(١) هذا إذا كان ما على محل الوضوء دواء، وإلا فالأظهر تعين التيمم إذا لم يكن الشئ اللاصق في مواضع التيمم، وإلا جمع بين التيمم و الوضوء.

(٢) كتاب الطهارة: ١٤٤ السطر ٣٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٧٤

.....

التيمم بدلاً عن الغسل و الوضوء لمن كان في يده شئ لاصق كالقير إذا لم يتمكن من إزالته ما دام الحياه «١»، فهو أيضاً يلحق بكلام شيخنا الأنصاري (قدس سره) فإن دعوى القطع بالفساد بلا موجب، فإننا نلتزم بكفايه التيمم ما دام الحياه في مثل الرمذ و غيره من الأمراض إذا لم تبرأ ما دام الحياه فليكن المقام أيضاً كذلك. أ فلم يرد أن التراب أحد الطهورين «٢» و أنه يكفيك عشر سنين؟ «٣» فالقطع بالفساد من غير وجه.

و عليه فالصحيح أن يفصل في المقام بين ما إذا كان اللاصق دواء طلى به على شئ من مواضع وضوئه و ما إذا لم يكن دواء، ففي الأول نلتزم بأحكام الجبائر لصحيحه الوشاء الدالّ على أن مثله يمسح على طلى الدواء «٤» هذا من غير فرق بين أن يكون تحته جريحاً أو كان سليماً و إنما وضع الدواء لمرض جلدى أو غيره.

و أمّا إذا كان اللاصق غير الدواء كالقير و نحوه فيفصيل فيه بين ما إذا كان في غير محال التيمم كما إذا لصق بذراعه فحينئذ يتعين في حقه التيمم، لعدم تمكنه من الوضوء المأمور به، و قد عرفت أن أخبار الجبيره لا تشملها فالأصل هو التيمم حينئذ كما مر. و ما إذا كان على محال التيمم كما إذا كان على يديه أو وجهه فيجب عليه الجمع بين التيمم و الوضوء،

و ذلك لأن الأمر حينئذ يدور بين احتمالين، فإما أن نلتزم بسقوط الصلاة في حقه لأنها مشترطه بالطهور و هو غير متمكن منه فلا يجب في حقه الصلاة و إما أن نلتزم بعدم سقوطها.

و الأول ممّا لا يمكننا الالتزام به، لإطلاق ما دلّ على وجوب الصلاة و أنها لا تسقط بحال و أن الواجب على كل مكلف في كل يوم خمس و إطلاق ما دلّ على اشتراطها

(١) الجواهر ٢: ٣٠٤.

(٢) الوسائل ٣: ٣٨٥ / أبواب التيمم / ب ٢٣ ح ١. و هي صحيحه محمّد بن حمران و جميل و فيها: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ التَّرَابَ طَهُورًا كَمَا جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا».

(٣) كما في روايه السكوني: الوسائل ٣: ٣٦٩ / أبواب التيمم ب ١٤ ح ١٢.

(٤) الوسائل ١: ٤٦٥ / أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٧٥

[مسألة ١٥: حكم ظاهر الجبيرة إذا كان طاهراً و تنجس باطنها]

[٦٠٩] مسألة ١٥: إذا كان ظاهر الجبيرة طاهراً لا يضرّه نجاسه باطنه (١).

[مسألة ١٦: إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوباً لا يجوز المسح عليه]

[٦١٠] مسألة ١٦: إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوباً لا يجوز المسح عليه بل يجب رفعه و تبديله، و إن كان ظاهرها مباحاً و باطنها مغصوباً فإن لم يعد مسح الظاهر تصرفاً فيه فلا يضر و إلّا بطل، و إن لم يمكن نزعها أو كان مضرّاً «١» فإن عدّ تالفاً «٢» يجوز المسح عليه و عليه العوض لمالكه (٢)، و الأحوط استرضاء

بالطّهارة لأنه لا- صلاه إلّا بطهور، و قد قدّمنا في أوّل الكتاب أن الطهور ما يتطهّر به و هو أعم من الماء و التراب لأنه أحد الطهورين «٣». و مقتضى هذين الإطّلاقين أن الصلاة واجبه في حق المكلف في مفروض المسألة و أنها أيضاً مشترطه بطهاره خاصه لا- محاله، و تلك الطّهارة إما هو الوضوء مع غسل القير أو مسحه و إما هو التيمم كذلك، و مقتضى العلم الإجمالي بوجود أحد الأمرين أن يجمع بين التيمم و الوضوء مع وجود اللاصق على مواضع التيمم.

(١) لأن الدليل إنما دلّ على اعتبار الطّهارة في ماء الوضوء، فإذا فرضنا نجاسه أعضاء الوضوء على نحو يوجب تنجس الماء فلا محاله يقتضى بطلانه، و أما إذا كانت غير سارية إلى الماء فلا- دليل على كونها موجبه لبطلان الوضوء، سواء كانت الجبيرة واحدة و كان باطنها نجساً دون ظاهرها و ما إذا كانت متعددة.

إذا كانت الجبيرة مغصوبه

(٢) لا إشكال في أن المسح على الجبيرة إذا لم يعدّ تصرفاً في المغصوب كما إذا كان ظاهرها مباحاً يجوز المسح عليها لعدم حرمة. كما لا كلام في أنه إذا عدّ تصرفاً في المغصوب و أمكن نزعها و رده

إلى مالكة من غير أن يتوجه ضرر عليه

(١) لا يبعد وجوب النزاع في بعض صور التضرر أيضاً.

(٢) لا يترك الاحتياط باسترضاء المالك في هذا الفرض أيضاً.

(٣) شرح العروه ٢: ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٧٦

المالك أيضاً أولئها، وإن لم يعد تالفاً وجب استرضاء المالك ولو بمثل شراء أو إجاره، وإن لم يمكن فالأحوط الجمع بين الوضوء بالاعتصار على غسل أطرافه وبين التيمم.

يجب نزاع الجبيره المغصوبه و ردها إلى مالكةا، لحرمة التصرف في مال الغير و وجوب ردّ المال إلى مالكة، فبعد نزاعها إما أن يجبر الموضع بشيء مباح فيمسح عليه و إما أن يبقى الجرح مكشوفاً فيغسل ما حوله. و إنما الكلام في جهات:

الجهة الأولى: إذا كان نزاع الجبيره المغصوبه مضرراً في حقه فهل يجب عليه نزاعها و ردها إلى مالكةا أيضاً أو لا يجب؟ ذهب الماتن (قدس سره) إلى عدم وجوب الرد إلى مالكةا فيما إذا عدّ تالفاً.

و لكن الصحيح وجوب نزاعها و ردها إلى مالكةا في هذه الصورة أيضاً، و ذلك لأن الضرر على نحوين، فقد يكون الضرر على نحو لا يرضى الشارع بتحقيقه في الخارج كما إذا كان نزاعها مؤدياً إلى هلاكه فلا يجب النزاع و الرد إلى مالكةا حينئذ، لأن ما دلّ على حرمة التصرف في مال الغير مزاحم بما دلّ على حرمة إهلاك النفس المحترمة و وجوب حفظها، فحيث إنه أهم فلا محاله يتقدم على حرمة التصرف في مال الغير. و أخرى يكون الضرر من غير ما لا يرضى الشارع بوقوعه كما إذا كان نزاع الجبيره موجباً لاشتداد مرضه أو بقاء برئه أو إلى ضرر مالي أو إبلامه، فمقتضى إطلاق ما دلّ على حرمة

التصرّف في مال الغير في مثله وجوب نزعها و ردها إلى مالكها، و لا مانع عن ذلك إلا ما يتوهم من شمول قاعده نفى الضرر للمقام و هي توجب تخصيص ما دلّ على حرمه التصرف في مال الغير. و لكننا ذكرنا في محلّه أن القاعده لا تشمل أمثال المقام لأنها امتنانيه و إجراؤها في المقام على خلاف الامتنان «١»، لأن معناها جواز التصرف في مال الغير من غير إذنه و لا- تثبت القاعده ذلك بوجه. و الظاهر أنهم

(١) مصباح الأصول ٢: ٥٤٥ ٥٦٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٧٧

.....

لم يختلفوا في وجوب ردّ المال إلى مالكة فيما إذا كان ردّه موجباً للضرر المالي في حقه فإذا لم تشمل القاعده المقام فيكون حال الضرر النفسي كالمالي فلا يمنع عن وجوب ردّ المال المغصوب إلى مالكة.

الجهة الثانيه: إذا كانت الجبيره المغصوبه معدوده من التالف كما هو الغالب، لأن الخرقه بعد فصلها عن ثوب الغير مثلاً لا ماليه لها، فهل يجوز المسح عليها أو لا بدّ من استرضاء المالك أو نزعها إذا أمكن؟ ذهب الماتن إلى جواز المسح عليها و قال: و عليه العوض لمالكه. و قيل: إن هذه المسأله مبتنيه على أن الضمان بالتلف و الإلتلاف راجع إلى المعاوضه القهريه بين المال التالف و المال المضمون به، أو أن الضمان محض غرامه و لا- رجوع له إلى المعاوضه بوجه. فعلى الأوّل يجوز المسح على الجبيره المعدوده من التالف، لأنها بإتلاف الغاصب انتقلت إليه و قد ضمن عوضها بالمعاوضه القهريه، فليس للمالك المطالبه بالمواد الباقية بعد إلتلاف المال لانتقالها إلى ملك المتلف فيجوز له المسح على الجبيره في المقام، و هذا بخلاف ما إذا قلنا بالثاني، لأن

الجبيره حينئذ باقيه على ملك مالکها الأول فلا يجوز التصرف فيها بالمسح إلا برضاه هذا.

و الصحيح عدم ابتناء المسأله على ذلك، و ذلك لأن انتقال المال التالف إلى المتلف بإتلافه مما لم يلتزم به أحد فيما نعلمه من أصحابنا، لوضوح أن الإتلاف ليس من أحد الأسباب الموجهه للانتقال، فلم يقل أحد بأن الثوب المملوك لأحد إذا أحرقه الغاصب فهو ملك للغاصب بالمعاضه القهریه فيضمن له قيمته، أو القطعات المنكسره فى الكوز ملك لمن أتلفه و هكذا.

نعم وقع الخلاف فى أنه إذا أغرم المتلف وادى عوض ما أتلفه فهل يكون ذلك معاوضه بين ما أداه و ما أتلفه، فالقطعات المنكسره للمتلف و هكذا غيرها مما أتلفه و أذهب ماليتة و بقى مادته، أو أن ما أداه غرامه محضه و المواد باقيه على ملك مالک المال. و ذكرنا فى محلّه أن العقلاء يرون ذلك معاوضه بين المال التالف و الغرامه حيث ليس للمالک مال و مادّه، و لم يكن مالکاً إلا لشيء واحد و قد أخذ عوضه و بدله لا أنه كان مالکاً لشيئين أخذ عوض أحدهما و بقى الآخر على ملكه و هما الماليه و المواد.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٧٨

.....

فأداء الغرامه معاوضه بالسيره الثابته عند العقلاء و المواد منتقله إلى ملك المتلف بأداء الغرامه.

و مفروض كلام الماتن إنما هو ما إذا أتلف مال الغير و جعله جبيره و أسقطه من قبل أن يؤدي عوضه فهل يجوز له المسح عليها أو لا- يجوز، لا- أن محل كلامه فى جواز المسح و عدمه بعد أداء الغرامه و العوض، و ذلك لقوله: (يجوز المسح عليه و عليه العوض) و لا معنى له مع أدائه فالكلام إنما هو

قبل ردّ العوض، وقد عرفت أن الإلتلاف قبل ردّ العوض مما لم يلتزم أحد بكونه موجباً لانتقال المال إلى متلفه.

فالصحيح أن المسأله مبتنيه على أمر آخر وهو أن الأدله الدالّه على حرمه التصرف فى مال الغير مختصّه بما إذا كان مورد التصرف مالاً لغير المتصرف أو أنها تعمه و ما إذا كان ملكاً أو مورد حق لغيره و إن لم يكن مالاً، فإن المال إذا خرج بالتصرف عن الماله قد يكون ملكاً لمالكه كما فى القطعات المكسوره فى الكوز و قد لا يكون ملكاً أيضاً كما إذا قتل حيوان أحد، فإن الميته ليست بملك و إنما تكون مورداً للحق أى لحق مالكه السابق، فهل تشمل أدله حرمه التصرف لهاتين الصورتين أو تختص بما إذا كان مورد التصرف مالاً فقط؟

و مقتضى فتوى الماتن أن الصحيح عنده الاختصاص و عدم شمول الأدله لما إذا كان مورد التصرف ملكاً أو حقاً لغيره. و هذا هو الذى تقتضيه الروايتان المستدل بهما على حرمه التصرف فى مال الغير من غير إذنه، أعنى قوله (عليه السلام): لا يحل مال امرئ مسلم إلّا بطيبه نفسه «١» و قوله: لا يجوز التصرف فى مال الغير إلّا بإذنه «٢»

(١) و هى صحيحه زيد الشحام عن أبى عبد الله (عليه السلام) إن رسول الله (صلّى الله عليه و آله) وقف بمنى ... إلى أن قال: فإنه لا- يحلّ دم امرئ مسلم و لا ماله إلّا بطيبه نفسه ... الوسائل ٢٩: ١٠/ أبواب القصاص فى النفس ب ١ ح ٣. و روى عنه فى كتاب تحف العقول [ص ٣٤] بدون لفظ دم بل فيه: مال امرئ مسلم.

(٢) الوسائل ٩: ٥٤٠/ أبواب الأنفال و ما

يختص بالإمام (عليه السلام) ب ٣ ح ٧. فان فيه: فلا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير إذنه، فكيف يحل ذلك في مالنا، إلخ.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٧٩

.....

لاختصاصهما بالأموال فيرجع في غير المال إلى أصاله الحل، و إنما يخرج عن تلك الأصاله في خصوص الأموال.

و لكن لا يبعد التفصيل في غير الأموال بين ما إذا كان تصرف الغير مزاحماً لتصرف المالك السابق و ما إذا لم يكن مزاحماً له، بالحكم بعدم جواز التصرف في الصورة الأولى لأنه ظلم و تعدد عند العقلاء فلا يجوز، و الحكم بالجواز في الثانيه لأصاله الحل و عدم كون التصرف ظلماً و تعدياً.

الجهه الثالثه: ما إذا لم يمكن نزع الجبيره إما تكوينياً و إما تشريعاً لأدائه إلى الهلاكه مثلاً و لم تسقط الجبيره عن الماليه أيضاً، فماذا يصنع المكلف؟ فإن مقتضى أدله حرمة التصرف في مال الغير حرمة المسح عليها، و مقتضى ما دلّ على اشتراط الصلاه بالطهاره و وجوب الصلاه في حقه و عدم سقوطها أن الصلاه واجبه في حقه مع الطهاره.

احتاط الماتن بالجمع بين الوضوء بالاختصار على غسل أطراف الجبيره و بين التيمم. هذا و لكن المتعين هو التيمم في حقه، و ذلك لأن كفايه الوضوء الناقص أعنى غسل أطراف الموضع مختصه بما إذا كان على بدن المتوضى جرح مكشوف، و أما في غير المكشوف فلم يقدّم دليل على كفايه الغسل الناقص، فإذا لم تشمل الأخبار للمقام فالأصل الأولى و هو التيمم الذي أسسناه في أوائل المسأله هو المحكم في المقام، نعم لا بأس بضمّه إلى الوضوء الناقص للاحتياط. هذا كله فيما إذا كانت الجبيره المغصوبه على غير محال التيمم.

و أما إذا كانت في

محاله كالوجه و اليدين فلا- وجه لاحتمال وجوب التيمم حينئذ و ذلك لأننا إنما نقول بانتقال الأمر إلى التيمم من جهة أن المكلف لم يتمكن من الوضوء شرعاً لاستلزامه التصرف في المال المغصوب و الممتنع شرعاً كالممتنع عقلاً، فإذا فرضنا أن التيمم أيضاً كالوضوء مستلزم للتصرف في الجبيرة المغصوبه فلا موجب للانتقال إليه، بل الأمر يدور بين أن تسقط عنه الصلاه رأساً لعدم تمكنه من الطهاره

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٨٠

[مسألة ١٧: لا يشترط في الجبيرة أن تكون مما يصح الصلاه فيه]

[٦١١] مسألة ١٧: لا يشترط في الجبيرة أن تكون مما يصح الصلاه فيه (١) فلو كانت حريراً أو ذهباً أو جزء حيوان غير مأكول لم يضر بوضوئه، فالذي يضر هو نجاسه ظاهرها أو غصبيته.

و بين أن تسقط عنه حرمة التصرف في المغصوب، فالحكمان متزاحمان و لا يتمكن المكلف من امتثالهما، و حيث إن وجوب الصلاه مع الطهاره أهم من حرمة التصرف في المغصوب، لأن الصلاه عمود الدين و لا تترك بحال، كما هو الحال في غير ذلك من المقامات، إذ الأمر إذا دار بين الصلاه و الغصب فلم يتمكن من إتيانها و ترك الغصب كما إذا حبس في مكان مغصوب فلا محاله يتقدم الأمر بالصلاه لأهميتها، فلا مناص من تقديم الأمر بالصلاه و سقوط النهي عن التصرف في مال الغير.

و هذا بخلاف المسألة المتقدمه التي حكمنا فيها بوجوب التيمم و لم نقدم الأمر بالوضوء على حرمة التصرف، و ذلك لأن المزاحمه في تلك المسألة إنما كانت بين الأمر بالوضوء و حرمة التصرف في مال الغير، و حيث إن الوضوء له بدل دون حرمة التصرف فمن هنا رجحنا حرمة التصرف على الوضوء و قلنا بوجوب التيمم عليه. و أما في المقام فالمزاحمه بين

أصل الصلاة و حرمة التصرف، و لا بدل للصلاه، و لمكان أهميتها قدمناها على حرمة التصرف كما عرفت.

و بعد ذلك كله يدور الأمر بين الاختصار بالوضوء الناقص بغسل أطراف الجبيره و بين التوضؤ على نحو الجبيره أى بالمسح عليها، و حيث إن الوضوء الناقص لا دليل على كفايته إلا فى الجرح المكشوف، لأن مقتضى ما دلّ على غسل الأعضاء و مسحها فى الوضوء و ما دلّ على لزوم مسح الجبيره و كونه بدلاً عن العضو، جزئيه الجبيره و اعتبار مسحها مطلقاً و عدم سقوطها بحال، و عليه فيتعين فى حقه الوضوء بطريق الجبيره و المسح عليها، لعدم حرمة التصرف فى الجبيره المغصوبه حينئذ كما عرفت.

(١) و ذلك لإطلاق أدلتها و عدم تقيدها الجبيره بشىء دون شىء.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٨١

[مسألة ١٨: ما دام خوف الضرر باقياً يجرى حكم الجبيره و إن احتمل البرء]

[٦١٢] مسألة ١٨: ما دام خوف الضرر باقياً يجرى حكم الجبيره و إن احتمل البرء (١) و لا يجب الإعادة إذا تبين برؤه سابقاً (٢)، نعم لو ظن البرء و زال الخوف و جب رفعها.

(١) دوران الحكم مدار خوف الضرر لاستصحاب بقاء جرحه أو كسره أو قرحه، هكذا قيل. و يأتى فى التعليقه الآتية أن ذلك حكم واقعى لا نحتاج فيه إلى الاستصحاب بوجه، و من ثمة لا نحكم عليه بوجوب الإعادة فيما إذا تبين برؤه قبل الوضوء.

(٢) و هذا لا- لما قيل من أن الخوف له موضوعيه فى ترتب أحكام الجبائر كما يستفاد من روايه كليب الأسدى حيث قال: «إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائره» «١» و ذلك لأن الظاهر من أخذ الخوف فى موضوع الحكم إنما هو طريقيته إلى الواقع، و معنى أنه «إن كان يتخوف إلخ» أنه إن كان

فى بدنه جرح أو كسر يخاف من وصول الماء إليه فليمسح على جبائره لا أن الخوف له موضوعيه، بل الوجه فيما أفاده فى المتن هو الإطلاق المستفاد من صحيحه ابن الحجاج حيث أمر عليه السلام فيها بغسل ما عدا الكسر أو الجرح المجرور قائلاً: إنه لا يعبث بجرحه «٢»، فموضوع الحكم بالمسح على الجبيره فيها هو الكسير أو الجريح الذى جبر كسره أو جرحه، فلو كنا نحن و هذا المقدار لحكمنا بوجوب إعادته الصلاه و الوضوء فيما إذا توضعاً على نحو الجبيره ثم انكشف برؤه حال الوضوء، و ذلك لأن الموضوع فى الصحيحه هو الكسير الذى جبر كسره، و المفروض عدم كون المتوضىئ كسيراً حال الوضوء فيحكم بطلان وضوئه.

إلما أنه مضافاً إلى أنّ العاده قاضيه على عدم حل الجبائر إلى أن يزول الخوف و يظن بالبرء قبل ذلك لا حين حلها قد دلتنا القرينه الخارجيه على أن الموضوع

(١) الوسائل ١: ٤٦٥/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٨.

(٢) الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٨٢

[مسأله ١٩: إذا أمكن رفع الجبيره و غسل المحل لكن كان موجباً لفوات الوقت هل يجوز عمل الجبيره؟ فيه إشكال]

[٦١٣] مسأله ١٩: إذا أمكن رفع الجبيره و غسل المحل لكن كان موجباً لفوات الوقت هل يجوز عمل الجبيره؟ فيه إشكال بل الأظهر عدمه و العدول إلى التيمم (١).

لوجوب المسح على الجبيره إنما هو من حدث به الكسر أو الجرح و قد كان مجبوراً حال الوضوء، بلا فرق فى ذلك بين بقاء كسره أو جرحه فى حال الوضوء أيضاً و عدمه، فلا أثر للبقاء و إنما المدار على حدوث الكسر و كونه مجبوراً حال الوضوء. و تلك القرينه هى عدم تحقق اليقين بالبرء فى تلك الأزمنه مع جبر الموضوع حال حله بأن

يكون الجرح مثلاً قد برأ حال حل الجبيره لاقبله و لا بعده، أو لو كان متحققاً فهو أمر نادر قليل الاتفاق و إن أمكن استكشاف ذلك فى أمثال زماننا هذا عن فوق الجبيره ببعض الآلات و الأدوات، و أما فى تلك الأزمنه فلم يكن للكشف عن ذلك طريق قطعى.

فإن حل الجبيره قد يتفق أن يكون مقارناً لبرئه فى ذلك الزمان أعنى زمان حل الجبيره، و قد ينكشف أنه برأ قبل حلها بزمان، و ثالثه ينكشف عدم برئه و يحتاج إلى الجبر ثانياً حتى يبرأ، فاليقين بالبرء حين حل الجبيره إما لا يتحقق و إما أنه نادر لا يمكن حمل الروايه عليه. فمقتضى إطلاقها بتلك القرينه أن كل من حدث به كسر و نحوه و كان مجبوراً حال الوضوء و جب عليه المسح على جبيرته سواء كان برأ فى الواقع أم لم يكن، بل ظاهر الصحيحه أن هذا حكم واقعى فإذا انكشف البرء حال وضوئه بعد الوضوء لم يجب عليه الإعاده بوجه، فلا حاجه معه إلى الاستصحاب فيمن شك فى برء كسره إلّا إذا لم تتم دلالة الصحيحه على ما ذكرناه.

إذا كان رفع الجبيره مفوتاً للوقت

(١) المتعين فى حقه هو التيمم، لأن روايات الجبائر كما مرّ غير مرّه تختص بما إذا لم يتمكّن من غسل البشره أو مسحها من جهه الكسر أو الجرح أو القرع، و أما من كان بدنه سليماً و لم يضره الماء إلّا أنه لم يتمكّن من غسله أو مسحه لضيق الوقت و عدم

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٨٣

[مسأله ٢٠: حكم الدواء المختلط بالدم]

[٦١٤] مسأله ٢٠: الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم و صار كالشئ الواحد و لم يمكن رفعه بعد

البرء بأن كان مستلزماً لجرح المحل و خروج الدم فإن كان مستحيلاً بحيث لا يصدق عليه الدم بل صار كالجلد فما دام كذلك يجرى عليه حكم الجبيره «١» و إن لم يستحل كان كالجبيره النجسه يضع عليه خرقة و يمسح عليه (١).

سعته لحل الجبيره فهو خارج عن موارد الأخبار، و الأصل الأوّلى حينئذ هو التيمم كما سلف.

الدواء المختلط بالدم

(١) لا يمكن المساعده على ما أفاده فى شىء من صورتى استحاله الدم و عدمها. أما إذا لم يستحل فلأن مفروض كلامه (قدس سره) إنما هو برء المحل و مع سلامه البدن و ارتفاع الكسر أو الجراحه لا- يجرى فى حقه حكم الجبيره، لاختصاص أخبارها بالجريح و الكسير و القريح و المكلف غير داخل فى شىء من ذلك. و مجرد عدم تمكنه من رفع الدواء المخلوط به الدم لا يوجب جريان أحكام الجبيره فى حقه، بل ينتقل أمره إلى التيمم لا محاله. على أن وضع خرقة طاهره عليه أمر لا موجب له و لا دليل على لزومه.

و أما إذا استحال الدم فلعين ما قدّمناه فى صورته عدم الاستحاله. على أن استحاله الدم إنما توجب ارتفاع أحكامه، و أما أحكام الدواء المتنجس به فلا موجب لارتفاعها فهو دواء نجس لا يتمكّن من رفعه فيجب عليه التيمم لا محاله، كما هو الحال فى صورته عدم استحاله الدم فلا- فرق بين الصورتين، نعم إذا كان المحل مريضاً قد وضع عليه الدواء فحكمه حكم الجبيره بمقتضى صحيحه الوشاء «٢» كما مرّ.

(١) بل ينتقل الأمر إلى التيمم، سواء فى ذلك الاستحاله و عدمها.

(٢) الوسائل ١: ٤٦٥/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٨٤

[مسأله ٢١: قد عرفت أنه يكفى فى الغسل أقله]

[٦١٥] مسأله ٢١: قد

عرفت أنه يكفي في الغسل أقله بأن يجرى الماء من جزء إلى جزء آخر ولو بإعانه اليد، فلو وضع يده في الماء و أخرجها و مسح بما يبقى فيها من الرطوبه محل الغسل يكفي، و في كثير من الموارد هذا المقدار لا يضّر خصوصاً إذا كان بالماء الحار و إذا أجرى الماء كثيراً يضّر، فيتعين هذا النحو من الغسل و لا يجوز الانتقال إلى حكم الجبيره فاللّازم أن يكون الإنسان ملتفتاً لهذه الدقه (١).

هل المسح برطوبه اليد يجزئ عن الغسل؟

(١) أقل الغسل و هو انتقال جزء من الماء من جزء إلى جزء و إن كان مجزئاً لا محاله إلّا أن الغسل على النحو المقرر في المتن لا يخلو من إشكال و منع، و ذلك لما قدّمناه غير مرّه من أن الأمر بالغسل ظاهر في لزوم إحداث الغسل، و أما الغسل بحسب البقاء فهو غير كاف في الامتثال، و المكلف إذا وضع يده في الماء و بذلك قد أحدث الغسل في يده ثم مسح برطوبتها وجهه أو غيره من مواضع الكسر مثلاً، فلا محاله يكون المسح برطوبتها إبقاء للغسل الحادث في يده و إحداثاً للمسح في وجهه. و لا يطلق على إمرار يده على وجهه عنوان الغسل في شىء من اللغات، بل يقال إنه مسح وجهه، مع أن المأمور به هو الغسل دون المسح.

و توضيح ما ذكرناه: أنّا تعرّضنا تبعاً للماتن لأقل الغسل في بحث غسل الوجه من الوضوء و قلنا إنه عباره عن جريان الماء من جزء إلى جزء إمّا بنفسه أو بواسطة اليد و نحوها «١». كما قلنا إن النسبه بينه و بين المسح عموم من وجه، فإن المسح عباره عن مرور الماسح

على الممسوح برطوبه و نداوه، و هما أمران متقابلان فى الوضوء و من هنا جعله الله سبحانه فى مقابل الغسل فى الآيه المباركه
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ...

(١) شرح العروه ٥: ٤٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٨٥

[مسأله ٢٢: حكم المسح على الجبيره التى عليها دسومه]

[٦١٦] مسأله ٢٢: إذا كان على الجبيره دسومه لا يضرّ بالمسح عليها إن كانت طاهره (١).

[مسأله ٢٣: إذا كان العضو صحيحاً لكن كان نجساً و لم يمكن تطهيره لا يجرى عليه حكم الجرح]

[٦١٧] مسأله ٢٣: إذا كان العضو صحيحاً لكن كان نجساً و لم يمكن تطهيره لا يجرى عليه حكم الجرح بل يتعين التيمم (٢)

وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ «١» إلخ فلا يجرى أحدهما عن الآخر بوجه.

و عليه فإذا أدخل يده فى الماء ثم أخرجها فلا يكون المسح بها على وجهه غسلًا و ذلك لأن مفروض كلام الماتن أنه يمسح برطوبه يده على وجهه، و المسح مع النداهه و الرطوبه مصداق للمسح و لا- يطلق عليه الغسل فى لغه العرب و لا فى غيرها من اللغات، فإنّ المسح بالنداهه لا- يكون إجراء للماء من جزء إلى جزء فى شىء من اللغات، و إذا كان المأمور به هو الغسل فلا يكون المسح بدلاً عنه كافيًا فى الامثال كما ذكرنا نظيره عند تعرّض الماتن لجواز غسل الجبيره الواقعه فى مواضع الغسل و مسحها و قلنا إنّ المأمور به هو المسح و الغسل لا يجرى عنه بوجه «٢».

إذا كان على الجبيره دسومه

(١) سواء كانت الدسومه قليله و معدوده من الأعراض أم كانت كثيره و معدوده من الجواهر، و ذلك لإطلاقات الأخبار الآمره بالمسح على جبائره، إلّا أن تعرض الدسومه بفرض غير واقع على نحو لا يؤثر المسح فيها أبداً، فإنّ المسح غير المؤثر لا يُكتفى به فى مقام الامثال، حيث إنّ ظاهر المسح تأثر الممسوح بذلك.

العضو السليم إذا لم يمكن تطهيره

(٢) و الوجه فيه ظاهر، لأنّ أخبار الجبائر مختصّه بالجريح و الكسير و القريح، و أما

(١) المائده ٥: ٦.

(٢) فى ص ١٥٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٨٦

نعم لو كان عين النجاسه لاصقه به و

لم يمكن إزالتها جرى حكم الجبيره «١» (١) و الأحوط ضم التيمم.

[مسألة ٢٤: لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيره إن كانت على المتعارف]

[٦١٨] مسألة ٢٤: لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيره إن كانت على المتعارف (٢) كما أنه لا يجوز وضع شيء آخر عليها مع عدم الحاجة إلا أن يحسب جزءاً منها بعد الوضع.

السليم فهو خارج عن الأخبار و إن فرضنا عدم تمكنه من غسل بشرته أو مسحها لعدم تمكنه من غسلها لقله الماء أو غيرها من الأسباب، و مع عدم شمول الأخبار له ينتقل أمره إلى التيمم كما هو الأصل في كل من لم يتمكن من الوضوء.

(١) و فيه: أن اللصق بالبدن سواء كان من الأعيان النجسه أم من الأعيان الطاهره لا يجرى عليه أحكام الجبائر، كما عرفته في القير اللصق بالبدن لاختصاصها بالكسير و الجريح و القريح، و مع سلامه العضو لا تشمله الأخبار فتنتقل وظيفته إلى التيمم لا محاله، نعم خرجنا عن ذلك في الدواء اللاصق بالبدن بمقتضى صحيحه الوشاء «٢» فإن حكمه حكم الجبيره كما مرّ، و أمّا غيره فلا دليل على التحاقه بالجبائر، على أن وضع خرقة أخرى طاهره عليه أمر لا دليل على وجوبه.

تخفيف الجبيره غير واجب

(٢) فلا يجب تخفيف الضخمه و جعلها رقيقه أو تبديلها بالرقيق، و ذلك لإطلاقات الأخبار الأمره بالمسح على الجبائر، فكل ما صدق عرفاً أنه جبيره كفى المسح عليها في مقام الامتثال إلا أن يخرج عن الجبيره عند المتعارف، كما إذا شدّ على جبيره منديلاً و مسح على المنديل فإنّ المنديل لا يسمّى جبيره حينئذ.

فالمراد من قوله: (إن كانت على المتعارف) هو كون الحائل جبيره عند العرف

(١) بل ينتقل الأمر إلى التيمم.

(٢) تقدّم ذكرها في مسأله ٢٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص:

[مسألة ٢٥: الوضوء مع الجبيره رافع للحدث لا مبيح]

[٦١٩] مسألة ٢٥: الوضوء مع الجبيره رافع للحدث لا مبيح (١).

فكل ما صدق أنه جبیره كفى مسحها عن غسل البشره و مسحها، و لم يرد بذلك كون الجبيره متعارفه بحسب الغلظه و الرقه، لأنها تختلف باختلاف الأشخاص و الموارد فقد يجبر بالكرباس و أخرى بالفاسون و ثالثه بشىء آخر خفيف أو غليظ. و من ذلك يظهر حكم ما إذا وضع على الجبيره شيئاً و أراد المسح عليه فإنه إن عدّ عند العرف جزءاً من الجبيره فلا- محاله يكفى المسح عليه فى مقام الامتثال، و إذا عدّ شيئاً زائداً عليها فلا يكفى كما عرفت.

الوضوء مع الجبيره رافع

(١) إن أراد القائل بكونه مبيحاً أن المتوضىء مع الجبيره باق على حدثه و ليس متطهراً بوجه إلا أنه جاز أن يدخل فى الصلاه أو فى غيرها مما يشترط فيه الطهاره تخصيصاً فيما دلّ على اشتراط الصلاه أو غيرها من الأفعال بالطهاره، فهو ممّا لا يحتمل بوجه، فإن الأخبار الواردة فى الجبائر قد اشتملت على السؤال عن الوضوء و الغسل و أنّ الجريح أو الكسير ما يصنع بوضوئه فأجابوا بأنه يمسح على الجبيره، و ظاهرها أنّ السؤال إنما هو عن ذلك الوضوء أو الغسل الذى اشترطت الصلاه به و أنه هو الوضوء مع الجبيره فى حقه، لا- أنّ المراد منها أمر آخر غير ما هو الشرط فى الصلاه فلا يمكن القول بأن المتوضىء مع الجبيره غير متطهر بوجه.

كما أنّ القائل بكونه رافعاً إن أراد أن الوضوء مع الجبيره كالوضوء التام و هما فردان اختاريان من الطبيعى المأمور به و أحدهما فى عرض الآخر، فكما أنّ المكلف يتمكّن من أن يأتى بالوضوء التام يتمكّن من الوضوء مع الجبيره بإدخال

نفسه في موضوعه بالاختيار، نظير الصلاة المقصوره و التامه حيث إنهما فردان اختياريان من طبعي الصلاة المأمور بها و أحدهما في عرض الآخر، و للمكلف أن يختار أيّاً منهما شاء بإدخال نفسه في موضوع المسافر. فهو أيضاً غير محتمل بوجه، لأنّ الأخبار الواردة في الجبائر كالأدله الداله على كفايه التيمم في حق فاقد الماء إنما تدلنا على أنّ

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٨٨

.....

الوضوء مع الجبيره أو التيمم وظيفه المعذور عن الوضوء التام بحيث لا يتمكن من إتيانه، و أما من كان متمكناً من الوضوء التام ثم أدخل نفسه في ذوى الأعذار فهو خارج عن مصب الأخبار رأساً. و عليه فالقول الوسط بين هذين القولين أن يقال: إن الوضوء مع الجبيره كالتييم طهاره حقيقه و لكنها في طول الطهاره بالوضوء التام بمعنى أنهما في حق المعذور يقابلان الوضوء و الوضوء التام في حق الواجد و غير المعذور، فهما طهارتان في ظرف المعذوريه لا في عرض الوضوء و الوضوء التام.

و لا يرد على ذلك أن لازمه جواز التفويت الاختياري بإراقه الماء بعد الوقت و جعل نفسه فاقداً للماء بالاختيار أو بإيجاد كسر أو قرح في بدنه اختياراً، فإنه بعد إدخال نفسه تحت عنوان الفاقد أو الجريح و الكسير يكون التيمم أو الوضوء مع الجبيره طهاره حقيقه في حقه، و رافعه كالوضوء و الوضوء التام في حق الواجد و غير الجريح و الكسير.

و الوجه في عدم ورود ذلك على ما ذكرناه هو أن مقتضى ما قدّمناه من اختصاص أدله التيمم و الوضوء مع الجبيره للمعذور غير المتمكن من الوضوء المأمور به عدم وجوب الصلاة على من فوّت على نفسه و أراق الماء أو جرح نفسه، و

ذلك لعدم كونه معذوراً غير متمكن من الوضوء المأمور به، لأنه كان متمكناً منه على الفرض و قد أدخل نفسه في موضع الفاقد أو العاجز بالاختيار، و الامتناع بالاختيار لا- ينافي الاختيار فلا طهاره في حقه و الصلاه ساقطه بالإضافة إليه و يعاقب من جهة تفويته الاختيارى، و لكن الإجماع القطعى دلنا على أن الصلاه لا تسقط بحال فمنه استكشفتنا أن وظيفته بعد تفويته هى الصلاه مع التيمم أو الوضوء مع الجبيره، فهما طهارتان حقيقتان فى حقه و ليستا فى عرض الوضوء التام بل فى طوله. على أنهما فى حق المعذور بالاختيار لا- يقابلان الوضوء التام للصحيح، بل يصح أن يقال إنهما طهارتان فى مرتبه نازله من الوضوء التام، لعدم كونهما وافيين بالملاك مثل الوضوء التام، كما أنه يعاقب من تلك الناحيه أى من ناحيه تفويته مقداراً من المصلحه حيث عجز نفسه عن الإتيان بالوضوء التام و استيفاء ملاكه، و يحكم بصحتهما للإجماع الكاشف عن اشتمالهما على مقدار من المصلحه لازم الاستيفاء حينئذ.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٨٩

[مسأله ٢٦: الفرق بين الجبيره التى على محل الغسل و التى على محل المسح من وجوه]

[٦٢٠] مسأله ٢٦: الفرق بين الجبيره التى على محل الغسل و التى على محل المسح من وجوه كما يستفاد مما تقدم: أحدها: أن الاولى بدل الغسل، و الثانيه بدل عن المسح (١). الثانى: أن فى الثانيه يتعين المسح، و فى الاولى يجوز الغسل «١» أيضاً على الأقوى (٢).

فالمتحصل أنهما طهارتان فى طول الوضوء التام و مرتبتهما دون مرتبه الوضوء التام، و المفوت بالاختيار يعاقب على تفويته الملا-ك فى ذلك الوضوء و إن كان يحكم بصحه تيممه أو وضوئه الناقص من جهة الإجماع و اشتمالهما على مقدار من المصلحه الملزمه.

الفوارق بين الجبيرتين

(١) إن كان نظره (قدس سره)

إلى أن المسح في مواضع الغسل يجزئ عن الغسل و في موارد المسح يجزئ عن المسح و أن الشارع يكتفى به بدلاً عن الغسل أو المسح فهو عين المسألة و مما لا إشكال فيه، و إن كان نظره إلى أنه لا بدّ من قصد البدليه عن الغسل في مواضعه و البدليه عن المسح في مواضعه فهو مندفع بالإطلاقات، حيث دلّت الروايات على أنه يمسح على جبائره من غير اعتبار قصد البدليه عن الغسل أو المسح، نعم البدليه هي التي لاحظها الشارع في جعله و أمره به حيث لاحظ أنه بدل عن الغسل أو المسح فأمر به، و أما أنها لا بدّ من ملاحظتها في مقام الامتثال فهو مما لم يقدّم عليه دليل.

(٢) تقدّم أن النسبه بين الغسل و المسح عموم من وجه و أن أحدهما غير الآخر «٢» و المأمور به في الأخبار إنما هو المسح على الجبائر، و ظاهرها أنه واجب متعيّن و لا- دليل على كفايه غسل الجبيره. و قاعده الميسور غير منطبقه على المقام، على أنها غير تامّه في نفسها كما مرّ غير مرّه.

(١) تقدّم عدم جوازه.

(٢) في ص ١٨٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٩٠

الثالث: أنه يتعيّن في الثانيه كون المسح بالرطوبه الباقيه في الكف و بالكف، و في الاولى يجوز المسح بأى شىء كان و بأى ماء و لو بالماء الخارجى (١). الرابع: أنه يتعيّن في الأولى استيعاب المحل (٢) إلّا ما بين الخيوط و الفُرَج، و في الثانيه يكفى المسمّى (٣). الخامس: أن في الأولى الأحسن أن يصير شبيهاً بالغسل في جريان الماء بخلاف الثانيه فالأحسن فيها أن لا يصير شبيهاً بالغسل (٤).

(١) و الوجه في ذلك أن المستفاد

من الأخبار الواردة في المقام حسب الارتكاز العرفي أن الجبيره بدل عن البشره فحكمها حكمها، و حيث إن المسح في مواضع المسح إذا كان بالبشره لا بدّ و أن يكون بالنداوه الباقيه في اليد كما في صحيحه زراه «و تمسح ببله يمناك ناصيتك» (١) فكذلك لا بدّ من ذلك في المسح على الجبيره التي هي بدل عن البشره، و حكمها حكم المحل. و أمّا الغسل في مواضع الغسل فلا يعتبر فيه أن يكون بالبله الباقيه في اليد، لجواز أن يكون بالماء الجديد كما مرّ تفصيله فكذلك الحال في الجبيره التي هي في حكم المحل.

(٢) لما عرفت من أن حكم الجبيره حكم المحل، فكما أن في موارد الغسل لا بدّ من استيعاب الغسل فكذلك في الجبيره الموجوده على مواضع الغسل، نعم لا يعتبر في الاستيعاب في المسح التدقيق، بل يكفي المقدار الذي يسمى مسحاً مستوعباً عند العرف.

(٣) كما هو الحال في المسح على نفس البشره كما في مسح الرأس أو الرجل بحسب العرض، و أما طولاً فيعتبر فيه أن يكون من الأصابع إلى الكعبين كما هو ظاهر.

(٤) الاحتياط و إن كان كما أفاده إلّا أنه غير معتبر في صحّه الوضوء، و ذلك لأن الغسل غير المسح و النسبه بينهما عموم من وجه، و المأمور به هو المسح في موارد الغسل و المسح، و لا يعتبر أن يكون مجتمعاً مع الغسل أو شبيهاً به.

(١) الوسائل ١: ٣٨٧/ أبواب الوضوء ب ١٥ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٩١

السادس: أن في الاولى لا يكفي «١» مجرّد إيصال النداوّه بخلاف الثانيه حيث إن المسح فيها بدل عن المسح الذي يكفي فيه هذا المقدار (١). السابع: أنه لو كان

على الجبيره رطوبه زائده لا يجب تجفيفها في الأولى بخلاف الثانيه (٢). الثامن: أنه يجب مراعاة «٢» الأعلى فالأعلى في الأولى دون الثانيه (٣). التاسع: أنه يتعين في الثانيه إمرار المسح على الممسوح بخلاف الأولى فيكفي فيها بأى وجه كان «٣» (٤).

(١) قد عرفت أن المأمور به في كل من موارد الغسل و المسح هو المسح على الجبيره، و لا- فرق بينهما في ذلك، و إن كان الأحوط المسح بالماء في مواضع الغسل.

(٢) لما تقدّم من أن حكم الجبيره حكم المحل، فكما أن الرطوبه في البشره في مواضع الغسل غير مانعه عن صحّه الوضوء فكذلك الحال في الجبيره في تلك المواضع، و أما في مواضع المسح فحيث إن المعتبر أن يكون المسح بنداوه اليد فلا بدّ من اعتبار تجفيفها، لأن النداوه لو اندكت في رطوبه المحل أو امتزجت معها و إن لم تكن مندكه لم يتحقق المسح بنداوه اليد، بل المسح كان بالماء الخارجى أو الممتزج منه و من نداوه اليد و هو غير كاف في صحّه الوضوء.

(٣) لأن الجبيره كالمحل فإذا لم يعتبر في نفس البشره أن يكون المسح أو الغسل من الأعلى إلى الأسفل فكذلك الحال في الجبيره في ذلك المحل، كما أنه إذا اعتبر فيه ذلك اعتبر في الجبيره أيضاً، و عليه فيعتبر في الجبيره في مواضع الغسل و في مسح الرأس أن يكون المسح من الأعلى فالأعلى، و أما في مسح الرجلين فالأقوى عدم اعتباره كما هو الحال في نفس البشره.

(٤) لما مرّ و عرفت من أنّ الجبيره كالمحل، و حيث إن الاستفادة من الآية «٤»

(١) على الأحوط الأولى.

(٢) تقدّم تفصيل ذلك [في فصل أفعال الوضوء الفعل الأوّل و الثاني و

الثالث والرابع].

(٣) فيه إشكال فلا يترك الاحتياط.

(٤) ... وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَ ارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ... المائدة ٥: ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٩٢

[مسألة ٢٧: عدم الفرق بين الوضوء الواجب والمستحب في الجبيرة]

[٦٢١] مسألة ٢٧: لا فرق في أحكام الجبيرة بين الوضوءات الواجبة والمستحبة (١).

[مسألة ٢٨: حكم الجبائر في الغسل كحكمها في الوضوء واجبه و مندوبه]

[٦٢٢] مسألة ٢٨: حكم الجبائر في الغسل كحكمها «١» في الوضوء واجبه و مندوبه (٢)

و الأخبار «٢» أن المسح في مواضع المسح يعتبر أن يكون بإمرار الماسح على الممسوح فكذلك الحال في الجبيرة الموضوعه على محال المسح، و أما في مواضع الغسل فلا يعتبر فيه شىء من ذلك، فيجوز إيقاف الماسح و إمرار الممسوح بالماسح، و كذا الحال في الجبيرة الموضوعه على المحل.

عدم الفرق بين الوضوء الواجب و المندوب

(١) للإطلاقات «٣» حيث لم يقيد شىء من الأحكام الواردة في روايات الجبائر بما إذا كان الوضوء واجبا.

هل يفرق بين الغسل أو الوضوء في الجبائر؟

(٢) هذا يبتنى على دعوى القطع بعدم الفرق بين الوضوء و الغسل في شىء من أحكام الجبائر، و حيث إنها غير تامه و لا قطع لنا بتساويهما بوجه فلا مناص من المراجعه في ذلك إلى الأخبار لنرى أن أى حكم من أحكام الجبائر في الوضوء قد

(١) الظاهر أن من كان به جرح أو قرح يتخير بين التيمم و الغسل، و الأحوط على تقدير الاغتسال أن يضع خرقة على موضع القرح أو الجرح و يمسح عليها و إن كان جواز الاكتفاء بغسل الأطراف لا يخلو عن قوه. و أما الكسير فان كان محل الكسر فيه مجبوراً تعين عليه الغسل و المسح على الجبيرة مع التمكن، و إن كان المحل مكشوفاً أو لم يتمكن من المسح على الجبيرة تعين

عليه التيمم.

(٢) راجع الوسائل ١: ٣٨٧/ أبواب الوضوء ب ١٥.

(٣) راجع الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٩٣

.....

ثبت في الغسل أيضاً فتأخذ به، و فيما

لم يَقم عليه دليل في الغسل نرجع إلى الأصل الأوّلي أعني وجوب التيمم في حق من لم يتمكن من استعمال الماء في الوضوء أو لغسل.

و نتيجة إنكار القطع بتساويهما أن الجريح و القريح إذا أجنبنا يتخيران بين التيمم و الغسل مع الجبيره و لا يتعين عليه خصوص الغسل مع الجبيره، و يساعده أن في غسل الجريح و القريح مع الجبيره عسراً و حرجاً، و هذا من أحد موارد التخيير بين التيمم و الغسل مع الجبيره.

□
و كيف كان، المعروف بين الفقهاء (قدس الله أسرارهم) أن الغسل و الوضوء متحدان من حيث الأحكام في الجبائر، و لكن الصحيح أنهما مختلفان في ذلك و أن الجريح و القريح إذا أجنبنا يتخيران بين الغسل مع الجبيره و التيمم، بلا فرق في ذلك بين كونهما مجبورين و بين كونهما مكشوفين. فلنتكلم أوّلاً في جواز الغسل في حقّه مع الجبيره ليتضح منه جواز تيممه.

المجبور من الجريح و القريح

أمّا المجبور من الجريح و القريح فلصحيحه ابن الحجاج عن أبي الحسن (عليه السلام): «عن الكسير تكون عليه الجبائر أو تكون به الجراحه كيف يصنع بالوضوء و عند غسل الجنابه و غسل الجمعة؟ فقال (عليه السلام): يغسل ما وصل إليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجبائر و يدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله و لا ينزع الجبائر و يعث بجراحته» «١» لأنها كما ترى غير مختصّه بالوضوء، و قد دلّت على أن الجريح المجبور بقريته قوله: و لا ينزع الجبائر يغسل بقيته المواضع الصحيحه و يدع الموضع المجبور بلا فرق في ذلك بين الغسل و الوضوء. و هي و إن كانت ظاهره في رجوع الضمير في قوله: «أو تكون به الجراحه»

إلى الكسير إلا أنه غير مراد يقيناً و إنما يرجع إلى الرجل المقدر في قوله: «عن الكسير تكون عليه الجبائر» بمعنى أنه

(١) الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٩٤

.....

يرجع إلى ذات الكسير لا هو بوصف كونه كسيراً.

ثم إن الصحيحه و إن لم تتضمن الأمر بالمسح على الجبيره إلا أنا استفدنا ذلك من بقيه الأخبار الآمره بالمسح على الجبائر «١». ثم إنها و إن كانت مختصه بالوضوء إلا أنا نلحق الجبيره في الغسل إلى الوضوء للقطع بعدم كفايه الغسل من دون غسل بعض المواضع و لا مسح ما هو كالمحل، حيث إن الجبيره غالباً بل دائماً تكون أوسع من الجراحه بمقدار فذلك المقدار الصحيح من أطراف الجراحه الذى تحت الجبيره لا بد إما أن يغسل و إما أن يمسخ الجبيره الموضوعه عليه، و حيث لا يجب عليه نزع الجبيره و غسل ما تحته فلا مناص من أن يمسخ على الجبيره التى هى كالمحل.

فالمتحصل: أن الجرح أو القرع المجرور عند الاغتسال يغسل مع الجبيره و يمسخ عليها كما هو الحال فى الوضوء. و يدل على ذلك صحيحه كليب الأسدى «٢» حيث دلت على أن الكسير يمسخ على جبائر، لعدم اختصاصها بالوضوء.

الجرح المكشوف

□
و أما الجرح المكشوف عند الاغتسال فلصحيحه عبد الله بن سنان «عن الجرح كيف يصنع به صاحبه؟ قال (عليه السلام): يغسل ما حوله» «٣» لأنها غير مختصه بالوضوء بل مطلقه تشمل كلاً من الوضوء و الغسل، و عليه فهما متحدان فى الجرح المكشوف حيث يجب غسل ما حوله فى كليهما هذا. إلا أن فى قباليهما «٤» عدّه كثيره من الأخبار، و قد دلت على أن الجريح و

القريح إذا أجنب يجب عليه التيمم فحسب.

منها: صحيحه محمّد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرجل يكون به القرح و الجراحه يجنب، قال: لا بأس بأن لا يغتسل، يتيمم» «٥».

(١) الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩.

(٢) الوسائل ١: ٤٦٥/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٨.

(٣) الوسائل ١: ٤٦٤/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٣.

(٤) لم يتقدّم منه إلّا صحيحه واحده فليلاحظ.

(٥) الوسائل ٣: ٣٤٧/ أبواب التيمم ب ٥ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٩٥

.....

و منها: صحيحه البنزطى عن الرضا (عليه السلام): «فى الرجل تصيبه الجنابه و به قروح أو جروح أو يكون يخاف على نفسه من البرد، فقال: لا يغتسل و يتيمم» «١».

و منها: غير ذلك من الأخبار «٢»، و هى معارضه مع الصحيحتين المتقدمتين. و قد ذكر فى الجمع بينهما وجوه لا بأس للتعرض لبعضها:

فمنها: ما ذكره صاحب الحدائق (قدس سره) من حمل الصحيحتين المتقدمتين على ما إذا كانت الجراحه واحده و حمل الطائفه الثانيه على صورته تعدّد الجراحه «٣» و لعلّه لأن فى الاغتسال مع الجراحه المتعدّده مشقّه نوعيه.

و يبعده أن أكثر الأخبار فى الطائفه الثانيه و إن اشتملت على لفظه القروح و الجروح بصيغه الجمع إلّا أن الظاهر أنها بمعنى الجنس، حيث قد يستعمل الجمع و يراد منه الجنس كما فى قوله (عليه السلام): «عليه جوائر» مع أن وجود الجبيره الواحده كاف فى إجراء حكم الجبيره، و إنما أتى بصيغه الجمع بلحاظ تعدد أفراد الجوائر أو القروح و الجروح، لأن الجبيره قد تكون من الخشب و أخرى من الخرقه و هكذا هذا. على أن بعض أخبار الطائفه الثانيه قد ورد بصيغه المفرد و أن الرجل يكون

به القرحة أو الجراحه كما فى صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه، فهذا الجمع غير وجيه.

و منها: ما ذكره شيخنا الأنصارى (قدس سره) و استحسنة جمله ممن تأخر عنه حيث حمل الطائفة الأمره بالغسل مع الجبيره على صورته عدم تضرر المواضع الصحيحه من بدنه بالاعتسال و الطائفة الثانيه الدالّه على وجوب التيمم على صورته تضرر المواضع الصحيحه من بدنه بالماء، للقطع بأن من تضرر باستعمال الماء لا يجب عليه الاعتسال «٤» هذا.

(١) الوسائل ٣: ٣٤٧/ أبواب التيمم ب ٥ ح ٧.

(٢) كصحيحه داود بن سرحان المرويه فى الوسائل ٣: ٣٤٨/ أبواب التيمم ب ٥ ح ٨ و غيرها من روايات الباب المذكور.

(٣) الحدائق ٢: ٣٨٦.

(٤) كتاب الطهاره: ١٤٧/ السطر ٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٩٦

.....

و لا يمكن المساعده على ذلك أيضاً، لأنه ليس من الجمع العرفى بين المتعارضين و ذلك لأن السؤال فى الطائفة الأمره بالتيمم إنما هو عن الجريح و من به قرحة أو جراحه لا عمن تضرر بدنه غير الجريح باستعمال الماء، و ظاهر الجواب حينئذ أن من لم يتمكن من استعمال الماء من جهه الجراحه فى بدنه يتيمم لا- أن من لم يتمكن من استعماله لأجل الحمى أو لتضرر المواضع السليمه من بدنه يجب عليه التيمم، و هذا دقيق. و وجوب التيمم على من أضر به الماء و إن كان معلوماً عندنا إلا أنه لا يوجب تقييد الروايات بوجه، لأنها ناظره إلى بيان أن من تضرر لأجل الجرح وظيفته التيمم، و لا نظر لها إلى بيان حكم المتضرر من غير ناحيه الجرح، و حيث إن هذا الموضوع بعينه هو الذى دلت الطائفة الأولى على وجوب الغسل فيه فلا محاله تتعارضان، و لا

يكون حمل الثانيه على صورته تضرر المواضع الصحيحه من الجمع العرفى فى شىء.

فالإنصاف أن الطائفتين متنافيتان لو حده المورد فيهما، و مقتضى الجمع العرفى بينهما رفع اليد عن ظاهر كل منهما بنص الآخر، حيث إن الطائفة الأمره بالاعتسال ظاهره فى تعيين الغسل و ناصه فى جوازه و الطائفة الأمره بالتيمم ظاهره فى تعيين التيمم و ناصه فى جوازه، فبنص كل منهما ترفع اليد عن ظاهر الآخر و تكون النتيجة ما ذكرناه من جواز كل من الغسل و التيمم و كون المكلف مخيراً بينهما هذا، بل يمكن استفاده ذلك من صريح صحيحه محمّد بن مسلم المتقدمه حيث نفت البأس عن تركه الاعتسال و قال إنه يتيمم، و هى كالصريح فى جواز كلا الأمرين فى حقه، بل و كذلك صحيحه البنظى بحمل النهى فيها عن الاعتسال على النهى فى موارد توهم الأمر و هو يفيد الإباحه و الجواز. هذا كله فى حق الجريح و القريح عند الاعتسال.

و أمّا الكسير فقد وردت فيه روايات أربع:

□
منها: مرسله ابن أبى عمير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «يتيمم المجدور و الكسير بالتراب إذا أصابته جنابه» (١).

(١) الوسائل ٣: ٣٤٧/ أبواب التيمم ب ٥ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٩٧

.....

□
و منها: مرسله ثانيه له عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «يؤم المجدور و الكسير إذا أصابتهما الجنابه» (١).

و منها: مرسله الصدوق، قال و قال الصادق (عليه السلام): «المبطون و الكسير يؤممان و لا يغسلان» (٢).

و منها: مرسله الكافى، قال: و روى ذلك فى الكسير و المبطون يتيمم و لا يغتسل (٣).

و هذه الأخبار تدلنا على أن الكسير يتيمم و لا يجوز فى حقه الاعتسال. إلّا أنها لإرسالها لا

يمكننا الاعتماد عليها، نعم يكفي في الحكم بوجوب التيمم في حقه المطلقات الأمره بالتيمم لمن عجز من استعمال الماء، و هو الأصل الأوّلى في كل من لم يتمكّن من استعمال الماء، فإن مقتضاها أن الكسير المجنب تيمم و لا يغتسل.

و أمّا الأخبار الواردة في الجبيرة فقد دلّت صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج على أن الكسير يغتسل أو يتوضأ حيث قال (عليه السلام): «يغسل ما وصل إليه الغسل و يدع ما سوى ذلك» «٤» و مقتضاها أن الكسير لا يجوز أن يتيمم بل يغتسل مع الجبيرة، و هي و إن لم تشتمل على الأمر بالمسح على الجبيرة إلّا أنا علمنا من الخارج أن الشارع لم يرفع يده من غسل بشره أو مسح ما هو بدل عن بشره، و بما أن الجبيرة تسع مقداراً من الأطراف الصحيحه و لا تكون بمقدار المحل، بل لو وجدت بمقداره في الجراحه و القرحة فلا يتحقق في الكسر أبداً، لأنه لا بدّ أن يشد بالأطراف الصحيحه أيضاً حتى ينجر، و هذا المقدار الصحيح الذي هو تحت الجبيرة لا يجب غسله لعدم وجوب نزع الجبيرة فلا مناص من أن يمسح على الجبيرة التي فوقه.

فهذه الصحيحه نحكم بوجوب الاغتسال على الكسير مع المسح على الجبيرة

(١) الوسائل ٣: ٣٤٨/ أبواب التيمم ب ٥ ح ١٠.

(٢) الوسائل ٣: ٣٤٨/ أبواب التيمم ب ٥ ح ١٢، الفقيه ١: ٥٩/ ٢١٧.

(٣) الوسائل ٣: ٣٤٦/ أبواب التيمم ب ٥ ح ٢، الكافي ٣: ٦٨/ ٥.

(٤) الوسائل ١: ٤٦٣/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ١، و قد تقدّمت بتمامها في ص ١٩٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ١٩٨

و إنّما الكلام في أنه هل يتعين حينئذ الغسل ترتيباً أو

يجوز الارتماسى أيضاً «١»، و على الثانى هل يجب أن يمسح على الجبيره تحت الماء أو لا يجب؟ (١)

كما فى الموضوع إلا أنها مختصه بالكسر المجبور، و لأجل ذلك تكون الصحيحه أخص مطلقاً من المراسيل الداله على وجوب التيمم فى حقّه و المطلقات الآمره بالتيمم فى حق من عجز من استعمال الماء، لعدم اختصاصهما بالمجبور فتتقدم الصحيحه عليهما و تخصصهما بما إذا كان الكسير مجبوراً، فإن وظيفته الغسل مع الجبيره و لا يتخير بين التيمم و الاغتسال كما فى الجريح و القريح، فإن التخير فيهما مستند إلى المعارضه الموجه لرفع اليد عن ظاهر كل منهما بنص الآخر المنتج للتخير، و لا معارضه فى المقام.

الكسر المكشوف

و أمّا الكسر المكشوف فيجب معه التيمم بمقتضى المراسيل المتقدمه على تقدير الاعتماد عليها أو المطلقات الداله على أن الأصل الأولى فى حق كل عاجز عن استعمال الماء هو التيمم.

(١) بقى الكلام فى أن الجريح أو القريح أو الكسير إذا أراد الاغتسال فهل يجب أن يغتسل ترتيباً أو ارتماساً؟ و على الثانى يجب أن يمسح على الجبيره تحت الماء أو لا يجب؟ ذكر الماتن أن الأقوى جواز الغسل ارتماساً و عدم وجوب المسح على الجبيره تحت الماء.

و لكن الصحيح عدم جواز الارتماسى فى حقّه، إذ يشترط فى الغسل ارتماساً إحاطه الماء للبدن دفعه واحده، و الماء لا يحيط بدن الكسير و نحوه دفعه واحده لمكان الجبيره. و قد عرفت أن الواجب فى حقّه المسح على الجبيره دون غسلها، لأنه ظاهر الأمر بالمسح من غير عدل، فان مثله ظاهر فى التعيين، فلو أراد أن يرتمس و يمسح

(١) الأحوط بل الأظهر عدم جوازه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ١٩٩

الأقوى جوازه و عدم

وجوب المسح و إن كان الأحوط اختيار الترتيب، و على فرض اختيار الارتماس فالأحوط المسح تحت الماء، لكن جواز الارتماسى مشروط بعدم وجود مانع آخر من نجاسه العضو و سرايتها إلى بقيه الأعضاء أو كونه مضرًا من جهة وصول الماء إلى المحل.

على الجبيرة حال الارتماس أيضاً لم يحكم بصحة غسله لأن المسح تدريجى، و لا محاله لا يتحقق مع انغماس الرأس فى الماء دفعه واحده و لا أقل فى الجزء الأخير من المسح لأنه يتأخر عن انغماس الرأس يقيناً، فالمتعین فى حقه الغسل ترتيباً.

ثم إن الكلام فى كفايه الارتماس فى حقه و عدمها إنما هو فيما إذا لم يكن هناك مانع آخر من صحته، كما إذا كان وصول الماء إلى المحل على نحو الارتماس مضرًا فى حقه أو أن المحل كان نجسًا و وصول الماء إليه بالارتماس يوجب سرايه النجاسه إلى المواضع الطاهره من بدنه تحت الجبيرة فإن الارتماس غير جائز حينئذ، و هذا لا لأن الغسل يعتبر فيه طهاره الأعضاء قبل الاغتسال، بل لو لم يعتبر الطهاره قبل الاغتسال أيضاً كما هو الصحيح نمنع عن الارتماس و إن لم يغتسل فى الماء القليل أيضاً كما إذا ارتمس فى الكثير. و الوجه فى المنع أنه لا يجوز له أن ينجس بدنه بأكثر من المقدار الضرورى، فلو ارتمس فى الكثير فبمجرد إخراج يده أو غيرها من الماء تسرى النجاسه من الموضع المتنجس إلى المواضع القريبه منه و تستلزم نجاستها تحت الجبيرة و لا- يمكن تطهيرها بعد ذلك لمكان الجبيرة، فيكون الغسل مرتماً مفوّتاً لشرط الصلاه أعنى طهاره البدن فى غير موضع الجرح، و الغسل المفوت لشرط الصلاه مما لا أمر به شرعاً.

و ليعلم أن محل كلامنا

إنما هو الغسل مع الجبيره لا- الجرح أو الكسر المكشوف، إذ يمكن معه تصحيح الارتماس بوضع شىء على جرحه أو بدنه فيتمس في الماء، و على تقدير تنجس بعض الأطراف الطاهره يغسله بعد الاغتسال.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٠٠

[مسأله ٢٩: إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوهما فالحال فيه حال الوضوء في الماسح كان أو في الممسوح]

[٦٢٣] مسأله ٢٩: إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوهما فالحال فيه حال الوضوء في الماسح كان أو في الممسوح.

(١)

(١) إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح لا إشكال في أن حكم الجبيره في التيمم حكمها في الغسل و الوضوء، سواء كانت الجبيره في الماسح أو الممسوح. و لعل المسأله متسالم عليها من غير خلاف و إنما الكلام في مدرك ذلك، فقد يستدل عليه بالإجماع و التسالم القطعيين، و أخرى يستدل عليه بحسنه الوشاء المتقدمه حيث اشتملت على السؤال عن على يده أو يديه دواء يمسح عليه؟ قال: نعم «١» و ذلك لإطلاقها، فقد دلّت على أن من كان مأموراً بغسل البشره أو بمسحها كما في التيمم و لم يتمكن عنه لمانع من الدواء و نحوه يمسح على ذلك الدواء.

و فيه: أنه مع الإغماض عن المناقشه في دلالتها بأنها مختصه بالدواء و لا مرخص للتعدى عن موردها، لأن كفايه المسح على الحائل من غسل البشره أو مسحها على خلاف القاعده، فلو تمسكنا بذيل الإجماع و عدم القول بالفصل بين الدواء و غيره كان استدلالاً بالإجماع لا بالحسنه. يرد على الاستدلال بها أنها رويت بطريقين بإسناد واحد و في أحدهما الروايه كما قدمناه و هو طريق الشيخ (قدس سره) «٢» و فى الآخر الذى هو طريق الصدوق زيدت كلمه (فى الوضوء) بعد قوله: «أ يمسح عليه» «٣» فهما روايه واحده لوحد.

إسنادهما مردّده بين النقيصه و الزيادة، فمع الإغماض عن أن الأمر إذا دار بين النقيصه و الزيادة الأصل عدم الزيادة و أن الشيخ كثيراً ما ينقص شيئاً في الروايه أو يزيد عليه و الصدوق أضبط، و مقتضى هذين الأخذ بروايه الصدوق و تخصيصها بالوضوء، تصير الروايه مجمله فلا- يمكننا الاعتماد عليها في الحكم بكفايه المسح على الحائل مطلقاً و لو في التيمم، لاحتمال اختصاصها بالوضوء كما ورد

(١) الوسائل ١: ٤٦٥/ أبواب الوضوء ب ٣٩ ح ٩، ١٠.

(٢) التهذيب ١: ٣٦٤/ ١١٠٥.

(٣) عيون أخبار الرضا ٢: ٢٢/ ٤٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٠١

[مسألة ٣٠: في جواز استئجار صاحب الجبيره إشكال]

[٦٢٤] مسألة ٣٠: في جواز استئجار صاحب الجبيره إشكال «١» بل لا يبعد انفساخ الإجاره إذا طرأ العذر في أثناء المدّه مع ضيق الوقت عن الإتمام و اشتراط المباشره، بل إتيان قضاء الصلاه عن نفسه لا يخلو عن إشكال مع كون العذر مرجو الزوال، و كذا يشكل كفايه تبرّعه عن الغير (١).

في طريق الصدوق. فالصحيح في الاستدلال أن يقال: إن الكسير و الجريح و القريح في موارد التيمم لا إشكال في أنه مأمور بالصلاه، حيث لا نحتمل سقوط التكليف عنه بالصلاه ما دام كونه كسيراً و لو إلى آخر عمره، و لا صلاه إلّا بطهور، و الطهور اسم للماء و التراب أعنى ما به يتطهر، و حيث إنه عاجز عن استعمال الماء على الفرض فيتعين أن يكون طهوره التراب، و بما أن استعمال التراب لا نحتمل أن يكون على وجه آخر غير التيمم بأن يمسح بدنه به أو نحو ذلك مثلاً أو فبالسبر و التقسيم يظهر أن وظيفه مثله التيمم و المسح على بشرته و جبيرته و الصلاه معه.

حكم استئجار صاحب

الجبيره.

(١) قد تقدّم أن الوضوء مع الجبائر تصح معه الصلاه الواجبه الفعليه، و إنما الكلام فى أنه هل يكفى الوضوء مع الجبائر فى جواز الصلاه القضائيه من قبل نفسه أو غيره مع الأجره أو تبرّعاً أو لا تشرع به القضاء مطلقاً؟

إن بنينا على ما ذهب إليه بعضهم من أن الوضوء مع الجبيره كالتيميم مبيحان للدخول فى الصلاه و غير رافعين للحدث فلا يصحّ القضاء مع الوضوء جبيره، لعدم دلالة الدليل على إباحه الدخول معه فى القضاء و إنما ثبت إباحه الفرائض الفعليه به فحسب، فاذا لم يشرع القضاء به فى نفسه فلا تجوز الإجاره عليه أيضاً، لأنّ صحّحه

(١) إذا توضّأ أو اغتسل صاحب الجبيره لصلاه نفسه فالظاهر أنه يرفع الحدث كما تقدّم، و عليه فيجوز استنجاره و يصحّ قضاؤه الصلاه عن نفسه و عن غيره، بل لا- يبعد صحّته فيما لو توضّأ أو اغتسل لصلاه غيره، حيث إنّ الوضوء أو الغسل مع الجبيره مستحب فى نفسه، و قد تقدّم أنّه لا فرق فيه بين كونه واجباً أو ندباً.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٠٢

.....

الإجاره فرع مشروعيه العمل فى نفسه.

و أمّا إذا قلنا بأنهما رافعان كما بنينا عليه سابقاً «١» فإن توضّأ لخصوص أن يأتى به القضاء فقط، أيضاً يحكم ببطلانه، و ذلك لأنّ الوضوء مع الجبيره وظيفه العاجز و الأمر بالقضاء موسع فله أن يصبر حتى يبرأ جرحه أو كسره فيصلى مع الوضوء التام، و مع التمكن من التام لا- يجوز له البدار و الإتيان بالوضوء مع الجبيره كما هو الحال فى الأداء، حيث إنه مع احتمال البرء إلى آخر وقت الفريضه لا يتمكن من البدار كما يأتى تفصيله «٢»، فإذا لم يشرع فى

حقّه الوضوء مع الجبيره لمحض القضاء فلا تصحّ الإجاره عليه أيضاً كما عرفت، اللهمّ إلّا أن يعلم بعدم ارتفاع عذره إلى الأبد فحينئذ يصح له إتيان القضاء مع الوضوء جبيره، إلّا أنه خارج عن مفروض المسأله.

و أما إذا توضأ جبيره لأداء فريضه فيما يصح له إتيانها مع الجبيره إلّا أنه بعد ذلك أراد أن يأتي به القضاء من قبل نفسه أو غيره مع الأجره أو بدونها كما أتى به الأداء، فالظاهر أنه لا إشكال في صحّته و صحّه قضائه، حيث إن القضاء عن نفسه أو عن غيره مأمور به في الشريعة المقدّسه و لا سيما عن الأب و الأم، و لا صلاح إلّا بطهور، و المفروض أن المكلف متطهر و من هنا جاز له مس المصحف و غيره مما يشترط فيه الطّهارة كدخول المسجد مع الغسل جبيره، و مع الحكم بطهارته يصح منه القضاء كما صحّ منه الأداء. و لا يفرق فيها بين الناقصه و التامه بعد فرض كونها طهاره مسوغه للغايات المشترطه بها، فإذا جاز له القضاء في نفسه جازت الإجاره عليه أيضاً كما تقدّم.

إذا طرأ العذر في الأثناء

بقي الكلام في أنه إذا قلنا بعدم جواز الإجاره على القضاء مع الجبيره و قد آجر نفسه للقضاء و هو سليم مأمور بالوضوء التام و لكن طرأ عليه العذر في أثناء المدّه و وجب عليه الوضوء مع الجبيره، فهل يحكم حينئذ بانفساخ العقد لانكشاف أن

(١) في ص ١٨٧.

(٢) في ص ٢٦٢ ٢٩٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٠٣

.....

المنفعه المستأجر عليها غير مملوكه للمؤجر و هو غير قادر على تسليمها فتبطل الإجاره بالإضافة إلى المقدار الباقي عن العمل، نظير ما إذا خربت الدار في أثناء مدّه

الإجاره و لم يمكن تعميمها، أو آجر نفسه للبناء فوق في أثناء العمل و انكسر رجله و لم يتمكن من الوفاء بالعمل، حيث تنفسخ الإجاره بالإضافة إلى المقدار الباقي من العمل لانكشاف عدم قدره المؤجر لتسليم المنفعه و عدم كونها ملكاً له. أو أن الإجاره لا تنفسخ، بل يثبت للمستأجر خيار تخلف الشرط و هو المباشره فله أن يفسخ و له أن يرضى بالعمل منه مع التسبب؟

إذا فرضنا أن المدّه موسعه يتمكن المكلف من إتيان القضاء بالوضوء التامّ بعد برئه فلا كلام في صحّه الإجاره و عدم انفساخها، لتمكنه من تسليم المنفعه على الفرض و أمّا إذا كانت المدّه مضيقه و لا يبرأ في تلك المدّه فإن وقعت الإجاره على العمل الكلى الجامع بين المباشره و التسبب أيضاً تصحّ الإجاره، لتمكنه من العمل بالتسبب فيستأجر غيره و يأتي بالعمل بسببه.

و أمّا إذا كانت المدّه مضيقه و كانت الإجاره واقعه على القضاء بالمباشره فالصحيح ما ذهب إليه الماتن من انفساخ الإجاره. و لا وجه لصحّتها مع خيار تخلف الشرط كما قيل. و الوجه في ذلك أن الإجاره بحسب البقاء كالإجاره بحسب الحدوث، فكما أن الإجاره لو كانت واقعه في حال عجز المكلف من الوضوء التام من الابتداء حكماً بطلانها على الفرض فكذلك الحال فيما إذا طرأ العجز في الأثناء و لم يتمكن من الوضوء التام في الوسط فلا بدّ من الحكم بطلانها.

و أمّا عدم جريان خيار تخلف الشرط في المقام فهو لما حققناه في بحث الخيار و قلنا: إن الشرط في ضمن المعامله قد يرجع إلى الأعيان الشخصيه فيبيع كتاباً معيّناً على أن يكون طبعه كذا أو عبداً معيّناً على أن يكون كاتباً أو رومياً و

نحو ذلك، وقد يرجع إلى الكلى فى الذمه كما إذا باع مناً من الحنطه فى ذمته على أن تكون من مزرعه كذا أو استأجره للصلاه على أن تكون فى مكان كذا أو للصيام على أن يكون فى شهر كذا أو يبيع كتاب الجواهر الكلى على أن يكون طبعه كذا.

أما الشرط فى العين الشخصيه فقد ذكرنا أنه يرجع إلى جعل الخيار على تقدير

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٠٤

[مسأله ٣١: إذا ارتفع عذر صاحب الجبيره لا يجب إعادته الصلاه]

[٦٢٥] مسأله ٣١: إذا ارتفع عذر صاحب الجبيره لا يجب إعادته الصلاه «١» (١) التى صلاها مع وضوء الجبيره و إن كان فى الوقت بلا إشكال، بل الأقوى جواز

التخلف على الأغلب، و إن كان قد يرجع إلى أمر آخر على ما ذكرناه فى بحث الخيار.

و معناه أن التزامه بالبيع مشروط بوجود شرطه و ربما يصرح بذلك لدى العرف، فتراه يقول إنى أشتري هذا و إذا ظهر كذا فلا ألتزم بالمعامله. فالشرط فى الأعيان الشخصيه مرجعه إلى جعل الخيار و لا- يرجع إلى تعليق المعامله لىوجب البطلان. و لا أنه لتضييق دائره المبيع، لأنه عين شخصيه و الجزئى متضيّق فى نفسه و لا معنى لتضييقه فإذا ظهر أن العبد المبيع ليس بكاتب فيثبت للمشتري خيار تخلف الشرط.

و أما الشرط الراجع إلى الكلى فى الذمم فهو راجع إلى تضييق دائره المبيع و لا يرجع إلى تعليق العقد و لا إلى جعل الخيار، فإذا كان ما يدفعه البائع إلى المشتري حنطه مزرعه أخرى أو صلّى المؤجر فى غير المكان أو الزمان المشروط فى ضمن المعامله فليس للمشتري أن يفسخ المعامله بالخيار، بل له رده إلى البائع و مطالبته بالمبيع الذى هو الحصّه الخاصه من الحنطه أو الصلاه و

نحوهما.

فبهذا يظهر أنه إذا آجر نفسه للقضاء بشرط المباشرة ثم عجز عن المباشرة فقد عجز عن تسليم متعلق الإجاره إلى مستحقه، و مع عدم القدره على ردّه تبطل الإجاره لا محاله لا أن له الخيار، لأن مرجع الشرط فى الكلى فى الذمم إلى تضيق دائره المبيع أو المنفعه المستأجر عليها لا إلى جعل الخيار لنفسه. نعم لو آجر نفسه على أن يأتى بوضوء تام فى الخارج بشرط المباشرة ثم عجز عن قيد المباشرة يثبت للمستأجر الخيار على ما بيناه آنفاً. ثم لا يخفى أن هذا كله مبنى على القول ببطلان إجاره العاجز عن الوضوء التام و قد عرفت أن الحق صحته.

وضوء الجبيره مجزئ عن الواقع

(١) أما إذا ارتفع عذره بعد خروج وقت الفريضة فلا ينبغى الإشكال فى عدم

(١) فيه إشكال، بل الأظهر وجوب الإعادة فى الوقت.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٠٥

الصَّيْلَاهُ الآتِيَهُ بِهَذَا الْوَضُوءِ فِي الْمَوَارِدِ الَّتِي عِلْمُ كَوْنِهِ مَكْلُفًا بِالْجَبْرِ. وَ أَمَا فِي الْمَوَارِدِ الْمَشْكُوكَةِ الَّتِي جُمِعَ فِيهَا بَيْنَ الْجَبْرِ وَ التَّيْمِّمْ فَلَا بَدَّ مِنَ الْوَضُوءِ لِلْأَعْمَالِ الآتِيَهُ لِعَدَمِ مَعْلُومِيَةِ صَحِّهِ وَضُوئِهِ. وَ إِذَا ارْتَفَعَ الْعَذْرُ فِي أَثْنَاءِ الْوَضُوءِ وَجِبَ الِاسْتِثْنَاءُ أَوْ الْعُودُ إِلَى غَسْلِ الْبَشْرَةِ الَّتِي مَسَحَ عَلَى جَبْرِتِهَا إِنْ لَمْ تَفْتِ الْمَوَالِيَهُ.

وجوب الإعادة، إذ لولا صحه الصلاه المأتى بها مع الوضوء جبيره فى وقتها لم يكن معنى للأمر بها مع التوضى بالوضوء جبيره و هذا ظاهر.

و أما إذا ارتفع عذره قبل خروج وقت الفريضة فقد يفرض الكلام فيما إذا توضعاً جبيره و صلى حتى خرج وقت الفريضة ثم دخل وقت فريضه أخرى كالمغرب مثلاً فصلها بذلك الوضوء الذى أتى به جبيره لصلاتى الظهر و العصر و ارتفع عذره قبل خروج

وقت الفريضة الثانية، فلا- إشكال في صحته صلاته في هذه الصورة لأنه صَلَّى المغرب و هو متطهر، لما مرّ من أن الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث و موجب للطهارة، بل قد ذكرنا أنه لو توضأ مع الجبيرة و صَلَّى ثم انكشف برء كسره أو جرحه و قرحه حال الوضوء صحّت صلاته فضلاً عما إذا كان كسره أو جرحه باقيين حال الوضوء. إلا أن ذلك خارج عن مفروض كلام الماتن.

و أخرى يفرض الكلام فيما إذا توضأ وضوء الجبيرة معتقداً بقاء عذره إلى آخر الوقت، أو باستصحاب بقاءه كذلك، أو أنا جوزنا البدار فصلّى ثم ارتفع عذره قبل خروج وقت الصلاة فالصحيح في هذه الصورة وجوب الإعادة، و ذلك لأن الاكتفاء بوضوء الجبيرة على خلاف القاعدة، لأنها تقتضى وجوب التيمم في كل مورد عجز فيها المكلف عن الوضوء، فلا بدّ في الخروج عن مقتضى القاعدة من الاكتفاء بمورد النص و هو ما إذا لم يتمكن المكلف من الوضوء التام في مجموع الوقت، إذ الاستفادة من أخبار الجبيرة أن الوضوء معها وضوء عذرى، و حيث إن المأمور به هو الطبيعي الجامع بين المبدأ و المنتهى فبارتفاع عذره في أثناء الوقت نستكشف تمكنه من الوضوء التام و عدم كونه معذوراً في الإتيان بالوضوء الناقص.

و أمّا حكم الماتن بعدم وجوب الإعادة حينئذ فعله مستند إلى الإجماع الذي

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٠٦

[مسألة ٣٢: يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة أوّل الوقت مع اليأس عن زوال العذر في آخره]

[٦٢٦] مسألة ٣٢: يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة أوّل الوقت مع اليأس عن زوال العذر في آخره و مع عدم اليأس الأحوط التأخير «(١)» (١).

ادعاه بعضهم على عدم وجوب إعادته الصلاة المأتى بها مع الوضوء جبيرة. إلا أنه إجماع منقول لا يعتمد عليه فلا بدّ من الإعادة

فى الوقت احتياطاً، نظراً إلى دعوى الإجماع على عدم الإعادة. هذا كله إذا كان مأموراً بالوضوء مع الجبيرة.

و أما إذا أتى به فى موارد الجمع للعلم الإجمالى بوجوب الوضوء جبيرة أو التيمم فأتى بهما عملاً بعلمه الإجمالى ثم ارتفع عذره فى أثناء الوقت فتجب عليه الإعادة يقيناً، كما لا يجوز له أن يأتى به الصلوات الآتية بوجه لعدم علمه بطهارته، لاحتمال أن يكون مأموراً بالتيمم و هو ينتقض بوجدان الماء و التمكن من استعماله فلا بد من تحصيل الطهارة للصلوات الآتية و فريضه الوقت.

(١) لا- وجه لهذا الاحتياط و ذلك لتمكن المكلف من البدار باستصحاب بقاء عذره إلى آخر الوقت، فإن اعتباره غير مختص بالأمر المتقدمه، بل كما يعتبر فيها يعتبر فى الأمور الاستقبالية أيضاً على ما قدمناه فى محلّه «٢»، و حيث إنه ذو عذر أول الزوال فيستصحب بقاءه إلى آخره فبذلك يكون كالمتيقن فى نظر الشارع ببقاء عذره إلى آخر الوقت فيسوغ له البدار، فإذا انكشف عدم بقاء عذره إلى آخر الوقت بعد ذلك تجب إعادته، و هو مطلب آخر غير راجع إلى صحه الوضوء مع البدار، بل الأمر كذلك فيما إذا بادر إليه لاعتقاد بقاء عذره و يأسه عن البرء إلى آخر الوقت، فإن مع ارتفاع عذره قبل خروج وقت الصلاة ينكشف أن اعتقاده كان مجرد خيال غير مطابق للواقع فتجب عليه الإعادة لا محاله.

(١) و الأظهر جواز البدار لكنه يعيد الصلاة إذا زال العذر فى الوقت، بل الأظهر وجوب الإعادة مع الزوال و لو كان البدار من جهة اليأس.

(٢) مصباح الأصول ٣: ٨٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٠٧

[مسألة ٣٣: حكم من اعتقد الضرر فى غسل البشرة ثم تبين عدمه]

[٦٢٧] مسألة ٣٣: إذا اعتقد الضرر «١» فى غسل البشرة فعمل بالجبيرة

ثم تبين عدم الضرر في الواقع، أو اعتقد عدم الضرر فغسل العضو ثم تبين أنه كان مضرًا «٢» و كانت وظيفته الجبيرة، أو اعتقد الضرر و مع ذلك ترك الجبيرة ثم تبين عدم الضرر و أن وظيفته غسل البشرة، أو اعتقد عدم الضرر و مع ذلك عمل بالجبيرة ثم تبين الضرر صح و ضوءه في الجميع بشرط حصول قصد القربة منه في الأخيرتين، و الأحوط الإعادة في الجميع (١).

إذا اعتقد الضرر ثم تبين عدمه

(١) صور المسألة أربع لأن المكلف قد يكون معتقدًا للضرر، و قد يكون معتقدًا لعدم الضرر، و على كلا التقديرين قد يعمل على اعتقاده و قد يعمل على خلافه.

أما إذا اعتقد الضرر أو عدمه فعمل على خلاف ما يعتقده كما إذا اعتقد الضرر و أن وظيفته الوضوء مع الجبيرة إلا أنه خالف اعتقاده فتوضأ الوضوء التام، أو أنه اعتقد عدم الضرر و أنه مأمور بالوضوء التام و لكنه توضأ جبيرة، فلا إشكال في بطلان وضوئه لأن ما أتى به غير مأمور به باعتقاده، و مع الاعتقاد بعدم تعلق الأمر به لا يتمشى منه قصد الأمر فيقع فاسدًا لعدم حصول قصد القربة. هذا في هاتين صورتين.

و أمّا الصورة الثالثة و هي ما إذا اعتقد الضرر فتوضأ جبيرة ثم انكشف أنه لم يكن ضرر في الواقع فقد حكم الماتن بصحة الوضوء حينئذ، و لكن الصحيح أن انفصل بين ما إذا كان على بدنه كسر أو جرح أو قرح مجبور أو مكشوف فأحتمل بقاءها و تضررها بالماء فتوضأ مع الجبيرة أو غسل أطراف الجرح ثم انكشف برؤها

(١) الظاهر هو التفصيل في فرض اعتقاد الضرر بين تحقق الكسر و نحوه في الواقع و بين عدمه فيحكم

بالصَّحَّه في الأوَّل دون الثاني.

(٢) هذا إذا لم يبلغ الضرر مرتبه الحرمة و إلَّا فالوضوء غير صحيح.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٠٨

[٦٢٨] مسأله ٣٤: في كل مورد يشك في أن وظيفته الوضوء الجبيري أو التيمم الأحوط الجمع بينهما (١).

حال الوضوء و عدم كون الماء مضرًا في الواقع، فيحكم بصَّحَّه وضوئه لإطلاقات الأخبار الآمره بالمسح على الجبيره أو غسل الأطراف للكسير و الجريح و القريح، فإن الموضوع لجواز الوضوء مع الجبيره هو الخوف دون الضرر الواقعي، و حيث إنه اعتقد الضرر فيصح منه الجبيره أو الوضوء بغسل الأطراف. و بين ما إذا لم يكن على بدنه شىء من الجرح أو القرحة أو الكسر قبل ذلك إلَّا أنه تخيل كسر يده لعدم حركتها أو لوقوعه من علو فجبره بجبيره أو لم يجبره و توضأ مع الجبيره أو بغسل أطرافه ثم انكشف عدم الكسر و عدم الضرر في الواقع، فيحكم ببطلان وضوئه حينئذ لأن الموضوع لجواز الجبيره أو غسل الأطراف هو الكسر الواقعي الموجود أو السابق الذى يضره الماء، فإذا انكشف أنه لم يكن كسر لا فعلاً و لا سابقاً و إنما كان هناك تخيل كسر فقط فهو خارج عن موارد الأخبار فوضوءه باطل تجب إعادته.

و أما الصورة الرابعه فهي ما إذا اعتقد عدم الضرر فتوضأ وضوء الصحيح ثم بان ضرره لكسر أو لجرح. و الصحيح في هذه الصورة الحكم بصَّحَّه الوضوء و ذلك لعدم كونه مشمولاً لأخبار الجبائر، لما مرّ من أن الموضوع فيها خوف الضرر و احتمالاه و المفروض اعتقاد المكلف بعدم الضرر فيصح منه الوضوء الصحيح.

و دعوى أن مقتضى حديث لا ضرر عدم وجوبه و بطلانه، مندفعه بما مرّ غير مرّه من أنه قاعده

امتنانيه و لا تجرى فى موارد خلاف الامتنان، و الحكم بىطلان الوضوء الذى كان ضرورياً فى الواقع على خلاف الامتنان. فتلخص أن الحكم فى الصورتين الأوليين هو البطلان، و فى الثالثه نوافق الماتن فى صورته و نخالفه فى صورته، و فى الصوره الرابعه نوافقته كما عرفت.

(١) لعلمه الإجمالى بوجوب أحد الأمرين فى حقه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٠٩

[فصل فى حكم دائم الحدث]

إشاره

فصل فى حكم دائم الحدث المسلسل و المبطلون إمّا أن يكون لهما فتره تسع الصلاه و الطهاره و لو بالاعتصار على خصوص الواجبات و ترك جميع المستحبات أم لا، و على الثانى إمّا أن يكون خروج الحدث فى مقدار الصلاه مرتين أو ثلاث مثلاً أو هو متصل فى الصوره الأولى يجب إتيان الصلاه فى تلك الفتره سواء كانت فى أول الوقت أو وسطه أو آخره (١)، و إن لم تسع إلّا لإتيان الواجبات اقتصر عليها و ترك جميع فصل فى حكم دائم الحدث الصوره الأولى:

(١) لأجل التحفظ على طائفتين من الأدلّه: إحداهما: الأدلّه الدالّه على اشتراط الصلاه بالطهاره و أنه لا صلاه إلّا بطهور. و ثانيتهما: الأدلّه الدالّه على ناقضيه البول و الغائط و نحوهما للوضوء، فلو صلّى فى الفتره التى تسع الصلاه فقد جمع بين كلتا الطائفتين. و عن الأردبيلى (قدس سره) احتمال عدم الوجوب و جواز الصلاه فى كل وقت أرادته و لو مع الحدث «١».

و هذا يبتنى على أحد أمرين: أحدهما: دعوى تخصيص ما دلّ على اشتراط الصلاه بالطهاره بالمسلسل و المبطلون و لو فى مفروض كلامنا، فلا- يعتبر فى صلاتهما الطهاره حتى يجب عليهما إيقاعها فى وقت الفتره من البول و الغائط. و ثانيتهما: التزام التخصيص فى أدلّه ناقضيه البول و الغائط

بالمسلوس و المبطنون و لو فى مفروض المسأله، فالصلاه و إن كانت مشروطه بالطهاره إلا أن طهارتهما باقيه و لا ترتفع بالبول

(١) مجمع الفائده و البرهان ١: ١١٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢١٠

.....

و الغائط تخصيصاً فى أدله النواقض.

و كلا هذين الأمرين فاسد و لا يمكن الاعتماد على شىء منهما، و ليس هناك أمر ثالث.

أما دعوى الالتزام بالتخصيص فى أدله اشتراط الصلاه بالطهاره فلأننا لو التزمنا بذلك فجزونا الصلاه فى حقهما من غير طهاره لجازت لهما الصلاه مع إحداث غيرهما من الأحداث بالاختيار كإخراج الريح مثلاً، لأن المحدث لا يحدث ثانياً و المفروض عدم اشتراط الطهاره فى صلاتيهما، مع أنه مما لا يمكن الالتزام بصحتها فيهما مع إخراج الريح أو غيرهما من الأحداث هذا. على أن المسلوس و المبطنون غالباً يصدر منهما الحدثان فى أثناء وضوءهما أو بعده و قبل الصلاه، فلو التزمنا بالتخصيص فى أدله الاشتراط مع القول بناقضيتهما فى حقهما فما الموجب لاشتراط الوضوء فى حقهما من الابتداء؟ فلا يلزمهما الوضوء أصلاً. و هذا أيضاً كما ترى مما لا يمكن الالتزام به.

و أمّا الالتزام بالتخصيص فى أدله الناقضيه مع الالتزام ببقاء أدله الاشتراط بحالها فهو و إن كان أمراً معقولاً، بل و نلتزم به فى الصورتين الأخيرتين كما يأتى تفصيلهما إن شاء الله تعالى، إلا أن الالتزام به فى المقام و هو الصوره الاولى من الصور الأربعة للمسأله يحتاج إلى دليل، و لا دليل عليه سوى دعوى شمول إطلاقات الأخبار الوارده فى المسلوس و المبطنون «١» للمقام، و هى تدلّ على جواز إيقاع الصلاه لهما مع الحدث.

و فيه: أنه لا إطلاق لتلك الأخبار حسب الفهم العرفى، لأن الصلاه مع الحدث فى حقهما

حسب ما نفهم من أدلتها لدى العرف إنما هي صلاة عذرِيه بدلاً عن الصلاة المأمور بها على وجه التمام، نظير الوضوء مع الجبيره لديه، و هي إنما تصحّ مع معذوريه المكلف و عدم تمكّنه من الإتيان بالمأمور به الأولى فيقتصر على المأمور به الاضطراري، و أمّا مع فرض تمكّنه من الواجب الأصلي فلا اضطرار له، و الصلاة مع الحدث ليست بعذرِيه حينئذ فتبطل.

(١) الوسائل ١: ٢٩٧/ أبواب نواقض الوضوء ب ١٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢١١

المستحبات، فلو أتى بها في غير تلك الفتره بطلت (١)، نعم لو اتفق عدم الخروج و السلامه إلى آخر الصلاة صحّت إذا حصل منه قصد القربه (٢). و إذا وجب المبادره لكون الفتره في أوّل الوقت فأخر إلى الآخر عصى، لكن صلاته صحيحه (٣). و أمّا الصوره الثانيه (٤) و هي ما إذا لم تكن فتره واسعه إلّا أنه

□
مضافاً إلى قوله (عليه السلام) في صحيحه منصور بن حازم من أنه «إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعذر» (١) لأنه كالصريح في أن صلاة المسلول و المبطون عذرِيه، و مع التمكّن من المأمور به كيف تكون صلاته مع الحدث عذرِيه، فهي غير جائزه في حقه حتى تكون عذراً. و بالجملة: إن الأخبار لا إطلاق لها على نحو يشمل المقام، فالصحيح ما أفاده الماتن كما عرفت وجهه.

(١) لعدم الأمر بها.

(٢) كما إذا كانت الفتره في آخر الوقت و قد أتى بها في أوّل وقتها رجاء عدم خروج شىء من الحدثين، أو باستصحاب عدم خروجهما إلى أن يتمّ الصلاة، أو غفله عن أنه يحدث. و الوجه في صحّتها أن الصلاة لم يشترط فيها أن تقع في آخر الوقت مثلاً، و إنما

أوجبنا عليه إيقاعها في ذلك الوقت تحفظاً على شرطها و هو الطَّهارة، فإذا كانت حاصله و لو في أوّل وقت الفريضة صحّت صلاته، و المفروض حصول قصد القربة و غيره من شرائطها أيضاً.

(٣) القاعدة و إن كانت تقتضى سقوط الأمر بالصلاة عنه لعدم تمكنه من شرطها إلّا أنا لما علمنا بعدم سقوط الصلاة في حال من الأحوال كما يقتضيه الإجماع القطعي في المسألة فلا جرم أوجبنا عليه الصلاة مع ما هو عليه من الحدث بمقتضى إطلاقات أخبار المسألة، لأنه مسلوس أو مبطون عاجز عن الصلاة مع الطَّهارة.

الصورة الثانية

(٤) و قد قسم الصورة الثانية و هي ما إذا لم يتمكن المكلف من الصلاة مع الطَّهارة

(١) الوسائل ١: ٢٩٧/ أبواب نواقض الوضوء ب ١٩ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢١٢

لا يزيد على مرتين أو ثلاث أو أزيد بما لا مشقه في التوضؤ في الأثناء و البناء يتوضأ و يشتغل بالصلاة بعد أن يضع الماء إلى جنبه فإذا خرج منه شىء ء توضأ بلا مهله و بنى على صلاته «١» من غير فرق بين المسلوس و المبطون، لكن الأحوط أن يصلّى صلاة أخرى بوضوء واحد خصوصاً في المسلوس، بل مهما أمكن لا يترك هذا الاحتياط فيه.

في شىء من الوقت لعدم حصول فتره في البين تسع الطَّهارة و الصلاة إلى أقسام ثلاثة:

الأوّل: ما إذا خرج منه مرّه أو مرتين أو أكثر على نحو لم يكن الوضوء بعد كل واحد منها موجباً للعسر و الحرج. و قد حكم في هذا القسم بوجوب شروعه في الصلاة مع الطَّهارة فإذا خرج منه بول أو غائط في الأثناء جدد الوضوء بعد أن يضع الماء بجنبه فإذا خرج منه شىء ء توضأ بلا

مهله و بنى على صلاته. و حكمه هذا يغير حكمه فى القسمين الآتين.

القسم الثانى: ما إذا كان الخارج كثيراً بحيث يكون الوضوء بعد كل منها موجباً للعسر و الحرج، كما إذا كان بحيث يقول إياك نعبد فيتوضأ و يقول و إياك نستعين فيتوضأ و هكذا. و قد أوجب عليه الوضوء لكل من صلواته.

و القسم الثالث: ما إذا لم ينقطع بوله أصلاً بل كان يخرج مستمراً. فقد حكم فى حقه بكفايه الوضوء الواحد لجميع صلواته و أن له أن يصلّى صلوات عديده بوضوء واحد، و أنه بحكم المتطهر إلى أن يجيئه حدث آخر من نوم أو نحوه أو خرج منه البول أو الغائط على المتعارف.

القسم الأول من الأقسام الثلاثة

و ما ذكره (قدس سره) فى القسم الأول من الحكم بوجود الوضوء لكل صلاة

(١) الأظهر عدم الحاجة إلى الوضوء فى أثناء الصلاة و لا سيما فى المسلوس، و رعايه الاحتياط أولى.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢١٣

.....

و أنه إذا خرج شىء منه فى أثناء صلاته توضأ بلا مهله فيما إذا لم يستلزم الفعل الكثير الماحى لصوره الصلاة و لا شيئاً من منافياتها و قواطعها كالأستدبار مثلاً، على القاعده أعنى التحفظ على إطلاقات أدله اشتراط الصلاة بالطهور، حيث إنها على قسمين:

قسم دلّ على أنه لا صلاة إلا بطهور «١». و هذا القسم إنما يستفاد منه اعتبار الطهارة فيما هو صلاة، فلا دلالة على اعتبار الطهارة فى الأكوان المتخلّله بين أجزاء الصلاة لأنها ليست بصلاة و إن كان المكلف فى الصلاة ما دام لم يسلم، فله أن يحدث متعمداً فضلاً عما إذا لم يكن متعمداً فى الأكوان المتخللات.

و قسم دلّ على اعتبار الطهارة حتى فى الأكوان المتخلله و هو

أدله القواطع من الاستدبار و الحدث و نحوهما «٢» فقد دلت على أن وقوع الحدث في الصلاه و لو في الأوقات المتخلله موجب لطلانها و انقطاعها و عدم انضمام ما سبق منها بما لحق. و قد رفعنا اليد في المسلوس و المبطون عن القسم الثاني بمقتضى أخبارهما حيث دلت على أن الحدث غير قاطع في حقهما، إذ لو كان قاطعاً في حقهما أيضاً سقطت عنهما الصلاه لعدم تمكنهما من الصلاه المأمور بها. و أمّا إطلاق القسم الأول و أنه لا صلاه إلّا بطهور فهو باق بحاله و هو يقتضى تحصيل الطهاره للأجزاء الصلاتيه إذا حدث في أثناءها.

و دعوى أن ذلك ينافى بطلان الصلاه بالفعل الكثير و لا وجه لتقديم أدله اشتراط الطهاره في الصلاه على أدله بطلانها بالفعل الكثير، مندفعه بأن مبطله الفعل الكثير للصلاه مّا لم يدل عليه أى دليل لفظى و إنما استفيدت من ارتكاز ذلك في أذهان المتشرّعه، و الارتكاز إنما هو في الأفعال الأجنبيه عن الصلاه و لا ارتكاز في مثل الوضوء لأجل الصلاه، نعم ورد في بعض الأخبار المانع عن التكفير في الصلاه أنه عمل، و لا عمل في الصلاه «٣» إلّا أن معناه أن التكفير في الصلاه إذا اتى به بما أنه عمل

(١) الوسائل ١: ٣١٥/ أبواب أحكام الخلوه ب ٩ ح ١، ٣٦٥/ أبواب الوضوء ب ١ ح ١، ب ٤ ح ١.

(٢) الوسائل ٧: ٢٤٤/ أبواب قواطع الصلاه ب ٣، ١. و غيرهما من الأبواب المذكوره.

(٣) و هى صحيحه على بن جعفر: الوسائل ٧: ٢٦٦/ أبواب قواطع الصلاه ب ١٥ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢١٤

.....

من أعمالها موجب لطلانها لأنه ليس من أعمالها، و

لا دلالة على أن مطلق العمل في الصلاة يبطلها، فلو وضع مثلاً إحدى يديه على أحد جانبي وجهه و يده الأخرى على جانبه الآخر لم تبطل صلاته. فالإنصاف أن ما أفاده (قدس سره) مطابق للقاعدة.

حكم المسألة بالنظر إلى الأخبار

و أقياً بالنظر إلى الأخبار الواردة في المقام فالصحيح أن حكم المسألة حكم المسألتين الآتيتين أعنى حكم السلس و البطن. و نتكلم في السلس أولاً ثم في البطن.

حكم السلس

و عمده هذه الأخبار موثقه سماعه، قال: «سألته عن رجل أخذته تقطير من فرجه إما دم و إما غيره، قال: فليصنع خريطه و ليتوضأ و ليصل، فإنما ذلك بلاء ابتلى به فلا يعيدن إلّا من الحدث الذي يتوضأ منه» (١) حيث دلّت على أن المسلس لا يعيد وضوءه، و أن الحدث الاقتضائي منه ليس بحدث في حقه، و أنه بلاء ابتلى به من قبل الله سبحانه و غير مستند إلى اختياره فلا يجب عليه إعادته الوضوء في أثناء صلاته هذا.

و قد يناقش في الروايه باضطراب متنها، حيث إن في نسخه منها «قرحه» بدل «فرجه» و عليه فالموثقه أجنبيه عما نحن بصدده. و يدفعه أن الوسائل إنما نقلها عن الشيخ، و الشيخ في تهذيبه رواها بلفظه «فرجه» (٢) كما أن الوافي (٣) و الحدائق (٤) روي عنه بتلك اللفظه و كذا في كتب الفقهاء، فلفظه «قرحه» غلط من نساخ الوسائل هذا. بل في نفس متنها لقرينه ظاهره على أن الكلمه «فرجه» لا «قرحه» و تلك القرينه عباره عن أن الكلمه لو كانت هي قرحه لم يكن وجه للسؤال عن بطلان الصلاة بما

(١) الوسائل ١: ٢٦٦/ أبواب نواقض الوضوء ب ٧ ح ٩.

(٢) التهذيب ١: ٣٤٩/ ١٠٢٧.

(٣) الوافي ٦: ١٤٤.

.....

يخرج منه من دم أو غيره كالقيح، لأن الخارج من القرع غير ناقض للوضوء أبداً فسؤاله عن وضوئه و غسله قرينه على أن اللفظه هي فرجه. على أن قوله: «فليصنع خريطه» كالصريح في أن الكلمه كلمه فرج، لأن الخريطه بمعنى الكيس الذى يعلق على الفرج لئلا ينجس الفخذين، و لا نتعاهد الخريطه فى القرع، فهذه المناقشه ساقطه.

و يناقش فيها اخرى بعدم صراحتها فى البول، لأن لفظه «و إما غيره» غير صريح فى ذلك فيحتمل أن يراد به غير البول. و تندفع هذه المناقشه بما عرفت من أن المراد منه أى من كلمه (إمّا غيره) لو كان غير البول لم يكن وجه للسؤال عن كونه حدثاً ناقضاً للوضوء و الصلاه، و لم يناسبه الجواب بعدم كونه حدثاً و أنه لا يعاد منه الوضوء، بل المناسب فى الجواب على تقدير السؤال عنه أن يقال إنه طاهر أو نجس. و أما الجواب بأنه بلاء و أنه لا- يوجب الوضوء إلما الحدث المتعارف من البول و الغائط المتعارفين أو النوم المتعارف فهو قرينه على أن المراد به هو البول.

و على ذلك فقد دلّتنا الموثقه على أن بول المسلسوس غير ناقض لوضوئه فلا يجب عليه الوضوء فى أثناء صلاته. و يؤيد ذلك أن الأخبار الوارده فى أحكام المبطون و المسلسوس كلها خاليه عن التعرض لحكم ما إذا أخذه البول أو الغائط فى أثناء وضوئه مع أنه أمر عادى محتمل فى حقهما بل لا يقصر عن زمان الصلاه، فلو كان بوله حدثاً ناقضاً لبطل وضوءه من الابتداء و لم يقدر على الطّهاره أصلاً هذا.

و قد تعارض الموثقه بصحيحه حريز عن أبى عبد

اللّٰه (عليه السلام) الدالّٰه على أن صاحب السلس يأخذ كيساً و يدخل فيه ذكره ثمّ يصلّي يجمع بين الصلاتين الظهر و العصر، يؤخر الظهر و يعجل العصر بأذان و إقامتين، و يؤخر المغرب و يعجل العشاء بأذان و إقامتين و يفعل ذلك في الصبح «١» حيث أوجبت عليه الوضوء لكل صلاتين يجمع بينهما، فهي تنافي الموثقه المتقدّمه الدالّٰه على أن بول المسلوس غير موجب للحدث و الانتقاض.

(١) الوسائل ١: ٢٩٧/ أبواب نواقض الوضوء ب ١٩ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢١٦

.....

و فيه: أن الصحيحه لو لم تؤيد الموثقه لم تكن منافيه لها، و ذلك لأن في الصحيحه جهتين:

إحدهما: أنه يجمع بين الصلاتين بوضوء واحد. و هذه الجملة مؤيده للموثقه حيث دلّت على أن البول الخارج في زمان الصلاتين ليس بحدث و إلّا لأوجب عليه الوضوء في أثنائهما.

و ثانيتهما: أن المسلوس لا- يتمكن من الشروع في صلاه أخرى غيرهما إلّا أن الصحيحه غير مشتمله على أن ذلك من جهه ناقضيه بوله لوضوئه، بل لعله من جهه نجاسه محل بوله، حيث إنه يخرج من المسلوس و يوجب نجاسته و إنما عفى عنها في الصلاتين، و أما في الزائد عليهما فهي باقيه على مانعيتها في الصلاه. و يؤيده أن السؤال كلّ متوجه إلى الصلاه في الصحيحه و لم يسأل فيها عن الوضوء، و عليه فالمسلوس لا يبطل وضوءه ببوله، نعم ليس له الدخول في غير الصلاتين من النوافل أو غيرها إلّا بعد غسل الموضع و تطهيره. هذا كله في المسلوس.

و أما المبطون فالظاهر أن حكمه حكم المسلوس، و ذلك لأن موثقه سماعه و إن كانت وارده في سلس البول إلّا أن قوله (عليه السلام) في ذيلها:

«فإنما ذلك بلاء ابتلى به فلا يعيدن إلّا من الحدث الذي يتوضأ منه» أى من الأحداث المتعارفه التي يتعارف الوضوء منها كالبول الاختياري أو غيره من الأحداث المعتاده، ظاهر في التعليل، والعلة تعمم الحكم إلى غير مورد الروايه أيضاً، لأنها تدلّ على أن كل حدث غير اختياري الذي هو بلاء من قبل الله سبحانه لا يعاد منه الوضوء وإنما يعاد من الحدث الاختياري المتعارف، وهو كما يشمل السلس يشمل البطن.

و من هنا ألحق الفقهاء بهما صاحب الريح الغالبه مع عدم ورود روايه فيه فإنّ العله ظاهره في التعميم، وإن أمكن أن يكون لهم وجه آخر زائد على ذلك أيضاً. فالصحيح أن المسلوس و المبطون لا يجب عليهما الوضوء في أثناء صلاتهما بل يتوضآن مرّه واحده للصلاتين بل لجميع الصلوات، و يتمكّنان من الدخول في صلاه أخرى غير الصلاتين اللّتين جمع بينهما، نعم لا بدّ من تطهير الموضع من النجاسه لأنها إنما عفيت بقدر الصلاتين لا أزيد.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢١٧

.....

حكم البطن

و أمّا الأخبار الوارده في البطن فهي ثلاثه كلها عن محمّد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام)، روى ثنتين منها صاحب الوسائل (قدس سره) و هما اللتان رواهما عنه عبد الله بن بكير، و ترك الثالثه و هي التي رواها عنه علاء بن رزين اشتبهاً و نقلها الصدوق في الفقيه.

إحداها: موثقه ابن بكير عن محمّد بن مسلم، قال: «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن المبطون، فقال: يبني على صلاته» «١» و قوله: «يبني على صلاته» يحتمل أن يراد منه أنه إذا خرج منه الغائط في أثناء صلاته يتوضأ ثم يبني على صلاته، كما يحتمل أن يراد به أنه

لا يعتنى بما خرج منه بل يبنى على صلاته و يمضى فيها. و هذا لو لم يكن متعيناً فلا أقل من أنه الأظهر من الاحتمال السابق.

و ثانيها: روايه علاء بن رزين عن محمّد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام): «صاحب البطن الغالب يتوضأ و يبنى على صلاته» (٢) و هي أظهر فيما ذكرناه من الموثقه المتقدمه، فإن ظاهرها أن صاحب البطن يتوضأ أوّلًا فيدخل في الصلاه و لا يعتنى بما خرج منه بل يبنى على صلاته.

و ثالثها: روايه ابن بكير عن محمّد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «صاحب البطن الغالب يتوضأ ثم يرجع في صلاته فيتمّ ما بقى» (٣). و قد سقطت كلمه «الغالب» في كلام الحدائق (قدس سره) (٤) و كلمه «ثم يرجع» غير منقوله في الوافي (٥).

و كيف كان، فظاهر الأخيره أن المبطلون إذا خرج منه الغائط في أثناء صلاته يتوضأ ثم يتمّ ما بقى من صلاته فتعارض الروايه المتقدمه، بل الموثقه أيضاً على ما

(١) الوسائل ١: ٢٩٧/ أبواب نواقض الوضوء ب ١٩ ح ٣.

(٢) الفقيه ١: ٢٣٧/ ١٠٤٣.

(٣) الوسائل ١: ٢٩٨/ أبواب نواقض الوضوء ب ١٩ ح ٤.

(٤) الحدائق ٢: ٣٩٠.

(٥) الوافي ٨: ١٠٤٧/ ٧٧٠٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢١٨

.....

قوّيناه من كونها ظاهره في أنه لا يعتنى بما يخرج منه هذا. و لكن الظاهر عدم إمكان الاعتماد عليها. أمّا أوّلًا: فلضعف سندها، لأن طريق الشيخ إلى العياشي ضعيف. و أمّا ثانيًا: فلأنه من البعيد عاده أن يسأل رأو واحد من إمام واحد مسأله واحده ثلاث مرات و يجيبه الإمام (عليه السلام) في كل مرّه بعباره غير العبارة الأخرى، فالمظنون بل المطمأن به أنها بأجمعها أو ببعضها

منقوله بالمعنى إما من محمد بن مسلم أو من غيره، وحيث إنا لا ندرى أن الألفاظ الصادره عنه (عليه السلام) أيه لفظه فلا محاله نتوقف عن الاعتماد عليها فلا يمكن الحكم بوجود الوضوء على المبطلون فى أثناء صلاته هذا.

على أنا لو أغمضنا عن ذلك وبنينا عل أنها منقولات بألفاظها أيضاً لا يمكننا العمل بمقتضى الأخيره، بل لا بدّ من حملها على الاستحباب، لأن ظهور التعليل فى العموم فى قوله فى موثقه سماعه «(١)»: إنه بلاء ابتلى به و لا يعيدن حيث يدلّ على عدم وجوب الوضوء فى شىء من الأحداث غير الاختياريه أقوى من ظهور الأمر فى الوجوب فى قوله فى الأخيره: «يتوضأ ثم يرجع» فلا مناص من حملها على الاستحباب. بل يمكن أن يقال: إن البطن بمعنى صاحب مرض البطن فتوصيفه بالغالب كاشف عن إرادته ما إذا لم ينقطع عنه الغائط بوجه بل يخرج مستمراً، و يأتى أن الحكم حينئذ كفايه وضوء واحد لجميع صلواته فكيف يمكن الحكم فى مثله بوجود الوضوء عند خروج الغائط فى أثناء الصلاه، و هذا أيضاً شاهد على حملها على الاستحباب.

فتلخص: أن المسلوس و المبطلون لا يجب عليهما الوضوء فى أثناء صلاتهما و إن خرج عنهما البول و الغائط من غير اختيار، و ذلك تخصيصاً فى أدله ناقضيه البول و الغائط بالأخبار المتقدمه الوارده فى السلس و البطن، فلهما أن يصليا صلاه أخرى غير الصلاتين اللتين جمعاهما فى زمان، نعم لا بدّ من أن يطهرا بدنهما و لباسهما لغيرهما

(١) المتقدمه فى ص ٢١٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢١٩

و أما الصوره الثالثه (١) و هى أن يكون الحدث متصلاً بلا فتره أو فترات يسيره بحيث لو

توضأ بعد كل حدث و بنى لزم الحرج يكفى أن يتوضأ لكل صلاه «١» و لا يجوز أن يصلّى صلاتين بوضوء واحد نافله كانتا أو فريضه أو مختلفه، هذا إن أمكن إتيان بعض كل صلاه بذلك الوضوء.

من الصلوات، فإن مانعيه نجاسه البدن و الثياب إنما رفعنا عنها اليد بمقدار الصلاتين بمقتضى صحيحه حريز المتقدمه «٢» لا أزيد منه.

و يؤيد ما ذكرناه أنه لم يرد فى شىء من روايات السلس و البطن حكم ما إذا خرج عنهما البول أو الغائط فى أثناء وضوءهما مع أنه أمر عادى، و لا يقصر وقته عن الصلاه بكثير، فلو كان حدثهما غير الاختيارى مبطلًا لوضوءهما لوجب عليهما استئناف الوضوء لو حصل فى أثناءه مع أن الأخبار لم تدل على بطلان وضوءه بخروجهما فى أثناءه، نعم إنما يرتفع حدثه بما يتعارف منه الوضوء كالبول و الغائط الاختياريين أو الريح و النوم العاديين و هكذا. فما ذهب إليه الشيخ فى مبسوطه من أن صاحب السلس و البطن يتوضآن مره واحده لجميع صلواتهما و لا يعيدان الوضوء إلّا مما تعارف الوضوء منه بعد ذلك «٣» هو الصحيح.

القسم الثانى من الأقسام الثلاثه

(١) أعنى الصوره الثانيه من الصور الثلاث الباقيه، فإن بنينا فى الصوره الاولى أعنى ما إذا خرج البول أو الغائط مره أو مرتين أو ثلاث مرّات من غير استلزام التوضؤ بعد كل واحده من الأحداث عسراً أو حرجاً على ما بنينا عليه من أن الوضوء فى المسلوس و المبطلون لا ينتقض بالبول و الغائط بوجه، و إنما يتوضآن مره

(١) بل يكفى وضوء واحد لجميع الصلوات ما لم يصدر منه غير ما ابتلى به من الأحداث.

(٢) فى ص ٢١٥.

(٣) لاحظ المبسوط ١: ١٣٠.

موسوعه

واحدته و هو يكفى لجميع صلواتهما و لا يجب عليهما الوضوء فى أثناء صلاتهما و أنه يبقى إلى الأبد ما دام لم يصدر منه حدث اختيارى فالحكم فى هذه المسأله ظاهر، لأنه أيضاً يتوضأ مره واحده و يصلّى به أى صلاه شاءها، و لا ينتقض إلّا بالحدث الاختيارى، و لا يجب عليه أن يتوضأ لكل صلاه بطريق أولى، لأن الوظيفه كانت كذلك عند عدم لزوم العسر و الحرج فكيف بما إذا كان الوضوء مستلزماً لهما.

و أمّا إذا لم نقل بذلك و بنينا على ناقضيه البول و الغائط من المبطون و المسلوس لوضوئهما و حكمنا فى الصوره الأولى بوجوب الوضوء فى أثناء الصلاه كما بنى عليه الماتن (قدس سره) فما حكم به الماتن من أنه يتوضأ لكل صلاه و لا يجوز أن يصلّى صلاتين بوضوء واحد هو الصحيح، و ذلك لأن المسلوس و المبطون فى فرض المسأله و إن كان لا يجب عليهما الوضوء فى أثناء صلاتهما لاستلزامه العسر و الحرج المنفيين فى الشريعه المقدسه إلّا أن دليل نفي الحرج إنما ينفى التكليف و الإلزام بالوضوء فى الأثناء و لا يستفاد منه الحكم الوضعى من بطلان وضوئهما و صلاتهما أو صحّتهما بوجه فلا بدّ فى تعيين الوظيفه حينئذ من الرجوع إلى دليل آخر.

فقد يقال: إنه يجب أن يتوضأ حينئذ فى أثناء الصلاه إلى أن يبلغ مرتبه توجب العسر و الحرج فى الوضوء فإذا بلغ إلى تلك المرتبه سقط عن الوجوب. و فيه: أن دليل نفي العسر و الحرج كما عرفت إنما ينفى الإلزام بإيجاد الصلاه المشروطه بالطهاره فى الخارج لأنه عسر و حرجى، و أما أصل اشتراط الصلاه بالطهاره فهو ليس

أمراً موجِباً للعسر و الحرج لينفى بدليل نفيهما، فلا دليل على أن صلاتهما في مفروض المسأله بعد بلوغ الوضوء مرتبه العسر و الحرج غير مشروطه بالطهاره فتصح مع الحدث أيضاً، فلا بدّ في تعيين الوظيفه حينئذ من الرجوع إلى روايات الباب.

فإذا نظرنا إلى روايه محمّد بن مسلم الدالّه على أن صاحب البطن الغالب يتوضأ ثم يرجع في صلاته فيتم ما بقى «١»، و قطعنا النظر عن ضعف سندها و بنينا على أنها مطلقه شامله لكل من صورتى التمكّن من الوضوء في الأثناء و عدم التمكّن منه، فإنّها

(١) الوسائل ١: ٢٩٨/ أبواب نواقض الوضوء ب ١٩ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٢١

.....

فرضت الحدث في الأثناء و دلّت بظاهاها على وجوبه في الأثناء ثم الرجوع إلى صلاته فمع فرض إطلاقها لكل من صورتى التمكّن من الوضوء و عدمه لا بدّ من الحكم بسقوط الصلاه عن المكلف في مفروض المسأله، و ذلك لأنّ المفروض أن صلاته مشروطه بالطهاره حتى إذا لم يتمكّن من الطهاره، و لازمه تعذر الصلاه في حقه لتعذر شرطها لعجز المكلف عن الوضوء في الأثناء و استلزامه العسر و الحرج.

و توهم عدم إمكان الإطلاق فيها على نحو يشمل كلا من حالتى التمكّن من الوضوء و عدمه، لأنها مشتمله على الأمر بالوضوء، و التكليف مع عدم القدره غير ممكن. مندفع بأن الأمر و إن كان كذلك إلّا أنه يختص بالتكاليف المولويه، و أما الأوامر الإرشاديه إلى الاشتراط كما في المقام أو غيره فلا- مانع من أن تشمل موارد عدم التمكّن أيضاً، فتدلّ على اشتراط الصلاه بالطهاره مطلقاً حتى مع عدم التمكّن من شرطها و هذا مما لا محذور فيه. نعم إنا نعلم علماً

خارجياً أن الصلاة لا تسقط عن المبطلون و نحوه طيله حياته كأربعين أو ثلاثين سنه، و بهذا نستكشف أنها لا إطلاق لها بحيث يشمل صورته عدم التمكن أيضاً.

و عليه فيتمسك بموثقه ابن بكير عن محمّد بن مسلم المتقدمه «١» بناء على ما استظهرناه من دلالتها على وجوب الوضوء قبل الصلاة و البناء عليها المؤيده بما رواه محمّد بن مسلم فى الفقيه من أنّ صاحب البطن الغالب يتوضأ و يبنى على صلاته «٢» و مقتضاهما وجوب الوضوء على المبطلون مرّه واحده لصلاته من دون أن يجب عليه فى أثناءها، و حيث إنا تحفظنا على دليل الناقضيه فلا بدّ من إعادته الوضوء لكل صلاه لأنّ الأوّل يتقضى بما يخرج منه بعد ذلك لا أنه يتوضأ إلى أن يلزم الحرج فإذا لزم لم يجب عليه الوضوء، لأنه كما مرّ مما لا دليل عليه.

خويى، سيد ابو القاسم موسى، موسوعه الإمام الخوئى، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئى، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئى؛ ج ٦، ص: ٢٢١

و قياس ناقضيه الحدث قبل لزوم الحرج و عدم ناقضيته بعد الحرج بناقضيه الحدث قبل الصلاه و عدمها بعد الدخول فى الصلاه كما ذهب إليه الماتن (قدس سره)

(١) فى ص ٢١٧.

(٢) الفقيه ١: ٢٣٧ / ١٠٤٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٢٢

و أمّا إن لم يكن كذلك بل كان الحدث مستمراً بلا فتره يمكن إتيان شىء من الصلاه مع الطهاره (١) فيجوز أن يصلى بوضوء واحد صلوات عديده، و هو بحكم المتطهر إلى أن يجيئه حدث آخر من نوم أو نحوه أو خرج منه البول أو الغائط على المتعارف، لكن الأحوط فى هذه الصوره أيضاً الوضوء لكل صلاه.

حيث حكم بوجوب

الوضوء قبل الصلاة و لم يوجبه في أثنائها، لأن معناه أن الأحداث السابقة على الصلاة ناقضه فلذا وجب التوضؤ لرفعها بخلاف الأحداث الواقعة في أثنائها لأنها ليست بناقضه، و من هنا لم يجب الوضوء في أثناء الصلاة، فإذا أمكن التفكيك في الناقضيه بين ما قبل الصلاة و ما بعدها فيمكن التفكيك في الناقضيه بين ما قبل لزوم الحرج و ما بعده أيضاً. قياس مع الفارق، لأننا إنما قلنا بعدم ناقضيه الحدث أثناء الصلاة بموثقه ابن بكير المؤيده بروايه محمد بن مسلم المتقدمين الدالّتين على أنه يتوضأ قبل الصلاة و يبنى على صلاته، و أمّا التفكيك بين ما قبل الحرج و بعده فهو ممّا لم يقدّم عليه دليل.

القسم الثالث من الأقسام الثلاثة

(١) هذه هي الصورة الباقية من الصور الثلاث الباقية، فإن بنينا على ما ذكرناه في الصورة الأولى من أن البول و الغائط من المسلوس و المبطون غير ناقضين لوضوئهما و يكفي له الوضوء مرّه لجميع صلواته، و لا ينتقض إلّا بالحدث الاختياري فنقول به في هذه المسأله أيضاً بطريق أولى. و أما إذا لم نبن عليه و قلنا بناقضيه أحدهما فالوجه في المسأله أربعه.

الوجه المتصوره في المسأله

الأول: أن لا يجب عليهما الصلاة في هذه الصورة أصلاً لتعدّر شرطها و هو الطّهارة.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٢٣

و الظاهر أنّ صاحب سلس الرّيح أيضاً كذلك (١).

الثاني: أن تجب عليهما الصلاة من غير وضوء لتعدّره.

الثالث: أن يجب عليهما الوضوء لكل صلاة، و هو الذي احتاط به الماتن في المسأله.

الرابع: ما بنى عليه الماتن من وجوب الوضوء عليهما مرّه واحده لجميع صلواتهما و أنه لا ينتقض إلّا بالحدث الاختياري.

أما الوجه الأوّل فهو باطل يقيناً، للقطع بعدم سقوط الصلاة

عن المسلوس و المبطن طيله حياتهما. و كذلك الوجه الثاني، إذ لا صلاة إلّا بطهور فكيف تجب الصلاة من دون وضوء؟ على أن لازمه جواز إحداث المسلوس و المبطن في الصلاة متعمداً و لو بالبول و نحوه و هو مقطوع الخلاف.

أما الوجه الثالث فهو أيضاً باطل لعدم الدليل على وجوب الوضوء لكل صلاة لأن الدليل عليه منحصر بموثقه ابن بكير و روايه محمّد بن مسلم المتقدّمين «١» الأمرتين بالوضوء و البناء على صلاته، و هي غير شامله للمقام، لأن الظاهر من الوضوء في قوله (عليه السلام): «يتوضأ» هو الوضوء الصحيح، و هو الذي يجب إتيانه قبل الصلاة دون الوضوء الباطل، لأنه لم يقل: و يبنى على وضوئه، بل قال: «و يبنى على صلاته» و المكلف في هذه الصورة غير متمكن من الوضوء الصحيح لأنه محدث على وجه الدوام، فإذا بطلت الوجوه بأجمعها يتعيّن الوجه الرابع و هو الذي بنى عليه الماتن (قدس سره).

حكم سلس الرّيح

(١) و الأمر كما أفاده، و ذلك لعدم اختصاص الأخبار الواردة في السلس و البطن بموردها، لاشتمال بعضها على التعليل كما في صحيحه منصور بن حازم «إذا لم يقدر

(١) في ص ٢١٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٢٤

[و هنا مسائل متعلقه في دائم الحدث]

[مسأله ١: يجب عليه المبادرة إلى الصلاة بعد الوضوء بلا مهله]

[٦٢٩] مسأله ١: يجب عليه المبادرة «١» إلى الصلاة بعد الوضوء بلا مهله (١).

□
على حبسه فالله أولى بالعدر «٢» فإن ظاهره أن الحدث الصادر عن غير إرادته و اختيار أعنى حدث ذوى الأعذار غير ناقض للطّهارة، و العله تعمم كما قد تخصص. و موثقه سماعه «فإنما ذلك بلاء ابتلى به فلا يعيدن إلّا من الحدث الذي يتوضأ منه» «٣» فالحدث غير الاختياري ليس بناقض للطّهارة. و عليه فحكم صاحب سلس الرّيح حكم

سلس البول و الغائط على التفصيل المتقدم فيهما فراجع.

وجوب المبادره بلا مهله

(١) هذه الجملة و إن كانت مطلقه إلّا أنها مختصّه بالصوره الثالثه و لا يأتي في الرابعه و لا في الأولى و الثانيه. و توضيحه: أنه على ما سلكناه في المسأله من التخصيص في ناقضيه الحدث في حق المسلوس و المبطن و ما يلحق بهما و عدم كون البول و الغائط و الريح ناقضاً لطهارتهم، و بقائها في حقهم إلى أن يخرج منهم حدث اختياري، فلا إشكال في عدم وجوب المبادره، لأن ما يخرج منهم ليس بحدث ناقض للطهاره.

و أمّا على ما سلكه الماتن (قدس سره) فلا معنى لإيجاب المبادره في الصوره الاولى من الصور المتقدمه، لأن المكلف يجب عليه حينئذ إيقاع الصلاه مع الطهاره في الوقت الذي يتمكن منهما فيه، فلا مجال لإيجاب المبادره معه.

و كذا لا- وجه لاشتراطها في الصوره الثانيه، لأنه و إن وجب عليه الوضوء قبل الصلاه و في أثنائها إذا حدث حدثٌ إلّا أنه إذا توضأ قبل الصلاه لا تجب عليه المبادره إليها حيث لا دليل عليه، نعم إذا أحدث قبل الصلاه وجب عليه إعادته الوضوء.

(١) الظاهر عدم وجوبها.

(٢) الوسائل ١: ٢٩٧/ أبواب نواقض الوضوء ب ١٩ ح ٢.

(٣) الوسائل ١: ٢٦٦/ أبواب نواقض الوضوء ب ٧ ح ٩.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٢٥

[مسأله ٢: لا يجب على المسلوس و المبطن أن يتوضأ لقضاء التشهد و السجده المنسيين]

[٦٣٠] مسأله ٢: لا يجب على المسلوس و المبطن أن يتوضأ لقضاء التشهد و السجده المنسيين بل يكفيهما وضوء الصلاه التي نسيها فيها (١)، بل و كذا صلاه

فحال الحدث قبل الصلاه حاله في أثنائها، فكما أنه في الأثناء إذا حدث يوجب الوضوء كذلك فيما إذا حدث قبل الصلاه، و أما المبادره فلا وجوب لها

و أما الصورة الرابعه فعدم وجوب المبادره فيها أظهر، لأن المفروض أنا رفعنا اليد فيها عن دليل الاشتراط و القاطعيه و الانتقاض فلا يكون حدثه موجبا للطهاره حينئذ، أو أن حدثه ليس بحدث ناقض، أو لا يجب عليه الوضوء، و معه كيف تجب عليه المبادره إلى الصلاه؟

فيختص وجوب المبادره بالصوره الثالثه، و ذلك لأن المفروض فيها أن الواجب على المكلف هو تحصيل الطهاره في أول الصلاه من دون أن يجب عليه تجديدها في أثنائها، فالمكلف يتمكن فيها من إيقاع أول جزء من صلاته مع الطهاره فيجب عليه ذلك بالمبادره إليها، و لا يسوغ له تفويت التمكّن من هذا المقدار من الصلاه.

لا يجب عليهما التوضؤ لغير الصلاه

(١) أمّا على ما سلكناه فلظهور أن الحدث منهما ليس بحدث ناقض للطهاره فله أن يأتي بالصلاه أو غيرها مما يشترط فيه الطهاره بعد ذلك، و أما على ما سلكه الماتن فأيضاً تختص هذه المسأله بالصوره الثالثه و لا تأتي في غيرها.

أمّا في الصوره الأولى فلأجل أنه متمكّن من الصلاه مع الطهاره في جزء من الوقت فيتعيّن عليه الإتيان بالصلاه و أجزاءها المنسيه و غيرها في ذلك الزمان الذي يتمكن فيه من الطهاره.

و أمّا في الصوره الثانيه فأيضاً يجب أن يتوضأ للأجزاء التي أراد قضاءها، لأن المفروض أن حدوث الحدث في الأثناء يوجب الوضوء بعده، أي تحفظنا فيها على دليل الناقضيه، فإذا حدث بين وضوئه و صلاته أو أجزاءها المتأخره حدث و جب

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٢٦

الاحتياط يكفيها وضوء الصلاه التي شكّ فيها (١)، و إن كان الأحوط الوضوء لها مع مراعاة عدم الفصل الطويل و عدم الاستدبار، و أما النوافل فلا يكفيها وضوء

الوضوء بعده، لارتفاع طهارته السابقه

و أما فى الصورة الرابعه فقد ظهر أن الطهاره فيها لا تنتقض بحدتهما غير الاختيارى فهى باقيه مع عدم حدث اختيارى، و له أن يصلى أو يأتى بالأجزاء المنسيه من غير طهاره، فتختص المسأله بالصوره الثالثه و هى التى حكم فيها الماتن بوجوب الوضوء لكل صلاه و عدم وجوبه فى الأثناء، فهل تجب الطهاره للأجزاء المنسيه فيها عند القضاء أو لا تجب؟ الثانى هو الصحيح، لأن الأجزاء المقضيه بعينها هى الأجزاء الصلاتيه غايه الأمر أتى بها مع مخالفه الترتيب و المحل، فإذا بنينا على أن الحدث فى الأجزاء و أثناء الصلاه لا- يكون ناقضاً للطهاره فلا- يكون ناقضاً لها فى الأجزاء المنسيه أيضاً فيما إذا طرأ بينها و بين الصلاه، و ليست الأجزاء المنسيه واجبه مستقله ليعتبر فيها الطهاره أو عدم الحدث و إن لم يعتبر فى الصلاه. و المراد من أنها تقضى أنها يؤتى بها بعد الصلاه لا أنها واجبه مستقله عليه الذى هو المعنى المصطلح عليه فى القضاء.

(١) لأن المأتى به إن كان ناقصاً فى الواقع و كانت صلاه الاحتياط جابره لذلك النقص فحاله حال أجزاء نفس الصلاه غايه الأمر أنها كانت متصله و هذه منفصله إلا أنها هى أجزاء الصلاه بعينها، فإذا لم يجب الوضوء فى الأجزاء الصلاتيه إذا حدث فى أثنائها حدث فلا يجب فى صلاه الاحتياط أيضاً لأنها هى أجزاء الصلاه بعينها. و أما إذا كان المأتى به تاماً فى الواقع و لم تكن صلاه الاحتياط جابره فهى واجبه مستقله إلا أنه إذا لم يتوضأ لها و أتى بها فاسده لم يكن ذلك مضراً بصحة صلاته المأتى بها، و لأجل ذلك بنى (قدس سره) على عدم وجوب الوضوء لصلاه الاحتياط

هذا.

و للمناقشه فى ذلك مجال، و ذلك لأن كفايه الأجزاء المنفصله عن المتّصله على خلاف القاعده و هى محتاجه إلى الدليل، و الدليل إنما قام على كفايه صلاه الاحتياط

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٢٧

فريضتها «١»، بل يشترط الوضوء لكل ركعتين منها (١).

[مسأله ٣: يجب على المسلوس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه]

[٦٣١] مسأله ٣: يجب على المسلوس التحفظ من تعدى بوله (٢) بكيس فيه قطن أو نحوه و الأحوط غسل الحشفه قبل كل صلاه

(٣)

و كونها مجزئه فيما إذا كانت صحيحه على كل تقدير، مع تقدير نقصان المأتى به و عدمه. و أمّا صورته صحتها على تقدير دون تقدير فلم يقدّم دليل على إجزائها و كفايتها، بل مع الشك فى صحتها يشكل الشروع فيها أيضاً إذ لا مرخص له، نعم بناء على ما ذكرناه من عدم بطلان وضوء المسلوس و المبطون بحدتهما و بقائه إلى أن يحدث حدثاً اختيارياً لا يجب عليه الوضوء لصلاه الاحتياط و لا لغيرها من الصلوات.

اشتراط الوضوء للنوافل فى حقهما

(١) أمّا على ما سلكناه فلا كلام فى عدم وجوب الوضوء لها، لعدم انتقاض طهارتهما بالحدث غير الاختيارى، و أمّا على مسلك الماتن فلا بدّ من تحصيل الوضوء لها، لأنّ عدم انتقاض الوضوء بالحدث إنما كان مخصوصاً بأثناء الصلاه الواحد، و أمّا بعده فمقتضى دليل الانتقاض بطلانه بالحدث فيجب عليهما الوضوء لبقية الصلوات المستحبّه أو الفرائض كما عرفت.

وجوب التحفظ عليهما عن النجاسه

(٢) لاشتراط الصلاه بطهاره البدن و الثياب.

(٣) لا ينبغى الإشكال فى عدم مانعيه النجاسه الطارئه فى أثناء الصلاه من البول و الغائط حينئذ، و ذلك لأمرهم (عليهم السلام) باتخاذ خريطه فى الصلاه و أن الله أولى بالعدر فيما لم يقدر على حبسه، حيث ورد أنه «إذا لم يقدر

على حبسه فالله أولى بالعدر يجعل خريطه» (٢) حيث تدلّ على أن ما كان لعدرٍ غير مانع عن الصلاة، فلا يجب إزاله

(١) مرّ آنفاً كفايته.

(٢) كما تقدّم في صحيحه منصور بن حازم. الوسائل ١: ٢٩٧/ أبواب نواقض الوضوء ب ١٩ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٢٨

و أما الكيس فلا يلزم تطهيره (١) و إن كان أحوط.

نجاسه البول أو الغائط في أثناء الصلاة.

و أما النجاسة قبل الصلاة فمقتضى إطلاقات ما دلّ على اشتراط الطّهاره في الثوب و البدن و جوب إزالتها، و لم يثبت العفو عنها قبل الصلاة كما ثبتت في النجاسة في الأثناء. و كون النجاسة غاليه في المسلوس و المبطن اللذين حكمنا بعدم انتقاض طهارتهما بالحدث من البول و الغائط لا يستتبع العفو عن النجاسة، لأنها شيء و عدم ناقضيتها للوضوء شيء آخر، و الثابت إنما هو الثاني و أما النجاسة فلا.

و دعوى أن الأخبار الواردة فيهما مع أنها في مقام البيان ساكنه عن لزوم تطهير الموضع من النجاسة قبل الصلاة و أن هذا يدل على العفو عنها حينئذ، مندفعه بأن الأخبار إنما وردت لبيان عدم انتقاض طهاره المسلوس و المبطن ببولهما أو غائطهما و لا نظر لها إلى مانعيه النجاسة و عدمها، فمقتضى إطلاق أدلّه اشتراط الصلاة بطهاره البدن لزوم تطهير النجاسة الطارئة قبل الصلاة فيجب تطهير مخرج البول لكل صلاة.

نعم ثبت العفو عنها أيضاً بصحيحه حريز المتقدمه «١» الدالّه على أنه يؤخر صلاه و يقدم اخرى و يجمع بينهما بوضوء واحد، حيث ذكرنا أنها ناظره إلى جهه عدم مانعيه النجاسة بمقدار الصلاتين لعدم ذكر الوضوء في الصحيحه، و هي قد دلّت على عدم مانعيه النجاسة قبل الصلاة لدلالاتها على صحّه

الثانية و إن خرج منه البول فيما بين الصلاتين أو في أثناء الصلاة الأولى، و عليه فالنجاسه قبل الصلاة و في أثناءها معفو عنها إلى مقدار صلاتين، و أمّا في الزائد عنها فقد عرفت أن مقتضى القاعده و جوب إزاله النجاسه قبل الصلاة. هذا كله في السلس، و يأتي حكم البطن عن قريب إن شاء الله تعالى.

(١) لأنه إما من قبيل المحمول المتنجس و هو غير موجب لبطلان الصلاة و إما أنه

(١) الوسائل ١: ٢٩٧/ أبواب نواقض الوضوء ب ١٩ ح ١. و قد تقدّمت في ص ٢١٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٢٩

و المبطن أيضاً (١) إن أمكن تحفظه بما يناسب يجب، كما أن الأحوط تطهير المحل أيضاً إن أمكن من غير حرج.

[مسألة ٤: في لزوم معالجه السلس و البطن إشكال]

[٦٣٢] مسألة ٤: في لزوم معالجه السلس و البطن إشكال «١» (٢) و الأحوط

من الملبوس باعتبار وضع الذكر فيه، و قد مرّ أنّ ما لا يتم فيه الصلاة من الثياب عفى نجاسته في الصلاة كما في الجورب و القلنسوه و نحوهما.

(١) أمّا النجاسه في أثناء الصلاة فقد عرفت أنها مورد العفو بمقتضى قوله (عليه السلام): «إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعدر يجعل خريطه» (٢) لأنه كالتعليل و أن كل ما كان مستنداً إلى غير الاختيار فهو معذور فيه و أن الله أولى بالعدر فلا يجب إزالته.

و أمّا النجاسه قبل الصلاة فقد عرفت أن مقتضى القاعده و جوب إزالتها إن أمكن. و لا تأتي في المقام صحيحه حريز، لإختصاصها بالبول و عدم اشتغالها على ما هو كالعله حتى يتعدى عنه إلى الغائط، و معه يجب إزاله نجاسه الغائط قبل الصلاة، اللهم إلّا أن يدعى القطع بعدم الفرق بين البول و الغائط،

و دونه خرط القتاد لاحتمال أن تكون للبول خصوصيه في ذلك.

لا دليل على وجوب المعالجه عليهما

(٢) لا- دليل على وجوب المعالجه بعد البناء على أن وظيفه المسلوس و المبطنون هي الصلاه مع الوضوء في أولها أو فيه و في أثنائها، فلا موجب للحكم بوجوب إخراج نفسيهما من موضوعهما و إدخالها في موضوع المختار.

(١) أظهره عدم اللزوم.

(٢) تقدّم في صحيحه منصور بن حازم في ص ٢٢٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٣٠

المعالجه مع الإمكان بسهوله، نعم لو أمكن التحفظ بكيفيه خاصّه (١) مقدار أداء الصلاه وجب «١» و إن كان محتاجاً إلى بذل مال (٢).

[مسأله ٥: في جواز مس كتابه القرآن للمسلوس و المبطنون بعد الوضوء للصلاه مع فرض دوام الحدث و خروجه بعده إشكال حتى حال الصلاه]

[٦٣٣] مسأله ٥: في جواز مس كتابه القرآن للمسلوس و المبطنون بعد الوضوء للصلاه مع فرض دوام الحدث و خروجه بعده إشكال حتى حال الصلاه (٣) «٢»

(١) كشد حبل على ذكره أو إدخال القطن في دبره لئلا يخرج منه البول أو الغائط كما في الميت.

(٢) و كأنه استفاد ذلك مما دلّ على وجوب بذل المال لشراء المال في الوضوء «٣». و الصحيح عدم وجوب التحفظ فيما إذا لم يكن محتاجاً إلى بذل مال فضلاً عما إذا كان محتاجاً إليه، و ذلك للبناء على أن وظيفه السلس و البطن هو الصلاه مع الوضوء الواحد في أولها أو معه في الأثناء، لعدم ناقضيه البول و الغائط منهما أو لوجه آخر كما مرّ و عدم مانعيه النجاسه فيهما عن الصلوات، و معه لا موجب للتحفظ أبداً، هذا فيما إذا لم يتوقف التحفظ على بذل مال فضلاً عما إذا توقف عليه. و قياس المقام بوجوب بذل المال لشراء ماء الوضوء مع الفارق، لأن الثاني قد ثبت بدليل خاص.

حكم مسهما كتابه القرآن

(٣) لا إشكال في جواز

مسهما كتابه القرآن فيما إذا بنينا على التخصيص في أدله النواقض و قلنا إنهما متطهران غير أن طهارتهما لا ترتفع ببولهما أو غائطهما ما دام لم يصدر منهما حدث اختياراً كما بنينا عليه، و ذلك لأنهما متطهران حقيقه فيجوز لهما مس كتابه القرآن في غير حال الصلاه فضلاً عما إذا كان في الصلاه. و أما إذا بنينا فيهما على

(١) على الأحوط، و الأظهر عدم الوجوب و إن لم يكن محتاجاً إلى بذل المال.

(٢) الظاهر جوازه حتى في غير حال الصلاه.

(٣) راجع الوسائل ٣: ٣٨٩/ أبواب التيمم ب ٢٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٣١

إلا أن يكون المس واجباً (١).

[مسألة ٦: مع احتمال الفتره الواسعه الأحوط الصبر]

[٦٣٤] مسأله ٦: مع احتمال الفتره الواسعه الأحوط الصبر (٢) بل الأحوط

تخصيص أدله اشتراط الصلاه بالطهاره و قلنا إن وجوب الصلاه في حقهما غير مشروط بالطهور فلا يجوز لهما مس كتابه القرآن مطلقاً و لو كانا في حاله الصلاه لعدم كونهما متطهرين، و هذا بخلاف ما إذا التزمنا بالتخصيص في أدله الناقضيه مع الالتزام بالاشتراط.

نعم لو اعتمدنا في الحكم بوجوب الوضوء في حقهما أول الصلاه و عدم وجوبه في أثنائها على موثقه ابن بكير عن محمّد بن مسلم من أنه يبني على صلاته «١» يمكننا الحكم باختصاص طهارته بالصلاه و عدم جواز ترتيب سائر الآثار عليه كمس كتابه القرآن و نحوه، إلا أنك عرفت أنا نلتزم بأدله الاشتراط في حقهما، فإنه لا صلاه إلا بطهور «٢»، و لأنه يلزمه جواز الإحداث لهما في الصلاه عمداً، و إنما نخصص أدله النواقض. كما أنا إنما نعتمد على موثقه سماعه الداله على أنه بلاء ابتلى به و لا يعيدن الوضوء إلا من الحدث الذي يتوضأ منه «٣» لا

على موثقه ابن بكير، و مقتضى موثقه سماعه ما قدمناه من عدم انتقاض طهارتهما بيولهما و غائطهما و أن الناقض هو الحدث المتعارف الذى يتوضأ منه.

(١) كما إذا وقع المصحف فى بالوعه و كان وجوب تطهيره أهم، فإن مس المسلوس و المبطون واجب حينئذ سواء كانا متطهرين أم محدثين، لفرض أهميته وجوب تطهيره من حرمة المس من غير وضوء.

الأحوط الصبر مع احتمال التمكن

(٢) قد عرفت أنه إذا علم بالفترة الواسعه و تمكنه من الصلاه مع الطهاره وجب

(١) الوسائل ١: ٢٩٧/ أبواب نواقض الوضوء ب ١٩ ح ٣.

(٢) الوسائل ١: ٣٦٥/ أبواب الوضوء ب ١ ح ١ و غيرها من الأبواب.

(٣) الوسائل ١: ٢٦٦/ أبواب نواقض الوضوء ب ٧ ح ٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٣٢

الصبر إلى الفترة التى هى أخف مع العلم بها بل مع احتمالها (١) لكن الأقوى عدم وجوبه (٢).

عليه إيقاعها فى ذلك الوقت. و أما مع احتمالها فلا- يجب الصبر مع احتمال الفترة الواسعه، بل يجوز له تقديم صلاته عملاً باستصحاب بقاء عذره إلى آخر الوقت، ثم إذا تبين قدرته على الصلاه مع الطهاره للفترة الواسعه يعيدها، لعدم أجزاء الحكم الظاهرى عن المأمور به الواقعى. و كذلك الحال فى غيره من ذوى الأعذار سوى المتميم حيث يجب عليه تأخير صلاته إلى أن يحصل له اليأس من الماء، و ذلك لدليله الآتى فى محلّه إن شاء الله تعالى «١».

(١) لا- يجب الصبر مع العلم بالفترة التى هى أخف فضلاً عما إذا احتملها، فإذا علم بخفه بوله فى ساعه كذا و أنه يقل فيها عن بقيه الساعات لم يجب عليه تأخير صلاته إلى تلك الساعه، و ذلك للبناء على أن وظيفه المسلوس

والمبطلون الإتيان بصلاتهما بوضوء واحد في أولها أو في أثنائها أيضاً لعدم ناقضيه حديثهما أو لأمر آخر كما مر و عدم مانعيه النجاسة فيهما عن الصلاة، و معه لماذا يجب التأخير إلى ساعه الخفه فإنه مما لا دليل عليه. هذا فيما إذا علم بالفترة التي هي أخف فضلاً عما إذا احتملها.

(٢) هذا راجع إلى المسأله الثانيه أى الأقوى عدم وجوب الصبر عند العلم بالفترة التي هي أخف فضلاً عن احتمالها، و قد مرّ أنه الصحيح. و لا- يرجع إلى صدر الكلام أعنى المسأله الأولى و هي وجوب الصبر مع احتمال الفترة الواسعه، و ذلك لأن مبنى الماتن على وجوب التأخير فى ذوى الأعذار مطلقاً سوى فاقد الماء، بدعوى استفاده جواز التقديم فى المتيّم من الأخبار كما يصرح بذلك فى أوائل الصلاة «٢» لا أنه يلتزم بعدم وجوب التأخير فيهم. و نحن قد عكسنا الأمر و قلنا بجواز التقديم فى ذوى الأعذار مطلقاً غير المتيّم، لأنه يجب عليه الصبر كما مر. و منشأ الخلاف بيننا و بينه فى المتيّم هو اختلاف الاستفاده من الأخبار.

(١) فى المسأله [١١٤١].

(٢) فى المسأله [١٢٠٣].

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٣٣

[مسأله ٧: إذا اشتغل بالصلاه مع الحدث باعتقاد عدم الفتره الواسعه و فى الأثناء تبين وجودها قطع الصلاه]

[٦٣٥] مسأله ٧: إذا اشتغل بالصلاه مع الحدث باعتقاد عدم الفتره الواسعه و فى الأثناء تبين وجودها قطع الصلاه و لو تبين بعد الصلاه أعادها (١).

[مسأله ٨: ذكر بعضهم أنه لو أمكنهما إتيان الصلاه الاضطراريه و لو بأن يقتصر فى كل ركعه على تسبيحه]

[٦٣٦] مسأله ٨: ذكر بعضهم أنه لو أمكنهما إتيان الصلاه الاضطراريه و لو بأن يقتصر فى كل ركعه على تسبيحه و يومئذ للركوع و السجود مثل صلاه الغريق فالأحوط الجمع بينها و بين الكيفيه السابقه و هذا و إن كان حسناً لكن وجوبه محل منع، بل تكفى الكيفيه السابقه (٢).

إذا شرع فى الصلاه باعتقاد عدم الفتره فتبين وجودها

(١) لعدم إجزاء المأمور به الظاهرى أو الخيالى الاعتقادى عن المأمور به الواقعى كما مرّ.

إذا تمكنا من الصلاه الاضطراريه

(٢) لو كُنّا نحن و صلاه المسلسلوس أو المبطلون لحكمنا بتعين الصلاه الاضطراريه فى حقهما مع الطّهاره، لتمكنهما من الطّهاره على تقدير اقتصارهما على الأجزاء الاضطراريه، كما هو الحال فى غيرهما من المكلفين إذا دار أمره بين أن يحصّل الطّهاره و يأتى بصلاه الاضطرار فيبدل القراءه بالتسبيحه الواحده و الركوع و السجود بالإيماء و تركّ الشّهّد إذا لم يسعه الوقت، و بين أن يأتى بصلاه المختار من غير أن يحصّل الطّهاره المأمور بها، و ذلك لأن ما لا بدل له و هو الطّهاره متقدّم على ماله البدل و هو القراءه و الركوع و السجود و غيرهما من أجزاء صلاه المختار. إلّا أن الأخبار الوارده فى المقام «١» دلّتنا على أن وظيفه المسلسلوس و المبطلون هى الصلاه على الكيفيه المتقدّمه و معه لا- وجه للاحتياط و الجمع بينها و بين الصلاه الاضطراريه و إن نسب إلى شيخنا الأنصارى (قدس سره) الاحتياط بالجمع بينهما «٢».

(١) الوسائل ١: ٢٩٧/ أبواب نواقض الوضوء ب ١٩.

(٢) صراط النجاه: ٦٢/

[مسألة ٩: من أفراد دائم الحدث المستحاضه]

[٦٣٧] مسألة ٩: من أفراد دائم الحدث المستحاضه و سيجىء حكمها.

[مسألة ١٠: لا يجب على المسلوس و المبطون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات]

[٦٣٨] مسألة ١٠: لا يجب على المسلوس و المبطون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات (١) نعم إذا كان فى الوقت وجبت الإعادة (٢).

[مسألة ١١: من نذر أن يكون على الوضوء دائماً إذا صار مسلوساً أو مبطوناً الأحوط تكرار الوضوء]

[٦٣٩] مسألة ١١: من نذر أن يكون على الوضوء دائماً إذا صار مسلوساً أو مبطوناً الأحوط تكرار الوضوء «١» بمقدار لا يستلزم الحرج، و يمكن القول بانحلال النذر، و هو الأظهر (٣).

(١) عدم وجوب القضاء عليهما لأن القضاء تابع لصدق عنوان الفوت، و لا فوت مع الإتيان بوظيفه الوقت كما هو ظاهر.

(٢) لعدم إجزاء المأمور به الظاهرى أو الاعتقادى الخيالى عن المأمور به الواقعى.

لو نذر الدوام على الوضوء فطرت إحدى الحاليتين

(٣) إذا بنينا على أن طهاره المسلوس و المبطون لا- تنتقض ببولهما و غائطهما كما بنينا عليه فلا ينحل نذره، لأنه على الطهاره على الفرض. و أما إذا بنينا على انتقاض طهارتهما ببولهما و غائطهما فيجب عليهما الوضوء بعد كل حدث فيما إذا لم يستلزم الحرج فلا ينحل نذره أيضاً، و أما إذا كان مستلزماً للعسر و الحرج فإن كان نذره على نحو الانحلال و العموم الأفرادى بأن نذر الطهاره فى كل فرد من أفراد الزمان فيجب عليه الوضوء إلى أن يبلغ مرتبه العسر و الحرج فلا ينحل، و إذا كان حرجياً سقط عنه لعجزه و تعذره. و أما إذا كان نذره على نحو العموم المجموعى فبعدم تمكنه من الطهاره فى فرد من الزمان أعنى ما بعد بلوغه مرتبه العسر و الحرج ينحل نذره لعجزه عن متعلقه. و أما بناء على ما ذكرناه من عدم ناقضيه طهارتهما ببولهما و غائطهما فنذره

(١) و الأظهر عدم لزومه و عدم انحلال النذر، لأن ضوء المسلوس و المبطون لا يبطل ما لم يصدر

منهما غير ما ابتليا به من الأحداث.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٣٥

[فصل فى الأُغسال]

اشاره

فصل فى الأُغسال

[فصل فى الأُغسال الواجبه]

اشاره

و الواجب منها سبعة (١) غسل الجنابه و الحيض و النفاس و الاستحاضه و مس الميت و غسل الأموات و الغسل الذى و جب بنذر و نحوه، كأن نذر غسل الجمعه أو غسل الزيارة أو الزيارة مع الغسل. و الفرق بينهما «١» (٢) أن فى الأوّل إذا أراد الزيارة يجب أن يكون مع الغسل و لكن يجوز أن لا يزور أصلاً و فى الثانى يجب الزيارة فلا يجوز تركها، و كذا إذا نذر الغسل لسائر الأعمال التى يستحب الغسل لها.

صحيح غير منحل بلا فرق بين صورتى انحلال نذره و كونه على نحو العموم الأفرادى أو كونه على نحو العموم المجموعى، هذا تمام الكلام فى دائم الحدث.

فصل فى الأُغسال

(١) و هناك غسل آخر وقع الكلام فى أنه واجب مستقل فى نفسه و هو غسل الجمعه و يأتى تحقيق الحال فيه فى محله عند التعرّض لوجوبه و عدمه إن شاء الله «٢».

(٢) هاتان العبارتان غسل الزيارة، الزيارة مع الغسل لا تكونان فارتقتين فى المقام لأن النذر يتبع القصد، فقد يقصد الإتيان بالغسل عند إرادته الزيارة فلا يجب عليه الإتيان بالزيارة حينئذ ليجب عليه غسلها، بل له أن لا يزور أصلاً. و أخرى يقصد الإتيان بالزيارة مطلقاً مع الغسل فتجب عليه الزيارة حينئذ، لأنها متعلّقه

(١) الفرق غير ظاهر و النذور تابعه للقصود.

(٢) بعد المسأله [١٠٣٠] فصل فى الأُغسال المندوبه.

[مسألة ١: النذر المتعلق بغسل الزيارة و نحوها يتصور على وجوه]

[٦٤٠] مسألة ١: النذر المتعلق بغسل الزيارة و نحوها يتصور على وجوه (١): الأول: أن ينذر الزيارة مع الغسل، فيجب عليه الغسل و الزيارة، و إذا ترك أحدهما وجبت الكفّاره. الثاني: أن ينذر الغسل للزيارة بمعنى أنه إذا أراد أن يزور لا يزور

إلّا مع الغسل، فإذا ترك الزيارة لا كفاره عليه، و إذا زار بلا غسل وجبت عليه.

لنذره على وجه الإطلاق. و ليس معناه أنه نذر أن لا يزور من غير غسل حتى يستشكل في عدم انعقاده لعدم رجحان متعلقه، فإن الزيارة مطلقاً راجحه فلا رجحان في تركها مع عدم الاغتسال، بل معناه الإثبات و هو نذر إتيان الفرد الراجح من الزيارة أعنى الزيارة مع الاغتسال لا أنه ينفي الإتيان بغيره، بلا فرق في ذلك بين الإتيان بالعبارة الأولى أو الثانية.

الصور المتصوره في نذر غسل الزيارة

(١) الصور غير حاصره لإمكان صوره أخرى غيرها بحيث تختلف الكفّاره باختلافها. فالصحيح أن يقال: إن الصور المتصوره في المقام تسع، لأن النذر قد يتعلق بالغسل على نحو الواجب المشروط بأن ينذر أن يغتسل فيما إذا أراد أن يزور، و عليه فلا يجب عليه شيء من الغسل و الزيارة. أما الغسل فلعدم تحقق شرطه، و أما الزيارة فلعدم تعلق النذر بها. هذه الصور الأولى في المقام.

و قد يتعلق بالغسل على نحو الإطلاق، و حينئذ قد ينذر الغسل الذي يقصد به الزيارة فلا يجب حينئذ في حقه سوى الغسل، نعم لا بدّ من أن يكون ناوياً و قاصداً للزيارة حال الاغتسال و إلّا لا يكون الغسل غسلًا للزيارة، إلّا أنه إذا نوى الزيارة حاله لم يجب عليه الإتيان بها بعد الاغتسال لعدم كونها متعلقه لنذره، فإنه لم ينذر سوى الغسل المقصود به الزيارة و المفروض أنه أتى به. و إذا ترك الغسل وجبت عليه كفّاره واحده و هو ظاهر. و هي الصوره الثانيه كما لا يخفى.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٣٧

الثالث: أن ينذر غسل الزيارة منجزاً، و حينئذ يجب عليه الزيارة أيضاً

و إن لم يكن مندوراً مستقلاً بل وجوبها من باب المقدمه، فلو تركهما وجبت كفاره واحده، و كذا لو ترك أحدهما، و لا يكفي في سقوطها الغسل فقط و إن كان من عزمه حينه أن يزور، فلو تركها وجبت لأنه إذا لم تقع الزياره بعده لم يكن غسل الزياره. الرابع: أن ينذر الغسل و الزياره، فلو تركهما وجب عليه كفارتان

الثالثه: أن ينذر الغسل المتعقب بالزياره. و الواجب حينئذ أن يأتي بالزياره بعد غسله لا لأنها متعلقه لنذره، بل من أجل أنها قيد مأخوذ في متعلق نذره، فمع عدم الإتيان به لا يتحقق متعلق النذر، فلو ترك الغسل أو اغتسل و ترك الزياره لزمته كفاره واحده و هذا بخلاف الصوره المتقدمه، إذ لا يجب عليه الزياره فيها بعد الاغتسال لعدم تعلق النذر بها و لا أنها قيد له كما مر.

الرابعه: ما إذا نذر الزياره المسبوقه بالغسل. و هذه الصوره و إن كانت خارجة عن محل الكلام بظاهرها، لأن البحث إنما هو في نذر الغسل لا في نذر الزياره إلا أنها لما كانت مقيده بسبق الغسل كان الغسل قيداً لمتعلق النذر، و من هنا كانت الصوره داخله في المقام لتعلق النذر به على وجه التقييد، فلو ترك الزياره رأساً أو أتى بها من غير سبق الغسل وجبت عليه كفاره واحده، لعدم إتيانه بما تعلق به نذره أو بما هو قيد لمتعلقه.

الخامسه: ما إذا تعلق نذره بالمجموع المركب من الغسل و الزياره على نحو العام المجموعى فيجب في هذه الصوره الإتيان بهما معاً، لأن كلا منهما متعلق لنذره لفرض تعلقه بالمجموع، فلو تركهما معاً أو ترك أحدهما وجبت عليه كفاره واحده لعدم إتيانه بما تعلق به نذره، و

هذا بخلاف الصورة الثالثة، فإن الزيارة فيها لم تكن متعلقة للنذر وإنما كانت قيماً في متعلقه. هذا إذا تعلّق النذر بمجموع الأمرين معاً.

وقد يتعلّق بكل واحد منهما باستقلاله بأن يكون نذره منحلاً إلى الالتزام بأمرين و نذرين و إن كان قد أداهما بكلام واحد في مقام الإثبات. وهذا يتصور على أربعة أوجه:

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٣٨

.....

لأنّ النذر قد يتعلّق بكل واحد منهما على وجه الإطلاق فهناك نذران و مندوران مستقلّان، فلو تركهما وجبت عليه كفارتان لتركه الواجبين المندورين، كما أنه إذا أتى بأحدهما دون الآخر وجبت عليه كفّاره واحده. وهذه هي الصورة السادسة في المقام.

و أخرى ينذر كل واحد منهما مقيداً بالآخر بأن ينذر الغسل المتعقب بالزيارة و الزيارة المسبوقه بالغسل، و بذلك ينحل نذره إلى نذرين و هما واجبان إلّا أن كلا منهما مقيّد بالآخر. فان أتى بهما فهو، و أمّا إذا تركهما أو ترك أحدهما فلا محاله تجب عليه كفّارتان. أما عند تركهما معاً فواضح، و أمّا إذا ترك أحدهما و أتى بالآخر فلاّ الواجب المندور ليس هو الغسل أو الزيارة على إطلاقهما، بل الغسل المقيّد بتعقب الزيارة أو الزيارة المتقيده بالسبق بالغسل، و المفروض أنه أتى بذات المندور و ترك قيده فاغتسل و لم يزر أو زار و لم يغتسل، فلا محاله تجب عليه كفارتان لترك أحد الواجبين بذاته و ترك الآخر بقيده. وهذه هي الصورة السابعة من الصور المتصوره في محل الكلام.

و ثلثه: ينذر أحدهما على وجه الإطلاق و ينذر الآخر مقيداً بغيره. و هذا على قسمين، لأنه تارة ينذر الغسل على وجه الإطلاق و الزيارة مقيده بأن تكون مسبوقه بالغسل و حينئذ إذا

أتى بهما فهو، و أما إذا أتى بالغسل و ترك الزيارة فقد وجبت عليه كفاره واحده لمخالفته أحد المندورين و إتيانه بالآخر، و أما إذا تركهما معاً أو ترك الغسل فلا محاله يستحق به كفارتين. أما عند تركهما معاً فواضح، و أما إذا أتى بالزيارة و ترك الغسل فلائنه ترك أحد الواجبين بذاته و هو الغسل و ترك الواجب الآخر بقيده و هو الزيارة، لأن الواجب ليس هو طبعي الزيارة بل الزيارة المسبوقه بالغسل و قد ترك الغسل على الفرض. و هذه هي الصورة الثامنه.

و أخرى ينذر الزيارة على وجه الإطلاق و الغسل مقيداً بأن يكون متعقباً بالزيارة، و بهذا تترقى الصور إلى التسع. و حكم هذه الصورة حكم الصورة المتقدمه بعينها، لأنه إذا تركهما معاً أو ترك الزيارة وجبت عليه كفارتان. أما عند تركهما معاً

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٣٩

.....

و لو ترك أحدهما فعليه كفاره واحده. الخامس: أن ينذر الغسل الذي بعده الزيارة و الزيارة مع الغسل، و عليه لو تركهما وجبت كفارتان، و لو ترك أحدهما فكذلك لأن المفروض تقييد كل بالآخر. و كذا الحال في نذر الغسل لسائر الأعمال.

[فصل في غسل الجنابه]

اشاره

فصل في غسل الجنابه

[و هي تحصل بأمرين]

اشاره

و هي تحصل بأمرين:

[الأول: خروج المنى]

الأول: خروج المنى و لو في حال النوم (١) أو الاضطرار

فظاهر، و أما عند تركه الزيارة فلأجل تركه أحد المندورين بذاته و هو الزيارة و تركه الآخر بقيده و هو الغسل، لأن الواجب هو الغسل المقيد بتعقبه بالزيارة و المفروض أنه لم يأت بالزيارة. فتحصل: أن الصور المتصوره غير مختصه بالصور الخمسه المذكوره في المتن، بل الصور المتصوره بالغه إلى التسع، و يختلف الحكم بوجود الكفاره باختلافها. و لا وجه للإشكال في

صَّحَّه النَّذْرُ الْمُتَعَلِّقُ بِالزِّيَارَةِ مَعَ الْغَسْلِ لِعَدَمِ رَجُوعِهِ إِلَى النَّفْسِ وَ عَدَمِ الْإِثْيَانِ بِالْأَفْرَادِ الْآخَرِ، وَ إِنَّمَا مَعْنَاهُ نَذْرُ خُصُوصِ الْفَرْدِ الرَّاجِحِ وَ لَا مَانِعٍ مِنْ صَحَّهِ نَذْرِهِ كَمَا مَرَّ فِصْلٌ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ

(١) مَا أَفَادَهُ (قُدْسُ سِرِّهِ) مِمَّا لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَ ذَلِكَ لِإِطْلَاقَاتِ الْأَخْبَارِ «١» وَ تَصْرِيحِ بَعْضِهَا بِعَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْيَقْظَةِ وَ الْمَنَامِ. وَ إِنَّمَا الْكَلَامُ كُلُّهُ فِي أَنَّ وَجُوبَ غَسْلِ الْجَنَابَةِ بِالْإِنْزَالِ هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالرِّجَالِ أَوْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ؟ مَقْتَضَى جَمَلِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ عَدَمَ الْفَرْقِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَ الرَّجُلِ وَ أَنَّ خُرُوجَ الْمَاءِ الْمَعْبُورِ عَنهُ بِالْإِنْزَالِ وَ الْإِمْنَاءِ يَوْجِبُ الْغَسْلَ مُطْلَقًا.

(١) الْوَسَائِلُ ٢: ١٧٣ / أَبْوَابُ الْجَنَابَةِ ب ١، ٧.

مُوسِعَةُ الْإِمَامِ الْخَوَئِصِيِّ، ج ٦، ص: ٢٤٠

.....

فَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ فِي الْكَافِي عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعْدِ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: «سَأَلْتُ الرِّضَا (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَنِ الرَّجُلِ يَلْمَسُ فَرْجَ جَارِيَتِهِ حَتَّى تُنْزَلَ الْمَاءُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَبَاشِرَ يَعْثُ بِهَا بِيَدِهِ حَتَّى تَنْزَلَ، قَالَ: إِذَا أَنْزَلْتَ مِنْ شَهْوَةٍ فَعَلَيْهَا الْغَسْلُ» «١».

وَ مِنْهَا: صَحِيحُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ، قَالَ: «سَأَلْتُ الرِّضَا (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَنِ الرَّجُلِ يَجَامِعُ الْمَرْأَةَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ وَ تَنْزَلُ الْمَرْأَةُ

هل عليها الغسل؟ قال: نعم» «٢».

□
و منها: صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل، قال: إن أنزلت فعليها الغسل» «٣» إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على عدم الفرق بين المرأة والرجل و أن المرأة أيضاً إذا أنزلت وجب عليها الغسل.

و في قبالها عدّه كثيره من الأخبار و فيها الصحاح و غيرها قد دلّت على أن المرأة لا يجب عليها الغسل بإنزالها.

فمنها: ما عن عبيد بن زراره، قال «قلت له: هل على المرأة غسل من جنابتها إذا لم يأتها الرجل؟ قال: لا، و أيكم يرضى أن يرى أو يصبر على ذلك أن يرى ابنته أو أخته أو امه أو زوجته أو أحداً من قرابته قائمه تغتسل فيقول مالك؟ فتقول احتلمت و ليس لها بعل، ثم قال: لا، ليس عليهن ذلك، و قد وضع الله ذلك عليكم و قال وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا و لم يقل ذلك لهن» «٤».

و منها: صحيحه عمر بن يزيد، قال: «اغتسلت يوم الجمعة بالمدينة و لبست ثيابي و تطيبت فمرت بي وصيفه لي ففخذت لها فأمدت أنا و أمنت هي فدخلني من ذاك ضيق، فسألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذلك، فقال: ليس عليك وضوء و ليس

(١) الوسائل ٢: ١٨٦ / أبواب الجنابه ب ٧ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢: ١٨٦ / أبواب الجنابه ب ٧ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢: ١٨٧ / أبواب الجنابه ب ٧ ح ٥.

(٤) الوسائل ٢: ١٩٢ / أبواب الجنابه ب ٧ ح ٢٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٤١

.....

عليها غسل» «١».

□
و منها: صحيحه عمر بن أذينة، قال «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): المرأة تحتلم في

المنام فتتهريق الماء الأعظم، قال: ليس عليها غسل» «٢».

و منها: صحيحه محمّد بن مسلم، قال «قلت لأبى جعفر (عليه السلام): كيف جعل على المرأة إذا رأت في النوم أن الرجل يجامعها في فرجها الغسل، و لم يجعل عليها الغسل إذا جامعها دون الفرج في اليقظة فأمنت؟ قال: لأنها رأت في منامها أن الرجل يجامعها في فرجها فوجب عليها الغسل و الآخر إنما جامعها دون الفرج فلم يجب عليها الغسل لأنه لم يدخله، و لو كان أدخله في اليقظة و جب عليها الغسل، أمنت أو لم تمن» «٣». و ملخص هذه الرواية أن محمّد بن مسلم قد سلم الحكمين أعنى الحكم بوجوب الغسل على المرأة فيما إذا رأت في المنام أن الرجل يواقعها و إن لم تنزل و الحكم بعدم وجوب الغسل عليها فيما إذا أمنت في اليقظة من غير المجامعة و سأل عن وجهه و قد أجابه (عليه السلام) بما حاصله أن وجوب الغسل حكم مترتب على المواقعة و الجماع من غير فرق بين تحققهما في الخارج و بين تحققهما في المنام و لم يترتب على الإنزال لا في اليقظة و لا في المنام، فقد جعلت المناط مجرّد المواقعة دون الإنزال. إلى غير ذلك من الأخبار «٤».

و هذه الطائفة معارضة مع الطائفة المتقدّمة. و الكلام في وجه المعالجة بينهما، فان بنينا على ما بنى عليه المشهور من أن الرواية بلغت من الصحّح ما بلغت إذا أعرض عنها المشهور سقطت عن الاعتبار، فلا مناص من الأخذ بالطائفة الأولى الدالّة على عدم الفرق في وجوب الغسل بالإنزال بين المرأة و الرجل، و ذلك لإعراض الأصحاب عن الطائفة الثانية، و لم ينسب العمل بها إلى أحد من أصحابنا، و

(١) الوسائل ٢: ١٩١/ أبواب الجنابه ب ٧ ح ٢٠.

(٢) الوسائل ٢: ١٩١/ أبواب الجنابه ب ٧ ح ٢١.

(٣) الوسائل ٢: ١٩١/ أبواب الجنابه ب ٧ ح ١٩.

(٤) كصحيحه عمر بن يزيد: الوسائل ٢: ١٩٠/ أبواب الجنابه ب ٧ ح ١٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٤٢

.....

يوجب سقوط الروايه عن الاعتبار فتبقى الطائفة الاولى من غير معارض.

و أما إذا بنينا على ما سلكناه من أن إعراض المشهور عن روايه صحيحه لا يوجب سقوطها عن الاعتبار فأيضاً لا بدّ من تقديم الطائفة الأولى على الثانيه وذلك إمّا لأن الطائفة الثانيه موافقه للعامه على ما نسبه إليهم في الوسائل و لو في زمان صدور الروايه، لاحتمال أن يكون العامه في تلك الأزمنه قائلين بعدم وجوب الغسل على المرأه بالإنزال. و إمّا لأنها أشبه بفتاواهم، فإن قوله (عليه السلام) في روايه عبيد ابن زراره: إن الله وضع الاغتسال من الجنابه على الرجال، و قال وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا، و لم يقل ذلك لهنّ. ممّا لا يمكن إسناده إلى الإمام، كيف و جميع الأحكام و الخطابات الوارده في الكتاب أو أغلبها متوجهه إلى الرّجال، و لازم ذلك عدم تكليفهنّ بشيء مما كلف به الرجال.

على أنها فرضت أن المرأه تجنب بالإمناء حيث قال: «على المرأه غسل من جنابتها» و إنما دلّت على عدم وجوب الغسل في حقها، و هو كما ترى ممّا لا يمكن التفوه به، إذ كيف تكون المرأه جنباً و لا يجب عليها الغسل؟ و كذلك تعليه (عليه السلام) في صحيحه محمّد بن مسلم من أن الغسل إنما يجب بالمواقعه سواء كانت في الخارج أم في المنام، فإن الغسل و إن كان يجب

بالمواقعه إلّا أنها إنما تسببه فيما إذا تحققت فى الخارج، و أمّا تخيّل المواقعه فى المنام فلا تكون موجباً للغسل أبداً. و هل ترى أن من رأى فى المنام أنه قتل أحداً يجب أن يعطى الديه و يقتص منه؟ و كذا إذا رأت فى المنام أنها حاضت حيث لا يجب عليها الغسل بذلك، فهذا أشبه بفتاوى الناس، و ما أشبه بأحكامهم فهو مردود و غير مقبول، لأن ما أشبه قول الناس ففیه التقيّه كما فى الخبر «١».

ثمّ لو أغمضنا عن ذلك فالطائفتان متعارضتان، لمنافاه وجوب الغسل على المرأه مع عدم وجوبه عليها فلا بدّ من الحكم بتساقطها و الرجوع إلى المطلقات، و هى تدلّ

(١) راجع ما رواه عبيد بن زراره، الوسائل ٢٧: ١٢٣ / أبواب صفات القاضى ب ٩ ح ٤٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٤٣

و إن كان بمقدار رأس أبره (١)

على أنّ غسل الجنابه إنما يجب بخروج الماء الأكبر أو الأعظم «١» و مقتضى إطلاقه عدم الفرق فى ذلك بين الرجال و النساء.

و دعوى أن الطائفة الثانية صريحه فى عدم وجوب غسل الجنابه على المرأه بالإنزال و ظاهره فى حرمة عليها كما أن الطائفة الأولى صريحه فى استحباب الغسل عليها بالإنزال و ظاهره فى وجوبه عليها فترفع اليد عن ظهور كل منهما بصريح الآخر و نتيجته الحكم باستحباب الغسل عليها بإنزالها فلا تصل النوبه إلى التساقط و الرجوع إلى الإطلاقات. مندفعه: بأن الجمع بين المتعارضين بذلك مخصوص بالأحكام التكليفية و لا- يأتى فى الأوامر و النواهي الإرشاديتين و الأمر فى المقام كذلك، لأن الأمر بغسلها إرشاد إلى مانعيه جنابتها عن الصلاة كما أن النهى عنه إرشاد إلى عدم مانعيه جنابتها عن الصلاة، و

من الظاهر أن كون الجنابه مانعه و غير مانعه أمران متنافيان و معه لا- بدّ من الحكم بتساوقهما و الرجوع إلى المطلقات كما ذكرناه.

عدم الفرق في خروج المنى بين قلته و كثرته

(١) لا- فرق في خروج المنى الموجب لغسل الجنابه بين قلته و كثرته، و ذلك لإطلاقات الأخبار حيث دلّت على أن المدار في وجوب غسل الجنابه على خروج الماء الأكبر أو الأعظم أو الإنزال أو الإماء، فكّلما صدق شىء من هذه العناوين و جب الغسل قليلاً كان الخارج أم كثيراً.

(١) كما في موثقتي عنبيه الوسائل ٢: ١٨٧/ أبواب الجنابه ب ٧ ح ٦، ١١. و موثقه الحسين بن أبى العلاء الوسائل ٢/ ١٩٦ ب ٩ ح ١ ففيها ورد: الماء الأكبر. و تقدّمت قريباً صحيحه عمر بن أذينة الدالّة على عدم وجوب الغسل على المرأة و فيها ورد: الماء الأعظم.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٤٤

سواء كان بالوطء أو بغيره (١)

□ و قد يقال: إن صحيحه معاويه بن عمّار تدلّ على عدم وجوب الغسل عند قلّه الخارج من المنى حيث قال: «سألت أباً عبد الله (عليه السلام) عن الرجل احتلم فلما اتبّه وجد بللاً قليلاً، قال (عليه السلام): ليس بشىء إلا أن يكون مريضاً فإنه يضعف فعليه الغسل» (١) و هى كالصريح في أن البلل القليل الذى وجده المحتلم ليس بشىء موجب للغسل.

و فيه: أنّ الصحيحه لا- دلالة لها على المدعى، لأنّ الحلم بمعنى النوم، فالمراد من أنه احتلم أنه رأى فى منامه شيئاً بأن رأى أنه يواقع زوجته أو امرأه أخرى، و ليس بالمعنى المصطلح عليه عندنا أعنى خروج المنى منه و هو فى المنام أو غيره، و عليه فليس فى الصحيحه ما يدلّ على

أن المنى القليل غير موجب لشيء و إنما هي وارده في البلل المشتبه، وقد دلت على أن البلل المشتبه إذا كان قليلاً لا يوجب الاغتسال لأن قلته كالتقريبه على عدم كونه منياً، حيث إنه لو كان منياً لخرج على النمط المتعارف لا على وجه القله إلا في المريض، لأنه لضعفه قد يخرج منه شيء قليل من المنى فيجب عليه الاغتسال. و لو لا ذكر أن المريض يضعف لم يكن يحتمل التفصيل في خروج البلل القليل بين السليم و المريض بالحكم بعدم وجوب الغسل في الأول و وجوبه في الثاني إلا أن ذكر الضعف قرينه على المراد و أن المريض لمكان ضعفه قد يخرج عنه المنى القليل و أنه ليس كالسليم. فالمتحصل أنه لا فرق في وجوب الغسل بخروج المنى بين قلته و كثرته.

خروج المنى بالوطء أو بغيره سيان

(١) لأن المدار على صدق الإنزال و الإماء و خروج الماء الأكبر فيجب الغسل عند صدق أحد هذه العناوين كما عرفت، سواء كان بالوطء أو بغيره.

(١) الوسائل ٢: ١٩٤ / أبواب الجنابه ب ٨ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٤٥

مع الشهوه أو بدونها «١» (١) كان الخروج مع الشهوه أم بدونها

(١) الكلام في اعتبار الشهوه في وجوب الغسل بخروج المنى تارة يقع في الرجال و أخرى في النساء. أما بالإضافة إلى الرجال فقد ورد في صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) على ما رواه الشيخ (قدس سره) أنه «سأله عن الرجل يلعب مع المرأة و يقبلها فيخرج منه المنى فما عليه؟ قال: إذا جاءت الشهوه و دفع و فتر لخروجه فعليه الغسل، و إن كان إنما هو شيء لم يجد له

فتره و لا شهوه فلا بأس» (٢) و هي كما ترى قيّدت وجوب الغسل على الرجل بما إذا خرج منه المنى عن شهوه. وقد حملها صاحب الحدائق (٣) و كذا صاحب الوسائل (قدس سرهما) على التقيّه لموافقتهما لمذهب أبي حنيفه و مالك و أحمد (٤) و هم من أشهر فقهاءهم.

و فيه: أن الحمل على التقيّه يتوقف على وجود المعارض للروايه حيث إن مخالفه العامه من المرجحات، و أما الروايه المعتبره من غير أن يكون لها معارض فمما لا يمكن رفع اليد عنها بحملها على التقيّه و الأمر في المقام كذلك، لأن الصحيحه غير معارضه بشيء، حيث لم يرد في شيء من رواياتنا أن الرجل إذا خرج منه المنى عن غير شهوه أيضاً يوجب الجنابه و غسلها، و ليس في البين سوى الإطلاقات و أن الغسل من الماء الأكبر (٥) و مقتضى القاعده تخصيص المطلقات بالصحيحه و لا موجب لحملها على التقيّه أبداً.

و عن صاحب المنتقى أن المنى في الصحيحه إنما أطلق على البلل المشتبه الذي ظنّه السائل منياً فأطلق المنى على ما ظنّ أنه منى، فهو استعمال على طبق خياله و عقيدته

(١) في تحقق الجنابه بخروج المنى من المرأه بغير شهوه إشكال، فالاحتياط لا يترك.

(٢) الوسائل ٢: ١٩٤ / أبواب الجنابه ب ٨ ح ١.

(٣) الحدائق ٣: ٢٠.

(٤) المبسوط ١: ٦٧، بدائع الصنائع ١: ٣٧، المغنى لابن قدامه ١: ٢٣١.

(٥) مرّ في ذيل ص ٢٤٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٤٤

.....

لا- أن الخارج كان منياً يقيناً «١»، و عليه فالصحيحه خارجه عن محل الكلام و ناظره إلى أن البلل المشتبه إنما يوجب الغسل، و يحمل على كونه منياً فيما إذا خرج عن شهوه، فهو

كالقرينه على أن البلل منى لا أن ما علمنا بكونه منياً لا يوجب الغسل إلّا إذا خرج عن شهوه.

و يدفعه: أن حمل لفظه المنى على خلاف ظاهرها يحتاج إلى دليل، و لا دليل عليه فلا مناص من حملها على ما هو ظاهرها أعنى المنى دون البلل، و عليه فمقتضى القاعده الالتزام بمفاد الصحيحه و تخصيص المطلقات بها. و الذى يسهل الخطب أن الموجود فى الصحيحه على روايه قرب الإسناد «٢» و كتاب على بن جعفر «٣» على ما رواه صاحب الوسائل (قدس سره) كلمه «الشيء» بدل «المنى» و عليه فالصحيحه وارده فى البلل المشتبه دون المنى، و روايه قرب الإسناد و كتاب على بن جعفر لو لم تكن هى الصحيحه لأجل وقوع الاشتباه فى روايات الشيخ على ما شاهدنا كثيراً فلا أقل من عدم ثبوت روايه الشيخ، و عليه فمقتضى الإطلاقات وجوب الغسل بخروج الماء الأكبر مطلقاً سواء خرج مع الشهوه أم بدونها. هذا كله فى الرجال.

و أمّا فى النساء فقد ورد فى جملة من الأخبار تقييد وجوب الغسل عليها بالإنزال و الإماء بما إذا خرج عن شهوه، ففى صحيحه إسماعيل بن سعد الأشعري قال: «سألت الرضا (عليه السلام) عن الرجل يلمس فرج جاريته حتى تنزل الماء من غير أن يباشر، يعبث بها بيده حتى تنزل، قال: إذا أنزلت من شهوه فعليها الغسل» «٤» و بمضمونها روايه محمّد بن الفضيل «٥» و غيرها «٦» حيث اعتبر فى الإنزال الموجب

(١) منتقى الجمان ١: ١٧٢.

(٢) قرب الإسناد: ١٨١ / ٦٧٠.

(٣) مسائل على بن جعفر: ١٥٧ / ٢٣٠.

(٤) الوسائل ٢: ١٨٦ / أبواب الجنابه ب ٧ ح ٢.

(٥) الوسائل ٢: ١٨٧ / أبواب الجنابه ب ٧ ح ٤.

(٦) كصحيحه معاويه بن

حكيم و روايه يحيى بن أبى طلحه، الوسائل ٢: ١٨٩ / أبواب الجنابه ب ٧ ح ١٤، ١٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٤٧

جامعاً للصفات أو فاقداً لها مع العلم بكونه منياً (١)، و فى حكمه الرطوبه المشتبهه الخارجه بعد الغسل مع عدم الاستبراء بالبول (٢)، و لا فرق بين خروجه من المخرج المعتاد أو غيره (٣).

للغسل أن يكون عن شهوه.

و مقتضى القاعده تخصيص المطلقات بهذه الأخبار و الحكم باعتبار الشهوه فى وجوب الغسل على المرأه بخروج المنى دون الرجال، إلما أنه يشكل من جهه مخالفه المشهور، لعدم التزامهم باعتبار الشهوه فى خصوص المرأه دون الرجال، و لو لا ذلك لكان المتعين تخصيص المطلقات بهذه الأخبار فى خصوص النساء دون الرجال.

(١) و ذلك لأن الصفات الوارده فى الأخبار من الخروج بالدفع أو الفتور أو الخروج عن شهوه إنما تعتبر فى تميز المنى و تشخيصه عند الاشتباه كما فى البلل المشتبه و أمّا مع العلم بأن الخارج منى فلا يعتبر فيه شىء من الصفات لصدق الماء الأكبر أو الإنزال و الإماء عليه.

البلل المشتبه بحكم المنى

(٢) كما يأتى فى محلّه «١» و نبين هناك أن الشارع جعل الغلبه فيها أماره على كون الخارج منياً، لأنه إذا خرج منه البلل بعد خروج المنى منه و قبل أن يبول فغالبا الظن أنه من بقايا المنى فى المجرى.

الخروج من المخرج المعتاد و غيره سيات

(٣) كما لا فرق فى غير المعتاد بين أن يكون عاديا له و بين ما إذا لم يكن، و ذلك لأن المدار فى الحكم بوجوب الاغتسال إنما هو صدق أحد عناوين الإنزال و الإماء و خروج الماء الأكبر و نحوها، سواء كان الإنزال من المخرج العادى أو من

غيره، و سواء كان معتاداً له أم لم يكن و هذا كما إذا كانت على بدنه ثقبه يخرج منها المنى، نعم إذا لم

(١) في المسألة [٦٨٦].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٤٨

والمعتبر خروجه إلى خارج البدن، فلو تحرك من محله و لم يخرج لم يوجب الجنابه (١)، و أن يكون منه فلو خرج من المرأة منى الرجل لا يوجب جنابتها (٢) إلّا مع العلم باختلاطه بمنيتها،

يصدق عليه الإنزال أو الإماء بحسب المتفاهم العرفي لم يجب عليه الاغتسال، كما إذا استخرج منه بشىء من الآلات الطبيه فإنه لا يقال إنه أنزل و أمني، و أما في غير ذلك من الموارد فمقتضى الإطلاق وجوب الاغتسال كما عرفت.

(١) حيث لا يصدق عليه الإماء و الإنزال أو خروج الماء الأكبر، و قد عرفت أن هذه العناوين هي الموضوع للحكم بوجوب غسل الجنابه.

حكم خروج منى الرجل من المرأة

(٢) و ذلك مضافاً إلى عدم المقتضى لوجوب الغسل حينئذ لعدم صدق الإنزال و الإماء بخروج المنى الداخل إلى فرجها من الخارج فان ظاهر الإماء هو إخراج منى نفسه لا منى غيره، تدلّ عليه جملة من الأخبار.

منها: صحيحه سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن رجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول فخرج منه شىء، قال: يعيد الغسل، قلت: فالمرأة يخرج منها شىء بعد الغسل، قال: لا تعيد، قلت: فما الفرق بينهما؟ قال: لأن ما يخرج من المرأة إنما هو من ماء الرجل» (١).

و منها: صحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة تغتسل من الجنابه ثم ترى نطفه الرجل بعد ذلك هل عليها غسل؟ فقال: لا» (٢) و

(١) الوسائل ٢: ٢٠١/ أبواب الجنابه ب ١٣ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ٢٠٢/ أبواب الجنابه ب ١٣ ح ٣.

(٣) كالروايات الداله على أن موجب الغسل هو الماء الأكبر، و تقدّم ذكر جمله منها فى تعليقه ص ٢٤٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٤٩

و إذا شكّ فى خارج أنه منى أم لا اختبر بالصفات من الدفق و الفتور و الشّهوه (١)، فمع اجتماع هذه الصفات يحكم بكونه منياً و إن لم يعلم بذلك، و مع عدم اجتماعها عند الشكّ يختبر الخارج بالصفات

(١) فى هذه المسأله جهات من الكلام:

الجهه الاولى: فى أنه إذا شكّ فى أن الخارج منى أو غيره هل يجب الفحص و الاختبار أو يبنى على العدم من غير فحص؟ الصحيح هو الثانى، لأن الشبهه موضوعيه و لا يجب الفحص فى الشبهات الموضوعيه على ما تقدّم فى محلّه «١» فلا- مانع من استصحاب عدم خروج المنى أو استصحاب بقاء طهارته. هذا إذا دار أمر الخارج بين المنى و الودى و كان متطهراً قبل خروجه فإنه لا مانع حينئذ من استصحاب بقاء طهارته.

و أما إذا دار أمره بين المنى و البول فلا يجرى فيه الاستصحاب، للعلم الإجمالى بانتقاض طهارته إما بالحدث الأكبر أو الأصغر، و حينئذ تبتنى المسأله على أن الامتثال الإجمالى و الاحتياط هل هو فى مرتبه متأخره من الامتثال التفصيلى فمع التمكن منه لا مساغ للاحتياط، أو أنهما فى مرتبه واحده و لا- مانع من الاحتياط مع التمكن من الامتثال التفصيلى، فعلى الأوّل يجب عليه الاختبار ليعلم أنه بول أو منى و أمّا على الثانى فله أن يحتاط من غير أن يجب عليه الفحص و الاختبار.

الجهه الثانیه: إذا قلنا

بوجوب الاختبار عند الشك في أن الخارج منى أو غيره فلا بد من أن يختبر بالصفات الواردة في الأخبار من الدفق و الفتور و الشهوه كما في صحيحه على بن جعفر المتقدمه، حيث قال: «إذا جاءت الشهوه و دفع و فتر لخروجه فعليه الغسل» «٢».

(١) مصباح الأصول ٢: ٥١٠.

(٢) تقدّم ذكرها في ص ٢٤٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٥٠

و لو بفقد واحد منها لا يحكم به إلّا إذا حصل العلم. و في المرأه و المريض يكفي اجتماع «١» صفتين و هما الشّهوه و الفتور.

و الظاهر أن الشارع إنما اعتبر هذه الصفات في الاختبار من جهة أنها صفات غاليه لا تنفك عن المنى، فهي أمارات كون الخارج منياً لا- أن الطريق منحصر بها فلو علم أو اطمأن بالمنى من سائر الأوصاف كاللون و الرائحة الكريهه و نحوهما أيضاً و جب عليه الغسل كما ذهب إليه جماعه من الفقهاء، و كذا فيما إذا حصل له العلم بذلك عن اجتماع صفتين من الأوصاف الثلاثه. و على الجملة المدار على العلم بكون الخارج منياً، و إذا لم يكن فالمتبع هو الصفات الغاليه و هي الدفق و الشهوه و الفتور.

ثم إن الكلام في ذلك قد يقع في الرجل السليم و أخرى في المريض و ثالثه في المرأه.

أما بالإضافه إلى الرجل الصحيح فقد عرفت أن مقتضى صحيحه على بن جعفر المتقدمه الحكم بالاغتسال عند اجتماع الأوصاف الثلاثه، و الظاهر أن الفتره و الشهوه متلازمتان كما يدلّ عليه ذيل الصحيحه، حيث قال: «و إن كان إنما هو شىء لم يجد له فتره و لا شهوه فلا بأس» مع أن انتفاء أحد الأوصاف الثلاثه يكفي في الحكم بعدم وجوب الاغتسال، لأنه إنما ترتب

على وجود الأوصاف الثلاثة فلا- حاجه إلى انتفاء كليهما، ففيهما معاً يكشف عن تلازمهما كما هو كذلك خارجاً. و عليه فالمدار في الرجل الصحيح على الدفق و الشهوه. و يدلُّ على ذلك أيضاً صحيحه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال «قلت له: الرجل يرى في المنام و يجد الشهوه فيستيقظ فينظر فلا يجد شيئاً ثم يمكث الهون بعد فيخرج، قال: إن كان مريضاً فليغتسل و إن لم يكن مريضاً فلا شىء عليه، قلت: فما فرق بينهما؟ قال: لأن الرجل إذا كان صحيحاً جاء الماء بدفقه قوِّيه و إن كان مريضاً لم يجىء إلا بعد» (٢) و في روايه

(١) كفايته في خصوص المرأه لا تخلو من إشكال، فالاحتياط لا يترك.

(٢) الوسائل ٢: ١٩٥ / أبواب الجنابه ب ٨ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٥١

[الثاني: الجماع]

الثاني: الجماع و إن لم ينزل و لو بإدخال الحشفه أو مقدارها من مقطوعها «١» (١)

الكلينى يدفقه بقوّه «٢». و هى تدلُّنا على أن الرجل الصحيح كما هو محل كلامنا إنما يخرج ماؤه بدفق و قوّه، كما أنه يخرج بشهوه كما في الصحيحه المتقدمه. فأماره المنى في الرجل الصحيح هى الدفق و الخروج بشهوه.

و أمّا المرأه فلم يرد في اعتبار الدفق في منيها روايه، و إنما الأخبار دلّت على أن ما يخرج من فرجها إذا كان خارجاً بشهوه يجب عليها الغسل، ففي صحيحه إسماعيل بن سعد الأشعري قال: «سألت الرضا (عليه السلام) عن الرجل يلمس فرج جاريتة حتى تنزل الماء من غير أن يباشر، يعبث بها بيده حتى تنزل، قال: إذا أنزلت من شهوه فعليها الغسل» (٣) و هكذا في غيرها «٤» بل لم يعتبر الدفق

فى المرأه و لو اتفاقاً. و عليه فالصفه التى يختبر بها منى المرأه إنما هى خروجه بشهوه، و لا يعتبر فيها صفه أخرى غيرها.

و أما الرجل المريض فهو أيضاً لا يعتبر فيه الخروج عن دفع كما دلت عليه صحيحه ابن أبى يعفور المتقدمه، فلا يعتبر فى الرجل المريض و المرأه إلا الشهوه الملازمه مع الفتور، و لا يعتبر فيهما الدفع، و إنما يختص ذلك بالرجل الصحيح كما مر.

السبب الثانى للجنابه و هو الجماع

(١) وجوب الغسل بالجماع فى الجملة مما لا ريب فيه بين المسلمين، و إنما الكلام فى جهات:

الجهه الاولى: أن الجماع المعبر عنه بالتقاء الختانين أو الإدخال و الإيلاج بنفسه

(١) لا يترك الاحتياط مع صدق الإدخال عرفاً و لو كان الداخل دون ذلك.

(٢) الكافى ٣: ٤٨ / ٤. إلا أن فيه بدل يدفعه بقوه «بدفقه و قوه».

(٣) الوسائل ٢: ١٨٦ / أبواب الجنابه ب ٧ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢: ١٨٧ / أبواب الجنابه ب ٧ ح ٤، ١٣، ١٤، ١٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٥٢

.....

مسبب للجنابه و وجوب الغسل و إن لم ينزل بوجه، و ذلك بمقتضى الأخبار الكثيره الصحاح فضلاً عن غيرها، ففى صحيحه محمّد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «سألته متى يجب الغسل على الرجل و المرأه؟ فقال: إذا أدخل وجب الغسل...» (١) و فى روايه ابن أبى نصر البنزطى صاحب الرضا (عليه السلام) قال: «سألته ما يوجب الغسل على الرجل و المرأه؟ فقال: إذا أولجه وجب الغسل...» (٢) و منها صحيحه زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبى (صلّى الله عليه و آله) فقال: ما تقولون فى الرجل يأتى أهله فيخالطها و

لا- ينزل؟ فقالت الأنصار: الماء من الماء، وقال المهاجرون: إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل، فقال عمر لعلي (عليه السلام): ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال علي (عليه السلام): أ توجيئون عليه الحد و الرجم و لا توجيئون عليه صاعاً من الماء؟ إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل، فقال عمر: القول ما قال المهاجرون و دعوا ما قالت الأنصار» (٣) و منها غير ذلك من الأخبار المشتمل بعضها على تلازم الغسل مع الحد و المهر فراجع، إلى غير ذلك من الأخبار. مضافاً إلى إطلاق الكتاب أو لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً «(٤).

و أما ما ورد من أن علياً (عليه السلام) كان لا يرى الغسل إلّا في الماء الأكبر «٥» فهو لا- ينافي وجوب الغسل بالجماع، و ذلك لأن الحصر فيه إنما هو بالإضافة إلى ما يخرج من الإحليل، فكأنه (عليه السلام) قال: المائع الذي يخرج من الإحليل لا يوجب الغسل إلّا إذا كان من الماء الأكبر، و ذلك لقرينتين:

□
إحداهما: سبق ذلك في روايه عنبيه بالمذى حيث قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه

(١) الوسائل ٢: ١٨٢ / أبواب الجنابه ب ٦ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ١٨٥ / أبواب الجنابه ب ٦ ح ٨.

(٣) الوسائل ٢: ١٨٤ / أبواب الجنابه ب ٦ ح ٥.

(٤) المائده ٥: ٦.

(٥) الوسائل ٢: ١٨٧ / أبواب الجنابه ب ٧ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٥٣

.....

السلام) يقول: كان على لا يرى في المذى وضوءاً و لا غسلًا ما أصاب الثوب منه إلّا في الماء الأكبر» (١) فإن ذكر المذى قرينه و اوضحه على أن الحصر إنما هو بالإضافة إلى ما يخرج من الإحليل لا بالإضافة إلى كل ما

هو سبب للجنابه و الغسل.

و ثانيتهما: إتيانه بالصفه و الموصوف حيث قيد الماء بكونه أكبر، فمنه يظهر أنه في قبال الماء الأصغر الذى هو كل مائع غير المنى، إذ لو كان مراده حصر سبب الجنابه و الغسل بالمنى فقط لكان من الأولى و الأخصر أن يقول: إلّا فى المنى. فلا موجب للإطاله و الإتيان بالصفه و موصوفها إلّا التنبيه على أن الحصر إضافى و بالنسبه إلى المائعات الخارجه من الإحليل الذى هو الماء غير الأكبر.

الجهه الثانيه من جهات البحث

الجهه الثانيه: أنه لو كنا و الصحاح الوارده فى وجوب الغسل بالإدخال و الإيلاج لكنا قلنا بوجوب الغسل إما من مطلق الإدخال و الإيلاج و لو كان أقل من مقدار الحشفه، و إما من خصوص الإدخال المتعارف أعنى إدخال جميع الآله كما هو المناسب مع الإيلاج و لم نكتف فى وجوبه بإدخال الحشفه، إلّا أن هناك أخباراً قد وردت فى تحديد الإدخال و الإيلاج و بينت أن المراد بهما إدخال الحشفه و غيبوتها فقط فالإدخال زائداً على ذلك غير واجب و الإدخال دون غيبوبه الحشفه غير موجب له و هى جملة من الأخبار المتضمنه على أن الغسل إنما يجب بغيبوبه الحشفه، أصرحها صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: «سألت الرضا (عليه السلام) عن الرجل يجامع المرأه قريباً من الفرج فلا ينزلان متى يجب الغسل؟ فقال: إذا التقى، الختانان فقد وجب الغسل، فقلت: التقاء الختانيين هو غيبوبه الحشفه؟ قال: نعم» (٢) و مقتضى هذه الأخبار أن الغسل إنما يجب بغيبوبه الحشفه و لا يجب فى الأقل منه، كما لا يعتبر إدخال الأكثر منه.

(١) المصدر المتقدم.

(٢) الوسائل ٢: ١٨٣ / أبواب الجنابه ب ٦ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦،

□
 و فى قبال ذلك روايه محمّد بن عذافر، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) متى يجب على الرجل و المرأه الغسل؟ فقال: يجب عليهما الغسل حين يدخله، و إذا التقى الختانان فيغسلان فرجهما» (١) و قد رواها فى الوسائل عن محمّد بن إدريس فى آخر السرائر عن كتاب محمّد بن على بن محبوب (٢). و مقتضاها أن الغسل إنما يجب بالإنزال، و أمّا الجماع المعبر عنه بالتقاء الختانين فهو إنما يوجب غسل الفرجين و لا يوجب الاغتسال.

و لكن الظاهر عدم معارضتها مع الصحاح المتقدّمه لأنها مطلقه، حيث نفت وجوب الاغتسال و دلّت على وجوب الغسل بالالتقاء الأعم من الالتقاء الخارجى و الداخلى، و الصحاح المتقدّمه مقيده و قد دلّت على وجوب الاغتسال بالالتقاء الداخلى المفسر بغيوبه الحشفه كما فى صحيحه ابن بزيع المتقدّمه، فتحمل هذه الروايه على ما إذا كان الالتقاء خارجياً بغير الغيوبه. هذا أولاً.

و ثانياً: لو سلمنا أنهما متعارضتان فلا يمكننا رفع اليد عن الصحاح المتقدّمه بهذه الروايه لأنها نادره و تلك مشهوره، بل لا يبعد دعوى تواترها الإجمالى و القطع بصدور بعضها عنهم (عليهم السلام)، و عند المعارضه يترك الشاذ النادر و يؤخذ بالمجمع عليه بين الأصحاب، و هذا لا للروايه الآمره بالأخذ بالمجمع عليها و أنه مما لا ريب فيه (٣) لأنها ضعيفه، بل لما حقّقناه فى محلّه من أن الروايه إذا كانت مقطوعه السند لا يمكن رفع اليد عنها بالروايه النادره (٤).

و ثالثاً: لو أغمضنا عن ذلك أيضاً فالصحاح المتقدّمه موافقه للكتاب الذى أمرنا بالتيمم بدلاً عن الغسل فيما إذا تحققت الملامسه و لم يوجد الماء، و الروايه غير موافقه

(٣) ورد ذلك في روايتين و هما: مقبولة عمر بن حنظله و مرفوعة زراره، الوسائل ٢٧: ١٠٦ / أبواب صفات القاضي ب ٩ ح ١. و المستدرک ١٧: ٣٠٣ / أبواب صفات القاضي ب ٩ ح ٢.

(٤) مصباح الأصول ٣: ٤١٣ ٤٢١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٥٥

.....

للكتاب حيث نفت الغسل عند الملايمسه، و موافقه الكتاب من المرجحات السنديه فلا بدّ من الأخذ بالصحيح و طرح تلك الروايه.

و أمّا ما في الحدائق نقلًا عن بعضهم من عدم المعارضه بينهما بجعل قوله: «و إذا التقى الختانان» جمله معطوفه على «يدخله» و كون العطف عطف تفسير و كأنها هكذا: يجب عليهما الغسل حين يدخله أى إذا التقى الختانان. و قوله: «فيغسلان فرجهما» حكم آخر متفرع على الإدخال و الالتقاء «١». ففيه ما لا- يخفى كما ذكره في الحدائق، لأن الظاهر أن الجملة شرطيه و قوله: «فيغسلان» جمله جزائيه.

و أمّا ما عن بعضهم من أن جمله «فيغسلان...» لا يمكن أن تكون جزائيه، إذ لا وجه لدخول الفاء في الجزاء فيتعين حملها على أنه حكم متفرع على الإدخال و التقاء الختانيين، و كون جمله «و إذا التقى» عطفاً تفسيرياً لقوله: «حين يدخله». فيدفعه أن الفاء إنما لا- يدخل في الجزاء فيما إذا لم يكن الجزاء من الأفعال المضارعيه، و أمّا في المضارع فلا بأس بدخوله في الجزاء كما لا يخفى على الممارس الفطن، و «يغسلان» فعل مضارع. فالصحيح في رفع المعارضه ما ذكرناه.

و الذى يسهل الخطب أن الروايه ضعيفه، لأن محمّد بن إدريس (قدس سره) و إن نقلها عن كتاب محمّد بن على بن محبوب و ذكر أن ذلك الكتاب بخط الشيخ أبى جعفر الطوسى

قدس سره) موجود عنده «٢» فالطريق إلى نفس الكتاب معتبر و غير قابل للمناقشه إلا أن في سند الروايه محمد بن عمر بن يزيد، و هو لم يوثق في الرجال. و النتيجة أن الروايه ضعيفه و غير قابله للمعارضه مع الصحاح.

الجهه الثالثه من جهات البحث

الجهه الثالثه: من قطع حشفته إذا بقي من حشفته مقدار و كان على نحو يصدق أنه

(١) الحدائق ٣: ٤.

(٢) السرائر ٣: ٦٠١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٥٦

.....

أدخل حشفته أو أولجها فلا إشكال في أنه يجب عليه الاغتسال، و أمّا إذا قطعت بتمامها فالمحتملات فيه أمور:

الأول من محتملات المسأله الأول: أن الجنابه و وجوب الاغتسال إنما يتحققان بإدخال مقدار الحشفه لا بإدخال نفس الحشفه فقط، سواء كانت هناك حشفه أم لم تكن، فمقطوع الحشفه إذا أولج بمقدار الحشفه وجب عليه الاغتسال، و يلاحظ في مقدار الحشفه حشفه كل شخص بحسبها، و هذا الاحتمال منسوب إلى الأشهر أو المشهور إلا أنه مما لا يمكن المساعدة عليه، و ذلك لأن ظاهر الأخبار الوارده في وجوب الاغتسال بغيوبه الحشفه «١» أن إدخال الحشفه بنفسه موضوع للحكم بوجوب الاغتسال، فحمله على التقدير و جعل الموضوع عبارته عن مقدار الحشفه خلاف ظاهر الأخبار و دون إثباته خرط القتاد.

و لا مجال لمقايسه المقام مع ما ورد في أن المسافر إنما يجب عليه القصر فيما إذا توارى عن البلد، المعبر عنه في كلمات الفقهاء بخفاء الجدران، حيث ذكر المحقق الهمداني (قدس سره) أن المستفاد منه في المتفاهم العرفي أن وجوب القصر مشروط بالبعد عن بلد المسافره بمقدار خفاء الجدران، سواء أ كان هناك جدران أم لم يكن كما إذا سافر من القرى و البوادي. و كذلك الحال

فى المقام، فإن المستفاد من الأخبار الواردة فى أن الغسل يجب بإيلاج الحشفه أن المناط إنما هو الإدخال بقدر الحشفه سواء أ كان له حشفه أم لم تكن، فمقطع الحشفه إذا أدخل من إحليله بقدر الحشفه يجب عليه الاغتسال «٢».

و الوجه فى عدم جواز المقايسه أن ما ورد فى وجوب القصر فيما إذا توارى عن البلد بحسب المتفاهم العرفى ظاهر فى إرادته المقدار، و أين هذا من الأخبار الواردة فى

(١) الوسائل ٢: ١٨٢ / أبواب الجنابه ب ٦.

(٢) مصباح الفقيه (الطهاره): ٢٢٤ / السطر ١٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٥٧

.....

أن الغسل إنما يجب بإدخال الحشفه، فإن استفادته كفايه إدخال غير الحشفه بقدرها منها دونه خرط القتاد. فاراده المقدار من الحشفه يحتاج إلى دلاله الدليل و لا دليل على إرادته فهذا الاحتمال ساقط.

الثانى من المحتملات

الثانى: أن مقطع الحشفه لا- يجب عليه الغسل بالجماع و إنما ينحصر سبب الغسل فى حقه بالإنزال، لأن الغسل بالجماع مقيد بإدخال الحشفه و لا حشفه له على الفرض.

ورد ذلك بأن الأخبار الواردة فى أن الغسل يجب بالإدخال و الإيلاج مطلقه و مقتضى إطلاقها وجوب الغسل بإدخال مقطع الحشفه أيضاً. و هذا منسوب إلى صاحب المدارك (قدس سره) «١».

و قد أورد على ذلك بأن المطلقات كما مر مقيده بغيوبه الحشفه، و تلك المقيدات أيضاً مطلقه لعدم اختصاصها بواجد الحشفه بل يعمه و من قطعت حشفته، و مقتضى إطلاق المقيدات أن الغسل إنما يجب فى حق مقطع الحشفه و غيره بالجماع فيما إذا غابت الحشفه، و حيث إن مقطع الحشفه لا- يتحقق فى حقه الجماع بغيوبه الحشفه فلا يجب عليه الغسل بالجماع، و ينحصر سببه بالإنزال فحسب لولا كون الحكم المزبور أعنى وجوب

الغسل على مقطوع الحشفه بالجماع مظنه الإجماع هذا.

□
و لا يخفى أن هذا الاحتمال أيضاً مردود كسابقه، و ذلك لصحیحین: إحداهما: صحیحه الحلبي، قال: «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصيب المرأة فلا ينزل أ عليه غسل؟ قال: كان علي (عليه السلام) يقول: إذا مس الختانُ الختانَ فقد وجب الغسل، قال: و كان علي (عليه السلام) يقول: كيف لا يوجب الغسل و الحد يجب فيه؟ و قال: يجب عليه المهر و الغسل» «٢». فإن مقتضى صريح هذه الصحیحه أن وجوب الحد و المهر و غسل الجنابه أمور متلازمه و متى وجب أحدها وجب الآخران

(١) المدارك ١: ٢٧٢.

(٢) الوسائل ٢: ١٨٣ / أبواب الجنابه ب ٦ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٥٨

.....

و حيث لا إشكال في أن مقطوع الحشفه إذا جامع أجنبيه يصدق أنه زنى و يجب بذلك عليه الحد، كما إذا جامع زوجته يجب بذلك عليه المهر أيضاً، فمنه يستكشف أنه إذا جامع امرأة وجب عليه غسل الجنابه أيضاً لملازمته مع وجوب الحد و المهر. فالقول بعدم وجوب الغسل في حقه ساقط.

□
و ثانيتهما: صحیحه زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي (صلى الله عليه و آله) فقال: ما تقولون في الرجل يأتي أهله فيخالطها و لا ينزل؟ فقالت الأنصار: الماء من الماء، و قال المهاجرون: إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل، فقال عمر لعلي (عليه السلام): ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال علي (عليه السلام): أ توجبون عليه الحد و الرجم و لا توجبون عليه صاعاً من الماء؟ إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل، فقال عمر: القول ما قال المهاجرون و دعوا ما قالت

الأنصار» «١». وهذه الصحيحه أيضاً ظاهره الدلاله على أن الحد و الغسل متلازمان فى الوجوب فمتى وجب أحدهما وجب الآخر، و حيث إن الأوّل يتحقق فى حق مقطوع الحشفه بالإدخال فكذلك الثانى يجب عليه بإدخاله. فاحتمال أن لا يجب على مقطوع الحشفه الغسل بالجماع ساقط، حيث يستفاد منهما أن الموضوع لوجوب الغسل فى حق مقطوع الحشفه مطلق الإدخال و الإيلاج. و منه نستكشف أن المقيّدات مختصّه بواجد الحشفه دون فاقدها.

فدعوى أن عدم وجوب الغسل على مقطوع الحشفه بالإدخال هو الصحيح و الأوفق بالقواعد لولا- كون وجوب الغسل عليه بالإدخال مظنه الإجماع، ساقطه. هذا كله فى الاستدلال بالصحيحين.

و أمّا فقهما فقد نقل فى الحدائق عن الكاشانى (قدس سره) أن الوجه فى استدلال على (عليه السلام) هو القياس و ذلك للمجادله بالتي هى أحسن، لأنّ المخالفين يرون صحّه القياس «٢»، و من هنا قاس (عليه السلام) الغسل بالحد و المهر و إلّا فلا تلازم بين

(١) الوسائل ٢: ١٨٤ / أبواب الجنابه ب ٦ ح ٥.

(٢) الحدائق ٣: ٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٥٩

.....

الأمر الثلاثة. و كيف يكون وجوب الغسل و الحد و المهر متلازماً مع أن الحد له أسباب متعدده و لا يجب الغسل إلّا فى سبب واحد و هو الزنا و لا يجب مع غيره من أسباب الحد المبيته فى كتاب الحدود، كما أن ثبوت المهر كذلك، فإنه قد يثبت بإزاله البكاره بالإصبع مع عدم وجوب الغسل معه هذا.

و لكن الصحيح أن استدلال الإمام (عليه السلام) تام غير مبتن على القياس. و غرضه أن الموضوع لهذه الأحكام الثلاثة شىء واحد و هو الإتيان و الإدخال و المماسه و اللمس و غيرها من العناوين، حيث

قال سبحانه أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا «١» و ورد أن في المس المهر كلاً، كما ورد أن الإدخال و الإيلاج يوجب الغسل كما أنه موجب للحد و الزنا، و ليس هذا من القياس في شىء. هذا كله في الاحتمال الثانى.

الثالث من المحتملات

الثالث: أن إدخال مقطوع الحشفه و إن كان موجباً للغسل كما مر إلا أن الموجب له هو مسمى الإدخال و مطلقه، و لا يعتبر دخول الباقي بتمامه.

الرابع من المحتملات

الرابع: أن الموجب إنما هو إدخال تمام الباقي و لا يكفى مسماه. و الصحيح من هذين الاحتمالين هو الأول أعنى كفايه مسمى الإدخال و الإيلاج، و ذلك لما عرفت من تلازم الغسل مع الحد و المهر، و لا إشكال فى أن الموضوع للحد و المهر هو مسمى الإدخال و كذلك الحال فى الغسل. على أننا استفدنا من الصحيحتين أن الموضوع لوجوب الغسل فى مقطوع الحشفه هو الإدخال و الإيلاج، و ذكرنا أن المقتيدات مختصه بواجد الحشفه، و لا إشكال فى أن الإدخال و الإيلاج لا يتوقف صدقهما على دخول تمام الباقي، بل يكفى فى صدقهما المسمى و لعله ظاهر.

(١) النساء ٤: ٤٣. المائدة ٥: ٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٦٠

فى القُبُل أو الدُّبُر (١) هل سِيان فى المسأله قبل المرأه و دبرها؟

(١) المسأله ذات قولين: أحدهما: عدم الفرق فى وجوب الغسل بين الإدخال فى قبل المرأه و دبرها، و هذا هو المشهور بينهم بل ادعى بعضهم الإجماع عليه. و ثانيهما: عدم وجوبه بالوطء فى دبر المرأه كما ذهب إليه بعضهم و مال إليه صاحب الحدائق (قدس سره) و استدلى على كلا القولين بالأخبار «١». إلا أن أكثرها فى كلا الجانبين

ضعاف لضعف أساندها، مضافاً إلى ضعف الدلالة في بعضها.

□
منها: مرسله حفص بن سوجه عن أخبره، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأتي أهله من خلفها، قال: هو أحد المأتين فيه الغسل» (٢) و قد استدللّ بها على المشهور، إلّا أنها ضعيفه سنداً لإرسالها، مضافاً إلى إمكان المناقشه في دلالتها، حيث يحتمل أن يراد من إتيان أهله من خلفها أنه يولج في قبلها من خلفها كبقية الحيوانات حيث يأتون من الخلف لا أنه يدخل في دبرها، و يرشد إلى ذلك قوله: «يأتي أهله من خلفها» و لم يقل يأتي خلف أهله. و بين العبارتين فرق واضح فكأن المدخل واحد و له طريقان فقد يؤتى من الخلف و أخرى من القدام.

□
و منها: مرفوعه البرقي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أتى الرجل المرأة في دبرها فلم ينزلا فلا غسل عليهما، و إن أنزل فعليه الغسل و لا غسل عليها» (٣) استدللّ بها على القول الثاني، و دلالتها ظاهره إلّا أنها ضعيفه بحسب السند لمكان رفعها، و إن عبر عنها في الحدائق بالصحيحه باعتبار صحه سندها إلى البرقي.

□
و منها: مرسله أحمد بن محمد بن محمد عن بعض الكوفيين يرفعه إلى أبي عبد الله (عليه السلام): «في الرجل يأتي المرأة في دبرها و هي صائمه، قال: لا ينقض صومها و ليس

(١) الحدائق ٣: ٩.

(٢) الوسائل ٢: ٢٠٠/ أبواب الجنابه ب ١٢ ح ١.

(٣) الوسائل ٢: ٢٠٠/ أبواب الجنابه ب ١٢ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٦١

.....

عليها غسل» (١) و هي أيضاً ضعيفه بإرسالها.

و منها: صحيحه الحلبي، قال: «سئل الصادق (عليه السلام) عن الرجل يصيب المرأة فيما دون الفرج أ عليها الغسل إذا أنزل

هو و لم تنزل هي؟ قال (عليه السلام): ليس عليها غسل، و إن لم ينزل هو فليس عليه غسل» «٢» و هذه الروايه و إن كانت صحيحه بحسب السند إلّا أن دلالتها مورد للمناقشه:

أمّا أوّلًا: فلأن ظاهر كلمه «ما دون الفرج» هو ما كان تحت الفرج و ليس ما تحته إلّا الفخذان، و معنى أنه يصيبها أى أنه يفخذ فحسب، و عليه فالصحيحه خارجه عمّا نحن فيه أعنى الوطء فى دبر المرأه.

و أمّا ثانيًا: فلأننا لو سلمنا أن المراد بما دون الفرج ما سوى الفرج لا أنه بمعنى ما هو تحته و أسفله كما قد يستعمل بهذا المعنى أى بمعنى عدا و سوى أيضاً لا يمكننا الاستدلال بها من جهه أن للفرج إطلاقات، فقد يطلق و يراد منه خصوص القبل فى مقابل الدبر، و قد يطلق و يراد منه الأعم من القبل و الدبر و الذكر كما قد استعمل بهذا المعنى الأخير أعنى الآله الرجوليه فى قوله تعالى وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ. إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ «٣».

و الاستدلال بالصحيحه إنما يتم إذا أحرزنا أن الفرج فيها قد استعمل بالمعنى الأوّل، و أمّا إذا كان المراد به هو المعنى الثانى فلا محاله يتعين فى التفخيز أيضاً، لأنه الذى سوى الأمور المذكوره، و حيث إننا لم نحرز أن المراد منه أى المعنيين فلا محاله تسقط الصحيحه عن قابليه الاعتماد عليها فى المسأله.

و الأخبار المستدلّ بها على وجوب الاغتسال بالوطء فى دبر المرأه من غير إنزال كالأخبار المستدلّ بها على عدم وجوبه ضعيفه السند أو الدلاله، كما أن الإجماع المدعى فى المسأله غير قابل للاعتماد عليه، لأنه من الإجماع المنقول و لا اعتبار به.

(٢) الوسائل ٢: ١٩٩/ أبواب الجنابه ب ١١ ح ١.

(٣) المؤمنون ٢٣: ٥، ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٦٢

.....

فالصحيح أن نستدل على وجوب الغسل بوطء المرأة في دبرها بإطلاق الكتاب والسنة. أما الكتاب فلقوله تعالى **أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً** إلخ «١» لأن الملامسه كما تصدق بوطئها في قبلها كذلك تصدق بوطئها في دبرها.

و أمّا ما ورد في تفسير الملامسه بالمواقعه في فرج المرأة أعني صحيحه أبي مريم الأنصاري، قال «قلت لأبي جعفر (عليه السلام): ما تقول في الرجل يتوضأ ثم يدعو جاريتيه فتأخذ بيده حتى ينتهي إلى المسجد؟ فإن من عندنا يعني السنة يزعمون أنها الملامسه، فقال: لا والله ما بذلك بأس وربما فعلته و ما يعني بهذا أو لامستم النساء إلا المواقعه في الفرج» «٢» حيث استدلل بها على أن سبب الجنابه و وجوب الغسل منحصر بالمواقعه في فرج المرأة فلا يكون وطؤها في دبرها موجباً و سبباً للجنابه. ففيه أن الصحيحه لا دلالة لها على عدم وجوب الغسل بالوطء في دبر المرأة، و ذلك لأن الفرج لم يثبت في لغة العرب أنه بمعنى القبل، بل الصحيح أنه يستعمل في المعنى الجامع بين القبل و الدبر، بل بينهما و بين الذكر كما في قوله تعالى **وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ** إلخ «٣» لأنه بمعنى الذكر فقط هذا.

بل قد ورد في بعض الروايات بمعنى خصوص الدبر كما في موثقه سماعه، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يمس ذكره أو فرجه أو أسفل من ذلك و هو قائم يصلّي يعيد وضوءه؟ فقال: لا بأس بذلك، إنما هو من جسده» «٤» فإن

الفرج فيها بمعنى الدبر، إذ لا قبل للرجل، و الذكر مذكور بنفسه كما هو واضح. و عليه فلفظه الفرّج إما أنها بالمعنى الأعم من القبل و الدبر أو لا- أقل من إجمالها و معه لا- يمكن الاعتماد على الروايه فى تقييد الآيه المباركه. و أما الأخبار فهى كالروايه المشتمله على أن إتيان الزوجه يوجب انتقاض الصيام، فإن الإتيان كما يشمل الوطء فى القبل كذلك يشمل الإتيان فى الدبر، هذا كله فى وطء المرأه فى دبرها.

(١) النساء ٤: ٤٣، المائده ٥: ٦.

(٢) الوسائل ١: ٢٧١/ أبواب نواقض الوضوء ب ٩ ح ٤.

(٣) المؤمنون ٢٣: ٥ ٦.

(٤) الوسائل ١: ٢٧٢/ أبواب نواقض الوضوء ب ٩ ح ٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٦٣

.....

حكم وطء الغلام

و أمّا وطء الغلام فى دبره فهل يلحقه حكم وطء المرأه فيجب عليه الاغتسال؟ ذهب المشهور إلى ذلك، بل عن المرتضى دعوى الإجماع على عدم الفرق فى وجوب الغسل بالوطء بين وطء المرأه و الغلام «١». و خالفهم فى تلك المحقق فى المعتبر حيث ذهب فيه إلى العدم «٢» و مال إليه فى شرائعه و تردّد «٣».

و استدلل على وجوب الغسل بوطء الغلام بالإجماع تاره، و أخرى بالروايتين المتقدمتين الواردتين فى ملازمه وجوب الحد مع وجوب الغسل «٤»، و حيث إنّ وطء الغلام موجب الحد فلا محاله يكون موجبا للاغتسال. و ثالثه بإطلاق الأخبار الوارده فى أنّ الغسل يجب مع الإدخال أو الإيلاج و نحوهما «٥»، لأنّ الإدخال يصدق على الإدخال فى دبر الغلام أيضاً. و رابعه بحسنه الحضرمى أو صحيحه المرويه عن الكافى عن الصادق (عليه السلام): «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): من جامع غلاماً جاء جنباً يوم القيامة»

لا يُنقيه ماء الدنيا» (٦) نظراً إلى دلالتها على أن الجنابه كما تتحقق بوطء المرأه كذلك تتحقق بوطء الغلام، بل الجنابه الحاصله بوطئه أقوى و أكد من غيرها، حيث إنها لا ترتفع بماء الدنيا و إنما ترتفع بنار الجحيم أو ماء الحميم.

و لا يمكن المساعده على شىء من هذه الوجوه. أما الإجماع فلأنه من المنقول و لا اعتبار عندنا بالإجماعات المنقوله، و لا سيما إجماعات السيّد المرتضى (قدس سره).

و أمّا الاستدلال بالروايتين الواردين في وجوب الغسل عند وجوب الحد فلما

(١) كما حكاه عنه في المختلف ١: ١٦٦.

(٢) المعتبر ١: ١٨١.

(٣) الشرائع ١: ٢٦.

(٤) تقدّم ذكرهما في ص ٢٥٧ ٢٥٨.

(٥) الوسائل ٢: ١٨٢ / أبواب الجنابه ب ٦، ٧.

(٦) الوسائل ٢٠: ٣٢٩ / أبواب النكاح المحرّم ب ١٧ ح ١. الكافي ٥: ٥٤٤ / ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٦٤

من غير فرق بين الواطئ و الموطوء (١)

أسلفنا من أنهما غير ناظرتين إلى أن الحد إذا وجب وجب معه الغسل، كيف فإن الحد له أسباب كثيره لا يجب معها الغسل في غير الزنا أو اللواط على الكلام، و إلّا فقذف المرأه يوجب الحد و لا يوجب الغسل و كذلك غيره من الأسباب الموجبه للحد، بل نظرهما إلى أنّ موضوع وجوب الغسل و وجوب الحد في خصوص وطء المرأه أمر واحد، فهما متلازمان في وطء المرأه لا مطلقاً فلا يمكن الاستدلال على وجوبه بوجوب مطلق الحد كما لا يخفى.

و أمّا الاستدلال بالمطلقات الدالّه على أن الغسل إنما يجب مع الإدخال و الإيلاج ففيه: أن تلك الأخبار إنما وردت لبيان الكميّه أو الكيفيه الموجبه للجنابه، و قد دلّت على أنها تتحقق بمطلق الإدخال دون التفخيز و غيره، و أمّا أن

متعلق الإدخال أى شىء مرأه أو غلام فهى غير ناظره إليه حتى يتمسك بإطلاقها.

و أمّا روايه الكافى فهى أيضاً كسابقتها، لأن الجنابه التى لا ترتفع بالاغتسال بماء الدنيا خارجه عن الجنابه المصطلح عليها التى رتبت عليها أحكام من وجوب الغسل و حرمة المكث فى المساجد و نحوهما، فهى جنابه واقعيه و أمر مغاير مع الجنابه المصطلح عليها، للقطع بأن واطئ الغلام إذا اغتسل لصحت منه الصلاه و غيرها مما يشترط فيه الطهاره من الحدث، فلا دلاله للروايه على أن الجنابه المصطلح عليها تتحقق فى حق واطئ الغلام. فالإنصاف أنه لا دليل على وجوب الغسل عند وطء الغلام، و من هنا ذهب المحقق إلى نفيه فى المعتبر، و معه لا- مناص من الاحتياط و الجمع بين المحتملات، مثلاً إذا كان متطهراً قبل وطء الغلام فوطئه فيكتفى بالاغتسال، و أما إذا كان محدثاً قبله فبعد الوطء يجمع بين الوضوء و الغسل للاحتياط.

(١) و ذلك للارتكاز العرفى، فإن الجنابه أمر واحد و نسبته إلى الواطئ و الموطوء متساويه بحسب الارتكاز.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٦٥

و الرّجل و الامراه «١» (١) و الصّغير و الكبير (٢) و الحيّ و الميت (٣) و الاختيار و الاضطرار (٤) فى النوم أو اليقظه حتى لو أدخلت حشفه طفل رضيع فإنّهما يجنبان، و كذا لو أدخلت ذكر ميت أو أدخل فى ميت، و الأحوط فى وطء البهائم من غير إنزال الجمع بين الغسل و الوضوء (٥) إن كان سابقاً محدثاً بالأصغر

(١) كما عرفت تفصيله.

(٢) الأخبار الواردة فى المسأله و إن كانت مشتمله على لفظه المرأه غالباً و هى لا- تشمل غير البالغه إلّا أنه يوجد فى بينها ما يكون بإطلاقه شاملاً لغير

البالغهُ أيضاً، و ذلك كما ورد من أنه إذا مس أو أتى بكرةً فقد وجب عليه الغسل «٢»، فإنَّ البكر كما يصدق على البالغه كذلك يصدق على غير البالغه.

(٣) و ذلك لأن الميت يصدق عليه المرأة عند العرف، فلو جامع امرأة ميتة يصدق عرفاً أنه جامع امرأة، و إن كانت المرأة بحسب العقل مختصه بغير الميت، لأن الميت جماد، و مع ذلك لا- حازه لنا إلى الاستصحاب كما عن الجواهر «٣» حتى يستشكل فيه بأنه من الاستصحاب التعليقي

(٤) كل ذلك للإطلاق.

حكم و طء البهائم في فرجها

(٥) هل الوطء في فرج البهيمة يلحق بالوطء في الأدمى فيوجب الغسل و الجنابه؟ قد يقال بذلك، نظراً إلى ما ربّما يلوح من كلام السيّد المرتضى (قدس سره) من أن وجوب الغسل في و طء البهيمة إجماعى بيننا، حيث حكى عنه أن الأصحاب يوجبون الغسل بالإيلاج في فرج البهيمة «٤». و لما ورد من ملازمه وجوب الحدّ مع

(١) فيه إشكال، فلا- يترك الاحتياط للواطئ و الموطوء فيما إذا كان الموطوء ذكراً بالجمع بين الوضوء و الغسل فيما إذا كانا محدثين بالحدث الأصغر.

(٢) كما في موثقه ابن يقطين، الوسائل ٢: ١٨٣ / أبواب الجنابه ب ٦ ح ٣.

(٣) الجواهر ٣: ٢٧.

(٤) المختلف ١: ١٦٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٦٦

و الوطء في دبر الخنثى موجب للجنابه «١» دون قبلها (١) إلّا مع الانزال فيجب الغسل عليه دونها إلّا أن تنزل هي أيضاً.

مع وجوب الغسل.

و فيه: أن الإجماع لا- يمكن الاعتماد عليه لعدم العلم بتحقيقه، لأن المشهور بينهم كما في الحدائق عدم وجوب الغسل بوطء البهيمة «٢»، و معه كيف يكون وجوب الغسل إجماعياً عندهم. و أما حديث الملازمه بين وجوب الحد و

وجوب الغسل فقد عرفت أن المراد بها خصوص التلازم بين حدّ الزنا و وجوب الاغتسال، لاتحاد موضوعهما الذي هو المس أو الإدخال و الإتيان، و لا تلازم بين مطلق الحد و وجوب الاغتسال كما مر.

و أما المطلقات الآمره بالغسل عند الإدخال و الإيلاج فقد عرفت أن المراد بها بيان الكميّه المسببه لوجوب الغسل و أنه إنما يجب مع الإدخال لا بالتفخيذ و الملامسه و المس، و أما متعلق الإدخال فلا تعرض له في المطلقات حتى يتمسك بإطلاقاتها. و بالجملة: إن المتبع هو الدليل و لا- دليل على وجوب الغسل بوطء البهائم، فالاحتياط أن يغتسل بوطئها و يتوضأ كما قدمناه في وطء دبر الغلام.

وطء الخنثى في دبرها

(١) بناء على وجوب الغسل بالإدخال في الدبر، فإنه عليه يجب الغسل بوطء الخنثى في دبرها لأنه إما امرأه و إما رجل، و على كلا- التقديرين يجب الغسل بالوطء في دبرها. و أما قبلها فلا لاحتمال أن يكون مذكراً و القبل عضو زائد كالثقبه الخارجيه، و الإدخال في مطلق الثقبه غير موجب للغسل كما هو ظاهر. هذا إذا قلنا بوجوب

(١) بناءً على ما تقدّم الأحوط الجمع بين الوضوء و الغسل فيما إذا كان محدثاً بالأصغر سابقاً.

(٢) الحدائق ٣: ١٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٦٧

و لو أدخلت الخنثى في الرجل أو الأنثى مع عدم الإنزال لا يجب الغسل على الواطئ و لا على الموطوء (١) و إذا دخل الرجل بالخنثى و الخنثى بالأنثى و جب الغسل على الخنثى دون الرجل و الأنثى (٢).

[و هنا مسائل متعلقه بالجنابه]

[مسأله ١: إذا رأى في ثوبه منياً و علم أنه منه و لم يغتسل بعده و جب عليه الغسل]

[٦٤١] مسأله ١: إذا رأى في ثوبه منياً و علم أنه منه و لم يغتسل بعده و جب عليه الغسل (٣) و قضاء ما تيقن من الصلوات التي

صلاها بعد خروجه و أمّا الصلوات التي يحتمل سبق الخروج عليها فلا يجب قضاؤها (٤)

الغسل في الدبر حتى في الذكر.

(١) لاحتمال أن تكون أنثى و آلتها الرجولية عضو زائد لا يجب الغسل بايلاجه.

(٢) أما وجوب الغسل على الخنثى فلأنها إما رجل فقد وطئ الأنثى فوجب عليها الغسل، و إما أنها أنثى فقد وطئها الرجل. و أما عدم وجوب الغسل على الرجل و الأنثى فلاحتمال أن تكون الخنثى في الأول مذكراً و آلتها الأنثوية عضو زائد، و في الثاني مؤنثاً و آلتها الرجولية عضو زائد.

(٣) لفرض علمه بجنابته.

(٤) لاستصحاب عدم خروج المنى حين تلك الصلوات، و هو المعبر عنه بأصالة تأخر الحادث، و مع الغض عن الاستصحاب مقتضى أصالة البراءة عدم وجوب القضاء أيضاً، لأنه بأمر جديد و مع الشك في توجهه إليه أصالة البراءة تقضى بعدم الوجوب.

و أما دعوى الحكم بصحة تلك الصلوات و عدم وجوب قضائها لقاعده الفراغ الحاكمه بصحتها، ففيه ما ذكرناه غير مَرّه من أن القاعده أماره أو شبهها، و يعتبر في كونها أماره احتمال الالتفات إلى أجزاء العمل و شرائطه حال الامتثال حتى يكون إتيانه بتمامه لأجل أنه أذكر. و أما مع العلم بغفلته حال العمل و احتمال الصحة لمجرد احتمال الصدفة الاتفاقيه فلا تجرى فيه القاعده و لا تكون لها أماريه حينئذ، و الأمر في

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٦٨

و إذا شكّ في أنّ هذا المنى منه أو من غيره لا يجب عليه الغسل «١» (١) و إن كان أحوط خصوصاً إذا كان الثوب مختصاً به.

المقام كذلك، لأن المفروض عدم التفات المصلي إلى جنابته حال الصلاة و إنما التفات إليها بعدها فهي خارجه عن موارد قاعده الفراغ.

(١) لعدم

علمه بجنابته. و العلم الإجمالى بجنابته أو بجنابه غيره غير مؤثر فى حقه إذ لا- أثر لجنابه الغير بالإضافه إليه، اللهم إنا أن تكون جنابه الغير مورداً لابتلائه بأن أمكن ابتلاؤه به، كما إذا أمكن استنجاره لكنس المسجد، فان الاستنجار له كما يأتى يشترط فيه عدم جنابه الأجير، و استنجار الجنب للكنس تسيب لدخول الجنب و مكثه فى المسجد و هو حرام، فإذا كان الأمر كذلك فله علم إجمالى بتوجه أحد التكليفين إليه فإما أنه يجب الغسل عليه و إما أنه يحرم أن يستأجر غيره.

بقى الكلام فى شىء

و هو أن صاحب الحدائق (قدس سره) تعرض للمسألة المتقدمه و عنونها بما إذا نام أحد و لم ير فى منامه أنه احتلم ثم وجد بعد الانتباه فى ثوبه أو على بدنه منياً و قال: الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى أنه يجب عليه الغسل للعلم بتحقيق جنابه بذلك. و ذكر أن كثيراً من الأصحاب عبروا فى هذا المقام بأن واجد المنى على جسده أو ثوبه المختص به يغتسل، و من الظاهر بعده عن مورد الأخبار المتعلقة بهذه المسألة. و نقل من الروايات موثقتين لسماعه فى إحداهما: «سألته عن الرجل يرى فى ثوبه المنى بعد ما يصبح و لم يكن رأى فى منامه أنه قد احتلم، قال: فليغتسل و ليغسل ثوبه و يعيد صلاته». و فى ثانيتهما: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينام و لم ير فى نومه أنه احتلم فيجد فى ثوبه أو على فخذه الماء هل عليه غسل؟ قال: نعم» (٢).

(١) فيه تفصيل نذكره فى المسألة الثالثة.

(٢) الوسائل ٢: ١٩٨/ أبواب الجنابه ب ١٠ ح ٢، ١.

موسوعه الإمام الخوئى،

ثم نقل عن الشيخ (قدس سره) «١» أنه في مقام الجمع بين هاتين الموثقتين و بين ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام): «عن الرجل يصيب في ثوبه منياً و لم يعلم أنه احتلم، قال: ليغسل ما وجد بثوبه و ليتوضأ» «٢» حمل الأخير على ما إذا شاركه في الثوب غيره جمعاً بين الروايات، و عقبه بأن الأقرب في الجمع بين الموثقتين و هذه الرواية حمل الموثقتين على من وجد المنى بعد النوم بغير فصل مدّه بحيث يحصل له العلم أو الظن الغالب باستناد المنى إليه لا إلى غيره، و حمل الرواية على وجدانه المنى في الثوب في الجملة من غير تعقبه للنوم على الوجه المتقدم «٣».

و لا يخفى أن واجد المنى في ثوبه بحسب الأغلب عالم بأنه منه، و معه يجب عليه الغسل و قضاء الصلوات التي علم بإتيانها بعد خروجه كما ذكره الماتن (قدس سره) و أما إذا لم يحصل له القطع بذلك و احتمال أنه من غيره فلا موجب و قئذ للحكم عليه بوجوب الاغتسال، و الأصل يقتضى عدم خروج المنى منه. و العلم الإجمالي بجنابته أو غيره غير منجز إلّا أن يكون الطرف الآخر مورداً لابتلائه كما عرفت، و أما مع عدم كونه مورداً للابتلاء فلا موجب عليه للاغتسال.

و الاستدلال على وجوب الغسل في تلك الصورة بالموثقتين بمكان من الغرابه، لأن السؤال فيهما ليس عن وجدان المنى في الثوب مع احتمال كونه مستنداً إلى الغير، و إنما السؤال فيهما عن أن خروج المنى باستقلاله موجب للغسل أو لا بدّ من أن يرى النائم في منامه أنه قد احتلم حتى يجب عليه الغسل. و بعبارة اخرى: أن

سماعه احتمال أن يكون للرؤية في المنام موضوعيه في وجوب الغسل و أجابه الإمام بأن الموضوع في ذلك مجرد خروج المنى رأى في المنام احتلامه أو لم يره، و بذلك يرتفع التنافي بينهما و بين ما رواه أبو بصير فلا حاجة إلى ما ذكره الشيخ أو صاحب الحدائق (قدس سره) فإنه ليس من الجمع العرفي بينهما، بل الصحيح في الجمع بينهما ما ذكرناه من أن

(١) التهذيب ١: ٣٦٨.

(٢) الوسائل ٢: ١٩٨ / أبواب الجنابه ب ١٠ ح ٣.

(٣) الحدائق ٣: ٢٢ / المسأله الرابعه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٧٠

و إذا علم أنه منه و لكن لم يعلم أنه من جنابه سابقه اغتسل منها أو جنابه أخرى لم يغتسل لها لا يجب عليه الغسل أيضاً «١»، لكنّه أحوط (١).

الموثقتين إنما وردتا في صورته العلم بأن المنى منه لا في صورته التردد و الشك، إذ لا مناسبه لوجود منى الغير على فخذة إلا أنه سأل عن وجوب الغسل حينئذ لاحتمال أن يكون لرؤيه الاحتلام موضوعيه في وجوبه. و أما ما رواه أبو بصير فهي وارده فيما نحن فيه أعنى الشك في أن المنى منه أو من غيره، و قد حكم (عليه السلام) بعدم وجوب الغسل حينئذ كما هو مقتضى الأصل. فالصحيح ما أفاده الماتن (قدس سره) من عدم وجوب الغسل في المسأله.

إذا علم بالجنابه و لم يعلم أنها ممّا اغتسل منه

(١) قد تعرضنا لهذه المسأله في بحث الأصول «٢» و سَمِينَاها بالقسم الرابع من أقسام الاستصحاب الكلى، و قلنا إنه يغير القسم الثالث منها بأن في القسم الثالث يعلم بزوال ما حدث قطعاً و يشك في قيام فرد آخر مقامه مقارناً لارتفاع الفرد الأول أو بعده، و

أمّا في هذا القسم فلا علم له بارتفاع ما حدث، لأنه يحتمل أن تكون الجنابه التي علم بتحققها حين خروج المني المشاهد في ثوبه باقيه بأن تكون الجنابه جنبابه اخرى غير الجنابه التي اغتسل منها، كما يحتمل ارتفاعها لاحتمال أنها هي الجنابه التي اغتسل منها. كما أنه يغاير القسم الثاني من حيث إنه ليس هناك شك في بقاء ما حدث لأن أحد الفردين المحتملين مشكوك الحدوث من الابتداء و أحدهما الآخر مقطوع الارتفاع، وهذا بخلاف المقام حيث إن ما علمنا بحدوثه أعنى طبيعي الجنابه الحاصله بخروج المني المشاهد نحتمل بقاءه و لا علم بارتفاعه فهو قسم مستقل، و لا

(١) الظاهر وجوبه لمعارضه الاستصحابين، و لا بدّ من ضمّ الوضوء إليه إذا أحدث بالأصغر بعد الغسل.

(٢) مصباح الأصول ٣: ١٠٤ ١١٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٧١

[مسألة ٢: إذا علم بجنابه و غسل و لم يعلم السابق منهما و جب عليه الغسل]

[٦٤٢] مسألة ٢: إذا علم بجنابه و غسل و لم يعلم السابق منهما و جب عليه الغسل «١» إلّا إذا علم زمان الغسل دون الجنابه فيمكن استصحاب الطّهارة «٢» حينئذ (١).

مانع من الرجوع فيه إلى استصحاب بقاء الطبيعي المحتمل انطباقه على ما اغتسل منه و ما لم يغتسل فيجب عليه غسل الجنابه حينئذ.

إذا لم يعلم السابق من الغسل و الجنابه

(١) هذا يبتنى على ما سلّكه جملة من الأعلام و منهم الماتن (قدس سره) من عدم جريان الاستصحاب فيما جهل تأريخه من الحادثين، فان الاستصحاب حينئذ يجري في بقاء الغسل و الطّهارة من غير معارض فلا يجب عليه الغسل و لا الوضوء، لكونه محكوماً بالطّهارة بالاستصحاب.

و أمّا بناء على ما سلّكناه من عدم الفرق بين ما علم تأريخه و ما جهل تأريخه من الحادثين فإما أن لا يجري الاستصحاب

فى شىء من الجنابه و الطهاره كما على مسلك صاحب الكفايه (قدس سره) «٣» و إما أن يجرى و يتساقط بالمعارضه و معه لا بد من الرجوع إلى أصل آخر و هو أصله الاشتغال، حيث يحتمل جنابته و لا يقطع بفراغ ذمته إذا صلى و الحال هذه إلا أن يغتسل، إلا أن غسله هذا لا يغنى عن الوضوء لعدم العلم بكونه غسل جنابه، لاحتمال عدم جنابته و معه يضم إليه الوضوء أيضاً من باب الاحتياط فيما إذا لم يكن متوضئاً سابقاً، و أما مع طهارته السابقه فلا حاجه إلى ضم الوضوء إلى الاغتسال.

(١) هذا فيما إذا لم يصدر منه حدث أصغر، و إلا و جب عليه الجمع بين الوضوء و الغسل.

(٢) لا يمكن ذلك لمعارضته باستصحاب الجنابه المجهول تاريخها على ما حققناه فى محله.

(٣) كفايه الأصول: ٤٢١ و ما بعدها.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٧٢

[مسأله ٣: فى الجنابه الدائره بين شخصين لا يجب الغسل على واحد]

[٦٤٣] مسأله ٣: فى الجنابه الدائره بين شخصين لا يجب الغسل على واحد «١» منهما (١)

و أمّا إذا كان تأريخ الجنابه معلوماً دون تأريخ الطهاره و الغسل فإنه بناء على مسلك الماتن و من حذا حذوه يجرى استصحاب الجنابه من غير معارض، لعدم جريان الأصل فيما جهل تأريخه، و معه يجب عليه الغسل و هو يغنى عن الوضوء لأنه غسل جنابه بمقتضى استصحاب بقاء الجنابه. و أمّا على مسلكنا فحكمه حكم صوره الجهل بتأريخ كالأحداثين، فإمّا أن يجرى الاستصحابان و يتساقط بالمعارضه، و إمّا أن لا يجرى شىء منهما فى نفسه فيرجع إلى أصله الاشتغال و يجب عليه الغسل و يضم إليه الوضوء أيضاً احتياطاً.

الجنابه الدائره بين شخصين

(١) لعدم العلم بجنابته، و استصحاب طهارته يقضى بعدمها. و العلم الإجمالى

بجنابه نفسه أو غيره غير منجز، إذ يشترط في تنجيّزه أن يكون العلم الإجمالي متعلقاً بتكليف نفس المكلف، و أما المتعلق بتكليفه أو تكليف غيره فلا- يترتب عليه أى أثر اللهم إلا أن تكون جنابه الغير ممّا ينتهى إليه ابتلاؤه كما إذا كان ذلك الغير قابلاً للاستئجار لكنس المسجد لأنه حمال مثلاً، فإنه يعلم حينئذ بتوجه أحد التكليفين إليه، لأنه إما أن يجب عليه غسل الجنابه إذا كان هو الجنب و إما أن يحرم عليه استئجار الطرف الآخر لكنس المسجد إذا كان الجنب هو الغير، و ذلك لحرمة التسبب إلى دخول الجنب فى المسجد و استئجاره تسبب كما تأتى الإشارة إليه.

(١) إذا كانت جنابه أحدهما موضوعاً لحكم متوجه إلى الآخر كعدم جواز استئجاره لدخول المسجد و نحوه فمقتضى العلم الإجمالي وجوب الغسل عليه، فلا بدّ من الجمع بين الطهارتين.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٧٣

و الظنّ كالشكّ (١) و إن كان الأحوط فيه «١» مراعاة الاحتياط (٢)، فلو ظنّ أحدهما أنه الجنب دون الآخر اغتسل و توضأ إن كان مسبقاً بالأصغر.

[مسألة ٤: إذا دارت الجنابه بين شخصين لا يجوز لأحدهما الاقتداء بالآخر]

[٦٤٤] مسألة ٤: إذا دارت الجنابه بين شخصين لا يجوز لأحدهما الاقتداء بالآخر للعلم الإجمالي بجنابه أو جنابه إمامه (٣)

(١) لعدم اعتباره.

(٢) لم يعلم لهذا الاحتياط وجه صحيح، حيث إنه إن كان مستنداً إلى احتمال حجّية الظن و اعتباره فنحن نقطع بعدم حجّيته و لا نحتمل اعتباره ليجب الاحتياط و إن كان الاحتياط من جهة احتمال جنابه فى الواقع فهو و إن كان فى محلّه لأن إدراك الواقع حسن إلا أنه لا- يختص بالظن بالجنابه، لأن الشاك فى جنابه أيضاً مورد للاحتياط حتى يدرك الواقع، فتخصيص الاحتياط بخصوص الظان بالجنابه بلا وجه.

عند دوران الجنابه

بين شخصين لا يجوز اتمام أحدهما بالآخر

(٣) إن بنينا على أن المدار في صحّة الاقتداء على كون صلاة الإمام صحيحه عند نفسه فلا- إشكال في جواز اقتداء أحد الشخصين اللذين علم جنابه أحدهما بالآخر و ذلك لاستصحاب طهاره نفسه، بل يجوز الاقتداء مع العلم التفصيلي ببطان صلاة الإمام فيما إذا كانت صلاته صحيحه عند نفسه.

و أما إذا لم نبن عليه و قلنا بعدم كفايه الصحه عند الإمام كما هو الصحيح، حيث لم يدل دليل على جواز الاقتداء بالصلاه الباطله، و لا إطلاق في دليل جواز الاقتداء ليشمل المقام، فلا يجوز لمن علم ببطان صلاة أحد أن يقتدى به، كما لا فرق في العلم ببطان الصلاه بين العلم التفصيلي و العلم الإجمالي به كما في المقام، و ذلك لعلمه ببطان صلاة نفسه أو صلاة إمامه، و هذا العلم الإجمالي يولد العلم التفصيلي ببطان صلاة

(١) لا يختص حسن الاحتياط بصوره حصول الظن بل يجرى مع الشك أيضا.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٧٤

.....

نفسه إمّا لبطانها في نفسها و إمّا لبطان صلاة إمامه.

□
نعم هناك مسأله أخرى نتعرض إليها في أحكام الجماعه إن شاء الله تعالى، و هي ما إذا اعتقد المأموم صحه صلاة أحد فائتم به في الصلاه و بعد الفراغ عنها ظهر أن الإمام نسي جنابته أو النجاسه في ثوبه أو بدنه فانكشف بطلان صلاته لأن النسيان ليس بعذر. هذا في الشبهات الموضوعيه، و كذا الحال في الشبهات الحكميه كما إذا رأى الامام وجوب الانحناء بالمقدار الميسور لمن لا يتمكّن من الرّكوع و المأموم رأى كفايه الإيماء إليه من غير انحناء و عمل كل بوظيفته و علم بذلك المأموم بعد الصلاه و هكذا، فهل يجب على

المأموم أن يعيد صلاته؟ لا- يجب عليه الإعادة قطعاً إذا لم يخل بوظيفه المنفرد. و عدم اشتمال صلاته على القراءة لا يوجب البطلان لعدم تركها متعمداً، وإنما تركها بحسبان صحه صلاه الجماعه و «لا تُعاد الصلاه إلّا من خمس» «١» و ليست القراءة منها. و أما إذا أخل بوظيفه المنفرد كما إذا رفع رأسه من الركوع باعتقاد أن الإمام رفع رأسه و رأى أن الإمام بعد راعع فتابعه و ركع ثانياً فهل تجب عليه الإعادة أو لا تجب؟ يأتي عليه الكلام في أحكام الجماعه إن شاء الله «٢».

كما نتكلم هناك في أن النص الوارد في عدم وجوب القضاء على من اتم بإمام مدّه أو في صلاه واحده ثم علم أنه كان يهودياً و قد جامل المسلمين، حيث ورد عدم وجوب القضاء على المأموم حينئذ، هل يمكن التعدي عنه إلى ما إذا اعتقد المأموم صحه صلاه إمامه و انكشف كونها باطله في الواقع من دون أن يكون الإمام يهودياً أو لا يمكن التعدي؟

و الغرض أن صحه الاقتداء و عدمها عند علم المأموم و اعتقاده بصحه صلاه الإمام و انكشاف بطلانها بعد الصلاه مسأله، و صحه الاقتداء مع علم المأموم أو اعتقاده ببطلان صلاه الإمام فيما إذا كانت صحيحه في حق نفس الإمام أو عنده مسأله أخرى فلا تشبه، و الكلام في المقام في المسأله الثانيه دون الاولى.

(١) الوسائل ١: ٣٧١/ أبواب الوضوء ب ٣ ح ٨ و غيرها من الموارد.

(٢) في المسأله [١٩٥٦].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٧٥

و لو دارت بين ثلاثه يجوز لواحد أو الاثنين «١» منهم الاقتداء (١) بالثالث لعدم العلم حينئذ. و لا يجوز لثالث علم إجمالاً بجنابه أحد الاثنين (٢)

حكم

(١) بناء على عدم صحه الاقتداء مع العلم ببطلان صلاه الإمام تفصيلاً أو إجمالاً لا يمكن الحكم بجواز اقتداء أحد الثلاثه المردده بينهم الجنابه بالاثنتين الآخرين، أو أحدهم أو الاثنتين منهم بالثالث، لعلمه الإجمالى إما ببطلان صلاته أو بطلان صلاه أحد الإمامين المولد للعلم التفصيلى ببطلان صلاه نفسه أو ببطلان صلاه أحد الثلاثه فالصلاه خلف كل منهم فى نفسه صلاه مع العلم الإجمالى ببطلان صلاه الإمام. و العجب من الماتن (قدس سره) حيث إنه مع التفاته إلى وجود العلم الإجمالى بالبطلان و لذا حكم فى ذيل المسأله بعدم جواز اقتداء الثالث الذى علم إجمالاً بجنابه أحد الاثنتين أو أحد الثلاثه بواحد منهما أو منهم حكم بجواز الاقتداء فى المقام و غفل عن العلم الإجمالى بالبطلان.

ائتمام العالم بجنابه أحد الاثنتين بأحدهما

(٢) تقدّم أنّ الإمام إذا علم ببطلان صلاه نفسه تفصيلاً أو علم ببطلانها على نحو الإجمال، و كان العلم الإجمالى منجزاً فى حقه بأن كانت جنابه الآخر موضوعاً لأثر شرعى بالنسبه إليه كما إذا أمكن استتجاره لكنس المسجد، فإن الإمام يعلم حينئذ بتوجه أحد التكليفين إليه، فإمّا أن يجب عليه الغسل إذا كان هو الجنب و إمّا أن يحرم عليه استتجار الآخر لكنس المسجد إذا كان الجنب هو الآخر لم يجز للمأموم أن يقتدى به لبطلان صلاه الإمام تفصيلاً أو إجمالاً و إن لم يكن علم تفصيلى للمأموم بذلك و لا علم إجمالى له.

(١) لا يجوز ذلك لعلم كل منهم بعدم جواز الاقتداء بواحد من الآخرين.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٧٦

أو أحد الثلاثه الاقتداء بواحد منهما أو منهم إذا كانا أو كانوا محل الابتلاء له (١) و كانوا عدولاً

عنده (٢)، وإلّا فلا مانع. و المناط علم المقتدى بجنبه أحدهما لا علمهما، فلو اعتقد كل منهما عدم جنبته و كون الجنب هو الآخر أو لا جنبه لواحد منهما و كان المقتدى عالماً كفى في عدم الجواز، كما أنه لو لم يعلم المقتدى إجمالاً بجنبه أحدهما و كانا عالمين بذلك لا يضر باقتدائه (٣).

[مسألة ٥: إذا خرج المنى بصورة الدم وجب الغسل أيضاً بعد العلم بكونه منياً]

[٦٤٥] مسألة ٥: إذا خرج المنى بصورة الدم وجب الغسل أيضاً بعد العلم بكونه منياً (٤).

و كذا لا يجوز للمأموم أن يقتدى بالإمام فيما إذا كان للمأموم علم تفصيلي ببطان صلاة الإمام أو علم إجمالي ببطانها كما إذا علم بجنبه أحد شخصين عادلين، فإنه لا يجوز أن يقتدى بواحد منهما للعلم الإجمالي ببطان صلاتهما، فصلاة كل منهما باطله عنده بقاعده الاشتغال. و إن لم يكن للإمام علم تفصيلي ببطان صلاته و لا علم إجمالي له، أو كان و لكنه لم يكن منجزاً، كما إذا لم تكن جنبه الآخر موضوعاً لأثر شرعي بالإضافة إليه، فصحة الاقتداء موقوفه على أن تكون صلاة الإمام صحيحة عند نفسه و عند المأموم، و مع بطلانها عندهما أو عند أحدهما لا يجوز الاقتداء لعدم جواز الاقتداء في الصلاة الباطلة.

(١) بأن تكون جنبتهما موضوعاً لأثر شرعي بالإضافة إليه.

(٢) و أما مع الفسق فلا تمس جنبتهما إليه و لا يكونان مورداً لابتلائه.

(٣) فيما إذا لم يكن علمهما الإجمالي منجزاً كما إذا لم تكن جنبتهما موضوعاً لأثر بالإضافة إلى المأموم، لعدم كون العلم منجزاً وقتئذ، و إلّا فلا يجوز الاقتداء بهما كما قدّمنا.

إذا خرج المنى بصورة الدم

(٤) لأن الحكم بوجوب الغسل إنما علق على خروج المنى، و أمّا اللون فلا عبره به

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٧٧

[مسألة ٦: المرأة تحتلم كالرجل]

[٦٤٦] مسألة ٦: المرأة تحتلم كالرجل (١) و لو خرج منها المنى حينئذ وجب عليها الغسل، و القول بعدم احتلامهن ضعيف.

[مسألة ٧: إذا تحرك المنى في النوم عن محله بالاحتلام و لم يخرج إلى خارج لا يجب الغسل]

[٦٤٧] مسألة ٧: إذا تحرك المنى في النوم عن محله بالاحتلام و لم يخرج إلى خارج لا يجب الغسل (٢) كما مرّ، فاذا كان بعد دخول الوقت و لم يكن عنده ماء للغسل هل يجب عليه حبسه عن الخروج أو لا (٣)

بوجه، وقد عرفت أن الأوصاف المشخصه للمنى هي الخروج بدفق و شهوه و فتور و أمّا اللّون فلا موضوعيه له فى شىء، فقد يتفق خروجه بصوره الدم كما فى من كثر إنزاله فيجب عليه الغسل إذا صدق عليه المنى. ولا يضره صدق عنوان الدم عليه أيضاً، إذ لا يعتبر فى وجوب الغسل عدم صدق غير المنى عليه، بل اللّازم أن يصدق عليه المنى صدق عليه عنوان آخر أم لم يصدق.

المرأه تحتلم

(١) دلّت على ذلك الأخبار المتقدّمه، كما دلّت على أنها إذا أنزلت وجب عليها الغسل، فليراجع «١».

تحرّك المنى عن محلّه من دون الخروج

(٢) لأن وجوب الغسل يترتب على الإمضاء و الإنزال، و توقف صدقهما على الخروج ظاهر. و يتفرع على ذلك ما أشار إليه بقوله: فإذا كان بعد دخول الوقت.

(٣) تبتنى هذه المسأله على المسأله الآتية فى حكم إجناب النفس بالاختيار مع عدم التمكن من الاغتسال، و نبين هناك أن وجوب الحبس هو المتعيّن فيما إذا لم يكن موجبا للإضرار.

(١) ص ٢٤٠.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٧٨

الأقوى عدم الوجوب «١» و إن لم يتضرّر به، بل مع التضرّر يحرم ذلك «٢»، فبعد خروجه يتيمم للصلاه. نعم لو توقّف إتيان الصلاه فى الوقت على حبسه بأن لم يتمكن من الغسل و

لم يكن عنده ما يتيمم به و كان على وضوء، بأن كان تحرّك المنى في حال اليقظه و لم يكن في حبسه ضرر عليه لا- يبعد وجوبه فإنه على التقادير المفروضة لو لم يحبسه لم يتمكن من الصلاة في الوقت و لو حبسه يكون متمكناً (١).

[مسألة ٨: يجوز للشخص إجناب نفسه]

[٦٤٨] مسأله ٨: يجوز للشخص إجناب نفسه و لو لم يقدر على الغسل و كان بعد دخول الوقت (٢)

(١) إذا توقفت صلاته في الوقت مع الطهارة على حبسه خروج المنى لأنه لو خرج لم يتمكّن من الغسل و لا من التيمم كما إذا كان في باديه لا- يوجد فيها التراب لوجود الثلج مثلاً يجب عليه حبسه، لأن تركه تفويت للواجب في وقته اختياراً و هو حرام، اللهم إلا أن يكون في الحبس ضرر عليه فلا يجب الحبس حينئذ فيقضى صلاته خارج الوقت.

إجناب النفس بالاختيار مع العجز عن الاغتسال

(٢) مقتضى القاعدة عدم جواز الإجناب بالاختيار بعد الوقت إذا كان عاجزاً من الغسل، و ذلك لأن التيمم وظيفه العاجز من الماء في مجموع الوقت، و المفروض في المقام أن المكلف متمكّن من الصلاة مع الطهارة بعد الوقت فلا- يشرع له التيمم و الحال هذه، و إجناب نفسه تفويت للواجب بالاختيار و هو غير جائز. و من هنا ذكر الماتن أن من كان متوضئاً لا يجوز له أن يبطل وضوءه بعد الوقت إذا لم يكن متمكناً من

(١) لا يبعد الوجوب مع الأمن من الضرر.

(٢) هذا فيما إذا كان الضرر معتداً به، و إلا فلا يحرم الحبس و إن كان لا يجب أيضاً.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٧٩

.....

الوضوء على تقدير الحدث، و كذا لا يجوز له الإهراق بعد الوقت إذا لم

يكن له ماء آخر يتوضأ به.

فالمتمحصل: أن القاعدة تقتضى عدم جواز الإجناب مع العجز عن الغسل، لأنه تفويت اختياري للواجب إلّا أن يقوم دليل على الجواز، و الدليل إنما قام على الجواز فى خصوص إتيان الأهل دون بقيه أسباب الجنابه، و هو موثقه أو صحيحه إسحاق ابن عمار عن الصادق (عليه السلام): «عن الرجل يكون معه أهله فى السفر لا يجد الماء أ يأتى أهله؟ قال (عليه السلام): ما أحب أن يفعل إلّا أن يخاف على نفسه، قال قلت: فيطلب بذلك اللذه أو يكون شبقاً إلى النساء، فقال (عليه السلام): إن الشبق الذى لا يتمكّن من حفظ نفسه إلّا بصعوبه يخاف على نفسه، قال قلت: طلب بذلك اللذه، قال (عليه السلام): هو حلال...» «١» حيث دلّت على جواز إتيان الأهل فى السفر و إن كان عاجزاً عن الغسل عند الخوف على النفس أو إرادته اللذه. و لا مسوغ للتعدى عن موردها إلى بقيه أسباب الجنابه بوجه، لأن النص إنما ورد فى مورد خاص، فمن كان عالماً باحتلامه على تقدير المنام مع العجز عن الغسل على تقدير جنابته لا يجوز له المنام إلّا أن يكون تركه ضرورياً فى حقه.

نعم لا يحتمل موضوعيه فى ذلك للسفر بأن يكون الحكم مختصاً بالسفر دون الحضر، و لعل تقييد الموضوع بالسفر من جهة أن الغالب فى السفر عدم التمكن من الماء، فلا موضوعيه للسفر. كما أنه يمكن أن يقال: إن الأهل أيضاً لا موضوعيه له و أن المملوكه أيضاً كالزوجه، و أما التعدى عن الجماع إلى غيره من أسباب الجنابه فهو ممّا لا مسوغ له. فتحصل أن إجناب النفس بالاختيار غير جائز بعد دخول الوقت إلّا فى مورد النص.

من هذا يظهر الحال في المسأله المتقدمه، فإن ترك حبس المنى بعد دخول الوقت بالاختيار تفويت للواجب و هو حرام فلا مناص من حبس المنى إلا أن يكون المكلف متضرراً بذلك.

(١) الوسائل ٢٠: ١٠٩ / أبواب مقدمات النكاح و آدابه ب ٥٠ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٨٠

نعم إذا لم يتمكن من التيمم أيضاً لا- يجوز ذلك، و أما في الوضوء فلا- يجوز لمن كان متوضئاً و لم يتمكن من الوضوء لو أحدث أن يبطل وضوءه إذا كان بعد دخول الوقت، ففرق في ذلك بين الجنابه و الحدث الأصغر، و الفارق النص «١» (١).

[مسأله ٩: إذا شك في أنه هل حصل الدخول أم لا لم يجب عليه الغسل]

[٦٤٩] مسأله ٩: إذا شك في أنه هل حصل الدخول أم لا لم يجب عليه الغسل (٢) و كذا لو شك في أن المدخول فيه فرج أو دبر أو غيرهما فإنه لا يجب عليه الغسل.

[مسأله ١٠: لا فرق في كون إدخال تمام الذكر أو الحشفه موجبا للجنابه بين أن يكون مجرداً أو ملفوفاً بوصله أو غيرها]

[٦٥٠] مسأله ١٠: لا فرق في كون إدخال تمام الذكر أو الحشفه موجبا للجنابه بين أن يكون مجرداً أو ملفوفاً بوصله أو غيرها إلا أن يكون بمقدار لا يصدق عليه الجماع (٣).

(١) النص لم يرد في عدم جواز التفويت في الوضوء و إنما ورد في جوازه في الجماع مع الزوجه أو المملوكه فحسب، فلا دليل على جواز الإجناب في غير مورده، فحال الغسل حال الوضوء.

إذا شك في الدخول

(٢) للشك في تحقق الجنابه و الأصل عدمها. و كذلك الحال فيما إذا شك في أن المدخول به فرج أو دبر أو غيرهما.

لا فرق بين كون الآله مجردة أو ملفوفه

(٣) في المسأله عدّه احتمالات:

الأول: أن يقال بعدم وجوب الغسل حينئذ مطلقاً، نظراً إلى أن موضوع وجوب

(١) النص مختص بإتيان الأهل، و مقتضى القاعده فى غيره من أسباب الجنابه عدم الجواز.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٨١

.....

الغسل إنما هو التقاء الختانيين، و مع اللف فى الداخل أو المدخول فيه لا يتحقق الالتقاء فلا يجب الغسل مع اللف.

و الجواب عن ذلك: أن الالتقاء ليس بموضوع لوجوب الغسل و الجنابه، و إنما هو بيان للحدّ الذى يجب معه الغسل أعنى الدخول بمقدار يلتقى معه الختانان، و أما نفس الالتقاء فهو مما لا موضوعيه له. و يدلّ على ذلك صحيحه محمّد بن إسماعيل بن بزيع حيث ورد فيها: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل، فقلت: التقاء الختانيين هو غيبوبه الحشفه؟ قال (عليه السلام): نعم»
«١» فإنها

تدل بصراحتها على أن التقاء الختانيين ممّا لا موضوعيه له في الحكم، و إنما المدار على الدخول بقدر الحشفه فإذا غابت و تحقّق الإدخال بقدرها وجب الغسل، حصل الالتقاء أيضاً أم لم يحصل.

الثاني: أن يقال بوجوب الغسل مع اللفّ مطلقاً حتى مع عدم صدق الجماع فضلاً عن عدم صدق الالتقاء، و ذلك بدعوى أن الموضوع لوجوب الغسل ليس هو مجرد الجماع و الالتقاء، بل قد رتب في بعضها على الإدخال و الإيلاج، و مع تحققهما يجب الغسل سواء أصدق معه الجماع أيضاً أم لم يصدق.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، موسوعه الإمام الخوئي، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق
موسوعه الإمام الخوئي؛ ج ٦، ص: ٢٨١

و الجواب عن ذلك: أن الإدخال و الإيلاج لم يذكر موضوعاً مستقلاً لوجوب الغسل في قبال الجماع و اللمس، و إنما ذكرنا توضيحاً و شرحاً لهما، و الموضوع للحكم ليس إلّا المواقع في الفرج. و قد دلّت على ذلك صحيحه أبي مريم الأنصاري «٢» المفسره للملامسه و الحاصره لسبب الغسل بالمواقع في الفرج، و إذا لم يصدق المواقع في الفرج أعنى الجماع فيه لم يجب الغسل لا محاله.

الثالث: أن يقال بوجوب الغسل مع اللف في أحد العضوين إلّا إذا كان على نحو لا يصدق عليه الجماع كما أفاده في المتن. و هذا هو الصحيح، فإن الموضوع لوجوب

(١) الوسائل ٢: ١٨٣ / أبواب الجنابه ب ٦ ح ٢.

(٢) الوسائل ١: ٢٧١ / أبواب نواقض الوضوء ب ٩ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٨٢

[مسألة ١١: في الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الغسل و الوضوء الأولى أن ينقض الغسل بناقض]

[٦٥١] مسألة ١١: في الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الغسل و الوضوء الأولى أن ينقض الغسل بناقض من مثل

البول و نحوه ثم يتوضأ، لأن الوضوء مع غسل الجنابه «١» غير جائز (١) و المفروض احتمال كون غسله غسل الجنابه.

الاعتسال هو الجماع و المواقعه، و مع صدقهما يجب الغسل و مع عدمه لا موجب للحكم بوجه.

ما هو الأولى في موارد الاحتياط بالجمع

(١) هذا التعليل عليل، لأن الوضوء قبل غسل الجنابه و بعده و إن لم يكن جائزاً إلا أنه ليس محرماً ذاتياً، و إنما لا يجوز لعدم تشريعه. و من الواضح أن الوضوء في أطراف العلم الإجمالى إنما يؤتى به من باب الاحتياط لا التشريع، نعم المدعى صحيح بمعنى أن الأولى أن ينقض غسله و يتوضأ بعد ذلك و هذا للتمكن من الجزم بالتيه فإنه لو لم يحدث بعد غسله لا يتمكن من أن يجزم في تيه الوجوب، لاحتمال أن يكون جنبا في الواقع و قد اغتسل فلا يجب عليه الوضوء.

و أما إذا أحدث بعد الغسل فلا محاله يكون مقطوع الحدث إما من السابق لو لم يكن جنبا و إما بالفعل إذا كان جنبا في الواقع، و معه يتمكن من الجزم بالتيه في الوضوء، و الجزم بها و إن لم يكن واجبا كما أسلفناه في محله «٢» إلا أن جماعه من الأعلام قد ذهبوا إلى اعتباره، فخرجوا عن خلافهم الاحتياط يقتضى تحصيل الجزم بالتيه.

(١) لا يخفى ما فيه، بل الأولويه إنما هي لأجل تحصيل الجزم بالتيه في الوضوء.

(٢) في شرح العروه ١: ٥١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٨٣

[فصل فيما يتوقف على الغسل من الجنابه]

اشاره

فصل فيما يتوقف على الغسل من الجنابه و هي أمور:

[الأول: الصلاة واجبه أو مستحبه أداء و قضاء لها (١) و لأجزائها المنسيه]

الأول: الصلاة واجبه أو مستحبه أداء و قضاء لها (١) و لأجزائها المنسيه (٢)

(١) فصل فيما يتوقف على الغسل من الجنابه الأول مما يتوقف على الغسل: الصلاه و ذلك مضافاً إلى ضروره الدين لأنه أمر

واضح مجمع عليه بين المسلمين يستفاد من الكتاب بقوله تعالى بعد قوله إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ... وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ... أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا «١» كما تدلّ عليه نصوص كثيرة وارده في أبواب متفرّقه «٢»، بلا فرق في ذلك بين الواجبه منها و المستحبّه و الأدائيه و القضاءيه.

(٢) من السجده أو التشهد بناء على أن للتشهد كالسجده قضاء. و الوجه في توقّفها على الغسل أن القضاء فيها ليس بمعناه المصطلح عليه، أعنى الإتيان بالمأمور به في غير وقته، بل بمعنى نفس الإتيان غايه الأمر مع التبدّل في المكان، و عليه فالأجزاء المأتى بها قضاء هي بعينها الأجزاء المعتمره في المأمور به، و حيث إن حكم المركب و الكل يسرى إلى أجزائه فلا محاله يعتبر في الأجزاء المأتى بها متأخره الطهاره من الحدث كالصلاه.

(١) المائده ٥: ٦.

(٢) راجع الوسائل ٢: ٢٠٣ / أبواب الجنابه ب ١٤، ٣٩. الوسائل ٨: ٢٥٣ / أبواب قضاء الصلوات ب ١ و غيرها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٨٤

و صلاه الاحتياط (١)، بل و كذا سجدا السهو على الأحوط «١» (٢)

(١) و السرّ فيه ظاهر، و ذلك لأنها إمّا صلاه مستقله و قد مرّ أنّ الصلاه يعتبر فيها الطهاره من الحدث، و إمّا أنها جزء من المأتى به على تقدير نقيصته و قد عرفت أن أحكام الكل تسرى إلى أجزائه

(٢) التحقيق عدم اعتبار الطَّهارة فيهما، و ذلك لعدم كونهما من أجزاء الصلاة و إنما وجبتا مرغمتين للشيطان، حيث إن النسيان من الشيطان، و أبغض الأشياء عنده السجود لأنه لم يطرد إلَّا بالسجود، فيأتى بهما الإنسان رغماً عليه حتى لا يعود فى وسوسته. و لم يرد فى شىء من الأدلَّة كونهما جزءاً من الصلاة، و من هنا إذا تركهما متعمداً لم تبطل صلاته، فهما واجبتان مستقلتان لا دليل على اشتراطهما بالطَّهارة.

نعم فى بعض الأخبار المعتبره أن السجدين يؤتى بهما بعد الصلاة قبل الكلام «٢» و ظاهره يعطى أنهما من الصلاة، و من هنا يؤتى بهما قبل الإتيان بما ينافى الصلاة من التكلّم و نحوه. إلّا أنه لا مناص من حمله على الاستحباب لموثقه عمار الساباطى الوارده فى أن من وجب عليه سجدة السهو فى صلاة الفجر يؤخرهما إلى أن تطلع الشمس و يشع شعاعها «٣»، حيث إنّ السجده عند طلوع الشمس من آداب عبده الشمس، و أنّ من الواضح أنّ الانتظار من الفجر إلى أن يشع شعاع الشمس و عدم الإتيان فى تلك المده التى تزيد على ساعه واحده بما ينافى الصلاة من استدبار القبلة أو التكلّم أو غيرهما بعيد، و لو كان واجباً لأشير إليه فى نفس الموثقه، فمنها يظهر عدم كونهما من الصلاة و عدم اعتبار الأمور المنافيه للصلاه فيهما، و معه يكون الأمر بإتيانهما قبل الكلام محمولاً على الاستحباب من جهه استحباب الاستباق إلى الخيرات.

(١) لا بأس بترك هذا الاحتياط.

(٢) الوسائل ٨: ٢٠٧/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ٥. ٦: ٤٠١/ أبواب التشهد ب ٧، ٩.

(٣) الوسائل ٨: ٢٥٠/ أبواب الخلل الواقع فى الصلاة ب ٣٢ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى،

نعم لا يجب في صلاة الأموات (١) ولا في سجده الشكر و التلاوه (٢).

[الثانى: الطواف الواجب دون المندوب لكن يحرم على الجنب دخول مسجد الحرام]

الثانى: الطواف الواجب دون المندوب (٣) لكن يحرم على الجنب دخول مسجد الحرام فتظهر الثمره فيما لو دخله سهواً و طاف، فإن طوافه محكوم بالصحة. نعم يشترط في صلاة الطواف الغسل و لو كان الطواف مندوبا.

(١) للنصوص «١» و قد علل في بعض أخبارها بأنها ليست بصلاة ذات ركوع و سجود و إنما هو دعاء «٢»، و لا تعتبر الطهارة في الأدعية.

(٢) لإطلاق أدلتها و عدم تقيدهما بالطهارة، مضافاً إلى الأخبار حيث نص على عدم اعتبار الطهارة في سجده التلاوه «٣» و مع الغض عنه فالمقام من دوران الأمر بين الأقل و الأكثر الارتباطيين و المرجع فيه هو البراءة عن التقييد بالزائد.

الثانى ممّا يتوقف على الغسل: الطواف

(٣) فإنّ الطواف منه واجب بالأصالة أو بالعرض، أعنى ما وجب لأجل وجوب الإتمام في الحج و منه مندوب، لأن الطواف عباده في نفسه و للمكلف أن يأتي به وحده من دون ضمّه إلى بقيه النسك و هو أمر مندوب شرعاً. و هل تعتبر الطهارة من الحدث الأكبر في كلا القسمين من الطواف أو لا يعتبر؟ للكلام في ذلك جهات:

الجهة الاولى: في اعتبار عدم الجنابه في الطواف الواجب. و تدلّ على ذلك نصوص:

منها: صحيحه على بن جعفر في كتابه عن أخيه أبى الحسن (عليه السلام) قال: «سألته عن رجل طاف بالبيت و هو جنب فذكر و هو في الطواف، قال: يقطع الطواف

(١) الوسائل ٣: ٨٨ / أبواب صلاة الجنازه ب ٧، ٨، ٢١، ٢٢.

(٢) الوسائل ٣: ٨٨ / أبواب صلاة الجنازه ب ٧.

(٣) الوسائل ٦: ٢٣٩ / أبواب قراءه القرآن ب ٤٢.

.....

ولا يعتد بشيء مما طاف» (١).

ومنها: صحيحه علاء عن محمد بن مسلم، قال: «سألت أحدهما (عليه السلام) عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على غير طهور، قال: يتوضأ ويعيد طوافه، وإن كان تطوعاً توضأ و صلى ركعتين» (٢). فإن الجواب في هذه الصحيحه وإن كان مختصاً بالوضوء إلا أن السؤال عن الطواف من غير طهور الأعم من الغسل والوضوء قرينه واضح على أن الطواف يعتبر فيه الطهارة عن كل من الحدث الأكبر والأصغر، وهو (عليه السلام) إنما تعرض لخصوص الوضوء لأنه الأمر الغالب، فإن الطواف من غير غسل لا يتحقق إلا نادراً، لحرمة الدخول في المسجد الحرام على الجنب، ولا يتصور ذلك إلا في موارد النسيان والغفلة أو الإجمار، وهذا نادر بخلاف الطواف من غير وضوء. على أن الاشتراط بالوضوء يستدعي الاشتراط بالغسل أيضاً، لما يأتي من أن الجنب لا وضوء له (٣) وهذا ظاهر.

□
ومنها: صحيحه معاوية بن عمار، قال «قال أبو عبد الله (عليه السلام): لا بأس أن يقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت، والوضوء أفضل» (٤) أي في غير الطواف، حيث دللتنا على بطلان الطواف من غير وضوء، ومن البديهي أن الجنب ليس له وضوء، فيعتبر في الطواف عدم الجنابة مضافاً إلى اعتبار الوضوء فيه، نعم علمنا خارجاً أن الغسل من الجنابة يغني عن الوضوء وهو أمر آخر.

□
ومنها: صحيحه جميل عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أنه سئل أ ينسك المناسك وهو على غير وضوء؟ فقال: نعم إلا الطواف بالبيت فإن فيه صلاة» (٥). وهي مروية

بطريقتين أحدهما ضعيف، و الذى فيه جميل صحيح. و قد دلّتنا على اعتبار الوضوء فى

(١) الوسائل ١٣: ٣٧٥/ أبواب الطواف ب ٣٨ ح ٤.

(٢) الوسائل ١٣: ٣٧٤/ أبواب الطواف ب ٣٨ ح ٣.

(٣) فى ص ٣٩٤.

(٤) الوسائل ١٣: ٣٧٤/ أبواب الطواف ب ٣٨ ح ١.

(٥) الوسائل ١٣: ٣٧٦/ أبواب الطواف ب ٣٨ ح ٦، الطريق الأوّل فى سهل و الثانى فيه إبراهيم بن هاشم فهى صحيحه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٨٧

.....

الطواف الملازم لاعتبار عدم الجنابه، إذ لا وضوء للجنب لأجل اعتباره فى جزء الطواف الذى هو صلاته، فدلّتنا على سرايه حكم الجزء إلى كله. و منها: غير ذلك من الأخبار «١».

الوجه الثانى: فى اعتبار عدم الجنابه فى الطواف المندوب و عدمه إذا دخل المسجد الحرام نسياناً و غفله أو أنه أُجبر على الدخول فيه بحيث لم يتمكن من الخروج عنه، و بالجمله لم يكن الدخول فيه ممنوعاً فى حقّه فهل يشترط فى طوافه المندوب عدم الجنابه؟ المشهور بينهم عدم اشتراط الطّهاره من الحدث الأكبر فى الطواف المندوب. و قد يستدلّ عليه بأن الأصل عدم الاشتراط. و فيه ما ذكرناه غير مرّه من أن البراءه غير جاريه فى المستحبات، و إنما تجرى فى الأحكام الإلزاميه فحسب، و ذلك لأن الرفع فى مقابل الوضع أعنى وضع إيجاب التحفظ و الاحتياط، و المستحبات لا يجب فيها التحفظ و الاحتياط بالبدايه حتى ترفع بالبراءه هذا. مضافاً إلى أنه لا معنى للتمسك بالأصل العملى مع وجود الدليل الاجتهادى فى المسأله، فإن الإطلاق فى صحيحه على بن جعفر المتقدّمه يكفى فى الحكم باعتبار عدم الجنابه فى الطواف المندوب لعدم قرينه فيها على الاختصاص بالطواف الواجب.

فالصحيح فى الحكم بعدم اشتراط

الطواف المندوب بالطَّهارة من الحدث الأكبر أن يستدلَّ بما قدَّمناه من صحيحه علاء عن محمَّد بن مسلم «٢» لأنها فضلت بين الطواف الواجب و التَطَوُّع، حيث أوجب الإعادة في الأوَّل إذا كان لا- عن وضوء و لم يوجب ذلك في التَطَوُّع، بل أوجب فيه الوضوء للصلاه فقط، و قد أسلفنا أن المراد من اشتراط الطواف الواجب بالوضوء هو اشتراطه بكل من الغسل و الوضوء بقريته عموميه السَّؤال، و إنما خص الجواب بالوضوء لأنه الفرد الغالبي. على أن الاشتراط بالوضوء يستدعي الاشتراط بالغسل أيضاً. و كيف كان، فقد دلَّتنا الصحيحه على أن

(١) الوسائل ١٣: ٣٧٤/ أبواب الطواف ب ٣٨ ح ٢، ٥، ٦، ٨، ١١.

(٢) تقدّم ذكرها في ص ٢٨٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٨٨

[الثالث: صوم شهر رمضان و قضاؤه]

الثالث: صوم شهر رمضان و قضاؤه (١) بمعنى أنه لا- يصحَّ إذا أصبح جنباً متعمداً أو ناسياً للجنبه، و أما سائر الصيام ما عدا رمضان و قضاؤه فلا يبطل بالإصباح جنباً و إن كانت واجبه، نعم الأحوط في الواجبه منها ترك تعمد الإصباح جنباً. نعم الجنبه العمديه في أثناء النهار تبطل جميع الصيام حتى المندوبه منها. و أما الاحتلام فلا يضرّ بشيء منها حتى صوم رمضان.

الطواف المندوب لا يعتبر فيه الطَّهارة و إنما تعتبر في صلاته.

و بالأخبار المتقدمه المعله لاعتبار الطَّهارة في الطواف بأن فيه صلاه «١»، حيث قلنا إنَّها تدلُّ على أن حكم الجزء يسرى إلى كله في الطواف الفريضة، و أمَّا في الطَّواف المندوب فقد علمنا خارجاً بركه الروايات أن السرايه فيه من الجزء إلى كله غير ثابتة، و إنما هي معتبره في الطواف الواجب دون المندوب، فهي معتبره في صلاته دونه بنفسه.

الجبه الثالثه: في اعتبار الطَّهارة

من الحدث الأكبر في صلاه الطوافين الواجب و المندوب. و لا إشكال في اعتبارها، و ذلك لإطلاق أدلّه اعتبارها في الصلاه من الكتاب و السنّه مضافاً إلى النصوص الخاصّه الوارده في المقام «٢».

الثالث ممّا يتوقف على الغسل: الصّوم

(١) في المقام أربع مسائل:

اعتبار عدم البقاء على الجنابه لدى الفجر المسأله الاولى: في اعتبار عدم الجنابه عند طلوع الفجر في صوم شهر رمضان

(١) تقدّم ذكرها في ص ٢٨٦.

(٢) الوسائل ١٣: ٣٧٤ / أبواب الطواف ب ٣٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٨٩

.....

و عدمه. اعتبار الطّهارة من الحدث الأكبر و عدم البقاء على الجنابه عند طلوع الفجر في صوم شهر رمضان هو المشهور بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع في كلمات جماعه منهم العلّامة في التذكرة «١» و المنتهى «٢» و ابن إدريس في سرائره «٣» و الشيخ في الخلاف «٤» و غيره في غيره. و لم ينقل الخلاف في المسأله من المتقدّمين إلّا الصدوق حيث إنه أُورد روايه في المقنع «٥» و توهم دلالتها على عدم اعتبار الطّهارة من الحدث الأكبر في صوم شهر رمضان، فإن طريقته (رحمه الله) في ذلك الكتاب الإفتاء بمضمون الأخبار التي ينقلها فيه.

و عن المحقّق الأردبيلي (قدس سره) في شرح الإرشاد التردّد في المسأله و الميل إلى عدم الاعتبار «٦». و في الحدائق عن المحقق الداماد في رسالته الموضوعه في مسائل التنزيل اختيار عدم اعتبار الطّهارة من الحدث الأكبر في صحّه الصوم صريحا «٧».

و الصحيح: أن المخالف في المسأله منحصر بالأخيرين، و أما الصدوق فيأتي أن الروايه التي أوردها في مقنعه لا دلالة لها على عدم الاعتبار. و الأخبار في اعتبار الطّهارة و عدم البقاء على الجنابه متعمداً عند طلوع الفجر في

صوم شهر رمضان كثيره متفرقه فى الأبواب الفقيهيه.

منها: ما ورد فى من نسى غسل الجنابه حتى مضى شهر رمضان أو شىء منه، كما فى روايه إبراهيم بن ميمون، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يجنب بالليل فى شهر رمضان فنسى أن يغتسل حتى تمضى بذلك جمعه أو يخرج شهر

(١) التذكرة ٦: ٢٦.

(٢) المنتهى ٢: ٥٦٥/المسألة العاشره.

(٣) السرائر ١: ٣٧٧.

(٤) الخلاف ٢: ١٧٤/مسألة ١٣.

(٥) المقنع: ١٨٩.

(٦) مجمع الفائدة و البرهان ٥: ٤٥.

(٧) الحدائق ٣: ٥٧.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٩٠

.....

رمضان، قال: عليه قضاء الصلاه و الصوم» (١). و صحيحه الحلبي قال: «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل أجنب فى شهر رمضان فنسى أن يغتسل حتى خرج شهر رمضان، قال: عليه أن يقضى الصلاه و الصيام» (٢). و قد دللتنا على أن الصوم يبطل بنسيان الجنابه، فمنها يستفاد حكم ما إذا تعمد البقاء على الجنابه، فإنه يوجب البطلان بالأولويه.

و منها: ما ورد فى من كان جنباً و قد نام حتى طلع عليه الفجر، كصحيحه معاويه ابن عمّار، قال «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الرجل يجنب فى أول الليل ثم ينام حتى يصبح فى شهر رمضان، قال: ليس عليه شىء، قلت: فإنه استيقظ ثم نام حتى أصبح، قال: فليقض ذلك اليوم عقوبه» (٣) و قد دللت على أن النوم بعد الانتباه و البقاء على الجنابه بسببه يوجب البطلان، و منه يظهر بطلان الصوم بالتعمد بالبقاء على الجنابه بالأولويه.

و منها: ما ورد فى خصوص المتعمد فى البقاء على الجنابه، كما وثقه أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام): «فى رجل أجنب فى شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمداً

حتى أصبح، قال: يعتق رقبه أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً و قال: إنه حقيق أن لا أراه يدركه أبداً» (٤). و هذه الموثقة مضافاً إلى كونها موثقة معتمد عليها عندهم، و هي مدرّك القول بالكفّاره فى المسأله زائداً على وجوب القضاء.

و منها: غير ذلك من الأخبار «٥».

(١) الوسائل ١٠: ٢٣٧/ أبواب من يصحّ منه الصوم ب ٣٠ ح ١.

(٢) الوسائل ١٠: ٢٣٨/ أبواب من يصحّ منه الصوم ب ٣٠ ح ٣.

(٣) الوسائل ١٠: ٦١/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٥ ح ١.

(٤) الوسائل ١٠: ٦٣/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٦ ح ٢.

(٥) الوسائل ١٠: ٦٣/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٦ ح ٣، ٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٢٩١

.....

و أمّا الأخبار الواردة فى قبالها فهى عدّه كثيره من الأخبار فيها الصحاح و غيرها و هى التى أوجبت التردد للمحقق الأردبيلى (قدس سره) و ميله إلى عدم الاشتراط. إلّا أنها غير قابله للاعتماد عليها إما لضعف سندها أو لعدم دلالتها على المدعى.

□
منها: صحيحه أبى سعيد القمّاط «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن أجنب فى شهر رمضان فى أوّل الليل فنام حتى أصبح، قال: لا شىء عليه، و ذلك أن جنابته كانت فى وقت حلال» (١) و هذه الصحيحه غير معارضه مع الأخبار المتقدّمه، من جهه أنها مطلقه من حيث النومه الثانى و عدمها فنقيدها بما إذا لم تكن النومه ثانىه بمقتضى الأخبار المتقدّمه، و أما مع النومه الثانىه فيجب عليه القضاء، بل الكفّاره أيضاً بمقتضى موثقه أبى بصير.

□
و منها: صحيحه العيص بن القاسم «أنه سأل أبا عبد الله

(عليه السلام) عن الرجل ينام في شهر رمضان فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل أن يغتسل، قال: لا بأس» (٢) و هذه الصحيحه و إن كانت مقيده بالنومه الثانيه إلا أنها مطلقه من حيث كون النومين في الليل أو في النهار، و الأخبار المتقدمه إنما دلت على وجوب الكفاره و القضاء فيما إذا كانتا في الليل و لا محذور في الاحتلام في النهار فلنقيدها بالأخبار السابقه لتختص بالنهار.

□

و منها: صحيحه عيص بن القاسم أيضاً، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أجنب في شهر رمضان في أول الليل فأخر الغسل حتى طلع الفجر، فقال: يتم صومه و لا قضاء عليه» (٣) و الجواب عنها أنها كصحيحه أبي سعيد القماط مطلقه من حيث النومه الأولى و الثانيه، بل من حيث النومه و عدمها فلنقيدها بمقتضى الأخبار المتقدمه بالنومه الأولى دون الثانيه.

(١) الوسائل ١٠: ٥٧/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٣ ح ١.

(٢) الوسائل ١٠: ٥٧/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٣ ح ٢.

(٣) الوسائل ١٠: ٥٨/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٣ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٩٢

.....

□

و منها: ما رواه الصدوق في المقنع عن حماد بن عثمان «أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل و أخر الغسل حتى يطلع الفجر، فقال: كان (قد كان، نسخه) رسول الله (صلى الله عليه و آله) يجامع نساءه من أول الليل ثم يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر، و لا أقول كما يقول هؤلاء الأقباب يقضى يوماً مكانه» (١).

و هذه هي التي قد أسند الأصحاب

(قدس سرهم) لأجل إيرادها إلى الصدوق القول بعدم اعتبار الطَّهارة من الجنابه في صحَّه الصوم، حيث إن ظاهرها أن من تعمد البقاء على الجنابه إلى طلوع الفجر لا يبطل صومه، وذلك لأن قوله: «أخر الغسل حتى يطلع...» ظاهره أنه يتعمد في التأخير إلى أن يطلع الفجر لا أنه بقي كذلك إلى الطلوع من باب الصدفة والاتفاق، وقد حكى أن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يجنب في أول الليل و يؤخر غسله إلى طلوع الفجر، فلا يجب معه القضاء ولا يكون صومه باطلاً.

و لكن الصحيح أنها لا- دلالة لها على المدعى، وذلك للقطع بأن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يصلي صلاه الليل دائماً، لوجوبها في حقّه و أنه من خصائصه (صلى الله عليه وآله) وهي مشروطه بالطَّهارة لا محاله ولا يمكنه و الحال هذه أن يبقى جنباً إلى طلوع الفجر. على أن ظاهر الرواية أن النبي (صلى الله عليه وآله) كانت عاداته ذلك حيث عبّر فيها بأنه كان النبي يجامع... لا أن ذلك اتفق في حقه صدفة، و من المقطوع به عندنا خلاف ذلك، لأن البقاء على الجنابه إلى طلوع الفجر في شهر رمضان لو لم يكن محرماً مبطلاً للصوم فلا أقل أنه مكروه، و كيف يصدر المكروه من النبي (صلى الله عليه وآله) طيله حياته.

و ثالثاً: أن الرواية تضمنت أن القول بحرمه ذلك و وجوب القضاء به من قول الأقباب، و ليت شعري من المراد بالأقباب؟! فهل هم الأئمة الباقيون العياذ بالله-

(١) الوسائل ١٠: ٥٧/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٣ ح ٣، المقنع: ١٨٩.

حيث صدرت منهم الأخبار في حرمة البقاء على الجنابه في شهر رمضان و وجوب قضاء الصوم حينئذ، أو المراد بهم جميع الشيعة القائلين بحرمة البقاء و وجوب القضاء معه، لما مرّ من أنه أمر متفق عليه بينهم و لم ينقل الخلاف في ذلك عن أحد من أصحاب الأئمة، بل العلماء الأقدمين سوى الصدوق (قدس سره)، و لا ندرى قائلاً بذلك غير الأئمة الباقيين و أصحابهم يعنى الشيعة، فكيف وصفهم الإمام (عليه السلام)، بالأقشاب.

و هذه الوجوه الثلاثة تفيد القطع بعدم صدور الروايه لداعى بيان الحكم الواقعى فلا مناص معه من حملها على التقية لذهابهم إلى ذلك، أو قراءتها بلهجه اخرى غير ما هو ظاهرها، و هى أن يحمل قوله (عليه السلام): «كان رسول الله...» على الاستفهام الإنكارى، و كأنه قال: هكذا قد كان رسول الله يجامع نساءه من أول الليل ثم يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر؟! و لا أقول كما يقول هؤلاء الأقشاب مريداً بهم المخالفين القائلين بعدم حرمة ذلك و عدم وجوب القضاء معه يقضى يوماً مكانه، بأن تكون هذه الجملة مقولاً لقول الإمام (عليه السلام) فتدلّ الصحيحه حينئذ على حرمة البقاء على الجنابه إلى طلوع الفجر في شهر رمضان و على وجوب قضاء الصوم مكانه.

و منها: روايه إسماعيل بن عيسى، قال: «سألت الرضا (عليه السلام) عن رجل أصابته جنابه في شهر رمضان فنام عمداً حتى يصبح أى شىء عليه؟ قال: لا يضره هذا و لا يفطر و لا يبالي، فإن أبى (عليه السلام) قال قالت عائشه: إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) أصبح جنباً من جماع غير احتلام، قال: لا يفطر و لا يبالي...» الحديث

«١» و هي مع الغض عن سندها أيضاً محموله على التقية، و ذلك لأنها إذا كانت صادرة لبيان حكم الله الواقعي لم يكن وجه لنقل الإمام (عليه السلام) ذلك عن عائشه، و لأجل ذلك و لما مرّ في صحيحه حماد بن عثمان نحمل هذه الروايه على التقية.

(١) الوسائل ١٠: ٥٩/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٣ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٩٤

.....

و منها: صحيحه حبيب الخثعمي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متعمداً حتى يطلع الفجر» «١» و لا يرد على هذه الصحيحه ما أوردناه على صحيحه حماد بن عثمان المروي عن المقنع من منافاتها لما علمناه من وجوب صلاة الليل على النبي (صلى الله عليه و آله)، لأنها فرضت جنابته (صلى الله عليه و آله) بعد منتصف الليل و إتيانه بصلاته.

إلا أنّ منافاتها لما نقطع به من أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) لم يكن يستمر على أمر مكروه باقيه بحالها، لأنها أيضاً ظاهره في أن ذلك كانت عادته حيث قال: «كان رسول الله» فلا مناص من حملها على التقية لذهاب العامه إلى ذلك، و مع ذلك لا وجه للتردد في المسألة أو الميل إلى عدم الاشتراط، لانحصار المعارض بصحيح حماد بن عثمان و حبيب الخثعمي، و لأجل موافقتها للعامه «٢» و مخالفتها لما نقطع به من دأبه (صلى الله عليه و آله) نحملهما على التقية كما مرّ. على أنهما روايتان شاذتان و لا يمكن الأخذ بالشاذ في مقابل الروايه المشهوره و هي الطائفة الأولى المتقدمه.

هذا

و عن بعضهم و أظنه السبزواری (قدس سره) الجمع بين هاتين الطائفتين بحمل الطائفة الأولى على استحباب القضاء و أفضله ترك البقاء على الجنابه إلى طلوع الفجر «٣». و فيه: أن ظاهر تلك الطائفة بطلان الصوم بالبقاء على الجنابه لا مجرد حرمة، كما أن الطائفة الثانية ظاهره في صحته فهما متنافيتان، و لا يمكن الجمع بين البطلان و الصحه و إنما كان يمكن ذلك فيما إذا كانت الطائفة الأولى مشتمله على مجرد الحرمة الشرعية. فالصحيح ما ذكرناه من حمل الطائفة الثانية على التقية هذا.

(١) الوسائل ١٠: ٦٤/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٦ ح ٥.

(٢) المغنى لابن قدامة ٣: ٧٨، الشرح الكبير ٣: ٥٤، الموطأ ١: ٢٨٩، المجموع ٦: ٣٠٧.

(٣) الذخيره: ٤٩٨/ السطر ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٩٥

.....

ثم إنَّ المحقِّق في شرائعه أسند وجوب الإمساك عن البقاء على الجنابه عامداً حتى يطلع الفجر إلى الأشهر حيث قال: عن البقاء عامداً حتى يطلع الفجر من غير ضروره على الأشهر «١». و ظاهره أن القول المقابل أعنى عدم وجوب الاغتسال إلى طلوع الفجر مشهور. و هذا على خلاف الواقع، حيث عرفت أنه ممَّا لا قائل به من المتقدِّمين إلى زمان المحقِّق سوى الصدوق (قدس سره). و الأردبيلي و الداماد متأخران عن المحقق (قدس سرهم)، إلَّا أن يحمل الأشهر على الأشهر من حيث الروايه، و عليه يصحَّ كلام المحقِّق لأنَّ الطائفة الأولى كما عرفت أشهر من حيث الروايه و الثانية مشهوره، و لكنك عرفت عدم دلالتها، نعم الصحيحتان المشتملتان على حكاية فعل رسول الله (صلَّى الله عليه و آله) من الروايات النادره كما مرَّ. فتحصل أن الطهاره من الحدث الأكبر شرط في

صَحَّه صَوْمَ رَمَضَانَ هَذَا، وَ لَكِنْ بَعْدَ الْمَرَا جَعِهِ إِلَى الشَّرَائِعِ ظَهَرَ أَنَّ نَسْخَهَا مُخْتَلَفَةٌ، فَفِي مَتْنِ الْجَوَاهِرِ (٢) وَ مَصْبَاحِ الْفَقِيهِ لِلْمُحَقِّقِ الْهَمْدَانِيِّ (٣) عَلَى الْأَشْهَرِ، وَ فِي نَفْسِ الشَّرَائِعِ الْمَطْبُوعَةِ عِنْدَنَا: عَلَى الْأَظْهَرِ، وَ أَمَّا مَتْنُ الْمَسَالِكِ (٤) وَ الْمَدَارِكِ (٥) فَهُوَ غَيْرُ مُشْتَمِلٍ لَأَعْلَى كَلِمَةِ الْأَشْهَرِ وَ لَا الْأَظْهَرِ. وَ الظَّاهِرُ الْمُنَاسِبُ أَنَّ تَكُونَ عَلَى الْأَظْهَرِ دُونَ الْأَشْهَرِ، وَ لَعَلَّ نَسْخَهُ صَاحِبُ الْجَوَاهِرِ وَ الْمَصْبَاحِ كَانَتْ مَغْلُوطَةً هَذَا.

مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى جَوَازِ الْبَقَاءِ عَلَى الْجَنَابَةِ

ثُمَّ إِنَّهُمْ اسْتَدَلُّوا عَلَى جَوَازِ الْبَقَاءِ عَلَى الْجَنَابَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِقَوْلِهِ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ:

(١) الشَّرَائِعُ ١: ١٨٩.

(٢) الْجَوَاهِرُ ١٦: ٢٣٦.

(٣) مَصْبَاحُ الْفَقِيهِ (الصُّومُ) ١٤: ٤٠١.

(٤) الْمَسَالِكُ ٢: ١٧. إِلَّا أَنَّ مَتْنَهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى كَلِمَةِ الْأَشْهَرِ.

(٥) الْمَدَارِكُ ٦: ٥٣. إِلَّا أَنَّ مَتْنَهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى كَلِمَةِ الْأَشْهَرِ.

مُوسِعَةُ الْإِمَامِ الْخَوَّئِيِّ، ج ٦، ص: ٢٩٦

.....

أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ... (١) وَ ذَلِكَ بِمُورِدِينَ مِنْهَا:

أَحَدُهُمَا: أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ بِدَعْوَى أَنْ يُطْلَقَ حُلُّ الرَّفْثِ لَيْلَةَ الصِّيَامِ يَشْمَلُ الْجِزَاءَ الْأَخِيرَ مِنْهَا أَيْضًا، فَإِذَا جَازَ الرَّفْثُ فِي ذَلِكَ الْجِزَاءِ الْأَخِيرِ فَلَا يَحْرَمُ الْبَقَاءُ عَلَى الْجَنَابَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ لَا مُحَالَهُ وَ لَا تَكُونَ الطَّهَارَةُ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ شَرْطًا فِي صَحِّهِ الصِّيَامِ.

وَ فِيهِ: أَنَّ حُلَّ الرَّفْثِ فِي لَيْلَةِ الصِّيَامِ إِنَّمَا هُوَ فِي قِبَالِ حَرَمَتِهِ فِي الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ وَ مِنْ هُنَا خَصَّتِ الْحَلِيَّةُ بِتَلْكَ الْأُمَّةِ حَيْثُ قَالَ

أَجَلٌ لَكُمْ فَلَا نَظَرَ لِلآيَةِ الْمُبَارَكَةِ إِلَّا إِلَى التَّرْخِيصِ فِي الرَّفْثِ فِي قِبَالِ الْمَنْعِ، وَ أَمَا التَّرْخِيصُ إِلَى الْجِزْءِ الْأَخِيرِ وَ أَنَّ الْبَقَاءَ عَلَى الْجَنَابَةِ جَائِزٌ أَوْ غَيْرُ جَائِزٍ فَلَا نَظَرَ فِي الْآيَةِ إِلَيْهِ وَ لَيْسَتْ بِصَدَدٍ بَيَانَهُ فَلَا إِطْلَاقَ لَهَا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ.

ثَانِيهِمَا: قَوْلُهُ فَالْآنَ بِأَشْرُوهُنَّ بِدَعْوَى أَنْ جَوَّازَ الْمُبَاشَرَةَ مَغْيَا بِطُلُوعِ الْفَجْرِ وَ ثَابِتَ إِلَى الْجِزْءِ الْأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ وَ مَعَهُ لَا مَعْنَى لِحَرْمَةِ الْبَقَاءِ عَلَى الْجَنَابَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ. وَ يَدْفَعُهُ: أَنْ قَوْلُهُ فَالْآنَ بِأَشْرُوهُنَّ كَحَلِيهِ الرَّفْثِ إِنَّمَا هُوَ بِصَدَدِ إِثْبَاتِ الْجَوَّازِ فَقَطْ، وَ لَيْسَ قَوْلُهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ... غَايَةٌ لَهُ وَ إِنَّمَا هُوَ غَايَةٌ لَجَوَّازِ الْأَكْلِ وَ الشَّرْبِ، لِانْفِصَالِ قَوْلِهِ فَالْآنَ بِأَشْرُوهُنَّ عَنْ قَوْلِهِ وَ كُلُّوا وَ اشْرَبُوا بِجَمَلِهِ وَ ابْتِغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ.

وَ الْغَرَضُ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلِاسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ أَنْ لَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ الطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الْأَخْبَارِ بَعْدَ تَسَاقُطِهِمَا بِالْتَعَارُضِ يَرْجِعُ إِلَى إِطْلَاقِ الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ، لَمَّا عَرَفَتْ مِنْ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُطْلَقَةً، هَذَا كُلُّهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى.

(١) البقرة ٢: ١٨٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٩٧

.....

اعتبار الطَّهَارَةِ فِي قِضَاءِ صَوْمِ رَمَضَانَ

المسألة الثانية: فِي اشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَكْبَرِ فِي قِضَاءِ صَوْمِ رَمَضَانَ. وَ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ بَيْنَ الْأَصْحَابِ (قَدَسَ سِرَّهُمْ). وَ تَدَلُّ عَلَيْهِ جَمَلُهُ مِنَ النُّصُوصِ.

منها: صحیحہ عبد اللہ بن سنان «أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقضى شهر رمضان فيجنب من أول الليل ولا يغتسل حتى يجيء آخر الليل وهو يرى أن الفجر قد طلع، قال: لا يصوم ذلك اليوم و يصوم غيره» (١).

و منها: صحیحته الأخرى، قال: «كتب أبي إلى أبي عبد الله (عليه السلام) و كان يقضى شهر رمضان و قال:

إني أصبحت بالغسل و أصابتني جنبه فلم اغتسل حتى طلع الفجر، فأجابه (عليه السلام): لا تصم هذا اليوم و صم غدا» (٢).

و منها: موثقه سماعه بن مهران، قال: «سألته عن رجل أصابته جنبه في جوف الليل في رمضان فنام و قد علم بها و لم يستيقظ حتى أدركه الفجر، فقال (عليه السلام): عليه أن يتم صومه و يقضى يوماً آخر، فقلت: إذا كان ذلك من الرجل و هو يقضى رمضان، قال: فليأكل يومه ذلك و ليقض فإنه لا يشبه رمضان شيء من الشهور» (٣). و الاحتمالات في قوله: «فإنه لا يشبه...» و إن كانت متعددة و لكن الأظهر أن المراد به أن في شهر رمضان لو بطل الصوم لجهه ككونه باقياً على الجنبه مثلاً و جب عليه قضاء ذلك اليوم و الإمساك في ذلك اليوم الذي بطل فيه صومه، و هذا بخلاف الصوم في غير رمضان لأنه لو بطل و جب إتيانه في يوم آخر و لا يجب الإمساك في ذلك اليوم فلا يشبه رمضان شيء من الشهور الأخر.

عدم اعتبار الطهارة في الصوم المندوب

المسألة الثالثة: في اعتبار الطهارة من الحدث الأكبر في الصوم المندوب و عدمه.

(١) الوسائل ١٠: ٦٧/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٩ ح ١.

(٢) الوسائل ١٠: ٦٧/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٩ ح ٢.

(٣) الوسائل ١٠: ٦٧/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٩ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٢٩٨

.....

الصحيح عدم اعتبارها من الحدث الأكبر في الصوم المستحب و لا يكون البقاء على الجنبه مفطراً في المندوب من الصوم. و لا استبعاد في اختلاف الواجب و المندوب في بعض

الشرائط و الخصوصيات، كما في الصلاة فإن الاستقبال شرط في الفريضة دون المندوبه منها. و الوجه في عدم اشتراط الصوم المندوب بالطَّهارة دلاله الأخبار عليه.

□

ففي موثقه ابن بكير قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يجنب ثم ينام حتى يصبح أ يصوم ذلك اليوم تطوعاً؟ فقال: أ ليس هو بالخيار ما بينه و نصف النهار» «١» و فيما رواه الصدوق في الصحيح بإسناده عن عبد الله بن المغيرة عن حبيب الخثعمي، «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أخبرني عن التطوع و عن صوم هذه الثلاثة الأيام إذا أنا أجنبت من أول الليل فأعلم أني أجنبت فأنام متعمداً حتى ينفجر الفجر أصوم أو لا أصوم؟ قال: صم» «٢» و في روايه ابن بكير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سئل عن رجل طلعت عليه الشمس و هو جنب ثم أراد الصيام بعد ما اغتسل و مضى ما مضى من النهار، قال: يصوم إن شاء و هو بالخيار إلى نصف النهار» «٣».

عدم اعتبار الطَّهارة في الصوم الواجب بالعرض

المسألة الرابعة: في اعتبار الطَّهارة من الحدث الأ-كبر في الصوم الواجب غير صوم رمضان الأدائي منه و القضاء، فهل يعتبر فيه الطَّهارة من الحدث الأ-كبر كما ذهب إليه صاحب الجواهر «٤» و المحقق الهمداني «٥» و غيرهما من المحققين أو لا- يعتبر؟ الصحيح أن

(١) الوسائل ١٠: ٦٨/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ٢٠ ح ٢. الفقيه ٢: ٢١٢/ ٤٩.

(٢) الوسائل ١٠: ٦٨/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ٢٠ ح ١.

(٣) الوسائل ١٠: ٦٨/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ٢٠ ح ٣.

(٤) الجواهر ١٦: ٢٤٠.

الصوم الواجب غير صوم رمضان أدائه وقضائه كالصوم المندوب لا يعتبر فيه الطهارة من الحدث الأكبر، وذلك لعدم الدليل على اعتبارها، وهو يكفي في الحكم بعدم الاشتراط و جواز البقاء على الجنابه فيه.

و أما ما عن المحقق الهمداني (قدس سره) من أنّ شيئاً إذا أثبتت شرطيته لفرد من أفراد الواجب مثلاً ثبتت لغيره من أفراد الطبيعه الواجبه لاتحادهما بحسب الماهيه و الحقيقه، و مع شرطيه شىء للماهيه لا يختص الشرطيه بفرد دون فرد، و على ذلك جرت عاده الفقهاء (قدس سرهم) فإن الصلاة مثلاً إذا قلنا إنها متقومه بسجدين و ركوع واحد ثم أطلقنا لفظه الصلاة في مورد آخر و قلنا إنها مستحبه مثلاً يتبادر منها إلى الأذهان تلك الصلاة التي اشترطنا فيها السجدين و الركوع. و في المقام حيث اشترطنا في الصوم الواجب في شهر رمضان عدم البقاء على الجنابه إلى طلوع الفجر فلا محاله تثبت شرطيه ذلك لسائر الأفراد الواجبه أيضاً لاتحادهما بحسب الماهيه و الحقيقه.

ففيه: أن ما أفاده و إن كان متيناً في نفسه إلا أنه إنما يتم فيما إذا لم يثبت عدم اشتراط الماهيه بذلك الشرط، و في المقام قد ثبت بمقتضى الإطلاقات عدم اشتراط ماهيه الصوم بالاجتناب عن البقاء على الجنابه، و ذلك لما ورد من أنّ الصائم لا يضره أى ما صنع إذا اجتنب خصالاً ثلاثه أو أربعاً: الأكل و الشرب، و النسياء و الارتماس «١» باعتبار عد الأكل و الشرب واحداً أو اثنين فمنه يستفاد أن الاجتناب عن البقاء على الجنابه أو الكذب على الله و رسوله و نحوهما من الأمور المشترطه في محلها إنما

هي من الأوصاف و الشرائط المعبره في شخص الصوم الواجب في رمضان و في قضاؤه و ليست وصفاً للماهيه لتسرى إلى جميع أفرادها.

هذا كله في الصوم الواجب المعين، و أما غير المعين فالأمر فيه أظهر، لأننا لو كنا اشترطنا الطهارة في الواجب المعين لم نكن نشرطها في غير المعين، و ذلك للتعليل الوارد في عدم اشتراط الطهارة في الصوم المستحب أعني قوله (عليه السلام): «أليس

(١) الوسائل ١٠: ٣١/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٠٠

.....

هو بالخيار ما بينه و نصف النهار» (١) فان مقتضاه حسب المتفاهم العرفي أن كل صوم كان المكلف مخيراً فيه إلى نصف النهار لا يعتبر فيه الطهارة من الحدث الأكبر.

نسيان غسل الجنابه في رمضان

و أما نسيان غسل الجنابه في شهر رمضان فقد عرفت وجوب القضاء فيه بمقتضى روايه إبراهيم بن ميمون المتقدمه «٢» و هي مرويه بثلاثة طرق كلها ضعاف، أما طريق الشيخ و الصدوق (رحمهما الله) فهما ضعيفان بإبراهيم بن ميمون لعدم ثبوت وثاقته و أما طريق الكليني فهو ضعيف به و بسهل بن زياد. و بمقتضى صحيحه الحلبي المتقدمه «٣» و هي العمده في المقام، و إن كان مقتضى القاعدة مع قطع النظر عن النص عدم وجوب القضاء في نسيان غسل الجنابه، حيث إن نواقض الصوم أمور محصوره و ليس منها نسيان غسل الجنابه، و إنما الناقض تعمد البقاء على الجنابه إلى الفجر و ليس النسيان من التعمد كما هو واضح، إلا أن مقتضى النص وجوب القضاء كما مر.

نسيان الجنابه أو الجهل بها

و هل نسيان نفس الجنابه أو نسيان أن غداً من شهر رمضان كنسيان غسل

الجنابه موجب للقضاء أو لا؟

الظاهر أن الأصحاب لم يتعرضوا إلى ذلك في كلماتهم. و الصحيح أن نسيان الجنابه أو نسيان أن غداً من رمضان لا يوجبان القضاء، و ذلك لما مرّ من أن نواقض الصوم أمور محصوره و لم يذكر منها النسيان، فلو كنا نحن و أنفسنا لم نحكم بوجوب القضاء في نسيان غسل الجنابه أيضاً، فإن الناقض تعمد البقاء على الجنابه دون النسيان، و قد خرجنا عن ذلك في نسيان الغسل بالنص و يبقى نسيان نفس الجنابه و نسيان أن اليوم

(١) الوسائل ١٠: ٦٨/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ٢٠ ح ٢.

(٢) الوسائل ١٠: ٦٥/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٧ ح ١. تقدّم ذكرها في ص ٢٨٩.

(٣) الوسائل ١٠: ٢٣٨/ أبواب من يصحّ منه الصوم ب ٣٠ ح ٣. تقدّم ذكرها في ص ٢٩٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٠١

.....

من رمضان محكوماً بعدم كونهما موجبين للقضاء. و كذلك الحال في الجاهل بالجنابه كمن أجنب و لم يعلم به إلا بعد مدّه، فإن مقتضى ما ذكرناه عدم وجوب القضاء عليه لعدم كونه من التعمد في البقاء على الجنابه و لا من غيره من النواقض. هذا كله في صوم شهر رمضان.

و هل الأمر كذلك في قضائه أيضاً بمعنى أن نسيان غسل الجنابه مانع عن صحّته و نسيان نفس الجنابه أو الجهل بها غير موجب للبطلان؟ التحقيق أن قضاء صوم رمضان لأضيّق دائره من نفس صوم رمضان، فإن الاستفادة من صحّحتي عبد الله بن سنان المتقدمتين أن الإصباح جنباً متعمداً أو غير متعمد مانع عن صحّته قضائه و لعلّ صاحب الوسائل (قدس سره) أيضاً استفاد ذلك منهما،

و من هنا عنون الباب بأن من أصبح جنباً لم يجز له أن يصوم ذلك اليوم قضاء عن شهر رمضان.

□
ففى إحدى الصحيحتين «أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقضى شهر رمضان فيجنب من أول الليل ولا يغتسل حتى يجىء آخر الليل و هو يرى أن الفجر قد طلع، قال: لا يصوم ذلك اليوم و يصوم غيره» «١». و فى الثانية قال: «كتب أبى إلى أبى عبد الله (عليه السلام) و كان يقضى شهر رمضان و قال: إنى أصبحت بالغسل أى مكلفاً به و أصابتنى جنبه فلم اغتسل حتى طلع الفجر، فأجابه عليه السلام: لا- تصم هذا اليوم و صم غداً» «٢». فإن المستفاد منهما أن فى فرض الإصباح جنباً و إن لم يكن اختيارياً لا يصح منه قضاء صوم رمضان، فلا يفرق فى بطلانه بين كونه جاهلاً بجنبته أم ناسياً لها أو ناسياً لغسلها.

بقى الكلام فى مسألتين:

إحدهما: أن الجنبه العمديه فى النهار تبطل الصيام و لو كان مندوباً، و هذا مما لم يقع فيه خلاف، فان من النواقض النساء أى جماعهن فيبطل به الصوم و تجب الكفاره

(١) الوسائل ١٠: ٦٧/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٩ ح ١.

(٢) الوسائل ١٠: ٦٧/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ١٩ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٠٢

.....

□
بلا كلام، و الاستمناء ملحق بالجماع، ففى صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يعبث بأهله فى شهر رمضان حتى يمنى قال: عليه من الكفاره مثل ما على الذى يجمع» «١» و هكذا فى غيرها من الأخبار.

هذا إذا كان خروج المنى

منه باستمنائه، و أمّا إذا تحرّك لأجله المنى من مكانه أو رأى فى المنام ما هيّج شهوته إلّا أنه لم يخرج المنى منه بعد ذلك و كان متمكناً من أن يمنع عن خروجه، فهل يجب عليه ذلك إذا لم يكن ضرورياً فى حقه لأن ترك منعه أمناء بالاختيار أو لا يجب عليه المنع من خروج المنى؟ فهى مسأله طويله الذيل، و يقع الكلام عليها فى صحّه الصوم إن شاء الله «٢».

ثانيتها: أن الاحتلام فى نهار رمضان غير مبطل للصوم، و ذلك مضافاً إلى أن النواقض محصوره و ليس الاحتلام من الجماع و لا من غيره من النواقض، قد دلت عليه جملة من النصوص، ففى صحيحه العيص بن القاسم أنه «سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينام فى شهر رمضان فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل أن يغتسل قال: لا بأس» «٣». و فى روايه أُخرى عن عمر بن يزيد قال: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): لأى علّه لا يفطر الاحتلام الصائم و التّكاح يفطر الصائم؟ قال: لأن التّكاح فعله و الاحتلام مفعول به» «٤» إلى غير ذلك من الأخبار.

و هل تجب على الصائم المحتلم المبادره إلى الاغتسال؟ و هل إذا احتلم فى النهار يجب عليه المبادره إلى الغسل لئلا يبقى على الجنابه متعمداً فى النهار أو لا يجب؟ ذهب بعض من قارب عصرنا إلى ذلك و أن البقاء على الجنابه فى النهار غير جائز متعمداً فان البقاء عليها كذلك فى الليل إلى طلوع الفجر محرم كما مرّ و كذلك الحال فى النهار.

(١) الوسائل ١٠: ٣٩/ أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ٤ ح ١.

(٢) فى المسأله [٢٣٩٨].

(٣) الوسائل ١٠:

١٠٣ / أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك، ب ٣٥ ح ٣.

(٤) الوسائل ١٠: ١٠٤ / أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ٣٥ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٠٣

[فصل فيما يحرم على الجنب]

إشاره

فصل فيما يحرم على الجنب و هي أيضاً أمور:

[الأول: مس خط المصحف]

الأول: مس خط المصحف على التفصيل الذي مرّ في الوضوء (١)

و فيه: أن ذلك من القياس، و حرمة البقاء على الجنابه في النهار و كونه ناقضاً للصوم يحتاج إلى دليل و لا دليل عليه في المقام، نعم ورد في روايه إبراهيم بن عبد الحميد النهي عن النوم في النهار بعد الاحتلام حتى يغتسل حيث قال: «سألته عن احتلام الصائم، قال فقال: إذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فلا ينام حتى يغتسل» الحديث «١» فإنّ المتفاهم من المنع عن النوم الثانيه في الروايه هو وجوب المبادرة إلى الاغتسال إلّا أنه لا- مناص من حمل ذلك على استحباب المبادرة إلى الغسل أو على كراهه التأخير في الاغتسال، لأن الروايه مرسله و إبراهيم بن عبد الحميد يرويها عن بعض مواليه و هو مجهول، و لم يظهر أنه أي شخص.

ثمّ على تقدير وثاقه الروايه فهي معارضه بما دلّ على جواز النوم ثانياً، كما في صحيحه العيص بن القاسم المتقدمه، و معه لا يثبت بها وجوب المبادرة إلى الاغتسال. و يمكن أن يقال: إنّ الصحيحه مطلقه من حيث النوم في الليل و النهار، و روايه إبراهيم ابن عبد الحميد مختصّه بالمنع عن النوم في النهار فلا محاله يقيد الصحيحه فلا تبقى أيه معارضه بينهما. فالجواب الصحيح هو إرسال الروايه فلا تغفل.

فصل فيما يحرم على الجنب

الأول من المحرّمات: مسّ المصحف

(١) لم يرد حرمة مسّ الجنب كتابه المصحف في شيء من الأخبار، إلّا أن ما ورد

(١) الوسائل ١٠: ١٠٤ / أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك ب ٣٥ ح ٥. ٦٤ / ب ١٦ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٠٤

.....

فى

عدم جواز مسّ الكتاب من غير وضوء يكفيننا في الحكم بحرمة مسّ الجنب كما يأتي تقرّيبه، وهذا لا لروايه إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: المصحف لا تمسه على غير طهر، ولا جنباً، ولا تمسّ خطه ولا تعلقه، إن الله تعالى يقول لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ «١» لأن الآيه المباركه لا دلالة لها على المدعى فإنّ المطهر غير المتطهر، لوضوح أن الثاني ظاهر في التطهر من الحدث الأصغر أو الأ-كبر و المطهر من طهره الله من الزلل و الخطأ، و المذكور في الآيه المباركه هو الثاني دون الأول، ففيها إشاره إلى قوله سبحانه إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً «٢». و معنى أنه لا يمسه إلا من طهره الله أنه لا يدركه بما له من البواطن غير المعصومين (عليهم السلام) فالآيه إخبار و ليست بإنشاء، فان غيرهم لا يدرك من الكتاب إلا ظاهره، فتحمل الروايه على إرادته البواطن أيضاً و يقال إن استفادته حرمة مسّ المحدث الكتاب من البواطن التي لا يدركها غيرهم (عليهم السلام) و قد استفادها الإمام لوجه لا نعرفه.

□
بل الوجه فيما ذكرناه موثقه أبي بصير، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قرأ في المصحف و هو على غير وضوء، قال: لا بأس و لا يمسه الكتاب» «٣» فإذا ثبت حرمة مسّ من لا وضوء له الكتاب تتعدى منه إلى الجنب لا محاله.

و هذا لا- للأولويه القطعيه كما في كلمات بعضهم نظراً إلى أن المحدث بالحدث الأصغر إذا حرم مسّه الكتاب فالمحدث بالحدث الأكبر يحرم مسّه الكتاب أيضاً بطريق أولى، حتى يقال بأن الملاك في حرمة مسّ المحدث

بالأصغر لعله غير متحقق في المحدث بالحدث الأكبر، ولا علم لنا بتلازمهما ولا بالملاكات الواقعية. بل التعدّي من جهة إطلاق نفس الموثقه، حيث إن الجنب بنفسه من مصاديق من لا وضوء له لأنّ سبب الجنابه أمران كلاهما ناقض للوضوء وهما الجماع و الإنزال، فمس الجنب

(١) الوسائل ١: ٣٨٤/ أبواب الوضوء ب ١٢ ح ٣.

(٢) الأحزاب ٣٣: ٣٣.

(٣) الوسائل ١: ٣٨٣/ أبواب الوضوء ب ١٢ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٠٥

□
و كذا مسّ اسم الله تعالى (١)

محرم بما أنه لا- وضوء له، نعم إذا اغتسل عن الجنابه يجوز له المس لا- لأنه ليس بجنب بل لأنه على وضوء، حيث إن غسل الجنابه يغني عن الوضوء.

□
مسّ الجنب لأسماء الله تعالى

(١) لا إشكال في المسألة، بل قالوا إنها متفق عليها بينهم، بل ادعى عليها الإجماع، بل ضروره المسلمين حتى من أهل الخلاف في كلمات القدماء، وإن ورد أنه مكروه إلّا أنهم ادعوا أن الكراهه في اصطلاحهم تطلق على الحرمة. وقد مرّ في الوضوء أن المنع عن مسّ المحدث بالحدث الأصغر اسم الله تعالى لم يرد في روايه و إنما كان مستنداً إلى كونه هتكاً له و منافياً لتعظيمه، و أمّا في مسّ الجنب لاسم الله تعالى فقد وردت في حرمة موثقه عمار بن موسى عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يمَسّ الجنب درهماً و لا ديناراً عليه اسم الله» (١) و بإزائها جمله من الأخبار دلّت على جوازه عمدتها موثقه إسحاق بن عمار و الباقي ضعيفه بحسب السند عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال: «سألته عن الجنب و الطامث يمسان أيديهما الدراهم البيض؟ قال: لا بأس» (٢).

وقد

يجمع بينهما بحمل المنع على الكراهه بدعوى أنه مقتضى الجمع العرفي بينهما إلا أن الصحيح عدم تعارضهما بحسب مناسبات الحكم و الموضوع المؤيده بما في نفس الروايتين مما يحتمل أن يكون قرينه على ذلك.

أما المناسبه بين الحكم و موضوعه فهو أنّ النهى فى موثقه عمار إذا القى إلى العرف لم يشك أحد فى أن متعلقه هو مسّ لفظه الجلاله بمناسبه النهى و مسّ لفظه الجلاله

(١) الوسائل ٢: ٢١٤/ أبواب الجنابه ب ١٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ٢١٤/ أبواب الجنابه ب ١٨ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٠٦

.....

نفسها، و لا يرونه مطلقاً حتى يشمل مسّ الموضوع الخالى عن اللفظه من الدرهم أو الدينار، فإذا كانت الموثقه ظاهره فى حرمه مسّ نفس اللفظه لا بقيه المواضع فلا محاله تخصّص موثقه إسحاق بن عمار الدالّه على الترخيص، لأن الترخيص فيها مطلق يعم الموضوع المشتمل من الدراهم على لفظه الجلاله و الموضوع الخالى عنها فنخصصها بمسه الدرهم و الدينار فى الموضوع الخالى من اللفظه فيهما، فكأن السؤال عن مسّ الموضوع الخالى من اللفظه المباركه فى الدرهم و الدينار من جهه عظمتها و تشرفها بوجود اللفظه فى شىء من مواضعهما فأحتمل أن مسّ الموضوع الخالى منهما خلاف التعظيم و الاحترام، نظير الجلوس على الصندوق المشتمل على المصحف لأنه لا إشكال فى كونه هتكاً لدى العرف، و عليه فلا تعارض بينهما.

و أمّا القرينه على ذلك مما فى نفس الروايتين فهو اختلاف التعبير فى الموثقتين حيث عبّر فى الموثقه المانعه بكلمه «على» الظاهره فى الاستيلاء و قال: «لا يمسّ الجنب درهماً و لا ديناراً عليه اسم الله»، فكأنه قد استولى على الدينار بأجمعه فمسه كان مستلزماً لمس اسم الله،

و فى بعض الأخبار المرخصه لم يعبر بتلك الكلمه، بل بكلمه «فى» الظاهره فى الاشتمال و أن مسّ الدرهم المشتمل بعضه على لفظه الجلاله لا بأس به، و هاتان الكلمتان يحتمل قريبتيهما على ما ادعيناها.

و يؤيده أيضاً ما اشتمل عليه بعض الأخبار الضعيفه من الأخبار المرخصه حيث اشتمل على قوله (عليه السلام): «لا بأس به، ربّما فعلت ذلك» «١» لبعء أن يمسّ الإمام (عليه السلام) لفظه الجلاله و هو جنب، لأنه لو قلنا ببعء حرمة فلا أقل من أنه خلاف التعظيم و الاحترام، فنحمل الرخصه على مسّ غير الموضع المشتمل على لفظه الجلاله.

و توضيح الكلام فى المسأله

□
أنّ الأصحاب (قدس سرهم) قد تسالموا على حرمة مسّ الجنب اسم الله سبحانه

(١) الوسائل ٢: ٢١٥/ أبواب الجنابه ب ١٨ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٤، ص: ٣٠٧

.....

□
و إن خالفهم فى ذلك بعض المتأخرين حيث ذهب إلى الكراهه. و تدلّ على حرمة موثقه عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يمسه جنب درهماً و لا ديناراً عليه اسم الله» «١». و بإزاء هذه الموثقه روايات تدلّ على جوازه.

□
منها: روايه أبى الربيع عن أبى عبد الله (عليه السلام): «فى الجنب يمسه الدرهم و فيها اسم الله و اسم رسوله؟ قال: لا بأس، و ربّما فعلت ذلك» «٢» و هى مضافاً إلى ضعف سندها بأبى الربيع و خالد حيث لم يوثقا فى الرجال. و دعوى أن حسن بن محبوب الواقع فى سندها من أصحاب الإجماع فلا ينظر إلى من كان بعده فى سلسله السند، مندفعه بما مرّ غير مرّه من أنه مما لا دليل عليه، فلو روى مثله عن مجهول أو ضعيف لم يعتمد على روايته لا تعارض

الموثقة المتقدّمة، لأنها ظاهره في إرادته مسّ نفس الاسم و لو بمناسبه الحكم و الموضوع و بقرينه الإتيان بكلمه «على» الظاهره في الاستيلاء كما قدّمناه.

و أمّا روايه أبي الربيع فلم يقيّد المس فيها بخصوص الموضوع المشتمل على الاسم، نعم هي مطلقه فنقيدها بمس الموضوع الخالي عن الاسم بالموثقة و بقرينه الإتيان فيها بكلمه «في» الظاهره في الاشتمال. و الوجه في السؤال عن مسّ الموضوع الخالي عن الدراهم من الاسم إنما هو اكتساب الدرهم شرافه و عظمه بسبب وجود اللفظه في

(١) الوسائل ٢: ٢١٤ / أبواب الجنايه ب ١٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ٢١٥ / أبواب الجنايه ب ١٨ ح ٤. ثم إن المناقشه في سند هذه الروايه كانت في نظر سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) في الأزمنه السالفه، و لكن حديثاً بدل رأيه الشريف في المعجم ٨: ١٦، و حاصله: أن خالداً و هو ابن جرير قد مدحه على بن الحسن و قال: إنه كان صالحاً. و بهذه يعتمد على روايته. و أن أبا الربيع و هو الشامي قد ورد في أسناد تفسير على ابن إبراهيم فهذا يكون موثقاً. و أمّا طريق المحقق (قدس سره) إلى كتاب الحسن بن محبوب فأيضاً معتبر، لأن له طرقاً متعدده معتبره إلى جميع ما اشتمل عليه كتاب الفهرست للشيخ أبي جعفر الطوسي (قدس سره) كما يظهر من المراجعه إلى الطرق و الإجازات، و من جمله ما في الفهرست [١٦٢ / ٧١] هو كتاب الحسن بن محبوب، و طريق الشيخ إليه صحيح فتصبح الروايه معتبره و يبقى الإشكال فيها من جهه الدلاله فقط.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٠٨

.....

قطعه منه، و قد أجابه الإمام بعدم البأس بذلك.

و منها: ما رواه المحقق «١» عن

كتاب جامع البزنطي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «سألته هل يمس الرجل الدرهم الأبيض و هو جنب؟ فقال: إي، إني و الله لأوتى بالدرهم فأخذه و إني لجنب» «٢» و إلى هنا نقله في الوسائل و ترك ذيلها: و ما سمعت أحداً يكره من ذلك شيئاً إلا أن عبد الله بن محمد كان يعيهم عيباً شديداً يقول: جعلوا سورة من القرآن في الدراهم فيعطى الزانية و في الخمر و يوضع على لحم الخنزير.

و منها: موثقه إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال: «سألته عن الجنب و الطامث يمسّان أيديهما الدراهم البيض؟ قال: لا بأس» «٣» و لم يذكر في هاتين الروايتين سبب السؤال عن مسّ الجنب الدراهم البيض فيحتمل أن يكون وجهه اشتغالها على القرآن، كما تضمّنه ذيل روايه المحقق عن جامع البزنطي. و على هذا الاحتمال الروايتان خارجتان عمّا نحن فيه، لأنّ الكلام في حرمة مسّ الجنب اسم الله و عدم حرمة لا- في مسّ المصحف و عدمه فلا- تعارضان الموثقه المتقدمه. و قد مرّ أن مسّ الجنب كتابه القرآن محرّم، فلا- محاله تحمّل هاتان الروايتان على مسّ غير الموضع المشتغل على القرآن أو غير ذلك من المحامل.

كما يحتمل أن يكون الوجه في السؤال هو اشتغال الدراهم على لفظه الجلاله، فقد ذهب بعضهم إلى أنهما تعارضان الموثقه حينئذ فيجمع بينهما بحمل الموثقه على الكراهه كما هو الحال في جميع موارد الجمع الدلالى، حيث يرفع اليد عن ظاهر كل من المتعارضين بنص الآخر، و حيث إن «لا بأس» ظاهر في الإباحه و نص في الجواز و النهى في الموثقه ظاهر في الحرمة و نص في عدم المحبويه و

المبغوضيه فنرفع اليد عن ظاهر الحرمة بنص «لا بأس» فتكون النتيجة هي الكراهه هذا.

(١) المعتبر ١: ١٨٨.

(٢) الوسائل ٢: ٢١٤/ أبواب الجنابه ب ١٨ ح ٣.

(٣) تقدّمت ص ٣٠٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٠٩

و سائر أسمائه و صفاته المختصّه (١)

و لكن الظاهر أنه لا- معارضه بينهما، حيث إن الموثقه ظاهره بمناسبه الحكم و موضوعه و بقرينه اشتمالها على لفظه «على» الظاهره فى الاستيلاء فى إرادته مسّ نفس لفظه الجلاله، و لا يفهم منها عند إلقائها إلى العرف إرادته مسّ الدرهم من غير مسّ الاسم، و هاتان الروايتان ظاهرتان فى إرادته مسّ نفس الدرهم الأعم من اشتماله على الاسم و عدمه، كما إذا مسّ الموضوع الخالى من الكتابه، فنقيده إطلاقهما بالموثقه و نحملهما على إرادته مسّ الدرهم فى غير الموضوع المشتمل على الكتابه. مضافاً إلى أن روايه المحقق ضعيفه، لأنه نقلها عن كتاب البنزطى و هو رواها عن محمّد بن مسلم مع أن بينهما واسطه، فإن البنزطى، لا يروى عن محمّد بن مسلم بلا واسطه و الواسطه غير مذكوره فى السند.

□
مسّ سائر أسماء الله

□
(١) إذا كانت اللفظه مشتركه بالاشترائك المعنوى بينه و بين غيره كالعالم مثلاً لأنه قد يطلق على الله سبحانه و قد يطلق على غيره و لم تكن معه قرائن تخصصه بالذات المقدسه كما إذا قيل: العالم بكل شىء و يا عالماً لا يخفى عليه شىء، فلا إشكال فى جواز مسها جنباً، سواء قصد منه الكاتب نفس الذات المقدسه أم لم يقصد، و ذلك لأن القصد لا يجعل اللفظه اسماً له سبحانه، إذ المفروض أنه عام و موضوع على الطبيعه الجامعه فقصد فرد و مصادق من مصاديق الطبيعه لا يجعل اسم الطبيعه اسماً

له، لبداهه أن قصد زيد من لفظه الكاتب لا يجعل لفظه الكاتب اسماً لزيد، و لعله ظاهر.

و أما إذا احتفت بقرائن تخصصها بالذات المقدّسه كما إذا قال: العالم بكل شىء و يا من لا تشتهه عليه الأصوات، حيث إنهما مختصتان بالذات المقدّسه، فلا يبعد جواز مسها أيضاً، و ذلك لأن الظاهر المستفاد من اسم الله هو كون اللفظه علماً موضوعاً له كما هو الحال فى غيره، فان الاسم ظاهر فى العلميه و الوضع، و لا يراد منه مطلق ما أنبأ عن الذات المقدّسه.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣١٠

و كذا مسّ أسماء الأنبياء و الأئمه (عليهم السلام) على الأحوط (١).

و من البديهي أن تقييد اللفظه المطلقه بقيود منبئه عن الذات المقدّسه لا يجعلها علماً موضوعاً فى حقه، مثلاً إذا قلنا الولد الأكبر لزيد، فإنه يختص بخصوص ولده الأكبر و ينبئ عنه لا محاله، إلا أن الولد الأكبر لا يكون بذلك علماً لولده حتى يعد من أسمائه الولد الأكبر. و كذا إطلاق صاحب الدار على مالكةا، لأنه و إن كان مختصاً به و منبئاً عنه إلا أن صاحب الدار لا يكون بذلك علماً لمالكة و اسماً من أسمائه، و لعله ظاهر.

و أما إذا كانت اللفظه مشتركه بينه و بين غيره اشتراكاً لفظياً بأن يجعل له بوضع و يجعل لغيره بوضع عليه، كما إذا جعل أحد اسم ولده (الله) و لو عناداً، فالظاهر إناطه حرمه مسّه بما إذا قصد الكاتب منها الذات المقدّسه، لأن المشترك اللفظى بالقصد يتعين فى العلميه لا- محاله كما هو الحال فى غيره من الأعلام المشتركه كلفظه (أحمد) لاشتراكها بين آلاف، و لكن إذا قصد منها ابن زيد فهو علمه و اسمه المختص

به و معه لا يحكم بحرمه مسّه.

□
ثم إن مقتضى إطلاق موثقه عمار عدم الفرق بين كون اسم الله عربياً و كونه من سائر اللغات، لأن حرمة المس مرتبه على كون الاسم اسم الله و تقييده بالعريه بلا دليل، نعم لا بدّ و أن يكون الاسم من قبيل العلم الموضوع له لا مطلق ما دلّ على الذات المقدسه و لو بالقرائن كما مر.

مسّ الجنب لأسماء الأنبياء أو الأئمه (عليهم السلام)

(١) ذهب جملة من الأصحاب إلى إلحاق أسماء الأنبياء و الأئمه (عليهم السلام) باسمه سبحانه، و لكن الدليل على إلحاقها غير ظاهر. و الذي يمكن أن يستدلّ به على حرمة مسّها أمور:

الأول: الشهره الفتوائيه القائمه على حرمة مسّها. و فيه: أن الشهره الفتوائيه غير معتبره عند المتأخرين فلا حجيه لها بوجه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣١١

□
[الثاني: دخول مسجد الحرام و مسجد النبي (صلى الله عليه و آله و سلم)]

□
الثاني: دخول مسجد الحرام و مسجد النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) و إن كان بنحو المرور (١).

الثاني: الإجماع على حرمة كما عن ابن زهره (قدس سره) «١» و يدفعه: أن الإجماع المنقول مما لا اعتبار به و لا سيما إجماعات ابن زهره، حيث لا نعلم ابتناءها على المبنى الذي يستكشف به قول الإمام عند المتأخرين.

□
الثالث: أن مسّها جنباً خلاف تعظيم شعائر الله سبحانه و قد وصف عزّ من قائل تعظيمها بأنه مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ. و يدفعه: أن مقتضى الاستدلال بذلك هو استحباب ترك مسّها لا وجوبه، فان التعظيم له مراتب عديده، و ليس التعظيم واجباً بجميع مراتبه، و إلّا لم يجز اجتياز الجنب من الصحن الشريف و لا مسّه حائط الصحن لأنه خلاف تعظيم الشعائر. فالصحيح عدم حرمة مسّ أسماء الأنبياء و الأئمه (عليهم السلام) جنباً إلّا

أن يستلزم هتكها فان المس محكوم بالحرمه حينئذ، إلا أنه غير مختص بمس أسماء الأنبياء و الأئمه (عليهم السلام) فانّ مسّ أسماء العلماء و العبّاد و غيرهم أيضاً إذا كان مهانه و هتكاً يحكم بحرمته لا محاله.

الثانى من المحرّمات: دخول المسجدين

(١) المسجدان يشتركان مع بقيته المساجد فى حرمه المكث فيها جنباً و يمتازان عن بقيته المساجد فى حرمه مرور الجنب فيهما و اجتيازه، حيث إنه محرّم فيهما دون بقيته المساجد. و المسأله متسالم عليها بين الأصحاب. و يدلّ على ذلك صحيحه جميل قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجنب يجلس فى المساجد، قال: لا، و لكن يمرّ فيها كلها إلا المسجد الحرام و مسجد الرسول صلّى الله عليه و آله» «٢» و صحيحه محمّد بن مسلم قال: «قال أبو جعفر (عليه السلام) فى حديث الجنب و الحائض:-

(١) الغنيه: ٣٧.

(٢) الوسائل ٢: ٢٠٥/ أبواب الجنابه ب ١٥ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣١٢

.....

و يدخلان المسجد مجتازين، و لا يقعدان فيه، و لا يقربان المسجدين الحرامين» «١» و غيرهما من الأخبار «٢» و هذا لعله مما لا إشكال فيه.

و إنما الكلام فيما إذا احتلم المكلف فى أحد المسجدين، فقد ورد فى صحيحه أبى حمزه قال «قال أبو جعفر (عليه السلام): إذا كان الرجل نائماً فى المسجد الحرام أو مسجد الرسول (صلّى الله عليه و آله) فاحتلم فأصابته جنبه فليتيّم و لا يمرّ فى المسجد إلّا متيمماً، و لا بأس أن يمرّ فى سائر المساجد، و لا يجلس فى شىء من المساجد» «٣» و ذلك لحرمه المرور عليه فى المسجدين كحرمه بقائه فيهما جنباً، فهو جنب فاقد للماء فلا بدّ أن يتيمم خروجاً عن

عده النهى عن مروره و بقائه فيهما جنباً، و من هنا يظهر أن الصحيحه ناظره إلى ما هو المتعارف العادى من كون زمان الخروج عن المسجد أو الاغتسال فيه أكثر زماناً من التيمم فيه، و إلا فلو فرضنا أن التيمم أكثر زماناً من الخروج لأنه مثلاً كان خلف باب المسجدين و لا- يحتاج خروجه عنهما إلا إلى خطوه واحده أو أمكنه الاغتسال فى المسجد فى زمان أقل من زمان التيمم لأن مقدماته تحتاج إلى زمان، فلا- نظر للصحيحه إليه، و لا مناص حينئذ من خروجه أو اغتساله فيهما إذا لم يستلزم تنجيسهما أو هتكهما أو غيرهما من المحاذير. و عليه فلا تقتصر على مورد الصحيحه، بل لو فرضنا أنه أُجبر على الدخول فيهما جنباً أيضاً يجب عليه التيمم إذا كان زمانه أقصر من زمان الخروج أو الاغتسال. هذا كله بالإضافة إلى حرمة الدخول فى المسجدين و لو اجتيازاً و مشياً، و أمّا حرمة المكث فيهما جنباً فهما مشتركان فى ذلك مع المساجد الأخرى، و يأتى الاستدلال على حرمة فيها فى المسأله الآتیه إن شاء الله.

(١) الوسائل ٢: ٢٠٩/ أبواب الجنابه ب ١٥ ح ١٧.

(٢) الوسائل ٢: ٢٠٥/ أبواب الجنابه ب ١٥ ح ٣، ٤، ٥.

(٣) الوسائل ٢: ٢٠٦/ أبواب الجنابه ب ١٥ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣١٣

[الثالث: المكث فى سائر المساجد]

الثالث: المكث فى سائر المساجد بل مطلق الدخول فيها على غير وجه المرور (١) الثالث من المحرمات: حرمة مكث الجنب فى المساجد

(١) أما حرمة المكث فى المساجد جنباً فلا كلام فيها بينهم. و يدلّ عليه قوله تعالى **لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَ لَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ** «١» بقريته

الأخبار المفسره له بمكان الصلاة، و ذلك بقريته قوله «لَعَابِرِي سَبِيلٍ» لأن المرور من الصلاة مما لا معنى له و إنما المرور و العبور من مكانها و هو المساجد. و صحيحه محمد بن مسلم و زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) قالوا قلنا: الحائض و الجنب يدخلان المسجد أم لا؟ قال: الحائض و الجنب لا يدخلان المسجد إلا مجتازين، إن الله تبارك و تعالى يقول وَ لَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ «٢» و الصحيحتان المتقدمتان.

و لا خلاف في ذلك إلا ما ينسب إلى سلالر حيث ذهب إلى كراهه دخول الجنب في المسجد «٣»، و لعله استند إلى ما ورد في جملة من الأخبار من كراهه الدخول في المساجد جنباً، كما ورد في وصية النبي (صلى الله عليه و آله) لعلی (عليه السلام): «أَنَّ اللَّهَ كَرِهَ لِأُمَّتِي الْعَبَثَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ قَالَ: وَ إِيَّانَ الْمَسَاجِدِ جَنْبًا» «٤» و في المحاسن عن أبيه عن محمد بن سليمان الديلمي عن أبيه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): ستته كرهها الله لي فكرهتها للأئمة من ذريتي و ليكرهها الأئمة لأتباعهم: العبث في الصلاة، و المن بعد الصدقة، و الرفث في الصوم و الضحك بين القبور، و التطلع في الدور، و إتيان المساجد جنباً» «٥».

(١) النساء ٤: ٤٣.

(٢) الوسائل ٢: ٢٠٧/ أبواب الجنابه ب ١٥ ح ١٠.

(٣) المراسم: ٤٢.

(٤) الوسائل ٢: ٢٠٦/ أبواب الجنابه ب ١٥ ح ٧.

(٥) الوسائل ٢: ٢٠٩/ أبواب الجنابه ب ١٥ ح ١٦، المحاسن ١: ٧٣/ ٣١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣١٤

.....

و فيه: أن الكراهه المستعمله في لسان الأئمة إنما هي بمعناها اللغوي أعنى المبعوض

و الحرام، و ليست هي بمعنى الكراهه المصطلح عليها عند الفقهاء. و يؤيده أن جملة من المذكورات في الروايه من المحرّمات، كالتطّلع على الدور و الرفث في الصوم في غير الليالي و المن بعد الصدقه لأنه إيذاء.

و عن الصدوق (قدس سره) جواز النوم في المساجد جنباً حيث حكى عنه: لا بأس أن يختضب الجنب، إلى أن قال: و ينام في المسجد و يمرّ فيه «١». و لم نقف على مستنده (قدس سره)، نعم ورد في صحيحه محمّد بن القاسم قال: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الجنب ينام في المسجد؟ فقال: يتوضأ و لا بأس أن ينام في المسجد و يمرّ فيه» «٢» إلّا أن الصدوق لم يقيد حكمه بجواز نوم الجنب في المسجد بما إذا توضأ، فلو كان اعتمد عليها و حكم بجوازه مع الوضوء لقلنا إن ذلك من تخصيص هذه الصحيحه للآيه المباركه و غيرها ممّا دلّ على حرمة مكث الجنب في المسجد، لأنّ النسبه بينهما عموم مطلق، حيث إنها مطلقة، و لا مانع من تخصيصها بما إذا توضأ و نام كما خصّصت بالإضافه إلى المرور، حيث إنه لو كنا و هذه الصحيحه قدمناها على أدلّه حرمة مكث الجنب في المسجد لأنّ النسبه بينهما عموم مطلق.

و دعوى أن حرمة المكث و الدخول مغياها بالاعتسال كما في قوله تعالى:

(١) المقنع: ٤٥.

(٢) الوسائل ٢: ٢١٠ / أبواب الجنابه ب ١٥ ح ١٨. قد يقال بأن محمّد بن القاسم مشترك بين جماعه و ليس كلّهم ثقات، و المذكور في السند يحتمل الانطباق على غير الثقة أيضاً فلا تكون الروايه صحيحه. و الجواب: أن المطلق ينطبق على من يكون قابلاً للانطباق من جهه الطبقة و يكون معروفاً من

جِهه الروايه أو من جِهه أنه صاحب كتاب، و على ذلك فمحمّد بن القاسم هذا مردد بين محمّد بن القاسم بن الفضيل و محمّد بن القاسم بن المثنى، و كلاهما ثقتان و ثقهما النجاشى [رجال النجاشى ٣٦٢: ٩٧٣، ٣٧١، ١٠١٢] بناء على اتحاد محمّد بن القاسم بن المثنى مع محمّد بن المثنى بن القاسم كما استظهره سيّدنا الأستاذ (مدّ ظلّه العالى) أيضاً [معجم رجال الحديث ١٨: ١١٦٢٨ / ١٦٩] و إن كان من القريب جداً أنه هو ابن الفضيل، لوجود عدّه روايات عنه فى الكتب الأربعة دون ابن المثنى فلم ترد عنه و لا روايه واحده بهذا العنوان.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣١٥

و أمّا المرور فيها بأن يدخل من باب و يخرج من آخر فلا بأس به (١)

حَتَّى تَغْتَسِلُوا و معه تكون النسبه بين أدلّه حرمة المكث و الدخول و بين هذه الصحيحه هى التباين، حيث إنها دلّت على حرمة مكث الجنب و دخوله المسجد إلّا أن يغتسل و الصحيحه تدلّ على حرمة دخوله و مكثه فيه إلّا أن يتوضأ و هما متباينان، كما عن المحقّق الهمداني (قدس سره) «١». مندفعه بأن الاغتسال ليس قيدياً و غايه للحكم بحرمة المكث أو الدخول، بل هو رافع لموضوع الجنابه، فكأن الآيه اشتملت على أن دخول الجنب و مكثه حرام فى المسجد إلّا أن يخرج عن الجنابه بالاغتسال، فالحرمة فيها مطلقه، و لا تعارض بينها و بين هذه الصحيحه النافيه للحرمة على تقدير التوضؤ فلا تعارض بينهما.

و عن المحدث الكاشانى حمل التوضؤ على معناه اللغوى و هو الاغتسال «٢». و فيه: أنه بعيد غايته، فان ظاهر الصحيحه جواز النوم و هو جنب كجواز المرور فى حاله الجنابه لا جوازه

مع انتفاء الجنابه بالاعتسال، و عليه فمقتضى القاعده ما ذكرناه، و إنما يمنعنا عن ذلك أن الصحيحه متروكه العمل عند الأصحاب على ما صرح به المحقق في معتبره «٣»، و لا عامل بها و لو واحداً من الأصحاب حتى الصدوق لعدم تقييده الحكم بالتوضؤ فلا- تعارض بها الأخبار الدالّه على الحرمة، بل نحملها على التقية لموافقته مذهب الخنابله و إسحاق حيث ذهبوا إلى جواز النوم في المسجد جنباً إذا توضأ كما في هامش الحدائق «٤»، هذا كله في حرمة المكث في المساجد جنباً. بقي الكلام في جواز اجتيازه من المسجد فقد أشار إليه بقوله: و أما المرور إلخ.

مرور الجنب في المساجد

(١) قد استثنى من حرمة دخول الجنب المسجد في صحيحه زراره و محمد بن

(١) مصباح الفقيه (الطّهارة): ٢٣٣/السطر ١.

(٢) الوافي ٦: ٤٢٢.

(٣) المعتبر ١: ١٨٩.

(٤) الحدائق ٣: ٥١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣١٦

.....

مسلم دخوله المسجد اجتيازاً، بأن يدخل من باب و يخرج من باب آخر على وجه يصدق أنه جعل المسجد طريقاً، فلا يجوز أن يدخل من باب واحد و يخرج منه بعينه أو يخرج من باب آخر على يمينه أو شماله حيث لا يصدق معه الاجتياز و جعل المسجد طريقاً، قالوا- قلنا له: الحائض و الجنب يدخلان المسجد أم لا؟ قال: الحائض و الجنب لا يدخلان المسجد إلّا مجتازين إن الله تبارك و تعالى يقول وَ لَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا «١».

و في جملة من الروايات الواردة استثنى عنوان المرور كما في صحيحه جميل، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجنب يجلس في المساجد؟ قال: لا، و لكن يمرّ فيها كلها إلّا المسجد الحرام و مسجد الرسول

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ «٢» حَيْثُ اسْتَنْتَ مَرُورَ الْجَنْبِ فِي مَقَابِلِ الْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ، وَ كَذَا فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَخْبَارِ «٣» الْوَارِدَةَ فِي الْمَسْأَلَةِ.

و لَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ الْمَرُورُ مُتَّحِداً مَعَ الْاجْتِيَازِ فَلَا يَصْدُقُ الْمَرُورُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا بِجَعْلِهِ طَرِيقاً وَ دَخُولَهُ مِنْ بَابٍ وَ خُرُوجَهُ مِنْ بَابٍ آخَرَ فِي مَقَابِلِهِ، وَ أَمَا إِذَا دَخَلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَ خَرَجَ مِنْهُ أَوْ مِمَّا بِيَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْمَرُورُ وَ الْاجْتِيَازُ.

□
وَ فِي رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ اسْتَنْتَى عِنْوَانَ الْمَشْيِ فِي الْمَسْجِدِ فِي مَقَابِلِ الْجُلُوسِ فِيهِ وَ هِيَ رِوَايَةُ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَالَ: «لِلْجَنْبِ أَنْ يَمْشِيَ فِي الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا وَ لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَ مَسْجِدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ «٤» وَ الْمَشْيُ غَيْرُ الْاجْتِيَازِ وَ الْمَرُورِ، فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مَعَارِضُهُ لِلْأَخْبَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِلَّا أَنَّهَا ضَعِيفَةٌ السَّنَدُ بِسَهْلِ بْنِ زِيَادٍ لِعَدَمِ ثُبُوتِ وَثَاقَتِهِ. عَلَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تَامَةً سَنَدًا أَيْضاً لَمْ تَنْهَضْ فِي مَقَابِلِ الْأَخْبَارِ الْمُسْتَثْنِيَةِ بِعِنْوَانِ الْاجْتِيَازِ وَ الْمَرُورِ، وَ ذَلِكَ لِأَنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ الْمُتَعَارِضَتَيْنِ عَمُومٌ مِنْ وَجْهِ، وَ ذَلِكَ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا تَدَلُّ عَلَى حَرَمِهِ الدَّخُولِ بِغَيْرِ

(١) تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي ص ٣١٣.

(٢) تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي ص ٣١١ ٣١٢.

(٣) تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي ص ٣١١ ٣١٢.

(٤) الْوَسَائِلُ ٢: ٢٠٦ / أَبْوَابُ الْجَنَابَةِ ب ١٥ ح ٤.

مُوسَوَعَةُ الْإِمَامِ الْخَوَّئِيِّ، ج ٦، ص: ٣١٧

وَ كَذَا الدَّخُولُ بِقَصْدِ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْهَا فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ «١» (١)

الْاجْتِيَازِ سِوَاءَ كَانَتْ هُنَاكَ مَشْيٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ وَ الْآخَرَى تَدَلُّ عَلَى حَرَمَتِهِ مِنْ غَيْرِ مَشْيٍ كَانَتْ مَعَهُ اجْتِيَازٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ، وَ تَتَعَارَضَانِ فِيمَا إِذَا كَانَ دَخَلَهُ بِالْمَشْيِ، فَإِنَّ الْأُولَى تَدَلُّ عَلَى حَرَمَتِهِ وَ الثَّانِيَةِ

على جوازه، و في موارد التعارض لا- بدّ من الرجوع إلى المرجحات و الترجيح مع الصحيحه لموافقته الكتاب، لأنه سبحانه استثنى عنوان العبور من المسجد بقوله إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ و هو عين الاجتياز و المرور، و لم يستثن عنوان المشى في المساجد كما لعله ظاهر هذا.

ثم إن المرور لو كان صادقاً مع المشى و كان أمراً آخر وراء الاجتياز فالكلام فيه أيضاً هو الكلام في المشى، لأن النسبه بين الاجتياز و المرور المتحد مع المشى عموم من وجه، و الترجيح مع الصحيحه لموافقته الكتاب، فإنّ المستثنى فيه هو العبور الذي هو غير المشى و المرور المتحد معه.

دخول المسجد جنباً بتيه الأخذ

□
(١) لا إشكال في جواز أخذ الجنب و تناوله شيئاً من المسجد، كما لا كلام في حرمة وضعه شيئاً فيه، و ذلك لصحيحه عبد الله بن سنان، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجنب و الحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه؟ قال: نعم و لكن لا يضعان في المسجد شيئاً» (٢) و صحيحه زراره و محمّد بن مسلم المتقدمه حيث ورد في ذيلها: «و يأخذان من المسجد و لا يضعان فيه شيئاً، قال زراره قلت: فما بالهما يأخذان منه و لا يضعان فيه؟ قال: لأنهما لا يقدران على أخذ ما فيه إلّا منه و يقدران على وضع ما بيدهما في غيره» (٣) و حاصله: التعليل بالأمر المتعارف الغالبى و بيان

(١) فيه إشكال بل منع.

(٢) الوسائل ٢: ٢١٣/ أبواب الجنابه ب ١٧ ح ١.

(٣) الوسائل ٢: ٢١٣/ أبواب الجنابه ب ١٧ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣١٨

.....

حكمه التفصيل بين الوضع و الأخذ، فان الجنب أو غيره لا يتمكن من أخذ

متاعه الذى فى المسجد إلاً بالدخول فيه غالباً، كما أنه و غيره متمكن غالباً من وضع متاعه فى مكان آخر غير المسجد فلا يضطر إلى الدخول فيه. و كيف كان، فهذان الحكمان ممّا لا كلام فيه.

و إنما البحث فى أن الأخذ جائز فى نفسه و الوضع محرم كذلك أو أن الأخذ جائز لجواز الدخول بغايه الأخذ و الوضع محرم لحرمة الدخول لغايه الوضع، فالمحتمل أمران لا ثالث لهما، فإما أن يكون الأخذ و الوضع جائزاً و محرماً فى نفسه و ذاته و إما أن يكون جائزاً و محرماً من جهه استلزامهما الدخول.

فان قلنا إن حرمة الوضع و جواز الأخذ مستندان إلى أنفسهما فكما لا- يجوز حينئذ الوضع فى المسجد من غير الدخول فيه كذلك يحرم الأخذ بالدخول فيه للأخذ، فإن جواز الأخذ لا يستلزم جواز الدخول، و هما أمران فليس له أن يدخله لأخذ شىء. و إذا قلنا إن حرمة الوضع و جواز الأخذ مستندان إلى استلزامهما الدخول فحينئذ يجوز الدخول فى المسجد للأخذ و التناول كما يجوز وضع شىء فى من الخارج لا بالدخول، لأن المحرّم هو الوضع بالدخول دون الوضع من غير الدخول.

مناقشه مع الماتن

و من هنا تعرف أن ما ذكره الماتن (قدس سره) فى هذه المسأله و المسأله الآتیه من الحكم بجواز الدخول فيه بقصد أخذ شىء و الحكم بحرمة الوضع فيه و لو من غير الدخول فيه، أمران متنافيان، فان جواز الأخذ لو كان مستنداً إلى جواز الدخول بهذه الغايه فلا بدّ أن تستند حرمة الوضع أيضاً إلى حرمة الدخول بتلك الغايه من دون أن تكون حرمة أحدهما و جواز الآخر مستنداً إلى ذاتهما و نفسهما، و معه يجوز الوضع فى

نفسه و إنما يحرم بالدخول في المسجد. و إذا بنينا على أن حكمهما مستندين إلى ذاتيهما فالوضع في ذاته محرم و الأخذ في نفسه مباح فحينئذ و إن صحَّ الحكم بحرمه مطلق الوضع في المسجد إلَّا أنه لا يلائم الحكم بجواز الدخول لأخذ شيء، فإن جواز

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣١٩

.....

الأخذ حكم مترتب عليه في نفسه و هو غير مستلزم لجواز الدخول فيه، فليأخذ الشيء من غير دخول.

و على الجملة: الحكم بجواز الدخول لغايه الأخذ و الحكم بحرمه الوضع أمران متنافيان، فإما أن يحرم الوضع في نفسه و يجوز الأخذ أيضاً كذلك فلا وجه معه لجواز الدخول من جهة جواز الأخذ، و إما أن يحرم الوضع لأجل الدخول و يجوز الأخذ أيضاً لأجله، فحينئذ يجوز الدخول من جهة جواز الأخذ إلَّا أن الوضع لا يكون محرماً مطلقاً بل مع الدخول في المسجد فقط. هذا كله فيما يرد على الماتن (قدس سره).

تحقيق في أصل المسألة

و أمّا تحقيق أصل المطلب فالصحيح أن حرمة الوضع و جواز الأخذ مستندان إلى ذاتيهما، و ذلك لأنه الظاهر من صحيحه زواره و محمّد بن مسلم «١»، لأنه (عليه السلام) قد بين حكم الدخول قبل ذلك و أنه محرم إلَّا على نحو الاجتياز ثم بين جواز الأخذ و حرمة الوضع، فمنه يظهر أن جواز الأخذ ليس من جهة جواز الدخول و كذا حرمة الوضع ليست مستنده إلى حرمة الدخول، لتقدّم حكم الدخول حرمة و جوازاً فلا وجه لإعادته، فليس حرمة أحدهما و جواز الآخر إلَّا مستندين إلى أنفسهما، و به يصح الحكم بحرمه الوضع مطلقاً و إن كان من غير دخول، و لكن لا بدّ أيضاً من الحكم بحرمه الدخول

و عدم جوازه لأجل الأخذ، لأن جوازه غير مستند إلى جواز الدخول هذا.

ثم إن في روايه علي بن إبراهيم القمي عن الصادق (عليه السلام) أن «الحائض و الجنب يضعان فيه الشئ ء و لا يأخذان منه، فقلت: ما بهما يضعان فيه و لا يأخذان منه؟ فقال: لأنهما يقدران على وضع الشئ ء فيه من غير دخول و لا يقدران على أخذ

(١) الوسائل ٢: ٢١٣/ أبواب الجنابه ب ١٧ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٢٠

و المشاهد كالمساجد «١» في حرمة المكث فيها (١).

ما فيه حتى يدخلا» (٢) و هي كما ترى عكس الأخبار المجوزه للأخذ و المحرمه للوضع في المسجد، حيث دلت على جواز الوضع و حرمة الأخذ معلله بأن الوضع في المسجد لا يستلزم الدخول فيه فلا يكون حراماً، لأن المحرّم هو الدخول، فليضع الشئ ء فيه من الخارج، إلّا أنّ الأخذ منه لا يمكن بغير الدخول فيحرم لحرمة الدخول. و هي و إن كانت مؤكده لما ذكرناه من أن جواز الأخذ لا يستلزم جواز الدخول في المسجد إلّا أنها من جهة حكمها بجواز الوضع مخالفه لما قدّمناه. و الذي يسهل الخطب أن الروايه مرسله و لا ندرى أن الواسطه أى شخص فلا تنهض حجّه في مقابل الأخبار المتقدمه.

إلحاق المشاهد بالمساجد

(١) هل المشاهد المشرفه تلحق بالمسجدين فيحرم المكث و المرور فيها و لو بعنوان الاجتياز، أو أنها ملحقه بسائر المساجد فيحرم فيها المكث دون الاجتياز، أو لا- تلحق بهما و لا- بسائر المساجد فلا مانع من المكث و الاجتياز فيها؟ ذهب جماعه إلى إلحاقها بالمساجد لوجوه:

منها: أن روح المسجديه و حقيقتها التي هي شرافه المكان و كونه محلاً للعباده و التقرب إلى الله سبحانه متحققه □

فى المشاهد على نحو أتم، فىأتى فىها أحكام المسجد من حرمة المكث و غيرها لا محاله. و فىه: أن حرمة المكث و الدخول تترتب فى ظواهر الأدله على عنوان المسجد لا على معنى المسجد و روحه، فتسرى أحكام المسجد إلى ما فىه روحه و حقيقته يحتاج إلى دليل.

و منها: أن ترك مكث الجنب و دخوله فىها من تعظيم شعائر الله و قد قال الله

(١) على المشهور الموافق للاحتياط.

(٢) الوسائل ٢: ٢١٣/ أبواب الجنابه ب ١٧ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٢١

.....

سبحانه إن تعظيمها من تقوى القلوب «١». و يدفعه: أن التعظيم بما له من المراتب المختلفه مما لا- دليل على وجوبه، نعم هو مستحب، و إنما يحرم الهتك فقط، فإذا لزم من دخول الجنب و مكثه فى المشاهد هتك فلتلزم بحرمة و بذلك يتصف تعظيمها بالوجوب و لكن بالعرض و المجاز، فإن الحرمة متعلقه بالهتك و تركه يستلزم التعظيم و الهتك قد يكون و قد لا يكون، بل ربّما يكون دخول الجنب المشاهد مصداقاً للتعظيم و الإجلال، كما إذا كان الوقت ضيقاً و لم يتمكن المسافر من الاغتسال لخروج القافله و نحوه فدخل للزياره و هو جنب، فإنه فى الحقيقه تعظيم و ليس من الهتك فى شىء.

و منها: الأخبار الناهيه عن دخول الجنب بيوت الأنبياء، منها: ما عن جابر الجعفى عن على بن الحسين (عليه السلام) أنه «قال: أقبل أعرابى إلى المدينه فلما قرب المدينه خضخض و دخل على الحسين (عليه السلام) و هو جنب، فقال له: يا أعرابى أما تستحى الله تدخل على إمامك و أنت جنب، ثم قال: أنتم معاشر العرب إذا خلوتم خضخضتم...» الحديث «٢» و غيره من

الروايات الضعاف و المرسله «٣». و العمده فيها روايتان:

□
إحدهما: صحيحه محمد بن الحسن الصفار في بصائر الدرجات عن أبي طالب يعني عبد الله بن الصلت عن بكر بن محمد، قال: «خرجنا من المدينه نريد منزل أبي عبد الله (عليه السلام) فلحقنا أبو بصير خارجاً من زقاق و هو جنب و نحن لا نعلم حتى دخلنا على أبي عبد الله (عليه السلام) قال: فرجع رأسه إلى أبي بصير فقال: يا أبا محمد أما تعلم أنه لا ينبغي لجنب أن يدخل بيوت الأنبياء؟ قال: فرجع أبو بصير و دخلنا» «٤».

الثانيه: هي هذه الروايه التي رواها الحميري في قرب الإسناد عن أحمد بن

(١) هذا مضمون ما في سورة الحج ٢٢: ٣٢.

(٢) الوسائل ٢: ١٩٣/ أبواب الجنابه ب ٧ ح ٢٤، ٢١٢/ أبواب الجنابه ب ١٦ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢: ٢١١/ أبواب الجنابه ب ١٦، فان جميعها مذكوره فيها.

(٤) الوسائل ٢: ٢١١/ أبواب الجنابه ب ١٦ ح ١. بصائر الدرجات: ٢٦١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٢٢

.....

إسحاق عن بكر بن محمد الأزدي «١». فقد دلّتنا هذه الأخبار على أن دخول الجنب المشاهد محرّم، إذ لا فرق بين أحيائهم و أمواتهم.

و يتوجّه على الاستدلال بهذه الأخبار أن ما كانت دلّته منها تامّه على المدعى ضعيفه السند كروايه الجعفي و المفيد و على بن عيسى في (كشف الغمه) و الكشي في رجاله «٢»، فإنّ النهي فيها عن دخول الجنب على الإمام (عليه السلام) أو بيوت الأنبياء أو غضبه (عليهم السلام) و إن كان ظاهراً في حرمه دخول الجنب على الإمام (عليه السلام) إلّا أنها ضعاف بالإرسال. و ما كان بحسب السند معتبراً كالروايتين المتقدمتين غير تامّه بحسب الدلاله، و ذلك

لأنه بناءً على أن كلمه «لا ينبغي» ظاهره في الكراهه كما هو المعروف بينهم فعدم دلالتها على الحرمة في غاية الوضوح، و أما بناءً على ما استظهرناه من أنها بمعنى لا- يتيسر و لا يتمكن و أن معنى لا ينبغي لك أى لا تتمكن منه، و حيث إنه متمكن منه تكويناً فتكون ظاهره في عدم التمكّن شرعاً و تشريعاً و هو معنى الحرمة. فالروايتان في نفسيهما و إن كانتا ظاهرتين في الحرمة إلا أن هناك قرينتين على عدم إرادته ظاهر تلك اللفظه في خصوص الروايتين:

إحداهما: أن أبا بصير إنما كان بصدد الاختبار كما شهد به بعض الأخبار الواردة في المسأله أعنى روايه كشف الغمه، حيث صرح فيها أبو بصير بكونه بصدد الامتحان و الاختبار، و كان الإمام (عليه السلام) في مقام الإعجاز و الإخبار عن أمر واقعى و لم يكن بصدد بيان الحرمة و الحليه، فقوله: «لا ينبغي» و هو في هذا المقام لا يلائم أدنى مرتبه الكراهه فضلاً عن الكراهه التامه فلا نستفيد منها الحرمة بتلك القرينه، حيث يحتمل إرادته الكراهه منها حينئذ لعدم منافاتها مع كلمه لا ينبغي.

و ثانيتهما: أنا نقتطع بدخول الجنب على الأئمه (عليهم السلام) في أسفارهم و مجالسهم العامه كجلوسهم في الأعياد و غيرها، للعلم الوجدانى بعدم خلو جميعهم

(١) المصدر المتقدم، كذا قرب الاسناد: ١٤٠ / ٤٣.

(٢) راجع الوسائل ٢: ٢١١ / أبواب الجنازه ب ١٦، فان جميعها المذكوره فيها، الإرشاد ٢: ١٨٥، كشف الغمه ٢: ١٨٨، رجال الكشى: ١٧٠ / ٢٨٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٢٣

.....

عن الجنازه، لعدم مبالاه أكثر الناس بالدين أو من باب المصادفه و نحوها، و مع هذا كله لم يرد فى شىء من الأخبار و لا

سمعنا أحداً يقول إن الإمام أمر بخروج أحد أو منع أحداً عن الدخول لأنه جنب، و لم يرد ذلك إلّا فيما رووه عن أبي بصير. و من الواضح أن ذلك لو كان محرماً لشاع و ذاع و انتشر و وصلنا بالتواتر و شبهه لكثرة ابتلاء الناس بذلك، و لما انحصرت الروايه بأبي بصير، و هذه أيضاً قرينه على عدم حرمة الدخول على الأئمه جنباً و بذلك تحمل الروايه على الكراهه.

نعم لو قلنا بحرمة و تمت دلالة الأخبار و سندها لم يمكن المناقشه في ذلك بالنقض بأزواجهم و أولادهم و جواريتهم و خدمهم، حيث إنهم في بيوت الأئمه (عليهم السلام) و كانوا يحتلمون أو يجنبون يقيناً و لم يرد في روايه أمرهم بإخراج الجنب منهم عن البيت و منعه عن الدخول فيه. و الوجه في عدم ورود النقض بذلك أن المحرّم على ما يستفاد من الروايات دخول الجنب من الخارج عليهم أو في بيوتهم، و أما من صار جنباً في بيتهم (عليهم السلام) فهو ممن لا تشمله هذه الأخبار قطعاً. و لكنك عرفت أن الأخبار غير تامه أمّا سنداً و إمّا بحسب الدلاله فلا دليل على حرمة دخول الجنب المشاهد المشرفه هذا كله.

مضافاً إلى أن المحرّم إنما هو الدخول في بيت الأنبياء و أولادهم من الأئمه الأطهار (عليهم السلام) فإنهم أولاد النبي فيبيتهم بيت النبي (صلّى الله عليه و آله)، فإنّ هذا هو المستفاد من الأخبار الوارده في المسأله، و ظاهر هذا العنوان إرادته ما هو بيت مضاف إلى النبي أو الأئمه بالفعل، و نعى بذلك أن يكون البيت مضافاً إليهم إضافه ظرفيه بأن يكون البيت ظرفاً لوجودهم بالفعل، لوضوح عدم كفايه الإضافه الملكيه في ذلك

حيث إن الإمام إذا كان له بيت استأجره أحد لا يمكن منع المستأجر عن دخوله الدار المستأجره من جهة أنها دار الصادق (عليه السلام) مثلاً، فلا محيص من إرادته الإضافه الظرفيه و أن البيت الذى هو ظرف لوجوده (عليه السلام) يحرم أن يدخل فيه الجنب و ذلك من جهة وجوده لا- لأجل البيت، و من هنا ورد فى قضيه الأعرابى: «تدخل على إمامك و أنت جنب». فإذا كان الأمر كذلك فلا تشمل الأخبار المشاهد

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٢٤

.....

المشرفه بوجه، و ذلك لعدم كونها ظرفاً لوجودهم بل ظرفاً لزيارتهم و العباده فيها و لا يُقال إنها بيت فيه الإمام بل هى بيت دفن فيه الإمام. و كون أمواتهم كاحيائهم مرزوقون عند ربهم و إن كان صحيحاً إلّا أن الحكم مترتب على عنوان لا يشمل ذلك العنوان البيوت التى دفنوا فيها، حيث لا تضاف البيوت إليهم إضافه ظرفيه لوجودهم و لا يُقال إنها بيت فيه الإمام بل إنها بيت فيه قبره (عليه السلام).

فتحصل: أن الأخبار أيضاً كالوجهين السابقين و لا دلالة فيها على حرمة دخول الجنب المشاهد، و لا سيما أن الجنب فى بعضها كان جنباً عن الحرام و الاستمنا، كما فى روايه جابر الجعفى المشتمله على قضيه الأعرابى، و يحتمل أن يكون منعه (عليه السلام) ناظراً إلى تلك الجهة لا- إلى جهة حرمة دخول مطلق الجنب. هذا و لكنه مع ذلك لا- يمكن الجزم بالجواز، لذهاب جماعه إلى الحرمة، و لكن الحرمة لو تَمَّت و ثبتت تختص بالحرمة و لا تعمّ الرواق، لعدم كونه بيتاً فيه الإمام أو فيه قبره و إنما هو بيت محيط بذلك البيت.

ثم إن ظواهر الأخبار على تقدير تماميتها

أن طبعى دخول الجنب بيوت الأنبياء مبعوض محرم بلا فرق فى ذلك بين المكث و الاجتياز، فىكون حالها حال المسجدين لا كسائر المساجد، فلو كانت الأخبار تامه لزمننا الحكم بحرمه مطلق الدخول و لو كان على نحو الاجتياز، فما عن صاحب الحدائق (قدس سره) من أن منعه (عليه السلام) لعله كان مستنداً إلى علمه بلبث أبى بصير و مكثه عنده «١» ممّا لا وجه له، حيث إن علمه الخارجى بلبث أحد لا يقتضى الحكم بالحرمه على نحو الإطلاق.

كما أنّ دخول الجنب المشاهد المشرفه لو كان مستلزماً للهتك لحرم بلا كلام، سواء تمّت الأخبار المتقدمه دلالة و سنداً أم لم تتم، بل الهتك فى المشاهد أعظم من الهتك فى

(١) الحدائق ٣: ٥٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٢٥

[الرابع: الدخول فى المساجد بقصد وضع شىء فيها]

الرابع: الدخول فى المساجد بقصد وضع شىء فيها بل مطلق الوضع فيها و إن كان من الخارج أو فى حال العبور (١).

[الخامس: قراءة سور العزائم]

الخامس: قراءة سور العزائم و هى سورة اقرأ و النجم و الم تنزيل و حم السجده، و إن كان بعض واحده منها (٢)، بل البسملة أو

المساجد، لأن الهتك فى المشاهد إنما هو بعنوان كونها مزاراً و معبداً فيوجب هتكها هتك المعابد كلها حتى المساجد لأنها مما ينطبق عليه عنوان المعابد.

الرابع من المحرّمات: دخول المسجد بقصد الوضع

(١) قدّمنا أن الوضع محرّم فى نفسه لا من جهه حرمة الدخول «١»، فلو وضع فيه شيئاً من الخارج ارتكب محرماً، كما لا محاله أنه لو وضعه فيه بالدخول ارتكب محرّمين، و لكن الأخذ جائز. و الفارق ما ورد فى النصوص من أن الجنب لا يتمكّن من أخذ ما فى المسجد إلّا من المسجد و لكنه يتمكّن من الوضع فى غير المسجد «٢». و قد نقل العلامة «٣» و صاحب مفتاح الكرامه «٤» عن سلّار القول بكراهه الوضع فى المساجد، و الظاهر أن مخالفته إنما هى فى حرمة الوضع، و ما تقدّم نقله من بعضهم عن سلّار من ذهابه إلى كراهه مكث الجنب فى المساجد لعله اشتباه.

الخامس من المحرّمات: قراءة العزائم

(٢) هل يحرم على الجنب قراءة آيه السجده فحسب و لا- مانع من قراءته لغيرها من الآيات أو يحرم عليه كل بعض من السور

حتى البسملة بقصد إحداها بل بعض البسملة أيضا؟

(١) في ص ٣١٩.

(٢) راجع الوسائل ٢: ٢١٣ / أبواب الجنابه ب ١٧.

(٣) المختلف ١: ١١٧ / ١٧١.

(٤) مفتاح الكرامه ١: ٣٢٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٢٤

بعضها بقصد إحداها على الأحوط، لكن الأقوى اختصاص الحرمة بقراءه آيات السجده

قد ورد في جملة من الأخبار أن الجنب والحائض والنفساء يقرءون القرآن إلَّا السَّجْدَةَ «١». والسجدة إما أن نقول بظهورها في كونها اسماً للآية فحسب بقربنه ما ورد من: الحائض تسمع السجدة أو المصلّي لا يقرأ السَّجْدَةَ، حيث أُريد بهما نفس الآية المباركة، فعليه فالأمر واضح، حيث تختص حرمة بقراءه الآية فقط ولا تعم قراءة البسملة أو غيرها من أجزاء السور الأربع. وإما أن نقول بأنها على معناها اللغوي وحيث لا معنى لاستثناء السجدة عن القراءة لأنها فعل من الأفعال وأمر غير قابل للقراءة فلا مناص من أن يقدر فيها شيء، وهو إما أن تكون كلمة السورة أي إلَّا سورة السجدة وإما أن تكون كلمة الآية أي إلَّا آية السجدة، وحيث إنه لا قربنه على تعيينها فتصبح الرواية مجمله، ولا مناص من الأخذ بالمقدار المتيقن منها وهو خصوص الآية، ويرجع في غيرها إلى إطلاق ما دلّ على أن الجنب يقرأ القرآن أو إلى الأصل، والنتيجة اختصاص حرمة القراءة على الجنب بخصوص الآية دون غيرها من أجزاء سور العزائم هذا.

□

ولكن المحقق «٢» روى عن البنظي في كتابه عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه يجوز للجنب والحائض أن يقرأ ما شاء من القرآن إلَّا سور العزائم الأربع وهي اقرأ باسم ربِّك والنجم وتنزيل السجدة وحم السجدة، وقال بعد ذلك: روى ذلك البنظي في جامعه عن المثني عن الحسن الصَّيْقِل «٣». وهذه الرواية لو تمّت سنداً ودلالة لكانت مبيّنة لإجمال الروايات المتقدّمة ودالّة على أن المراد بالسجدة هو سورة السَّجْدَةَ، إلَّا أنها غير

تأمه سنداً، لأنّ المثني بن الوليد و إن أمكن أن يقال بحسنه و إدراجه في

(١) الوسائل ٢: ٢١٥ / أبواب الجنابه ب ١٩ ح ٤، ٧، ١١.

(٢) المعبر ١: ١٨٧.

(٣) الوسائل ٢: ٢١٨ / أبواب الجنابه ب ١٩ ح ١١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٢٧

[و هنا مسائل متعلقه بما يحرم على الجنب]

[مسألة ١: من نام في أحد المسجدين و احتلم أو أجنب فيهما]

[٦٥٢] مسألة ١: من نام في أحد المسجدين و احتلم أو أجنب فيهما (١) أو في

الحسان، لما حكاه الكشي عن علي بن الحسن بن فضال من أنه لا بأس به «١» إلا أن حسن الصيقل ممن لم يرد توثيقه في شيء من الكتب فالرواية ضعيفه لا محاله.

و دعوى أن البنظي من أصحاب الإجماع حيث أجمعوا على تصحيح ما يصح عنه فلا ينظر إلى من وقع بعده في سلسله السند، من الدعوى لا مثبت لها، و غايه الأمر أن يقال إن روايه البنظي عن المثني تدلّ على توثيقه و أما أن الحسن الصيقل أيضاً تعتبر روايته فهو ممّا لا دليل عليه، هذا كلّه.

مضافاً إلى أنّ دلالتها أيضاً قابله للمناقشه، و ذلك لأنّ السوره ليست كالقرآن فإنه كلفظه الماء له إطلاقان، فقد يطلق و يراده به الجميع و أخرى يطلق و يراده به البعض فان كل قطعه من كل آيه قرآن، فهو اسم للطبيعي النازل من الله سبحانه يطلق على كل جزء. و أمّا السوره فهي اسم لمجموع الآيات و لا- يطلق على البعض. فالروايه على تقدير اعتبارها إنما تدلّ على حرمة قراءه المجموع و أما حرمة قراءه البعض منها فلا، و معه يصح استثناء قراءه خصوص الآيه، حيث يمكن أن تكون حرمة قراءه السوره مستنده إلى حرمة قراءه خصوص تلك الآيه، كما هو الحال فيما ورد من نهى قراءه المصلّي العزائم

لما فيها من السجده، لأن الحرمه فى قراءه المصلّى مستنده إلى خصوص تلك الآيه لا أن المحرّم هو المجموع.

فالمتحصل: أن ما أفاده الماتن (قدس سره) من حرمة قراءه خصوص الآيه على الجنب وفقاً لغيره من الفقهاء هو الصحيح.

من احتلم أو أجنب فى أحد المسجدين

(١) إذا نام فى أحد المسجدين و احتلم وجب عليه التيمم للخروج. و هذا متسالم عليه بين الأصحاب (قدس سرهم) و لم ينقل فيه خلاف إلا عن ابن حمزه فى

(١) رجال الكشى: ٣٣٨ / ٦٢٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٢٨

الخارج و دخل فيهما عمداً أو سهواً أو جهلماً وجب عليه التيمم للخروج، إلا أن يكون زمان الخروج أقصر من المكث للتيمم فيخرج من غير تيمم أو كان زمان الغسل فيهما مساوياً أو أقل من زمان التيمم فيغتسل حينئذ.

الوسيله حيث جعل التيمم حينئذ ندبا «١». و يدلّ على وجوب التيمم صحيحه أبى حمزه قال «قال أبو جعفر (عليه السلام): إذا كان الرجل نائماً فى المسجد الحرام أو مسجد الرسول (صلّى الله عليه و آله) فاحتلم فأصابته جنابه فليتيمم و لا يمرّ فى المسجد إلا متيمماً، و لا بأس أن يمرّ فى سائر المساجد، و لا يجلس فى شىء من المساجد» «٢» و رواه الشيخ بإسناد صحيح «٣». و لم يظهر الوجه فيما نسب إلى ابن حمزه (قدس سره) فى وسيلته مع دلاله النص الصحيح على وجوب التيمم. و كيف كان، فالمسأله مما لا إشكال فيه و إنما الكلام فى خصوصيات المسأله و جهاتها.

عدم اختصاص الحكم بالنوم و الاحتلام فى المسجدين

الوجه الأولى: هل يختص وجوب التيمم بمن نام فى المسجدين و احتلم أو يعمّ كل من كان جنباً فى المسجدين و لو بغير

النوم و الاحتلام، كما إذا أجنب نفسه في المسجدين أو كان جنباً فدخلهما عصياناً أو غفله و نسياناً؟ الظاهر المستفاد من الصحيحه بحسب المتفاهم العرفي و لو بمناسبه الحكم و الموضوع أن وجوب التيمم حكم لطبيعي الجنابه في المسجدين من دون اختصاصه بالنوم و الاحتلام. و يؤيده ما في ذيل الصحيحه «و لا- يمرّ في المسجد إلّا متيمماً، و لا بأس أن يمرّ في سائر المساجد و لا يجلس في شىء من المساجد» لأنها من أحكام مطلق الجنب دون خصوص المحتلم بالنوم.

(١) الوسيله: ٧٠.

(٢) الوسائل ٢: ٢٠٦/ أبواب الجنابه ب ١٥ ح ٦.

(٣) التهذيب ١: ٤٠٧/ ١٢٨٠.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٢٩

.....

هل الحكم تعبدي في المسجدين؟

الجهه الثانيه: هل وجوب التيمم حكم تعبدي ثبت للجنب في المسجدين سواء كان متمكناً من الاغتسال فيهما من دون استلزامه تلويث المسجدين و تنجيسهما أم لم يكن، أو أنه حكم ثابت له على القاعده فلا- محاله يختص بمن لم يتمكن من الاغتسال فيهما من غير تنجيسهما؟ و التحقيق هو الثاني، و ذلك لأن التيمم حكم المضطر، و لا اضطرار للجنب مع التمكن من الغسل في المسجدين من دون أن يستلزم ذلك تنجيس المسجدين و تلويثهما، و لا سيما إذا كان زمان الاغتسال مساوياً مع زمان التيمم أو أقصر. و إنما حكم في الصحيحه بوجوب التيمم مطلقاً من جهه أن الغالب في تلك الأزمنه عدم تمكن المكلف من الغسل في المسجدين من غير استلزامه تنجيسهما و تلويثهما، إذ لم يكن فيهما حوض و لا الأنابيب الدارجه اليوم، فمع التمكن من الغسل لا يجب عليه التيمم بل لا يسوغ.

هل الحكم يتم ما إذا كان زمان التيمم أكثر؟

الجهه الثالثه: هل الحكم بوجوب

التيمم يعمّ ما إذا كان زمان التيمم أكثر من زمان الخروج، كما إذا كان نائماً خلف باب المسجدين، فإنه يتمكن من الخروج عنهما في دقيقه واحده و لكنّه لو تيمم طال ذلك دقيقتين أو أكثر، أو يختص بما إذا كان زمان التيمم أقصر من زمان الخروج و إلّا فلا يجب عليه التيمم بل لا يسوغ؟

مقتضى الجمود على ظاهر الصحيحه عدم الفرق بين الصورتين، إلّا أن الصحيح عدم جوازه عند كون زمانه أكثر من زمان الخروج، و ذلك لأننا إذا فرضنا زمان الخروج دقيقه واحده مثلاً و زمان التيمم دقيقتين، فالمكلف بالإضافة إلى الدقيقه الواحده المشتركه بين التيمم و الخروج مضطر إلى البقاء في المسجدين جنباً فلا إشكال في جواز بقائه فيها كذلك للاضطرار، و أمّا الدقيقه الثانيه التي يستلزمها التيمم فلا اضطرار له إلى البقاء فيها في المسجدين، إذ له أن يخرج جنباً، و هو لا يستلزم غير الكون فيهما دقيقه واحده فما المسوغ لبقائه فيهما في الدقيقه الثانيه جنباً.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٣٠

.....

□
اللهمّ إلّا أن يدعى أن حرمة الخروج و الاجتياز جنباً أهم عند الشارع من حرمة المكث فيهما جنباً، فمن هذا جاز له المكث فيهما جنباً في الدقيقه الثانيه لثلا- يرتكب المحرّم الأهم أعنى الاجتياز و الخروج عنهما و هو جنب. و لكن يردّه أنّا لو لم ندع أهمّيّه حرمة المكث فيهما جنباً من حرمة الاجتياز و الخروج عنهما في حاله الجنابه بملاحظه حال سائر المساجد، إذ نرى أن مكث الجنب فيها محرم و اجتيازه عنها غير محرم و هذا كاشف عن أهمّيّه حرمة المكث من حرمة الخروج و الاجتياز فلا أقل يمكننا أن لا ندعى أهمّيّه حرمة الاجتياز من حرمة

المكث جنباً، و عليه فلا يجب عليه التيمم حينئذ، بل لا يجوز لأنه مكث في المسجدين جنباً من غير ضروره إليه.

إذا كان زمان التيمم و الخروج متساويين

الجهه الرابعه: إذا كان زمان التيمم و الخروج متساويين من حيث الطول و القصر فهل يجب عليه التيمم حينئذ للخروج، أو أنه يتخير بينه و بين الخروج من غير تيمم؟ قد يقال بوجوب التيمم أخذاً بظاهر الصحيحه و جموداً على ظاهرها، و قد يقال بالتخير لأنه مضطر إلى البقاء في المسجدين بمقدار دقيقه واحده مثلاً، سواء خرج من غير تيمم أو تيمم فيهما لتساوى زمانهما، و حيث أن طرفي الاضطرار على حدّ سواء فيحكم بتخير المكلف بينهما.

و الصحيح لا هذا و لا ذاك، بل يتعين عليه الخروج من غير تيمم، و ذلك لأنه و إن كان مضطراً إلى البقاء دقيقه واحده إلا أنه إذا خرج في تلك الدقيقه فهو، و أما إذا لم يخرج و تيمم في تلك الدقيقه فهو بعدها يحتاج إلى دقيقه ثانيه حتى يخرج فيها عن المسجدين، و هو مكث أو اجتياز في المسجدين جنباً و هو حرام. و التيمم غير مسوغ في حقه لأنه وظيفه المضطر و لا اضطرار له إلى التيمم ليكفيه في الدقيقه الثانيه، إذ له أن يخرج في الدقيقه الأولى عن المسجدين من غير حاجه إلى التيمم في ذلك، و التيمم من غير ضروره غير مسوغ للاجتياز، و من هنا لو كان جنباً في خارج المسجد لم يكن له أن يتيمم و يجتاز عنهما، إذ لا ضروره له إلى الاجتياز، و الأمر في المقام أيضاً

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٣١

و كذا حال الحائض و النفساء «١» (١).

كذلك فإنه لا اضطرار

له إلى التيمم حتى يكفيه في الدقيقه الثانيه، نعم لو تيمم اضطر في الدقيقه الثانيه إلّا أنه اضطرار حاصل بسوء الاختيار، إذ كان له أن يخرج في الدقيقه الاولى. و تعجيز النفس متعمداً أمر غير سائغ بل مفوت للغرض، نظير اضطرار من توسط في الدار المغصوبه إلى الخروج عنها فإنه اضطرار نشأ من سوء اختياره.

فالمتحصل: أن الخروج جنباً هو المتعين في المسأله هذا كله. مضافاً إلى ما قدّمناه من عدم احتمال أهميته حرمة الخروج و الاجتياز جنباً من حرمة المكث فيهما جنباً، بل الثانيه أهم، و لا أقل من تساويهما و معه لا يبقى مجال للتخير، فان تيممه معجز و مفوت للغرض، و ليست حرمة الخروج جنباً أهم من حرمة المكث كذلك فيتعين عليه الخروج جنباً.

حكم الحائض و النفساء

(١) قد يقع الكلام في من له حدث الحيض أو النفاس مع انقطاع دمها بالفعل، كما إذا حاضت و بعد انقطاع دمها دخلت المسجدين أو طراً عليها النفاس في دقيقه واحده فإن أقل النفاس لا حد له و ارتفع أى انقطع دمها، و أخرى يتكلم في الحائض و النفساء مع جريان دمهما من غير انقطاع.

أمّا إذا انقطع دمهما فلا ينبغي الإشكال في أن حكمهما حكم الجنب فيجب عليهما التيمم و الخروج عن المسجدين. و يدلّ عليه صحيحه زراره و محمّد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قالوا- قلنا له: الحائض و الجنب يدخلان المسجد أم لا-؟ قال: الحائض و الجنب لا يدخلان المسجد إلّا مجتازين، إن الله تبارك و تعالى يقول:

(١) هذا بعد انقطاع الحيض و النفاس، و أمّا قبله فيجب عليهما الخروج فوراً بلا تيمم، و أمّا المرفوعه الأمره بتيمم من حاضت في المسجد فهي

لضعف سندها لا تصلح لإفاده الاستحباب أيضاً حتى بناء على قاعده التسامح.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٣٢

.....

وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا «١» حيث استشهد بالآية الواردة في الجنب على حرمه مكث الحائض و دخولها في المسجد، فمنه يظهر أن الجنابه لا- اختصاص لها في الأحكام المتقدمه، وإلا لم يكن وجه للاستشهاد بالآية على حرمه دخول الحائض المسجد، فيجب عليها التيمم و الخروج من المسجدين على التفصيل المتقدم في الجنب. هذا كله في الحائض.

و أما النفساء فلم يرد في حرمه دخولها المسجد أو في وجوب تيممها للخروج إذا نفست في المسجدين روايه، إلا أن الإجماع القطعي قام على أن النفساء حكمها حكم الحائض فيجب عليها ما يجب على الحائض، فيجب أن تيمم في المسجدين للخروج إذا نفست في المسجدين. و يمكن الاستئناس لوحده حكمهما بما ورد من أن النفاس حيض محتبس و خرج بعد احتباسه «٢» و هذا ليس بروايه في نفسه، و إنما استفيد مما ورد في حيض الحامل من أن حيضها يحبس لرزق ولدها «٣» كما ذكره الهمداني (قدس سره) «٤»، و ما ورد في أن حكم الحائض حكم النفساء «٥»، و ما ورد في قصه أسماء بنت عميس حيث نفست في سفرها و أمرها النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) بأن تعمل عمل الحائض. و مورد الاستدلال روايتان:

إحدهما: موثقه إسحاق قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحائض تسعى بين الصفا و المروه، فقال: إي لعمري قد أمر رسول الله (صلى الله عليه و آله) أسماء بنت عميس فاغتسلت و استتفرت و طافت بين الصفا و المروه» «٦» إذ لو لم يكن

(١) الوسائل ٢:

(٢) ما وجدنا روايه بعين هذه الألفاظ. و يمكن استفاده مضمونها من الوسائل ٢: ٣٣٣/ أبواب الحيض ب ٣٠ ح ١٢، ١٣. و ذكرت الأخيره أيضاً فى المستدرک عن الجعفریات ٢: ٢٥/ أبواب الحيض ب ٢٥ ح ٧، ٢: ٤٨/ أبواب النفاس ب ٢ ح ١.

(٣) الوسائل ٢: ٣٣٣/ أبواب الحيض ب ٣٠ ح ١٣، ١٤.

(٤) مصباح الفقيه (الطَّهارة): ٣٤٣/ السطر ٢٢.

(٥) الوسائل ٢: ٣٧٣/ أبواب الاستحاضه ب ١ ح ٥.

(٦) الوسائل ١٣: ٤٦٠/ أبواب الطواف ب ٨٩ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٣٣

.....

حكم الحائض متحدداً مع حكم النفساء لم يكن وجه للجواب بجواز السعى على النفساء عند السؤال عن جوازه للحائض، فإن أسماء إنما كانت نفساء لا حائضاً.

□
ثانيتها: صحيحه عيص بن القاسم، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المستحاضه تحرم، فذكر أسماء بنت عميس فقال: إن أسماء بنت عميس ولدت محمداً ابناً بالبيداء و كان فى ولادتها بركه للنساء لمن ولدت منهن، أن طمشت فأمرها رسول الله (صلى الله عليه وآله) فاستثفرت و تمنطقت بمنطق و أحرمت» (١). فلو لم يكن حكم المستحاضه و الحائض هو حكم النفساء بعينه لم يكن لبيان حكم النفساء عند السؤال عن حكم المستحاضه و لا لكون ولاده أسماء التى هى النفساء بركه على من طمشت أى حاضت من النساء وجه صحيح.

و أمّا إذا لم ينقطع دمهما فقد ورد فى روايه أبى حمزه المرويه بطريق الكلينى فى الكافى: «و كذلك الحائض إذا أصابها الحيض تفعل ذلك» (٢) بعد الحكم بأن من نام فى المسجدين و احتلم يتيمم لخروجه. إلّا أنها مرفوعه حيث رفعها محمد بن يحيى إلى أبى

حمزه. و أما روايته الصحيحه التي رواها الشيخ (قدس سره) فهي غير مشتمله على جملة «و كذلك الحائض إذا أصابها الحيض» على ما قدّمنا نقلها في أول المسأله فليراجع «٣»، و من هنا لا- يمكن الاعتماد عليها في المقام، و بما أن عمل الأصحاب لم يجر على إلحاق الحائض بالجنب في ذلك فلا مجال لدعوى انجبار ضعفها بعملهم. و التيمم و إن كان رافعاً للحدث عند الاضطرار إلّا أنّ المورد ممّا لا يرتفع فيه الحدث بالاغتسال فضلاً عن التيمم، و ذلك لأن المفروض جريان دمها و عدم انقطاعه و معه لا فائده في الغسل فضلاً عن التيمم، فاللمازم حينئذ و جوب الخروج عليهما في الفور و لا- مرخص لابطائهما بقدر التيمم في المسجدين هذا.

و ذهب بعضهم إلى استحباب التيمم عليهما بقاعده التسامح في أدلّه السنن فحكموا

(١) الوسائل ١٢: ٤٠٢/ أبواب الإحرام ب ٤٩ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢: ٢٠٥/ أبواب الجنابه ب ١٥ ح ٣. الكافي ٣: ١٤/ ٧٣.

(٣) ص ٣٢٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٣٤

[مسأله ٢: لا فرق في حرمة دخول الجنب في المساجد بين المعمور منها و الخراب]

[٦٥٣] مسأله ٢: لا- فرق في حرمة دخول الجنب في المساجد بين المعمور منها و الخراب و إن لم يصلّ فيه أحد و لم يبق آثار مسجديته (١)، نعم في مساجد الأراضى المفتوحه عنوه إذا ذهب آثار المسجديّه بالمرّه يمكن القول «١» بخروجها عنها، لأنها تابعه لآثارها و بنائها (٢).

باستحبابه في حقهما. و لا يخفى فساده، فإن قاعده التسامح مما لم يثبت بدليل صحيح مضافاً إلى أنّا لو قلنا به فالمورد غير قابل له، فان المكث للمحدث في المسجدين محرم في نفسه و لو بمقدار زمان التيمم، فلو ورد في مثله روايه ضعيفه باستحبابه ساعه معيّنه مثلاً لم يمكننا

رفع اليد عن دليل الحرمة بتلك الرواية الضعيفة، إذ لا يمكن الخروج عن الحكم الإلزامي إلاً بدليل معتبر، فلو ورد في روايه ضعيفه أن شرب الخمر في وقت كذا محلل سائغ مثلاً، لم يسعنا تصديقها و الحكم باستحباب شربها تسامحاً في أدله السنن. فالصحيح أنهما لا بد أن يخرجوا من المسجد من غير تيمم.

التسوية في المساجد بين المعمور منها و الخراب

(١) لأن الحكم إنما يترتب على عنوان المسجد و لم يترتب على عنوان المعمور أو غيره، فالعمارة و غيرها مما لا مدخلية له في الحكم بحرمة الدخول، نعم ذكرنا في أحكام تنجيس المساجد أن عنوان المسجد إذا زال و تبدل عنواناً آخر بحيث لم يصدق أن المكان مسجد بالفعل لأنه بالفعل جاده أو نهر أو بحر أو حانوت مثلاً و إنما يقال إنه كان مسجداً سابقاً لم يترتب عليه شيء من أحكام المساجد، لعدم بقاء موضوعه و عنوانه، و الأحكام إنما تترتب على عنوان المسجد و هو غير متحقق على الفرض، فترتفع أحكامه أيضاً لأنها تابعة لتحقيق موضوعاتها.

حكم المساجد في الأراضي المفتوحة عنوه

(٢) ما أفاده (قدس سره) إنما يتم في الأملاك الشخصية في الأراضي المفتوحة

(١) لكنه ضعيف جداً.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٣٥

[مسألة ٣: إجراء حكم المسجد على المصلي المتخذ في البيت]

[٦٥٤] مسألة ٣: إذا عين الشخص في بيته مكاناً للصلاة و جعله مصلياً له لا يجري عليه حكم المسجد (١).

[مسألة ٤: كل ما شك في كونه جزءاً من المسجد من صحنه و الحجرات التي فيه و منارته و حيطانه و نحو ذلك لا يجري عليه الحكم]

[٦٥٥] مسألة ٤: كل ما شك في كونه جزءاً من المسجد من صحنه و الحجرات التي فيه و منارته و حيطانه و نحو ذلك لا يجري عليه الحكم (٢) و إن كان الأحوط الإجراء إلاً إذا علم خروجه منه.

[مسألة ٥: الأولى و الأحوط أن لا يقرأ آية السجده من دعاء كميل]

[٦٥٦] مسألة ٥: الجنب إذا قرأ دعاء كميل الأولى و الأحوط أن لا يقرأ منه أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستؤن لأنه جزء

من سورة حم السجده «١»، و كذا الحائض، و الأقوى جوازه (٣) لما مرّ من أن المحرّم قراءه آيات

عنوانه، لأن الحكم بالملكيه فيها إنما هو يتبع آثارها فان نفس الأرض ملك للمسلمين فإذا زالت الآثار و البناء ارتفعت الملكيه لا محاله، و لا يتم في المساجد بوجه، لأن وقف المسجد تحرير الأرض و إخراج لها عن علاقته الملكيه، كتحرير العبد و إزاله العلقه الملكيه عنه، فإذا فرضنا أن وقف المسجد صحيح في نفسه في الأراضي المفتوحه عنه بأن كان فيها آثارها و وقفها بآثارها مسجداً فلا تعود الأرض الحرّه رقاً و مملوكه للمسلمين أو لغيرهم و إن زالت عنها آثارها.

(١) لما مرّ من أن الأحكام مترتبه على عنوان المسجد و لم تترتب على عنوان المصلّى.

(٢) و ذلك للبراءه أو لاستصحاب عدم صيرورته مسجداً، لأنه كان في زمان و لم يكن مسجداً و الأصل بقاؤه على حالته السابقه، اللهمّ إلّا أن تكون هناك أماره على المسجديه كعامله المسلمين معه معامله المساجد فإنها تكفى في الحكم بالمسجديه و معها تترتب عليها أحكامها.

(٣) لما مرّ منه (قدس سره) أن الأقوى اختصاص حرمة قراءه الجنب بآيه

(١) هذا من سهو القلم، و الآيه إنما هي في سورة الم السجده.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٣٦

[مسأله ٦: الأحوط عدم إدخال الجنب في المسجد و إن كان صبياً أو مجنوناً]

[٦٥٧] مسأله ٦: الأحوط عدم إدخال الجنب في المسجد و إن كان صبياً أو مجنوناً «١» أو جاهلاً بجنبه نفسه (١).

السجده، و في غيرها من بقيه الآيات الأحوط ترك قراءتها كما أفاده.

إدخال الجنب غير المكلف في المسجد

(١) إذا فرضنا حرمة العمل على جميع أفراد المكلفين و كان الفاعل بالمباشره أيضاً محرماً في حقه فنستفيد من إطلاق تحريمه بالارتكاز أن الحرمة غير مختصه باصداره بالمباشره، بل المبعوض مطلق الانتساب تسبيياً كان أم مباشراً، فلو قال لا يدخل علي أحد، فيستفاد من إطلاقه بالارتكاز أن انتساب الدخول إلى أحد مبعوض عنده بلا- فرق بين انتسابه إليه بالمباشره و انتسابه بالتسيب.

و أما إذا فرضنا أن العامل بالمباشره لا حرمة في حقه لجهله أو لعدم بلوغه أو لجنونه، فان استفدنا من الخارج أن العمل المحرم مما اهتم به الشارع و لا- يرضى بتحقيقه في الخارج على أيه كيفية كان كما في مثل القتل و اللواط و الزنا و شرب الخمر و نحوهما، فلا يفرق أيضاً في حرمة بين إيجاده المباشري و التسيبي، بل قد يجب الردع عنه كما في الأمثلة المذكوره، بل قد ثبت التعزير في بعض الموارد. و أما إذا لم يكن العمل صادراً من المباشر على الوجه المبعوض و الحرام لصغره أو لجنونه أو لجهله و لم يكن العمل مما اهتم الشارع بعدم تحقيقه في الخارج، فلا دليل في مثله على حرمة التسيب، لأنه من التسيب إلى المباح و لو بحسب الظاهر و ليس من التسيب إلى الحرام، و هذا كما في شرب الماء النجس، فإنه لا مانع من تسيب البالغ إلى شربه ممن لا يحرم في حقه كما في المجنون و الصغير

و نحوه، و الأمر فى المقام أيضاً كذلك

(١) لا بأس به فى الصبى و المجنون.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٣٧

[مسألة ٧: لا يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد فى حال جنابته]

[٦٥٨] مسألة ٧: لا يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد فى حال جنابته (١) بل الإجاره فاسده و لا يستحق اجره، نعم لو استأجره مطلقاً، لكنّه كنس فى حال جنابته و كان جاهلاً بأنه جنب أو ناسياً استحقّ الأجره، بخلاف ما إذا

بالإضافه إلى الصبى و المجنون و الجاهل، لأن الدخول يصدر منهم على وجه حلال و ليس حرمة ممّا اهتم به الشارع فلا دليل على حرمة التسيب فى مثله.

صور استئجار الجنب لكنس المسجد

(١) صور المسألة ثلاث:

الاولى: ما إذا وقعت الإجاره على أمر مباح فى نفسه و لكن مقدّمته كانت محرمة كما إذا استأجر الجنب لكنس المسجد حال جنابته، فإنّ الكنس مباح فى نفسه إلّا إن مقدّمته و هى دخوله المسجد محرمة و لا يحصل إلّا به.

الثانية: ما إذا وقعت الإجاره على أمر جامع بين الفرد المتوقف على مقدّمه محرمة و فرد آخر غير متوقف على مقدّمه محرمة، كما إذا استأجر الجنب لكنس المسجد ساعه من غير تقييده بحاله الجنابه، و من الظاهر أن لكنسه فردين، فإنّ كنسه فى حاله الجنابه لا محاله يتوقف على المقدّمه المحرّمة و أن كنسه فى غير حاله الجنابه لا يتوقف على الحرام.

الثالثة: ما إذا وقعت الإجاره على أمر محرّم فى نفسه كما إذا استأجر الجنب للمكث فى المسجد جنباً.

الاولى من صور المسألة

أمّا الصورة الأولى فإن كان الأجير جاهلاً بجنابته و حرمة دخوله المسجد فلا إشكال فى صحّحه إجارته، لأنها وقعت على أمر مباح فى نفسه، كما أن مقدّمته مباحه

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٣٨

ظاهراً لجهل الأجير

بجنايته فتصح إجارته و يستحق بذلك الأجره. و أما إذا كان عالماً بجنايته و حرمة دخوله المسجد فلا ينبغي الإشكال في بطلان الإجاره، لأنها و إن وقعت على أمر مباح إلا أنه غير متمكن من تسليمه للمستأجر لتوقفه على أمر محرم شرعاً، و لا يجتمع النهى عنه مع الأمر بإتيانه من جهة الإجاره فتفسد.

و ذكر الماتن أن الأجير في هذه الصورة لا يستحق اجره. و الظاهر أنه أراد بها الأجره المسماه، لأن الإجاره إذا بطلت لم يستحق الأجير أجره المسمى قطعاً لفساد الإجاره، و أما اجره المثل فلا، حيث إن العمل صدر بأمر من المستأجر فيضمن اجره مثله، كما هو الحال في بقيه موارد الإجاره الفاسده.

الثانيه من الصور

و أما الصورة الثانيه فقد فصل فيها الماتن بين ما إذا كنس المسجد في حال جنايته و كان جاهلاً بأنه جنب أو ناسياً فيستحق الأجره، لعين ما مرّ في الصورة الأولى عند جهل الأجير بجنايته، و بين ما إذا كنسه في حال الجنايه مع العلم بجنايته فحكم بعدم استحقاقه الأجره، لأنها اجره على العمل المحرّم لحرمة مقدّمته، و لا يجوز أخذ الأجره على العمل المحرّم. و لا يمكن المساعده عليه، لأن الأجير استحق الأجره بمجرد عقد الإجاره حيث وقعت على أمر جامع بين الفرد المحلل و غيره، و لا إشكال في صحّه الإجاره عليه، لأن الكنس بما هو أمر حلال، و الأجره إنما وقعت بإزاء الحلال دون الحرام. فلا فرق في صحّه الإجاره حينئذ بين صورتى العلم بالجنايه و الجهل بها و بها يستحق الأجره، و عمله الخارجى أجنبى عن الإجاره كما هو ظاهر.

الثالثه من الصور

أمّا الصورة الثالثه أعنى ما إذا وقعت الإجاره على أمر محرم في نفسه

كما إذا استأجر الجنب للمكث في المسجد أو لوضع شىء فيه، لما قدّمناه من أنه حرام فى

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٣٩

.....

نفسه أو استأجره للطواف أو لغير ذلك من المحرمات، فهل يحكم ببطان الإجاره حينئذ مطلقاً، أو يحكم بصحتها كذلك، أو يفصل بين صورتى الجهل و العلم؟ ذهب الماتن إلى بطلان الإجاره مطلقاً و حكم بعدم استحقاق الأجير الأجره لأنها من الأجره على الحرام هذا.

و لكن الصحيح أن يفصل بين صورتى العلم بالجنبه و الجهل بها، و ذلك لأن المحرم قد يلغى الشارع ماليته كما فى التغنى و نحوه من الأفعال المحرمه لما ورد من أن اجره المغنيه سحت «١». ففى مثل تلك المحرمات تقع الإجاره باطله بلا فرق بين صورتى العلم و الجهل بها، و ذلك لعدم ماليتها و ملكيتها. و يستكشف ذلك من ملاحظه ما إذا اضطر أو أكره أحد على التغنى ساعه مثلاً، لأنه مع عدم حرمة حينئذ فى حقه لا يستحق أخذه الأجره على عمله، و ليس هذا إلّا من جهه أن العمل مما لا ماليه له فأخذه الأجره على مثله أمر غير جائز لا محاله.

و لا- ينتقض علينا بافتضاض البكر بالأصابع أو بالإدخال و بالدخول على الثيب إكراهاً فإنهما يوجبان ثبوت مهر المثل على المشهور و إن خالف الشيخ فى ذلك، لأننا لو قلنا بثبوت مهر المثل بذلك مع الغض من دليله لأنه قابل للمناقشه فهو أمر آخر ليس بأجره للعمل بوجه، و كم فرق بين اجره المثل لو طء امرأه و الاستفاده منها ساعه و بين مهر مثلها، لأنه مهرٌ مثل الزوجه الدائميّه و إنما ثبت بالدليل، و هذا لا يدلّ على عدم إلغاء الشارع ماليه العمل.

و أخرى

لا يلغى الشارع ماليه المحرّم و إنما يمنع عن ارتكابه، و فى مثله لا مانع من صحّه الإجاره إذا أمكنه تسليم العمل إلى المستأجر، و ذلك لأن الحرمة بما هى هى أعنى الأمر الاعتبارى غير منافية للملكيه بوجه، فإذا أكره أحد على فعله كما إذا أكره الجنب على قراءه سور العزائم مدّه معيّنه فلا مانع من أن يأخذ عليها الأجره مع

(١) الوسائل ١٧: ٣٠٧/ أبواب ما يكتسب به ب ٩٩ ح ١٧. و يدلّ على ذلك أيضاً أكثر الروايات المذكوره فى باب ١٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٤٠

كنس عالماً فإنّه لا يستحق لكونه حراماً «١» و لا يجوز أخذ الأجره على العمل المحرّم، و كذا الكلام فى الحائض و النفساء. و لو كان الأجير جاهلاً أو كلاهما جاهلين فى الصورة الأولى أيضاً يستحق الأجره، لأن متعلق الإجاره و هو الكنس لا يكون حراماً، و إنّما الحرام الدخول و المكث، فلا- يكون من باب أخذ الأجره على المحرّم، نعم لو استأجره على الدخول أو المكث كانت الإجاره فاسده و لا يستحق الأجره و لو كانا جاهلين «٢»، لأنهما محرّمان و لا يستحق الأجره على الحرام. و من ذلك ظهر أنّه لو استأجر الجنب أو الحائض أو النفساء للطواف المستحب كانت الإجاره فاسده و لو مع الجهل، و كذا لو استأجره لقراءه العزائم فإنّ المتعلق فيهما هو نفس الفعل المحرّم، بخلاف الإجاره للكنس فإنّه ليس حراماً و إنّما المحرّم شىء آخر و هو الدخول و المكث، فليس نفس المتعلق حراماً.

تمكنه من تسليم العمل إلى المستأجر. و بما أن المكلف متمكن من تسليم العمل لجهله بجنابته و ذكرنا أن الحرمة بما هى غير منافية لأخذ الأجره

فلا مانع من الحكم بصحة الإجاره و استحقاق الأجره المسماه حينئذ.

نعم المستأجر العالم بجنابه الأجير لا يمكنه أن يستأجره و إن كان الأجير جاهلاً بجنابته، و ذلك لما مرّ من أن الحرمة المطلقة تقتضى بإطلاقها عدم الفرق بين إصدار العمل بالمباشرة و بين إصداره بالتسيب لحرمة على الجميع، إلا أن حرمة ذلك غير مستلزمة لبطلان الإجاره و عدم استحقاق الأجير الجاهل بجنابته الأجره المسماه.

(١) الظاهر استحقاقه الأجره، فإنّ الكنس بما هو ليس بحرام و إنما الحرام مقدّمته.

(٢) لا تبعد الصحة و استحقاق الأجره مع جهل الأجير، فإنّ الحرمة إذا لم تكن منجزه لا تنافى اعتبار الملكيه، و المفروض تحقق القدره على التسليم من جهة الإباحه الظاهرية، نعم لا يجوز الاستئجار تكليفاً للمستأجر العالم بالحال لأنه تسيب إلى الحرام الواقعي، و من ذلك يظهر الحال فى الاستئجار للطواف المستحب أو لقراءه العزائم.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٤١

[مسألة ٨: إذا كان جنباً و كان الماء فى المسجد يجب عليه أن يتيمم]

[٦٥٩] مسأله ٨: إذا كان جنباً و كان الماء فى المسجد يجب عليه أن يتيمم «١» و يدخل المسجد لأخذ الماء (١) أو الاغتسال فيه، و لا يبطل تيممه لوجدان هذا الماء

و هذا بخلاف العالم بجنابته، فإن حرمة العمل و إن كانت بما هى غير منافية للملكيه و لكن بما أنها مانعه عن تسليم العمل إلى المستأجر و موجهه لسلب القدره عليه تقتضى بطلان الإجاره و عدم استحقاق الأجره على عمله، لعدم إمكان الجمع بين الأمر بالوفاء بالإجاره و تسليم العمل إلى المستأجر و بين النهى عن تسليمه لحرمة. و هذا هو الوجه فى بطلان الإجاره فى المحرّمات دون قوله (صلّى الله عليه و آله): إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه لعدم ثبوته «٢»، و لا روايه

حكم دخول الجنب المسجد لأخذ الماء

(١) هذا كأنه للغفلة عمّا بنى (قدس سره) عليه في المسائل المتقدمه من جواز دخول الجنب للمسجد لأخذ شىء، فإنه يجوز حينئذ أن يدخل الجنب المسجد لأخذ الماء من غير أن يمكث فيه، نعم ناقشنا في ذلك سابقاً وقلنا إن حكمه بجواز دخول الجنب في المسجد للأخذ لا يلائم حكمه بحرمة الوضع في المسجد و لو من غير دخول لأنهما إما أن يلاحظا بأنفسهما فيحكم بجواز الأوّل و حرمة الثانى فى نفسهما، و حينئذ يتم حكمه بحرمة الوضع و لو من غير دخول و لا- يتم حكمه بجواز دخول المسجد

(١) تقدّم منه (قدس سره) جواز دخول الجنب المسجد لأخذ شىء منه، و عليه فلا مانع من دخوله لأخذ الماء بغير مكث بلا تيمم، و أما على ما ذكرناه من عدم جواز ذلك أو فرض أن الأخذ يتوقف على المكث فالظاهر أنه لا يشرع التيمم لذلك، بل هو من فاقد الماء فيجب عليه التيمم للصلاه.

(٢) نعم ذكر الشيخ في الخلاف ٣: ١٨٥/ مسأله ٣١٠ من كتاب البيوع ما هذا نصّه: روى عن النبي (صلى الله عليه و آله) أنه قال: إن الله تعالى إذا حرّم شيئاً حرّم ثمّنه.

(٣) الوسائل ١٧: ٨٣/ أبواب ما يكتسب به ب ٢ ح ١، تحف العقول: ٣٣١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٤٢

إلّا بعد الخروج أو بعد الاغتسال، و لكن لا يباح بهذا التيمم إلّا دخول المسجد و اللبث فيه بمقدار الحاجه، فلا يجوز له مسّ كتابه القرآن و لا قراءه العزائم إلّا إذا كانا واجبين فوراً.

للأخذ، فإن جواز الأخذ فى نفسه لا يلزم جواز الدخول فى المسجد. و إما أن

يلاحظًا باعتبار مقدّمتهما أعنى الدخول فيجوز الأوّل و يحرم الثاني، و حينئذ يتمّ حكمه بجواز الدخول فيه من جهة الأخذ و لا يتمّ حكمه بحرمه الوضع في نفسه، إلّا أنه أمر آخر.

هذا إذا كان التيمم لدخول المسجد و أخذ الماء فقط، و أمّا إذا أراد أن يمكث فيه للاغتسال أو أراد الأخذ من المسجدين و قلنا بحرمته فيهما فهل يجب التيمم حينئذ مقدّمه لجواز الدخول في المسجد لأخذ الماء أو لا يجب؟

ذكر الماتن (قدس سره) أنه يجب أن يتيمم حينئذ و لا يباح به إلّا دخول المسجد و اللبث فيه بمقدار الحاجة، و لا يبطل تيممه إلّا بعد الاغتسال في المسجد أو بعد الخروج منه للاغتسال في خارجه. و الوجه فيما أفاده أن التيمم حينئذ إنما هو للاضطرار إلى الدخول في المسجد، و الضرورات تتقدّر بقدرها فلا يترتب على تيممه هذا غير إباحه الدخول، و أما سائر الغايات فحيث لا اضطرار له إليها لا يترتب على تيممه.

و لا- يمكن مساعدته على ما أفاده بوجه، و ذلك لأن التيمم إما أن تكون غايته الصلاه مع الطّهارة المائيّه أى الغسل بمعنى أنه مأثور بالاغتسال من جهة الأمر بالصلاه و لا يتحقق الغسل إلّا بالتيمم و جواز الدخول في المسجد، فالتيمم حينئذ مقدّمه لمقدّمه الواجب و إنما وجب لوجوب الصلاه مع الغسل، فهذا أمر مستحيل لأنّ الغسل و الصلاه مع الطّهارة المائيّه واجب مشروط بالتمكن من الماء و مع حرمه الدخول في المسجد لا- قدره له على الماء، فان الممنوع شرعاً كالممتنع عقلاً، و لأن النهي عن الدخول فيه معجز مولوى عن استعماله الماء، و عليه يتوقف وجوب الغسل

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٤٣

.....

أى وجوب الصلاه

مع الطَّهارة المائيَّة على جواز دخوله المسجد فلو توقف جواز دخوله المسجد على وجوب الصَّلاة مع الغسل لدار، فلا يمكن أن يسوغ التيمم بغايه وجوب الغسل و وجوب الصَّلاة مع الطَّهارة المائيَّة.

و إما أن تكون غايته نفس الكون في المسجد و هو أيضاً غير صحيح، لعدم كونه غايه مشرعه للتيمم، و إلا لم يجب عليه المبادره إلى الخروج أى لم يحرم عليه المكث زائداً على مقدار الحاجه في المسجد كما التزم به (قدس سره) فإنه محكوم بالطَّهارة و له أن يبقى في المسجد ما شاء، و لجاز أن يبادر إلى الدخول في المسجد مع التيمم في أول الوقت مع القطع بأنه بعد ساعه متمكن من الاغتسال، إذ المفروض أن التيمم لغايه الكون في المسجد موجب للطَّهارة، و هذا ممَّا لا يمكن الالتزام به، و عليه فالصحيح أنه فاقد للماء و وظيفته أن يتيمم لصلاته.

فرعان: الجنب المتيمم لكون الماء في المسجد ليس له أن يدخل المسجد

الأول: ما إذا تيمم للصَّلاة خارج المسجد من جهه كون الماء في المسجد و حكم بطهارته فهل يجوز أن يدخل المسجد حينئذ لأنه متطهر أو لا- يجوز؟ الصحيح أنه لا- يترتب على تيممه للصَّلاة جواز دخوله المسجد، و ذلك لأنه يلزم من جواز دخوله المسجد عدمه، و ما استلزم وجوده عدمه فهو مستحيل. و تقريب ذلك: أن المكلف إذا تيمم بغايه الصَّلاة حكم عليه بالطَّهارة شرعاً، لأنه كان فاقداً و جاز التيمم في حقه فإذا تيمم لأجلها صار محكوماً بالطَّهارة، و المتطهر يجوز له جميع الغايات المتوقفه على الطَّهارة التي منها دخوله المسجد، فبمجرد تيممه جاز له الدخول في المسجد فإذا جاز له الدخول تمكن من استعمال الماء و إذا تمكن

منه انتقض تيممه لا محاله و إذا انتقض تيممه لم يجز له الدخول في المسجد، فيلزم من القول بجواز دخوله المسجد عدم جواز دخوله و هو مستحيل، و لذا قلنا إن تيممه لا يترتب عليه جواز الدخول في المسجد.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٤٤

.....

و يدلّ على ما ذكرناه قوله تعالى وَ لَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا (١) حيث جعل الغايه الاغتسال و لم يقل حتى تيمموا، لأنه بإطلاقه يدلّ على أن وظيفته الغسل تيمم أم لم يتيمم. و على الجملة لا يجوز الدخول في المسجد بالتيمم إلا أن يضطر إليه اضطراراً شرعياً كتوقف إنقاذ نفس محترمه على الدخول و نحوه.

الجنب المتيمم لبعض المسوغات ليس له أن يدخل المسجد

الثانى: ما إذا كان جنباً و وجب عليه التيمم لا لأجل كون الماء في المسجد، بل لأجل مرض له أو قرحه و جراحه و تيمم لأجل الصلاة فهل يجوز أن يدخل المسجد حينئذ أو لا يجوز؟ ظاهر كلماتهم جواز ذلك بل لم نر و لم نسمع خلافاً في ذلك، و لكن للمناقشه فيما تسالموا عليه مجال واسع.

و ذلك لأنّ الحكم قد يترتب على عنوان الحدث و عدم الطّهارة كما في حرمه مسّ كتابه القرآن، حيث إنها مترتبة على عنوان الحدث و عدم الطّهارة على ما ورد في بعض الأخبار من استشهاده (عليه السلام) على عدم جواز مسّ المحدث الكتاب بقوله تعالى لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٢) فجواز المسّ مترتب على الطّهارة و عدم الحدث، و كوجوب الصلاة فإنه متوقف على الطّهارة لما ورد من أنه لا صلاة إلا بطهور (٣)، ففي أمثال ذلك إذا لم يتمكن المكلف من الوضوء أو الغسل و تيمم به بدلاً

عن الطَّهارة المائيَّة فلا محاله ترتفع عنه الأحكام المترتبة على الحدث و عدم الطَّهارة، لأن التيمم يرفع الحدث و يوجب الطَّهارة حقيقه غايه الأمر ما دام معذوراً عن الماء. و القول بالإباحه كلام محض بل لعله لا قائل بها واقعاً، و ذلك لعدم إمكان الالتزام بأن التيمم محدث و يجوز له الصلاه و غيرها تخصيصاً في أدلّه اشتراط الطَّهارة في الصلاه.

(١) النساء ٤: ٤٣.

(٢) كما في موثقه إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن (عليه السلام) الوسائل ١: ٣٨٤/ أبواب الوضوء ب ١٢ ح ٣.

(٣) الوسائل ١: ٣٦٥/ أبواب الوضوء ب ١ ح ١، و غيرها من الموارد.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٤٥

.....

و قد يكون الحكم مترتباً على عنوان الجنابه لا على عنوان الحدث و هذا كما في المقام، لأن دخول المسجد محرم على الجنب لا على المحدث بحدث الجنابه و قد قال الله سبحانه وَ لَا جُنْبًا إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ و لم يقل و لا محدثاً، و في مثل ذلك لا ترتفع الأحكام المترتبة على عنوان الجنابه بالتيمم، لأنه إنما يرفع الحدث و يوجب الطَّهارة لا أنه يرفع الجنابه، حيث لم يرد في شيء من الأخبار و الآيات ما يدلُّنا على ارتفاع الجنابه بالتيمم، بل هو جنب متطهر و جنب غير محدث لا أنه ليس بجنب، لقصور المقتضى أي عدم الدليل و لوجود المانع و هو لزوم أن يكون وجدان الماء سبباً للجنابه حيث إنها ارتفعت بالتيمم، و بما أن التيمم ينتقض بوجدان الماء فتعود عليه الجنابه بالوجدان، مع أن سببها أمران: الجماع و الإنزال، و ليس وجدان الماء من أسبابها و عليه فلا يجوز للتيمم بدلاً عن الجنابه أن يدخل المسجد لأنه

جنب و لم ترتفع جنابته بتيّمه. و يدلّ على ما ذكرناه قوله تعالى وَ لَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا (١) حيث جعل غاية حرمه القرب من المسجد للجنب الاغتسال، فلو كان له غاية أخرى و هو التيمم لذكره و لما حصرها في الاغتسال مع أنه قال حَتَّى تَغْتَسِلُوا و لم يقل تغتسلوا أو تيمموا، فيدلّ بإطلاقه على أن وظيفته الغسل سواء تيمم أم لم يتيمم.

و نظير المقام ما إذا يمّم الميت لعدم الماء أو لجراحه في الميت و لم يغسل فان مسّه موجب لغسل المس، لأن وجوب الغسل عن المس إنما يترتب على عنوان الميت الذي برد و لم يغسل و لم يترتب على عنوان الميت المحدث بحدث الموت، و التيمم إنما يرفع الحدث و لا يرفع الموضوع بأن يجعل الميت مغسلاً، فلو مسّه أحد بعد تيممه لوجب عليه غسل المس أيضاً. و تظهر ثمره ما ذكرناه في غير هذين الموردین أيضاً كما في البقاء على الجنابه في شهر رمضان، فان الحكم فيه أيضاً مترتب على الجنابه لا على الحدث.

(١) النساء ٤: ٤٣.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، موسوعه الإمام الخوئي، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئي؛ ج ٦، ص: ٣٤٦

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٤٦

[مسألة ٩: إذا علم إجمالاً جنابه أحد الشخصين لا يجوز له استئجارهما]

[٦٦٠] مسألة ٩: إذا علم إجمالاً جنابه أحد الشخصين لا- يجوز له استئجارهما و لا- استئجار أحدهما لقراءه العزائم أو دخول المساجد أو نحو ذلك ممّا يحرم على الجنب (١).

(١) استئجار من علم جنابته إجمالاً لما يحرم على الجنب قد يعلم الثالث بجنابه أحد شخصين من غير تعيين من دون أن يعلم أحد منهما بجنابه نفسه، و

قد يعلم الثالث بجنابه أحدهما مع علم أحدهما بجنابه نفسه. أما في الصورة الأولى فلا مانع من صحّ إجاره أحدهما أو كليهما، لما مرّ من أن الإجاره إنما وقعت على أمر مباح في نفسه و هو الكنس مثلاً، فلا مانع من صحّ الإجاره سوى عدم تمكنه من تسليم العمل للمستأجر لحرمة مقدّمته أعنى الدخول في المسجد، فإذا فرضنا جهله فلا محاله يجوز له الدخول و يتمكن من تسليم العمل لمالكه.

هذا كلّه بالإضافة إلى حرمة إجارتهما أو جوازها وضعاً. أما من حيث جوازها و حرمتها التكليفيين فالأمر كما أفاده الماتن (قدس سره) من حرمتها مطلقاً، و ذلك لما مرّ من أن مقتضى إطلاق دليل الحرمة عدم جواز إيجاد المحرّم بالمباشرة أو بالتسبب فان المبعوض الواقعي لا يجوز إيجاده في الخارج مطلقاً بلا فرق في ذلك بين التسبب و المباشرة، فإذا استأجرهما معاً فقد قطع بالمخالفة لأنه أوجد دخول الجنب في المسجد بالتسبب، و إذا استأجر أحدهما فهو مخالفه احتماليه لاحتمال أن يكون هو الجنب و استئجاره تسبب لدخول الجنب في المسجد. فما ذكره شيخنا الأستاذ (قدس سره) في تعليقه من أن الظاهر جواز استئجارهما معاً فضلاً عن أحدهما ممّا لا يمكن المساعدة عليه، بل الصحيح هو ما أفاده في المتن من حرمة إجاره أحدهما فضلاً عن كليهما للثالث العالم بجنابه أحدهما.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٤٧

[مسألة ١٠: مع الشك في الجنابه لا يحرم شيء من المحرمات المذكوره]

[٦٦١] مسألة ١٠: مع الشك في الجنابه لا يحرم شيء من المحرمات المذكوره إلّا إذا كانت حالته السابقه هي الجنابه (١).

[فصل فيما يكره على الجنب]

فصل فيما يكره على الجنب و هي أمور: الأوّل: الأكل و الشرب و يرتفع كراهتهما بالوضوء أو غسل اليدين و المضمضه و الاستنشاق أو غسل اليدين فقط. الثاني: قراءه ما زاد على سبع آيات من القرآن ما عدا العزائم، و قراءه ما زاد على السبعين أشدّ كراهه. الثالث: مسّ ما عدا خط المصحف من الجلد و الأوراق و الحواشي و ما بين السطور. الرابع: النوم إلّا أن يتوضأ أو يتيمم إن لم يكن له الماء بدلاً عن الغسل. الخامس: الخضاب، رجلاً كان أو امرأه، و كذا يكره للمختضب قبل أن يأخذ اللون إجناب نفسه. السادس: التدهين. السابع: الجماع إذا كان جنابته بالاحتلام.

و أمّا في الصورة الثانيه فلا إشكال في عدم جواز استئجار أحدهما فضلاً عن كليهما و لا في بطلان الإجاره، لعدم قدره أحدهما على الدخول في المسجد لحرمة، لفرض أن أحدهما عالم بجنابه نفسه فيعلم الثالث إجمالاً أن إجاره أحدهما باطله و أن دخوله المسجد حرام.

صور الشك في الجنابه

(١) صور المسأله ثلاث، لأنه قد يعلم بعدم جنابته سابقاً، وقد يعلم بجنابته السابقه، و ثالثه لا يعلم حالته السابقه لتوارد الحالتين عليه.

إذا علم بحالته السابقه من جنابته أو عدم جنابته فلا إشكال فى المسأله، لجريان استصحابها و به يحرز جنابته أو طهارته.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٤٨

الثامن: حمل المصحف. التاسع: تعليق المصحف.

[فصل فى كيفيه الغسل و أحكامه]

اشاره

فصل فى كيفيه الغسل و أحكامه غسل الجنابه مستحب نفسى و واجب غيرى للغايات الواجبه و مستحب غيرى للغايات المستحبه. و القول بوجوبه النفسى ضعيف (١).

و أمّا إذا لم يعلم حاله السابقه فلا- يجرى فيها شىء من استصحابى الطهاره و الحدث فى نفسها أو يجريان و يتساقطان بالمعارضه و معه لا

بدّ من الرجوع إلى ما هو الأصل في المسألة، و هو في مقامنا هذا البراءة عن حرمة دخول المسجد أو غيره ممّا يحرم على الجنب.

فصل غسل الجنابه ليس بواجب نفسى

(١) لا إشكال و لا كلام فى محبوبيه غسل الجنابه شرعاً لقوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ «١» فَإِنِ الْغَسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ طَهَارَةٌ وَ الْمَغْتَسَلُ مِنْهَا مُتَطَهِّرٌ وَ إِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّ مَحْبُوبِيَّتَهُ نَفْسِيَّةً أَوْ غَيْرِيَّةً؟ الْمَعْرُوفُ الْمَشْهُورُ بَيْنَهُمْ أَنَّهُ وَاجِبٌ غَيْرِيٌّ، وَ خَالَفَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْقَدَمَاءِ ابْنُ حَمَزَةَ «٢» وَ مِنَ الْمُتَوَسِّطِينَ الْعَلَّامَةُ «٣» وَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الْأُرْدِيْبِيْلِيُّ «٤» وَ صَاحِبَا الْمَدَارِكِ «٥» وَ الذَّخِيْرَةُ «٦». وَ لَا تَكَادُ تَظْهَرُ ثَمَرُهُ

(١) البقره ٢: ٢٢٢.

(٢) الوسيله: ٥٤.

(٣) المختلف ١: ١٥٩ / ١٠٧.

(٤) مجمع الفائده و البرهان ١: ١٣٦.

(٥) المدارك ١: ٢٦٥.

(٦) الذخيره: ٥٥ / السطر ٣٠.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٤٩

.....

عملية لهذا النزاع بعد العلم باشتراط الصلاة و الصوم بالطهارة و عدم الجنابه أعنى توقفهما على غسل الجنابه إلّا فى موارد نادره كمن أجنب قبل الوقت و علم بأنه يقتل بعد ساعه و قبل دخول الوقت، فإنه بناءً على أنه واجب نفسى يجب الإتيان به بخلاف ما إذا كان واجباً شرطياً، و هذا من الندره بمكان. نعم تظهر الثمره غير العمليّه فى استحقاق العقاب، لأنه إذا تركه و ترك الصلاة مثلاً فعلى القول بوجوبه النفسى يعاقب بعقابين بخلاف ما إذا قلنا بوجوبه الغيرى فإنه لا يعاقب حينئذ إلّا عقاباً واحداً لتركه الصلاة فحسب، فالمسأله عادمه الثمره عملاً.

و كيف كان، استدللّ للقول بوجوبه النفسى بوجوه: منها: قوله سبحانه وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا «١» بدعوى أن ظاهر الأمر بالاغتسال و إطلاقه أنه واجب

نفسى. و يدفعه أن صدر الآيه المباركه و ذيلها أقوى قرينه على أن المراد به هو الوجوب الغيرى، أعنى كونه إرشاداً إلى شرطيه الطهاره من الحدث فى الصلاه. أما صدرها فلقوله تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ لِأَنَّهُ قَرِينُهُ ظَاهِرُهُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِكُلِّ مِنَ الْغَسْلِ وَالْوَضُوءِ غَيْرِي وَإِرْشَادٌ إِلَى الشَّرْطِيهِ. وَأَمَّا ذَيْلُهَا فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسَ نِسَاءً فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا حَيْثُ أُقِيمَ التَّيْمُمُ بَدَلًا عَنِ الْغَسْلِ، فَلَوْ كَانَ الْغَسْلُ وَاجِبًا نَفْسِيًّا فَلَا بَدَّ مِنَ الْإِلْتِمَامِ بِأَنَّ التَّيْمُمَ أَيْضًا وَاجِبٌ نَفْسِيٌّ وَهُوَ مِمَّا لَا يُلْتَزَمُونَ بِهِ فَالْآيَةُ لَا دَلَالَهَ لَهَا عَلَى الْمَدْعَى.

وَأَمَّا الْأَخْبَارُ، فَأُظْهِرُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى هَذَا الْمَدْعَى مِنَ الْأَخْبَارِ مَا وَرَدَ فِي أَنَّ الدِّينَ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْعِبَادِ غَيْرِهِ وَلَا يَعْذِرُهُمْ عَلَى جَهْلِهِ شَهَادَهُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) وَالصَّلَاةُ الْخَمْسُ وَصَوْمُ شَهْرِ

(١) المائده ٥: ٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٥٠

.....

رمضان و الغسل من الجنابه « ١ ».

و رَّبَّمَا يُقَالُ: إِنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى الْمَدْعَى ظَاهِرُهُ، حَيْثُ عَدَّ غَسْلَ الْجَنَابَةِ مِنْ دَعَائِمِ الدِّينِ، وَ يَبْعَدُ جَدًّا أَنْ يَرَادَ بِهِ الْوَجُوبُ الْغَيْرِي لِمَكَانِ أَنَّهُ مَقْدَمُهُ لِلصَّلَاةِ، إِذْ لِلصَّلَاةِ شُرَائِطٌ وَ مَقْدَمَاتٌ أُخْرَى لَا وَجْهَ لِتَخْصِيصِهِ بِالذِّكْرِ حِينَئِذٍ مِنْ بَيْنِهَا. وَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ وَ إِنْ كَانَتْ مَعْتَبَرَةً بِحَسَبِ السَّنَدِ لَوْجُودِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَيْفٍ فِي أَسَانِيدِ كَامِلِ الزِّيَارَاتِ، وَ لَكِنَّهُ يُمْكِنُ الْمُنَاقَشَةُ فِي دَلَالَتِهَا بِأَنَّهَا لَا نَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَسْلُ الْجَنَابَةِ مِنَ الْأَرْكَانِ دُونَ الْجِهَادِ وَ الزَّكَاةِ وَ أَمْثَالِهِمَا مَعَ أَنَّهَا عَدْتُهُ مِنْ

الأركان و تركت أمثال الجهاد و الأمر بالمعروف و غيرهما مما هو أعظم من غسل الجنابه بمرات كثيره، و ليس هو بتلك المثابه من الأهميه قطعاً.

و أمّا الاستدلال بغيرها من الأخبار فيدفعه أنها ممّا لا دلالة له على المدعى كالأستدلال بما ورد من قولهم: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل» (٢) و قولهم: «أ توجبون عليه الحدّ و الرجم و لا توجبون عليه صاعاً من ماء» (٣) و ذلك لأنها إنما هي بصدد بيان ما هو الحد لموضوع تلك الأحكام و أنّ حدّه هو الالتقاء، و ليست في مقام بيان أنها واجبه نفسيه أو غيريه، بل تحد الموضوع لتلك الأحكام الأعم من النفسيه و الغيريه و تدلّ على أن حدّ وجوب الغسل على ما هو عليه من النفسيه أو الغيريه هو الالتقاء، و لا دلالة لها على وجوبها النفسي أبداً.

و على الجملة: إنّها إنما سيقّت لبيان أن الموضوع لتلك الأحكام أى شىء من غير

(١) الوسائل ١: ٢٨ / أبواب مقدّمه العبادات ب ١ ح ٣٨. رواها البرقى في المحاسن [١: ٤٤٩ / ١٠٣٧]. هكذا: أنه سئل عن الدين الذى لا يقبل الله من العباد غيره، و لا يعذرهم على جهله، فقال: شهاده أن لا إله إلا الله و أن محمّداً رسول الله (صلّى الله عليه و آله) و الصلاه الخمس و صيام شهر رمضان و الغسل من الجنابه و حج البيت و الإقرار بما جاء من عند الله جملة و الائتمام بأئمه الحق من آل محمّد، الحديث.

(٢) الوسائل ٢: ١٨٣ / أبواب الجنابه ب ٦ ح ٢، ٥.

(٣) الوسائل ٢: ١٨٤ / أبواب الجنابه ب ٦ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٥١

.....

أن يكون لها نظر إلى

أن الوجوب المرتب عليه نفسى أو غيرى، بل لا- نظر لها إلى الحكم أصلاً، وإنما تدلّ على أن ما هو الموضوع لتلك الأحكام المستفاده من أدلتها لا من تلك الروايات أى شىء.

على أنا لو سلمنا ظهورها فى أن غسل الجنابه واجب نفسى فحالها حال بقيه الأوامر الوارده فى غسل الثياب عن الأبوال أو غيرها من النجاسات، حيث ورد «اغسل ثوبك من أبوال ما لا- يؤكل لحمه» «١» و الأوامر الوارده فى غسل الحيض و الاستحاضه و النفاس و أنها إذا طهرت فلتغتسل، و الأوامر الوارده فى الوضوء و التيمم فإنها فى حدّ أنفسها ظاهره فى الوجوب النفسى، و لكن العلم القطعى الخارجى بل الضروره القائمه على أن الصلاه مشروطه بالطهاره من الحدث و الخبث يوجب انصرافها إلى الأوامر الغيريه الإرشاديه إلى شرطيه الطهاره للصلاه، فالحال فى تلك الروايات أيضاً كذلك فتكون منصرفه إلى الوجوب الغيرى الإرشادى دون الوجوب النفسى.

و عمدته ما اعتمدوا عليه فى هذا المدعى أن غسل الجنابه لو لم يكن واجباً نفسياً للزم جواز تفويت الواجب بالاختيار، و ذلك لأن المكلف إذا أجنب فى ليالى شهر رمضان فإما أن نقول إن غسل الجنابه قبل طلوع الفجر واجب نفسى فى حقّه، و إما أن نقول واجب غيرى، و إمّا أن نقول بعدم وجوبه أصلاً. و الأوّل هو المدعى، و أما على الآخريين فيلزم المحذور، و ذلك لأنّ الواجب الغيرى يستحيل أن يتصف بالوجوب قبل وجوب ذى المقدمه، فإن المعلول لا يتقدم على علته، فلو كان الغسل مقدمه فهو غير واجب قبل الفجر، فإذا جاز ترك الغسل قبل الفجر لم يجب عليه الصوم غداً لاشتراطه بالطهاره عند الصبح و قد فرضنا جواز تركها فجاز

له تفويت الواجب بالاختيار، و معه لا مناص من الالتزام بوجوبه النفسى لثلا یرد هذا المحذور.

و الجواب عن ذلك:

(١) الوسائل ٣: ٤٠٥/ أبواب النجاسات ب ٨ ح ٢، ٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٥٢

.....

أولاً: أن ذلك غير مختص بغسل الجنابه، بل الأمر كذلك فى كل مقدّمه لا يمكن الإتيان بها بعد دخول وقت الواجب كغسل الحيض و النفاس و الاستحاضه فيما إذا ظهرت قبل طلوع الفجر، فلازم ذلك الالتزام بالوجوب النفسى فى الجميع.

و ثانياً: أن الحصر غير حاصر، فان لنا أن نلتزم بوجوب الغسل للغير لا بوجوبه النفسى و لا الغيرى، و هذا لا بملاك مستقل غير ملاك الواجب ليرد محذور تعدّد العقاب عند ترك الواجب لترك مقدّمته، بل بملاك نفس ذى المقدّمه لا بوجوبه النفسى و لا الغيرى. و قد بينا فى محلّه أن الواجب للغير غير الواجب الغيرى «١» فنلتزم بأن غسل الجنابه و غيره من المقدّمات غير المقدوره فى ظرف الواجب واجب للغير، فلا يتعيّن القول بالوجوب النفسى حينئذٍ للفرار عن المحذور.

و ثالثاً: يمكننا القول بوجوبه الغيرى، لأن الصوم إنما وجب من أول الليل بل من أول الشهر، لقوله تعالى فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ «٢» بناء على أنّ المراد بالشهاده هو الرؤيه، فالوجوب قبل طلوع الفجر فعلى و الواجب استقبالى و ظرفه متأخر كما التزمنا بذلك فى جميع الواجبات المعلقه، و مع فعليه الوجوب تجب المقدّمه و لا يشترط فى وجوبها فعليه ظرف الواجب أيضاً.

و رابعاً: يمكننا إنكار وجوب الغسل حينئذٍ رأساً و لا نلتزم بوجوبه و لو مقدّمه لأننا لا نلتزم بوجوب مقدّمه الواجب عند فعليه و وجوب ذى المقدّمه شرعاً فضلاً عما إذا لم يجب، و إنما تجب المقدّمه

عقلًا تحصيلًا للغرض الملزم، فإن ترك المقدمه تفويت اختياري للواجب، بلا فرق في ذلك قبل الوقت و بعده، لأنّ العقل هو الحاكم بالاستقلال في باب الإطاعة و العصيان، و حيث إن الإتيان بالواجب موقوف على إتيان مقدمته و لو قبل الوقت فالعقل مستقل بلزوم إتيانه كذلك، لأن تركه ترك للغرض الملزم بالاختيار.

(١) محاضرات في أصول الفقه ٢: ٣٥٥.

(٢) البقره ٢: ١٨٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٥٣

ولا- يجب فيه قصد الوجوب و الندب، بل لو قصد الخلاف (١) لا- يبطل إذا كان مع الجهل بل مع العلم إذا لم يكن بقصد التشريع «١» و تحقق منه قصد القربه، فلو كان

و ما عن أبي الحسن من أن المقدمه لو لم تجب شرعاً جاز تركها، فلو جاز تركها جاز ترك الواجب و ذى المقدمه «٢»، مندفع بأن عدم وجوب المقدمه شرعاً غير ملازم لجواز تركها عند العقل، لأنه مستقل بلزوم إتيانها كما مرّ هذا.

على أن لنا أن نقبل الدعوى بأن نقول: هب أنا التزمنا بالوجوب النفسى فى جميع تلك المقدمات التى لا يمكن الإتيان بها فى وقت الواجب فهل تلتزمون بوجوبها الغيرى و لو مندكاً فى وجوبها النفسى، أو لا تلتزمون به و إنما هو واجب نفسى فقط فان أنكرتم وجوبها الغيرى فليزكم القول بتعدد العقاب عند ترك الواجب لترك مقدمته، و لا- يمكن الامتزام به. و إن اعترفتم بوجوبها الغيرى فتعود المناقشه السابقه و أنه كيف وجبت المقدمه قبل وجوب ذيها. فما هو الجواب عن المحذور حينئذ هو الجواب عن محذور وجوب غسل الجنابه قبل الفجر.

فتحصل: أن غسل الجنابه ليس بواجب نفسى، و لا قائل به أخيراً، كما لا دليل عليه و إن كانت له

رنة فى تلك الأزمنة من جهة عدم تصويرهم الواجب المعلق.

هل يعتبر قصد الوجوب أو الندب فى صحه الغسل؟

(١) قدّمنا أن غسل الجنابه ليس بواجب نفسى، كما أنه غير متّصف بالوجوب الغيرى على ما ذكرناه فى محلّه من عدم وجوب مقدّمه الواجب شرعاً «٣»، و عليه فهو مستحب نفسى فقط و غير متّصف بالوجوب أبداً. و بما أنه أمر عبادى كما هو المتسالم عليه بين المسلمين فضلاً عن الإماميه فلا بدّ من أن يؤتى به بقصد القربه و الامتثال

(١) كيف لا يكون تشريعاً و المفروض أنه قصد الخلاف عالماً.

(٢) كما حكاه عنه فى كفايه الأصول: ١٢٧.

(٣) محاضرات فى أصول الفقه ٢: ٤٣٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٥٤

قبل الوقت و اعتقد دخوله فقصد الوجوب لا يكون باطلاً، و كذا العكس، و مع الشك فى دخوله يكفى الإتيان به بقصد القربه للاستحباب النفسى أو بقصد إحدى غاياته المندوبه أو بقصد ما فى الواقع من الأمر الوجوبى أو الندبى.

و هذا يتحقّق فى الغسل بوجهين:

أحدهما: أن يأتى به بداعى استحبابه النفسى، بلا فرق فى ذلك بين ما قبل الوقت و بعده.

و ثانيهما: أن يأتى به بداعى أنه مقدّمه للعباده و واقع فى سلسلتها، فإنه أيضاً نحو امتثال و إضافه للعمل إلى الله. و هذا يختص بما بعد دخول الوقت.

و أمّا بناء على أن مقدّمه الواجب واجبه فلا محاله يتصف الغسل بالوجوب الغيرى بعد دخول وقت العمل و به يرتفع استحبابه، لتنافى الوجوب مع الاستحباب، و عليه فلا بدّ فى صحته إذا اتى به بعد دخول الوقت من أن يؤتى به بداعى الوجوب الغيرى و لا يكفى الإتيان به بداعى استحبابه النفسى حيث لا استحباب حينئذ، نعم يكفى ذلك

عند الإتيان به قبل دخول الوقت.

فلو أتى به بقصد استحبابه النفسى بعد دخول الوقت أو بداعى وجوبه الغيرى قبل الوقت، فان كان ذلك مستنداً إلى اعتقاده و حسبان أن الوقت غير داخل فقصد استحبابه النفسى أو أنه داخل فقصد وجوبه الغيرى فلا إشكال فى صحته، لأنه قد قصد أمره الفعلى و غايه الأمر أنه أخطأ فى تطبيقه على الاستحباب النفسى أو على وجوبه الغيرى، و مثله غير مضر فى صحه العباده بعد كون الطبيعه المستحبه نفساً أو الواجبه مقدمه طبيعه واحده. و أما إذا كان عالماً بالحال فأتى به قبل الوقت بداعى وجوبه الغيرى متعمداً أو بعد الوقت بداعى استحبابه النفسى متعمداً فهل يحكم بصحته أو أنه فاسد؟ فقد فصل فيه الماتن (قدس سره) بين ما إذا لم يكن بقصد التشريع و تحقق منه قصد التقرب و ما إذا لم يكن كذلك. و الكلام فى ذلك يقع من جهتين:

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٥٥

.....

إحداهما: أنه مع العلم بعدم استحبابه النفسى لو أتى به بداعى استحبابه أو مع العلم بعدم وجوبه الغيرى إذا أتى به بداعى وجوبه الغيرى هل يعقل أن لا يكون تشريعاً محرماً، أو أنه قد يكون كذلك و قد لا يكون؟

ثانيتها: أن حرمه التشريع توجب بطلان العمل أو لا توجه؟

أما الوجه الاولى: فلا نتعقل انفكاك مثله عن التشريع، لأنه عباره عن إدخال ما علم أنه ليس من الدين أو لم يعلم أنه من الدين فى الدين، و مع العلم بعدم استحباب شىء، إذا أتى به بعنوان أنه مستحب لا محاله كان من إدخال ما علم أنه ليس من الدين فى الدين.

و أما الوجه الثانى: فقد يقال بأن حرمه التشريع لا تستلزم بطلان

العباده مطلقاً بل إنما توجهه فيما إذا كان التشريع فى مقام الأمر و التكليف، كما إذا علم بوجوب شىء فىنبى على استحبابه و أتى به بداعى أنه مستحب فإنه محكوم بطلانه، إذ لا يتمشى معه قصد القربه و الامتثال. و أمّا التشريع فى مقام الامتثال و التطبيق كما إذا سمع أن المولى أمره بشىء و لم يعلم أنه أوجبه أو ندب إليه و لكنّه بنى على أنه أوجبه و أن الأمر هو الوجوبى، فلا يوجب هذا بطلان عمله و لا ينافى ذلك قصد القربه و الامتثال كما فصل بذلك صاحب الكفايه (قدس سره) و التزم بأن التشريع لا يستلزم بطلان العمل مطلقاً، بل فيما إذا كان راجعاً إلى الأمر و التكليف «١».

و لا- يمكن المساعدة على ذلك، لعدم انحصار الوجه فى بطلان العباده مع التشريع بعدم التمكن عن قصد التقرب و الامتثال ليفصل بين الصورتين، بل له وجه آخر يقتضى بطلان العباده مع التشريع فى كلتا الصورتين و هو مبعوضيه العمل و حرمة المانع عن كونه مقرباً، لأن حرمة البناء و التشريع تسرى إلى العمل المأتى به فى الخارج و به يحكم بحرمة و مبعوضيته، و معهما كيف يكون العمل مقرباً به ليحكم بصحّته.

(١) كفايه الأصول: ٣٦٨ ٣٦٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٥٦

و الواجب فيه بعد التيه غسل ظاهر تمام البدن (١) و جوب غسل ظاهر تمام البدن فى الغسل

(١) لصحيحه زراره، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن غسل الجنابه فقال: تبدأ فتغسل، إلى أن قال: ثم تغسل جسدك من لدن قرنك إلى قدميك» الحديث «١» و صحيحه البنزطى عن الرضا (عليه السلام) فى حديث «ثم أفض على رأسك و سائر جسدك» «٢»

وغيرهما من الأخبار الآمره بغسل تمام الجسد «٣». و في موثقه سماعه «يفيض الماء على جسده كله»، و في بعضها أنها «تمرّ يدها على جسدها كله» «٤». و في بعضها: «من ترك شعره من الجنابه متعمداً فهو في النار» «٥». و المراد بالشعره إما أنه معناها الحقيقي فتدلّ على وجوب غسل الشعر الذي هو من توابع البدن، فلو وجب غسل ما هو من توابع البدن بتمامه فلا محاله يجب غسل نفسه بتمامه بطريق أولى، وإما بمعناها المجازي أي بمقدار جزئي و حينئذ تدلّ على وجوب غسل تمام البدن على نحو بليغ هذا.

و قد ذهب المحقق الخونساري «٦» إلى عدم وجوب الاعتداد ببقاء شيء يسير غير مغل بصديق غسل البدن عرفاً، و ذلك لصحيحه إبراهيم بن أبي محمود، قال «قلت للرضا (عليه السلام): الرجل يجنب فيصيب جسده و رأسه الخلق و الطيب و الشيء اللكد مثل علك الروم و الظرب و ما أشبهه فيغتسل فإذا فرغ وجد شيئاً قد بقي في

(١) الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢: ٢٣٣/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ١٦.

(٣) كما يستفاد من غير واحد من الأحاديث المذكوره في الباب المتقدم.

(٤) الوسائل ٢: ٢٣١/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٨، ب ٣٨ ح ٦.

(٥) الوسائل ٢: ١٧٥/ أبواب الجنابه ب ١ ح ٥، ٢، ب ٣٨ ح ٧.

(٦) مشارق الشموس: ١٧٠/ السطر ١٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٥٧

.....

جسده من أثر الخلق و الطيب و غيره، قال: لا بأس» «١».

و في روايه الكليني عن محمّد بن يحيى «الطراز» بدل «الظرب» «٢» و في الوافي «الطراز». قال في البيان الذي عقب به الحديث: الخلق بالفتح

ضرب من الطيب و هو الذى يستثنى للمحرم من أنواع العطر فيه تركيب. و اللكد بالمهمله اللزج اللصيق، و فى التهذيب «٣»: اللزق و الطرار بالمهملات ما يطين به و يزين «٤».

و لم يظهر لتلك الكلمه معنى مناسب للروايه، لأن الطرار هو ما يزين به و لو بالتعليق و ليس ممّا يلصق البدن، و الطراز بمعنى الطرز و النمط أى الأسلوب، و لا- يناسب الروايه لأنها فى مقام التمثيل للكسد. و الظرب بمعنى ما يلصق، و هو أيضاً غير مناسب للروايه، لأنها فى مقام التمثيل للكسد الذى هو بمعنى ما يلصق فكيف يمثل له بما يلصق فلم يظهر معنى هذه الكلمه، و لعلها كانت فى تلك الأزمنه بمعنى مناسب للروايه. و على الجملة: إن لهذه الكلمه الوارده فى صحيحه إبراهيم بن أبى محمود احتمالات لا يتناسب شىء منها للروايه.

نعم المنقول فى نسخ الوسائل «الظرب». و عن الكليني «الطراز»، و لكن النسخ مغلوطة قطعاً، فإن الكلمه ليست بالطاء بل بالضاد، و الضرب بمعنى العسل الأبيض الغليظ كما فى اللغه، و فى مجمع البحرين ذكر الحديث نفسه فى ماده «الضرب» «٥» و هذا أمر يناسب الروايه كما لا يخفى بخلاف الظرب الذى هو بمعنى اللاصق فإنه كما ترى لا يناسبها بوجه. و أما الطرار فهو جمع الطره و لم نر استعماله مفرداً، و قد جعله فى

(١) الوسائل ٢: ٢٣٩/ أبواب الجنابه ب ٣٠ ح ١.

(٢) الكافى ٣: ٥١/ ٧.

(٣) راجع التهذيب ١: ١٣٠/ باب حكم الجنابه و صفه الطهاره منها، ح ٣٥٦، مع تعليقه.

(٤) الوافى ٦: ٥١٠/ ٤٨١٢.

(٥) مجمع البحرين ٢: ١٠٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٥٨

.....

مجمع البحرين مفرداً و فتره بالطين و نقل الحديث

و استشهد به «١». و أمّا ما ذكره في الوافي تفسيراً للكلمة من أنها بمعنى ما يطين به و يزين فمما لم نقف عليه في الأخبار و لا في شىء من اللغات، و عليه فالمحتمل في الصحيحه أمران: أحدهما الضرب بمعنى العسل الأبيض الغليظ، و ثانيهما: الطرار بمعنى الطين.

و كيف كان، استدلالاً بالصحيحه على عدم وجوب غسل اليسير من البدن الذي لا يكون مخلاً بصدق غسل البدن عرفاً.

و يدفعه: أن الصحيحه إنما دلّت على جواز الغسل و صحّته مع بقاء أثر الخلق و الطيب و العلك لا مع بقاء عينها، و كم فرق بينهما، فإن أثرها من الرائحة اللطيفه أو لون الصفره غير مانع من وصول الماء للبشره، و هذا بخلاف عينها و العين غير مذكوره في الصحيحه. على أنها دلّت على صحّته مع بقاء أثرها، أعم من أن يكون يسيراً أم كان كثيراً كما إذا دهن بالخلق جميع رأسه مثلاً، و لا دلالة فيها على جوازه و صحّته مع شىء يسير في البدن، فلو كان الأثر بمعنى العين فلازمها صحّته الغسل و لو مع وجود العين في تمام الرأس، و هو كما ترى.

و بمضمونها روايات أخرى أيضاً ظاهره في إرادته الأثر دون العين منها: ما رواه إسماعيل بن أبي زياد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كن نساء النبي (صلى الله عليه وآله) إذا اغتسلن من الجنابه يبقين صفره الطيب على أجسادهن و ذلك أن النبي (صلى الله عليه وآله) أمرهن أن يصبين الماء صباً على أجسادهن» «٢». و في موثقه عمار عن أبي عبد الله «في الحائض تغتسل و على جسدها الزعفران لم يذهب به الماء قال: لا بأس» «٣»

إذ من المعلوم أن المراد بالزعفران أثره فإنه بنفسه لا يلصق بالبدن.

(١) مجمع البحرين ٣: ٣٧٦.

(٢) الوسائل ٢: ٢٣٩/ أبواب الجنابه ب ٣٠ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢: ٢٤٠/ أبواب الجنابه ب ٣٠ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٥٩

دون البواطن منه، فلا يجب غسل باطن العين و الأنف و الأذن و الفم و نحوها (١).

البواطن لا يجب غسلها في الاغتسال

(١) و يدلّ عليه ما ورد في أنّ الغسل الارتماسي يجرى في مقام الامتثال، فان الماء في الارتماسي لا يصل إلى البواطن كباطن العين و الأنف و نحوهما عادة، فإنها قاضيه بفحص العينين في الارتماس و مع ذلك دلّ الدليل على كفايته، فمنه نستكشف عدم اعتبار غسل البواطن في الغسل.

و دعوى أن الارتماسي إنما هو مجزئ عن الترتيبي كما اشتملت عليه أخباره، حيث دلّت على أنه إذا ارتمس ارتماسه واحده أجزأته «١»، و يمكن أن يكون غسل البواطن معتبراً في المأمور به و إن لم يكن معتبراً فيما يجرى عنه. مندفعه بأنّ الظاهر المستفاد من رواياته أن الارتماسي إنما يجرى عن الترتيبي من جهة الترتيب فقط، حيث إنه معتبر في الاغتسال فيجب أن يغسل الرأس أولاً ثمّ البدن و هذا لا يتحقق في الارتماسي، لأنّ الرجلين فيه تغسلان قبل البدن و البدن قبل الرأس، و بهذه الجهة كان الارتماس مجزئاً عن الترتيبي المشتمل على الترتيب المعتبر. و أما أن مقدار الغسل في الارتماسي أقل منه في الترتيبي فهو مما لا يستفاد من الروايات، بل الظاهر أن مقداره فيها غير متفاوت، و معه إذا دلّ الدليل على كفايه الارتماسي في مقام الامتثال فنستكشف أن البواطن غير واجبه الغسل في الغسل هذا.

مضافاً إلى الأخبار الواردة في الموضوع

من تعليل عدم وجوب غسل داخل الأنف و العين في روايات المضمضه و الاستنشاق بأنهما من الجوف «٢» حيث يدلّ على أنّ الجوف ممّا لا يجب غسله و أنّ الواجب إنّما هو غسل ما ظهر، و يؤيّدّه بعض الروايات الضّعاف الوارده في المسأله «٣».

(١) الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٥، ١٢.

(٢) الوسائل ١: ٤٣١/ أبواب الوضوء ب ٢٩ ح ٦، ٩، ١٠، ١٢.

(٣) الوسائل ٢: ٢٢٦/ أبواب الجنابه ب ٢٤ ح ٦، ٧، ٨، ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٦٠

و لا- يجب غسل الشّعر مثل اللّحيه، بل يجب غسل ما تحته من البشره، و لا يجرى غسله عن غسلها، نعم يجب غسل الشّعور الدقاق الصغار المحسوبه جزءاً من البدن مع البشره (١).

الشّعر لا يجب غسله في الغسل

(١) الكلام في ذلك يقع في مقامين:

أحدهما: في أن غسل الشعر يجرى عن غسل البشره أو لا يجرى.

و ثانيهما: في أنه على تقدير عدم إجزائه هل يجب غسله مستقلاً أو لا يجب؟

أمّا المقام الأوّل فلا ينبغي الإشكال في أن الواجب إنّما هو غسل البشره لصحيحه زراره المتقدّمه الأمره بغسل البدن من القرن إلى القدم، لأنّ القرن بمعنى منبت الشّعر و ظاهره وجوب إيصال الماء إلى جميع أجزاء البشره و لا يكفي إيصاله إلى الشعر دون البشره. و في صحيحه أخرى «ثمّ أفض على رأسك و جسدك» «١» و في موثقه سماعه «يفيض الماء على جسده كلّ» «٢» و في بعضها: «إذا مسّ جلدك الماء فحسبك» «٣» و في آخر: «الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله و كثيره فقد أجزاءه» «٤» و من الظاهر أن الجسد غير الشعر، و هو ليس من البدن، و

إنما الشَّعر من توابعه لا من الجسد. و يؤكد ذلك بل يدلُّ عليه ما ورد من أن النِّساء يبالغن في غسل مواضع الشعر من جسدهنَّ «٥» و لا وجه له إلَّا إيصال الماء إلى البشره.

و أمَّا ما ورد في صحيحه زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) من قوله: أ رأيت ما

(١) الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٦.

(٢) الوسائل ٢: ٢٣١/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٨.

(٣) الوسائل ١: ٤٨٥/ أبواب الوضوء ب ٥٢ ح ٣.

(٤) الوسائل ٢: ٢٤٠/ أبواب الجنابه ب ٣١ ح ٣.

(٥) الوسائل ٢: ٢٥٥/ أبواب الجنابه ب ٣٨ ح ١، ٢. في الثانيه: يبالغن في الغسل. و في الاولى: فقد ينبغي ان يبالغن في الماء.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٦١

.....

أحاط به الشعر، قال (عليه السلام): كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يطلبوه أو أن يغسلوه الحديث «١»، فلا يمكن الاستدلال به على كفايه غسل الشعر عن غسل البشره في المقام، حيث إن قوله: «أ رأيت ما أحاط به الشعر» مسبوقة بجملة أو حال معيّن للمراد، و قد سئل فيها عن شىء، و هذه الجملة ملحقه به، و إلّا فلا معنى للابتداء بتلك الجملة كما لا يخفى، فهي مسبوقة بشىء قطعاً بمعنى أنها منقطعه الصدر، لعدم إمكان الابتداء بقوله: أ رأيت ... إلخ.

و من المحتمل قوياً أن تكون الجملة الساقطه وارده في السؤال عن غسل ما أحاط به الشعر في الوضوء لكثرة الابتلاء به كما في النساء و كذا الرجال، لأنهم كثيراً ما كانوا ملتحين و لا سيما في الأزمنه القديمه، و مع هذا الاحتمال لا يمكننا التعدى عنه و الأخذ بعمومها و إطلاقها في جميع

الموارد حتى في الغسل، لأن التمسك بالإطلاق يتوقف على جريان مقدمات الحكمه لا محاله، ولا مجال لها مع احتمال وجود ما يحتمل قرينته على الاختصاص.

و دعوى أنها عامه، لمكان قوله: كل ما ...، وليست مطلقة تحتاج إلى مقدمات الحكمه، ساقطه، لأن عمومها بحسب أفراد ما أحاط به الشعر خارج عن محل الكلام و إنما المقصود التمسك بإطلاق نفى وجوب الغسل في قوله: «ليس ... أن يغسلوه» و أنه يختص بموارد الوضوء أو يعمها و موارد الغسل و موارد الطهارة الخبيثه أيضاً هذا. مضافاً إلى ما قدّمناه في مبحث الوضوء من أن الروايه على إطلاقها غير قابله للتصديق «٢»، فان لازمها الحكم بكفايه غسل الشعر في طهاره ما أحاط به إذا كان نجساً.

فالمتحصل: أن الواجب إنما هو غسل البشره و لا يكون غسل الشعر مجزئاً عنه.

و عن الأردبيلي (قدس سره) التأمّل في عدم إجزاء غسل الشعر عن غسل البشره استبعاداً من كفايه إجزاء غرفتين أو ثلاث لغسل الرأس كما نطق به غير واحد من

(١) الوسائل ١: ٤٧٦/ أبواب الوضوء ب ٤٦ ح ٣، ٢.

(٢) لاحظ شرح العروه ٥: ٥٩ و ما بعدها.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٦٢

.....

الأخبار، و ذلك لأن غرفتين أو ثلاث لا يصل إلى البشره في مثل رأس النساء أو غيرهن ممن على رأسه شعر كثير، و هذا يدلنا على إجزاء غسل الشعر عن غسل البشره «١».

و لكن الظاهر أن استبعاده في غير محلّه، لأنّ ما وقفنا عليه في الأخبار إنما هو غسل الرأس بثلاث غرفات أو حفنات و لم نظفر بما اشتمل على غرفتين، و إليك بعضها منها: صحيحه زراره قال «قلت: كيف يغتسل الجنب؟ فقال: إن لم يكن

أصاب كفه شىء غمسها فى الماء ثم بدأ بفرجه فأنقاه بثلاث غرف، ثم صب على رأسه ثلاث أكف ثم صب على منكبه الأيمن مرتين و على منكبه الأيسر مرتين، فما جرى عليه الماء فقد أجزأه» (٢). و منها صحيحه روى بن عبد الله عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «يفيض الجنب على رأسه الماء ثلاثاً لا يجزئه أقل من ذلك» (٣) و دلالتها على ثلاث أكف بالإطلاق، لأنّ «ثلاثاً» أعم من الأكف. و فى موثقه سماعه «ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ملء كفيه» (٤) و لا استبعاد فى وصول ثلاث أكف إلى بشره، فإنّ الشعر ليس كالصوف و القطن مما يجذب الماء، بل إنما الماء يجرى عليه و لا سيما بملاحظه أن الغسل يكفى فيه التدهين و إيصال البلل. على أنّ كفين من الماء يكفى فى الطرف الأيمن أو الأيسر كما عرفته فى الأخبار، فلو كان كفان من الماء كافياً فى غسل أحد الطرفين فكيف لا يكفى ثلاث منها فى غسل الرأس و إيصال الماء إلى بشره به مع أن الرأس لأصغر من أحد الطرفين مرات، نعم هو مشتمل على الشعر الكثير دون الطرفين هذا.

بل قد ورد فى بعض الروايات ما يدل على عدم أجزاء غسل الشعر عن غسل البشره، و هو ما رواه محمد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «الحائض ما

(١) مجمع الفائدة و البرهان ١: ١٣٧.

(٢) الوسائل ٢: ٢٢٩/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٤.

(٤) الوسائل ٢: ٢٣١/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٦٣

.....

بلغ بلل الماء من شعرها أجزأها» (١) فإنّ كلمه

«من» للابتداء، و إذا صبّ الماء على شعرها و ابتدأ منه البلل إلى أن وصل إلى الرأس أجزأها. و أمّا صحيحه زراره المتقدّمه من قوله: «أ رأيت ما أحاط به الشعر» «٢» المتوهمه دلالتها على كفايه غسل الشعر عن غسل البشرة فقد تقدّم الجواب عنها فلا نعيد.

□
و يؤيد ما ذكرناه ما روى عن النبي (صلى الله عليه و آله) من أن تحت كل شعره جنبه «٣» فإنه يدلّ على لزوم غسل تحت الشعرات لترتفع الجنبه الكائنه تحتها.

و أمّا المقام الثانى و أن غسل الشعر أيضاً واجب أو غير واجب فقد يكون الشعر خفيفاً كما لا يخلو عنه الغالب فيوجد في مواضع غسله أو وضوئه شعور خفيفه، و لا إشكال في وجوب غسلها حينئذ لأنها من توابع البدن، فقوله: تغسل من قرنك إلى قدمك، أو تفيض الماء على جسدك. يشمل الشعور الخفيفه أيضاً.

و قد يكون الشعر كثيفاً كما في شعور النساء أو لحي الرجال فهل يجب غسلها أو لا يجب؟ فلو كان على شعره قير مانع من وصول الماء إلى نفس الشعور و مانع عن غسلها و قد غسل نفس البشره أفيكفى ذلك في صحته لأن الشعر غير واجب الغسل؟ المعروف بينهم عدم وجوب غسل الشعر في الغسل و إن قلنا بوجوبه في الوضوء، لما ورد من تحديد مواضع الغسل بما بين القصاص و الذقن أو من الذراع إلى الأصابع «٤» فإنه يشمل الشعر و الجسد، و أمّا في الغسل فلم يلتزموا بذلك.

و خالفهم فيه صاحب الحدائق (قدس سره) و مال إلى أن الشعر كالبشره ممّا يجب غسله. و استدلّ على ذلك بأن الشعر غير خارج عن الجسد و لو مجازاً فيدلّ على وجوب غسله

ما دلَّ على وجوب غسل الجسد، كيف و قد حكموا بوجوب غسل الشعر في الوضوء معللين ذلك تاره بدخوله في محل الفرض و أُخرى بأنه من توابع

(١) الوسائل ٢: ٢٤١/ أبواب الجنابه ب ٣١ ح ٤، ٣١١/ أبواب الحيض ب ٢٠ ح ٢.

(٢) تقدّمت في ص ٣٦٠.

(٣) مستدرک الوسائل ١: ٤٧٩/ أبواب الجنابه ب ٢٩ ح ٣. و فيه: ... فبلغ الماء تحتها في أصول الشعر كلّها ...

(٤) الوسائل ١: ٣٨٧/ أبواب الوضوء ب ١٥ ح ٢، ١١ ب ١٧.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٦٤

.....

اليّد، و إذا كان الشعر داخلًا في اليّد بأحد الوجهين المذكورين و اليّد داخله في الجسد كان الشعر داخلًا في الجسد لا محاله. على أنّا لو سلمنا خروجه عن الجسد فهو غير خارج عن الرأس و الجانب الأيمن و الأيسر، و قد ورد الأمر بغسل الرأس ثلاثاً و صب الماء على كل من جانبي الأيسر و الأيمن مرّتين و هو يشمل الشعر أيضاً هذا كله. مضافاً إلى صحّحه حجر بن زائده عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «من ترك شعره من الجنابه متعمداً فهو في النار» «١» فإن تأويلها بالحمل على إرادته مقدار شعره من الجسد خلاف الأصل، لا يصار إليه إلّا بدليل «٢». هذه خلاصه ما أفاده في المقام.

و لكن الصحيح هو ما ذهب إليه المشهور من عدم وجوب غسل الشعر في الغسل، و يكفي في ذلك عدم الدليل على وجوبه. و لا دلالة في شيء مما ذكره في المسألة على وجوبه، و ذلك لأن الشعر خارج عن الجسد و إنما هو أمر ثابت عليه، نعم لا بأس بإطلاق الجسد و إرادته الأعم منه و من الشعر النابت

عليه مجازاً إلا أن إرادته تحتاج إلى قرينه تدلّ عليه، ولا يمكن حمل الجسد عليه إلا بدليل ولا دليل عليه. نعم إطلاق الرأس و الطرف الأيمن أو الأيسر يشمل الشعر كما أفاده، إلا أن الأخبار الآمره بصب الماء على الرأس ثلاثاً و الطرفين مرّتين إنما وردت لبيان الترتيب في غسل الأعضاء و لم ترد لبيان أن الغسل واجب في أى شىء، و إنما يدلّ على وجوبه الأخبار الآمره بغسل الجسد أو من قرنه إلى قدمه و غيرها مما لا يشمل الشعر كما مر.

و صحيحه حجر بن زائده أيضاً لا دلالة لها على وجوب غسل الشعر لا بحمل الشعره على معناها المجازى، بل مع إبقائها على معناها الحقيقى و أن الشعره واجبه الغسل لا تدلّ إلا على لزوم غسلها من أصلها إلى آخرها، و أصل الشعر من الجسد فيكون فى الأمر بغسلها دلالة على لزوم إيصال الماء إلى الجسد. نعم لو كانت دالّة على وجوب غسل بعض الشعر لا من أصله إلى آخره أمكن الاستدلال بها على مدعاه إلا

(١) الوسائل ٢: ١٧٥ / أبواب الجنابه ب ١ ح ٥.

(٢) الحدائق ٣: ٨٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٦٥

و الثقبه التى فى الاذن أو الأنف للحلقه إن كانت ضيقه لا يرى باطنها لا يجب غسلها، و إن كانت واسعه بحيث تعدّ من الظاهر و جب غسلها (١).

أنّ الصحيحه لا دلالة لها عليه.

فتحصل: أن وجوب غسل الشعر فى الغسل مما لا دليل عليه، بل الدليل على عدم وجوبه موجود و هو موثقه عمار بن موسى الساباطى «أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة تغتسل و قد امتشطت بقرامل و لم تنقض شعرها كم يجزئها من

الماء؟ قال: مثل الذى يشرب شعرها و هو ثلاث حفنات على رأسها» الحديث «١» لأنَّ إطلاقها يشمل ما إذا كان شعر المرأه مفتولاً شديداً بحيث لا يدخل الماء جوفه و لا يصل إلى جميع أجزاء الشعر، فلو كان غسل الشعر أيضاً واجباً لوجب عليها النقض، و الأخبار صريحه الدلاله على عدم وجوبه.

و أجاب عنها فى الحدائق بأن عدم نقض الشعر لا يلزمه عدم وجوب غسله لإمكان إضافه الماء و زيادته إلى أن يصل إلى جميع أجزائه «٢». و فيه: أن إيصال الماء إلى جوف الشعور المفتوله و إلى جميع أجزائها و إن كان ممكناً كما أفاده بإضافه الماء حتى يروى، إلما أن الكلام فى الملازمه بينهما و أن غسل الشعر ملازم لوصول الماء إلى جوف المفتول منه بحيث يصل إلى تمام أجزائه، و من الظاهر أنه لا تلازم بينهما، نعم قد يكون لإضافه الماء و كثرته و قد لا يكون، مع ملاحظه ما ورد من كفايه صب ثلاث غرفات فى غسل الرأس.

فتحصل: أن غسل الشعر غير واجب كما ذهب إليه المشهور إلّا إذا كان خفيفاً و معدوداً من توابع الجسد كما قدّمناه.

حكم الثقبه فى الأنف و نحوه

(١) قد مرّ و عرفت أن الواجب إنما هو غسل ظواهر البدن دون بواطنه، فالحكم

(١) الوسائل ٢: ٢٥٧/ أبواب الجنابه ب ٣٨ ح ٦.

(٢) الحدائق ٣: ٨٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٦٦

و له كيفيتان:

[الاولى الترتيب]

الاولى الترتيب «١» و هو أن يغسل الرأس و الرقبه أولًا ثم الطرف الأيمن من البدن ثم الطرف الأيسر (١)

يدور مدار صدقهما، و لا مدخله للثقبه فيه إثباتاً و نفيًا، و لا بدّ حينئذ من ملاحظه أنّ الثقبه من الظاهر أو الباطن، فإذا

كانت وسيعة بحيث يرى باطنها فهي محسوبة من الظاهر، و إذا كانت ضيقه و لا يرى باطنها فهي من البواطن و لا يجب غسلها.

كيفية الغسل الترتيبي

(١) الكلام في ذلك يقع من جهات:

اعتبار غسل الرأس أولاً الوجه الاولي: في أن الغسل ترتيباً يعتبر فيه غسل الرأس قبل غسل البدن بحيث لو غسله بعد غسل البدن أو مقارناً لغسله بطل. و يدلّ عليه مضافاً إلى الشهرة المحققة في المسألة بل الإجماع على اعتبار الترتيب بين الرأس و البدن، و لا يعتد بما هو ظاهر المحكى من عباره الصدوقين حيث عطف البدن على الرأس بالواو «٢»، لأنه نقل عنهما التصريح في آخر المسألة بوجوب إعادة الغسل لو بدأ بغير الرأس، و مع التصريح بذلك لا يمكن الاعتماد على ظاهر العطف في صدر المسألة الأخبار المعتبره من الصحيح و الحسنه و الموثقه و إليك جملة منها:

فمنها: صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «سألته عن غسل الجنابه أى عن كيفيته بقرينه الجواب، لا عن حكمه فقال: تبدأ بكفيك فتغسلهما ثم تغسل فرجك، ثم تصبّ على رأسك ثلاثاً، ثم تصبّ على سائر جسدك

(١) لا يبعد عدم اعتباره بين الجانبين، و الاحتياط لا ينبغي تركه.

(٢) الفقيه ١: ٤٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٦٧

.....

مرّتين فما جرى عليه الماء فقد طهر» أو (طهر) «١»، لدلالاتها على لزوم تقديم الرأس على البدن في الغسل لكلمه «ثم» الظاهره في التراخي. و اشتمالها على بعض المستحبات كغسل الفرج لعدم اعتبار الاستنجاء في صحّه الغسل على ما يأتي في محله «٢»، و غسل الكفين و كذلك الغسل ثلاثاً أو مرّتين لقيام القرينه الخارجيه على عدم وجوبها لا ينافي دلالتها على الوجوب فيما لم

يقم على خلاف ظاهره الدليل.

و منها: صحيحه زراره قال «قلت: كيف يغتسل الجنب؟ فقال: إن لم يكن أصاب كفه شىء غمسها فى الماء، ثم بدأ بفرجه فأنقاه بثلاث غرف، ثم صب على رأسه ثلاث أكف ثم صب على منكبه الأيمن مرتين و على منكبه الأيسر مرتين فما جرى عليه الماء فقد أجزأه» «٣». و ذلك لوقوع كلمه «ثم» عند عطف غسل البدن على غسل الرأس كما فى الصحيحه المتقدمه، و قد عرفت أن اشتغالها على بعض المستحبات لا ينافى دلالتها على الوجوب فيما لم يقم قرينه على استحبابه.

نعم الروايه مضمرة إلما أننا ذكرنا غير مره أن مضمّرات زراره كمسنداته، لأنه لا يسأل من غير الإمام (عليه السلام)، على أن المحقق رواها فى المعتبر عن زراره عن أبى عبد الله (عليه السلام) «٤»، و لعلّه كما فى الحدائق نقلها عن بعض الأصول القديمه التى كانت عنده «٥».

□
و منها: موثقه سماعه عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أصاب الرجل جنبه فأراد الغسل فليفرغ على كفيه و ليغسلهما دون المرفق، ثم يدخل يده فى إنائه ثم يغسل فرجه، ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ملء كفيه، ثم يضرب بكف من ماء على صدره و كف بين كتفيه...» «٦».

(١) الوسائل ٢: ٢٢٩/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ١.

(٢) فى ص ٣٩٩ ٤٠٠.

(٣) الوسائل ٢: ٢٢٩/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٢.

(٤) المعتبر ١: ١٨٣.

(٥) الحدائق ٣: ٧٠.

(٦) تقدّم ذكر مصدرها فى ص ٣٦٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٦٨

.....

□
و منها: صحيحه زراره عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «من اغتسل من جنبه فلم يغسل رأسه ثم بدا له أن يغسل رأسه لم يجد بدأ من

إعادته الغسل» «١» نعم لا- دلالة لها على بطلانه فيما إذا غسل رأسه مقارناً لغسل بدنه، لأنها إنما تدلّ على بطلانه فيما إذا غسل بدنه قبل غسل رأسه فحسب. و لكن يمكن أن يقال بدلالاتها على بطلانه في صورته المقارنه بعدم القول بالفصل، لأن من قال بالترتيب بين الرأس و البدن و التزم ببطلانه عند تأخيره عن غسل البدن التزم ببطلانه عند مقارنه غسله لغسله أيضا.

□

و منها: ما رواه حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من اغتسل من جنبه و لم يغسل رأسه ثم بدا له أن يغسل رأسه لجهله بلزومه مثلاً لم يجد بداً من إعادته الغسل» «٢» و هي كسابقتهما.

و منها: صحيحته أي حريز المعبر عنها بمقطوعه حريز في كلماتهم، في الوضوء يجف، قال «قلت: فان جفّ الأوّل قبل أن أغسل الذي يليه، قال: جفّ أو لم يجف اغسل ما بقي، قلت: و كذلك غسل الجنابه، قال: هو بتلك المنزله، و ابدأ بالرأس ثم أفض على سائر جسديك، قلت: و إن كان بعض يوم، قال: نعم» «٣» و دلالتها على اعتبار تقديم غسل الرأس على غسل البدن ظاهره، و إنما الكلام في أنها مضمرة حيث لم يسندها حريز إلى الإمام (عليه السلام)، إلا أنّ إضمام حريز كإضمام زراره و أضرابه لأنّ حريزاً من أجلاء أصحاب الصادق (عليه السلام) و ليس من شأنه السؤال عن غير الإمام و درجه في الأخبار.

□

و قد يُقال: إنّها مقطوعه و توصف بها، و لعلّه من جهة إرجاع الضمير في «قال قلت: فان جفّ...» إلى عبد الله بن المغيرة الذي يروى عن حريز ليكون هو السائل دون حريز، و إرجاع الضمير في «قال: جف أم لم

يجف» إلى حريز ليكون هو المجيب دون الإمام. إلّا أنه بعيد غايته، لأن الظاهر أن ابن المغيرة إنما يروى عن حريز، نعم

(١) الوسائل ٢: ٢٣٥ / أبواب الجنابه ب ٢٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ٢٣٥ / أبواب الجنابه ب ٢٨ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢: ٢٣٧ / أبواب الجنابه ب ٢٩ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٦٩

.....

هي مضمرة وقد عرفت أن الإضمار غير مضر من أمثال حريز و زاراه هذا.

□
على أنّ الصدوق رواها في (مدينه العلم) عن حريز مسنداً إلى أبي عبد الله (عليه السلام)، و الراوى عن الصدوق هو الشهيد في
الذكري على ما في الوسائل «١» و الشهيد ثقة عدل تُتبع روايته عن كتاب (مدينه العلم) و إن كان هذا الكتاب غير موجود في
عصرنا لأنه مسروق و لكن الشهيد حسب روايته ينقل عن نفس الكتاب، و طريقه إلى الكتاب معتبر كما يظهر من المراجعة إلى
الطرق و الإجازات، و به تكون الروايه مسنده و تخرج عن الإضمار و القطع.

و منها: غير ذلك من الأخبار.

و بإزاء هذه الأخبار أخبار أخرى تدلّ على عدم لزوم الترتيب بين غسل الرأس و البدن إمّا بإطلاقها و إمّا بتصريحها و نصّها.

□
أمّا ما دلّ على عدمه بالنص فهو ما ورد في قضيه الجاربه أعني صحيحه هشام قال: «كان أبو عبد الله (عليه السلام) فيما بين مكّه
و المدينه و معه أم إسماعيل فأصاب من جاربه له فأمرها فغسلت جسدها و تركت رأسها، و قال لها: إذا أردت أن تركبي
فاغسلي رأسك، ففعلت ذلك فعلمت بذلك أم إسماعيل فحلقت رأسها، فلما كان من قابل انتهى أبو عبد الله (عليه السلام) إلى
ذلك المكان فقالت له أم إسماعيل: أي موضع

هذا؟ قال لها: هذا الموضع الذي أحبط الله فيه حجك عام أول» (٢).

حيث دلت على عدم لزوم غسل الرأس قبل غسل البدن. إلا أنها ممّا لا يمكن الاعتماد عليه و إن كانت صحيحه السند و صريحه الدلاله على المدعى، و ذلك لأنّ راوى هذا الحديث أعنى هشام بن سالم بعينه روى تلك القضيّه فى صحيحه محمّد بن مسلم على عكس ما رواها فى هذه الروايه، حيث روى هشام عن محمّد بن مسلم قال: «دخلت على أبى عبد الله (عليه السلام) فسطاطه و هو يكلم امرأه فأبطأت عليه

(١) المصدر المتقدم. كذا الذكرى: ٩١/السطر ١٢.

(٢) الوسائل ٢: ٢٣٦/ أبواب الجنابه ب ٢٨ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٧٠

.....

فقال: ادنه هذه أم إسماعيل جاءت و أنا أزعّم أن هذا المكان الذى أحبط الله فيه حجها عام أول، كنت أردت الإحرام فقلت: ضعوا إلىّ الماء فى الخباء فذهبت الجاريه بالماء فوضعتّه فاستخففتها فأصبت منها فقلت: اغسلى رأسك و امسحيه مسحاً شديداً لا- تعلم به مولاتك، فإذا أردت الإحرام فاغسلى جسدك و لا- تغسلى رأسك فتستريب مولاتك، فدخلت فسطاط مولاتها فذهبت تتناول شيئاً فمست مولاتها رأسها فإذا لزوجه الماء فحلق رأسها و ضربتها، فقلت لها: هذا المكان الذى أحبط الله فيه حجك» (١).

و هى على عكس الصحيحه التى رواها هشام عن أبى عبد الله (عليه السلام)، و من هنا قال الشيخ: هذا الحديث قد و هم الراوى فيه و اشتبه عليه فرواه بالعكس، لأن هشام بن سالم روى ما قلنا بعينه، يعنى لزوم غسل الرأس قبل غسل البدن (٢).

و الصحيح ما أفاده (قدس سره) و أنّ الاشتباه إنما هو من راوى الحديث عن هشام، لأنّه بنفسه

نقل عكسه كما عرفت.

و أما ما دلّ على عدم لزوم الترتيب بإطلاقها فعده روايات.

منها: صحيحه زراره المشتمله على قوله: «ثم تغسل جسدك من لدن قرنك إلى قدميك» «٣».

و منها صحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: «سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن غسل الجنابه، فقال: تغسل يديك اليمنى من المرفقين (المرفق) إلى أصابعك و تبول إن قدرت على البول، ثم تدخل يديك في الإناء ثم اغسل ما أصابك منه، ثم أفص على رأسك و جسدك و لا وضوء فيه» «٤».

و منها: صحيحه يعقوب بن يقطين عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «سألته عن

(١) الوسائل ٢: ٢٣٧/ أبواب الجنابه ب ٢٩ ح ١.

(٢) التهذيب ١: ١٣٤.

(٣) الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٥.

(٤) الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٦.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٧١

.....

غسل الجنابه فيه وضوء أم لا فيما نزل به جبرئيل؟ قال: الجنب يغتسل يبدأ فيغسل يديه إلى المرفقين قبل أن يغمسهما في الماء، ثم يغسل ما أصابه من أذى، ثم يصب على رأسه و على وجهه و على جسده كله، ثم قد قضى الغسل و لا وضوء عليه» «١».

و الكلام في تقييد المطلقات بالمقيّدات المتقدمه و عدمه، و ذلك لأن هذه المطلقات ليست بأقوى من سائر المطلقات الوارده في الفقه، حيث إنّها بناء على كونها في مقام البيان من تلك الجبهه أعنى جهه الترتيب و إن كان لها ظهور في الإطلاق إلّا أن ظهور المقيّد في التقييد حاكم على ظهوره و مانع عن حجّيته إذا كان منفصلاً، و مانع عن أصل انعقاده لو كان متصلاً.

على أنّه يمكن أن يقال بعدم كونها في مقام بيان

أن الواجب في الغسل أى شىء لأنها إنما وردت لبيان آدابه و كفياته لا لبيان الأمور الواجبه فيه، و من هنا تعرض لجمله من المستحبات و لم يتعزّض لاعتبار الترتيب، فلو لم يكن الترتيب بين الرأس و البدن واجباً فلا- أقل من أنه مستحب، للأمر به فى الأخبار من قوله: «صبّ على رأسه ثلاث أكف ثم صبّ على منكبه الأيمن مرّتين» «٢» ... و قوله: «ثمّ ليصب على رأسه ثلاث مرّات ...» «٣». و قوله: «تبدأ بكفّيك ...» «٤» فإنّ الأمر لو لم يفد الوجوب فلا- أقل من إفادته الاستحباب، و للتأسى به (عليه السلام) حيث إنه كما فى صحيحه زراره بدأ بفرجه فأنقاه بثلاث غرف ثم صبّ على رأسه ثلاث أكف ثم صب على منكبه الأيمن مرّتين ... «٥» و مع ذلك لم يتعرض لبيانه و لم يدلّ على استحبابه، و هذا أيضاً قرينه على وجوبه، و إنما لم يتعزّض له لعدم كونها فى مقام البيان من تلك الجهه. فالإنصاف أن المناقشه فى دلاله الروايات على اعتبار الترتيب بين الرأس و البدن فى غير محلّها. هذا كلّه فى الجهه الأولى.

(١) الوسائل ٢: ٢٤٦/ أبواب الجنابه ب ٣٤ ح ١.

(٢) تقدّم ذكرهما فى ص ٣٦٧.

(٣) تقدّم ذكرهما فى ص ٣٦٧.

(٤) المتقدّم فى ص ٣٦٦.

(٥) تقدّم ذكرها فى ص ٣٦٧. و مضمونها ليس فعلاً صادراً منه (عليه السلام).

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٧٢

.....

هل الرّقبه داخله فى الرأس؟

الجهه الثانيه: هل الرقبه داخله فى الرأس فيجب غسلها قبل غسل البدن أو داخله فى البدن، فان قلنا بالترتيب بين الطرف الأيمن و الأيسر فلا بدّ من غسل نصف الرقبه مع الطرف الأيمن و نصفها الآخر مع الطرف الأيسر،

و إن لم نلتزم بالترتيب بينهما فيغسلها مع الطرفين بأيه كيفية شاءها؟

المعروف بينهم أنها داخله في الرأس، وهذا هو الصحيح لا لدعوى أن الرأس يطلق على الرقبه و ما فوقها ليقال إنها غير ثابتة و أن الرأس اسم لما نبت عليه الشعر فوق الأذنين مع أن إطلاقه و إرادته الرقبه و ما فوقها ليس إطلاقاً غريباً، بل قد يستعمل كذلك فيقال قطع رأسه أو ذبح و لا- يراد بذلك أنه قطع عمياً فوق الأذنين، نعم ليس إطلاقاً متعارفاً كثيراً بل من جهة أن حكم الرقبه حكم الرأس فيجب غسلها مقدماً على غسل البدن، لقيام القرينه على ذلك أى على أن حكمها حكمه. و الذى يدل على ذلك أمران:

أحدهما: صحيحه زراره الآمره بصب ثلاث أكف على رأسه و صب الماء مرتين على منكبه الأيمن و مرتين على منكبه الأيسر «١»، فإن الرقبه لو لم تغسل مع الرأس و كانت الأكف الثلاث لأجل غسل الرأس فحسب فأين تغسل الرقبه بعد غسله؟ فان صب الماء على المنكبين لا- يوجب غسل الرقبه لوضوح أنها فوق المنكبين، و لا- أمر بالغسل غير غسل الرأس و المنكبين إلى آخر البدن فتبقى الرقبه غير مغسوله.

و ثانيهما: موثقه سماعه عن أبى عبد الله (عليه السلام) الآمره بعد صب الماء على رأسه ثلاثاً بضرب كف من الماء على صدره و كف بين كتفيه «٢»، فان ضرب الكف منه على صدره و كف بين كتفيه إما أن يكونا هما تمام الغسل الواجب فى الغسل و إما أن يكونا مقدّمه لوصول الماء فى الغسل الواجب إلى تمام البدن بسهولة، لأن الماء فى

(١) تقدّمت فى ص ٣٦٧.

(٢) الوسائل ٢: ٢٣١/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح

.....

المبلول سريع الجريان. و على كلا- التقديرين لو لم تكن الرقبه داخله تحت الرأس فى الغسل لتبقى غير مغسوله، و ذلك لأن صب الماء على الصدر و الكتف لا يوجب غسل الرقبه لأنها فوقهما هذا.

و قد يقال: إن الرقبه داخله فى البدن، و يستدلّ عليه بصحيحه أبى بصير حيث ورد فيها «و تصب الماء على رأسك ثلاث مرات و تغسل وجهك ...» «١»، و نظيرها صحيحه يعقوب بن يقطين، لما ورد فيها من قوله (عليه السلام): «ثم يصب على رأسه و على وجهه و على جسده كله» «٢» فان غسل الرأس إذا لم يشمل غسل الوجه فلا يشمل غسل الرقبه بطريق أولى. و هذا القول هو الذى نقله فى الحقائق عن بعض معاصريه الشيخ عبد الله بن صالح البحرانى (قدس سره) «٣».

و فيه: أنه إن أُريد بذلك أن الوجه و الرقبه خارجان عن مفهوم الرأس لغيره لأنه اسم لمنبت الشعر من فوق الاذن فهو مما لا كلام فيه، و إن أراد أن الرقبه و الوجه لا يغسلان مع غسل الرأس مقدماً على غسل البدن فلا دلالة عليه فى شىء من الروايتين، بل هما يغسلان بغسله، و إنما أمره بغسل الوجه إما لاستجاباه فى نفسه و لو مع غسله بغسل الرأس و إما لأجل الاهتمام به. و قد احتاط الماتن بغسل نصف الرقبه ثانياً مع الجانب الأيسر و نصفها كذلك مع الجانب الأيمن، و هو احتياط استجابى لا بأس به.

هل يعتبر الترتيب بين الجانب الأيمن و الأيسر؟

الوجه الثالثه: فى أن الترتيب كما يعتبر فى الرأس و البدن هل يعتبر بين الجانب الأيمن و الأيسر؟ المعروف هو اعتباره بينهم مستدلاً على

ذلك بما ورد في صحيحه زراره من صبّ الماء على رأسه ثلاثاً ثم صبّه على المنكب الأيمن مرّتين و على المنكب

(١) الوسائل ٢: ٢٣١/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٩.

(٢) الوسائل ٢: ٢٤٦/ أبواب الجنابه ب ٣٤ ح ١.

(٣) الحدائق ٣: ٦٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٧٤

.....

الأيسر مرّتين فما جرى عليه الماء فقد أجزاءه «١»، بدعوى أن الظاهر منها و من غيرها ممّا هو بهذا المضمون أن الغسل ثلاثه أجزاء غسل الرأس و غسل الجانب الأيمن و غسل الجانب الأيسر، فلو لم يعتبر الترتيب بين الجانبين لما كان له أجزاء ثلاثه، بل كان له جزءان غسل الرأس و غسل البدن. و على ما بيالى أنّ الفراء يرى مجىء واو العاطفه للترتيب المذكرى «٢»، و معه يكون عطف الجانب الأيسر على الأيمن بكلمه «واو» دالماً على لزوم الترتيب بينهما. و للإجماع على اعتبار الترتيب بين الجانبين كما يعتبر بين الرأس و البدن.

و لكن الصحيح عدم اعتبار ذلك، لأن الإجماع الكاشف عن رأى المعصوم (عليه السلام) غير حاصل فى المسأله مع ذهاب جملة من أكابر الفقهاء كالبهائى «٣» و الأردبيلى «٤» و صاحب المدارك «٥» و الذخيره «٦» إلى عدم الاعتبار، و أما أن واو العاطفه تدلّ على الترتيب فهو خلاف المتسالم عليه بين الأدباء لأنها إنما تدلّ على مطلق الجمع دون الترتيب.

و أمّا الصحيحه و غيرها ممّا هو بمضمونها فيدفعه أنه لا دلالة لها على أنّ الغسل له أجزاء ثلاثه بل له جزءان، و إنما عبّر بغسل الرأس ثمّ الجانب الأيمن و الجانب الأيسر لأن الماء فى مفروض الروايات هو الماء القليل، و الكيفيه المتعارفه العاديه فى غسل البدن بالماء القليل إنما هو غسل

الرأس ثم أحد الجانبين ثم الجانب الآخر، و ليس ذكره كذلك لكونه واجباً معتبراً في الغسل.

بل يمكن القول بدلالاتها على عدم لزوم الترتيب بين الجانبين، و ذلك لأنّ معنى الترتيب أنّ النصف الأيمن لا بدّ أن يغسل بتمامه قبل النصف الأيسر، و الروايات دلّت

(١) الوسائل ٢: ٢٢٩/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٢.

(٢) مغنى اللبيب: ٤٦٤.

(٣) حيل المتين: ٤١.

(٤) لم نعثر على رأيه.

(٥) المدارك ١: ٢٩٥.

(٦) الذخيره: ٥٦/ السطر ١٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٧٥

.....

على أنه بعد صبّ الماء حفتين على أحد الجانبين يصب الماء حفتين على الجانب الآخر، و هل يمكن أن يغسل بحفتين من الماء تمام الجانب الأيمن حتى تكون الكفان بعد ذلك لغسل النصف الأيسر؟ بل يستحيل ذلك عادة.

ثم لو فرضنا أنّ كفين من الماء يكفى في غسل تمام النصف أو أخذنا بما دلّ على صبّ الماء على الجانبين مرّتين و لو بمقدار يكفى في غسل الطرفين، إلّا أن في صبّ الماء مرّتين على النصف الأيمن لا محاله يغسل شىء من النصف الأيسر أيضاً، إذ لم يجعل خط فاصل بين نصفى البدن نصفاً حقيقياً يمنع عن وصول الماء من جانب إلى جانب، فإذا غسل شىء من الجانب الأيسر بغسل الجانب الأيمن فهو كاف في غسل الجانب الأيسر و لا يلزم غسل ذلك المقدار منه ثانياً، بدلاله الصحيحه نفسها على أن ما جرى عليه الماء فقد أجزأه، فهى بنفسها دالّه على عدم اعتبار الترتيب بين الطرفين. هذا كلّه فيما استدللّ به على اعتبار الترتيب بين الطرفين أوّلاً.

و استدللّ على اعتباره ثانياً بما يتألف من مقدمتين:

إحداهما: ما ورد في جملة من الأخبار «١» فيها المعتبره و غير المعتبره من اعتبار الترتيب بين

غسل الجانب الأيمن و الجانب الأيسر في غسل الميت، و أنه يغسل رأسه أولاً ثم يغسل طرفه الأيمن ثم الأيسر.

و ثانيتهما: ما ورد من أن غسل الميت كغسل الجنابه «٢»، حيث استفيد منها أنهما على حدّ سواء. و حيث أنّ المقدمه الأولى تثبت اعتبار الترتيب في غسل الميت فلا محاله يعتبر ذلك في غسل الجنابه أيضاً بحكم المقدمه الثانيه.

و يدفعه: أنّ الترتيب و إن كان معتبراً في غسل الميت إلا أن المقدمه الثانيه ممنوعه و ذلك لأن الروايه لم تشتمل على أن غسل الجنابه كغسل الميت حتى يدلّ على أنّ ما يعتبر في المشبه به يعتبر في المشبه لا محاله، و إنّما اشتملت على أنّ غسل الميت كغسل

(١) الوسائل ٢: ٤٧٩/ أبواب غسل الميت ب ٢.

(٢) الوسائل ٢: ٤٨٦/ أبواب غسل الميت ب ٣ ح ١، و هي صحيحه محمّد بن مسلم.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٧٦

.....

الجنابه، و لا دلالة له على أن ما يعتبر في غسل الميت يعتبر في غسل الجنابه، و إلا فيعتبر في غسل الميت تعدد الغسلات و المزج بشي ء من السدر و الكافور و لا يعتبر شي ء من ذلك في غسل الجنابه، و إنما شبّه بغسل الجنابه فيما يعتبر فيه، أعنى لزوم إصابه الماء و وصوله إلى تمام البدن بحيث لا تبقى منه و لو بمقدار شعره واحده، فهو يعتبر في غسل الميت أيضاً بهذه الروايه.

على أنّ القاعده أيضاً تقتضى تشبيه غسل الميت بغسل الجنابه دون العكس، و ذلك لأنّ الجنابه أمر تعمّ به البلوى و يبتلى به عامّه الناس إلا نادراً فحكمها أمر يعرفه الجميع و هذا بخلاف غسل الميت، لأنه لعله مما لا يبتلى به واحد في

الماء فيشبه بغسل الجنابه تشبيهاً للمجهول بالمعلوم والضعيف بالقوى فهذا الاستدلال غير تام.

و أمّا ما ورد من أنّ غسل الميت بعينه غسل الجنابه، لأنّ الميت يجب حال موته بخروج النطفه التي خلق منها فغسل الميت بعينه غسل الجنابه، فيندفع بأن أكثرها ضعيفه السند ولا يمكن الاعتماد عليها في الاستدلال. على أن منها ما اشتمل على أن النطفه إنما تخرج منه من ثقبه في بدنه كعينه أو أنفه و أذنيه، و لا إشكال في أن خروج النطفه من غير الموضع المعين لا يوجب الجنابه فلا يكون الميت جنباً بذلك و لا يكون غسله غسل الجنابه. ثمّ لو سلمنا أنه يجب بذلك لدلاله الدليل مثلاً على أن الميت يجب بذلك فلا دليل على أن غسل الجنابه في الأحياء يعتبر فيه ما يعتبر في غسل الجنابه في الأموات.

ثمّ إنّ ممّا يدلّنا على عدم الترتيب بين الطرفين ما ورد في ذيل صحيحه محمّد بن مسلم «فما جرى عليه الماء فقد طهر» (١) و في ذيل صحيحه زراره «فما جرى عليه الماء فقد أجزاءه» (٢) لما مرّ من أن صب الماء على أحد الطرفين لا يمكن عادة أن يغسل به أحدهما من دون أن يصل منه الماء إلى شىء من الطرف الآخر و هو أمر ظاهر، فإنه

(١) الوسائل ٢: ٢٢٩/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ١.

(٢) تقدّم ذكرها في ص ٣٧٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٧٧

.....

يجرى الماء منه إلى شىء من الجانب الأيسر لا محاله، و الذيلان المتقدمان يدلّان على كفايه ذلك في الغسل و عدم وجوب غسله ثانياً مع أن غسل ذلك المقدار من الجانب الأيسر وقع قبل غسل تمام الطرف الأيمن، فهما تدلّان على

عدم اعتبار الترتيب بين الطرفين.

و يدلّ على ذلك من الأخبار الخاصّة مضافاً إلى المطلقات المتقدّمة ما ورد في ذيل صحيحه زراره الوارده في من شك في غسل بعض جسده في الغسل، حيث قال: «فان دخله الشك و قد دخل في صلاته فليمض في صلاته و لا شىء عليه، و إن استيقن رجوع فأعاد عليه الماء، و إن رآه و به بله مسح عليه و أعاد الصلاه باستيقان...» «١» حيث فضّلت بين صورتى الشك و اليقين، و دلّت على وجوب إعادة الماء على الموضع غير المغسول أو مسحه بالبله الموجوده في بدنه و على إعادة الصلاه في صوره اليقين و هذا إنما يتمّ بناء على عدم الترتيب بين الجانبين، لأن الترتيب لو كان معتبراً بينهما لوجب التفصيل بين ما إذا كان المحل المنسى غسله في الطرف الأيسر فيعود عليه بالماء أو يمسه بالرطوبه الموجوده في بدنه كما في الروايه، و بين ما إذا كان في الطرف الأيمن فإنه يعود عليه الماء أو يمسه و يعيد غسل طرفه الأيسر ليحصل به الترتيب المأمور به، فكونها ساكته عن التفصيل بين الصورتين مع أنها في مقام البيان يدلّنا على عدم اعتبار الترتيب بين الجانبين.

و منها: موثقه سماعه المتقدّمه حيث ورد فيها «ثم يضرب بكف من ماء على صدره و كف بين كتفيه...» «٢» فان الظاهر أن الصبّتين بنفسهما الغسل المأمور به لا أنهما مقدّمتان للغسل بأن يبلل بهما البدن و يصل الماء في الغسل إلى جميع أطرافه بسرعه. و هى كما ترى تدلّ على لزوم غسل الصدر و الكتف من دون تقديم أحد الجانبين على الآخر، إذ لو اعتبر الترتيب بينهما للزم الأمر بصبهما على الجانب الأيمن

من الصدر و الكتف أولًا ثم صبهما على الجانب الأيسر منهما.

(١) الوسائل ٢: ٢٦٠/ أبواب الجنابه ب ٤١ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢: ٢٣١/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٧٨

.....

و منها: صحيحه حكم بن حكيم، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن غسل الجنابه، فقال: أفض على كفك اليمنى من الماء فاغسلها ثم اغسل ما أصاب جسدك من أذى ثم اغسل فرجك و أفض على رأسك و جسدك فاغتسل، فان كنت في مكان نظيف فلا يضررك أن لا تغسل رجلك، و إن كنت في مكان ليس بنظيف فاغسل رجلك» (١).

حيث إنه (عليه السلام) فرّع على صب الماء على الرأس و الجسد بقوله: «فإن كنت ...» إلخ أنه إن كان في مكان نظيف فالماء الذي صبه على الرأس و الجسد يكفي في غسل رجليه فلا يجب غسلهما بعد ذلك، و أما إذا كان المكان قذراً و تنجس به رجلاه فيجب أن يغسلهما بعد صبه الماء على رأسه و جسده إتماماً للغسل، و هذا لا يتم إلّا بناء على عدم اعتبار الترتيب بين الطرفين، إذ لو كان معتبراً لوجب أن يأمره بغسل رجليه اليمنى أولًا ثم غسل رجليه اليسرى و جميع طرفه الأيسر ثانياً تحصيلًا للترتيب المعبر بين الجانبين.

و ممّا يدلّنا على ما ادعينا و لعله أظهر ما في الباب من الروايات ما رواه الصدوق في الموثق عن عمار بن موسى الساباطي «أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة تغتسل و قد امتشطت بقرامل و لم تنقض شعرها كم يجزئها من الماء؟ قال: مثل الذي يشرب شعرها و هو ثلاث حفنات على رأسها و حفنتان على اليمين و حفنتان

على اليسار ثم تمرّ يدها على جسدها كلّ» «٢» و هي صريحه فى المدعى، فان قوله (عليه السلام): «ثم تمرّ يدها» تدلّ على تراخى إمرار اليد عن صبّ الحفنتين على اليمين و اليسار، و لا-وجه للإمرار بعد ذلك إلّا عدم وصول الحفنتين فى كل من الطرفين إلى جميع البدن، و إلّا الإمرار مما لا وجه له، و لم تدلّ الموثقه على أنها تمر بيدها على الجانب الأيمن أوّلًا ثم تصب الحفنتين على الأيسر و تمرّ يدها عليه، بل هى مطلقه

(١) الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٧، ٢٣٣/ ب ٢٧ ح ١.

(٢) الوسائل ٢: ٢٥٧/ أبواب الجنابه ب ٣٨ ح ٦. الفقيه ١: ٥٥/ ٢٠٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٧٩

.....

فقد يكون الموضوع الذى لم يصله الماء فى الطرف الأيمن مع أنها قد صبت الحفنتين على الأيسر فإنها دلت على أنها لو مسحت بيدها ذلك الموضوع كفى فى غسلها، و لا يتم هذا إلّا مع عدم لزوم الترتيب بين الجانبين. فالموثقه ظاهره بل كادت أن تكون صريحه فى عدم اعتبار الترتيب بينهما.

و ممّا يشهد على ذلك بل يعادل جميع ما أسلفناه أن غسل الجنابه مسأله كثيره الابتلاء لكل أحد إلّا ما ندر، و الحكم فى مثلها لو كان لشاع بين الرواه و لم يخف على أحد مع أنه لم يرد اعتبار الترتيب بين الطرفين و لا فى روايه، إذ لو كان معتبراً لورد فى الأخبار و انتشر بين الرواه، فإنه قد ذكر الترتيب بين الرأس و البدن كما ذكر اعتباره بين الجانبين أيضاً فى غسل الميت مع قلّه الابتلاء به فلو كان معتبراً فى غسل الجنابه أيضاً لورد فى الروايات، فنفس

عدم الاشتهار فى مثله يدلنا على العدم، فإن الأعراب لا يمكنهم فهم اعتبار الترتيب بين الجانبين من قوله: «ثم صبّ على منكبه الأيمن مرتين و على منكبه الأيسر مرتين فما جرى عليه الماء فقد أجزأه» فلو كان معتبراً لوجب عليه التنيه و البيان.

فتحصل: أن الترتيب بين الجانبين مما لا دليل عليه سوى الإجماعات المنقوله و الشهره المحققه، و الشهره لا نقول بحجيتها و كذا الإجماعات المنقوله، لأنها إخبارات حدسيه لا تشملها أدلّه اعتبار الخبر الواحد، و مع القول بذلك فى الأصول لا وجه للاعتماد عليها فى الفروع حتى يشملها ما قاله بعض العلماء على ما نقله الشيخ (قدس سره) فى بحث الإجماع المنقول من أنهم إذا وردوا الفقه نسوا ما ذكروه فى الأصول «١». و الإجماع المحصل غير حاصل لنا و لا سيما مع مخالفه الصدوقين حيث راجعنا عبارته و لم نرها دالّه على اعتبار الترتيب بين الطرفين «٢». فالصحيح عدم اعتباره بين الجانبين و لكن الاحتياط مع ذلك فى محلّه.

(١) فرائد الأصول ١: ٩٣.

(٢) الفقيه ١: ٤٦ ٤٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٨٠

و الأحوط أن يغسل النصف الأيمن من الرقبه (١) ثانياً مع الأيمن و النصف الأيسر مع الأيسر، و السرّه و العوره (٢) يغسل نصفهما الأيمن مع الأيمن و نصفهما الأيسر مع الأيسر، و الأولى أن يغسل تمامهما مع كل من الطرفين. و الترتيب المذكور شرط واقعى، فلو عكس و لو جهلاً أو سهواً بطل.

حكم الأجزاء المشتركه

(١) الكلام فى الأجزاء المشتركه. منها الرقبه: قدمنا أن الرقبه داخله فى الرأس لا من جهه أن الرأس بمفهومه يشمل الرقبه، بل من جهه أن الرقبه كالرأس فى الغسل و لا بدّ أن تغسل قبل غسل

البدن، و لكن الحد المشترك بينها و بين الجسد لا بدّ من غسله مع الرقبه تاره و مع البدن اخرى لقاعده الاشتغال، حتى يحصل القطع بغسل الرقبه بتمامها قبل البدن و غسل البدن بعد الرقبه، كما هو الحال فى الوضوء حيث لا بدّ من إدخال مقدار من الأطراف فى الغسل تحصيلًا للقطع بتحقيق الغسل الواجب. ثمّ إن قلنا بالترتيب بين الجانب الأيمن و الأيسر و جب غسل النصف الأيمن من الحدّ الفاصل من الرقبه مع الجانب الأيمن ثانياً و نصفها الأيسر مع الجانب الأيسر ثانياً، و أما إذا أنكرنا الترتيب بينهما فلا بدّ من غسله مع البدن كيفما اتفق. و منها السرّه و العوره.

(٢) هل يجب غسلهما مع الأيمن فقط، أو يجب غسلهما مع الأيسر كذلك، أو ينصفان فيغسل نصفهما الأيمن مع الأيمن و نصفهما الأيسر مع الجانب الأيسر، أو لا بدّ من غسلهما بتمامهما مع الجانب الأيمن تاره و مع الجانب الأيسر اخرى؟ و هذا الأخير هو الذى جعله الماتن أولى.

و الظاهر أنه لا أولويه ملزمه لذلك، و ذلك لأنه مبنى على احتمال أن تكون السرّه و العوره تابعتين للأيمن أو للأيسر و من هنا تغسلان بتمامهما مع كل من الطرفين عملاً بكلا الاحتمالين، و لكنّه احتمال لا منشأ له، إذ لا وجه لتبعيتهما للأيمن أو الأيسر، لأن نسبتهما إلى كل من الجانبين على حد سواء بحيث لو نصفتا وقع نصفهما فى أحد الجانبين و نصفهما الآخر مع الآخر، و مع تساوى النسبتين لا موجب لاحتمال تبعيتهما

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٨١

و لا يجب البدأ بالأعلى فى كل عضو و لا الأعلى فالأعلى (١)

لأحد الطرفين، فهما عضوان مستقلان كبقية الأعضاء المستقلة كالأنف و

غيره. و هل يجب غسل نصفهما الأيمن مع الأيمن و نصفهما الأيسر مع الأيسر؟ الصحيح عدم وجوب ذلك أيضاً. أما بناء على عدم الترتيب بين الجانبين فظاهر، فإنه يتمكن من غسلهما كيفما اتفق، و أما بناء على القول بالترتيب بين الطرفين فلأنه لم يثبت بدليل لفظي ليحكم بالترتيب في كل عضو، و إنما ثبت لو قلنا به بالإجماع كما مر، و هو دليل لبي يقتصر فيه على المقدار المتيقن و هو غير الأعضاء المشتركة من السره و العوره، فالمطلقات فيهما محكمه. و له أن يغسلهما كيفما اتفق، نعم غسلهما بتمامهما مع كل من الجانبين احتياط محض لا بأس به.

عدم وجوب البدأ بالأعلى فالأعلى

(١) هذا هو المعروف بينهم، بل لا خلاف فيه إلّا ما نسب إلى بعضهم. و ما ذهبوا إليه هو الصحيح. و قد يجعل صحيحه زواره «ثمّ تغسل جسدك من لدن قرنك إلى قدميك» «١» و صحيحته الأخرى «ثمّ صب على رأسه ثلاث أكف ثم صب على منكبه الأيمن مرّتين و على منكبه الأيسر مرّتين» «٢» دليلاً على لزوم البدأ بالأعلى فالأعلى.

و فيه: أنّ القرن ليس بمعنى أعلى الرأس و إنما معناه موضع القرن من الحيوانات نعم يكنى به عن الاستغراق، فالأمر بغسل البدن من القرن إلى القدم معناه وجوب غسل الجسد بتمامه و لا دلالة له على لزوم كون ذلك من الأعلى إلى الأسفل. على أنها إنما وردت لتحديد المغسول و أنه هو ما بين القرن و القدم، و أمّا أنه كيف يغسل فلا تعرض له في الروايه بوجه كما ذكرنا نظيره في الوضوء، هذا بالإضافة إلى الصحيحه الأولى.

و أمّا الصحيحه الثانيه فهي أيضاً لا تدلّ على لزوم الغسل من الأعلى إلى الأسفل

(١) الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢: ٢٢٩/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٨٢

.....

لأنّ الأمر بصب الماء على المنكبين ليس أمراً مولوياً وإنما هو إرشاد إلى إيصال الماء إلى جميع أجزاء البدن، و ذلك للقرينه الخارجيه و الداخليه.

أمّا الخارجيه فهي موثقه سماعه الأمره بصب كف من الماء على الصدر و كف منه على الكتف «١» فإنّ الصدر و الكتف ليسا من أعلى البدن فمنه يظهر أن الغرض إيصال الماء إلى أجزاء البدن، و هذا قد يكون بصب الماء من اليمين و اليسار و قد يكون من القدام و الخلف، فليس الأمر بصب الماء من المنكبين إلّا لذلك لا لأجل لزوم الغسل من الأعلى إلى الأسفل.

و أما القرينه الداخليه فلقوله (عليه السلام) في ذيلها: «فما جرى عليه الماء فقد أجزاءه» لأنه تفرّيع على صب الماء من المنكبين، و معناه أنّ الصب إنما هو لجريان الماء على البدن، و من الواضح أن الجريان إنما يكون بصب الماء من الأعلى و المنكب و لذا أمر به لا لأن الغسل لا بدّ أن يقع من الأعلى إلى الأسفل، هذا كله.

على أنا لو سلمنا كونه مولوياً فهو متعلق بالصب على المنكبين مقيّداً بالمرّتين و ليس أمراً مطلقاً بالصب على المنكبين، و قد علمنا خارجاً أن القيد مستحب، إذ لا يعتبر في الصب مرّتان، فيكون الأمر بالمقيد أمراً استجبائياً.

و توهم أنّ العلم بالاستحباب إنما يوجب رفع اليد عن ظهور الأمر في الوجوب في القيد و أما ذات المقيد فالأمر باق على ظهوره فيه، فأصل الصب على المنكبين واجب مندفع بأن ذلك إنما يتم في العموم و الإطلاق، فإن الأمر

إذا تعلق بإكرام عشره و علمنا بعدم وجوب إكرام واحد منهم فهو لا يوجب رفع اليد عن ظهور الأمر في الوجوب في الجميع، و إنما نرفع اليد عنه في خصوص الواحد المعلوم استحبابه، و هذا بخلاف الأمر بالمقيد لأنه شىء واحد لا ينحل إلى أمرين أمر بالذات و أمر بالمقيد، فإذا علمنا أنّ القيد مستحب فلا بدّ من رفع اليد عن ظهور الأمر بالمقيد من الوجوب.

و يؤيد ما ذكرناه من عدم لزوم الغسل من الأعلى إلى الأسفل صحيحه زواره

(١) الوسائل ٢: ٢٣١/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٨٣

و لا- الموالاه العرفيه بمعنى التابع و لا بمعنى عدم الجفاف (١)، فلو غسل رأسه و رقبتيه في أول النهار و الأيمن في وسطه و الأيسر في آخره صح، و كذا لا يجب الموالاه في أجزاء عضو واحد

المتقدّمه الوارده في نسيان بعض الأعضاء «١»، حيث دلّت على أنه يغسل ذلك الموضع أو يمسح بيده عليه، فان الغسل من الأعلى إلى الأسفل لو كان واجباً للزم أن يفصل بين ما إذا كان المنسى أسفل الجزء و ما إذا كان من الأجزاء العاليه، فإنه في الصوره الثانيه لا بدّ من غسله و ما بقى إلى آخر العضو حتى يتحقق الغسل من الأعلى إلى الأسفل. و هي و إن كانت وارده في النسيان إلا أنه يدلّنا على عدم لزوم الترتيب بين الأعلى و الأسفل بإطلاقها.

عدم اعتبار الموالاه في الغسل

(١) و ذلك مضافاً إلى المطلقات كقوله في صحيحه زواره: «ثمّ تغسل جسّدك من لدن قرنك إلى قدميك» «٢» لعدم تقييدها بكون الغسل متوالياً بل له أن يغسل عضواً أول الصبح و عضوه الآخر عند الزوال،

تدلّ عليه جملة من الأخبار.

منها: صحيحه محمّد بن مسلم الوارده فى قضيه الجاربه حيث أمر (عليه السلام) الجاربه بأن تغسل رأسها و تمسحه مسحاً شديداً و تغسل جسدها عند إرادته الإحرام «٣».

و منها: ما ورد فى مضمرة حريز من قوله (عليه السلام): «و ابدأ بالرأس ثم أفض على سائر جسديك، قلت: و إن كان بعض يوم؟ قال: نعم» «٤».

(١) الوسائل ٢: ٢٦٠/ أبواب الجنابه ب ٤١ ح ٢. و قد تقدّمت فى ص ٣٧٧.

(٢) تقدّم ذكرها فى ص ٣٨١.

(٣) الوسائل ٢: ٢٣٧/ أبواب الجنابه ب ٢٩ ح ١.

(٤) الوسائل ٢: ٢٣٧/ أبواب الجنابه ب ٢٩ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٨٤

و لو تذكر بعد الغسل ترك جزء من أحد الأعضاء رجع و غسل ذلك الجزء فإن كان فى الأيسر كفاه ذلك، و إن كان فى الرأس أو الأيمن و جب غسل الباقي على الترتيب (١)، و لو اشتبه ذلك الجزء و جب غسل تمام المحتملات «١» مع مراعاة الترتيب (٢).

□
و منها: صحيحه إبراهيم بن عمر اليماني عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن علياً (عليه السلام) لم ير بأساً أن يغسل الجنب رأسه غدوه و يغسل سائر جسده عند الصلاة» «٢».

(١) ما أفاده (قدس سره) على طبق القاعده ليحصل الترتيب المعتبر بين الرأس و البدن، و أمّا بين الجانب الأيمن و الأيسر فقد عرفت أنه لا يعتبر الترتيب بينهما، نعم لو قلنا به لصحّ ما أفاده من وجوب غسل الموضع الباقي فى الجانب الأيمن ثم إعادته غسل الأيسر ليحصل الترتيب بينهما.

(٢) و ذلك للعلم الإجمالى بوجوب غسل موضع من مواضع الغسل، و حيث إنه غير معيّن فيجب غسل الجميع تحصيلاً للقطع بالفراغ، و لكن

هذا إنما يتم فيما إذا كان الموضع غير المغسول في عضو واحد كما إذا علم بأنه ترك غسل جزء من أجزاء رأسه فيجب غسل جميع الرأس لما مر، أو علم بأنه ترك غسل جزء من أجزاء بدنه فيجب غسل الجميع بناء على عدم الترتيب بين الجانبين. و أما بناء على الترتيب بينهما فكما إذا علم ببقاء جزء من طرفه الأيمن فقط فيغسل جميع ذلك الطرف وهكذا.

و أمّا إذا كان المعلوم بالإجمال مردّداً بين عضوين مترتبين كما إذا علم بأنه ترك جزءاً من رأسه أو من بدنه بناء على عدم الترتيب بين الجانبين، و أمّا بناء عليه فكما إذا علم بترك جزء من رأسه أو من جانبه الأيمن، فمقتضى إطلاق عبارته الماتن أيضاً وجوب الاحتياط حينئذ. إلّا أن الصحيح أنه لا يجب عليه الجمع بين الأطراف

(١) بل يكفي بغسل الجزء المحتمل تركه من العضو اللاحق لانحلال العلم الإجمالي، فتجرى قاعده التجاوز بالإضافة إلى الجزء المحتمل تركه من العضو السابق.

(٢) الوسائل ٢: ٢٣٨ / أبواب الجنابه ب ٢٩ ح ٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٨٥

[الثانيه: الارتماس]

الثانيه: الارتماس و هو غمس تمام البدن في الماء (١)

وقتئذ، و ذلك لانحلال العلم الإجمالي إلى القضيّه المتيقّنه و المشكوك فيها بالشك البدوي، و ذلك للقطع حينئذ بفساد غسل البدن أو الطرف الأيمن إما لأنه بقي منه جزء لم يغسله و إما لبطلان غسل الرأس لبقاء جزء منه، فان مع بطلان غسل البدن أو الطرف الأيمن للإخلال بالترتيب فلا مناص من إعادته غسله. و أما الرأس فهو مشكوك الغسل و عدمه و مقتضى قاعده التجاوز صحّته، إذ بنينا و بنى الماتن (قدس سره) على جريانها في الغسل.

و هكذا

الحال فيما إذا علم إجمالاً ببقاء جزء من طرفه الأيمن أو الأيسر بناء على اعتبار الترتيب بينهما، لأنه يعلم حينئذ ببطلان غسل الأيسر إما لعدم غسل شيء من أجزائه وإما لبطلان غسل الأيمن لبقاء جزء من أجزائه ويشك في صحته غسل الجانب الأيمن شكاً بدوياً تجرى فيه قاعده التجاوز. وهكذا الحال في كل أمرين مترتين، كما إذا علم إجمالاً ببطلان وضوئه أو بنقصان ركوع من صلاته، فإنه يعلم ببطلان صلاته تفصيلاً إما لنقصان ركوعها وإما لبطلان الوضوء، مع أن مقتضى إطلاق عبارته (قدس سره) وجوب الاحتياط في هذه الصورة أيضاً.

الغسل الارتماسي و كفيته

(١) لا خلاف بين الفقهاء (قدس سرهم) في أن الغسل ترتيباً إنما يجب فيما إذا كان غسل البدن تدريجياً، و أما إذا كان دفعه فلا يعتبر فيه الترتيب من غير خلاف، و إن قالوا بعدم تعرض القدماء لذلك إلا أنه لعله من جهه وضوحه. و يدل على ذلك ما ورد في صحيحه زراره «و لو أن رجلاً جنباً ارتمس في الماء ارتماسه واحده أجزأه ذلك و إن لم يدللك جسده» (١) و في صحيحه الحلبي قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام)

(١) الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٨٦

دفعه واحده عرفيه (١) (١)

يقول: إذا ارتمس الجنب في الماء ارتماسه واحده أجزأه ذلك من غسله» (٢) و في موثقه النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال «قلت له: الرجل يجنب فيرتمس في الماء ارتماسه واحده و يخرج يجزئه ذلك من غسله؟ قال: نعم» (٣).

(١) و أما إذا لم يكن كذلك بل كان تدريجياً فهو على قسمين، لأنه قد يرمس

أعضاءه فى الماء متدرجاً فبدخل ربله ثم ىخرجها فىرمس ربله الأخرى ثم ىخرجها فىرمس عضوه الأخر إلى أن تنتهى أعضاؤه. ولا إشكال فى عدم كفايه ذلك بوجه، لعدم صدق أن الرجل ارتمس ارتماسه واحده و إنما ىصدق أنه رمس ربله أو عضوه الأخر، و المعتبر فى الغسل هو صدق أن الرجل ارتمس.

وقد ىرتمس الرجل و لكنه متدرجاً كما إذا فرضنا حوضاً له درج متعدد فدخل الدرجة الأولى و صبر مقداراً ثم دخل الثانية فصبر عشره دقائق، و هكذا إلى أن أحاط الماء بدنه، مقتضى ما أفاده الماتن (قدس سره) بطلان ذلك لعدم انغماس البدن فى الماء دفعه واحده عرفيه هذا، و لكنه (قدس سره) ذكر فى المسأله الرابعه الآتیه أن الغسل الارتماسى ىتصور على وجهين:

أحدهما: أن ینوى الغسل حين إحاطه الماء بدنه لا عند دخوله فى الماء، و حينئذ ىكون الغسل آناً و متحققاً دفعه واحده حقيقیه، و دخول الماء و التدرج فى المقدمات لا فىه نفسه.

و ثانيهما: ما إذا نوى الغسل من أول دخوله الماء لىكون غسله تدريجياً و مستمراً إلى أن ىدخل تمام بدنه الماء. و على الأول لا ىتصور وقوع الحدث فى أثناء الغسل لأنه آنى و هذا بخلاف الثانى، و عليه فىعتبر فى الارتماس الدفعه الواحده الحقيقیه دون

(١) هذا بالإضافة إلى الغسل الارتماسى التدريجى، و أما الدفعى منه فتعتبر فىه الوحده الحقيقیه.

(٢) الوسائل ٢: ٢٣٢/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ١٢.

(٣) الوسائل ٢: ٢٣٢/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ١٣.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٨٧

و اللّازم أن ىكون تمام البدن تحت الماء (١) فى آن واحد و إن كان غمسه على التدريج، فلو خرج بعض بدنه قبل

أن ينغمس البعض الآخر لم يكف (٢)، كما إذا خرجت رجله أو دخلت في الطين قبل أن يدخل رأسه في الماء، أو بالعكس بأن خرج رأسه من الماء قبل أن تدخل رجله.

العرفيه كما ذكره في المقام، و لعل نظره في ذلك إلى الصورة الثانيه التي يحصل الغسل فيه متدرجاً، فان الدفعه فيها لا بدّ و أن تكون دفعه عرفيه كما أفاده (قدس سره) و هو ظاهر قوله (عليه السلام): «إذا ارتمس ارتماسه واحده فقد أجزأه». و أما في الصورة الأولى فقد عرفت أن الغسل الارتماسي فيه آني و تعتبر فيه الوحده العقليه لا محاله.

اعتبار كون البدن بتمامه تحت الماء

(١) و ذلك لأن الأخبار الوارده في أجزاء الارتماسه الواحده إنما ناظره إلى إلغاء اعتبار الترتيب في الغسل الترتيبي حيث يعتبر فيه غسل الرأس أولاً ثم البدن، و لكن في الارتماس يكفى الغسل من طرف الرجل، فهو مجزئ عن الغسل الواجب بهذا الاعتبار. و أما أن المغسول في الارتماس أقل منه في الترتيبي فلا- دلاله لها على ذلك بوجه، بل مقدار الغسل على حاله و إنما ألغت الأخبار كيفيه الترتيب فحسب. و على الجملة لا- اختلاف بينهما بحسب الكميّه و إنما يفترقان في الكيفيه، و حيث إن الدليل دلّ على وجوب غسل جميع أجزاء البدن في الغسل ترتيباً بحيث لو تعمد في إبقاء مقدار شعره واحده فيه دخل النار و أبطل عبادته كذلك الحال في الارتماس، و من هنا يأتي في كلامه أن وصول الماء إلى البدن لو احتاج إلى تخليل الشعر وجب.

□
(٢) لأن الارتماس عباره عن إحاطه الماء لتمام أجزاء البدن دفعه على ما يأتي تفصيله في ذيل المسأله الرابعه إن شاء الله، فإذا خرج بعض

أعضائه عن الماء عند دخول الجزء الآخر فيه فهو رمس للجزء لا رمس للبدن تحت الماء، و عليه يتفرّع بطلان الارتماس فيما إذا دخلت رجله في الطين أو خرجت عن الماء قبل أن يدخل

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٨٨

و لا يلزم أن يكون تمام بدنه أو معظمه خارج الماء بل لو كان بعضه خارجاً فارتمس كفى (١)، بل لو كان تمام بدنه تحت الماء فنوى الغسل و حرك بدنه كفى «١» على الأقوى (٢)

رأسه في الماء أو بالعكس، كما إذا دخل الماء كالسمك بأن يدخل فيه برأسه حتى يخرج رأسه من الماء قبل أن تدخل رجله.

(١) لأن المأمور به هو الارتماس في الماء و هو يتحقق بإحاطه الماء للبدن دفعه، بلا فرق في ذلك بين كون مقدار من بدنه في الماء أم لم يكن، بل المتعارف في الارتماس في البحار و الأنهار و أمثالهما هو الأوّل، حيث يرتمس بعد كون نصف بدنه أو الأزيد من النصف في الماء. و أما الخروج عنه و الطفره في الارتماس فهما إنما يناسبان اللعب و العبث و غير معتبرين في تحقّقه بوجه.

تية الغسل و تحريك البدن تحت الماء

(٢) بناء على كفايه الارتماس بقاء في الامتثال، و أما بناء على ما أسلفناه من أن الأوامر ظاهره في الإحداث مطلقاً ما دام لم تقم قرينه على كفايه الإبقاء فلا- و من هنا لو كان في السجده فتليت عليه آيه التلاوه فبقى في السجده مقداراً بداعي امتثال الأمر بالسجده لم يكف ذلك في الامتثال، لأن ظاهر الأمر طلب الإيجاد و الإحداث، فلا دليل إذن على كفايه قصد الغسل و تحريك بدنه و هو تحت الماء لأنه ارتماس بقائي فلا بدّ

من أن يكون شىء من بدنه خارج الماء و يقصد الغسل بإدخاله حتى يكون ارتماس بدنه بتمامه ارتماساً إحدائياً. نعم لا يعتبر فى ذلك أن يكون رأسه خارج الماء بل الرأس و غيره من أعضاء بدنه على حد سواء، فان المدار على عدم كون بدنه بتمامه تحت الماء ليصدق إحداث الارتماس بإدخاله، فما عن المستند من اعتبار كون رأسه

(١) فيه إشكال و الاحتياط لا يترك، و كذا الحال فى تحريك الأعضاء تحت الماء فى الغسل الترتيبى.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٨٩

.....

خارج الماء «١» فمّا لا- دليل عليه فى المقام، نعم له خصوصيه فى المفطريه فى شهر رمضان فإن الإفطار إنما يتحقق بإدخال رأسه و رمسه للدليل، و أمّا فى تحقق الارتماس فلا خصوصيه لإدخال رأسه بوجه حال كون سائر بدنه فى الماء هذا.

ثمّ لو أغمضنا عن ذلك و لم نعتبر الأحداث فى الارتماس نظراً إلى أن الإبقاء أيضاً فعل اختياري له و هو كاف فى صحّحه الغسل، فلا- موجب لاعتبار تحريك البدن تحت الماء، فإن إحاطه الماء بدنه بقاءً غسل ارتماسى فما الموجب لاعتبار تحريك البدن تحته؟

و دعوى أنه لأجل جريان الماء على بدنه لقوله (عليه السلام): «كل ما جرى عليه الماء فقد أجزأه» «٢» أو «ما جرى عليه الماء فقط طهر» «٣» مندفعه بأن الجريان معتبر فى الغسل الترتيبى دون الارتماسى، إذ لا يعتبر فيه إلّا إحاطه الماء للبدن هذا.

بل لو لم نعتبر الأحداث فى ذلك و قلنا بكفايه الإبقاء فى الامثال للزم الالتزام فى الغسل الترتيبى أيضاً، كما إذا صبّ الماء على رأسه بداع من الدواعى و قصد الغسل بالرطوبات الباقية على بدنه، لأنه غسل بقائى إذ لا يعتبر فيه جريان

الماء على البدن فلو وضع إناء الماء على صدره فلصق الماء على بدنه و هكذا إلى آخر أجزاء بدنه كفى ذلك في تحقق الغسل المأمور به و إن لم يكن للماء جريان. و دعوى أن الجريان معتبر في الغسل لقوله (عليه السلام): «كل ما جرى عليه الماء فقد أجزأه» مندفعه بأن قوله هذا إذا لوحظ مع قوله: «كل شيء أمسسته الماء فقد أنقيته» (٤) لا- مناص من حملة على مجرد كفايه وصول الماء و إن لم يكن فيه جريان. مع أن كفايه الرطوبات الباقية على البدن في الغسل ممّا لا نحتمل التزامهم به بوجه إلّا بعض من عاصرناهم (قدس الله أسرارهم) فإنه كان ملتزماً بذلك.

(١) المستند ٢: ٣٣٣.

(٢) الواردين في ذيل صحيحتي زراره و محمد بن مسلم. الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٢.

(٣) الواردين في ذيل صحيحتي زراره و محمد بن مسلم. الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ١.

(٤) المذكور في ذيل صحيحه زراره الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٩٠

و لو تيقن بعد الغسل عدم انغسال جزء من بدنه وجبت الإعادة (١) و لا يكفي غسل ذلك الجزء فقط.

وجوب الإعادة عند العلم بعدم انغسال جزء

(١) فقد يقال كما عن العلّامة في القواعد «١» و صاحب المستند «٢» (قدس سرهما) بكفايه غسل ذلك الموضع الباقي فحسب من دون حاجه إلى إعادته تمام الغسل، أخذاً بصحيحه زراره المتقدمه الدالّ على كفايه غسل الموضع الباقي فقط عند يقينه ببقاء جزء من بدنه «٣» بدعوى أنّ الغسل الارتماسي كالترتبيي حيث لم تقيد الصحيحه الحكم بالترتبيي هذا.

و يدفعه: أن هذه الجملة من صحيحه زراره المشار إليها

ليست روايه مستقله و إنما وردت في ذيل صحيحته الوارده في الوضوء، حيث روى عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال: «إذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدر أ غسلت ذراعيك أم لا فأعد عليهما و على جميع ما شككت فيه أنك لم تغسله أو تمسحه مما سمى الله ما دمت في حال الوضوء، إلى أن قال قلت له: رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده من غسل الجنابه، فقال: إذا شك و كانت به بله و هو في صلاته مسح بها عليه، و إن كان استيقن رجوع فأعاد عليهما ما لم يصب بله، فإن دخله الشك و قد دخل في صلاته فليمض في صلاته و لا شىء عليه، و إن استيقن رجوع فأعاد عليه الماء، و إن رآه و به بله مسح عليه و أعاد الصلاه باستيقان...» (٤) و مقتضى صدرها أن المراد بال غسل هو الترتيبى كما هو الحال في الوضوء لأن الغسل فيه أيضاً ترتيبى، فكأنه سئل عن حكم الغسل المتحقق في كل من الوضوء و الغسل و أنه إذا لم يستوعب الأعضاء حكمه أى

(١) القواعد ١: ٢١١.

(٢) المستند ٢: ٣٣٤.

(٣) تقدم ذكرها في ص ٣٧٧.

(٤) ذكر صاحب الوسائل صدرها في الوسائل ١: ٤٦٩/ أبواب الوضوء ب ٤٢ ح ١ و ذيلها في ٢: ٢٦٠/ أبواب الجنابه ب ٤١ ح ٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٩١

.....

شىء. و مع قرينه صدر الصحيحه على إرادته الغسل الترتيبى كيف يبقى لذيلها إطلاق حتى يشمل الارتماسى أيضاً، هذا أولاً.
و ثانياً: لو سلمنا أن صدرها ليس قرينه على الذيل أيضاً لا يمكننا الاستدلال بها على ذلك المدعى، حيث إنها ناظره إلى السؤال عن الموالاه و

أنه إذا غسل مقداراً من بدنه و لم يغسل بعضه نسياناً أو غفله هل يصح غسله أو لا يصح، حيث إنه لو غسله بعد التفاته إليه تخلل في غسل أجزائه زمان لا- محاله فأجابه (عليه السلام) بأن الموالاه غير معتبره في الغسل. و من الظاهر أن الموالاه إنما تعتبر أو لا تعتبر في الغسل الترتيبي، و أما الارتماسى فهو أمر وحدانى إما أن يوجد و إما أن لا يوجد، لأن المراد به إحاطه الماء للبدن و أمره يدور بين الوجود و العدم، و لا معنى فيه لغسل شىء من البدن تاره و غسل بعضه اخرى ليعتبر بينهما الموالاه أو لا تعتبر. و عليه فالصحيحه مختصه بالغسل الترتيبي و لا تعم الارتماسى بوجه.

نعم هناك شىء و هو أن الغسل الارتماسى هل هو أمر أجنبى عن الغسل رأساً إلّا أنه يوجب سقوطه، كما فى عدلى الواجب التخييرى، حيث إن كل واحد منهما أمر مغاير للآخر بحسب الطبيعه إلّا أنه مسقط للآخر، و كما فى الإتمام حيث ذكروا أنه مسقط للواجب من غير أن يكون عدلاً للواجب التخييرى أصلاً. أو أن الارتماسى أيضاً غسل و لكنّه طبيعه و الترتيبي طبيعه أخرى من الغسل فهما طبيعتان متغايرتان أو لا هذا و لا ذاك بل هما طبيعه واحده و لها كيفيتان، فقد يؤتى بكيفيه الارتماس و أخرى بكيفيه الترتيب، نظير ما ذكرناه فى صلاتى القصر و التمام حيث قلنا إنهما طبيعه واحده لها كيفيتان و فردان، فقد تجب كفيه القصر و أخرى تجب الإتمام و ثالثه يتخير بينهما كما فى مواضع التخيير؟

أمّا احتمال أن يكون الارتماسى أمراً أجنبياً مغايراً مع الغسل الترتيبي و مسقطاً له فيدفعه ظهور قوله (عليه السلام):

«إذا ارتمس الجنب في الماء ارتماسه واحده أجزأه ذلك» (١) فان ظاهره أن الارتماس من طبيعه الغسل و هو مجزئ عن الترتيبى
لا أنه

(١) تقدّم ذكرها في ص ٣٨٥ ٣٨٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٩٢

و يجب تخليل الشّعر إذا شكّ في وصول الماء إلى البشره التى تحته (١).

أمر أجنبى عنه و مجزئ، كما أن ظاهره أن الارتماس هى الطبيعه المأمور بها و غايه الأمر أن المتعين الأولى كيفيه اخرى و تلك
الكيفيه مجزيه عن الواجب لا أنه طبيعه أخرى مغايره للطبيعه الواجبه، و عليه فالمتعين أنهما طبيعه واحده و إنما تختلفان بحسب
الكيفيه.

و يترتب على ذلك أنّ المكلف إذا نوى الترتيبى فغسل رأسه و لكنه عند غسل بدنه بدا له و أراد الارتماس فارتمس ثم انكشف
بقاء لمعه على بدنه لم يصلها الماء، فعلى الاحتمالين الأولين لا بدّ من أن يرجع و يغتسل من الابتداء، لأنه في غسل بدنه لم
يقصد الترتيب حتى يتحقق بغسل الموضوع غير المغسول بعد غسله، و إنما قصد الارتماس و هو لم يتحقق لبقاء شىء من بدنه
فيطل، و هذا بخلاف الاحتمال الثالث، لأن الواجب حينئذ ليس إلّا غسل الجنابه و لا يجب على المكلف أن ينوى الترتيبى أو
غيره، و حيث إنه نوى غسل الجنابه و صب الماء على بدنه و لم يحطه الماء فلا محاله يكون هذا ترتيبياً و إن لم يقصده، إلّا أنّ
الترتيبى و الارتماسى لما كانا طبيعه واحده كان قصد أحدهما قصداً للآخر لا محاله، بل كفى قصد غسل الجنابه فى صحته و إن
لم يقصد الترتيب أو الارتماس، و بما أنّ الماء لم يصل تمام بدنه فهو يكون ترتيبياً لا محاله فان

لم نقل بالترتيب بين الجانبين فيغسل ذلك الموضع فقط سواء كان في الجانب الأيمن أو الأيسر، و أما بناء على الترتيب بينهما فان كان الموضع في الجانب الأيسر فأيضاً يغسله فقط، و أما إذا كان في الجانب الأيمن فيغسل ذلك الموضع منه و يعود إلى غسل الجانب الأيسر من الابتداء تحصيلاً للترتيب المعبر بينهما.

وجوب تخليل الشعر لو شك في مانعيته

(١) لما مرّ من أن المستفاد من قوله (عليه السلام): «إذا ارتمس ارتماسه» أن الارتماس مأمور به و مجزئ عن الواجب، و هو و الترتيبى طبيعه واحده لا أنه أمر أجنبي مسقط للواجب، كما في الإتمام حيث ذكروا أنه مسقط للمأمور به، و عليه فكل

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٩٣

و لا فرق في كيفية الغسل بأحد النحويين بين غسل الجنابه و غيره (١) من سائر الأغسال «١» الواجبه و المندوبه

ما يعتبر في الترتيبى يعتبر في الارتماسى أيضاً، فكما أنه لا بدّ من إيصال الماء إلى جميع أجزاء البدن في الترتيبى فلو ترك بمقدار شعره واحده متعمداً دخل النار، على ما في الخبر «٢» كذلك الحال في الارتماسى بعينه، لأنه هو هو بعينه سوى أنه لا يعتبر فيه الترتيب. و عليه فلو كان شعره كثيفاً مانعاً عن وصول الماء تحته أو احتمال مانعيته يجب تخليله و إزاله المانع عن وصول الماء إلى البشره كبقية الموانع، و ذلك تحصيلاً للقطع بالامثال أو لحكم العقل بإفراغ الذمه عما اشتغلت به.

(١) هذا بناء على ما قدمناه من أن الارتماسى و الترتيبى طبيعه واحده و إنما يختلفان بحسب الكيفيه فقط، فإن سائر الأغسال و إن لم ترد كفيتهها في روايه إلّا أن العرف يستفيد مما ورد في كفيته غسل

الجنابه أن الكيفية الواردة فيه غير مختصه به، لأن الأغسال طبيعه واحده و إنما الاختلاف في أسبابها. و إنما تصدوا (عليهم السلام) لبيان الكيفية في الجنابه دون غيرها لأن الابتلاء بها أكثر من الابتلاء غيرها من الأسباب فتصدوا لبيان كفيته حتى يظهر الحال في غيرها من ذلك البيان، فيما أن غسل الجنابه له فردان من طبيعه واحده أعنى الترتيبى و الارتماسى و هما يكفيان عنه فلا محاله يكفيان عن بقيه الأغسال الواجبه أيضا.

و يؤيد ما ذكرناه ما رواه في الفقيه من أن غسل الحيض و الجنابه سواء «٣»، و ما ورد في أن الجنب إذا ابتلى بالحيض لا يغتسل بل يصبر إلى أن تنقضى أيام حيضها و بعده تغتسل غسلًا واحدًا عن الجميع «٤»، و ما دلّ على أن الغسل الواحد يجرى عن الحقوق المتعدده «٥» حيث تدلّ على أن الأغسال طبيعه واحده و إنما الاختلاف في الأسباب.

(١) هذا في غير غسل الميت، حيث لا يشرع فيه الارتماس.

(٢) و هي صحيحه حجر بن زائده. الوسائل ٢: ١٧٥ / أبواب الجنابه ب ١ ح ٥.

(٣) الوسائل ٢: ٢٦٥ / أبواب الجنابه ب ٤٣ ح ٩، الفقيه ١: ٤٤ / ١٧٣.

(٤) الوسائل ٢: ٢٦٣ / أبواب الجنابه ب ٤٣ ح ٥، ٦ و غيرهما.

(٥) الوسائل ٢: ٢٦١ / أبواب الجنابه ب ٤٣ ح ١.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٩٤

□
نعم في غسل الجنابه لا يجب الوضوء بل لا يشرع (١) بخلاف سائر الأغسال (٢) كما سيأتى «١» إن شاء الله.

و أمّا إذا قلنا بأن الارتماسى أمر أجنبى مسقط عن المأمور به فلا وجه للحكم بكفايته في بقيه الأغسال، لأنّ مورد الأخبار الدالّه على إجزائه و كفايته إنما هو غسل الجنابه، و لا

دليل على كفايته عن بقيه الأغسال، كما نسب إلى العلامة التوقف في ذلك في بعض كتبه.

لا يشرع الوضوء مع غسل الجنابه

(١) و ذلك لقوله سبحانه إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ إِلَى قوله وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا «٢» فإن التفصيل قاطع للشركه فيستفاد من الآيه المباركه أن وظيفه غير الجنب هي غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين، و أما وظيفه الجنب فهي الاغتسال، فكما أن غير الجنب لا يشرع في حقه الاغتسال فكذلك الجنب لا يشرع في حقه الوضوء. و قد ورد في الأخبار أن غسل الجنابه ليس قبله و لا بعده وضوء «٣» فالكتاب و السنه متطابقان على عدم مشروعيه الوضوء مع غسل الجنابه.

(٢) أى يشرع فيها الوضوء، و ذلك لإطلاقات الأمر به و عدم دلالة دليل على نفي مشروعيته كما في غسل الجنابه. نعم هناك بحث آخر يتعرض له الماتن بعد الأغسال و هو وجوب الوضوء مع بقيه الأغسال و عدم وجوبه، حيث ورد أنه «أى وضوء أنقى من الغسل» «٤» و غيره مما يدل على عدم وجوبه، و نحن أيضاً نتعرض له هناك. و هما

(١) و يأتي الكلام على ذلك [في المسأله ١٠٥٥].

(٢) المائده ٥: ٦.

(٣) الوسائل ٢: ٢٤٦ / أبواب الجنابه ب ٣٤.

(٤) الوسائل ٢: ٢٤٧ / أبواب الجنابه ب ٣٤ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٩٥

[و هنا مسائل متعلقه بغسل الجنابه]

[مسأله ١: أفضليه الغسل الترتيبى على الارتماسى]

[٦٦٢] مسأله ١: الغسل الترتيبى أفضل من الارتماسى (١).

[مسأله ٢: قد يتعين الارتماسى كما إذا ضاق الوقت عن الترتيبى]

[٦٦٣] مسأله ٢: قد يتعين الارتماسى كما إذا ضاق الوقت عن الترتيبى و قد يتعين الترتيبى كما في يوم الصوم الواجب «١» و حال الإحرام (٢) و كذا إذا كان الماء للغير و لم يرض بالارتماس فيه.

بِحُثَانٍ، لَا بَدَّ لِلتَّعَرُّضِ إِلَى مَشْرُوعِيهِ الْوَضُوءِ مَعَ بَقِيَّةِ الْأَغْسَالِ فِي الْمَقَامِ وَ إِلَى وَجُوبِهِ أَوْ جَوَازِهِ فِي الْبَحْثِ الْآتِي فِي مَحَلِّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى «٢»، فَإِنَّ الْقَوْلَ بِعَدَمِ وَجُوبِهِ مَعَهَا لَا تَسْتَلْزِمُ نَفْيَ مَشْرُوعِيهِ الْوَضُوءِ كَمَا لَا يَخْفَى.

أَفْضَلِيَّتِهِ التَّرْتِيبِيَّ مِنَ الْارْتِمَاسِيَّ

(١) لِأَنَّ الْأَخْبَارَ الْوَارِدَةَ فِي الْمَقَامِ «٣» إِنَّمَا أَمَرَتْ بِالْغَسْلِ تَرْتِيبِيًّا وَ أَنَّهُ يَغْسَلُ رَأْسَهُ أَوَّلًا ثُمَّ بَدَنَهُ وَ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا ثُمَّ عَلَى مَنْكَبِهِ الْأَيْمَنِ مَرَّتَيْنِ وَ عَلَى مَنْكَبِهِ الْأَيْسَرِ مَرَّتَيْنِ، فَلَوْ كُنَّا نَحْنُ وَ هَذِهِ الْأَخْبَارُ لَقَلْنَا بِتَعْيِينِ التَّرْتِيبِيَّ لِـ مَحَالِهِ وَ لَكِنَّهُ وَرَدَ أَنَّ الْارْتِمَاسِيَّ مَجْزِيٌّ عَنِ ذَلِكَ الْوَاجِبِ الْأَوَّلِيِّ «٤»، فَإِذَا ضَمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ يَنْتِجُ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ هُوَ التَّرْتِيبِيُّ وَ إِنْ كَانَ يُمْكِنُهُ الْاِكْتِفَاءُ بِالْارْتِمَاسِ، وَ مَعَهُ يَكُونُ التَّرْتِيبِيُّ هُوَ الْأَفْضَلُ لِأَنَّهُ الْمَأْمُورُ بِهِ الْأَوَّلِيُّ. وَ هَذَا نَظِيرُ مَا إِذَا أَمَرَ الْمَوْلَى بِشَيْءٍ ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَتَيْتَ بِشَيْءٍ آخَرَ كَذَا أَيْضًا أَجْزَأُكَ وَ كِفَاكَ، فَإِنَّ الْإِتْيَانَ بِالشَّيْءِ الْأَوَّلِ أَفْضَلُ حِينَئِذٍ لِأَنَّهُ الْمَأْمُورُ بِهِ.

تَعْيِينُ كُلِّ مِنَ الْكَيْفِيَّتَيْنِ بِالْخُصُوصِ أَحْيَانًا

(٢) لِحَرْمِهِ تَغْطِيَةَ الرَّأْسِ عَلَى الْمَحْرَمِ وَ لَوْ بِالْمَاءِ، وَ لِأَنَّ الْارْتِمَاسَ مِنَ الْمَفْطَرَاتِ فِي

(١) أَيْ مَا لَا يَجُوزُ إِبْطَالُ الصُّومِ فِيهِ.

(٢) فِي الْمَسْأَلَةِ [٧٦٨].

(٣) الْوَسَائِلُ ٢: ٢٢٩ / أَبْوَابُ الْجَنَابَةِ ب ٢٦.

(٤) الْوَسَائِلُ ٢: ٢٣٠ / أَبْوَابُ الْجَنَابَةِ ب ٢٦ ح ٥، ١٢، ١٣، ١٥.

مَوْسُوعَةُ الْإِمَامِ الْخَوَّئِيِّ، ج ٦، ص: ٣٩٦

[مَسْأَلَةٌ ٣: يَجُوزُ فِي التَّرْتِيبِيِّ أَنْ يَغْسَلَ كُلَّ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ الثَّلَاثَةَ بِنَحْوِ الْارْتِمَاسِ]

[٦٦٤] مَسْأَلَةٌ ٣: يَجُوزُ فِي التَّرْتِيبِيِّ أَنْ يَغْسَلَ كُلَّ عَضْوٍ مِنْ

أعضائه الثلاثة بنحو الارتماس بل لو ارتمس في الماء ثلاث مرات: مرّه بقصد غسل الرأس و مرّه بقصد غسل الأيمن و مرّه بقصد الأيسر كفى (١) و كذا لو حرّك بدنه تحت الماء «١»

الصوم، نعم لو كان الصوم مستحباً أو واجباً موسعاً غير مضيق جاز الارتماس، لجواز إبطال الصوم غير الواجب، و معه يبقى التخير بحاله بخلاف الصوم الواجب كصوم شهر رمضان أو المضيق و المعين كقضائه بناء على المضايقه أو نذر صوم يوم معين.

ثم إن هناك فرقاً بين تعيين الارتماسى لضيق الوقت عن الترتيبى و بين تعيين الترتيبى لحرمة الارتماسى، فان فى الثانى قد تعلق النهى بالارتماس و معه تكون العباده باطله لأنّ المحرّم لا يكون مصداقاً للواجب و لا يمكن التقرب به و هذا بخلاف الأول، فإن الترتيبى لم يتعلّق به النهى حينئذ، و إنما تعيين الارتماس لجهه واجب آخر مقدّمه للصلاه فى وقتها، فلو عصى و لم يأت بالصلاه أداء و أتى بالغسل الترتيبى صح غسله و لا- دليل على بطلانه حينئذ. نعم فيما إذا تعيّن الارتماسى لأن مالك الماء لم يرض بالترتيبى لاستلزامه صرف الماء زائداً مثلاً كان الترتيبى محرماً فى نفسه و غير مجزئ و إن عصى و لم يأت بالصلاه.

غسل كل عضو بالارتماس فى الترتيبى

(١) لأن الصب الوارد فى الأخبار إنما هو مقدّمه لجريان الماء على البدن كما ورد فى ذيل بعضها «٢»، و لا خصوصيه له، فلو جرى الماء على بدنه بغير الصب كالارتماس أيضاً كفى فى صحته.

(١) مرّ الكلام فيه [فى صدر هذا الفصل الكيفيه الثانى للغسل].

(٢) كما فى صحيحى محمّد بن مسلم و زراره. الوسائل ٢: ٢٢٩/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ١، ٢.

موسوعه الإمام الخوئى،

ثلاث مرّات (١)، أو قصد بالارتماس غسل الرأس و حرك بدنه تحت الماء بقصد الأيمن و خرج بقصد الأيسر، و يجوز غسل واحد من الأعضاء بالارتماس و البقيه بالترتيب، بل يجوز غسل بعض كل عضو بالارتماس و بعضه الآخر بإمرار اليد.

[مسأله ٤: الغسل الارتماسى يتصور على وجهين]

[٦٦٥] مسأله ٤: الغسل الارتماسى يتصور على وجهين «١» أحدهما: أن يقصد الغسل بأول جزء دخل فى الماء (٢) و هكذا إلى الآخر فيكون حاصلًا على وجه التدرىج. و الثانى: أن يقصد الغسل حين استيعاب الماء تمام بدنه (٣) و حينئذ يكون آنيًا، و كلاهما صحيح، و يختلف باعتبار القصد

(١) قد مرّ أن ظواهر الأوامر هى طلب الإيجاد و الإحداث، و الوجود البقائى خارج عن المأمور به و معه لا يكفى تحريك بدنه تحت الماء بدلًا عن الغسل المأمور به.

للارتماسى صورتان

(٢) ليكون الغسل الارتماسى تدرىجياً يشرع فيه من أوّل دخوله فى الماء إلى أن يحيط الماء بتمام بدنه، و هو حينئذ نظير الصلاه و غيرها من المركبات، فكما أنه يشرع فى الصلاه من حين دخوله فيها إلى أن ينتهى إلى آخرها كذلك الحال فى الغسل الارتماسى حينئذ، و معه يمكن أن يتحقق الحدث فى أثناءه كما يمكن أن يتحقق فى أثناء الترتيبى على ما يأتى حكمه إن شاء الله تعالى «٢».

(٣) فيكون الغسل الارتماسى أمراً و حدانياً دفعى الحصول و لا يعقل تخلل الحدث فى أثناءه. و لا يخفى أن الجمع بين القسمين المذكورين فى الارتماسى و القول بأنه قد يتحقق بهذا و قد يتحقق بذاك أمر غير صحيح، بل الصحيح أن يقال: إن الارتماسى إما أن يتحقق على نحو التدرىج فحسب و إما أنه دفعى و وحدانى، فهو من قبيل أحدهما

لا أنه قد يكون تدريجياً و قد يكون دفعا.

(١) الأحوط الاقتصار على الوجه الثانى، و أحوط منه قصد ما فى الذمه بلا تعيين.

(٢) فى المسأله [٦٩١].

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٣٩٨

.....

بيان ذلك: أن الأخبار الواردة فى الغسل الارتماسى على قسمين: فقسم اشتمل على لفظه الارتماس و أنه إذا ارتمس ارتماسه واحده أجزاءه، و هذا أى الارتماس ورد فى روايتين معتبرتين «١». و الارتماس معناه الستر و التغطيه، فيقال رمس خبره أى كتبه و ستره و رمسه فى التراب أى غطاه به. و قسم اشتمل على لفظه الاغتماس كما ورد فى مرسله الفقيه «٢»، و هو أيضاً بمعنى الارتماس، و إن قيل إن بينهما فرقاً و هو أن التستر و التغطى بالماء إذا كان كثيراً بأن مكث تحته فهو اغتماس، و أما إذا لم يمكث تحته فهو ارتماس، إلما أنه لم يثبت. و كيف كان، فسواء ثبت أم لم يثبت فهما بمعنى واحد، و من الظاهر أن التغطى و التستر بالماء لا يتحقق إلما يحاطه الماء تمام البدن بحيث لو بقى منه شىء خارج الماء لم يصدق الاغتماس و التغطى.

و عليه فالارتماس أمر وحدانى دفعى لا أنه تدريجى، إذ ليس هو بمعنى إحاطه الماء ليقال إنه أمر تدريجى الحصول، بل معناه التستر و التغطى و هما أمران دفعيان و على هذا فلا بد من أن يقال إن الارتماس إن كان بمعنى إحاطه الماء للبدن فهو أمر تدريجى لا- بد من أن ينوى الغسل من أول جزء دخل فى الماء، و إذا كان معناه التغطى و التستر فهو دفعى وحدانى لا بد أن يقصد الغسل حين استيعاب الماء تمام بدنه. فهو إما هذا أو ذاك لا

أنه قد يتحقق بهذا وقد يتحقق بذاك، و بما أن اللغة قد فسرت بالتستر والتغطي و بينت موارد استعماله فهي أصدق شاهد على أنه بمعنى الستر والتغطي فهو أمر دفعي وحداني و معه ينوى الغسل حال استيعاب الماء تمام بدنه. و الأحوط أن لا ينوى شيئاً لاحتمال أن يكون الارتماس بمعنى إحاطه الماء و هو تدريجي، و الأولى من ذلك أن يقصد ما في الذمه لأنه مبرئ على كل حال.

(١) و هما صحيحه زراره و صحيحه الحلبي. الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٥، ١٢. و كذلك ورد لفظ الارتماس في موثقه السكوني، نفس الباب ح ١٣.

(٢) الوسائل ٢: ٢٣٣/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ١٥. الفقيه ١: ٤٨ / ١٩١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٣٩٩

و لو لم يقصد أحد الوجهين صحح أيضاً و انصرف إلى التدريجي (١).

[مسألة ٥: يشترط في كل عضو أن يكون طاهراً حين غسله]

[٦٦٦] مسألة ٥: يشترط في كل عضو أن يكون طاهراً حين غسله فلو كان نجساً طهره أولاً، و لا- يكفى غسل واحد «١» لرفع الخبث و الحدث كما مرّ في الوضوء، و لا يلزم طهاره جميع الأعضاء قبل الشروع في الغسل و إن كان أحوط (٢).

(١) لأنه أسبق في الوجود من الاستيعاب التام.

اشتراط الطهارة في كل عضو حين غسله

(٢) في المقام بحثان: أحدهما: أنه هل يعتبر في صحه الغسل طهاره جميع الأعضاء قبله بحيث لو كانت رجله مثلاً متنجسه لم يصح غسل رأسه أو لا يعتبر ذلك في صحه الغسل، فان قلنا باشتراط الطهارة في جميع الأعضاء قبل الغسل فلا تصل النوبه إلى البحث الثاني، و أما إذا لم نقل بهذا الاشتراط فيقع الكلام في أن الغسل يشترط فيه طهاره كل عضو

قبل غسله و إن لم تعتبر طهاره المجموع قبل الغسل أو يكفى صبّ الماء مرّه واحده لإزاله الخبث و الحدث معاً، و هذا هو البحث الثانى فى المقام. و هذا بخلاف الوضوء فان البحث السابق لا يأتى فيه، إذ لم يقل أحد باعتبار طهاره مجموع أعضاء الوضوء قبل الشروع فيه، بل يكفى تطهير كل عضو قبل غسله و إن كانت الأعضاء الباقية نجسه.

أمّا المقام الأوّل فقد ذهب جماعه إلى اشتراط طهاره مجموع الأعضاء قبل الغسل فى صحّته مستدلين عليه بالأخبار المتضمنه للأمر بغسل الفرج قبل صبّ الماء على الرأس و البدن «٢» و بما دلّ على غسل ما فى البدن من الأذى أى النجاسه قبل غسل

(١) الأظهر كفايته على تفصيل مرّ فى باب الوضوء [فصل شرائط الوضوء الشرط الثانى].

(٢) راجع الوسائل ٢: ٢٢٩/ أبواب الجنابه ب ٢٦.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤٠٠

.....

الرأس و البدن «١» بدعوى أنها ظاهره فى شرطيه تطهير البدن قبل الغسل فى صحّته.

و لكن الصحيح عدم دلالتها على الاشتراط، و ذلك لأننا و إن قلنا إن ظاهر الأمر هو الوجوب النفسى و أن هذا الظهور الأوّل انقلب إلى ظهور ثانوى فى المركبات و المقيّدات، حيث إن ظهور الأمر فيهما فى الإرشاد إلى الشرطيه أو الجزئيه كما أن النهى فيهما ظاهر فى الإرشاد إلى المانعيه إلّا أن هذا إنما هو فيما إذا كان المولى بصدد المولويه، بأن يكون الأمر مولوياً، فان الإرشاد إلى الشرطيه و الجزئيه أو المانعيه أيضاً من وظائف المولى. و أما إذا لم يكن المولى بهذا الصدد و إنما كان بصدد بيان أمر عادى طبيعى فلا ظهور لأمره فى الإرشاد إلى أى شىء، و الأمر فى المقام كذلك،

لأن الغالب نجاسه الفرج بالمنى فى موارد غسل الجنابه، و المنى ليس كالبول ليزول بصب الماء عليه لأنه ماء كما فى الخبر «٢» و المنى لزج فى نفسه و تحتاج إزالته إلى ذلك أو صابون و إعمال عنائه، و هذا بحسب الطبع و المتعارف إنما يتحقق فى الكنيف أو موضع آخر ثم يغتسل فى موضع آخر لا أنه يزال فى أثناء الغسل، لأن غسله فى أثناء الغسل صعب حيث إن الماء عند صبه على الرأس يصيبه لا- محاله و هو نجس فيتنجس ما يلاقيه، كما تنجس الأرض حيث يقطر منه الماء على الأرض و يحتاج إلى تطهير ذلك كله، و الإمام (عليه السلام) بأمره بانقاء الفرج ناظر إلى بيان أمر طبيعى عادى و معه لا ينعقد له ظهور فى الإرشاد إلى الشرطيه بوجه.

و يدل على ما ذكرناه صحيحه حكم بن حكيم المتقدمه «٣» الأمره بغسل الرجلين بعد غسل الرأس و البدن إذا كان الموضع قدراً، لتنجسهما بوصول الماء إليهما و معه لم يحكم ببطلان غسل رأسه و بدنه، بل أمره بغسلهما بعد ذلك حتى يطهرا و يصح غسلهما

(١) الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٧.

(٢) الوسائل ١: ٣٤٣/ أبواب أحكام الخلوه ب ٢٦ ح ٣. ٣: ٣٩٥/ أبواب النجاسات ب ١ ح ٤، ٧.

(٣) الوسائل ٢: ٢٣٣/ أبواب الجنابه ب ٢٧ ح ١ و ورد صدرها فى ٢٣٠/ ب ٢٦ ح ٧. و قد تقدم ذكرها فى ص ٣٧٨.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤٠١

.....

و هذا بخلاف ما إذا كان المحل نظيفاً، إذ لا حاجه حينئذ إلى غسلهما، لأن الماء بطبعه يصل إلى تحت القدمين عند صبه على الرأس و المنكبين، و

عليه فلا يشترط تطهير جميع أعضاء الغسل قبله.

و أما المقام الثاني أعني اشتراط تطهير كل عضو قبل غسله فقد ذهب إليه المشهور. و المستند لهم في ذلك أحد أمرين:

أحدهما: أن العضو لو كان متنجساً تنجس به الماء عند وصوله إليه و لا- يصح الغسل مع الماء المتنجس، إذ لا بدّ في إزاله الحدث من أن يكون الماء طاهراً، بل و كذلك الحال في إزاله الخبث، إذ الماء المتنجس بوصوله إلى العضو لا- يكفي في تطهيره و إزاله الخبث، فلا يحصل به إزاله الخبث و لا الحدث.

نعم لا- بدّ في إزاله الخبث من أن نعتبر طهاره الماء قبل أن يصل إلى المحل المتنجس فالنجاسه الحاصله بنفس الغسل أى بوصول الماء إلى المحل غير مانعه عن حصول الطّهاره به، و ذلك للضروره الملجئه إلى ذلك، حيث إن الماء القليل لو اشترطنا طهارته حتى بعد وصوله إلى المحل مع القول بنجاسه الغساله مطلقاً لزم عدم إمكان تطهير شىء من المتنجسات به، و هو خلاف الأخبار و الضروره. و أما في إزاله الحدث فلا ضروره ملجئه إلى تخصيص اشتراط الطّهاره بما قبل وصول الماء إلى العضو، بل نلتزم فيه باشتراط الطّهاره في الماء مطلقاً قبل وصوله إليه و بعده، و غايه ما يلزمه بطلان الغسل به قبل تطهير العضو المتنجس و هو مما لا محذور في الالتزام به، و من هنا نعتبر في صحّه الغسل بالماء القليل تطهير كل عضو قبل غسله.

و لا- يخفى أنه لا- تترتب النتيجة على هذا الاستدلال إلّا على نحو الموجه الجزئيه أى فيما إذا اغتسل بالماء القليل مع القول بنجاسه الغساله مطلقاً، و أما إذا اغتسل في الكر أو الجارى أو غيرهما من المياه

المعتصمه فلا- يتنجس الماء بوضوله إلى العضو المتنجس حتى يشترط في صحّحه الغسل به تطهارة العضو قبل غسله، و كذا إذا اغتسل بالماء القليل مع القول بطهارته الغسالة مطلقاً كما التزم به بعضهم أو فيما إذا كانت متعقبه بطهارته المحل، فان الماء لا يتنجس في هذه الصورة فلا يبطل به غسله.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٤، ص: ٤٠٢

.....

ثانيتها: أن غسل البدن يتعلق للأمر من جهتين: من جهة إزاله الخبث كما في موثقه عمار: «فعليه أن يغسل ثيابه، و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» (١) و غيره من الأوامر الواردة في غسل البدن أو صبّ الماء عليه لتطهيره (٢)، و من جهة إزاله الحدث كما في صحيحه زراره الأمره بغسل البدن من القرن إلى القدم (٣)، و حيث إنّ الأصل عدم التداخل فلا بدّ من أن نلتزم بتعدد غسل البدن فتاره من جهة الأمر بغسله لإزاله الخبث و أخرى من جهة الأمر بإزاله الحدث، لاستحاله تعلق أمرين أو أزيد على طبيعه واحده فلا محاله يقيد متعلق كل منهما بما هو غير متعلق الآخر هذا.

و لا يخفى أن الطبيعه الواحده إذا تعلق بها أمران فصاعداً و إن كان مقتضى الأصل عدم التداخل فيه، لأن كل شرط و سبب يستدعى مسبباً عليحده، و يستحيل أن يبعث نحو الشيء الواحد ببعثين و يطلب مرّتين، كما إذا ورد إن أفطرت فكفّر و إن ظاهرت فكفّر، فيقيد متعلق كل منهما بفرد دون الفرد الآخر الذي تعلق عليه الطلب الآخر. إلّا أن ذلك فيما إذا كان الأمران مولويين تكليفيين كما في المثال، و أما إذا كانا إرشاديين فلا مانع من تداخلهما، و ليس الأصل فيهما عدم التداخل.

و الأمر في المقام كذلك، لأن

الأمر بغسل البدن من جهة إزاله الأخبث إرشاد إلى نجاسه البدن بإصابه الماء المتنجس أو غيره له كما أنه إرشاد إلى أن نجاسته لا- ترتفع بغير الغسل، وكذا الأمر بغسل البدن من جهة إزاله الحدث لأنه إرشاد إلى شرطيه غسل تمام البدن في الغسل. و أي محذور في اجتماعهما على طبيعه واحده؟ بل لا مناص عنه أخذاً بإطلاقهما، فنلتزم أن الغسل مما يزال به نجاسه البدن كما أنه شرط في صحه الغسل فلا موجب لتقييد كل منهما بفرد غير ما تعلق به الآخر، فإنّ الموجب للقول بعدم التداخل إنما هو استحاله طلب الشئ ٤ مرتين و عدم معقوليه البعث نحو الشئ ٤ ببعثين الذي هو نظير محذور اجتماع المثليين في شئ ٤ واحد، و هذا كما ترى مختص

(١) الوسائل ١: ١٤٢/ أبواب الماء المطلق ب ٤ ح ١.

(٢) الوسائل ١: ٣٤٣/ أبواب أحكام الخلوه ب ٢٤ و غيره من الأبواب.

(٣) الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٤ ح ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٤، ص: ٤٠٣

[مسألة ٦: يجب اليقين بوصول الماء إلى جميع الأعضاء]

[٦٦٧] مسألة ٦: يجب اليقين بوصول الماء إلى جميع الأعضاء فلو كان حائل وجب رفعه (١)، و يجب اليقين بزواله مع سبق وجوده (٢) و مع عدم سبق وجوده يكفي الاطمئنان بعدمه «١» بعد الفحص.

[مسألة ٧: الشك في كون الشئ ٤ من الظاهر أو الباطن]

[٦٦٨] مسألة ٧: إذا شك في شئ ٤ أنه من الظاهر أو الباطن يجب

بالأمريين التكليفيين و لا يأتي في الإرشاديين بوجه، إذ لا طلب و لا بعث فيهما فلا محذور في اجتماعهما في شئ ٤ واحد فالأصل فيهما التداخل لا عدم التداخل، فان بالغسل مره يرتفع الخبث كما يحصل به شرط صحه الغسل.

و عليه فالصحيح عدم اعتبار طهاره كل عضو قبل غسله و تطهيره إلّا أن الأحوط ذلك، بل الأولى أن يطهر جميع أعضائه قبل أن يشرع في الغسل لوجود المخالف في المسأله و القول بالاشتراط.

(١) لقاعده الاشتغال حتى يقطع بالفراغ.

(٢) لاستصحاب بقائه و لا ينقض اليقين إلما بيقين مثله. و لكن الصحيح كفايه الاطمئنان بالزوال لأنه يقين عقلائي و يطلق عليه اليقين في لسان أهل المحاوره و العامه، كما أنه يقين بحسب اللغه، لأن اليقين من يقن بمعنى سكن و ثبت كما أن الاطمئنان بمعنى سكن و استقر فهو يقين لغه و عرفاً و إن كان بحسب الاصطلاح لا يطلق عليه اليقين، فمع حصوله يرفع اليد عن اليقين السابق لا محاله، و عليه فلا وجه للفرق بين صوره سبق وجود الحائل و صوره عدم سبقه، بل يكفي الاطمئنان في كليهما.

(١) لا فرق في كفايته بين سبق الوجود و عدمه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤٠٤

غسله «١» (١) على خلاف ما مرّ في غسل النجاسات «٢» حيث قلنا بعدم وجوب غسله. و الفرق أن هناك الشك يرجع إلى الشك في

تنجسه بخلافه هنا حيث إن التكليف بالغسل معلوم فيجب تحصيل اليقين بالفراغ، نعم لو كان ذلك الشيء باطناً سابقاً و شك في أنه صار ظاهراً أم لا فلسبقه بعدم الوجوب لا يجب غسله عملاً بالاستصحاب (٢).

الشك في كون الشيء من الباطن

(١) قدّمنا تفاصيل الشك في أن الشيء من الباطن أو الظاهر من دون العلم بحالته السابقه في مبحث الوضوء و قلنا إن الشك فيه قد يكون من قبيل الشبهه الحكميه المفهوميه و أخرى من قبيل الشبهه الموضوعيه «٣»، و بينا أحكامهما مفصلاً و حيث إن الغسل و الوضوء في ذلك سواء فلا نزيل بذكره في المقام.

(٢) و ليس هذا الأصل من المثبت في شيء، لأن عدم وجوب غسل الموضع من الآثار المترتبة على كونه باطناً شرعاً، و ليس استصحاب الموضوع للأثر الشرعي لأجل ترتيبه من المثبت في شيء، فان المثبت هو استصحاب الشيء لأجل ترتيب آثار لوازمه أو ملزوماته أو ملازماته. و قد بينا في محله أن أدلّه اعتبار الاستصحاب لا تشمل إلّا الآثار المترتبة على نفس المستصحب لا- على لوازمه «٤»، فإذا جرى استصحاب كون الشيء من الباطن و تعبدنا بعدم وجوب غسله و غسلنا سائر المواضع الظاهره بالوجدان فبضم الوجدان إلى الأصل نحرز أننا غسلنا بدننا من القرن إلى القدم مما يعد ظاهراً، و الطّهارة اسم لذلك.

(١) على الأحوط، و لا يبعد عدم الوجوب كما مرّ في باب الوضوء.

(٢) تقدّم الكلام فيه [في المسأله ٣٨٦].

(٣) شرح العروه ٥: ١٠٥.

(٤) مصباح الأصول ٣: ١٦١.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤٠٥

[مسأله ٨: ما مرّ من أنه لا يعتبر الموالاه في الغسل الترتيبي إنما هو فيما عدا غسل المستحاضه و المسلوس و المبطن]

[٦٦٩] مسأله ٨: ما مرّ من أنه لا يعتبر الموالاه في الغسل الترتيبي إنما هو فيما عدا غسل المستحاضه و المسلوس و المبطن فإنه

يجب فيه المبادرة إليه و إلى الصلاة بعده من جهة خوف خروج الحدث (١).

(١) ظاهر كلامه بل صريحه أن كلامه إنما هو فيما إذا كانت هناك فتره تسع الصلاة مع الطهارة، ولا إشكال في أن المسلوس و المبطن كما تقدّم «١» كذلك المستحاضه كما يأتي «٢» تجب عليهم المبادرة إلى الغسل و الصلاة حينئذ و الإتيان بإجزائهما متواليه متتابعه، و إنما الكلام في أن هذا استثناء مما تقدّم من عدم اعتبار الموالاه في الغسل كما هو ظاهر عبارته المتن أو أنه حكم آخر لا ربط له بالحكم السابق بوجه؟

المتعين هو الأخير، لأن ما قدّمناه من عدم اعتبار الموالاه في الغسل «٣» حكم وضعى بمعنى عدم اشتراط التتابع في الغسل، و أما وجوبه في المسلوس و أخويه فإنما هو وجوب تكليفي ليس بمعنى الاشتراط، لوضوح أن المسلوس أو أخويه إذا اغتسل لا مع الموالاه و لم يخرج منه حدث من باب الاتفاق حكم بصحة غسله، و عليه فالغسل لا يشترط فيه الموالاه مطلقاً حتى المسلوس و المبطن و المستحاضه. نعم تجب المبادرة و المسارعه في حق هؤلاء تحفظاً على صلاتهم مع الطهارة لئلا يخرج منهم الحدث قبل إتمامها بمقدماتها و هو وجوب تكليفي، بل المبادرة و الموالاه في حقهم أضيقت دائره من الموالاه المعتره في الوضوء أعني عدم جفاف الأعضاء السابقه و صدق التتابع العرفي، بحيث لو فرضنا أن الموالاه العرفيه و بقاء الأعضاء السابقه على رطوبتها يتحققان و يستمران إلى خمس دقائق مثلاً و لكنه متمكن من الغسل في دقيقه واحده و جب الإتيان به في دقيقه واحده تحفظاً على صلاته مع الطهارة. فالموالاه ثابتة في حق هؤلاء، و ما أفاده ليس استثناء مما تقدّم،

(١) في ص ٢٠٩.

(٢) في المسألة [٧٩٩].

(٣) في ص ٣٨٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤٠٦

[مسألة ٩: يجوز الغسل تحت المطر و تحت الميزاب ترتيباً لا ارتماساً]

[٦٧٠] مسألة ٩: يجوز الغسل تحت المطر و تحت الميزاب ترتيباً لا- ارتماساً نعم إذا كان نهر كبير جارياً من فوق على نحو الميزاب لا يبعد جواز الارتماس تحته أيضاً (١) إذا استوعب الماء جميع بدنه على نحو كونه تحت الماء.

بحث السلس و البطن و الاستحاضه و يقال إنهم يجب أن يبادروا إلى الغسل و الصلاه و يسارعوا إليه بالإتيان متتابعاً، و لا يناسب ذكره في المقام.

و أما إذا لم تكن فتره في البين تسع الصلاه فقد ذكرنا في المسلس و المبطن «١» و يأتي في المستحاضه أيضاً «٢» أن ما ابتلوا به من الحدث ليس حدثاً في حقهم و لا ينتقض به وضوءهم و غسلهم.

جواز الغسل تحت المطر و نحوه

(١) إذا صدق معه الارتماس و التغطية و التستر في الماء لا إشكال في صحه غسله كما في النهر الكبير الجارى من فوق، إذ لا يعتبر في الارتماس الدخول في الماء من طرف الرجلين كما هو الحال في المياه المتعارفه من الحوض و النهر و البحر و نحوها، بل لو دخله من طرف رأسه أيضاً لكفى ذلك في صحته إذ المناط فيه صدق التغطية و التستر بالماء.

و أما إذا لم يصدق معه الارتماس بالمعنى المذكور كما إذا وقع تحت المطر حيث إن قطراته غير متصلة فتقع منه قطره ثم قطره اخرى من غير اتصال فلا يكون معه البدن مستتراً بالماء و متغطياً به في آن واحد، فلا كلام في عدم كونه من الارتماس حقيقه إلّا أن الكلام في أنه ملحق بالارتماس في عدم

اعتبار الترتيب فيه أو أنه غير ملحق به فيعتبر فيه الترتيب لا- محاله. قد يقال بإلحاقه بالارتماس تمسكاً بإطلاق ما دلّ على كفايه الغسل تحت المطر، حيث لم يقيد الأجزاء فيه بما إذا كان مع الترتيب. والعمده

(١) في ص ٢١٢ ٢١٩ ٢٢٢.

(٢) في المسألة [٧٨٧].

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤٠٧

.....

فيما دلّ على كفايه الغسل تحت المطر روايتان صحيحتان لعلي بن جعفر رواهما في كتابه، كما رواهما الحميري والشيخ وغيرهما.

إحداهما: «عن الرجل يجنب هل يجزئه من غسل الجنابه أن يقوم في المطر حتى يغسل رأسه و جسده و هو يقدر على ما سوى ذلك؟ فقال: إن كان يغسله اغتساله بالماء أجزاء ذلك» (١).

ثانيتها: «عن الرجل تصيبه الجنابه و لا يقدر على الماء فيصيبه المطر أ يجزئه ذلك أو عليه التيمم؟ فقال: إن غسله أجزاء و إلّا تيمّم» (٢) بدعوى دلالتها على أن ماء المطر إذا كان بقدر سائر المياه مما يكفي في غسل بدنه أجزاء ذلك عن الغسل من دون اعتبار الترتيب في صحته. و مقتضى إطلاقتها أن الغسل تحت المطر ملحق بالارتماس في عدم اعتبار الترتيب فيه و إن لم يكن ارتماساً حقيقه.

و فيه: أن الصحيحتين لا إطلاق لهما، حيث إن نظرهما إلى أن ماء المطر كبقية المياه، فكأن السائل احتمل أن لا يكون ماء المطر كافياً في الغسل فسأله عن أصابته الجنابه و هو لا يقدر على غير المطر من المياه فهل إصابه المطر كافيه في حقه أو أن وظيفته التيمم، ثم سأله عن حكمه عند تمكنه من سائر المياه فأجابه (عليه السلام) بأنه إن غسله اغتساله بالماء كفى. فالصحيحتان ناظرتان إلى كفايه ماء المطر كغيره و ليستا ناظرتين

إلى غير ذلك فلا- إطلاق فيهما. على أن قوله: «إن كان يغسله اغتساله بالماء أجزاءه...» ظاهر في أن الاغتسال بالمطر لو كان كالاغتسال بالماء من حيث الكم والكيف أجزاءه، بأن يكون ماء المطر بمقدار يمكن به الاغتسال كبقية المياه و أن يغسل به رأسه أولاً ثم جسده كما هو الحال في الغسل بغير ماء المطر. ويشهد له قول علي بن جعفر: حتى يغسل رأسه و جسده. لأنه قرينه على التفاته إلى اعتبار الترتيب

(١) الوسائل ٢: ٢٣١/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ١٠، مسائل علي بن جعفر: ٣٥٤/ ١٨٣، قرب الاسناد: ١٨٢/ ٦٧٢، التهذيب ١: ١٤٩/ ٤٢٤.

(٢) الوسائل ٢: ٢٣٢/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ١١، مسائل علي بن جعفر: ٣٥٥/ ١٨٣، قرب الاسناد: ١٨١/ ٦٦٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤٠٨

[مسألة ١٠: يجوز العدول عن الترتيب إلى الارتماس في الأثناء وبالعكس]

[٦٧١] مسألة ١٠: يجوز العدول عن الترتيب إلى الارتماس في الأثناء (١) و بالعكس (٢) لكن بمعنى رفع اليد عنه و الاستئناف على النحو الآخر.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، موسوعه الإمام الخوئي، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي، قم - إيران، اول، ١٤١٨ هـ ق

موسوعه الإمام الخوئي؛ ج ٦، ص: ٤٠٨

[مسألة ١١: إذا كان حوض أقل من الكر يجوز الاغتسال فيه بالارتماس]

[٦٧٢] مسألة ١١: إذا كان حوض أقل من الكر يجوز الاغتسال فيه بالارتماس (٣) مع طهاره البدن

في الغسل بالمطر و يسأله عن أن تلك الكيفية في المطر كافيه أو غير كافيه، و أجابه (عليه السلام) بأن الغسل به إذا كان كالغسل بغيره كما و كيفاً أجزاءه. فهاتان الصحيحتان مما لا دلاله له على ذلك المدعى.

نعم هناك روايه ثالثة لا يبعد ظهورها في الإطلاق بل هو قريب، و هي

روايه ابن أبي حمزه: «في رجل أصابته جنابه فقام في المطر حتى سال على جسده أ يجزئه ذلك من الغسل؟ قال: نعم» (١).
لدلالته على أن القيام تحت المطر كاف في صحه الغسل من دون اشتراط الترتيب فيه. إلا أنها مرسله، و لأجله لا يمكننا الاعتماد عليه. فالصحيح أن في الغسل في المطر لا بد من ملاحظه الترتيب.

جواز العدول عن إحدى كيفيتي الاغتسال إلى الأخرى

(١) إذ لا- دليل على حرمه رفع اليد عن الترتيبى، فلو كان غسل رأسه بقصد الغسل الترتيبى ثم بدا له في الغسل الارتماسى و ارتمس يشمل قوله: «إذا ارتمس في الماء ارتماسه واحده أجزأه ذلك».

(٢) هذا إنما يتصور على مسلكه من إمكان كون الارتماس تدريجياً، و أمّا بناء على ما ذكرناه من أن الارتماس أمر آنى دفعى الحصول فأمره دائر بين الوجود و العدم و لا يعقل فيه العدول و البداء في أثناءه.

إذا اغتسل في أقل من الكر

(٣) لعدم الدليل على اشتراط الكثره فيما يغتسل فيه بالارتماس، و لإطلاق قوله

(١) الوسائل ٢: ٢٣٢/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ١٤.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤٠٩

لكن بعده يكون من المستعمل في رفع الحدث الأكبر، فبناءً على الإشكال فيه يشكل الموضوع و الغسل منه بعد ذلك (١) و كذا إذا قام فيه و اغتسل بنحو الترتيب (٢) بحيث رجع ماء الغسل فيه «١»

(عليه السلام): «إذا ارتمس في الماء ارتماسه واحده أجزأه» (٢).

(١) لأنه ماء قليل مستعمل في إزاله الحدث الأكبر و هو لا يجوز استعماله في رفع الحدث الأكبر أو الأصغر ثانياً، لما في موثقه ابن سنان من أن «الماء الذى يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابه لا يجوز

أن يتوضأ منه و أشباهه» (٣).

(٢) لا يمكن المساعدة على ما أفاده (قدس سره) بوجه، لأن الموضوع للنهي عن الاغتسال أو التوضؤ بالماء المستعمل هو الماء الذي اغتسل به الرجل لا ما امتزج به الماء المستعمل في الاغتسال.

و توضيح ذلك: أن الماء الراجع إلى الماء القليل قد يكون مستهلكاً في ضمنه لكثرتة بالإضافة إلى الماء المستعمل الراجع إليه و لا إشكال حينئذ في جواز الاغتسال به، لعدم صدق الماء المستعمل عليه، بل هو ماء غير مستعمل في الاغتسال. و قد ينعكس الأمر و يكون الماء القليل مستهلكاً فيما يرجع إليه من الماء المستعمل لكثرتة و قلّه الماء القليل، و معه أيضاً لا إشكال في المسألة إذ لا يجوز الغسل منه، لأنه ماء مستعمل في إزاله الحدث. و ثالثه: يمتزج الماء المستعمل الراجع إلى الماء القليل معه من دون أن يستهلك أحدهما في الآخر و هذا أيضاً لا مانع من استعماله في رفع الحدث، لما عرفت من أن الموضوع للمنع عن الاستعمال هو الماء الذي اغتسل به لا الماء الممتزج به الماء المستعمل في الاغتسال. و من هنا لا بأس بالماء المنتضح من الماء المستعمل في

(١) موضوع الحكم هو الماء الذي يغتسل به من الجنابه، و أما الممتزج منه و من غيره فلا بأس به ما لم يستهلك غيره فيه.

(٢) الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٥، ١٢.

(٣) الوسائل ١: ٢١٥/ أبواب الماء المضاف و المستعمل ب ٩ ح ١٣.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤١٠

و أما إذا كان كراً أو أزيد فليس كذلك، نعم لا يبعد «١» صدق المستعمل عليه إذا كان بقدر الكر لا أزيد و اغتسل فيه مراراً
عديده (١)

لكن الأقوى كما مرّ جواز الاغتسال و الوضوء من المستعمل.

الإناء كما ورد في صحيحه الفضيل «٢».

(١) وهذا لا لأنه إذا كان بمقدار الكر و اغتسل فيه نقص عن الكر و معه يكون من الماء القليل المستعمل في إزاله الحدث، إذ لو كان نظر الماتن إلى ذلك لم يكن وجه للتقييد بالمرار العديده، إذ لو كان الماء بمقدار الكر فحسب من دون أن يزيد عليه لنقص عنه و لو بالغسل فيه مرّه واحده كما لعله ظاهر. بل من جهة حسابان أن الماء إذا اغتسل فيه مراراً متعدده و كان بقدر الكر لا- زائداً عليه بكثير كما في البحار و الأنهار الكبيره صدق عليه أنه ماء مستعمل في إزاله الحدث الأكبر، فإنه لو قسّم إلى كل واحد واحد من اغتساله لوقع بإزاء كل واحد منها من الماء مقدار يسير غير بالغ حدّ الكر، و الماء القليل المستعمل في إزاله الحدث الأكبر غير رافع للحدث ثانياً فلا يصحّ استعماله في رفع الحدث ثانياً.

و فيه: أن الموضوع لعدم جواز استعمال الماء في رفع الحدث ثانياً ليس هو الماء المستعمل في إزاله الحدث الأكبر، و إنّ لصدق ذلك فيما هو زائد عن الكر، و لم يكن للتقييد بقوله: لا- أزيد، وجه صحيح، لأننا لو فرضنا الماء زائداً على الكر و لكن كان المغتسل فيه زائداً عن الواحد كما في خزانات الحمامات حتى الدارجه في يومنا هذا أيضاً يأتي فيه الكلام المتقدم، فإنه لو قسّم إلى كل واحد واحد من آحاد المغتسلين لم يقع بإزاء كل واحد منهم إلّا أقل قليل و لعله لا يكفي في غسل بدنه، و معه لو كان صدق عنوان المستعمل كافياً في عدم ارتفاع الحدث

بالماء المستعمل بلا فرق في ذلك بين الماء القليل و الكثير للزم الحكم بعدم صحّته الغسل و الوضوء في خزانات

(١) لا يضرّ صدقه عليه بعد ورود النص بجواز الاغتسال منه.

(٢) الوسائل ١: ٢١١/ أبواب الماء المضاف و المستعمل ب ٩ ح ١، ٥.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤١١

[مسألة ١٢: يشترط في صحّته الغسل ما مرّ من الشرائط في الوضوء]

[٦٧٣] مسألة ١٢: يشترط في صحّته الغسل ما مرّ من الشرائط في الوضوء «١» في

الحّمّات لما عرفت، مع أنه مما لا يلتزم به هو (قدس سره) و لا غيره.

و السر في ذلك أن الموضوع لعدم ارتفاع الحدث بالماء المستعمل هو الماء المستعمل القليل، لأنّ الكر ممّا نعلم بعدم انفعاله و تأثيره من الخبث و لا الحدث، و قد ورد في صحيحه محمّد بن مسلم السؤال عن «الغدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب»، قال: إذا كان قدر كر لم ينجسه شيء «٢»، و كذلك في صحيحته الأخرى «٣». و في صحيحه صفوان بن مهران الجمال قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحياض التي ما بين مكّه إلى المدينه تردها السباع و تلغ فيها الكلاب و تشرب منها الحمير و يغتسل فيها الجنب و يتوضأ منها، قال: و كم قدر الماء؟ قال: إلى نصف الساق و إلى الركبه، فقال: توضأ منه» «٤» حيث إن ظاهرها بل صريحها السؤال عن حكم الماء المستعمل، و قد دلّت على عدم البأس به إذا كان كزاً و إليه يشير تفصيله بين ما إذا كان إلى نصف الساق و غيره، حيث إن الماء في الحياض الموجوده في الصحارى لو كان بالغاً إلى نصف الساق فهو زائد عن الكر بكثير، و لا

تقاس تلك الأحواض بالحياض الموجوده فى الدور و الحمامات.

فالمتحصل: أن الماء المستعمل الكثير لا يتأثر بشىء، و إنما لا يجوز استعماله فى رفع الحدث ثانياً فيما إذا كان قليلاً، و مع كونه كراً لا يمنع عن استعماله فى رفع الحدث ثانياً و ثالثاً و إن صدق عليه عنوان المستعمل فى إزاله الحدث.

(١) مرّ تفصيلها فى الوضوء، و تلحق حرمة الارتماس بحرمة استعمال الماء فى الأثر، نعم يفترق الغسل عن الوضوء بأمرين: الأول: جواز المضى مع الشك بعد التجاوز و إن كان فى الأثناء. الثانى: عدم اعتبار الموالاه فيه فى الترتيبى.

(٢) الوسائل ١: ١٥٩/ أبواب الماء المطلق ب ٩ ح ٥.

(٣) الوسائل ١: ١٥٨/ أبواب الماء المطلق ب ٩ ح ١.

(٤) الوسائل ١: ١٦٢/ أبواب الماء المطلق ب ٩ ح ١٢.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤١٢

الوضوء (١) من النيه و استدامتها إلى الفراغ و إطلاق الماء و طهارته و عدم كونه ماء الغساله و عدم الضرر فى استعماله و إباحته و إباحه ظرفه و عدم كونه من الذهب و الفضه و إباحه مكان الغسل و مصب مائه و طهاره البدن و عدم ضيق الوقت و الترتيب فى الترتيبى و عدم حرمة الارتماس فى الارتماسى منه كيوم الصوم و فى حال الإحرام و المباشرة فى حال الاختيار، و ما عدا الإباحه و عدم كون الظرف من الذهب و الفضه و عدم حرمة الارتماس من الشرائط (٢) واقعى لا فرق فيها بين العمد و العلم و الجهل و النسيان، بخلاف المذكورات فإن شرطيتها مقصوره على حال العمد و العلم.

الشرائط المعبره فى صحه الغسل

(١) و قد مرّ توضيح الكلام فى جميع تلك الشرائط فى الوضوء، و لا وجه

لإعادته غير اشتراط عدم حرمة الارتماس لاختصاصه بال غسل . و الوجه فى اشتراطه ظاهر إذ مع حرمة الارتماس يقع الغسل فاسداً منهياً عنه لعدم إمكان التقرب بالمبغوض و الحرام لا- محاله، كما إذا ارتمس فى نهار شهر رمضان أو فى الإحرام أو فى نهار الصوم الواجب المعين و لو غير شهر رمضان.

(٢) أراد بذلك التفرقة بين الشروط المتقدمه و بين اشتراط عدم حرمة الارتماس نظراً إلى أن الأخير من الشرائط الواقعيه فلا فرق فى بطلان الغسل عند حرمة بين صورتى العلم و الجهل لعدم اشتماله على شرطه، و هذا بخلاف بقيه الشروط كاشتراط حليه الماء و إباحه ظرفه أو عدم كون الظرف من الذهب أو الفضة، لأن شرطيتها مقصوره بحال الذكر و العلم و الاختيار «١»، فإذا جهل بحرمتها فلا مانع عن صحه الغسل لتمشى قصد التقرب منه عند الجهل بحرمة الماء أو ظرفه أو بكونه من الذهب أو الفضة.

(١) لا يخفى التهافت بين المتن و الشرح.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤١٣

[مسأله ١٣: إذا خرج من بيته بقصد الحمام و الغسل فيه فاغتسل بالداعى الأول]

[٦٧٤] مسأله ١٣: إذا خرج من بيته بقصد الحمام و الغسل فيه فاغتسل بالداعى الأول لكن كان بحيث لو قيل له حين الغمس فى الماء: ما تفعل؟ يقول: اغتسل، فغسله صحيح و أمّا إذا كان غافلاً بالمّرّه بحيث لو قيل له: ما تفعل، يبقى متحيراً فغسله ليس بصحيح (١).

و لكننا قدّمنا فى بحث الموضوع «١» أن التفرقة بين صورتى العلم و الجهل فى الأفعال المحرمه إنما يتم فى موارد اجتماع الأمر و النهى أعنى موارد التراحم، بأن يتعلق الأمر بشىء و النهى بشىء آخر و تراحما فى موارد الاجتماع فإنه مع العلم بالحرمة لا يقع العمل صحيحاً لتراحم الحكمين، و أمّا إذا جهل

بالحرمة فلا مانع من الحكم بصحة المجمع لعدم تراحم الحرمة المجهولة مع الوجوب. و أما في موارد التعارض كما في المقام بأن يكون شىء واحد متعلقاً للحرمة و الوجوب فان العمل محكوم بالبطلان حينئذ فلا فرق بين صورتى العلم بالحرمة و الجهل بها، و ذلك لا لعدم تمكنه من قصد التقرب مع الجهل بحرمة لوضوح إمكانه مع الجهل، بل من جهة أن المبعوض و المحرم الواقعى لا يقع مصداقاً للواجب و لا يمكن أن يكون مقرباً بوجه إلا أن يكون الجهل مركباً كما في موارد النسيان و الغفلة، فإن الحرمة الواقعية ساقطه حينئذ لحديث رفع النسيان و هو رفع واقعى، و مع عدم حرمة العمل بحسب الواقع لا مانع من أن يقع مصداقاً للواجب و يكون مقرباً إلى الله.

(١) ما أفاده (قدس سره) من الأمارات الغالبية الكاشفة عن وجود التيه في خزانة النفس لا أنه هو المدار في صحة الغسل و بطلانه، فان المدار على أن تكون حركته نحو العمل منبعثه عن الداعى إلى ذلك العمل و تيته، فان كانت التيه الداعية إلى العمل متحققه في خزانة نفسه و إن لم يلتفت إليها بالفعل إلا أنه يأتي به بارتكازه فالعمل صحيح. و هذا أمر كثير التحقق خارجاً فترى أنه خرج من منزله بداعى

(١) فى شرح العروه ٥: ٣١٩.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤١٤

[مسألة ١٤: إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل و بعد ما خرج شك في أنه اغتسل أم لا يبنى على العدم]

[٦٧٥] مسألة ١٤: إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل و بعد ما خرج شك في أنه اغتسل أم لا يبنى على العدم (١) و لو علم أنه اغتسل لكن شك في أنه على الوجه الصحيح أم لا يبنى على الصحة (٢).

التشرف إلى الحضرة الشريفه و قد غفل عن ذلك فى أثناء

مشيه و طريقه إلبا أنه بالأخره يصل الحرم بارتكازه و نيتته الكائنه فى خزانه نفسه و إن لم يكن ملتفتاً إليها لتوجه النفس إلى أمر آخر دنيوى أو أُخروى.

و أما إذا لم يكن عمله بتحريك نية ذلك العمل و لو بارتكازه فى خزانه النفس فلا محاله يحكم بطلانه، لعدم صدوره منه بالنية المعبره فى صحته. و ما أفاده (قدس سره) من عدم تحيره فى الجواب على تقدير السؤال عنه فهو أماره غالبية على وجود النية فى الخزانة و عدمها لا أنه المدار فى الحكم بالصحة و الفساد كما قدّمنا تفصيله فى بحث الوضوء «١».

إذا شكّ فى اغتساله

□
(١) لاستصحاب عدم الإتيان به، اللهم إلا أن نقول بجريان قاعده التجاوز عند التجاوز عن المحل العادى و كانت عادته الاغتسال فى وقت تجاوز عنه، و لكنه احتمال ضعيف، لعدم ترتب أثر شرعى على التجاوز عن المحل العادى على ما فصّلنا القول فيه فى محله «٢».

(٢) لقاعده الفراغ، لأن غسله مما مضى و كل شىء قد مضى يمضى كما هو.

(١) فى شرح العروه ٥: ٤١٨.

(٢) فى مصباح الأصول ٣: ٣١٥.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤١٥

[مسألة ١٥: إذا اغتسل باعتقاد سعه الوقت فتبين ضيقه و أن وظيفته كانت هو التيمم]

[٦٧٦] مسألة ١٥: إذا اغتسل باعتقاد سعه الوقت فتبين ضيقه و أن وظيفته كانت هو التيمم فإن كان على وجه الداعى يكون صحيحاً و إن كان على وجه التقييد «١» يكون باطلاً (١). و لو تيمم باعتقاد الضيق فتبين سعه ففى صحته و صحه صلاته إشكال «٢» (٢).

التفصيل بين الداعى و التقييد

(١) هذا هو التفصيل الذى فصل به فى الوضوء و حاصله: أنه إن أتى بالوضوء أو الغسل حينئذ بداعى الأمر الفعلى المتوجه إليهما الناشئ باعتقاده من الأمر بالصلاه أو غيرها من المؤقتات فوضوءه

و غسله صحيحان، حيث أتى بهما بداعى الأمر الفعلى المتعلق بهما، و غايه الأمر أنه أخطأ فى التطبيق و حسب أن أمرهما الفعلى هو الوجوب الناشئ من الأمر بذى المقدمه و كان أمرهما الفعلى هو الاستحباب، و هو غير مضر فى صحتهما بعد إتيانهما بداعى أمرهما الفعلى. و أما إذا أتى بهما مقديداً بأن يكونا مقدمتين للصلاه أى مقديداً بكونهما واجبين غيريين فيحكم بطلانهما، لعدم مقدمتهما و عدم وجوبهما الغيرى حينئذ «٣».

هذا و لكنا ذكرنا هناك أن طبيعه الوضوء أو الغسل طبيعه واحده غير قابله للتقييد بشىء، و العباديه فيهما لم تنشأ عن مقدمتهما للصلاه أو غيرها من العبادات و إنما نشأت عن استحبابهما الذاتيين، فلا مانع من الحكم بصحتهما لإتيانهما بداعى أمرهما الفعلى، و الخطأ فى التطبيق غير مانع عن صحتهما «٤».

(٢) قد تعرّض (قدس سره) للمسأله فى التكلم على مسوغات التيمم «٥» حيث عدّ

(١) لا يبعد أن لا يكون للتقييد أثر فى أمثال المقام.

(٢) لا ينبغى الإشكال فى بطلانه و بطلان صلاته.

(٣) الثامن من شرائط الوضوء، قبل المسأله [٥٦٠].

(٤) شرح العروه ٥: ٣٦١.

(٥) فى المسأله [١٠٩٢].

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤١٦

[مسأله ١٦: إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره للحمامى فغسله باطل]

[٦٧٧] مسأله ١٦: إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره للحمامى فغسله باطل و كذا إذا كان بناؤه على النسيئه من غير إحراز رضا الحمامى بذلك و إن استرضاه بعد الغسل، و لو كان بناؤه على النسيئه و لكن كان بانياً على عدم إعطاء الأجره أو على إعطاء الفلوس الحرام ففى صحته إشكال «١» (١).

منها ضيق الوقت، و عندئذ تعرض لما إذا اعتقد المكلف الضيق ثم تبين السعه و حكم هناك بطلان التيمم جازماً به. و ما أفاده هناك هو

الصحيح، إذ لا وجه لصحة التيمم حينئذ، لأن المفروض أنه كان واجداً للماء و كان الوقت وسيعاً و غاية الأمر أنه تخيل الضيق و تخيل وجوب التيمم ثم تبين خطأ اعتقاده و هو في الوقت، نعم لو لم يتبين ذلك في الوقت إلى أن خرج فهو باعتقاده عاجز عن الماء و اعتقاده لا يترتب عليه شيء.

و أمّا لو كان معتقداً عدم الماء في مجموع الوقت فيمكننا الحكم بصحة تيممه و إن كان في الواقع متمكناً منه، و ذلك لأنه باعتقاده عدم التمكن يعجز عن استعماله و لا- يتمكن منه ما دام معتقداً لعدم الماء فهو غير متمكن من استعمال الماء حقيقة لاعتقاده، فوظيفته التيمم و لو كان الماء موجوداً عنده واقعاً. و كيف كان، فلا- وجه للإشكال في بطلان التيمم في مفروض المسألة، بل لا بدّ من الحكم ببطلانه جزماً كما صنعه هناك.

إذا اغتسل قاصداً عدم إعطاء الأجره

(١) التزم الماتن (قدس سره) ببطلان الاغتسال فيما إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره أو إعطاؤها من المال الحرام أو على إعطائها نسيئه فيما إذا كان بناء الحمامي على النقد، و استشكل في صحته فيما إذا كان بناؤهما أي الحمامي و المغتسل على النسيئه و صار بناء المغتسل على عدم إعطاء الأجره للحمامي.

(١) أظهره عدم الصحة مع عدم إحراز الرضا.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤١٧

.....

و تفصيل الكلام في هذه المسألة أن الاغتسال في الحمام قد يكون من باب الإجاره كما إذا أوقعاها بالصيغه على أن يدخل المغتسل الحمام مدّه متعارفه كساعه أو أقل أو أكثر لينتفع فيه بالتصرف في مائه و غيره في مقابله أجره معينه، و عليه فيكون المغتسل مالكاً بإجارته هذه التصرف في الحمام

مدّه متعارفه كما أن الحمامى يملك بها الأجره المسّماه على ذّمه المغتسل، بلا فرق فى ذلك بين أن يستوفى المغتسل تلك المنفعه المملوكه له أم لم يستوفها بل اشتغل مع أصحابه بشىء آخر كالتكلم أو نحوه، لأنه لا بدّ أن يدفع الأجره المسماه مطلقاً و إن فوت المنفعه على نفسه. كما لا فرق فى ذلك بين أن يبنى على عدم إعطاء الأجره للحمامى أو بنى على إعطائها ولكنه لم يعطها بعد ذلك أو إعطائها من المال الحرام، لأن المعامله صحيحه على كل حال و ذّمه المغتسل مشغوله بالأجره المسّماه، و الفعل الخارجى أعنى إعطاء الأجره من المال الحرام أو عدم إعطائها أجنبيان عن المعامله و صحتها. و لا يختص ذلك بالإجاره بل يأتى فى كل معامله كان فيها العوض أمراً ذمياً كما إذا اشترى شيئاً بقيمه معينه فى ذّمته، فإن المعامله صحيحه سواء دفع القيمه أم لم يدفعها، بنى على إعطائها أم لم يبن عليه. هذا إذا كان الدخول فى الحمام للاغتسال أو لغيره من باب الإجاره.

و أمّا إذا كان من باب إباحه التصرف فى الحمّام بعوض لأنه من المعاملات المتداوله فى الخارج من دون أن يكون هناك تملك أو تملك، فان المغتسل يدخل الحمام و يغتسل من غير أن يعلم بأجرته و أنها أى مقدار و لا سيما فى الغرباء كأهل مملكه أخرى، بل و كذلك فى أهل مملكه واحده كالنجفى إذا دخل الحمام فى بغداد، لأن الأسعار تختلف باختلاف البلدان و الأمكنه و لا يدرى أن الأجره أى مقدار، كما أن الحمّامى لا يدرى أنه يصرف من الماء بمقدار الاغتسال ارتماساً أو ترتيباً أو يصرفه مقداراً زائداً لتنظيف بدنه، كما لا يعلم

أنه يتصرف في الحمام بمقدار الاغتسال أو يريد تنظيف بدنه بالصابون و النوره و نحوهما، و مع هذا كله لا يستشكل أحد في صحه غسله، فلو كان ذلك من باب الإجاره للزم تعيين الأجره و المنفعه و العلم بهما قبل الدخول لاعتبار العلم بمقدار العوضين في الإجاره.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤١٨

.....

و عليه فهو من باب إباحه التصرف بعوض، فكأن الحمامي أعلن بالكتابه أو غيرها على أنه يرضى للدخول في حمامه بشرط إعطاء العوض عند الخروج، و حيث إن الشرط بعنوان الموضوع فيكون الرضا متعلقاً بدخول كل من يعطى العوض عند الخروج، فإعطاء العوض عند الخروج من الشرط المتأخر لرضا الحمامي في الدخول و الاغتسال في الحمام أو غيره من التصرفات، و معه لا بد من أن يبنى المغتسل على إعطاء الأجره حين الدخول و الاغتسال كما لا بد من أن يعطيها عند الخروج.

فلو فرضنا أنه بنى على إعطائها إلا أنه عند الخروج لم يعط الأجره يحكم بطلان غسله، لأن عدم إعطاء الأجره كاشف عن عدم رضا الحمامي بتصرفاته من الابتداء كما أن إعطاءها كاشف عن رضاه بذلك على ما هو الحال في جميع موارد الشرط المتأخر. كما أنه لو انعكس الأمر فلم يبين على إعطاء الأجره عند دخوله و اغتساله إلا أنه دفعها عند الخروج أيضاً يبطل غسله، و ذلك لأن إعطاءه الأجره و إن كان كاشفاً عن رضا الحمامي بدخوله و اغتساله إلا أن المغتسل إما أن يكون حال غسله عالماً بعدم رضا الحمامي باغتساله لأنه بان على عدم إعطائه الأجره، و إما أن يكون شاكاً في ذلك لتردده في أنه يعطى الأجره أو لا يعطيها. فعلى الأول فهو عالم بحرمة التصرف

فى الماء و غيره، و معه كيف يتمشى منه قصد التقرب عند الاغتسال و إن كان الحمامى راضياً واقعاً. و أما على الثانى فأيضاً الأمر كذلك، لاستصحاب عدم رضا الحمامى و عدم إعطائه الأجره بعد الخروج، فالتصرفات الصادره منه محكومه بالحرمة الظاهرية بالاستصحاب و إن كان فى الواقع حالاً لرضا الحمامى بتصرفاته و مع العلم بالحرمة أو ثبوتها بالتعبد كيف يتمشى منه قصد التقرب ليصح غسله.

و معه لا- بدّ فى صحّته اغتساله من بنائه على إعطاء العوض عند الخروج و من إعطائه كذلك، و مع انتفائهما أو انتفاء أحدهما يحكم ببطلان غسله. و لا فرق فى ذلك بين النقد و النسيئه، فلو فرضنا أن الحمامى يرضى بإعطاء العوض بعد مدّه معيّنه و لكنه بان على عدم إعطائها بعد تلك المدّه أو لم يعطها بعدها أيضاً يحكم ببطلان غسله لما مرّ بعينه، فالتفصيل بين النقد و النسيئه ممّا لا وجه له.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤١٩

[مسأله ١٧: إذا كان ماء الحمام مباحاً لكن سخن بالحطب المغصوب لا مانع من الغسل فيه]

[٦٧٨] مسأله ١٧: إذا كان ماء الحمام مباحاً لكن سخن بالحطب المغصوب لا مانع من الغسل فيه (١) لأنّ صاحب الحطب يستحق عوض حطبه و لا يصير شريكاً فى الماء و لا صاحب حق فيه.

[مسأله ١٨: الغسل فى حوض المدرسه لغير أهله مشكل]

[٦٧٩] مسأله ١٨: الغسل فى حوض المدرسه لغير أهله (٢) مشكل بل غير إذا كان تسخين الماء بشىء مغصوب

(١) أو أحماه بالكهرباء أو النفط المغصوبين. و الوجه فى صحّته غسله حينئذ ما ذكرناه فى بحث المكاسب من أن الأعراض مطلقاً سواء كانت من أعراض الجسم أم النفس لا- تقابل بالمال و إنما هى توجب زياده قيمه الجسم و معروضها، فالصوف المنسوج كالألبسه و نحوها و إن كانت قيمته أضعاف قيمه الصوف غير المنسوج إلّا أن زياده قيمه إنما هى قيمه لذات الصوف لا أنها قيمه النسيج، و كذلك الجسم الأبيض مع غيره أو الجسم العريض و الطويل مع الجسم غير العريض، فان نسيج الثوب أو بياض الجسم أو عرضه و طوله ليست أموراً قابله للتملك لأحد بإزاء مال أو غيره و لا معنى لأن يكون نسيج الصوف ملكاً لأحد و نفس الصوف ملكاً لآخر، و هكذا بياض الجسم أو عرضه و طوله و كذلك الحال فى أعراض النفس ككتابه العبد، إذ لا معنى لأن تكون كتابه العبد لأحد و نفس العبد لأحد. و عليه فالحراره المتحققه فى الماء المباح لا معنى لأن تقابل بالمال و تكون ملكاً لصاحب الحطب أو الكهرباء أو النفط حتى يكون شريكاً مع صاحب الماء فى الماء، لأنها ممّا لا يقابل بشىء، نعم يكون المتصرف فى الحطب ضامناً لمالكه فلا بدّ من أن يخرج عن عهده بدفع قيمته إلى مالكه، و أما الماء المتصرف بالحراره فهو

ملك صاحب الماء فيصح غسله فيه و وضوءه و غيرهما من التصرفات.

(٢) هذه المسأله تبني على بحث كبروى و هو أن الوقف إذا شك في سعته و ضيقه إمّا من جهه الموقوف عليه و أنه جميع المسلمين أو خصوص أهل العلم مثلاً، و إما من

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤٢٠

.....

جهه كيفيه التصرف مع العلم بالموقوف عليه كما إذا شك في أن الوقف وقف للانتفاع به في جهه معينه أو في جميع الجهات، فهل يجوز التصرف فيه في غير المقدار المتيقن أو لا يجوز؟ فنقول:

إن الإطلاق و التقييد المعبر عنهما بالسعه و الضيق بحسب مقام الدلاله و الإثبات من قبيل العدم و الملكه، حيث إن الإطلاق ليس إلّا عدم التقييد بخصوصيه في مقام البيان، و عليه فلو شك في أن الواقف هل جعله وقفاً موسعاً أو مضيقاً و كان في مقام البيان و لم يأت بقيد يدل على كونه وقفاً لجهه معينه، فيمكننا التمسك بإطلاق كلامه بمقدمات الحكمه و الحكم بأن الوقف مطلق حتى في مقام الثبوت لاستكشافه من الإطلاق في مقام الإثبات. و أما إذا لم يكن هناك إطلاق ليمسك به و شك في سعته الوقف و ضيقه فلا مناص من الاقتصار على المقدار المتيقن، و ذلك لأن التقابل بين الإطلاق و التقييد في مقام الثبوت تقابل التضاد، لأن الإطلاق عبارته عن لحاظ العموم و السريان و عدم مدخلية شىء من الخصوصيات في الموضوع، و التقييد هو لحاظ الخصوصيه و مدخليتها في الموضوع، فإذا شككنا في أن الواقف لاحظ السريان في وقفه أو لاحظ الخصوصيه المعينه فأصالة عدم لحاظه العموم و السريان يمنع عن الحكم بعموم الوقف و شموله للجميع.

و لا يعارضه أصاله

عدم لحاظ الخصوصية إذ لا- أثر لها، حيث إن عموم الوقف مترتب على لحاظ السريان لا- على عدم لحاظ الخصوصية، فاستصحاب عدم لحاظ الخصوصية لإثبات أنه لاحظ العموم و السريان إثبات لأحد الضدين بنفى الضد الآخر و هو من أظهر أنحاء الأصول المثبتة.

و عليه فلو لم يكن هناك إطلاق أو أماره على جواز التصرف في الوقف في غير المقدار المتيقن لا يحكم بجوازه، كما إذا شك غير أهل المدرسه في جواز تصرفاته في ماء حوضها بالاغتسال فان مقتضى أصاله عدم لحاظ العموم و السريان في وقفه عدم كون الوقف عاما شاملاً له، بل مقتضى أصاله الاشتغال أو استصحابه بطلان وضوئه. و من ذلك القبيل ما إذا علمنا بوقفيه لحاف مثلاً و شككنا في أنه وقف للتصرف فيه في جهة معينه كالتغطيه به لبرد و نحو برد أو أنه موقوف لمطلق التصرفات حتى جعله

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤٢١

صحيح بل و كذا لأهله «١» (١) إلّا إذا علم عموم الوقفيه أو الإباحه.

[مسألة ١٩: الماء الذي يسبلونه يشكل الوضوء و الغسل منه]

[٦٨٠] مسألة ١٩: الماء الذي يسبلونه يشكل الوضوء و الغسل منه إلّا مع العلم بعموم الإذن (٢).

[مسألة ٢٠: الغسل بالمئزر الغصبى باطل]

[٦٨١] مسألة ٢٠: الغسل بالمئزر الغصبى باطل «٢» (٣).

فراشاً ينام عليه، أو علمنا بوقفيه كتاب لأهل العلم و شككنا في أن الوقف فيه خاص بمطالعه و تدريسه و دراسته أو يعم غيرها أيضاً كجعل الخبز عليه عند أكله أو جعله متكئاً عند المنام، فان مقتضى أصاله عدم لحاظ العموم و السريان عدم عموميه الوقف حينئذ فتكون التصرفات الزائده على المقدار المتيقن متوقفه على مخصص.

(١) فيه: أن التصرف في ماء الحوض للاغتسال به في الدور و الأماكن الصالحه للسكنى أمر متعارف في البلاد الحاره كالنجف و ما شابهها. و معنى وقف المدرسه لأهلها أن المدرسه كالدور و أهل المدرسه كأرباب الدور، فكما أن ربّ الدار يتصرف فيها بما يحتاج إلى التصرف فيه من الأمور المتعارفه من غسل بدنه و تنظيفه و منامه و نحوها فكذلك أهل المدرسه، فيتصرفون فيها تصرف الملاك في أملاكهم.

(٢) و قد ظهر حال الماء المسبل ممّا قدّمناه في المسأله السابقه، لأنّ التسييل بمعنى إباحه التصرف، و مع الشك في عمومها و تقيدها تجرى أصاله عدم لحاظ العموم فلا يمكن التصرف فيه في غير المقدار المتيقن منه و هو شربه، و أمّا التوضؤ أو الاغتسال

أو غسل الثياب به فلا مسوغ له إلا أن يكون هناك إطلاق أو أماره قائمه على الجواز.

الاعتسال بالمتزر الغصبى

(٣) فيه: أن الغسل إنما يكون باطلاً فيما إذا كان الاعتسال تصرفاً فى المتزر

(١) إذا كانت المدرسه وفقاً و كان الاعتسال لأهلها فى حوضها من التصرفات المتعارفه فالظاهر أنه لا بأس به.

(٢) فيه إشكال و الصحه أظهر.

موسوعه الإمام الخوئى، ج ٦، ص: ٤٢٢

[مسألة ٢١: ماء غسل المرأة من الجنابه و الحيض و النفاس و كذا اجره تسخينه إذا احتاج إليه على زوجها على الأظهر]

[٦٨٢] مسألة ٢١: ماء غسل المرأة من الجنابه و الحيض و النفاس و كذا اجره تسخينه إذا احتاج إليه على زوجها على الأظهر «١» لأنه يُعد جزءاً من نفقتها (١).

المغصوب ليكون محرماً فيكون باطلاً. إلا أن صب الماء للاغتسال الذي هو بمعنى جريه على البدن أو مسه به أمر و صبه على المثزر و جريه عليه أمر آخر و هما أمران أحدهما أجنبي عن الآخر، لأن الغسل بمعنى جريان الماء على البدن، و هو أمر آخر أجنبي عن جريان الماء على المثزر و إن كانا متحققين بفعل واحد و بصب الماء مره واحده، و مع التعدد لا وجه لسرايه الحرمة من أحدهما إلى الآخر كما لا يسرى الوجوب من أحدهما إلى ثانيهما.

مثونه اغتسال الزوجه ليست على الزوج

(١) النفقه الواجبه على الزوج على ما دلّت عليه الآيه المباركه و مَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ «٢» و الروايات المتضمنه على أن عليه التفقه «٣» و إن لم تفسر في نفس الآيه و الأخبار الآمره بها إلا أن هناك جمله من الروايات قد حددت النفقه الواجبه على الزوج بما يقيم صلبها أو ظهرها و يكسو عورتها أو جثتها و غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى، و في بعضها أنه ليس لها عليه شيء غير هذا؟ قال: لا «٤».

و قد دلّت جمله من الأخبار الأخر على وجوب السكنى أيضاً على الزوج «٥» و عليه فالواجب على الزوج السكنى و ما يقيم صلب زوجته و كسوتها. و قد دلّ على ذلك أيضاً ما ورد في تفسير قوله تعالى فَاِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَشْرِيحُ بِإِحْسَانٍ «٦»

(١) فيه إشكال بل منع.

(٢) الطلاق ٦٥: ٧.

(٣) الوسائل ٢١: ٥٠٩/ أبواب النفقات

ب ١ ح ١، ب ١١ ح ٣، ٥ و غيرها من الموارد.

(٤) الوسائل ٢١: ٥٠٩/ أبواب النفقات ب ١.

(٥) الوسائل ٢١: ٥١٩/ أبواب النفقات ب ٨ ح ١، ٤، ١١.

(٦) البقره ٢: ٢٢٨.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤٢٣

[مسأله ٢٢: حكم ارتماس الصائم نسياناً]

[٦٨٣] مسأله ٢٢: إذا اغتسل المجنب في شهر رمضان أو صوم غيره (١) أو

و إن كانت الروايه ضعيفه «١»، فيجب عليه كل ما تحتاج إليه المرأه في معاشها و حياتها حتى الماء لتنظيف بدنها و الصابون بل الصبغ و الدهن كما اشتملت عليه بعض الأخبار لأنها راجعه إلى معاش المرأه و بها يُقام صلبها، حيث إنها لو لم تنظف بدنها و لم تستحم فربما ابتليت بالمرض و صارت مورداً للتفتر و الانزعاج. و أما ما كان خارجاً عن معاشها و إقامه صلبها و كسوتها كالامور الواجبه عليها شرعاً بأسبابها من الكفاره أو الديه إذا قتلت شبهه أو عمداً و أجره الماء للاغتسال أو تسخينه أو غير ذلك مما هو خارج عن معاشها فلا دليل على وجوبها على الزوج، بل الزوجه إن كانت متمكناً منها فهو و إلا فينتقل الأمر إلى بدلها في حقها كالتيتم بدلاً عن الغسل، و هي معذوره فإن التيمم أحد الطهورين «٢» و يكفيك عشر سنين «٣».

نعم لولا- تلك الأخبار المحدده للنفقه الواجبه بالأميرين: ما يقيم صلب المرأه و يكسو عورتها، و تصرّحه (عليه السلام) بعدم وجوب غيرهما على الزوج لكان مقتضى إطلاق النفقه في الأخبار المطلقه و الأمر بالإنفاق في الآيه المباركه هو وجوب تمام نفقتها الأعم مما يرجع إلى معاشها و معادها، إلا أن الأخبار المحدده تخصص النفقه الواجبه بما يرجع إلى معاش المرأه، و معه فلا يبعد عدم كون

ماء الغسل و مقدماته على الزوج.

ارتماس الصائم نسياناً

(١) الكلام في ذلك يقع من جهات:

الجهة الاولى: أن الصائم في شهر رمضان أو في الواجب المعين قضاء أو نذراً و لو في غير رمضان أو المحرم إذا ارتمس في الماء للاغتسال فان كان ذلك عن علم و عمد

(١) و هي مرسله العياشي المذكوره في الوسائل ٢١: ٥١٢/ أبواب النفقات ب ١ ح ١٣.

(٢) الوسائل ٣: ٣٨٦/ أبواب التيمم ب ٢٣ ح ٥.

(٣) الوسائل ٣: ٣٨٦/ أبواب التيمم ب ٢٣ ح ٤.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤٢٤

في حال الإحرام ارتماساً نسياناً لا يبطل صومه و لا غسله، و إن كان متعمداً بطلاً معاً «١»، و لكن لا يبطل إحرامه و إن كان آثماً. و ربّما يقال: لو نوى الغسل حال الخروج من الماء صحّ غسله. و هو في صوم رمضان مشكل، لحرمة إتيان المفطر فيه بعد البطلان أيضاً فخروجه من الماء أيضاً حرام كمكانته تحت الماء، بل يمكن أن يقال: إنّ الارتماس فعل واحد مركب من الغمس و الخروج فكله حرام، و عليه يشكل في غير شهر رمضان أيضاً، نعم لو تاب ثم خرج بقصد الغسل صحّ «٢».

فلا- إشكال في بطلان غسله و صومه، لأن الارتماس مفطر و هو حرام في نهار شهر رمضان و مع حرمة يقع على وجه الفساد، كما أنه يوجب بطلان الصيام، فهناك تلازم بين حرمة الارتماس و بطلان الغسل و بطلان الصيام. و أما في الإحرام فالارتماس متعمداً محرم في نفسه و موجب لبطلان الغسل دون الإحرام.

و أقياً إذا كان الارتماس سهواً و غفله فلا يحرم ارتماسه فيصح غسله كما يصحّ صومه، فان ارتكاب المفطر سهواً و غفله غير محرم و

لا- موجب لبطلان الصيام حينئذ، كما أنه غير محرم في الإحرام لصدوره سهواً و غفله. فتحصل: أن الصوم في شهر رمضان أو الواجب المعين إذا كان الارتماس متعمداً بطلاً معاً و إذا كان نسياناً صحاً معاً.

الوجه الثانيه: أن الصوم غير الواجب المعين و غير صوم رمضان أيضاً يبطل بالارتماس في الماء إلا أن الغسل يقع صحيحاً و لا حرمه فيه، لعدم حرمه الإفطار في الصوم المندوب أو الواجب غير المعين قبل الزوال، فلا- ملازمه بين بطلان الصوم و بطلان الاغتسال. هذا إذا وقع عن علم و عمد، و أما إذا وقع سهواً و غفله فلا- إشكال في صحه صومه و غسله، لعدم بطلان الصوم بالمفطر عن غفله و نسيان. هذا كله إذا نوى الغسل حال دخوله في الماء.

(١) هذا إذا كان الصوم واجباً معيناً، و إلا بطل الصوم خاصه.

(٢) تقدم الإشكال فيه.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤٢٥

.....

الوجه الثالثه: فيما إذا نوى الغسل حال خروجه من الماء فعلى ما قدّمناه من أن ظواهر الأدله طلب الأحداث و الإيجاد فالواجب هو الارتماس إحداثاً و إيجاداً و أما الارتماس بقاء فهو غير مأمور به فلا يكفي في الاغتسال لا إشكال في عدم صحه غسله، فلو كان إيجاده عن تعمد و اختيار بطل صومه، بل ارتكب المعصيه أيضاً فيما إذا كان الصوم واجباً معيناً أو كان في نهار شهر رمضان بخلاف ما إذا لم يكن عن اختيار، فان صومه لا يبطل بذلك و لا يرتكب المعصيه مطلقاً.

و أمّا إذا قلنا بكفايه الإبقاء كالأحداث و لو بدعوى أن قوله: إذا ارتمس في الماء ارتماسه واحده «١» مطلق يشمل كلياً منهما فنوى الغسل حال الخروج ففيه تفصيل و حاصله: أن

إدخال بدنه في الماء إذا لم يكن عن عمد و اختيار كما إذا زلق فوقع في الماء في شهر رمضان أو نسي حتى أحاط الماء على تمام بدنه فلا كلام في صحه صومه و غسله أو صحه إحرامه و غسله من دون أن يرتكب الحرام، و ذلك لعدم حرمة خروجه من الماء حينئذ، فالارتماس بحسب البقاء غير محرم في حقه لعدم استناده إلى الاختيار، و هو نظير الخروج من الدار المغصوبه إذا توسطها من غير اختياره. و أما إذا كان ارتماسه بسوء اختياره فلا- إشكال في بطلان صومه المعين و كذلك في صوم شهر رمضان.

و هل يصح غسله إذا نوى الغسل حال الخروج نظراً إلى أنّ المفطر الحرام إنّما هو حدوث الارتماس و أما بحسب البقاء فلا حرمة فيه لعدم كونه مفطراً؟ أما في صوم شهر رمضان فقد استشكل الماتن في صحته، و هو كما أفاده، و ذلك لأن الارتماس بحسب البقاء و إن لم يكن مفطراً إلّا أن الإتيان بالمفطر محرم في شهر رمضان و لو بعد إبطال الصوم أو الإفطار، فإذا أفطر بالأكل أو بغيره فيحرم عليه الأكل أو غيره ثانياً و ثالثاً في نفسه لا- بعنوان أنه مفطر، و مع حرمة و مبعوضيته لا- يقع مصداقاً للواجب. و أمّا في غير صوم شهر رمضان فأيضاً استشكل فيه الماتن من جهة أن الارتماس من أوله و هو غمس بدنه في الماء و إحاطته إلى آخره و هو خروجه من الماء شيء واحد

(١) الوسائل ٢: ٢٣٠/ أبواب الجنابه ب ٢٦ ح ٥، ١٢.

موسوعه الإمام الخوئي، ج ٦، ص: ٤٢٦

.....

و موجود بوجود فأرد، و المفروض أن هذا الوجود الواحد محكوم بحرمة و هو مبعوض،

و مع مبغوضيته و حرمة كيف يقع مصداقاً للواجب و مقرباً إلى الله، و إن كان ذلك الوجود أمراً مستمراً؟ هذا.

و لا يخفى أن الارتماس و إن كان له وجود واحد مستمر إلّا أنه بما أنه ارتماس و تغطيه غير محرم فى الصوم و إنما حرم فيه لأنه مفطر، و من هنا لو ارتمس غافلاً أو ناسياً أو لا باختياره صحّ صومه، فليس الصوم مشروطاً بعدم الارتماس و إنما هو مشروط بعدم المفطر. نعم الارتماس بما أنه ارتماس و تغطيه محرم فى الإحرام و أما فى الصوم فلا. و إذا كان الأمر كذلك فلا إشكال فى أن المفطر إنما هو حدوث ذلك الوجود الواحد المستمر و أمّا بعده و هو تحت الماء فهو ليس بمفطر، إذ لا- صوم ليكون بقاء الارتماس مفطراً له. و لا- مانع من أن يكون شىء واحد محكوماً بحكم بحدوثه و بحكم آخر بحسب البقاء، و هذا كما فى السجده، لأنّ الواجب منها هو ما كان بقدر الذكر و أمّا الزائد عليه أى إبقاء السجده فهو أمر مستحب أى إطالتها.

و حيث إنّ الصوم غير رمضان فلا- دليل على حرمة ثانياً و ثالثاً فلا- محاله يكون الارتماس بحسب البقاء غير مفطر و لا محرّم كما عرفت، فلا- مانع من أن ينوى به الغسل فإنّه يقع صحيحاً حينئذ، و هذا بخلاف صوم رمضان فإنّ الارتماس بحسب البقاء أيضاً محرم فيه ثانياً و ثالثاً و إن لم يكن مفطراً، اللهم إلّا أن يندم و هو تحت الماء و يتوب، فإنّ التوبه تجعل الذنب كالعدم فكأنه تحت الماء لم يرتكب الارتماس على وجه حرام، و حينئذ لا مانع من أن ينوى الغسل عند الخروج

و به يحكم بصحّه غسله لا محاله. إلّا أن ما ذكرناه في المقام يبتنى على القول بكفايه الغسل و الارتماس بقاء و هو ممّا لا نلتزم به كما مرّ.

□ □
هذا تمام كلامنا في هذا الجزء من الكتاب و يليه إن شاء الله تعالى الجزء السادس و أوله فصل في مستحبات غسل الجنابه. و لله الحمد أوّلاً و آخراً

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، موسوعه الإمام الخوئي، ٣٣ جلد، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي، قم - ايران، اول، ١٤١٨ هـ ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

